











بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# الجات ومصير العرب

(المجلد الأول)

إعداد

مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٤ ش ٩ب المعادى ت: ٣٨٠٢٠٣٣



# للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



مجلد رقم ١	الجان ومصير العرب	العنوان	المؤلف	رقم الصفحة التاريخ
		فرض ادخال اصحاحات هيكلية على اقتصادات كل البلدان - اتفاق غات سيزيد صافى الدخول العالمى	الحياة	١ ٩٤-٠١-٠١
		موادمة اوضاع الاقتصاد المصرى مع اتفاقيات "الجان"	الاهرام	٢ ٩٤-٠١-٠٢
		الناس والاقتصادى - الجان .. دعوة للتحدى	الاهرام	٣ ٩٤-٠١-٠٢
		عبد الرحمن عقل المصدر وحده هو المستفيد من اتفاقية "الجان"	الاهرام	٤ ٩٤-٠١-٠٢
		شريف العبد الناس والاقتصاد	الاهرام	٦ ٩٤-٠١-٠٢
		عبد الرحمن عقل "الجان" وتعريف القيمة للاغراض الجمركية	الاهرام	٧ ٩٤-٠١-٠٢
		امال علام بعد قرارات "الجان" ٣٥% زيادة فى اسعار الحبوب المستوردة	العربى	٩ ٩٤-٠١-٠٢
		مسعد نوار اتفاق "الجان" لصالح الدول الكبرى	العالم اليوم	١٠ ٩٤-٠١-٠٤
		نعمت الله ابوالنصر ترسيخ نهج دول الجنوب الفقير .. ومحاولة انقاذ اقتصاديات الشمال	الشعب	١١ ٩٤-٠١-٠٤
		احمد مصطفى فجر النور : انضمام مصر لاتفاقية "الجان" ضرورة لتحرير التجارة	الاهرام	١٢ ٩٤-٠١-٠٤
		نجلاء زكرى الجان تقتل العالم الثالث	الشرق الاوسط	١٤ ٩٤-٠١-٠٥
		رضا محمد لارى الاغنياء يكسبون والفقراء يدفعون	العالم اليوم	١٦ ٩٤-٠١-٠٥
		فتحى عبد الفتاح رئيس هيئة للاستثمار اتفاقية الجان تضع مصر فى منافسة عالمية شديدة	الاحبار	١٨ ٩٤-٠١-٠٥
		هدية عزب		



المؤلف	العنوان	مجلد رقم	البات ومصير العرب
رقم الصفحة التاريخ	المصدر		
١٩	٩٤-٠١-٠٥	الانفاقية تضر بمصالح العالم العربي وتستفيد منها اوربا	حازم منير
٢٠	٩٤-٠١-٠٥	الالهالى	حلم لوركا .. والجات ومصير الفقراء
٢١	٩٤-٠١-٠٦	الالهالى	لويس جريس
٢٢	٩٤-٠١-٠٧	الاهرام	مصر حصلت على مزايا عديدة فى اتفاقية الجات!
٢٣	٩٤-٠١-٠٧	الاهرام	ابنسام سعد
٢٥	٩٤-٠١-٠٧	الاهرام	الجات .. المكاسب والخسائر
٢٦	٩٤-٠١-٠٨	الاهرام	عبد الرحمن عقل
٢٧	٩٤-٠١-٠٨	الاهرام	جريس الانذار لمصر
٢٨	٩٤-٠١-٠٩	الاهرام	سامى ابوالهز
٢٩	٩٤-٠١-٠٩	الاهرام	محمد محمود وزير الاقتصاد يراس اجتماعا موسعا من ٢٢٠ خبيرا مصريا لمناقشة تأثيرات اتفاقية "اا
٣١	٩٤-٠١-٠٩	الاهرام	حق مصر فى دعم صناعيتها الوطنية فى اطار اتفاقية الجات
٣٢	٩٤-٠١-١٠	الاهرام	محمد حراجه
٣٣	٩٤-٠١-١٠	الاهرام	اللعب مع الكبار فى الجات !
٣٤	٩٤-٠١-١٠	الاهرام	عبد القادر شبيب
٣٥	٩٤-٠١-١٠	الاهرام	رئيس وفد مصر فى مفاوضات "الجات"
٣٦	٩٤-٠١-١٠	الاهرام	ياسر صبحى
٣٧	٩٤-٠١-١٠	الاهرام	ناقشها الرئيس مبارك أمس التزامات الحكومة "لجات" تدمر صناعة النسيج وترفع اسعار الغذاء
٣٨	٩٤-٠١-١٠	الاهرام	مسعد نوار
٣٩	٩٤-٠١-١٠	الاهرام	اتفاقية "الجات" تحت نظر مجلس الشعب
٤٠	٩٤-٠١-١٠	الاهرام	محمد عبد اللاه
٤١	٩٤-٠١-١٠	الاهرام	مقارنة بين تعريفات القيمة فى "الجات" و"بروكسل"
٤٢	٩٤-٠١-١١	الاهرام	الدول النامية تستفيد من اتفاقية اوروبى فى الملابس والمنسوجات والزراعة وانهاء الحصص ودخول
٤٣	٩٤-٠١-١١	الاهرام	العلم فى حياتنا اتفاقية الجات واخطارها على دول العالم الثالث
٤٤	٩٤-٠١-١١	العالم اليوم	كارثة تهدد صناعة السكر فى اوربا
٤٥	٩٤-٠١-١٢	الاهرام	الجات لا تقتل ولا تهزم .. بل تنهب الساهى وتوظف الوستات
		الاهرام	على الدجاني





المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
امريكا فرضت تعديلا فى الجات يزيد اسعار الواردات الزراعية ٢ مرات	الاهالى	٤٦	٩٤-٠١-١٢
"الجات" ليست مؤامرة ضد العالم الثالث	الجمهورية	٤٧	٩٤-٠١-١٢
السيد هانى			
الجات .. من أجل الاغنياء أم الفقراء ؟	الاهرام	٤٩	٩٤-٠١-١٤
عبد الرحمن عقل			
سياسات الولايات المتحدة الجمانية الدولية العادلة	الشرق الاوسط	٥٢	٩٤-٠١-١٤
عاطف سلطان			
منظمة الخليج للاستشارات الصناعية تحذر من تأثيرات على الامن الاقتصادى	الحياة	٥٧	٩٤-٠١-١٤
سباق عربى لدخول الجات	الاهرام	٥٩	٩٤-٠١-١٤
على الدول العربية عدم تجاهل التحديات المقبلة	الحياة	٦٠	٩٤-٠١-١٤
رياح الجات تهب على الحقول المصرية !	الاهرام	٦٢	٩٤-٠١-١٥
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية	المساء	٦٤	٩٤-٠١-١٥
النحاس حسن			
"الجات" .. الاضرار المدمر ؟!	الاهرام	٦٦	٩٤-٠١-١٥
ولكن اوروبا ايضا حائرة !	الاهرام المسائى	٦٨	٩٤-٠١-١٥
حكاية "الجات" .. وحكايتنا معه !	اكتوبر	٧٠	٩٤-٠١-١٦
ابراهيم صالح			
رجال الاعمال العرب وحسابات ما بعد الجات	العالم اليوم	٧٢	٩٤-٠١-١٧
الرعب اسمه اتفاقية الجات	الاهرام الاقتصادى	٧٢	٩٤-٠١-١٨
شريف العبد			
الجات .. التافنا — ابك .. والاتفاق بين امريكا واليابان	العالم اليوم	٧٥	٩٤-٠١-١٧
الاجراءات الرمادية والجات	الاهرام الاقتصادى	٧٧	٩٤-٠١-١٧
زينب ابراهيم			



المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
سباق بين الدول العربية للانضمام الى "الجات"	العالم اليوم	٨٢	٩٤-٠١-١٧
وزير التجارة الاميركى فى الرياض : تركيز امريكى على اسواق السعودية والخليج			
سامى المهنا	العالم اليوم	٨٥	٩٤-٠١-١٧
وزير التجارة الاميركى طالب دول مجلس التعاون بايجاد حل للمقلطه العربية لاسرائيل			
سليمان نمر	الحياة	٨٧	٩٤-٠١-١٧
صباح الخير			
سعيد سنبل	الاخبار	٩٠	٩٤-٠١-١٧
ثورة "الجات" التجارية			
عدنان بسيسو	العالم اليوم	٩١	٩٤-٠١-١٨
التجارة الدولية : قصة ما قبل الجات (٢-١)			
رفعت لقوشة	العالم اليوم	٩٢	٩٤-٠١-١٨
الجات : التحرير أو الحرب (٢-٢)			
رفعت لقوشة	العالم اليوم	٩٢	٩٤-٠١-١٩
كبير المفاوضين المصريين "الجات" للعالم اليوم			
فتحية ابراهيم	العالم اليوم	٩٤	٩٤-٠١-١٩
مجلس ادارة اتحاد الغرف التجارية :			
الاهرام		٩٧	٩٤-٠١-١٩
الناس والاقتصاد			
عبد الرحمن عقل	الاهرام	٩٨	٩٤-٠١-٢٠
الجات الكلمة التى اقتحمت حياتنا			
نجلاء بدير	صباح الخير	٩٩	٩٤-٠١-٢٠
اتفاقية الجات والبلاد النامية			
الاهرام		١٠٢	٩٤-٠١-٢١
نحن والجات فى حوار مع وزير الاقتصاد مؤتمر برئاسة مبارك لبحث مشاكل المصدرين قريبا			
ماجد عطية	المصور	١٠٦	٩٤-٠١-٢١
المغرب يسعى الى استغلال مؤتمر غات لدمج الاقتصاد المحلى بالاقتصاد الدولى			
محمد الشرقى	الحياة	١١٢	٩٤-٠١-٢١
اتفاقية الجات والبلاد النامية			
سعيد النجار	الاهرام	١١٢	٩٤-٠١-٢١
انتعاش الصادرات التونسية بعد تطبيق اتفاق "الجات"			
ألقة السلامى	العالم اليوم	١١٦	٩٤-٠١-٢٢



المؤلف	العنوان	مجلد رقم	البات ومصير العرب
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
١١٨	٩٤-٠١-٢٢	البات" والسوق الشرق أوسطية تبعتها الجامعة العربية اكتوبر	
١١٩	٩٤-٠١-٢٢	الدول النامية واتفاقية "البات" سلبات وايجابيات ناهد رمزي	
١٢٢	٩٤-٠١-٢٤	اتفاقية البات وكيف ستواجهها دولنا احمد ابو الفتح	
١٢٤	٩٤-٠١-٢٤	اتفاقية البات وتأثيرها على الاقتصاد المصري ابراهيم امين	
١٢٦	٩٤-٠١-٢٥	الاهرام الاقتصادي اميركا مسعدة لدعم طلب الامارات الانضمام الى غات	
١٢٧	٩٤-٠١-٢٥	الحياة ٥ مليارات دولار خسارة سنوية للعرب .. من "البات"	
١٢٩	٩٤-٠١-٢٦	العالم اليوم نحن وعالم ما بعد (البات) الجديدة الاتفاقيات الجديدة للتجارة الدولية وصراع المصالح القطرية	
١٣٢	٩٤-٠١-٢٦	الاهالي اتفاق "بات" يزيد فائز الواردات الغذائية العربية	
١٣٣	٩٤-٠١-٢٦	الاهرام عاطف عبدالله	
١٣٣	٩٤-٠١-٢٦	اتفاقية البات : حقيقة تأثيرها على الاقتصاد المصري علاء الدين مصطفى	
١٣٧	٩٤-٠١-٢٦	إخرساعة مصر ابلغت اميركا ملاحظاتها على "البات"	
١٣٨	٩٤-٠١-٢٦	الاهرام "البات" .. والفيتو الاقتصادي الدولي !	
١٤٠	٩٤-٠١-٢٧	الاهرام تقرير لمبارك من الحزب الوطني حول آثار "البات"	
١٤١	٩٤-٠١-٢٧	الاهرام نوال شكري	
١٤٤	٩٤-٠١-٢٧	الاخبار مصر في دائرة تجارة الخدمات	
١٤٤	٩٤-٠١-٢٧	العالم اليوم جميل جورج	
١٤٨	٩٤-٠١-٢٧	العالم اليوم حتى طبق الفوك سيتأثر بـ "البات"	
١٤٨	٩٤-٠١-٢٧	العالم اليوم سامية بولس	
١٤٩	٩٤-٠١-٢٧	العالم اليوم السوق العربية المشتركة هي الحل لمواجهة آثار "البات"	
١٤٩	٩٤-٠١-٢٧	الحياة مصطفى عبد السلام	
			غات : التجارة العالمية سجلت تقدماً نسبتة ثلاثة في المئة عام ١٩٩٣



المجلد رقم ١	الجات ومصدر الترتيب	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
١	الحزب الوطني يناقش اثار الجات خلال ايام هانى صالح	الجمهورية	١٥٠	٩٤-٠١-٢٨
٢	"الجات" .. والمغانم الوفيرة للأقوياء ؟!	الاهرام	١٥٢	٩٤-٠١-٢٩
٣	اتفاق غات مفيد للاقتصاد العربية	الحياة	١٥٤	٩٤-٠١-٢٩
٤	عبد الحكيم الاسوانى	الاهرام	١٥٥	٩٤-٠١-٢١
٥	سياسة خارجية وحدة صف الجنوب	الشعب	١٥٦	٩٤-٠١-٣٠
٦	احمد يوسف الفرعى	العالم اليوم	١٥٧	٩٤-٠١-٢١
٧	وزراء الاقتصاد العرب يبحثون بالقاهرة الجات ... والبطالة	الاهرام الاقتصادى	١٥٩	٩٤-٠١-٢١
٨	كلينتون يتقدم قريبا بمشروع قانون تجارى جديد والادارة الامريكية تركز على ١٠ اسواق ناشئة	العالم اليوم	١٦٤	٩٤-٠١-٢١
٩	الجات والملكية الفكرية	الاهرام الاقتصادى	١٦٥	٩٤-٠١-٢١
١٠	محمد دغش	العالم اليوم	١٦٦	٩٤-٠١-٢١
١١	"الجات" فرضت على بنوكنا المنافسة داخل اسواقنا	الاهرام الاقتصادى	١٦٩	٩٤-٠١-٢١
١٢	"الجات" فى مواجهة الاقتصاد العربى	الكفاح العربى	١٧٤	٩٤-٠١-٢١
١٣	توقع ارتفاع عالمى كبير فى اسعار البرز والسكر والقمح والحبوب	الاهرام الاقتصادى	١٧٥	٩٤-٠١-٢١
١٤	نحن والجات	الاهرام الاقتصادى	١٧٦	٩٤-٠١-٢١
١٥	نعمان الزياتى	الاخبار	١٧٨	٩٤-٠٢-٠١
١٦	صباح النخیر	الوفد	١٨٢	٩٤-٠٢-٠٢
١٧	سعيد سنبل	الاهالى		
١٨	افكار واقتراحات الدوائر الثلاث : لمواجهة اتفاقية "الجات"			
١٩	محمد سعد ابو عامود			
٢٠	الجات .. ذلك المجهول !			
٢١	رجاء عبد الرسول			
٢٢	الدول الكبرى استست الاتفاقية وارغمت دول العالم الثالث			
٢٣	عبد الرحمن صادق			
٢٤	من يكسب ومن يخسر فى اللعب مع الكبار ؟			
٢٥	ابراهيم العيسوى			





المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الجات والنظام الاقتصادي العالمي	الاجات ومصير العرب		
سعيد النجار	الاهرام	١٨٥	٩٤-٠٢-٠٤
الجات اخر الوارث العالمية عام ١٩٩٢ (الاتفاقية لها تأثيرات سلبية على اقتصاديات الدول النامية ... و			
عبد الرحمن صادق	الوفد	١٨٧	٩٤-٠٢-٠٤
تؤيد انضمام السعودية الى "الجات"			
محمد عبدالرحمن	العالم اليوم	١٩٠	٩٤-٠٢-٠٥
"الجات" احتكار التقدم وتاصيل التخلّف ؟			
	الاهرام	١٩١	٩٤-٠٢-٠٥
دول جنوب شرق اسيا ونظام التجارة العالمي الجديد			
	العالم اليوم	١٩٢	٩٤-٠٢-٠٥
اتفاقية التجارة الدولية متعددة الاطراف والنظام الاقتصادي الدولي			
عيسى فتحي عيسى	العالم اليوم	١٩٤	٩٤-٠٢-٠٥
من بغض الاشتباك بين وزارتي الخارجية والاقتصاد حول اتفاقية الجات ؟			
ابناس عبد العليم	السياسي	١٩٧	٩٤-٠٢-٠٦
الجات التي لا نعرفها			
نعمان الزباني	الاهرام الاقتصادي	٢٠٠	٩٤-٠٢-٠٧
هل ننحرك .. قبل فوات الاوان ؟			
	العالم اليوم	٢٠٥	٩٤-٠٢-٠٨
ضبط ١٦٨ كتابا مزيفاً			
	الجمهورية	٢٠٦	٩٤-٠٢-٠٨
التوقيع على اتفاقيتين لمنع تزوير الكتب			
الشعب		٢٠٧	٩٤-٠٢-٠٨
اتفاقية الجات هل تكون دافعا لاقامة السوق العربية المشتركة			
محمد سعد ابو عامود	العالم اليوم	٢٠٨	٩٤-٠٢-٠٨
اجتماع لمؤسسات التمويل العربية للبحث في غات			
الحياة		٢١٠	٩٤-٠٢-٠٩
لجنة عربية لبحث الانعكاسات التجارية ل غات			
اشرف الفقى	الحياة	٢١١	٩٤-٠٢-١٠
المجلس الاقتصادي والاجتماعى للجامعة العربية			
امين محمد امين	الاهرام	٢١٢	٩٤-٠٢-١٠
الجات وتحرير التجارة الدولية			
سعيد النجار	الاهرام	٢١٤	٩٤-٠٢-١١



المجلد رقم	١	البجات ومصير العرب	العنوان
المؤلف	رقم الصفحة	المصدر	التاريخ
البجات امام مجلس الشورى-ضرورة دخول الانفاق المصرى فى حلبة المنافسة الدولية	٢١٦	الاهرام	٩٤-٠٢-١٢
شريف العبد			
لقطات تحت القبة	٢١٨	الاهرام	٩٤-٠٢-١٢
راى المعارضة اتفاقية البجات !!	٢١٩	الاحرار	٩٤-٠٢-١٤
مصطفى كامل مراد			
لقطات تحت القبة	٢٢١	الاهرام	٩٤-٠٢-١٤
مناقشات ساخنة فى مجلس الشورى حول اتفاقية البجات	٢٢٢	الاهرام	٩٤-٠٢-١٤
شريف العبد			
البجات التى لانعرفها	٢٢٤	الاهرام الاقتصادى	٩٤-٠٢-١٤
نعمان الرياتى			
مشروع اتفاق التجارة الدولية فى الخدمات	٢٢٥	الاهرام الاقتصادى	٩٤-٠٢-١٤
مجلس الشورى يختم مناقشاته فى "البجات"	٢٤٢	الاهرام	٩٤-٠٢-١٥
عبد الجواد على			
بنك الامارات الصناعى يطالب بتوحيد التعريفات الجمركية	٢٤٥	الاهرام	٩٤-٠٢-١٦
الجامعة العربية تحدد بدائل للتعامل مع اتفاقية "البجات"	٢٤٦	العالم اليوم	٩٤-٠٢-١٦
"البجات" ومناقشات الشورى الواعية	٢٤٨	الاهرام	٩٤-٠٢-١٨
اضواء على "حرب الكبار" البجات على الطريقة الامريكية	٢٤٩	الاهرام المسائى	٩٤-٠٢-٢٠
عاطف فتحى			
التعاون العربى فى مواجهة "البجات" و "التكتلات"	٢٥٠	العالم اليوم	٩٤-٠٢-٢١
عاطف فهم			
اتفاقية والدور المصرى المطلوب	٢٥١	الاهرام الاقتصادى	٩٤-٠٢-٢١
محمد فتحى بديوى			
حرية التجارة مجرد مبدأ	٢٥٤	الاهرام	٩٤-٠٢-٢١
البجات وغذاء المصريين	٢٥٥	المصور	٩٤-٠٢-٢٥
سعيد توفيق			



المؤلف	العنوان	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
سعيد النجار	الجات والطريق الى دورة اوروجواي	الاهرام	٣٦٢	٩٤-٠٢-٢٥
هانى خيرى	المستوردون هم الخاسرون فى اتفاقية الجات	السياسى	٣٦٥	٩٤-٠٢-٢٧
سلوى غنيم	هل تستفيد المنتجات الزراعية المصرية من اتفاقية "الجات" ؟	الاهرام	٣٦٧	٩٤-٠٢-٢٧
عاطف سليمان	ماذا تعنى الجات عربيا ؟ توقيع اتفاق اوروجواي فى مراكش سيمهد	الشرق الاوسط	٣٦٨	٩٤-٠٢-٢٨
سعيد علام	"انذار للتليفزيونات العربية لوقف بث العيلم المصرى فضائيا"	الوفد	٣٧١	٩٤-٠٣-٠١
فادية الزغبى	الكويت تأمل أن تكون المكاسب اكبر من التكاليف	الشرق الاوسط	٣٧٢	٩٤-٠٣-٠٢
تاج الدين عبد الحق	الامارات : المنتجات الزراعية وصادرات الملابس تواجه أكبر العوائق	الشرق الاوسط	٣٧٦	٩٤-٠٣-٠٢
	احتمالات قوية باشتراك الصين فى اتفاقية الجات	العالم اليوم	٣٨٠	٩٤-٠٣-٠٣
عاطف عبداللة	موقف عربى موحد للتعامل مع اتفاقية "جات"	الاهرام	٣٨١	٩٤-٠١-٠٣
	الامم المتحدة لا دخل لها باتفاقية الجات ولا تتحمل مسئولية نتائجها	الاهرام	٣٨٣	٩٤-٠٣-٠٥
ضريحام مسروجة	المغرب مستعد للاتفاقية بعد ١٠ سنوات من التكيف	الشرق الاوسط	٣٨٣	٩٤-٠٣-٠٥
	ماذا تعنى الات عربيا : منح الاردن وضع "الاولى بالرعاية" والانضمام بدفع الى اعادة النظر	الشرق الاوسط	٣٨٧	٩٤-٠٣-٠٦





المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٠ مايو ١٩٩٤

يفرض إدخال إصلاحات هيكلية على اقتصادات كل البلدان

## اتفاق غات سيزيد صافي الدخل العالي بما يراوح بين ٢٠٠ بليون و ٣٠٠ بليون دولار

دخل المجموعة الأوروبية خصوصاً بريطانيا وإيرلندا، وهما من أكبر الدول المصدرة للخدمات، نحو سبعة بلايين دولار. وفي الولايات المتحدة سيرتفع صافي الدخل نحو بليونين دولار.

وسيزيد صافي الدخل في المجموعة الأوروبية بنحو ٦١ بليون دولار وفي الكتلة السوفياتية السابقة بنحو ٣٧ بليون دولار وفي الولايات المتحدة بنحو ٣١ بليون دولار وفي اليابان بنحو ٣٧ بليون دولار وفي العالم الثالث بنحو ١٦ بليون دولار. وسيمتدح المصدرون الزراعيون باستثناء لافيا ليهم سابقاً نحو ١٧ بليون دولار وبول أوروبا الغربية غير الأعضاء في المجموعة نحو ثمانية بلايين دولار والمستوردون الذين يبيعون باستثناء المزارع بهم

سبعة بلايين دولار وكذا بلايين دولار واستيراد نحو بليونين دولار.

بزيادة صافي دخلها نحو ٢٠ بليون دولار.

وستحصل لزيادة في الدخل الصافي لليابان التي ستفتح كروياً أسواقها أمام واردات الفلز وغيره من المنتجات الزراعية الخاضعة للحماية إلى نحو ٢٢ مليون دولار. وسيخسر معظم دول العالم الثالث نحو ١,٥ بليون دولار.

ستحقق الولايات المتحدة ودول الكتلة السوفياتية تساقطاً كبيراً لثلاثة من إلقاء اتفاق حماية للتصويجات على مدى عشر سنوات. وسيمتدح المستهلكون الأمريكيون من انخفاض الأسعار ودول الكتلة السوفياتية السابقة من زيادة فرص التصدير. وسيزيد صافي الدخل ٢٢ بليون دولار و ٢٠ بليون دولار في الجانبين على التوالي.

ستستفيد دول الكتلة السوفياتية السابقة أيضاً من تحسين الخدمات بنحو ١٣ بليون دولار. وسيزيد صافي

جنيف - رويترز - تظهر تقديرات رسمية أن الاتفاق مواته لتحرير التجارة العالمية الذي تم التوصل إليه في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٣ سيزيد صافي دخل دول العالم بما يراوح بين ٢٠٠ بليون و ٣٠٠ بليون دولار سنوياً. أي أكثر من واحد في المئة من إجمالي الناتج القومي العالمي على مدى عشر سنوات اعتباراً من ١٩٩٥.

وستستفيد لزيادة في دخل دولة. وهي الدول التي يجب أن توقع الاتفاق على خفض الرسوم الجمركية في العالم إلى ما يحمله ثلاثة في المئة من خمسة في المئة حالياً وإلغاء الكثير من الحواجز التجارية غير الجمركية.

وفي ما يأتي موجز من الفوائد التي ستجنيها كل قطاع:  
ستلجج الاتفاق الزراعي في إطار المعاهدة للمجموعة الأوروبية الاستفادة من نظامها أنزاعي التكرار







المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : **٢٠١٤**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ وزير الاقتصاد :

## موادمة أوضاع الاقتصاد المصري مع اتفاقيات «الجات»

### تحرير التجارة ضرورة لحماية الانتاج الوطنى بالأسواق

أكد السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ان امام الاقتصاد المصرى فترة شراوح بين ٥ و ١٠ سنوات لتغيير اوضاعه ومواسمته مع اتفاقيات منظمة «الجات» فى إطار جولة اورجواى . وقال : اننا اتخذنا اجراءات أكثر صرامة مما تنص عليه الاتفاقية فى برنامج الإصلاح الاقتصادى.

كما أكد الوزير - خلال اجتماع اللجنة الدائمة لمتابعة مفاوضات الجات أمس - ضرورة تمسك وتجويد الانتاج للمصرى حتى يمكن منافسة مثيله المستورد بالأسواق المحلية والخارجية. وقال ان تحرير التجارة أمر حتمى، وإننا فى ظل هذا التحرير سوف نحصى انتاجنا من التجارة غير المشروعة.

وأوضح : ان انطلاق جولة اورجواى - التى استمرت ٧ سنوات - لن يتركب عليه اضرار أخفاء جديدة تخلق القدرة الاحتمالية للاقتصاد المصرى، وأن التزامات المصرية للتزمت على تحرير التجارة الدولية تقل كثيرا عن الأعباء التى ستتحملها الدول النامية نتيجة لتطبيق بعض المعايير التى توافر معاملة أفضل لمصر فى تجارتها الدولية. وسوف تتكوى لجنة متابعة خسائر «الجات» خلال الأيام القادمة من دراسة الآثار المترتبة على الاتفاق الأخير فيما يتعلق





المصدر :

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٤ سنة ٢

## الناس والاقتصاد

### الجات ..

### دعوة للتصدي

شهدت امس الساعة الثامنة في مقر شركة النصر للتصنيع والاستيراد اجتماعات اللجنة القومية للدعاية

للتابعة لمفاوضات الجات. رأس الاجتماعات محمود محمد محمود، وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية وحضرها رئيس المجلس التجاري محمد الجويش ومعاونو الوزير الذين يعملون في مطبخ الجات بمسجد سليمان الوزير المحروس في جنيف والكتكسور محسن هلال لستشار التجاري.

وقد تمت الساعة نحو ٢٠٠ من كبار المسؤولين معلمي للوزارات والأجهزة الحكومية وقطاع الأعمال العام والخاص وبعض رجال الأعمال والمصنّعين باعتبارهم أول الدلائل بتلك التطلعات الجات. واللجنة القومية للدعاية أنشئت منذ عام ١٩٨٨ وكان هدفها أن يكون رأي القاطن للتصدي خلال المفاوضات معبرا عن رأي كافة الجهات.

ولذلك أكد وزير الاقتصاد في كلمته أن ٩٥٪ من التطلعات الجات التي أعلن عنها تمت مناقشتها وأخذت الآراء الفنية بشأنها من خلال اللجنة القومية والجان الفنية للتخصصات. وإن اهتمام الأسس هو بداية المناقشة. ٥٪ المالية كمستجدات جرت على الاتفاقية. وأكد وزير الاقتصاد أن مبادئ الاتفاقية هي دعوة تعدد المنتج المصري لكي يتمكن وينتج بتكلفة اقتصادية ليتمكن من مواجهة المنافسة الأجنبية.

وأشار الوزير في أنه بعد مناقشاته واستشاراته للتصدير للمصريين أنه شاهد في السعودية إنتاجا مبررا معبرا بناس الإنتاج الأجنبي من حيث الجودة والسعر وذلك بالمعرض المصري الذي يقام حاليا هناك خاصة وأنها سوق مفتوحة أمام الإنتاج المحلي.

وقد دارت المناقشات بعد ذلك مع وزير الاقتصاد وتردّت حول الإجراءات والسياسات في الاتفاقية خاصة فيما يتعلق بالرعاية على وجه التحديد حيث من المقرر أن ترفع الدول الصناعية المصرية الدعم فتراعي الذي كانت تمنحه للمنتجين والمصريين معاً.

سوف يؤثّر سلباً على وأدعت الدول النامية من أقدار وقيل في هذا الصدد أن هناك فترة انتقالية من المقرر خلالها أن تقدم الدول الصناعية منحا ومساعدات وفروضا للدول النامية.

مما يلفت الجميع على أن أهم ما يجب عمله الآن هو دراسة الموقف لتطعيم الإيجابيات وتقليل السلبات من خلال إجراء الدراسات والمناقشات والمتابعة لما بعد تطبيق اتفاق الجات.

وقد تطلعت المناقشات والآراء في هذه اللجنة على أنه لا بد من قبول الاتفاقية وضرورة التفرقة بين الآثار الناتجة عن الاتفاقية في الأجل القصير والمتوسط من ناحية والأجل الطويل من ناحية أخرى. وإن الصعوبة المتوقعة التي تواجهنا الآن هي اختصار

العمليات المتوقعة في الأجل القصير والمتوسط حيث أنه لا توجد مشكلة في الأجل الطويل حيثما تكون الدولة قد تكتت أوضاعها مع تقدم العالم الجديد. وأثر البعض بمناسبة التطلعات الجات ضرورة التفرقة بين المصبرات المصرية نظرة جديدة وإن ذلك لا يوافق الذي توجّهها.

وأي هذا الصدد لخص موضوع للفرز طويل النجدة ومدى الحاجة إلى ضرورة زرعته وكيف أن أسماره غير مناسبة في الأسواق الخارجية وأن المخازن المحلية قد أصبحت بضرر نتيجة عدم قدرتها

على المنافسة بسبب ارتفاع أسعار الفزول المحلية. وإلى الوزير: لقد تمحل الوضع حيث أصبحت الحكومة تفراراً ببيع الأثمان للمخازن المحلية بالأسعار العالمية.

ومازالت لجان التخصصات الدائمة تطلعات الجات في حالة انمط في عدم تقديم الموقف ودراسة ويمكن أن يسفر عنه التطبيق خلال المرحلة القادمة.

وحضر وزير الاقتصاد محمود محمد محمود أن يشيد بالدور العام الذي قام به الدكتور مصطفى وزير الاقتصاد السابق الذي قطع شوطاً كبيراً في الترتيبات الجات.

وكلمة أخيرة. موضوع الجات سوف يتلّص به الجميع وهو موضوع في ومخصص وصحيفة من التطلعات يجب أن يقرأها ويقرأها جيداً من يريد الحديث عنها.

عبدالرحمن عقل





## الجنزوري في مجلس الشورى

## المصدر وهذه هو المستفيد من اتفاقية «الجات»

أعلن الدكتور كمال الجنزوري نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط، أن علينا أن نقبل على حوار عربي - عربي قبل أن نقبل على حوار عربي إسرائيلي، سوق شرق أوسطية في ظل تجارة بين الدول العربية لا تتعدى ٥ في المائة وفي ظل استثمارات عربية على أرض إسرائيلية تصل إلى ٨٥ في المائة.

وقال نائب رئيس الوزراء - أمام مجلس الشورى في جلسته التي عقدها أمس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حليم - إن الدولة خصصت اعتمادات للتعليم لديها مليار و ٦٠٠ مليون جنيه، إيماناً منها بأنه لا انقطاع يوم دفعه للتعليم. وقال أنه أيضاً يتعين أن ندعو إلى الأمن والاستقرار دون علاج جزئي للشعوب الغيات، ولذا خصص لها ٤ مليارات جنيه.

وأضاف نائب رئيس الوزراء أننا لم نعمل محادثات للصعيد، بل إننا نركز على علاج العشوائيات، ونحن نعلم جيداً أن هناك ٩ محافظات بالصعيد تعاني من العشوائيات، وقال أن التركيز على الزراعة من أجل الحد من وفيات الغذاء أصبح هدفاً لا غنى عنه، ونحن ندفع المزارع في الفترة المقبلة إلى أن يتجه بزراعتهم إلى منتجات يكون المجتمع في حاجة إليها.

وأضاف الدكتور الجنزوري أن اتفاقية «الجات» تعني الحرية التجارية، لكنها أداة في يد الممنوع، فمن يصدر هو الذي يستفيد من هذه الاتفاقية.

وكان مجلس الشورى قد وأصل مناقشته أمس حول بروتوكول رئيس الجمهورية، وقال الأعضاء بضرورة تشجيع سوق المال لتصبح المصدر الأول للمستثمر وليس الجهاز المصرفي فقط الذي يبالغ بحدوده استثنائية.

كما طالبوا بتدعيم الائتمانية لخدمة مشروعات التنمية واختيار الأكثر ملاءمة منها لتطويع البلاد، والعمل على زيادة معدلات التمرر للتخفيف من القيودات السكانية.

كان أول المتحدثين الدكتور إسماعيل مسلم قال أن أسباب تقدم الشعوب لم تعد مقتصرة على السلاح، وإنما اقتصر الاقتصادي ونجاح السياسة الخارجية، الدنيا تتقدم ولم يعد هناك مجال لأصناف الحلول، وعلى كل القوى فوطخية في مصر الآن أن تتكاتف من أجل مصر.

أدب من وضع رؤية عملية مستقبلية لمصر في القرن ال ٢١، وتعلم المستقبلات لم يعد مجرد تصور لكنه علم يقين أين مصير من النظام العالمي الجديد والتكتلات الاقتصادية أين مصر بعد تمام السلام في الشرق الأوسط.

دعوا الرئيس مبارك للحوار بهدف أول ما تهدف إلى أن تضع خطة تشارك فيها كل القوى ولا تتصور أن تضع شروطاً مسبقة للحوار فهو سوف يتقبل في رأي كل الأنبياء.

والمبقرراطية ستظل دلتها في التي تسمى جهنما، والرئيس مبارك يصعب له أنه لم يتغير أبداً على الديمقراطية حتى في تلك الفترة.

الاقتصاد الآن هو سيد العالم، ولا مكان الآن للازلام ولا مكان إلا للمعالم.

لذا أدب أن يكون هناك حصة اقتصادية في ظل التكتلات العالمية، ثوب حلال غير تقليدية في مشكلة

## لا وجود لسوق شرق أوسطية في ظل استثمارات متواضعة للمغرب في بلاده

تابع الجلسة:  
شريف العبد

البطالة، لابد من تخصيص القطاع الخاص لبعض البطالة في طريق التوسع في تدريب الفتيون، فليس في رأي أدب أن تتحول إلى مدارس.

فدكتور خي لطيفة لقد عودنا فريديس مبارك في رأيي يسكن في القطاع الفتيون، ويؤكد على هذه الفكرة جداً، شاملاً عمل البطالة.

أدب ما جاء في البيان الدعوة إلى حوار قوي وما أصبحنا لهذا الحوار، الذي يجب أن تشارك فيه جميع القوى السياسية وتحتضن فيه الجميع، بصراحة وشكل مفتوح رؤية خلاصة.

أرجو أن يستمع الجميع إلى المتحدثين وأنتمى أن يخرج هذا الحوار ويتوصل إلى مجموعة من السياسات لأولاً للفتيات المتابعة إلى حد.

نحن جميعاً نعتز بصورتنا في مجلس الشورى ونجلس أمام مجموعة من الفتيان بينما لم يجرى عليه سوى ٨٧ مشروع قانون منذ نشأته، يسبق ١٣٣ مشروعيات في السنة، بل أن هذه التشريعات لا تتناسب مائة مائة مع حجم، إن التشريعات مائة مائة مع عرض التشريعات، أهم، وبذلك لنص للمستور ماذا يفعل في التخصصات المجلس.

التكولوجية هي تدعيم العلم وهي التي تسمح لنا بزيادة الإنتاج والرفاه أمام المنافسة العالمية، خاصة في ظل اتفاقيات الجات،، أطلب تطوير التكولوجيا والتقاء مع نظام مع فريقيا وأوساعنا، لا نريد تكولوجيا تزيد من أزمة البطالة، للأفاد الشديدة الجزء الأكبر من مجهودات التنمية مازالت تنهت الزيادة السكانية، وقد حققنا تقدماً محدولاً في معدلات النمو.

السكنى، ماثلنا حتى نحن بعض هي " في للثة من صناعة مصر، الدكتور خالد السعيد، لدرجة القارة في الإصدار الاقتصادي، مدينة لأبنا مرحلة تصل بالتصحيح، مدينة لأبنا أن تسمى سوق المال في مصر، والتحويل إلى خطة فقط على الجهاز المصرفي، الآن بعد الاستثمارين والتأمين لكن في حدود معينة، أما سبب التحويل فهو في من سوق المال من طريق تمويل تدفق الخضرات إلى الاستثمار، فيجب تدقيق سوق المال وأعدادها، لكي نرى حتى الآن أن الإحد ليس كافي أبداً لسوق الديمقراطية، في رأيي حل مشكلة أساساً في حرية قرار، وهو موضوع أدب أن نغضب نغضب أعيننا، أما البيروقراطية فهي إلى الآن تبن أنها من أحد الأسباب المؤدية في القضاء، وهو لا يمكن أن يتخفف مع دفاع صمى للاستثمار.





المصدر : **الأمم المتحدة**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٧٤

خلاف عبد الجبار: حرية التنجارية  
الدولة التي أجمع عليها المجتمع العالمي  
ويؤيد عليها في أبريل للسنة، هذه  
الاتفاقية تضم كل الأنشطة ونحن الآن  
نملك كلجنة اقتصادية على دراسة هذه  
التطورات التي تجري على الساحة.

الدكتور مصطفى كمال حلي: نحن  
نحرص كمجلس على تناول الموضوعات  
الهامة، واتفاقية، الهامة من الموضوعات  
التي تؤثر على الدول النامية، ونحن منها،  
وسوف نملي هذه الاتفاقية حقها من  
الدراسة بما يتلائم مع أهميتها.

فؤاد أبو زغلة: مناطق جنوب الصعيد  
مما زالت تعاني من التخلف والبطالة  
والرأى يسبق في هذه المناطق والميز  
الزراعي محدود، وهناك ريد حالي بين  
مدن الصعيد والبحر الأحمر، وقد  
خصص الرئيس ١٥٠ مليون دولار  
لشروع حيوي في الصعيد، لابد أن  
نفتتح الأبواب

للمساحة، فهم  
قانون على تحويل  
الكل، زيدا لي  
فعلنا لك لا ظهرت  
حاجتنا للتكنولوجيا  
للتربية.

الدكتور عادل  
من: خطاب الرئيس  
مبارك مع بدء  
الولاية الثالثة كان  
خطابا تاريخيا وريث  
مستورا للمرحلة  
القادمة.

إننا في ترجمة  
هذا الخطاب نرى  
أن هناك أهدافا  
محددة يتعين أن  
نركز على مقومات  
التطوير بها في  
مقومات الاستقرار  
الداخلي، فبعد لا  
تتمية، أيضا السلام  
مع العالم الخارجي  
لنفسه لنفك  
الأمم  
التي بدأت المحطة  
أيضا لا نرى عن  
أن تهيء محددات  
التنمية الاقتصادية  
مادية مع محددات  
التنمية السكانية.  
ويؤمل للمجلس  
أجتماعات صباح  
الأيام







## الناس والاقتصاد

### «الجات»

### بين العذر والتضليل

يعتقد البعض أن هناك خلافا في الرأي بين عمرو موسى وزير الخارجية ومحمود محمد محمود وزير الاقتصاد ظهر ذلك في التصريحات المتعلقة بالثقافة الجات واستندوا في التفسير إلى أن تصريحات وزير الخارجية كانت حذرة بينما جاءت تصريحات وزير الاقتصاد مثابرة.

تحدثت مع وزير خارجيتنا... وقلت له: في الثقافة الجات كنا نسعى إلى تعظيم الإيجابيات وتقليل السلبيات. رد: تعظيم الإيجابيات ليس بالكلام ولا بالاشعارات وإنما من وجه نظري أن الثقافة الجات ليست في صالح الاقتصاديات لأنها سبب أهداء بليل أن المفاوضات جرت أساسا بين الدول الصناعية الكبرى بعضها البعض لدرجة أن مسائل المنتجات الزراعية للمجموعة من الأعضاء بين المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وليس بين الدول المتقدمة والدول النامية وذلك ووضوح كأمين اشبار وزير خارجيتنا في موضوع الخدمات كتيل حاسم آخر على وجه نظره فقال: رغم حساسية موضوع الخدمات كما يعمدون إلى حد ما مع الدول النامية عن مناقشة بنود المفاوضات التي تمت. وأني سأقول... هل الدول النامية قادرة على المنافسة في مجال الخدمات كالتأمين والبنوك والسيمانه والنقل والاتصالات؟ كما أننا كنا يمينين إلى حد كبير في مجال مناقشة بنود الاتفاقية الخاصة بالملكية الأجنبية كذلك موضوع الوطن الذي لم توضح نتائج تأثير المفاوضات التي تمت ببلانه خصوصا في الأجل القريب.

والصحيح - العلم إيزال لوزير خارجيتنا - أن المفاوضات التي اكتفت المفاوضات من جهة إلى تفاقم المؤلف التي أخذتها الدول النامية فلم يكن هناك مؤلف عام للجانب في مواجهة الشمال.

إما بخصوص المصنوع (التي أظن في الاتفاقية) والتي كانت مخصصة للدول النامية كوسيلة لتعويضها في السوق العالمية لا تستطيع أن تصد عندما تطرحها للدراسة هل هي في صالحنا أم في غير صالحنا، لظني سبيل اللال لم تكن تصدر كامل حصصنا أصلا لعدم القدرة على ذلك فمما يملك والسوق صارت مفتوحة.

ومع ذلك فوزير الخارجية يختلف مع وزير الاقتصاد في أن رفع الحواجز وفتح السوق العالمية يعني أن البقاء للأصلح ولم يعد من الممكن أن نخفل إلى الأسواق العالمية إلا بمواصفات الجودة العالية.

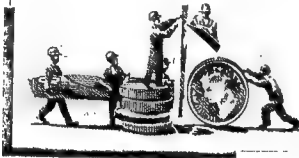
وقال عمرو موسى إن وزارة الخارجية سوف تقف وراء وزارة الاقتصاد وتدعمها في كل ما يتعلق بهذه الاتفاقية من واقع المسؤولية اللبنانية للحكومة وباعتبار وزارة الاقتصاد هي المسؤولة عن تجارتنا الخارجية.

وقد لفتت من وزير الخارجية أن الدول للصناعة الكبرى في صناعة الاتفاقية وبالتالي هي لتستفيد منها وكانت مصالحها الأولى بالرعاية.

أما الخشبي يجب ألا ندعي أننا صنعنا شيئا - كقول نامية - في هذه الاتفاقية. الأمر الثالث أن خروجنا من الاتفاقية أمر غير وارد في ظل النظام الحالي الجديد. الأمر الرابع علينا رصد التكتسب والخشبي بصيغيات فعلية تملأ كي نلحق جميعا في وسائل إطلاق اقتصادنا من دائرة النمو إلى دائرة التقدم.

عبدالرحمن عقل





مالية

عامة

آمال سلام

## «الجات» وتعريف القيمة للأغراض الجمركية

١

اهتمت اتفاقية الجات بهدف توحيد تعريف القيمة للأغراض الجمركية بين الأطراف المتعاقدة فأوردت في المادة السابعة أول مجموعة من القواعد الدولية في هذا الموضوع، وهي تدعو الأطراف المتعاقدة إلى القيام بقدر المستطاع بتوحيد تعريف القيمة والأساليب المطبقة بالنسبة لها، عن طريق الاتفاق على المبادئ وأسس تحديد القيمة والعناصر اللازمة للقيمة والأحكام الخاصة بتحويل العملات الأجنبية، كما يوضحها محمود الحسيني المفوض الدائم بالجمارك  
١ المبادئ العامة:

٦

هذا الجمع ثابتا والمبارات المستعملة ولاسيما: - للقيمة الحقيقية... لهضاعة ماثلة يجب توضيحها، بحيث يراعى الالتزام الذي يقضي بأن القيمة الخاضعة للرسم لا يمكن أن تقوم على أساس المنتجات ذات المنشأ الوطني ويجب ألا تشمل أي رسم داخلي مفروض في بلد المنشأ أو المصدر تكون الهضاعة المستوردة

١ المبادئ العامة:

- وتشمل جميع حالات تحديد القيمة ليا كان المفهوم للمتمد - واقعا أو نظريا - وهي -
- أن تكون قيم البضائع بقيما واقعية وألا تكون وهمية.
- أن تكون الأسس والأساليب المستعملة في تحديد هذه القيمة ثابتة وتحقق لها النور والطم
- أن يكون تطبيق القواعد المتعلقة بتحديد القيمة موحدا وحياديا وعادلا وقابلا للتكميم.

٢ أسس تحديد القيمة:

يجب أن تقوم القيمة على أساس للقيمة الحقيقية للهضاعة المستوردة أو لهضاعة ماثلة ووجز الجمع بين هذين الأساسين بشرط أن يبقى





## الأحكام الاقتصادية

المصدر :

٢ من ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● وبالقدر الذي يكون فيه السعر مرتبطاً بالكمية فإن السعر الذي يجب أخذه بعين الاعتبار هو الخاص لكميات قابلة للمقارنة أو كميات تضمن للمستوردين مزايًا لا تقل عن تلك التي يحصلون عليها فيما لو اعتبرت أسعار كمية من البضاعة كانت بالفعل موضع عمليات تجارية بين بلد التصدير وبلد الاستيراد وعلى شرط أن يجري الاختيار بين الاحتمالات مرة واحدة فقط.

وعلى ذلك فإن قيمة البضاعة هي: السعر الذي تباع به أو تعرض به للبيع للبضاعة المختارة لتحديد السعر (بضاعة مستوردة أو بضاعة مماثلة) ضمن العناصر السابقة وهي الزمان والمكان والكمية أو سعر معادل يمكن التثبت من صحته، وإذا تعدد تحديد القيمة طبقاً لهذا المعرض فالأقرب ما يكون لهذه القيمة.

٤ الأحكام الخاصة بتحويل العملات الأجنبية:

يتم الالتزام بالأسعار التي يقررها صندوق النقد الدولي، والا فالسعر الجاري للعملة الأجنبية في الصفقات التجارية.

ورغم انتماء التصديق على اتفاقية الجات وبخلافها حيز التنفيذ بصورة عامة إلا أن ورد في بروتوكول خاص ملحق بهما، على أن الأطراف للتعاقد غير ملزمة بتغيير تشريعاتها المتطقة بتقدير القيمة غير المتفقة مع أحكام المادة السابقة من الجات إذا كانت هذه التشريعات سارية المفعول في سنة ١٩٩٧

قد أمضيت منه أو يجري أو سيجري استيراده  
٢ العناصر اللازمة لتحريف القيمة

وتأتي مطابقة لأسس تحديد القيمة وهي:

- أن السعر المستخدم في تحديد القيمة الحقيقية هو ثمن للبضاعة المستوردة للخاضع للرسم أو ثمن بضاعة مماثلة إذا كان ناتجاً عن بيع أو عرض بيع يجري بمناسبة عمليات تجارية عادية وحاصل في سوق منافسة حرة.
- أن زمان البيع الذي يتبع تحديد السعر هو الزمن الذي يحدده تشريع البلد المستورد.
- أن مكان البيع الذي يتبع تحديد السعر هو المكان الذي يحدده تشريع البلد المستورد





المصدر: **العرب**

التاريخ: **٢٠٠٤**

للنشر والخدمات الصحفية والاعلانات

## بعد قرارات «الجات»: ٢٥٪ زيادة في أسعار الحبوب المستوردة

كتب مسعد نوار:

القطاعات المصرية المختلفة لتصديق الجداول الزمنية لتحرير كل قطاع منها تمهيدا للاجتماع المنتظر لجمعية دول امضاء (الجات) للقرع عقبة في ابريل المقبل بالمغرب وشارك فيه وزراء تجارة واقتصاد ١٧ دولة لتقديم الجداول الزمنية لتنفيذ مقررات لاجتماعات جنيف. ويذكر ان عدد الاتفاقات التي تقدمت بها الدول كمشاريع لدورة ابريل/ماي الحالية بلغ عددها ٣٧ اتفاقية بينها ١٢ اتفاقية تخص تحرير أسعار الماصلات والمنشآت الزراعية و١٠ اتفاقية لتحرير المنتجات المصنعية و١٠ لتحرير الخدمات.

أكدت دولتي في وزارة الاقتصاد ان الاقتصاد المصري سيتحمل اعباء جديدة نتيجة لتحرير أسعار الحبوب المستوردة وفقا للمقررات الأخيرة لأمضاء اتفاقية التجارة والتعريف الجمركية الموقعة باسم (الجات) التي تم توقيعها أخيراً، وقدرت الأعباء الإضافية بزيادة تتراوح بين ١٥ إلى ٢٥ بالمائة من القيمة الحالية لأسعار استيراد الحبوب. ومن جهة أخرى طمعت «العربي» ان يحافظ البنك المركزي صيغته قريبا جدا من الاجتماعات مع رؤساء البنوك المصرية والمستولين في







د. حسن عباس زكي :

## اتفاق «الجات» لصالح الدول الكبرى

□ القاهرة : نعمت الله أبو النصر :

أكد الدكتور حسين عباس زكي وزير الاقتصاد المصري السابق ورئيس  
الفرقة المصرفية العربية للدواية أن اتفاقية الجات التي تم التوقيع عليها  
مؤخراً هي محاولة للبحث عن حلول مقبولة للدول الكبرى والأوروبية  
والآسيوية والأمريكية حتى تظل الدول النامية تابعة للدول الكبرى وفقاً  
لما تحصل عليه من مساعدات من هذه الدول. وأن اتفاق الجات يهدف إلى  
الخروج من حالة الكساد والركود، والحصل على زيادة حركة النمو في العالم  
وفقاً للنجاحية التطورية، وإن يخدم مصالح الدول الكبرى.

وقال أن المنتجات التي تتمتع بإعفاءات من الضرائب الجمركية هي السلع  
التي تجود انتاجها الدول الكبرى في الماضي والحاضر وتملك زمام المستقبل  
مثل الأشرطة والفيديو والسينما وغيرها وإن ما يمكن الاتفاق عليه الآن  
بين أوروبا وأمريكا سيكون هو ما يسهل العالم ما لم تتحد الدول النامية  
وتتخذ في مجموعات عربية وإفريقية وآسيوية. كما حاولت في فترات  
سابقة دفع صادراتها.

وطالب بضرورة دراسة الصلقات للتكافؤ، وتطبيق عمليات تحرير  
التجارة تدريجياً مشيراً إلى أن كالة الانظمة بالدول العظمى بدأت بحماية  
النتائج الممنوعة بما فيها أمريكا حيث تقوم أمريكا بالضغط على اليابان  
لقبول الصادرات الأمريكية في ظل حرية التعامل والضغط وهو ما يستلزم  
دراسة عمليات تحرير التجارة تدريجياً. وأوضح الدكتور حسن عباس  
زكي أن كالة الصرافين والبنوك وأوروبا وأمريكا والمؤسسات الدواية اجتمعوا على  
أن هذا الاتفاق سيؤدي إلى الأضرار بالدول النامية وأعلن سفيراً هذه الدول  
أن هذه الاتفاقية لا تقدم مصالح الدول النامية. وأشار إلى أن معظم  
صادرات الدول النامية من المواد الأولية قد انتفضت أسعارها،  
ببمئاته ضعف معظم صادرات الدول الكبرى من المواد الصنعية ارتفاعاً كبيراً في  
أسعارها نسبياً. وأنا قاست الدول المنتجة للمواد الخام بدراسة عمل  
تكتلات مثل التكتلات للمصنعة التي قامت على أساس سلعي للطن والبن  
والنحاس والمعادن وغيرها لاستطاعت الدول النامية أن يكون لها حصص  
عادلة في أسعار السلع في التجارة الخارجية.









المصدر :

١٩٩٤

التاريخ :

النشر والأخذاء الصحفية والمعلومات

لا يزال الاتفاق التجاري والتعريفية الجمركية (جات) الذي توصلت معظم الدول في العالم لاتفاقيات عليه في منتصف الشهر الماضي يثير كثير من التحليلات والتعليقات، سواء في الدول الصناعية أو في دول الجنوب الفقيرة، ورغم تصوير الإعلام الغربي للأزمة بين أوروبا والولايات المتحدة على أنها العقدة الرئيسية أمام الاتفاق، الذي وصف بأنه اتفاق تحرير التجارة العالمية، فإن تبعات الاتفاق لخطر يكبر من مجرد تسوية مشكلات تجارية بين أميركا ومنداسيها الإغنيان في أوروبا وآسيا.

ولا يزال الحديث الإعلامي عن اتفاق الجات يتميز بالصفحية إلى حد ما، ويبدو أن جهد تحليل عميق يتناول أثره على النظام الاقتصادي العالمي والعلاقات الجارية بين الشمال الغربي والجنوب الفقير، وبإستثناء الجرائد الهندية، السدى لسانى أعضائه باستضافة الاتفاق وشهدت المعارضة حملة ضد حكومة ناراسيماري، لأنها وقعت الاتفاق واعتبرت أصوات مؤثرة عديدة أن التوقيع يخضع الهند لأزيد من الضغوط من دول الغرب، خاصة للولايات المتحدة الأمريكية. وإذا كان معروفاً أن العلاقات الهندية الأمريكية، خاصة التجارية، تمر بمرحلة من التوترات في السنوات الأخيرة، خاصة فيما يتعلق باتفاق حقوق الإبداع، فإن الكثير من دول العالم الثالث ليست في حال الفصل من الهند في علاقاتها بأمريكا أو بالدول الصناعية الأخرى. وغطت على ما عدا نحن أن الاتفاق سيكلف الدول النامية نحو ١,٥ مليار دولار خسائر سنوية- تصريعات استثنائية في الدول النامية سياسياً وأمريكاً أو الخراج المتفرجين من أبناء العالم النامي، بأن الاتفاق يطمى دفعة للاتقتصاد العالمي ككل نحو التمس، ويحقق بلاخفا كبراً يزيد على ٢٠٠ مليار دولار سنوياً مما سيؤيد من فرص للنخ والجهات والفرغش القيمة من الدول الغربية إلى العالم النامي، وبإستثناء بعض الإشارات المارة لجور النظام الاقتصادي العالمي الذي

## أحمد مصطفى

يكرسه اتفاق التجارة الأخيرة، فإن النصفة التي سبغت هي التضييق بمستقبل أفضل ولنمستوى ورواج الاقتصادي يستفيد منه الفنى والفقير من دول العالم لـ ١١٧ لى وقت أو شتوق على اتفاق جات، والواقع أن هذه الهجة التضييقية تصل شراً من التزييف والخذاع لكل ذي عقل.

## اتفاق انتقادي

لنفرم تشكيك دول أوروبا واليابان من مدى التزام الولايات المتحدة ببنود اتفاق الجات، ولهم في سوابقها مايفرد للتخوفا، فقد سبق وعدت اليابان خرق أمريكا البنود المضمنة للتجارة الدولية في الأوامر الأخيرة، فإن التزاماً لو فرضت حوله من الدول الغنية أن يتخذ الاقتصاد العالمي من حالة التراجع الشديد التي يمر بها الآن، وقسمي ما يمكن تحقيقه هو استمرار التراجع، بمعنى وقف اضطهاده وليس تحقيق التمس والاتصال. وقد توصل العديد من الباحثين وعلماء الاقتصاد والتجارة الدولية، خاصة الفرنسيين، إلى نتائج تلهو المبالغة للشديدة في الأرقام الرسمية حول للكسب التي ستعود على الدول النامية على اتفاق الجات، وربما لا يزيد الرقم على ضعف المعلن عنه، أى نحو مليار دولار، إلى جانب أن معظم الملك

واستمرار شرف موارد العالم النامي لصالح الدول الغنية في الشمال، فعل مدى العقود الثلاثة الأخيرة تراجع نصيب الصناعة من الناتج القومى الإجمالى مسسن ٢٧٪ إلى ٢٢٪ على مستوى العالم، والى الوقت الذى وصل فيه نصيب قطاع الخدمات إلى ٢٧٪ من الناتج القومى الإجمالى (١).

ويصل ذلك بوغوشور على تراجع الصناعة لصالح قطاعات مثل الترفيه والهو وما شابه، والى ثالث فئات أمريكا في مفاوضات الجات لتعاضد على نصيبها العالمي منه، في الوقت نفسه تراجع نصيب القيمة المضافة من العمل الجاهز للاسواق في النمو الاقتصادي، مما يبنى زيادة البطالة والتضايفات الأخرى التي تتسم بالهشاشة والفتالية للاقتصاد.

وإن كل تلك الأحوال تدفع الدول النامية ضمن الاستقراءات الضمنية للتراجع الاقتصادية في الدول الغنية، وحتى مع توجه دول الجنوب نحو إصانة ميلة اقتصادياتها في سياق الانتقال للسوق الحر، وما يسمى الليبرالية الاقتصادية، لم تتمكن من الاستفاد من التعامل مع العالم للتقدم، خلاصة في مجال نقل التكنولوجيا، بل حدث العكس وزاد اعتماد الدول النامية على العالم الصناعية تمهيداً في التجميع التكنولوجية.

وتبقى القضية الأكبر في التنظيم الاقتصادي والتجاري العالمي وهي استمرار التزييف القاتل لمراد العالم النامي على حساب شعوبه، ففي عام ١٩٩١ تم تحويل الموارء إلى الشمال

القنى ٤.٢ مليار دولار، على رغم استمرار معدل الدخل السنوى للفرد في المتوسط في الجنوب، ٢٠٠ دولار سنوياً يصل إلى ٢٠٠ ألف دولار في المتوسط في الشمال (١) وهذا ما يمهّد اتفاق التجارة الجديدة.

ليس زيادة مباشرة في القافض العالم، ومن ثم بشكل البطون في استثمارات توظيف في زيادة استثمار بما يطق زيادة في النمو الاقتصادي (حقيقية)، وبالأخرى يصف أمثال التلمحين وتلميحهم للضعفين على شمول الفتح والجهات والفرغش.

يبقى أنه إذا كان الاتفاق خلف بعض الشيء من الأزمة المضافة على أمريكا الاقتصاد العالمي (وهي تبدأ من الغرب) وتصدر من للنخ والفرغش ويرامج إصانة الهوكة إلى دول العالم النامي والفقيرة) تعود إلى أسباب جدوية لا يتوقع أن يحلها اتفاق لتنظيم التجارة





المصدر : .....  
 رقم .....  
 التاريخ : .....

للتنشيط والخدمات الصحفية والمعلومات

### فج النور : انضمام مصر لتنافسية «البلد» ضرورة لتحرير التجارة الاسماعيلية من نجلاء ذكرى ورافقت سليمان :

أكد الدكتور محمد حسن فج النور رئيس الهيئة العامة لسوق اللال امنية انضمام مصر لتنافسية «البلد» خاصة فيما يتعلق بتحرير تجارة الخدمات اللالية مما ينعكس مستقبلا على سوق اللال في مصر وقال : انه لا مجال لفر أمام السوق للمصرية إلا للتأقصة وان ذلك يتطلب تحمسن كلامه العمل ورأس اللال واننا نمتطيع للتأقصة بشكل جيد تقريبا وان هناك ٦٥٠ مليار دولار استثمارات مربية في اسواق اللال الاجنبية يمكن جذب جزء منها الى السوق المصرية من طريق تطوير اللال فيها من خلال تصحيح البنية الأساسية للقطاعات الاقتصادية القارية. واضاف الدكتور فج النور أمام ندوة تنشيط سوق اللال التي تنظمها الهيئة بالاشتراك مع مؤسسة طريريس فيران : ان الحكومة قامت بدورها خلال المرحلة الأولى من الإصلاح الاقتصادي وإن المرحلة الثانية ستتركز على تنشيط ورابع معدلات الانتاج وهي سوق رأس اللال للقيام بدورها في ذلك مناضدا لقطاع الخراس للمصري للشراكة في تكوين للزمسات اللازمة لسوق رأس اللال المصري . ويذكر رئيس هيئة سوق اللال معاوضته لبيع شركات قطاع الاعمال أمام بالاسلوب المباشر مشيرأ الى امنية القيم عن طريق الكتاب أمام بما يتبع الفرصة أمام للمستثمرين المصريين لتوسيع قاعدة التكية وتنشيط سوق اللال.







# الجات تقتل العالم الثالث

رضا محمد لاري

● أن ما يحدث اليوم فوق الساحة الدولية، باتفاق منظمة «الجات» الدولية، يمثل مؤامرة كبرى على دول العالم الثالث، تستهدف إعادتها إلى عهد الاستعمار القديم، بأساليب أكثر خطورة من الوجود العسكري فوق أراضيها، أو بربطها ثقافياً بأرض من كان يستمرها، لأنه يخل على التحكم في لغة عيشها، مما يجعل دول العالم الثالث، في مركز التابع للدول المتقدمة إلى أيد الأبدن

فيها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، باجتماع مجموعة كبيرة من الدول ليست أسباب الفساد الاقتصادي، في نهاية العشرينيات، وطوال حقبة الثلاثينيات للتوصية بالنسب والطرق، التي لم تكن تترك ذلك الفساد الاقتصادي الدولي، الذي فرض حالة الفساد العام المناطق للعالم.

تأسست «الجات» كهيئة دولية في سنة 1947 لتخدم المراض منظمة التجارة الدولية، التي تأسست في عام 1946، مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وبدأت هيئة «الجات» الدولية بتجاربها، يست وخمسين دولة في نوفمبر من عام 1947م في هالفا عاصمة كويا، ووقت في مارس من عام 1948م ثلاث وخمسين دولة على ميثاق هالفا. وعلى الرغم من فولت المبرك لتقيام منظمة «الجات» الدولية، لم تستطع أن تحقق نتائج عملية على الواقع الدولي، في مجال التجارة الخارجية بين الدول طوال السنوات اللاحقة، على الرغم من تعدد الجولات التي كان آخرها الجولة السابعة في أوروبا.

ولولا سقوط الاتحاد السوفياتي، والاتحاد الصيني للولايات المتحدة الأمريكية بالسلطة الدولية، لما استطاعت الجولة السابعة لتخلف «الجات» الدولية في أوروبا، الوصول إلى التخليق الخفي، التي أعلن عنها من جنيف في يوم 15 ديسمبر 1993.

وقد واجهت منظمة «الجات» الدولية مشكلات حادة في جولتها بأوروبا، قبل اتفاق ثلاثة وأربعين دولة.

لوهما مشكلة الزراعة، والمطالبة برفع الدعم الحكومي للمزارعين وتخفيض الرسوم الزراعية. وتعددت لهذا القرار فرنسا، بهدف حماية أوروبا من إغراقها بالمنتجات الزراعية الأمريكية، وتمت التسمية في ظل المظاهرات العاصفية من قبل

تحتل الحكومة الأمريكية وحدها، بتخليق المفاوضات الدولية، التي استمرت لمدة سبع جولات، والخاصة بالتجارة حرية التجارة والتعريف الجمركية «الجات» بعد أن وافقت على التوافق عليها مائة وسبع عشرة دولة.

تتبع مصالح هذا الفرح الأمريكي، من قول الرئيس بل كلينتون، الذي يقرر بأن اتفاقية «الجات» تدعم مواقف الولايات المتحدة الأمريكية القوي، في التجارة الدولية تحت مظلة النظام الدولي الجديد.

الفرح الأمريكي، بقلبه أحزان أوروبية، بعد أن قلقت المواقف الأوروبية استقلالها الاقتصادي، في التعامل الدولي، وأصبحت تقوم بدور التابع لرغبات واشنطن.

هذا الموقف للشخص الأوروبي، نقله إلى العالم صوت رئيس الوزراء الفرنسية، الذي يطلب بإحضر الشديد، من تتابع هذه الاتفاقية، التي تخرج من إطار العدالة في التعامل الدولي.

ويتنازع مع الفرح الأمريكي، والصحن الأوروبي، أحباط كامل في دول العالم الثالث، لأن اتفاقية «الجات» تمسكها في سجن الفقر الدائم، بعد أن وافقت مجبرة أو مستخرجة على زيادة فني

الائتماء، وفق الفقرة.

التكاثف الكبير بزيادة الفجوة، بين الإغناء والفقراء في المجتمع الدولي، تحت مظلة للتسليمية تقوم على التسليم الأمريكي، والخضوع الأوروبي، والاضمحلال في دول العالم الثالث، سيريد من حجم التفاضل الدولية الاقتصادية، بالتشاور للجنة الاقتصادية الصغيرة، ليعتد بآليات التدخل الأمريكي في تلك الدول، تحت

رأية الأمم المتحدة، لتقاذ الناس من الجوع، بينما يستهدف في حقيقته السيطرة الاقتصادية عليها كاملاً، كما حدث في الصومال، دون أن يستطيع أحد من الشخصين الأوروبيين، المحبطين من دول العالم الثالث للوقوف في وجه واشنطن والاعتراض على تصرفاتها الدولية غير العادلة.

وعلى الرغم من كل هذه الحقائق، وما تفرضه من خوف على الإنسان ومستقبل حياته، أعلن من جنيف في يوم 15 ديسمبر 1993م، بيتر سورز لاند المدير العام لمنظمة الاتفاقية الخاصة للتجاريات الجمركية وحرية التجارة «الجات» من الوصول إلى

إقرار أكبر اتفاق تجاري في التاريخ الإنساني، في الجولة السابعة لمنظمة «الجات» الدولية، في بونتايل لستا بأوروغواي.

هذا يعني أن العالم اختار الانفتاح والتعاون في ما بين أعضائه، بدلاً من التوتر والصراع على مصالح، الذين يولدون على العدم لتسلط، وأسر بيتر سورز لاند، أن هذه الاتفاقية «الجات» تستهدف إزالة عوائق التصدير، بين الدول في جميع أنحاء العالم بكل ما يترتب على ذلك من تعامل اقتصادي عالمي

وايجاد فرص عمل جديدة، على أساس التخصص في الإنتاج، الذي يؤدي في مروجته النهائية، إلى انخراط الاقتصاد الدولي.

غير أن هذا الأقرار لاتفاقية «الجات» لا يعني المدة في سريتها، إلا بعد أن يتم في أبريل من عام 1994م، بمعية من أكثر

الفرسية، التوقيع رسمياً من مائة وسبع عشرة دولة، على الاتفاق لتكون من خمسمائة وخمسين مصادفة، غير ما لحق بها من ملاحق توضيحية. عوائق التوقيع، لا تقوم على تباين المصالح، وما يترتب عليها من نفع ومنزعة لفظ، وإنما تقوم أيضاً، على

لتدخل قيام معارك حامية في داخل الدولة الواحدة، بين السلطة التنفيذية (الحكومة) الرأعية في التوقيع على الاتفاقية وبين السلطة التشريعية (البرلمان) المتخلفة على هذه الاتفاقية، كما

ستؤدي إليه من نتائج تضرر بالنسب القومي، وتأثير ذلك على الاقتصاد العالمي.

الإمالة لتقضي القول، بأن اتفاقية توحيد التعريف الجمركية وحرية التجارة الدولية ليست فكرة جديدة، وإنما بدأ التفكير





لأزاحة عن أساس رفع الموهبة الزراعية الحكومية دون الأساس بالرقعة الزراعية.

لذلكهما.. مشكلة الفلاديمير والسيمينا، والمطالبة برفع الدعم الحكومي عنهما.. وكورت فريشا مولفها المضاد للولايات المتحدة الأمريكية، الراغبة في إفراق الأسواق الأوروبية بمشاجرتها الفلاديميرية والسيمينية، ودعم للوقف الفرنسي في لولجها، أن المطالب الدولي، عبر منظمة، الجات الدولية فيه مصالح مباشر بالثقافة الأوروبية، وتمت تصوية المنظمة بخضوع الحكومة الأمريكية للوقف الفرنسي، واستمر الدعم الحكومي الأوربي لصناعة الفلاديمير والسيمينا، على اعتبارهما هاتين طبيعيتين، للتعديل عن الفكر والثقافة الأوروبية.

الأول الفرنسي في منظمة، الجات الدولية، وما فرضه من توازن نسبي، لم يخرج العالم من التناقض، وإنما حتم التنازل بدقة متناهية إلى موازين أخرى، فحدد حسابات اكتساب والخسارة بعد بدء سريان اتفاق منظمة، الجات الدولية، التي سيتم إبرامها في أبريل من عام 1994، حيث تنضخ معالم اكتساب والخسارة، من تخفيض التعريفات الجمركية في المتوسط، من 85 إلى 93 ابتداء من عام 1995، وفي تلك الأضرار بالغ بدون العالم الثالث لأن هذا التخفيض يلزمها بالانخراط في سياساتها الرسمية، إلى حماية الصناعات المثلثة بها، وغير القادرة على منافسة مثلثاتها من صناعات متقدمة، في سبيل إزالة الحواجز الجمركية للتفتت حرية التجارة الدولية، بل ما يترتب على ذلك من موائد في الأرباح، ويوفر حجم زيادة صفلي الأرباح الدولية، بهذه الاتفاقية المختلفة، الجات الدولية، بمبلغ يصل إلى حوالي ثلاثمائة بليون دولار أمريكي في العام لتفتتها الدول المتقدمة، حيث يخصص واحد وستون بليون دولار أمريكي، لجمعية الدول الأوروبية، ويخصص سبعة وثلاثون بليون دولار أمريكي، لجمعية الدول التي قامت على انقراض الاتحاد السوفيتي، ويخصص ستة وثلاثون بليون دولار أمريكي للولايات المتحدة الأمريكية.

ويقابل هذه لكاتب الدول المتقدمة، خسائر على الدول المتخلفة في العالم الثالث، تتحمل دول القارة الإفريقية خسائر تصل في مجموعها، إلى بليون ونصف البليون دولار أمريكي، وتكتمل بقية دول العالم الثالث خسائر تصل في مجموعها، إلى بليون ونصف البليون دولار أمريكي.

الخسائر التي تتحملها دول العالم الثالث، لا تقل عند حدود أرقام الدخل النقدي، وإنما تتجاوزها بالتأخير على الدخل الحقيقي عن طريق رفع أسعار السلع الزراعية، بما يعادل على أقل تقدير حجم الدعم الحكومي، الذي كانت تحصل عليه، وهي تقدر بنسبة 80، مما سيرفع قيمة هذه السلع البدائية، بنفس النسبة من قيمتها الحالية المتكاثرة في الأسواق.

يضاف إلى هذه الخسارة في المواد الغذائية، خسارة الدعم، المتمثل في قتل الصناعات القائمة داخل دول العالم الثالث، لأن رفع الموانئ الجمركية، بتوحيد التعريفات الجمركية يحول دون قدرتها على منافسة الصناعات المثلثة في الدول المتقدمة الكبرى، مما يعيد لها إلى دول منتجة للمواد الأولية، التي تبيع بالأسواق بنسبة في السوق الدولي، لتحصل منه على احتياجها من السلع الصناعية بأسعار منخفضة.

إن ما يحدث اليوم فوق الساحة الدولية، باتفاق منظمة «الجات» الدولية، يمثل مؤامرة كبرى على دول العالم الثالث، لاستهداف إعادتها إلى عهد الاستعمار القديم، بأساليب أكثر خطورة من الوجود، العسكري فوق أراضيها، أو بربطها ثقافياً بأرض من كان يستعمرها، لأنه يعمل على التحكم في لقمة عيشها، مما يجعل دول العالم الثالث، في مركز التابع للدول للقمة إلى اليد البيضاء.





# اتفاقية الجات الأغنياء يكسبون والفقراء يدفعون

... وأخيراً، وبعد أكثر من سبع سنوات من المناوشات بل وإرهابات الحروب التجارية، تم التوقيع على اتفاقية الجات وانتهت دورة أوروغواي التي بدأت منذ ١٩٨٦ بالنجاح.. للوقت!

وجرت المسامحات والتنازلات تحت ضغوط الأزمة الرأسمالية العالمية، لتفرض على قطب التجارة الدولية شكلاً من أشكال توافق المصالح.. ولو إلى حين.. وإن لم يتم التوقيع النهائي على الاتفاقية في مدينة مراكش المغربية في أبريل عام ١٩٩٤، فمازالت هناك فرصة محبوبة وضئيلة لمجموعة دول العالم الثالث أو العالم النامي لترى موقعها الحقيقي من هذه الاتفاقية وهو موقع هامشي تماماً لن يتأله منها سوى القرم المؤكد.. فالاتفاقية التي اختلفت ثم انفلتت عليها الكتلتان الاقتصادية الأساسية في الدول الأغنية أوروبا والصناعة الجمركية، وتخرج من عباءة يطلق عليها تحرير التجارة الدولية وفتح الأسواق وإسقاط كل أشكال الحماية الجمركية، وتعني في النهاية وببساطة شديدة... فتح الأسواق العالمية أمام القادر والمتحكم... مع نزاع شبه تام لأسلحة القراء وغير القادرين لحماية أسواقهم وتطويرها وتنميتها وإسقاط تحولاتهم الشديدة السالبة في الاحتجاج.

## ■ قصص عبد الفتاح ■

العلاقة في دول الشمال والذي يمكن أن يؤدي إلى محاصرة بل وتجميد المشروع الصناعي المحلي الوطني.

بالتالي: زيادة أسعار الماصلات الزراعية والقمع بشكل أساسي، وذلك بعد إلغاء الدعم والتنافس الأوروبي الأمريكي على كسب الأسواق والذي كان يؤدي في واقع الأمر إلى الحد من ارتفاع الأسعار.

وتتميز الزيادة المرتقبة في الماصلات الزراعية والغذائية بنسب تتراوح بين ١٠ إلى ١٥٪ وهو الأمر الذي يقع عبءه في الأساس على دول العالم الثالث التي تستورد احتياجاتها الزراعية والغذائية بنسب تتراوح بين ٨٠ إلى ١٠٠٪.

بالتالي: انخفاض حتى لاسعار المواد الخام وهي السلفة لتصديرية الرئيسية التي تملكها غالبية دول العالم الثالث الذي مازال يسيطر على أكثر من ٧٠٪ من الخام في العالم.

ولذلك: إخراج العمالة من دائرة اتفاقية الجات الأمر الذي يعني تقليد تصدير العمالة الأجنبية والتي تعتمد عليها كثير من دول العالم الثالث كأحد المصادر الرئيسية لزيادة الدخل القومي، وإخراج العمالة من نطاق اتفاقية الجات أي اعتبارها سلعة مقيده، يتوكل أيضاً مع اتواء دول الشمال إلى فرض المزيد من القيود حول استيراد العمالة الأجنبية الوافدة من الجنوب، ويتضح جلياً مع تربية القوانين للقيدة لهجرة وإنبات العمالة التي تهم الغرب الأوروبي والأمريكي.

وبما كان الأغنياء ينسجون خيوط الاتفاقية فيما بينهم ويسمون إلى احتواء خلافاتهم، وقف العالم الثالث موقف المتفرج اللاهي، ربما جرباً وراء علم سليم بأن خلافات الأغنياء غير قابلة للحل، وربما من عدى وحى حقيقي بأنه سيكون الضحية الرئيسية لانعاش التصانيدات دول الشمال التي عانت في السنوات الأخيرة من الكساد والركود والبطالة.

لقد قدرت الأوساط الاقتصادية العالمية أن اتفاقية الجات تمني دخلاً اضافياً للاقتصاد العالمي هنا يقدر بحوالى ٢٠٠ مليار دولار سنوياً، والاقتصاد العالمي كاتمة مضطلة تماماً مثل القول بأن مرتب الوزير والخطف يبلغ ١٠٠٠ جنيه والسؤال يعني في الواقع أن نصيب الخفير من هذا البهاق الكبير لا يتعدى بضعة جنيهات.

ويقول التقرير الصادر من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في هذه الزيادة في الاقتصاد العالمي ستذهب إلى الأساس إلى مجموعة دول السوق الأوروبية بحوالى ٦٥ مليار دولار، والولايات المتحدة بحوالى ٤٠ ملياراً، ودول شرق أوروبا بحوالى ٢٠ ملياراً..

ويؤكد نفس التقرير أن دول العالم الثالث ستحظن بها في السنوات الأولى للاتفاقية خسائر تقدر بأكثر من ٥٠ مليار دولار، وهو تقدير متواضع من وجهة نظر عدد آخر من الاقتصاديين الذين ذهبوا إلى أن عدداً واسعاً من الدول الآسيوية والأفريقية قد تصل خسائرهم إلى أبعد من هذا بكثير.

والخسارة التي أصبحت مقلقة لدول العالم الثالث بعد اتفاقية الجات تأتي من خمسة مصادر أساسية.

أولاً: لأن إسقاط أي شكل من أشكال الحماية للصناعات المحلية الناشئة في تلك البلدان سيؤدي فتح للسوق تماماً أمام منافسة المؤسسات الصناعية



## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خامساً: إخراج النسيج ومشقاته من دائرة الجات وهو إحدى السلع الرئيسية التي استطاع كثير من دول العالم الثالث البروز في مجاله وتعتمد عليه في التصدير لتلبية مواردها.

أما الفكرة التي دأب على ترويجها بعض الاقتصاديين من مقال الجات بأن الدول الثمانية قد خسرت على المدى القريب ولكنها قد تكسب على المدى البعيد، فإنها تقوم على أساس أنه مع ازدياد أسعار السلع التي تستورد منها هذه الدول فإن ذلك سيكون حافزاً لها على وضع خطط بعيدة المدى للتصنيع والاعتماد الذاتي.

ولكن القضية هي أنه إذا كانت هذه الدول - ونتيجة لراث الاستنزاف الاستعماري الطويل والغرق في الدين والخطر على انتقال التكنولوجيا المتقدمة - قد حوصرت خلال العشرين عاماً الماضية، وأجهزت بقسوة أحياناً بمحاولاتها لإجراء تنمية شاملة وجذرية فهل يمكن لها بعد فتح الأسواق عنوة واقتداراً وإسقاط كل مظاهر السيادة الاقتصادية على سوقها أن تضع الأسس الحقيقية لصناعة متطورة أو اقتصاد صحي



متوازن وليس مجرد سوق استهلاكي. علماً بأنه وفقاً لتقديرات المسؤولين عن اتفاقيات الجات حتى عام ٢٠٠٥ فإن الاقتصاد العالمي ككل سينمو بنسبة ٨٪ في حين أن نفس الأسواط تؤكد أن الدول الأفريقية ستخسر في تلك الفترة حوالي ٢ مليارات دولار سنوياً في شكل

فقدان المزايا التجارية التي كانت تتمتع بها وهناك أكثر ملاحظتان أساسيتان:

الأولى: أنه رغم تهديد الصراعات التجارية بين الدول الصناعية الكبرى والتي كانت قد تعجزت في السنوات الأخيرة إلا أن هذا لا يعني انتهاء تفرغ الصراعات مرة أخرى، خاصة أن ٧٠٪ من التجارة العالمية تسير عليها الشركات المتعددة الجنسيات الأمر الذي سيفرض بالضرورة حتى داخل دول الشمال نفسها تناقضات بين الطبيعة الكروميويليتانية المسيطرة على التجارة العالمية وبين المؤسسات القومية العاملة في هذه الدول. وقد بدأ ذلك بوضوح فيما سمي بمعركة الاستقلال النكالي والبنّي التي قادها الملقون الفرنسيون دفاعاً عن الانتاج السيمائمي والتيفيزيوني الفرنسي ضد الغزو النكالي الكروميويليتاني المهون والمغافد الهويي والمضمون النكالي والبنّي الحقيقي الأمر الذي افرض - وفي الساعات الأخيرة قبل اتفاقية الجات - تنازلات أمريكية في هذا المجال والموافقة على إخراج الانتاج التيفيزيوني والسيمائمي من دائرة الاتفاقية الذي اعتبره الملقون الفرنسيون نصراً لهم.

## التاريخ:

وليس من المستبعد أن تتلجر خلافات أخرى كثيرة إزاء هذا التناقض حتى بعد توقيع اتفاقية الجات. أما الملاحظة الثانية التي تستحق الرصد والانتباه فهي أنه إذا كانت العمالة كسيلة قد أخرجت من الجات فإنه من الواضح أن هناك ثمة معارضة قوية بين الأسواط العمالية والفلاحية في بلدان الشمال نفسها ضد تمكك الشركات المتعددة الجنسيات وأفضل مثال على ذلك موقف الاتحادات العمالية في الولايات المتحدة الأمريكية ضد الاتفاقيات الاقتصادية الموسعة التي تضر مصالحها والناشئة.

وبمضياً ثورة المزارعين الفرنسيين واليابانيين والكويتيين ضد مقررات الجات والتي تنص حرمانهم من السيطرة على سوقهم الطبيعي، ويقابل ذلك في العالم الثالث تقارب ضروري ومتوقع في المصلحة والهدف بين المنتجين في مجالات الصناعة والزراعة والأضرار الملققة التي ستصيب طرق الانتاج، العمال والمزارعين من شاحية ورجال الأعمال والمستثمرين في مجالات التجارة والصناعة والزراعة من ناحية أخرى، الأمر الذي سيؤدي إلى إعادة تشكيل جبهات للمصالح المختلفة كما سيمى تناقضات جديدة داخل المجتمعات العمالية نفسها.

وفي النهاية لقد جاءت اتفاقية الجات بنديلاً وتقيحاً في نفس الوقت للمفروعات المعقدة التي قدمت للأمم المتحدة في الثمانينات والتي كانت تسعى إلى درجة من العمالة في التجارة الدولية لتنشيط القدرات الاقتصادية والتصديقية لدول العالم الثالث، ابتداء من مشروع بروتوكول الذي سمي باسم رجل الدولة الألماني البارز والراحل هيلم هولت برانت والذي تراس في الثمانينات مجسومة عمل حكمت على المشروع وتمسكه إلى الأمم المتحدة وحتى مشروع الغاش الجنوبي الذي وضعت لجنة من خبراء الاقتصاد في الدول الغاشية ترأسها

الزعيم الأفريقي الرطل جوليوس نيريري. والجات هي الحلقة الأخيرة لمحاولة علاج الأزمة المطاحة التي تضر بصراعات الرأسمالية العالمية في مواجهة الكساد والبطالة.

وقد تمثل على الضفة الأخرى من الزهر حافظاً ونافعاً لدول العالم الثالث في البحث الهدي عن مخرج حقيقي وفعال لنحو التاريخ مرة أخرى.





رئيس هيئة الاستثمار «لأخبار» :

## اتفاقية الجات تضع مصر في منافسة عالمية شديدة مشروعات صغيرة ومتوسطة في ٦ محافظات لتوفير فرص العمل

كتبت مديحة عزب :



هشام الدين الغريب

أعلن الدكتور هشام الدين الغريب رئيس هيئة الاستثمار في تصريحات خاصة - للأخبار - أنه بعد توقيع اتفاقية الجات أصبحت مصر في دائرة منافسة شديدة مع مختلف دول العالم ، البقاء فيها للأصلح وإن يلتزم بقوى السوق .  
وقال إن السبيل لتلك المنافسة وفرض على مصر إقامة صناعات وحدود الإنتاج الجديدة ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية بالتصنيع والتطوير واستخدام الآلات الفاضلة ، وإنشاء المزيد من المناطق الصناعية في مختلف المحافظات وإزالة القيود والموانع التي تعزل مسيرة الانطلاق نحو وضع اقتصادي أفضل ، وتوظيف كل الطاقات واستخدام الموارد المتاحة .  
وأعرب عن ثقائه بالنسبة للمستقبل نظرا للمناخ المشرق الذي يشهده الاستثمار في مصر في السنوات الأخيرة ، خير دليل عليه هو ثبات سعر صرف الجنيه المصري بالقيمة

جنيوب سيناء ، شمال سيناء .. بالإضافة إلى المناطق التي أعلن عليها من قبل وهي سوهاج ، مطروح ، شمال سيناء ، القنطرة شرق ، الدقهلية والإسكندرية .. كما يجري الآن الإعداد لاستصدار قرارات جديدة لإنشاء مناطق صناعية أخرى في ثلثا على مساحة ٥٠٠ فدان .  
ول نجح حمادي ( ٥٠٠ فدان )  
ول الدنيا ( ١٥٠٠ فدان ) ول النعيم ( ١٥٠٠ فدان ) ول الجهة ( ١٥٠٠ فدان ) ول القنطرة ( ١٠٠ فدان ) ول الدقهلية ( ١٠٠ فدان ) وقال إن هذه المناطق تكلفتها أقل من تكلفة إقامة مجتمعات صناعية جديدة ومعظم المشروعات بها صغيرة ومتوسطة .  
وتتركز حول الصناعة والزراعة والسياحة ... مع امتع كامل بنزانيا الاطباء منا يقدم الطاقات ويعبرها للاستثمار عليها حدث خلال الشهرين الاخيرين في سوهاج ، فقد أخذ ٣٠ مشروعا بها حوزة الى التنفيذ .

للدولار أكثر من ٢ سنوات ، وهو مادي بدوره إلى جانب المزيد من المستثمرين العرب والأجانب .  
ومن المناطق الصناعية الجديدة وأنها في توابع لفرس معلقة تغطي أكثر من نصف مليون مبنيا - لقد صدر قرار رئيس الوزراء مؤخرا باعتباره مناطق في مصر مناطق نائية تتمتع بالاعتمادات الضريبية تشجيعا لجذب الاستثمارات ... وهي الوادي الجديد ، أسوان ، البحر الأحمر



## مندوب مصر في « الجات » الاتفاقية نضر بمصالح العلم العربي وتستفيد منها أوروبا

كتب حازم منير

أكد السفير منير زهران ممثل مصر في مفوضيات اتفاقية ( الجات ) ان التحرير الكامل لتجارة المنسوجات ولقالبينود الاتفاقية . وفتح الاسواق للمنافسة الحرة بين الصناعات سيضر بالصناعات المصرية . واشك ان الاتفاقية تفتي الحيزة المصرية التي تتمتع بها والخاصة بدعم حصة من صادرات النسيج .

وقال امام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشعب يوم الأربعاء الماضي ، ان بنود الاتفاقية تتزم ببقاء الدعم عن الانتاج المحلي مما سيؤدي الى ارتفاع اسعاره ، والاضراب بالدول المستوردة للثمنية ومنها مصر وتحقيق فائدة خالصة للدول المصدرة والعلينا من بلدان أوروبا . واشك زهران ان الاتفاقية تفتي كذلك نظم حظر الاستيراد ، وتظم الحصص ، وتحدد شرائح الرسوم الجمركية ولقا لجدول تم الاتفاق عليها بين دول الاتفاقية .

وقال ان الاتفاقية تتيح للشركات الانشطة المملية دخول السوق المصري ، لمناسبة الشركات المصرية كما تسمح لنا في القبل بمنافسة الشركات الاجنبية في بلادها . واضاف السفير ان المفوضان تلتزم بحجم النشاط التجاري الدول لكل دولة ومدى قدراتها الاقتصادية .



















## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٩

ومبيعات ميسرة كشمويش  
لخسلاها الناتجة من رفع أسعار  
الغذاء من الدول للمصلحة وسوف  
يراقب تنفيذ هذا القرار مجلس  
التجارة في السلع في إطار منظمة  
التجارة الدولية.

وهناك دول مصحات لكرها بعض  
المحللين الاقتصاديين دول مشريت  
جورنال تقول هذه التحليلات أن  
الانكماش المرتقب في حجم الدعم  
الشمويش الذي يحصل عليه  
المرزاعون الأوروبيون. وبالتالي  
انكماش حجم صادرات محاصيلهم  
إلى الأسواق العالمية من الممكن أن  
يساعد المرزاعين في أمريكا  
وأمركا اللاتينية وآسيا. وبالإضافة  
لذلك فإن الألياء التجاري للأنظمة  
الحالية لبعض الشمويشات  
والسلايس ستعظم المصنوع  
التصديرة المتكثفة أمام الدول  
النامية الأسرع نمواً خاصة الهند  
والصين وبثلاثين.

ويطلق المحللون الاقتصاديون في  
دول مشريت جورنال على أن اتفاق  
الجات سيقود أكثر الدول النامية  
التي لم تكن من بين قاعدة صناعية  
مختوعة، والتي تعتمد بقدر أقل من  
غيرها على استغلال ثروات طبيعية  
خاصة دول جنوب شرق آسيا  
واللجنة حاليا والموجهة للتصديرات  
حيث أن اتفاقية الجات كانت ذات  
أهمية قصوى بالنسبة لها.

ويؤمل المحللون الاقتصاديون أن  
تساهم دول جنوب شرق آسيا في  
طرح مبيعات أكثر جرأة في أعقاب  
دورة أورو-جسواي حيث أن  
التصديرات والتي تنمو بمعدل  
حوالي ١٠٪ تقضي بقدر أقل من  
الاقتصادات الصناعية النامية في  
التي التجارة الحرة على فرق  
العمل.

إن ناحية أخرى يعتبر محلو  
دول مشريت جورنال أن أحد  
مصادر الدخل للدول النامية يكون  
فيما يتعلق بالاتفاق ويعطي كافة  
الدول المتقدمة حرية فيه مطابقة  
للتأخذ لجراءات مكافحة الإغراق  
ضد المصنوعين الذين يشتبه في  
تصديرهم لسلعهم بأسعار منخفضة  
مغير عائلته وتخشي الدول النامية  
من استخدام الولايات المتحدة

وأوروبا لسلح مكافحة الإغراق  
لتحجيم صادرات الدول المنافسة  
ذات التكلفة الأقل.

ولما عدا من الملاحظات في مجال  
الصحت عن المكاسب والخسائر في  
اتفاقية الجات:

(١) أنه لا يمكن الخروج عن إطار  
هذه الاتفاقية قبل الضوابط تقول أن  
الدول النامية لم تأخذ موقفا موحدا  
هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أن  
تحرير التجارة في ظل هذه الاتفاقية  
يعتبر إلى حد كبير أحد البات للأنظمة  
العالمية الجديد.

(٢) أن المكاسب والخسائر يمكن  
إضمارها للمصنوعات النقية بالنسبة  
للدول الصناعية فإن تحقق الدول  
مكاسب بدرجة واحدة أو خسائر  
بدرجة واحدة، وعلى مستوى الدولة  
الواحدة قد تحقق لها مكاسب في  
جزئية من الاتفاقيات وتحقق لها  
خسائر في جزئية أخرى. هذا فضلا  
عن أن المكاسب والخسائر سوف  
تحدد في النهاية بالقياس إلى الزمن.  
وقد تكون هناك خسائر في الأجل  
القصير لم تحصل إلى مكاسب في  
الأجل الطويل. فإذا نهيات الدول  
النامية والقامت قواعد لتأججة  
وصناعية لم يمكنها أن تجد منافسة  
في صانعها وتكون أساسها فرصة  
واسعة في السوق المفتوحة.

(٣) المستفيد الأكبر بلا منازع هو  
الدول الصناعية الكبرى ولم يكن أمام  
الدول النامية فرصة رفض شروط  
الدول الكبرى.

(٤) ليس هناك شك في أن معارضة  
الدول المتقدمة في شأن إصلاح  
الخلل الموجود في التصديرات  
والعقود برفع الدعم عن المنتجات  
الزراعية.

(٥) وفي حساب المكاسب لابد أن  
تذكر عددا من الأمور على سبيل  
المثال لا المصير. كما أنضج من  
قراءة أوراق الاتفاقية ومناقشات  
لجتماعات اللجان الفرعية التي  
شكلها وزير الاقتصاد إسماعيل  
الصبيح المتضيق وأبعد أوراها أمس  
الأول حيث يتضح أن الاتزان

كل من عمرو موسى وزير  
الخارجية في تصريحاته الأخيرة  
ومحمود محمد محمود وزير  
الاقتصاد في تصريحاته  
المتتالية أن الاتفاق والتحرير  
والإنتاج بتكاليف للصناعة هو  
للصنعي المفروض على الدول  
النامية في وجهة هذه الاتفاقية.  
ويجب على الدول الصناعية  
وتحت منها أن تستعد لمواجهة  
مع الإنتاج الأجنبي الذي لن يجد  
حواجز في دخول الأسواق.  
وعلى أي حال أن نتائج جيدة تلك  
التيبة أو «الميكانيكية» التي  
أقرت لمفاوضات من حيث مبدأ  
تعميم الدول الصناعية  
المستوردة للغذاء والمتضررة  
من رفع الدول المتقدمة للدعم  
للمنتج لتأججه الزراعي والذي  
من شأنه أن يرفع لمن سلورة  
الغذاء للدول النامية، وهو لمن  
سوف يختلف من دولة إلى أخرى  
حسب نسبة الانخفاض الأدنى لكل  
دولة من الغذاء عموما أن متابة  
هذا «الميكانيكية» يعني حرص كل  
دولة على الاستفادة من قرار  
إعطاء الدول النامية مساعدات





المصدر :

## للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ :

٢٠١٩

ليما يتخلق بتجارة الخدمات حيث أعطيت الدول النامية الحق في الاحتفاظ ببعض الاختراعات في بعض قطاعات الخدمات مثل قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية وهيئة السكك الحديدية، كما أن مانتو للفلوش عليه في تجارة الخدمات لم يبلغ حق الدول في إجراء التفاسقات ثنائية فعلاً، إذا كانت مصر ملتزمة أو مرتبطة باتفاق ثنائي فإنه من حقها الاحتفاظ به والإبقاء عليه، وكذلك حقها في إبرام التفاسقات في المستقبل وهذه الميزة حصل عليها الفلوش المصري لمصر فقط دون تخصيص هذه المزايا على الدول الأخرى.

وبصفة عامة وبون التعرض للمنافسة الإقتصادية والحقوق المترتبة على الاتفاقية والتي التزمت بها الدول المتقدمة أو الدول النامية أو مصر بصفة خاصة فإن فريقاً من المحللين الإقتصاديين يعتبر أن ارتباط بهذه الاتفاقية يعني ضرورة التقدم إلى الأمم واستحالة الدوران الخلف وهذا في حد ذاته يعتبر أحد مكاسب هذه الاتفاقية. (٦) علينا أن نضع في اعتبارنا أن منح حوافز للتصدير أصبح أمراً حتمياً للمكين للمصنعين من الوكوف أمام المنافسة الأجنبية.

(٧) على الدول النامية ترتيب أوضاعها في إطار الاتفاق الجديد لتحرير التجارة وذلك مسؤوليتها خصوصاً وأن هناك معاملة خاصة اتحتها الاتفاقية من حيث منحها فترات زمنية أطول لتطبيق التزاماتها ومرونة كبيرة في تحرير قطاعات اقتصادية هامة وفي إنهاء... علينا أن نعرف أن الإبقاء للاستثمار والأجور والجيد الوحد المطروح أصلاً هو العمل من أجل التقدم.

مختلفة بين مجموعات الدول فهناك ٢٣٦ للزمن للدول المتقدمة بخفض ٢٣٦ على المنتجات الزراعية خلال ست سنوات فإن الدول النامية اتجحت لها الاتفاقية للزمن بخفض ٢٣٦ على طرف سنوات فضلاً عن ذلك فإن هناك استفادة من هذا الإلتزام للساح الخصاصة مثل المواجهين وبعض اصناف الفاكهة وراك أسس فرض رسوم جمركية عليها واللتزام بنسب معينة وذلك حماية للانتاج الوطني وفي مجال خفض دعم صادرات الانتاج الزراعي فقد تم أعمال نص القاعة ونفس النسبة والمدة التي اتبعت بشأن خفض الرسوم الجمركية وقد صرح لمصر بصفة خاصة وبعض الدول النامية بتقديم دعم لصادراتها الزراعية، وفيما يتعلق بالنعم الملحق للانتاج الزراعي فسيتم التزمت الدول المتقدمة بخفض دعم ٢٣٦ على ست سنوات التزمت الدول النامية بخفض نسبته ٢٣٦ على خمس سنوات، وقد سمح للدول النامية دعم منتجات الانتاج الزراعي لمدة عشر سنوات، وفي مجال تجارة الخدمات وهي المتعلقة بامور اثارت حفيظة الكثيرين باعتبار أن تحرير هذه التجارة مثل البنوك - التأمين - السليمة - سوق المال - المواصلات سوف يؤدي حتماً إلى منافسة كاملة حيث أن الدول النامية لتقوى على المنافسة في هذه المجالات. إلا أن الاتفاقية في توصفها لوجب أن ندم الخوف يستلزم علينا. لأن الاتفاقية قد أعطت مصر مرونة في الإلتزام بتحرير القطاعات التي تراها وفقاً لظروفها الاقتصادية ومستويات نموها، كما للزمن للدول المتقدمة بفتح مراكز للمعلومات عن قطاعات الخدمات ووسائل الوصول للتكنولوجيا الجديدة، كما أنه يمكن لأي دولة نامية وفقاً للاتفاقية لجات فرض قيود على تجارة الخدمات في حالة حدوث صعوبات أو مشاكل في المستقبل. وهناك ما هو أهم من ذلك



# الجات جيس الندار مصر

وظاهر الاتفاقية عدل ولكن باطنها ينطوي على  
لخطر كبيرة بالنسبة لنا.. ويكفي للدلالة على  
خطر هذه الاتفاقية انها ستسبب علي الدول المتقدمة  
خسلا سخويا يزيد علي ٣٠٠ مليار دولار - اوروبا  
ستزيد ٨١ مليار دولار وامريكا ستزيد ٣٦ مليار  
دولار اما الدول النامية فسوف تخسر كثيرا..

ماذا تعني هذه الاتفاقية  
وماهو تأثيرها علي مصر  
وماذا يقول الخبراء؟

«الجات» كلمة تتردد كثيرا في الآونة الأخيرة  
عبر الصحف ووكالات الأنباء.. والكثير من الناس  
لا يعرفون معني هذه الكلمة كما لا يعرفون شيئا  
عن الاتفاقية الخاصة بها. تدور الاتفاقية حول  
التجارة الحرة والتعريفية الجمركية وسوف  
تسمح الاتفاقية بالتجارة الحرة بين الدول جميعا  
مع خفض التعريفية الجمركية ورفع الدعم عن  
السلم جميعا وتركه للشعري يختار بين المفضلها  
وارخصها دون التدخل من الدول  
في التعريفية الجمركية لحماية  
مكائنها.

مطلوب:

تمسين خدمات البنوك  
والتأمين وتطوير السياحة

الإصلاح  
الاقتصادي  
أو .....  
تدمير الصناعات  
الوطنية





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

1991

هو الذي يستفيد من هذه الاتفاقية.  
ملحوظة: طبقا للكلام المكتور  
لجنزوي فإن مصر تستورد سلحا  
غذائية بـ ٢٠٠ مليارات دولار وبعد اتفاقية  
الجات تزيد تكلفتها ٢٠٠٠ مليون دولار.

[illegible]

**تحقيق**  
**سامي أبو العز**

[illegible]

وايضاً الدكتور احمد ابو اسماعيل:  
 لقد سوف نقاشر في مصر بالنسبة  
 للمواد الغذائية التي تزيد من احتياجنا  
 كما سيقتصر المستهلك للضرورة بزيادة  
 الاسعار ولابد ان نولي الزراعة اهتماما

اللاتينية وهويته - خفض المواجه  
الجمركية أمام السيدما والتالية من  
والوسيطي الامريكى واعتبر الفارنسيون

ومعهم لتجلبنا أن هذا يوجد الهوية  
القانونية الأوروبية، والتي كنها حلف بد  
الترتيب من الاتفاق، ولكن كاستست  
أرضنا فيها هو اقتصادي، وبنيت أن  
تخلص فيها من ثقافي، حتى لو كان  
تجلبنا تحت بد الترتيب.

... وقد أشعل صدور من-تونس  
الحاجية للسوري التي لن الأنظمة  
تكون لها للثاني

سلبية ظهور هي مسر والعالم  
العمري والدينامي، وانتقد القول القديمة  
أن الأنظمة تضعها أساسا وتفسر  
بدها.

وأعلن محمود محمد منصور، وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، أن مصر قد أبرمت اتفاقاً مع ليبيا لإنشاء شركة مشتركة لتجارتهم في ظل ظهور قوى اقتصادية عملاقة وتشكيل اندماجات اقتصادية جديدة سواء في مجال التجارة البينية أو في مجال الاستثمار والتكنولوجيا، وذلك ليس بهدف امتلاك مصر للاقتصاد الليبي، بل من مصدر شراكة في الاقتصاد الليبي، ولأن من مصدر شراكة وضع تصور لاتفاق البواديح الذي يمكنه تجارة الخدمات الدولية بما في ذلك التمويل بطرق مختلفة معاً في مصر، إضافة إلى ذلك، للتقدم معاً في مسارات



عمرو موسى الجندوى

العمل القسري في هذا القطاع... وقال ن  
فاجتمع لفتح أبواب عمل جديدة للملاحة  
المعمورة.

لما الحكتور كمال الجوزيوني ذاتي  
فيهم الزينة ويزيد الخشيش فقد عمل  
من خبيرة الخبيرة كجات في هذا  
التي تعتمد على الاستمارة خلسة في  
مجال الكثرة والى في من مصر لتسوية  
عالم خفية بضمير في مبادرات دوائر...  
وتجانب بعد زرع السم في العمل  
الاربعون في السبع الخفية وأما في  
الانتاجية التي في للسعر في بصر

## المحطات

اسم مقتصر لمؤتمر التجارة الدولية  
والتعريف الجمركية.. وهي تسمى  
بموضوع التي تلاءم جميع المواجه  
واللوائح الجمركية والضريبية والإدارية  
اسم التجارة الدولية.

تأسست «الجات» كهيئة مؤلفة في عام ١٩٤٧ لتسهيل الجهود السياسية التجارية لخطمة التجارة النوبية لتصبح الهيئة الثالثة التي يتم إنشائها بعد الحرب العالمية الثانية لفائدة العالم نحو الانتماء للاتحاد الإفريقي بعد هذا الإفريقي

[illegible]

ويخفي من يعتقد ان الاتفاقية سوف تلبي قواعد التجارة العادلة وتحمي الاقتصاد العالمي بمعدل متكافئ. فقد اشارت الدلائل الي ان انحصار مصالح القوى التجارية الكبرى بعد ان خرجت الاطراف الفقيرة من لتساحة في وقت

والمختصين جاءت اتفاقية جوفت لفتح  
التقنيات الاقتصادية لفتح الخصائص  
الانتاجية من حوالها لتوضيحها وبما  
تعملها في الوقت الذي تدفع في  
الفتح وتوسيع نطاق العمل في دول  
الجمهورية العربية لم تكتف بفتح  
أوروبا للتحول في الوقت هي تفتتح  
دول واقعية لها لكن بشكل كامل  
تصاعق وتوسع. وامتدت من خلال  
المعامل التي تحول بها الدول للفتح  
السيطرة على الخصائص التي تفتح  
ما يفتحها لها على التفتيح.

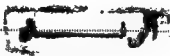
ومعتمد في كوربا الجديدة التي  
تدول على ذلك للفتح قد تسبق  
رغم من أنها من منسجبة لا  
استطوعت من السطوة الاقتصادية  
لفتح لسان بلانه امام ويات الأذن  
دول الجافة

وقد قامت بعض الدول الأوروبية  
اتفاقية «المان» ورفضت أن توقعها  
بشكل كامل فقد رفضت فرنسا  
بوصفها شعبا يحرم على ثقافتها





المصدر :



## النشر والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ :

١٩٩٤

هذه الفترة ستؤثر على كافة القطاعات خلال القرن القادم، وهناك التنمية الاقتصادية لهذه القطاعات الدول النامية



وهم مرور أكثر من ٧ سنوات على الخدمات التي أدت للصحة العالمية للإنسانية في وقتها الدول النامية في التنمية الصحية وعندما ١١٧ دولة من بينها مصر إلا أن الحكومة المصرية لم تعد اهتمامها وأما حتى الآن لخدمة أكثر وتحتاج تلك الأنظمة على مصر من كل النواحي وبما أن الزيادة كل منهم على حدة يمكن ملاحظته تجاه تلك الأنظمة في البداية على مصر موسى وزير الخارجية من الأنظمة ثم أعلن محمود محمد محمود وزير الاقتصاد أنه يرى على الأنظمة أنها وقعا إما التكرار كمال الجنزوري وزير التخطيط لقد صرح بأن الأنظمة سوف تؤثر على مصر خاصة في مجال الاتزان المالي وما يملأنا نفس حوالي ٣٠٠ مليون جنيه.

ولم يتوصل سوى أيام معدودة وتوقع مصر على الأنظمة، فهل تبارى بعد اجترار وتأييد الخدشة تلك الأنظمة قبل التوقيع؟ وهل تسارع وتقديم بيان في مجلس الشعب حول هذا الموضوع؟

كثيرا من طريق دعمها وتحسين شبكات الري والصرف والاستثمار في البنية التحتية حتى يكون عندنا إنتاج زراعي وفشاحيا من البوابات للمنتج وإدنا صياجهن بخططا كبيرة من هذه الأنظمة ولابد أن ندبا بخراسة تصالو الاتزان المصافي في كل فواحه لمد في ثافة في هذا الاتزان والارتفاع بمستوى من طريق الخدمات التي تقدمها العالم مثل السياسة لابد أن يفهم الجميع أن السياسة مستمرة تعويضي جيد ولنا ذلك فرسا جبهة لاهلها شهورنا والتطور عند امد بالانظمة في ضرورة تحسين خدمات البنوك وشركات التأمين

٣٠٠

**مليون دولار  
خسائر مصر  
بسبب إلغاء  
الدعم الأجنبي  
عن السلع  
الأجنبية**

وان تدعي أزمة لمرحلة حتى تكون على السوي الآن.

بنت عملية للمشاريع في البداية لجان منذ عام ١٩٨٦ وتعد ٧ سنوات حتى تم الاتفاق عليها في منتصف شهر ديسمبر من العام الماضي وإقرار الفكرة حامد السليح وزير للبيئة السابق لأن البعثات لبحث كل هذا الوقت في الأطراف المشتركة لها مبنية ومن ناحية أخرى كانت هناك خلافا كبيرة بين اللجان كبير الممثلين استقرت هذا الوقت بابين التفاوض على لدراسة لبحث كل الاتفاق وإسمرت عملية الحكم على في مواء لدرى لها جعلو محين لتحريرها والمقررين أنه من التنمية الجارية أن تبدأ هذه القواعد في الرابع من عام ٩٤ حتى عام ١٩٩٦

وان الأنظمة خدمت العديد من البوابات وهناك الأنظمة الخاصة بتعويض تجارة السلع والأخرى بتعويض تجارة الخدمات والتدخل العديد من الأوامر مثل براءة الاختراع ومقرن للكلية والملاكية الكلية وتدخل لإسواق والاستثمارات وان كل

التنمية بعد فتح الاستثمارية ويتمون بالهوية والمساهلة الفنية الجديدة وهو مايجب في تطوير التجهيزات ويكون في صالح المستثمرين في الدول النامية. كما أن تطوير تجارة الخدمات يمكن أن تستفيد به بعض الدول النامية التي لديها مزايا نسبية في بعض الخدمات الدولية مثل السياسة والملاحة والابحار العاملة خلافا على أن نقل التكنولوجيا يمكن الدول النامية فقرة على تطوير منتجاتها وتطوير ادم منتجات العلم الحديث والاستفادة من هذه التكنولوجيا دون الجهد طالما انها ستكون متاحة بشكل حر للجميع وإشراك التكنو حدي عظيم في أنه في التنمية الأخرى هناك العديد من السياسات التي تتمثل في إتاحة للعلماء التقنيين التي تحصل عليها بعض الدول النامية من الدول المتقدمة ما يجعل تعويض هذه السلع أكثر صعوبة من ذي قبل بعد إتاحة للمعاملات التقنية كما أن لقاء العلم الزراعي في الدول النامية والدول الزراعية وسيلة علمية أخرى في ارتفاع أسعار وأرباح الدول النامية من السلع العالمية التي تحصل عليها من أوروبا وأمريكا وإفريقيا وهو مايجعل علم التكنولوجية التي في الدول النامية. بالإضافة إلى أن لشباب الرسوم المصرية للزراعة يوزي على عدم قدرة المستثمرين في الدول النامية لتأجيل التعويض على المصروف في مشاريع المنتجات الأجنبية ويوزي هذا إلى انخفاض حجم البوابات والتخفيض عند الصافي وثافة محل البطالة يتسبب التخفيض أو الدول النامية من العودة الاقتصادية بشكل عام كذلك نجد أن هذه الدول يصعب عليها - وقد تعهدت على العمل - أن تكون نفسها وتستمر في الأسواق بوعدها في التسليم ما يفسد بالصناعة الوطنية.

ومن ثمة لفرى فإن تعويض تجارة الخدمات العلمية والتأمين واسعة التعويض تعويض علمية شركات عالمية امتلاكها في أوروبا وأمريكا والتي لا تستطيع الدول النامية من تعويض العلم للبراري أو التفتيش أن مدلات القبط في هذه البوابات والمؤسسات تعبير منظمة طبقا لمبادئ لجنة إيزاك وبيرويس التي أنتهت جميع الدول النامية مناطق خطر محتمل ماها الصعوبة، كما أن نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية وبواسطة التكنولوجيا متقدمة البوابات والابحار والتكنولوجيا في الدول النامية من تساهلها ومن هنا سيكون التعويض في صالح الدول المتقدمة. بالإضافة إلى أن تخفيض الرسوم المصرية يوزي في نفس حقيقة الأوامر وهو متوقع في زيادة العوز في البوابات العلمية.

وهذا الفكرة متقدمة حيثة فلا أن الأنظمة ترتب عليها مشاكل تتعلق بالبرامج التي تتناول الدول المتقدمة من الدول النامية على ما يتصل بالبرامج التي الدول متغير في هذه الحالة من الناحية للعلماء معرضا لشركات





المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢ - يناير ١٩٩٤

الطيران الاجنبية وفرض شروطها على  
شركات الطيران والملاحة في الدول  
الضخمة. ولقد اتي في القوات الجوية  
تتبع فيه الدول للتقدم كدول الضخمة  
في صنع الصناعات وتعمير الاقتصاد  
القوي والملاء كلفة القوي. وكلفة اشكال  
العدم لكونها في ذاتها تتوسع في الدعم  
للتجهيز والتوسع في إمداد الصناعات  
للاتحادياتها حتى يتمكن لها الانفراد  
بالزعامة الاقتصادية المالية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٤

محمد محمود وزير الاقتصاد يرأس اجتماعاً موسعاً

من ٢٢٠ فبيرا مصريا

لمناقشة تأثيرات اتفاقية

«الجات» على مصر

الخبراء يطالبون باستراتيجية ذات برنامج زمني

لتحقيق القدرة على المنافسة

لمناقشة تأثيرات اتفاقية «الجات» على الاقتصاد المصري ثم عقد اجتماع موسع برئاسة شركة النصر للاستيراد والتصدير برئاسة السيد محمد محمود وزير الاقتصاد وحضره د. مصطفى طيار رئيس اللجنة الاقتصادية بالغرب الوطني و ٢٠٠ من ممثلي المنظمات والكيان المهنية الأسيوطي العلمي والمستثمرين ووزارات الزراعة والصناعة والتعاون الدولي. وبدأت أشادت الكلمات في أن قوانين الجات سيجب تطبيقها من ١ يناير ١٩٩٥ وسيتم توقيع اتفاق ممثلي الدول في المغرب في أبريل ١٩٩٤.

والمر في الاجتماع الموسع قضايا المنافسة والجودة والموازين في الإنتاج والتصدير، الضرورية للمنافسة وحولت التصدير، سعر الصرف، حماية الدول الثمانية خلال الفترة الانتقالية، حظر استيراد النحاس حتى عام ٢٠٠٢، سعر الفائدة، تصديق الفرق الوسيطة وتأثيرها على إعادة الميزة التنافسية لدول الإقليم (الخليج - لبنان - الأردن)، الاعتماد بالترمية.

ومن الأثر التي طرحت في الاجتماع - من الحكومة قررت بيع الأقطان المحلية بأسعار المنافسة وأن صناعة القطن والنسيج لا يجب أن تعمل بأسعار أقل من قيمتها.

أعلى من قيمتها.

ولأن الاتفاقية ترتب حقوقاً والتزامات على الدولة وتؤدي إلى تخفيض الجمارك وإلغاء سياسة الإغراق.

وبلغ الاجتماع بضرورة وجود استراتيجية وبخطط شامل يبرهنج زمني لتحقيق قدرة الاقتصاد المصري على المنافسة وإدخال الأمن أن محادثات تحرير التجارة العالمية أثارت مخاوف من إلحاق ضرر كبير من الدول غشية أن وضع نهاية لنجاح المفاوضات الخاصة بإصلاح نظام التجارة العالمية إلى خفض الجملة وفق الوفاق المبرم في كورنيا الدولية تناقض المزارعين الذين يشعرون بالقلق تجاه إرثهم لاحتياجهم على فتح أسواق الأرز المحلية وفي أوروبا تزل المزارعين إلى التشاور في مميزات استرجاع، ويتنازع القطن الخامات الاقتصادية الأخرى أيضاً خوفاً من أن يؤدي التوصل لاتفاقية في ختام محادثات جولة أوروغواي إلى فقدان فرص العمل ولكن خبراء الجات يشيرون إلى أنه على الرغم من أن هناك قطاعات معينة قد تتأثر بشدة إلا أن تحرير التجارة العالمية في مجملها سيزيد من الوظائف المربحة ويساهم في خلق فرص عمل جديدة وإيرادات كبيرة من الدول لتحويل حماية اقتصادياتها المحلية ضد المنافسة.

بيع القطن المصري بالأسعار

العالمية وصناعة القطن

والنسيج لا يجب أن تحمل

بأسعار أقل من قيمتها







المصدر :

سنة ١٩٩٤

التاريخ :

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جنوبية من خلال فرض حواجز تجارية أو من خلال اتفاقات ثنائية وغالباً ما يتعين على مستهلكين أن يدفعوا الثمن.

وإذا أعرب وزراء الصناعة والتجارة الأفارقة عن قلقهم الشديد إزاء الضغوط الواردة في اتفاق الجات وأوضحت التطلعات الاقتصادية في هذا الشأن أن خسائر دول القارة الإفريقية باستثناء ليبيا وحصر مستحصل إلى ٦٠٠ مليون دولار نتيجة لتقليد اتفاق الجات وأن حصة نيجيريا وحدها من الخسائر مستحصل إلى مليار دولار في حين تصل خسائر كل من تونس والمغرب والجزائر ٦٠٠ مليون دولار وبالنسبة لجمهورية جنوب إفريقيا فمن المتوقع أن تصل خسائرها إلى حوالي ٤٠٠ مليون دولار، وتبقى هذه الصورة القائمة لدول العالم الثالث في الوقت الذي كثر فيه تصورات الدول الغربية من مزاي الاتفاقية، والأمم المتحدة للقلق من ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومستويات متخافرة وهو ما يهدد أن مستودعي المواد الغذائية وفالديتهم من دول العالم الثالث والعالم العربي سيتعرضون لضغوط مالية لتسديد ديونهم للدول الغذائية المستوردة وتبقى الجامعة الأوروبية في الراجح الأكبر من اتفاقية الجات إذ تبلغ حوالي ١١,٢ مليار دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٠٢، وتشير التقديرات إلى أن أرباح الزراعة الأوروبية ٢٠ مليار دولار والنسيج ١٧,٢ مليار دولار والخدمات سبعة مليارات دولار والصناعة ٧,٦ مليار دولار بينما ستربح الصين ٢٧ مليار دولار سنوياً، أما أرباح الولايات المتحدة من اتفاقية الجات ستقدر بحوالي ٢٢ مليار دولار وتقدر أرباح اليابان ٣٦,٠٠٠ مليار دولار سنوياً بحلول ٢٠٠٢ من بينها ٢٢ مليون دولار في صناعة التقنية العالية والزراعة ومع ذلك فإنها ستستفرد حوالي ٤٠٠ مليون دولار نتيجة لتحرير تجارة النسيج وستكون اتفاقية الجات نافذة أيضاً لدول أوروبا الشرقية خاصة في قطاعات النسيج والخدمات وتقدر أرباح دول الاتحاد السوفيتي السابق بحوالي ١٢ مليار دولار سنوياً.

### التجارة الدولية في السلع الزراعية وموقف مصر منها

تميزت التجارة الدولية في السلع الزراعية عن غيرها من التجارة السلعية بأنها خاضعت في معظم دول العالم إلى قيود شتى سواء في شكل رسوم مرفوعة أو في خضوعها لأنواع مختلفة من القيود غير الجمركية، هذا إلى جانب وجود سياسات متزايدة لدعم الإنتاج والتصدير في العديد من الدول الكبرى.

في ضوء هذه الظروف فشلت جولات المفاوضات التجارية السابقة في الجات في إزالة القيود الرافعة في هذا القطاع من السلع مما أدى إلى ظهور حروب تجارية خاصة بين الولايات المتحدة والجمهورية الأوروبية وتأثرت بها دول أخرى متقدمة ونامية سواء مصدرة أو مستوردة.

ولم أن إعلان برنتابل إيست قد تضمن تحقيق عدد من الأهداف لمزمن من التحرير في هذه التجارة وإزالة الدعم سواء بالداخلي أو دعم التصدير أو لتوفير نصيب الجات فإن المفاوضات قد استمرت في النهاية في حائل توفيقية تراعى مصالح الأطراف المتشاركة سواء تلك التي تريد التحرير الكامل لهذه السلع أو تلك التي تفضل إمام هذه الحرية.

كل من الواقع له بالنسبة لمصر لهذا استلزمات خلال السنوات الماضية من حرب الدعم بين الدول الكبرى والحصول على واردات من السلع الغذائية بأسعار أقل من مستواها الطبيعي إلا أن هذه الاستفادة قد ظهرت فقط في تخفيف العبء على ميزان المدفوعات وازد من ناحية أخرى بدأت تتحول مصر من دولة مكتفية ذاتياً إلى دولة تعتمد في دخلها على الخارج وأثرت السلع المدعومة من الخارج على الإنتاج المحلي.

إلى جانب ما قلناه من آثار اقتصادية واجتماعية أخرى.

ولم يكن لمصر أن تعارض اتجاه العالم نحو تصحيح الانحياز في تجارة السلع الزراعية ولكنها من ناحية أخرى بدأت في الاستعداد لمعالجة الموقف الجديد داخلياً ومن خلال المفاوضات في جولة أوروپا سواء بالنسبة للاستيراد أو التصدير.

وفي عام ١٩٩١ تم الاتفاق التجاري على تحويل كل القيود الكمية إلى رسوم جمركية وتم الاتفاق على تخفيض الدعم الداخلي بنسبة ٢٢٪.

وفي عام ١٩٩٢ تم إجراء تعديلات سعيًا لحل المشكلات التي نشأت وتم السعي لحلها لصالح طرف من الأطراف.

وأما للتنبؤات الأخيرة لم تسع مصر بالسبب أو الإيجاب إلا في:

١- تحسين النص التشريعي والدول النامية المستوردة للذات التي يصعب أكثر فاعلية بدءاً من مجرد توافيق ولكن التطبيق العملي أن يتم قبل بدء سريان الاتفاق والتفاهم مع الدول المانحة على كيفية التنفيذ من خلال لجنة الزراعة.

٢- تحويل الالتزام بتخفيض الدعم الداخلي من التزام على كل سلعة إلى التزام إجمالي يعطى بمعايير لأي دولة للفق في التحلل من الالتزام بتخفيض الدعم على سلعة معينة.

ومن ثمرات لهذا الموضوع مع كل من الولايات المتحدة والجمهورية الأوروبية إشارتنا إلى أنه بالنسبة للسلع ذات الأهمية التصديرية للدول النامية مثل القطن أو الأرز أو الزيتون الغذائية أو القمح فإن أمر التخفيض متروك لها، كما أكتلت الولايات المتحدة بأنها قد أتممت التزاماتها تماماً في كل السلع والنسبة لخفض الدعم الداخلي حيث قد تم ذلك عام ١٩٩١ على اعتبار أن الالتزام بالخفض كان بالنسبة لمستويات الدعم الموجودة في السنوات ١٩٨٨/٨٩.

٣- أما بالنسبة لسلعنا التصديرية والتي يمكن أن نستفيد من إزالة الرسوم في أسواق الدول المستوردة فهو أمر خاضع لإتجار المفاوضات حول اللوائح للأوراق والذي سيستمر حتى نهاية مارس ٩٤.





١٤١١ هـ / ربيع الأول ١٩٩٤ م

المصدر :

٩ يناير ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## حق مصر في دعم صناعيتها الوطنية في إطار اتفاقية الجات

لكه السفير ماهر زهران ممثل مصر لدى الأمم المتحدة بجنيف ورئيس الوفد المصري في محادثات الجات أنه تم القرار عدة أحكام خاصة بتسوية التزامات التي قد تنشأ نتيجة تطبيق تسوية اتفاقية الجات وإن هذه الأحكام تتضمن عقوبات على الإطراف غير للالتزام بتسوية الاتفاقية جاء ذلك في المادة التي تنص على جميع الالتزامات التي يمكن أن تلحق بها وبأنفسه أن مصر ستحصل على تعويضات نتيجة الالتزامات التي يمكن أن تلحق بها بسبب خفض الدعم أو إزالة من الالتزامات اللازمة من خلال مراقبة الدول الكبرى المشاركة في الاتفاقية على تقديم معلومات غذائية كمنع أو شروط ميسرة بسعر فائدة منخفضة وقلة سداد الدول لتحويل استيراد المواد الغذائية من الخارج . وأشار إلى أن الوفد المصري نجح في تأجيل الاتفاق للتحقق بالبيئة لأنها ستعوق الصايرات المصرية للخارج على أن يتم التفاوض عليها بدءاً من ١٥ مايو القادم لمدة ١٨ شهراً . وقال إن الاتفاقية تؤكد حق مصر في حماية صناعاتها الوطنية من ممارسات الدعم والانحراف باعتبارها من الدول التي يقل فيها دخل الفرد من ١٠٠٠ دولار في السنة .

محمد خراجة





روز اليوم

المصدر :

عاشور ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## اللعيب مع الكتاب في الملتقى؟

لأننا نصر على عدم الاستفادة من  
خططنا ، انشغل عدد من مسئولينا  
خلال الأيام القليلة الماضية في إحيات أن  
الفعاليات الجات أن تسبب لنا أي  
اضرار ، بل ونمادي بعضهم فأكثروا أنها  
- على العكس - سوف تحقق لنا فوائد  
جمة ! ، زعم أن كل خبراء الدنيا  
يعترفون أنها سوف تحقق خسران فاحش  
بكل الدول النامية ، ونحن مدنا . لأنها  
تفرض إلغاء الدعم الذي تقدمه الدول  
للمتقدمة لزارعيتها ، وبذلك .. سوف ترتفع  
أسعار السلع الزراعية والمواد الغذائية  
التي نستوردها .

للسؤل الوحيد الذي كانت لديه الشهادة واعترف باضرار هذه  
الافتقالات علينا كان هو عمرو موسى وزير الخارجية ، حينما أنه فيها  
جات في صالح الدول الصناعية الكبرى أساسا ، بدليل أن المفاوضات  
الأخيرة جرت فيما بينها وحدها ، ولم تشارك فيها الدول النامية .

ومن بعده جاء الدكتور كمال الجبوري نائب رئيس الوزراء ليؤكد  
نفس الشيء .

وهذا بالتحديد جوهر المشكلة التي يتعين علينا أن نواجهها ، بدلا  
من إشاعة الفللل الكتاب الذي يحض على التراخي والتسل .

حقا ملعب التجارة الدولية صار الآن مفتوحا للجميع .. ولكن قواعد  
اللعيب وشملت الدول الصناعية الكبرى ، أو بالأصح الشركات  
العملقة التابعة للجيشية .. ولأننا ندول نامية أن نتمكن من تغيير  
كذه القواعد .. لم يعد من سبيل أمامنا سوى اللعيب بها ، أو تهوية  
نقصنا للعب مع الكبار .

وإن يتحقق ذلك إلا إذا خفطنا بشدة وارتدنا ، وبإذات من الخدام  
الذي نستوردهم سنويا منه ثلاثة مليارات دولار ، وربما من صفراننا  
التي انخفضت في النصف الأول من العام الماضي إلى النصف تقريبا 11  
لما التصريحات الوبعية للفتلة لفسادة المسؤولين لأن تنفتح حتى  
ولو تفتننا وأقربنا صبرها 1 ■

عبد القادر شبيب



## □ رئيس وفد مصر في مفاوضات «الجات» :

# الاتفاقية في صالح صادراتنا وتضر بعض قطاعات الزراعة

### كتب - ياسر صبحي :

أكد السفير مظهر زهران رئيس الوفد المصري في مفاوضات الاتفاقية الدولية للتجارة والمعرفة الجمركية ، التي تم الاتفاق عليها في ١٥ ديسمبر الماضي في جنيف - أن الوفد قام بإدخال كل الجهود المبذولة لتخفيف الأضرار الممكنة من جراء تطبيق الاتفاقية وتنظيم للتكاسب مشهورا إلى أن دراسة التكلفة والتسليم والمخسائر المحتملة لم تكن مستطاع مستمرة حتى نهاية مارس الماضي .

وأن التركيز في الدراسة يمكن فيما قسمته الدول القليلة من تفضيحات جمركية في صالح صادراتنا جاء ذلك في النقرة التي عرفت جميعا الاقتصاد والتصدير والاحصاء أمس الأول .

وأشار إلى أن الدول النامية بعد الاتفاقية عليها أن تقوم بتخفيض جمركي بما يقدر بـ ٢٢٤ بؤسا الدول المتقدمة ملازمة بالتخفيض بما يقدر بـ ٢٢٢ على جملة صادراتها . وأن التخفيضات الجمركية بالنسبة لمصر ستتم من خلال الترتيبات القديمة أي قبل تعديلها من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي .

وأوضح أن المفاوضات كانت شديدة وصعبة خاصة بالنسبة للدول النامية . وأن مصر وقعت في بعض البؤس ، وقاتت شروط خسر مئة مثل تلك التي تتحملها بالبيئة والتي كانت الدول المتقدمة تريد إخراجها ضمن الاتفاقية . وهي مثل

في الاتفاقية ولكن سمح لها بفترة انتقالية خاصة للدول النامية . وافقت اليابان أيضا من الدول المستفيدة في الاتفاقية والتي قد تصل استفادتها إلى ٢٥ مليار دولار . أما مصر والدول النامية فلم تستطع الاضطرار ولكن صبرنا عن استراتيجياتنا والدينا والتعويض .

وأضاف السفير مظهر زهران أن الاتفاق سوف يعرض الدول النامية وأن كان هذا التعويض يحتاج إلى اتفاقية التفضيلية إذ أن الدول المتقدمة كانت تسمى إلى المرافقة وتحمل التفضيلية على مؤسسات عالية أخرى ولكن مصر والدول النامية استطاعت الحصول على اتفاق التعويض بشرط التنازلة للتفضيلية له . وأوضح أن الدول النامية وقعت في بعض البؤس ، وهناك مواقف صعبة في بعض البؤس الأخرى مواقف قوية ، ولكنها تعترف بأنها ستحتاج الدول المتقدمة فيما تضمنه من شروط مع محاولة تخفيف الأضرار .

سواء وضع من الدول النامية تعرضت لضغوط غير مباشرة إذ أنها تستطيع احتياض دين هذا التنازل . وللمد النامية كلها لاتصل إلا ٢٠٪ من حجم التجارة المالية ، وهناك ٦٥ دولة فقط لم تنضم للاتفاقية وليس لمصر معها تعاون يذكر ، وأن الدعاين التجاري أغلبه مع الدول المشتركة ضمن الاتفاقية ومن ثم لم يكن من الممكن للتخلف عنها .

إجراءات تقليدية حماية إضافية على المنتجات المصرية والدول النامية في حالة تطبيقها . وقد تم تجليها لفترة قامة في البحوث خلال الـ ١٨ شهرا القادمة .

كما استطاعت مصر فرض موضوع العمالة ، انتقال العمالة بعد أن كانت الدول المتقدمة ترفض إبراءه نهائيا في الاتفاقية وتم استصدار قرار بالتفاوض عليه في الجمعية للتكاسب خلال الـ ١٨ شهرا القادمة أسوة بالبيئة وبعض الخدمات للصناعات والاتصالات الحديثة والدخل المصري . وتستطيع مصر استخدام ورقة العمالة حتى في حالة رفضها في التعويض في بؤس أخرى وفي مجال الزراعة يقول أن هناك بعض القطاعات سوف تستفيد منها والبعض الأخرى سوف يلحق بها خسرا وأن الحصة في النهاية ستكون مفسدة بالنسبة لمصر . وأوضح أن الاتفاقية الخاصة بالزراعة لم تكن من الممكن مناقشتها أو التحويل في أي بؤس يتبادر .

وأشارت تحت بيع القوافل للجنة الأوروبية قبل ستة أيام من قبول الاتفاقية . ولم يكن تغيير كلمة منها . حتى أن وزير الخارجية الياباني أعترض على فتح أسواق الأرز بما تنهله من حصة للمزارعين والقطاع اللاتي من للحصول الرئيسي لبيعه . إضافة إلى أنهم يتصورون أن الأرز هو من صميم كيانهم وتقليدهم وأن الأرز سائر الحياة . ولم تستطع اليابان وكوريا تغيير أي كلمة







المصري

المصدر:

١٩٩٤

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ناقشها الرئيس مبارك أمس التزامات الحكومة «للمجات» تدمير صناعة النسيج وترفع أسعار الغذاء

كتب مسعد نوار:

في نفس الوقت الذي غادر فيه  
مبارك أمس وفد اقتصادي مصري  
إلى مراكز للمشاركة في المفاوضات  
التفصيلية لاتفاقية المجات تألف الرئيس  
مبارك مع أعضاء للمجموعة الاقتصادية  
في مجلس الوزراء تأثير «الجات» على  
السياسة التصديرية، ونتائج إلغاء  
الدعم على السلع الزراعية تدريجياً  
خلال (١) سنوات من جانب الدول  
المتحدة والمصدرة، وفي ذلك على  
ارتفاع أسعار السلع الغذائية  
والزراعية التي تستوردها مصر على  
«العربي» أن الحكومة انتهت من وضع  
رؤية لقيودات بالتقليد للقرارات  
والجات وتضمنت الورقة التي أطلعت  
«العربي» على أهم بنودها، التزام  
الحكومة بتخفيض الجمارك على كافة  
السلع والمنتجات بنسبة ٢٤ في المائة  
وهو ما تفتقر الحكومة بالفعل من خلال  
ما يسمى بالتصديرة الجمركية للنسبة،  
وبالإضافة لذلك فإن الحكومة تخطط  
بالغاء كل أشكال الحماية والدعم  
الصناعية للتصديرات والحاصل  
الزراعية فضلاً عن التعمد بتخصيص  
الدونك وشركات التأمين وشركات  
للقنوات والتشجيع والسياسة وتحرير

للحكومة الفكرية

وتضمنت الورقة التي أعدتها الحكومة بتعهداتها لتقليد مقررات الجات  
تخفيض الجمارك على السلع الغذائية والتصديرات المستوردة خلال فترة انتقالية  
تتراوح من ٥ إلى ١٠ سنوات في مقابل الحصول على معونات وقروض ميسرة  
من مؤسسات ثلث الدولة في إطار للمجات للفترة الدائمة للمستوردة لهذه  
السلع كمقابل للضرر الذي سببها عليها في صورة زيادة ضريبة في قيمة فواتير  
الاستيراد بسبب تقليد إلغاء الدعم عن السلع الغذائية في بلدان الإنتاج الرئيسية  
في أوروبا وأمريكا.

رؤساء السفيران وزيران عضو الوفد المصري في مفاوضات «الجات» قد قال  
يوم السبت الماضي قبل سفره إلى المغرب أمام جمعية الاقتصاد والتشريع أن هذه  
التعهدات ستكون بصفة جدية نظراً لأن سيتم توزيعها على الدول المتضررة وهي  
لا تقل عن ١٢٢ دولة بل نزل إلى ١٠٠ دول سنوياً بطريقة تسعة  
للغرماء، فضلاً عن أن هذه القروض ليست ميسرة وإنما ستكون بأسعار فائدة  
باعتة إذ أن ثقل من أسعار الفائدة في السوق سوى بمقدار نصف في المائة فقط  
وحذر السفيران من أن مصر إذا لم تستطع تحسين حصتها بالكامل من القطن  
والتصديرات فإنها ستقبل بمناقشة شديدة من جانب الهند، باكستان داخل  
الأسواق للصورة ذاتها.

وكشف السفيران زمران عن أن الولايات المتحدة الأمريكية بالاتفاق مع المجموعة  
الأوروبية يفرضوا على الدول الأعضاء مشروع تحرير الزراعة قبل انتهاء الجولة  
بسة أيام حتى لا تعطل الدول القائمة أية فرصة لانسلاخ تعديلات علي.



## اتفاقية «الجات» تحت نظر مجلس الشعب

□ إطلاق حرية التجارة الدولية .. من الرابع ومن الخامس ١٩

□ مجالس التسيان العربية .. لماذا ضربت جبل «الجات» ١٩



د. محمد عبد الله

● كانت لجنة العلاقات الخارجية برئاسة الدكتور محمد عبد الله، هي صاحبة السبق الأول في طرح موضوع اتفاقية «الجات» للمناقشة البرلمانية واستدعت لذلك عددا من السفراء بوزارة الخارجية هم منير زهران، ومصطفى أبو شنيق، ونبيل زكي، وكان الهدف من النقاش هو الوقوف على مدى تأثير هذه الاتفاقية لتحرير التجارة الدولية على مصر وخطتها في التنمية الاقتصادية.

● لقد كان حرص اللجنة شديدا على أن تستمع في بداية اجتماعها إلى السفير منير زهران، مندوب مصر الدائم في مقر الأمم المتحدة بجنيف، بإعتباره معايشا لحراحل المفاوضات بشأن إتلافية «الجات» حيث أشار السفير زهران إلى أن البداية الأولى لتحرير التجارة الدولية بدأت عام ١٩٤٧، وانضمت مصر لهذه الخطوة الأولى عام ١٩٧٠ حيث اقترنت بالحدود العليا فيها للتعريف الأمريكية لصناعة الصناعات البترونية من التفتق السلمي الخارجي، وقد كان من حق أي عضو فيها أن يخفف أو يثقل الرسم الجمركية من الرجوع إلى أمريكا، ولكن في اتفاقية «الجات» الجديدة لايحق لأي عضو مشاركة أن يتخذ أي خطوات جمركية إلا بموافقة الشركاء التجاريين في الاتفاقية التي أصبحت الانضمام إليها ضرورة لصالح الاقتصاد الوطني حتى لا يكون يعزل عن حركة التجارة الدولية وأن بدت الاتفاقية أنها في غير صالح الدول النامية أو الفقيرة لأن المستفيد منها هي الولايات المتحدة الأمريكية وهي التي شجعت على إصدارها في هذا الوقت لكي تراجى التكتل الاقتصادي الأوروبي عندما وخاصة بعد أن نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة كتل اقتصادية تحت اسم «الانتاء» بالاشتراك مع كندا والمكسيك والذي دعم الموقف الأمريكي تماما في مقاضات «الجات».

واضاف السفير منير زهران قائلا: إن اتفاقية «الجات» لتحرير للتجارة الدولية تشمل عدة أنظمة لغرض التنازعات وحماية الأطراف



١٠ منه ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الزراعية، والمنسوجات، وتختل في إطارها التجاري السلع الزراعية، والمنسوجات والخمات، والثقافة، والاستثمار، والبيئة، والصناعات الخفيفة، والعمالة، والنقل البحري.

خطر على الدول النامية

وقال: إن من أهم الآثار السلبية على الدول النامية في إتفاقية «الجات» من نظام إلغاء الدعم على السلع الزراعية، خاصة إن الدول النامية تعتبر إكبر مستورد للسلع الزراعية من الدول الغنية مما يعنى استنزافاً لموارد الدول النامية نتيجة لشراء سلع زراعية

غير مدعومة كما كان الحال في السابق، وسيكون المستقبل الجديد من ذلك هو الدول المتقدمة لأنها المنتجة للغذاء بينما الدول النامية هي دول مستهلكة له.

وأضاف قائلا: إن حلا وسطا لمشكلة الدول النامية المستوردة للسلع الزراعية يمكن أن يزيل الكثير من المخاوف، وهو تقديم دعم للدول النامية في صورة سلع غذائية أو قروض بديلا عن رفع الدعم عن السلع الزراعية.

وقال: إنه طبقا لهذه الاتفاقية فإن الزايماء للتفضيلية الحالية بين الدول، وخاصة الدول الأوروبية ستصبح بلا قيمة، لأن قرارات الاتفاقية ملزمة للجميع.

وأضاف قائلا: إن الغريب في هذه الاتفاقية أن الدعم لم يرفع عن القطن والارز، لا لضعف إلا لأنهما سلعتان لا تنتجهما الدول المتقدمة بل إن إنتاجهما مركز في الدول النامية، ويبدو أن الدول المتقدمة أرادت تحقيق فائدة لها من خلال استيراد مائتين السلعتين في الوقت الذي خرجت فيه الدول النامية من هذه الفائدة على وارداتها الزراعية من الدول المتقدمة ولأن الدول المتقدمة أقوى فقد فرضت هذا الشرط.

هل تستفيد مصر؟

بحول تعرف الأمضاء من التغيرات السلبية على مصر من إتفاقية «الجات» أجاب السفير مبر زهران قائلا: إن مصر سوف تستفيد بلا شك من هذه الاتفاقية حيث أن لها حصة ثابتة في مجال الصادرات من المنسوجات، وإن كان نظام حظر الاستيراد شرف يلقى طيفا للاعتراضية، كما إن الاتفاقية لها فوائد أخرى سواء من حيث زيادة فرص للتشغيل والاستثمار لزراعة القالب على الصادرات المصرية.

○ ○ وتساءل الدكتور محمد عبدالللاه عن مدى

إمكانية إصدار تشريع لمواجهة الإغراق، أو تحديد أسلوب التوصل مع الدول التي لم تنضم إلى

إتفاقية «الجات»

فقد أجاب السفير مبر زهران قائلا بأنه من الأفضل التريث وهم التمتع في إصدار مثل هذا التشريع الآن، والالتزام بتطبيق أحكام إتفاقية «الجات» لأنها تتضمن مزايا عديدة يمكن لمصر أن تستفيد بها، خاصة وإن أحكام هذه الاتفاقية التي وقعت عليها مصر يجب أن تدخل في القانون المصري بشأن التجارة الخارجية والداخلية، خاصة وإن أحكام إتفاقية «الجات» النهائية سوف يتم إقرارها والتصديق عليها في إجتماع المنظمة الدوائية في شهر





وتجميعها في إطار تكتل إقتصادي يكون له تأثير حتى لو كان محدودا لمواجهة التكتلات الاقتصادية الجديدة على الساحة الدولية.

وليداعا في ذلك السفير ملين زهران الذي أشار الى ضرورة إنشاء السوق العربية المشتركة التي كان مغرورا بإنشائها منذ عام ١٩٦٤ ولم تنشأ حتى الآن بسبب الخلافات العربية كما طالب بإنشاء سوق أفريقية مشتركة على ضوء اتفاق «أبرجاء» وإيجاد هيئة للتمثيل بين السوق العربية والأفريقية في مواجهة التكتلات الدولية.

وقد أصرب وأغب ثوار وكيل لجنة العلاقات الخارجية عن تخوفه من للتغيرات الدولية للجديدة سياسيا واقتصاديا لأن الدول المتقدمة تريد من هذه للتغيرات إحكام سيطرتها على الدول النامية حتى لا تنتهز اقتصاديا وتظل سوقا مستهلكة لمنتجاتها، وأضمان عدم عرية النظام الشيوعي الى دول الكتلة الشرقية بعد سقوطه هناك، ومواجهة أي تكتلات رمزية في هذه مثلا حدث مع للعالم العربي حينما فكر في إنشاء تجمعات عربية ثلاثة هي : مجلس التعاون العربي، ومجلس التعاون الخليجي، والاتحاد المغاربي، وقد تم شرب كل واحد منها بأسلوب مختلف ولم تند لها قائمة خوفا من أن يكون للعرب تكتل إقتصادي قوي وسياسي في مواجهة التكتل الأوروبي أو الأمريكي!!

كما أشار عبدالرحيم الفول - رئيس لجنة الشباب والرياضة الى أن العربيين متفوقون من التأثير السلبي على الصادرات المصرية والانتاج الوطني في ظل هذه الاتفاقية التي تطبق حرية التجارة بلا قيد مما يعني إنعزالنا للسوق بالواردات الأجنبية.

أبريل للقادم بمدينة مراكش بالمغرب.

وأعرب الدكتور محمد عبداللاه من اعتقاده بأن إتفاقية «أبرجاء» إنما هي من وسائل الصراع بين الممالكة وخاصة أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وليس للتصديق بها مصر طبعاً، لأنها لا تمثل إلا قدراً يسيراً في نشاط التجارة العالمية.

وأشار السفير مصطفى أبو شفيق الى ضرورة الانفتاح والتعاون مع العالم وعدم الانعزال عنه، ومواكبة للتغيرات فيه حتى يكون لمصر موقع خاصة وأنه نظام يقوم على العلم والتكنولوجيا حيث لا مكان فيه المتخلفين أو الكناعين.

ضرب التكتلات الأخرى وإشارت الدكتور حورية مجاهد عضو مجلس الشعب الى ضرورة التحرك للمصريين السريع على الساحة العربية والإسلامية والأفريقية لترسيخ المواقف







## مقارنة بين تعريفات القيمة في «الجات» و «بروكسل» «بروكسل» نظرية و «الجات» واقعية

في الأسبوع الماضي استعرضنا تعريفات القيمة للأجراض الجبركية في إطار اتفاقية الجات، ومن المعروف أن مصير تطبيقها للتعريفات المنسقة سوف تطلق تماماً تعريف بروكسل ومصر كعضو في اتفاقية الجات فهي ملزمة بتطبيق تعريفاتها المختلفة .

وسوف نعرض هنا مقارنة بين تعريفتي بروكسل والجات القيمة للأجراض الجبركية .

والى البداية كما يقلل محمود محمد الحسيني نوضح أن المقارنة بين تعريف بروكسل والجات هي مقارنة أساساً بين المفهوم النظري والمفهوم الواقعي للقيمة، ففي ظل المفهوم النظري بروكسل نجد نماذج الواحد، السعر المادى للبضائع أو السعر الذى يمكن أن تحصل عليه

في بيع في سوق منافسة حرة في ظل شروط معينة، وفى ظل المفهوم الواقعي تعريف الجات، توجد قاعدة أولية لوضع القيمة للأجراض الجبركية، هي القيمة التبادلية للبضائع المستوردة، أو السعر المدفوع فعلاً أو الواجب لدفعه البضائع التى تقدر قيمتها عندما يتفق البيع مع شروط محددة

وعندما لا يكون هناك بيع أو لم تتوافر في البيع الشروط المقررة، فيجب اللجوء إلى الطرق الاحتمالية الخمس الأخرى لتقدير القيمة وهي قيمة البضاعة المماثلة، قيمة البضائع المتشابهة، القيمة الاستدلالية، القيمة الحسابية، طريقة التقدير المزدوج

ودعنا نلاحظ هذا الاختلاف الاساسى بين نظامي تحديد القيمة، فإن كل منهما يفسر عن المبادئ التعريفية المقررة في الاتفاق العام للتعريفات





والتجارة (الجات)، وبالتالي فليس من المستغرب انه في كثير من الحالات فإنهما يوصلان تقريبا الى نفس النتائج ، وهذا يأتي بصفه خاصة بسبب :-

● ما ورد بالملاحظات للتفسيرية من تعريف بروكسل الخاص بقبول السعر المدفوع أو الواجب دفعه للبضائع المستوردة عندما يكون موضوعا ليورج حسنة الثبة في سوق حرة ، أساسا لتقدير القيمة مع الأخذ في الاعتبار ظروف البيع التي تختلف عن تلك المحددة في التعريف.

● تركيز تعريف الجات بنفس القدر على أنه لاخصى درجة ممكنة ، يجب استخدام الأساس الأول وهو القيمة المتفق عليها ، بمعنى السعر المدفوع بالفعل أو الواجب دفعه بالشروط المحددة. وعلى ذلك فان تقدير قيمة البضائع في كثير من الحالات في ظل كلا التعريفين بالرجوع الى السعر المدفوع أو الواجب دفعه. ويتم للمقارنة بين تقدير القيمة في النظامين بين السعر العادي الوارد في تعريف بروكسل والقيمة للتبادلية الواردة في اتفاق الجات وذلك على اساس من عناصر القيمة على الوجه التالي

● من ناحية السعر :

فرغم إمكانية قبول السعر الذي تم الاتفاق عليه فعلا طبقاً لتعريف بروكسل إذا كان صادقا وتمت التصحيحات المقررة عليه ، كأساس لتقدير القيمة فإن هذا السعر يجب أن يخضع لعملية مراجعة بقصد مقارنته بالسعر العادي في السوق المفتوحة ، وبمباراة أخرى .

فإن على الادارة الجمركية أن تتحقق فيما إذا كان سعره يعتبر عاديا أم متأثرا بأي علاقة خاصة بين البائع والمشتري

وطبقا لتعريف الجات فإن القيمة للتبادلية، هي السعر المدفوع فعلا أو الواجب دفعه للبضائع عندما تباع للتصدير لبلد الاستيراد، وبعد اجراء التصحيحات المناسبة والتحقق من توافر الشروط المقررة في الصفقة والقيمة التي تنتج عن ذلك يتم قبولها، ويصرف النظر عما إذا كان السعر اعلى أو اقل من أسعار السلع المماثلة أو المتشابهة.

ويتفق كل من النظامين على أنه من الواجب أن يكون السعر هو الاعتبار الوحيد في الصفقة وأن لا توجد اى مبالغ زائدة ستعود بصورة مباشرة أو غير مباشرة للبائع أو اى شخص مرتبط معه في الأعمال



**الدول النامية تستفيد من اتفاقية أوجواي في الملايس**

## والمسوحات والزراعة وإنهاء المحاصيل

**ودخولها تزاد بمقدار**

## ۸۶ ملین دو لاکھ

تکلفتها از اقل من ثمن بیعها فی بلد المنشأ او ای بلد ثالث .

ول كوكبير وبعد مفاوضات ستة ايام انقلت  
دولة اعضاء «جات» على تخفيض جديد للتعريفات  
تشمّل ٩٠ ٪ من اجمالي التجارة بين الدول الصناعية ..  
وتضمن قوانينها الجهات المستفيدة الدعم في صادرات  
المنتجات الصناعية وتنظم استخدام الدعم المنتجات  
الزراعية وتحدد المعايير التي يمكن من خلالها فرض  
رسوم تعريف على واردات بضائع الاغراق وكيفية  
تدبير كمية السلع المستوردة ..

بدأت جولة الأروى عام ١٩٨٦ وبشاركت فيها ١١٠ دول وتفاوض روسيا والصين مع الامانة العامة للجات الانضمام الى المنظمة . ولكن للفرص في انظمة الجات فيما يتعلق بحقوق الصلاحيات الزامه ان اشدت الخلاف بين بعض الاعضاء قبل توقيع الاتفاق الاخير لانها ادت الى زيادة التورثات التجارية . و.و. خلال جولة اروى قامت ١٤ لجنة رسميه باجراء مشاورات مع العديد من الموضوعات منها التسويات والتمتعات

في دراسة اعدها منظمة التعاون الاقتصادي في أمريكا قالت ان تحرير التجارة بعد اتفاقية اوروجواي سوف يرجع الدخول القومي للدول الثمانية بما يعادل نحو ٦٩ مليار دولار اذا طبقت الدول الصناعية بعدها شروط الاتفاقية ويرتفع حجم الدخول بما يعادل ٨٦ مليارات ٤٠٠ مليون دولار في حالة انضمام الدول النامية الى جهود تحرير التجارة.

إنتهت الجولة الثامنة من مفارشات منظمة الجوات المحروقة باسم جولة اورجواي بعد ٧ سنوات من المباحثات والتي كان مقررا لها أن تنتهي في ديسمبر ١٩٩٠، ولكنها امتدت إلى ١٥ ديسمبر ١٩٩٢.

بدأت الاتفاقية العمل بالتعريفات والتجارة و باسم الجاهات عام ١٩٤٧ باجتماع من ٢٣ دولة صناعية في جنيف بهدف الاتفاق على تخفيض التعريفات الجمركية التي تشكل حاجزا امام التجارة العالمية وبالفعل تم تخفيض التعريفات الجمركية التي تشكل حاجزا امام التجارة العالمية وبالفعل تم تخفيض التعريفات الجمركية على ٤٥ الف صنف من المنتجات

كما أرى الاتفاق بداية جديدة منها معاملة أعضاء  
الاتحادية معاملة الدول الأكثر رعاية من خلال فرض  
الحد الأدنى التعريفية الجارية على السلع الواردة من  
الدول المضمرة إلى الأولى ويعني عدم فرض ضرائب  
أو أي رسوم أو أرباح على تجارات على منتجات للسلة الأجنبية  
للتعرضة الدولية على السلة المحلية .. وإذا الثالث هو  
عدم فرض حصص أو رسوم توريدية على المنتجات المستوردة  
وإذا تم فرض حماية المنتجين المحليين من خلال  
التعريفات الجارية على ذلك بعد مفاوضات شعب  
حلت .. وهكذا صدم بعض

في عام ١٩٦٧ وضمن خطة كينيدي توصل اعضاء  
جاءت الى اتفاق على تخفيض للتعريفات الجمركية  
الجمركية بمعدل عام على المنتجات بدلا من اجراء  
مفاوضات لكل سلعة على حدة كما تم التوصل الى اتفاق  
خاص بعدم افرق الاسواق بمنتجاتها باسعار اقل من





~~SECRET~~

**للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

في مجال الاستثمار تفرض اتفاقية اورجواي على الدول الصناعية ازالة معوقات الاستثمار التي تعوق التجارة خلال عامين بينما تلتزم الدول النامية بازالة هذه المعوقات خلال ٥ سنوات -





العلم في حياتنا

التطابقية البات وأخطرها  
على دول العالم الثالث

قرأت عن اتفاقية لجأت التي  
تم توقيعها بين الدول للصناعة  
الكبرى لتخطيم تجارة العالم  
عاجرة بينهما منذ عام ١٩٦١ ..  
هل نرى أم لا أم لا أم لا ..  
أترى هذه الاتفاقية على دول العالم  
الذات التفكير ونحو مصر .. هل  
هي اتفاقية تضمن مصالح  
الدول النامية سيما تضمن  
المصالح الدولية الفنية أم تحظى  
عليها .. وما هو تأثيرها على  
مصر البلاد .. وهل هناك خطر  
على الإنتاج المصري داخل  
السوق المحلية وخارجها ؟

وقد وصلى كتاب من جامعة  
السيوط لرسله لي الصديق  
الدكتور محمد رجائي الطحاوي  
رئيس جامعة السيوط وهو  
يحتوي على محاضرة بعنوان  
"الانطلاقة اليابانية وبند الصف"  
للككتور سيد عاشور احمد  
الاسداني بكلية علوم السيوط  
والحاصل على درجة الدكتوراه  
في العلوم الزراعية من جامعة  
سهلته المملانية

وما لفت نظري في المحاضرة  
وقد اهتمت كثيرا الجزء الذي  
يتحدث عن البيان والتفسيرات  
التي تليها، وفي هذا المجال تطرق  
صاحب العلم المصري الى  
الافتقار الجاهل التي سوف تجعل  
من دولة متخصصة في إنتاج  
سلعة معينة او مجموعة سلع  
ذات جودة عالية وبكميات هائلة  
يفرض الوصول الى اعلى جودة  
السلعة.

[illegible]

والسؤال: إلى أين سيصل هذا؟  
نحن كمصريين نهتم بما أكبر -  
اهتمام يركز على دراسة آثار  
الترجمة الجات علينا وعلى  
نتاجنا الصناعي والزراعي -  
في اعتقادي أن الأجهزة  
المتوفرة مطالعة بتكليف  
لجموعة من الخبراء  
المتخصصين لعمل دراسة شاملة  
من آثار الجات على مصر  
كيفية مواجهتها ، حتى لو كنا  
نعتقد أن هذه الآثار ستظهر في  
الوقت القريب .

## باحث





المصدر :

١١ - ١٩٩٤

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## كارثة تهدد صناعة السكر في أوروبا

يسبب اتفاقية «الجات»

□ بروكس - من يئش بلاكويرن :  
التفد مصلو السكر الأوروبيين اتفاقية  
الجات للدراسة أكسون أينا سرف تهدد  
مناهم المبرية. ورحر دانيال جوجين  
مدبر عام الة الأوروبية لخصني السكر بأن  
هراقب هذه الاتفاقية قد تصيب كارثة استعانة  
السكر في دول المجموعة الأوروبية مطبرا إلى أن  
الاتفاقية سوف تؤدي إلى انهيار أسعار السكر  
لدول المجموعة وسوف تيجر العديد من مصانع  
معالجة الباجر على الإفلاق.  
وأضاف دانيال أن الاتفاقية سوف توجهد  
محاكم كلفة في خرفى أوروبا فضلا عن قتال  
أوروبا.  
وفي اتفاقية الجات، ستوف يقل حجم  
مصادرات السكر المجهد بنسبة ٢٦٪ خلال ست  
سنوات أي مخلص ٢٧٠ ألف طن من مستورى

حجم المصادرات حاليا إلى ١,٥ مليون طن في  
العام. كما سيجر مخلص قيسة المصادرات  
المجموعة بنسبة ٢٦٪ خلال ست أعوام.  
ويجدر دانيال أن مخلص قيسة المصادرات من  
الجات أن فقط مع رجور مخلص كبير في  
حجم وأسعار مصادرات الأور.  
وأضاف أن اتفاقية الجات قد تقفل في تقيت  
أسعار سوق السكر العالمي لأنها أن تقفل إلى  
٢٦٪ فقط من مصادرات السكر. مينا إلى أن  
ثلاثين السوق سيستمر يجرى الدول الأربعة فيجر  
للأزمة يجرى الجات ويؤدي دول أخرى كالصين  
التي لم تقفل بعد بالاتفاقية.  
وأكد دانيال أن اتفاق السكر غير مناسب لأن  
أحد على مصادرات التبيانات المبرية التي يقل  
حجم مصادراتها كثيرا عن السكر. لوتاه ٢٠٠٠  
نوعه تصيب ٢٧٪ من المصادرات المبرية للتجارة  
في جيا لرجسد ثلاث دول فقط تصدير نفس

النسبة من القمح.  
وأضاف دانيال أن إقليم السكر في المجموعة  
الأوروبية كان يخلص نفسه حاليا لثرا لوجرد  
تظلم جوية الفراض على المستهلك والتي يبلغ  
حجمها من ٦٠٠.٠٠٠ أوكو سنويا، ولكن  
أشار إلى أن هذه المبادلات قد تم تصديدها كجور  
وفي اتفاقية الجات وأنها قابلة للتخفيض حيث  
أن الجات التي يتم دفعها للدراسة المبرية والدر  
الأوروبية سوف تترك. وأصرر دانيال أن  
الزيتية سوف تترك. وأصرر دانيال أن  
أعطاه بأن هذا الاتفاق غير مقبول أيضا لأنه  
خلال ست سنوات من مصادرات الجات لم تتم  
إدخاله في تنظيم مبرية مملكة التفسير. وأصرر  
أن كلفة وكجور نظام يولمن ويصير الدول  
والنظرية هند وتعاقل ارتفاع حجم المصادرات إذا  
أنتفض الدولار بعدد.





# الجات لا تقتل ولا تهزم.. بل تنبه الساهي وتوقظ الوسنان

## على الدجاني

في هيئة الأمم المتحدة عام 1976 تحت اسم الدول الـ 77 ناشية من الغالب الدول المتقدمة اسوأها أمام الدول النامية ومن شراء الجوازات الخام بسعر زهيد لم تصير للتجارة العالمية للصنعة من تلك الدول الخام بسعر عالٍ ولم الاضطراب للاقتصادات النامية على النقد القليل للتحويل لتعديل ميزان مدفوعاتها.

لقد اعطت منظمة الاكتفاء الدول العربية والدول القائمة فرصة فريدة لتصدير منتجاتها الى الدول المتقدمة صناعياً برسوم جمركية مخفضة او تصل الى حد الإعفاء الكامل. ولكن الاستفادة من هذه الفرصة كانت محدودة بل وهائلة جداً، لأنه لم تتحسن للتجارة البينية العربية. الدولية، كما لم تتحسن للتجارة البينية للدول النامية مع الأسواق الدولية وتغلبت النتيجة زيادة للمبيعات، وانخفاض سعر نقد المحلي أمام النقد الاجنبي الا في حالات خاصة مستثناة، وازدادت نسب التضخم والمطالة وازدياد تكاليف المعيشة والاسعار وكثرة التوربات الاقتصادية وغيرها من الازعاجات الملقاة بالاضطرار أمام.

لم تستطع من الفرصتين للدول النامية من الدول النامية سوى بعض الدول الاسيوية في الشرق الاقصى التي توصف بالمتنوع وهي كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ التي عرفت مواطن نجاحها الاقتصادية ثم دأبت على ذلك الوسائل الناجمة التي رفعتها الى مستوى الدول المتقدمة في المبادلات التجارية فلم تدخ الجات ولا تخلف مخمرة من الخصائص السوق او حرية للتصدير الدجاني.

مسي حوالى نصف قرن على اتفاقية الجات الاسيوية وبعد قرن على هذه الدول النامية السبع المستعبدات لاصناف تجارتها الخارجية وكان هذه الدول لم تنفخ نفسها في تعظيم نتائجها الاقتصادية واسوف تنكس من الجات الحديثة لم تدب حظاً على ارباب

عليها شتيته ولم تداركه انما خسر، وعلى نطاق محدود، الأمور الخاصة بضبط الجودة وتطبيق المواصفات القياسية والانجاذية والتدريب التقني للامم للساليب الانتاجية الحديثة وقد اعطت الى حد بعيد لدى حماية منتجاتها الوطنية كمضروعات او صناعات ناشئة واستمرت في هذه الحماية بالرغم من مخي سنوات عديدة كان ينبغي التنازل عن بيكر ويرشد ويعتمد على نفسه لا ان يبلى غملاً متخياً وراء اسوار الحماية.

والا ساعدت الحرب الباردة بين للصكرين الشرائع والحربي على تعطيل مسيرة اتفاقية الجات الى ان اهدأ الاتحاد السوفياتي وجددت الدول للتقدم جهودها لاجراء اتفاقية الجات سواء بضبط من الولايات المتحدة الأمريكية او بغيره بسبب منظورها لعام 1947 لتيه لتحرير التجارة الدولية. وهكذا تاتي الجات لتنبيه الدول النامية ومنها الدول العربية، الى ان العالم الناصر سيضطرها للسعي في ركاب الحرية التجارية اذا عرفت كيف تظم نفسها لغايات هذه المسيرة او تظم شخية لها تربتها في حوزة التنمية الدائمة وبنائها من ارتفاع الاسعار والمطالة والوزن والصف لتستفيد لاحتياجات النمو السكاني القليل ولقد منحت الدول النامية فرصاً لتطعيم اراضيها الانتاجية وبنيتها الاقتصادية ولكنها لم تحسن استغلال مآثر الفرصتين.

وكانت الفرصة الاولى بين المصان 1947 عام طمس منظمة الجات و1977 عام ميلاد منظمة الأمم للتجارة والتنمية. (UNCTAD) ولذا لم تحسن الدول النامية الاستفادة من الفرصة الاولى الممنحة من 1947 الى 1977 كونها سبوت الوصول الى الاستقلال والسيادة في البناء الاقتصادي وتعزز عليها تلك اوقاتاً لم تحسن الاستفادة من الفرصة الثانية الممنحة من السنوات 1977-1994.

ويذكر ان الدول النامية حشدت مجموعها

احسن اتفاقية الجات ببعدها مخيفاً حتى تستكين له الدول انتمية بينما عليها ان تحترق وتتحداه هذه الاتفاقية لم ذات شيء جديد لم يكن مسطوراً او مستتباً من قبل في اتفاقية الجات الاساسية لعام 1947 ولم تكن شيئاً جديداً في عهدها لتحرير التجارة العالمية من القيود الجمركية لتمكين التجارة الدولية من الانسياب والتدفق بين الاطراف العالمية باقل ما يمكن من القيود او الرسوم الجمركية. وقد دعت الاتفاقية منذ بدايتها، وكما تدعو الان الى ان الاعتماد الكلي على الرسوم غير المباشرة كالضريبة او الإيرادات العامة لزيادة أي دولة من الدول لا يكسب ربحاً الضمير وموها الاقتصادي المستمر Sustainable Progress بل يضع في يد الحكومات سلاحاً دائماً تستخدمه كلما رأت نفسها بحاجة للمزيد من الإيرادات المالية للتنمية ثقافتها. وهو السلاح الذي تظفر الدول النامية من استعمله كلما لحت عليها الحاجة له. وعلى سبيل المثال لقد رفعت بعضها الرسوم الجمركية على السيارات الى مائة بالمائة وأكثر من قيمتها الاسكارية رغم ان استعمال السيارات أصبح مرتجعاً مصاداً لحياة الانسان اليومية كالتأجير والماء والهواء.

والى رؤيتها لتخفيض الرسوم غير المباشرة لكي لا يقع عبئها الضريبي على جميع المواطنين بوزن معين وعلى مفكر منهم عممت الدول الخلفاء على فرض الضريبة على النقل وبعدها الضريبة على المبيعات (الجات) (GAT) التي تعطي المواطن حرية الشراء او عدمه، وهذا للتخفيف عن التلمن في عائدات الرسوم الجمركية. وهذا ما أدى الى تسهيلات واسعة في التعامل التجاري بين الدول النامية مع تحلل بعضها في حماية بعض منتجاتها الوطنية او توفير دعم مالي مفرط لتكتفي. لم تدارك الدول العربية مفردة وجامعة تنمية في اراضي الانتاجية باقل التزم والواجب





العدد ١٢٠

المصدر :

١٢ - سنة ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدول المتقدمة وصلة الأمم المتحدة.  
وما نحن في الدول العربية لنبات بالخوف  
والخوف من الفات واليس في بركاتنا وليس  
لنبات من جملتها بشفيل فربما الإقتصادية  
وتكامل بيناتها.. أن الخوف جيلنا إذا كان  
نلها لتفكرس والاستعداد ونحن لفة إذا كان  
لجود ربح الصوت بالنية والشكوى  
لا نريد أن نخول في أسباب الشفافة  
الإقتصادية بين الإفراط العربية لفتنا نلوا أن  
للتغيرات الاقتصادية العافية التي ستجوب  
ويأخها على منطلقنا جيرة بأن نجده التفكير  
في المستقبل ولو من لول الطام عن النفس.. ثم  
لكن الطموحات الاقتصادية في الصب في  
الفرقة التي تعود أسبابها إلى مسنجات  
وعوامل أخرى يجب أن يتكسب أسماها  
ووجوها.. وعلى كل فرد من أبناء الأمة أن  
يشعر لله في المصالحات والكرامات العربية  
فستومها ويجلها في التكدير والأجبال  
بالصافلة على الأمن العربي حيث كان.. لقي  
تتسول أمور العمل والتنقل ويشعر كل إنسان  
عربي أنه آمن ومطمئن في أي بلد عربي كان  
وعواظ الكرامة أمام سائر الشعوب الأخرى.  
لقد قرأت في جريدة العرب الدولية - الشرق  
الاستطوسوسي 12/22 و 1993/1/5 1994 أن  
الحاجات هزيمة للدول النامية.. وأنها تقتل العالم  
الضال.. وفي نظرة سلمية توحي بأن الحاجات  
ستدمر العالم الثالث وتكأن التوالع يستندناض  
هم الدول العربية وتنبهها إلى ضرورة بناء  
ذاتها وبناء اقتصادها قويا بحيث يبرأ عنها  
التحاجات الدول المتقدمة الاقتصادية.. فالتخوف  
ليس بالعلاج الشافي والجمود ليس بالعلاج  
النجاح والوسيلة الحقة هي الاستعداد لمحاربة  
الاعصار أيا كانت قوته خوفا لساحته بتعزيز  
الإنتاج وبتضامن القوى الاقتصادية.. والقجاة  
في جميع أمورنا عقيدة جهاد.. ولكن عندك  
بناك بالجهاد والعلم والإيمان والحيات عندك  
منبه وصحار وليست مخفرا أو بعبء مخفيا.







المصدر : الزراعة

التاريخ : ١٩٩٤/١/١٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## أمريكا فرضت تعديلا في الجات يزيث أسعار الواردات الزراعية ٣ مرات

السلع ، وتخفيض دعم الصفقات ، وتخفيض  
السلطات للزراعة مما يؤدي إلى قلة العروض .  
وقال السفير زهران إن الجميع كانوا والجميع تمت  
ضغط شديد بسبب قرار الكونجرس الأمريكي  
بتلويش الإدارة الأمريكية ، إنهاء مفاوضات الجات في  
١٥ ديسمبر .  
للمعروف إن مفاوضات الجات في دورها الأخيرة  
كانت قد بدأت منذ عام ١٩٨٦

فرضت الولايات المتحدة تعديلا على اتفاقية  
الزراعة ، قبل نهاية مفاوضات الجات بسنة أيام فقط  
كثف هذا السفير مدير زهران ممثل مصر ومسبق  
المرافقة في المفاوضات .  
وقال : إن كل الدول بما فيها اليابان لم تستطع أن  
تغير حركتها ولحدها في التعميل الأمريكي وإن هذا  
التعميل سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات في الدول  
النامية ومنها مصر من السلع الغذائية ثلاث مرات ،  
بسبب النص على تخفيض الدعم الداخلي على تلك



## سفير كندا بالقاهرة :

# الجات، ليست مؤامرة ضد العالم الثالث



جاك سيمارد  
سفير كندا في القاهرة

○ ○ أكد سفير كندا في القاهرة « جاك سيمارد » أن الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية المعروفة باسم « الجات » ليست مؤامرة أعدتها الدول المتقدمة ضد دول العالم الثالث كما يحاول البعض أن يصورها !

قال في حوار خاص مع « الجمهورية » أن بعض مواد هذه الاتفاقية تحمي صناعات العالم الثالث وتفتح أمامها الأسواق العالمية .. وأن الدول النامية تستطيع بما هو متوفر لديها من أيد عاملة ورخيصة ، وخدمات أساسية ، وتكنولوجيا تستوردها من الخارج ، أن تتكسب سلعا جيدة منخفضة التكاليف تنافس بها منتجات الدول المتقدمة .

## أجرى الحوار :

## السيد هاشي

وأما على نص الحوار :

○ قلت : إن اتفاقية الجات تحتوي على بنود تصفية لم تخرج مصالح دول العالم الثالث ومنطقتهم لضرراً جسيماً بالتصدياتها .

● قال : هذا الكلام غير صحيح .. ومغرض !

○ قلت : الاتفاقية تفتي الكثير من نظم الحماية الجمركية التي تفرضها دول العالم الثالث على وارداتها لحماية صناعاتها المحلية .. وبالتالي فإنها ستلحق هذه الصناعات .. فضلاً عن أنها تفتي أيضاً الدعم الذي كانت تقدمه الدول الغنية للمحاصيل الزراعية - كالقمح مثلاً - وبالتالي سترفع أسعار هذه المحاصيل ؟؟

● قال : وإجمالاً هذا التشكيك ؟ .. إن نتائج اتفاقية « الجات » لم تنتج كلها بعد .. فلا يجب أن نبادر بالحديث عن الأضرار .. أو نبالغ في تصويرها للناس على أنها ضد مصالح الشعوب النامية .. أي أنها مؤامرة أعدتها الدول المتقدمة ضد دول العالم الثالث .. من الممكن أن نتكهن أو نتوقع للنتائج التي ستتحقق عند تطبيق الاتفاقية ، وقد تختلف توقعاتنا وتختلف في الرأي حول النتائج المتوقعة .. لكن يجب أن يظل لدينا حسن الفية .. ولما اعتقد أن نتائج « الجات » ستكون مثمرة لجميع



## ٢ آلاف مهاجر مصري سنويا ويكتب خصاص الاسم في كوبيه

الدول الأفريقية مستحضر سنويا ما قيمته ٢,٦ مليار دولار مزايا تجارية من حق الدول للتأمين أن تلغذ نصيباً من - ٢٧٤ مليار دولار - في شكل منح ومساعدات لتطوير صناعاتها ؟

● قال : المنح والمساعدات تخضع لإتفاقيات تعاون بين الدول ، وهي اتفاقيات ثنائية .. لكن « الجات » اتفاقية عالمية لتحرير التجارة !

○ قلت له : وماذا باتفاقية « الجات » سمحت بالدخول بحرية الانتقال وأزقتنا من أسلحة الحواجز التجارية .. لماذا لا تطبق نفس المبدأ على البشر ؟

● قال : لكل دولة قوانينها التي تنظم بها عمليات الهجرة .. لكن الأهم هو تشجيع الدول التنمية على تطوير اقتصادياتها وخلق فرص عمل جديدة بها بدلاً من فتح أبواب الهجرة لمواطنيها ..

### الهجرة مفتوحة

○ قلت : نشرت بعض الصحف أن كندا وضعت شروطاً جديدة للحد من الهجرة إليها منذ سبتمبر الماضي ؟

● قال : سياسة الهجرة عندنا لم تتغير .. ما زالت كما هي نفس القوانين والنفس الإجراءات .. ومازلنا نأخذ سنوياً حوالي ١٥٠ ألف مهاجر إلى كندا من جميع أنحاء العالم .. ومن مصر مهاجر إليها سنوياً ٢ آلاف مهاجر .. وأتسببوا على المصريين الفراعنة في الهجرة إلى مقاطعة « كوبيه » للتكتنا .. التكتنا مكتباً خاصاً للهجرة إلى « كوبيه » ..

○ وماذا مكتباً خاصاً ؟ .. هل زادت تزعجاً لانسداد مسكن « كوبيه » ؟

● قال السفير الكندي :

« لا أعني أن هذا الخطر يهدد بالثقل أيضاً .. لأن الغالبية العظمى من الذين لا تفضل كندا موحدة ..

دول وشعوب العالم ، ولها مستحضر صناعات العالم الثالث وتلجج أسلحة أسواق الأموال العالمية ..

○ قلت : ولكن صناعات العالم الثالث ما زالت - في أغلب دوله - تحبو .. ولا يمكن أن تصور أن المصنوعات التي تنتج في « تشاد » أو « غزويلا » مثلاً ، يمكن أن تنافس ما ينتج في اليابان أو ألمانيا أو كندا ؟

● قال : ليس الأمر بهذه الصورة .. ونحن إذا نظرنا إلى خريطة العالم الثالث الآن ، نجد أنها تحيرت عما كانت عليه منذ عشر سنوات .. لأن بعض دوله كالأمم الأفريقية : الصين وكوريا وتايوان وسنغافورة وماليزيا وتايوان وفيتنام ، استطاعت أن تنهض وتخلق معدلات نمو مرتفعة ، وأصبحت منتجاتها تنافس في أسواق أوروبا وأمريكا وتتنافس منتجات الدول الغربية ..

سنغافورة مثلاً كنا نقدم لها مساعدات من كندا منذ عشر سنوات لكن وضعها الاقتصادي الآن أصبح مختلفاً وتستطيع هي أن تقدم لنا المساعدات ! .. أي أن الدول النامية في العالم الثالث تستطيع بما هو متوفر لديها من أدوات علمية وحسوبة ، وخبرات أساسية ، وتكنولوجيا استثمارها من الخارج أن تنتج سلماً جيدة متفقتة التكاليف وتتنافس بها منتجات الدول المتقدمة في الأسواق العالمية ..

### مصائب قوم

○ قلت : الدراسات التي أجريت حول اتفاقية « الجات » تقول أنها ستحقق نمواً اقتصادياً وزيادة في حجم التجارة العالمية بقدراً بحوالي ٢٧٤ مليار دولار سنوياً عام ٢٠٠٧ .. وكل هذه الأموال ستذهب طاماً إلى خزائن دول الشمال .. بينما





المصدر : **الأمم المتحدة**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٤ جمادى الأولى ١٩٨٤

# الجات .. من أجل الآغنياء أم الفقراء ؟

وصف البعض الدول النامية في اتفاقية الجات بالفرصة أو الضحية التي نصبت لها لدول المتقدمة طيبة الاتفاقية ، وأوقعها فيها ، استعدادا لانتهامها على الراحة ، ويشروط النظام العالمي الجديد ، وغسورا الوصف المصنف بأن الاتفاقية هي فتح محكم الأطراف ، فظهر للرخصة ويأبى كل أنواع العذاب والاستغلال ، ومن البصق فالحجب لنا عن هذا التساؤل الساذج: ماذا فعل هذه الفرائس النامية ، لتصل لدول النامية ، في مواجهة طوفان القوى الانتلجية العاتية للدول الصناعية المتقدمة ، من سلع وموارد وامكانات هائلة ، عندما تسقط الحواجز التجارية ويصبح للعالم كله سوقا واحدة ؟

وفور إعلان بخصوص الاتفاق في ١٥ ديسمبر الماضي تليبرت نظرة الفقراء للآغنياء ولحقا يصعبون بالوزنة والقلم كم سيكسب ديمقرون من هذه الصلفة وقادوا أن مكسب الآغنياء تقدر بمائتي ٣٠٠ مليار دولار ، قطعا سوف يدفعها الفقراء !

ولكن للبعين الآخر انتخب إلى هذا الحد ويطلب فقط وقلة هائلة أمام الاتفاقيات وأرامتها يتمهل فالدول النامية أن تفتح أسواقها بالكامل لكي تموت جوعا وليس من مصلحة الدول المتقدمة أن تقعد هذه الأسواق والأ : فحين تبني هذه الدول الغنية انتاجها ٩ ، وجانب من هؤلاء المتأقنين لانظر في الاتفاقية يذهبون إلى درجة أكبر من التفاؤل ، لآمرين الأول أن هناك تحويرا تدريجيا للتجارة بالنسبة للدول النامية وأن الالتزامات التي تفرضها الاتفاقية تختلف حسب درجة نمو كل دولة بل أن بعض الدول حصلت فعلا على معاملات خاصة في بعض للجوانب ومنها مصر !

والآخر الثاني أن قبول الدول النامية لهذه الاتفاقية ، حتى ولو كان

رغبا عنها . هو الطريق الوحيد لإثبات ذاتها والأعتماد على نفسها وإذا كان الاقوياء هم الذين فرضوا شروطهم ، لأن كيف تقدر المميزات ، والذوائد التي حصلت عليها الدول النامية ١٢ هل أضلتها عنوة من أم الاستد أم أنها منحة من الاغنياء للفقراء ؟ وحتى تصمد بالضبط هل هذه الاتفاقية ، من أجل الاغنياء أم من أجل الفقراء ؟ سوف تترك أمام القاريء هذا الموضوع الوثائقي وهو عبارة عن أوراق تضم مناقشات اللجان التي شكلها وزير الاقتصاد امناحية المفاوضات في مختلف فروصها سواء في تجارة السلع أو الخدمات ومن المعروف أن هذه اللجان سبق أن اجتمعت على مر -





## عبدالرحمن عقل

السنوات السابقة وكان معروفًا عليها ٢٩٥٪ من النتائج التي تمت ترأسها والتفاوض بشأنها خلال شهرى ديسمبر ٩١ ويناير ١٩٩٢ ولم يتبق سوى ٧٥ فقط من نتائج المفاوضات تمت خلال الفترة من ٩٢ حتى الإعلان عن الاتفاقية في ١٥ ديسمبر ١٩٩٢ وهو ما كان تحت نظر هذه النجان ، وهو ما سوف تعرضه على القارئ ليخبر رأي المختصين وتصوراتهم ، لأنه صاحب المصلحة الحقيقية .

أن لجنة مثل لجنة الخدمات على سبيل المثال ممثل بها مندوبون من ٢٣ جهة وهيئة وهو ما يعني أن تقاريرها قد أخذت في اعتبارها رؤية كل المختصين وكل من لهم صلة بكل فروع التجارة سواء كانت سلعا ام خدمات .

ولأن الاتفاقية تهم الجميع طلع عرض التفاصيل وطرحها أمام الرأي العام هي مسئولية الإعلام (فأنا نضعها) ، فلذا كنت من الفلاحين لمانت مخاطب بهذه الاتفاقية فقد تجد أن أسعار انتاجك الزراعي في مستوى

الأسعار العالمية بعد أن ترفع الدول المتقدمة الدعم عن إنتاجها وإذا كنت من مستهلكي الغذاء المستورد ونحن كذلك فإن قانون الغذاء سوف ترتفع على الأقل من أجل القصير وإن ينحى منها إلا من يزيد إنتاجه ويقل استيراده

صحيح أن هناك منحا وقروضا ومبيعات ميسرة التزمت بها الدول المتقدمة لتخفيف عبء إزالة الدعم ، ولكن هذا محكوم بزم من مهمها طال لسوف يظل الاعتماد على النفس هو الأساس ، وإذا كنت ممن يعملون في قطاع التسميد والملابس الجاهزة فصنعك سوف تولجه متنافسة مع الإنتاج الأجنبي فاقول التنمية مطالبة بفتح أسواقها أكثر أمام التجارة الدولية ، وإذا كنت من بلادي الخدمة فعليك أن تعرف الالتزامات المصعدة التي فرضتها الاتفاقية على مصر والتي راعت فيها أن تكون هذه الالتزامات متناسبة مع قدرتها التنافسية .

فالاتفاقية بكل فروعها تمثل حيانتا كلها وليس لك خيارا لأنها التجارة الدولية في كل شيء ينتجه الإنسان سلعا كانت أم خدمات .

والحقيقة هناك مقالات وكتابات كثيرة في الخارج منها من لعد أن الدول النامية سوف تحقق فائدة ومنها من قال أنها خراب على الطرف - أيهما أصح هذا ما سوف تجيب عنه أنت بعد أن يتاح لك مناقشات للجان التي درست وثائق الاتفاقية منذ أن كانت لاجتماعات الجات من سنوات مضت وهي اليوم تتابع المستجدات وتضعها اليوم أمام الرأي العام .

وأقول أن ثقل إلى عرض مناقشات اللجان كبد أن نوضح وباختصار شديد ونون اسباب ملهى الجات وجولة أورجواي .. الجات هي اتفاقية

تستهدف تنظيم التجارة بين الدول الأطراف منذ عام ١٩٤٦ - مصدر عضوة بهذه الاتفاقية منذ عام ١٩٧٠ ومن المهم أن نعرف أنه خلال هذه الاتفاقية كانت الدول المتقدمة تقوم بصياغة الاتفاقيات بشأن التجارة فيما بينها . وبعد ذلك تطرحها للدول المشاركة في الاتفاقية وعليها هذه الدول - أن تقبلها أولا قبلها - ثم حدث تحول تاريخي في عام ١٩٨٦ في أورجواي - فكانت أول جولة للمفاوضات تشارك فيها الدول النامية وعلمت في دولة نامية وهي أورجواي - ثم تلاهت هذه الجولات للتوصل إلى صيغة نهائية مقبولة بين الأطراف كلها .. الدولة المتقدمة والدول النامية وهذا التحول التاريخي كان مقصودا به مشاركة الدول النامية حيث سيكون الاجتماع الوزاري الأخير الذي سيقع هذه الاتفاقية في دولة نامية أيضا وهي المغرب في أبريل القادم





المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٤٤٤ هـ

ومن خلال المفاوضات في السنوات الماضية تأكد أن الالتزامات  
الموجودة في كافة الاتفاقات مضممة إلى ٧ مستويات - مستوى الدول  
المتقدمة - مستوى الدول النامية - مستوى الدول الأقل نمواً - ولكن كل  
هذه المستويات لها نفس الحقوق المتساوية ، كما أن إعلان ديتنابلسه  
عام ٨٦ كان يؤكد عدم تحمل الدول النامية للالتزامات تتعارض مع  
متطلبات التنمية الاقتصادية فيها وذلك في كافة الاتفاقات التي كان يتم  
التفاوض فيها والتوصل إليها.  
ولنا أن نعرف أنه بعد تنفيذ هذه الوثيقة التي تتضمن ٢٨ اتفاقاً  
سوف تلعب اتفاقية الجات وجولة أورجواي في مؤسسة جديدة تضمن  
قواعد للتجارة الدولية وهي المؤسسة التي سوف يطلق عليها المنظمة  
العالمية للتجارة.





المصدر :

١٤٠٢ هـ  
١٩٨١ م

سياسات الولايات المتحدة الحمائية والتجارة الدولية العادلة

## المعاملة بالمثل ونظام « البجات » عبر نصف قرن

بعد سبع سنوات من تعثر مفاوضات الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (جات) توصلت 117 دولة في منتصف الشهر الماضي الى اتفاق يصفه المتفاوضون بأنه «حجر الزاوية» في اساليب تحرير التجارة الدولية من القيود الضريبية والاجراءات الحمائية خاصة المبرومة من قبل الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة.

والشرق الأوسط تعرض اليوم كتاباً صدر حديثاً في نيويورك يقول ان السياسة التجارية للولايات المتحدة وهي اكبر قوة اقتصادية في العالم كانت دائماً مرتبطة بالسياسة الخارجية وقائمة على مبدأ «المعاملة بالمثل» ويقترح تطبيق هذا المبدأ من اجل الحفاظ على التجارة الدولية بشكل «عادل» لكافة الاطراف.



فكر في المستقبل

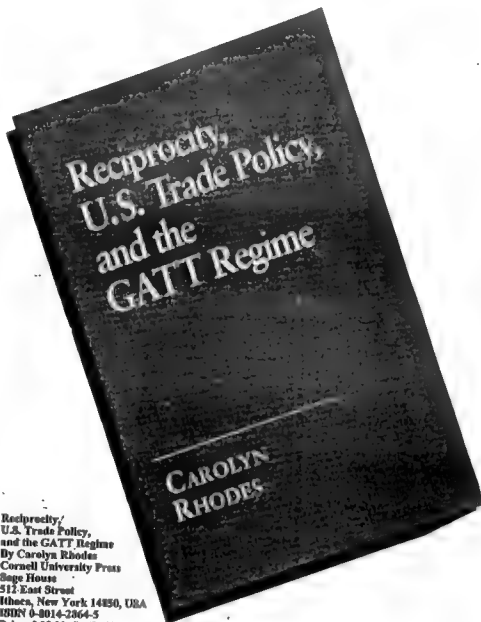
المصدر:



١٤٠٥ هـ ١٩٩٤

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



Reciprocity,  
U.S. Trade Policy,  
and the GATT Regime  
By Carolyn Rhodes  
Cornell University Press  
Sage House  
512 East Street  
Ithaca, New York 14850, USA  
ISBN 0-8014-2864-5  
Price: \$ 23.99 (in the UK)







قصر الحمراء

المصدر :

1986

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لندن من عايف سلطان

عوض كتابي

تدبل ساعات قليلة من انتهاء ليلة منتصف الشهر الماضي التقاط العالم انفاسه عندما أعلنت شاشات وكالات الأنباء من جنيف لخبير توصيل مفاوضات الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (جات) إلى اتفاق حول تحرير التجارة الدولية بعد أن كان احتمال انهيار المفاوضات يلوح في الأفق في صباح نفس اليوم.

ورغم أن هذه المفاوضات التي استغرقت سبع سنوات من المفاوضات المصنية منذ بداية دورة الأوروغواي في عام 1987 إضافة إلى ترقفها وتمرضها للفشل مرات عديدة قبل أن تموز أرتياح معظم الحكومات وأوساط الأعمال حول العالم فإنها في الواقع لم تسلك بشيء جديد منذ أول دورة لها في جنيف في عام 1947.

خلال السنوات السبع تداول للمفاوضون قضايا عديدة من بينها وسائل للتخلص من القيود الجمائية الفرمبية وغير الفرمبية التي تفرضها بعض الدول الكبيرة والصغيرة على الواردات الزراعية والصناعية وتحرير التجارة غير المنظورة، بما فيها خدمات البنوك والتأمين والشحن والسياحة، وهل للتأزعات التجارية وحماية حقوق الملكية الفكرية.

في السنوات الأخيرة من المفاوضات انصبحت للباحثات أساساً على الخلاف بين اللاعبين الكبار (الولايات المتحدة وأوروبا الغربية) على الإعانات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي (المجموعة الأوروبية) للمنتجين المحليين والتي طالبت الولايات المتحدة بالتنازل على اعتبار أنها «مقيدة للمنافسة الحرة» وهنا نشب صراع طويل بين فرنسا على وجه الخصوص والولايات المتحدة حول هذه الإعانات.

لكن قبيل اقتراب الموعد المقرر لانتهاء المفاوضات 15 ديسمبر (كانون الأول) الماضي طلع إلى السطح خلاف لم يكن على بال أحد حتى قبل أيام قليلة والذي تمحور حول إصرار الولايات المتحدة على إلغاء الاتحاد الأوروبي للقيود المفروضة على «الصناعات والمنشآت» خاصة الإعلام، والتي يأتي معظمها من هوليوود في كاليفورنيا مما أدى إلى تزعم فرضاً مرة أخرى لجهة أوروبية معارضة للمطلب الأميركي.

وأولاً اتفاق الأطراف للتفاوض في اللحظات الأخيرة على متجليه النظر في خلاف الأخير والذي كاد يعصف بالمفاوضات برمتها، لما كان من الممكن إقرار الاتفاق والذي يقول عنه المتفاوضون بأنه سيؤدي إلى





المصدر : **الشرق الأوسط**

١٤ سنة ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إضافة ما بين 200 و300 مليار دولار إلى الدخل العالمي وتقليص المديونية العالمية للبطالة، خاصة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، وانعاش العديد من القطاعات الدل للصناعة والتنمية المصابة الآن بنوبات من الركود. الاقتصادي الحاد وتحرير حركة انتقال رؤوس الأموال حول العالم.

في أعقاب اتفاق بريتون وودز فور انتهاء الحرب العالمية الثانية والذي تأسس ضمنه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وعدد من المؤسسات الدولية الأخرى جاءت اتفاقية «الجات لتثبيت مدفوعات معدنة لتنظيم التجارة الدولية كسان أهمها تعميق مبدأ «الذلة الأكثر رعاية» والذي يتطلب الابتعاد عن فرض قيود حمائية والتزام كافة الأطراف «للتعاقد» بمعاملة بعضها البعض على أسس لا تقل «يسراً» عما تقدمه لأي دولة أخرى تجاه فرض قيود ضريبية أو حمائية أخرى على الواردات منها أو الصادرات إليها.

في أعقاب بريتون وودز أيضاً صعدت الولايات المتحدة إلى مصنف الدول العظمى على المستويات السياسية والعسكرية والتجارية بعد أن كان ذلك محصوراً لحقبة طويلة على الدول الأوروبية الكبيرة، خاصة بريطانيا وفرنسا.

وخلال النصف الثاني من القرن الحالي تحولت الولايات المتحدة إلى أكبر قوة تجارية وصناعية ومالية عرفها العالم. ويسقط الاتحاد السوفياتي في مقتل العقد الحالي أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة على الأصعدة العسكرية والسياسية أيضاً.

منذ صعود الدولات للذمة الـ المصاف كانت سياستها التجارية لا تخلو من القيود، على الأقل القيود «الانتقائية» كجزء أساسي من مكونات وتوجهات سياستها الخارجية. في هذا السياق طالعنا كارولان روجس محاضرة لعلوم السياسية بجامعة «اتساء» الأميركية بكتاب معنون «المعاملة بالمثل وسياسة الولايات المتحدة التجارية ونظام الجاهة» تتناول فيه تطور السياسة التجارية الأميركية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والانسائفة على مبدأ «المعاملة بالمثل» والذي تقسول المؤلف أنه أصبح ذات أهمية متصاعدة منذ بداية السبعينات بسبب ظهور «مصالح محلية» متصاعدة مع فرضه رغم معارضة البعض على سواد هذا اللبأ باعتباره لجره مفقداً لحرية التجارة والتي تتشقق بها الولايات المتحدة أكثر من غيرها رغم عدم ظر سياستها التجارية من القيود الحمائية المؤقتة والدائمة والمتشددة في حالات كثيرة.

يقول الكتاب الصادر عن دار نشر جامعة كورنيل الأميركية والواقع في 249 صفحة من القطع الكبير أن الحكومة الأميركية سبها كانت





هويتها الحزبية تمثّل السياسة  
التجارية كواحدة من المكونات  
الرئيسية لسياساتها الخارجية  
وأهدافها الاستراتيجية للكونية  
بما فيها الجوانب الأمنية  
والتقنية.

وهنا يقول الكتاب إن  
الإدارة الأميركية «لا تتورع  
عن فرض الإجراءات  
«العقابية» حتى ضد

شقيقتها الصغرى الجاورة  
(كندا) ولجاندما الأوروبيين (فرنسا

وبريطانيا وألمانيا) ومتنافسيتها الجعبدية

(اليابان) وعدوماً السابقي (الاتحاد السوفياتي) إلى

جانب دول أخرى بعضها قريب جداً (كوبا) وأخرى بعيدة جداً

(فيتنام وكوريا الجنوبية) والتي تخضع كلها لمقاطعة اقتصادية صارمة  
منذ عقود.

كان من مظاهر هذه السياسة مثلاً استخدام الإدارة الأميركية «لوسائل  
صفقات تونيد فائض القمح الأميركي كإجراء «عقابي» ضد دول كثيرة كان  
من بينها في العقود الثلاثة الأخيرة مثلاً مصر والجزائر وليبيا وسورية  
والإتحاد السوفياتي السابق والصين» كما خضعت الآخرين أيضاً إلى  
حظر جزئي على صادرات المعدات الأميركية متطورة التقنية من بينها  
الأجهزة الإلكترونية والدفاعية والمضائية والدخلة في صناعات الطائرات.  
وإلى جانب صفقات القمح والتقنية المتطورة امتدت الإجراءات الحمائية  
الأميركية أيضاً إلى صناعتي الصلب والسيارات وهما من أكبر الصناعات  
الأميركية للتعرض للمنافسة الأجنبية قوية، خاصة من اليابان.

في هذا السياق تقول المؤلفة إن مبدأ «المعاملة بالمثل» هو من أكثر  
السياسات التجارية «فعالية» إذا ما طُبق بشكل «انتقائي» يسمح «بمعاقبة»  
الأطراف «غير المتعاونة» وبمكافأة الشركاء «للمتعاونين». وتقول أنه على  
عكس الشائع يؤيد هذا المبدأ إلى «الحفاظ على حرية نظام المبادلات  
التجارية للدول». وتقول إن فشل السياسة التجارية الأميركية في إعقاب  
الكساد الكبير الذي أصاب العالم في مثلث الثلاثينات من القرن الماضي  
كان يرجع أساساً إلى اتخاذ الحكومة لإجراءات «ليبرالية» على حساب  
التطبيق الصارم «للمعاملة بالمثل» مما دعا الرئيس ثيودور روزفلت بعد ذلك  
إلى «العودة» إلى سياسة «المعاملة بالمثل» من أجل «الحفاظ على «التجارة  
المتكافئة».

هنا أيضاً تجادل المؤلفة بأن مبدأ «المعاملة بالمثل» كان في الواقع  
من «لحدي عائد» لتنافسية الجات. ولكنها تقول أيضاً إن هذا  
المبدأ قادراً أيضاً على «تهدئة» أمر التجارة الحرة. وهنا أيضاً تقول  
بأن «المعاملة بالمثل» قد «برهنت» على أنها من الوسائل «الفعالة»  
في مساومات ومفاوضات الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة. وتقول  
«إننا لا نستطيع تفهم وتقديم سياسات «المعاملة بالمثل» دون  
تفهم مجزوها وتطبيقاتها في كل من المحتوين «الليبرالي»  
و«الحماي».

لكن كما ظهرت للحالات للحماية التي شهدتها مفاوضات الجات  
في الأسبوع الثاني من الشهر الماضي، خاصة حول إعانات الزراعة  
والمنتجات الصوتية والرئية والدعم الحكومي لصناعات الطائرات  
وتحرير القيد على حركة رأس المال والاستثمارات، إن «الأخذ  
بالظواهر والمصالح المشتركة» وليس «الليبرالية» مما في النهاية  
الأساليب المعالجة الكلية لضمان تدفق التجارة الدولية بأقل قدر من  
القيود للحماية.



# منظمة الخليج للاستشارات الصناعية تحذر من تأثير 'غات' على الأمن الاقتصادي

□ دبي - «الحياة»

■ قالت أوساط التصانيدية خليجية ان الزاميا التي تتجهها الاتفاقية العامة للشمرة الجمركية (غات) هي في صالح مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي، ودعت الى الاستفادة منها في ظل وجود العديد من الاستقطاعات المتعلقة بالعمالة الخاصة التي اركتها الدول النامية التي يمكن من خلالها الحصول على اكبر استفادة ممكنة من دون ان تقابلها أي التزامات اضافية محتل التي تفرض على خطط دول المجلس التصنيعية نتيجة تزايد القيود على الصادرات من منتجاتها ومصنوعاتها المستعمارة في دعم الصناعات المحلية.

وجاء تقرير أعدته منظمة الخليج للاستشارات الصناعية من أهمية دسات، لدول الخليج، وأن دول المجلس يستمتع بمزايا عديدة وبالإضافة إلى المساهم في تنمية النظام التجاري واستقرار التجارة الخارجية بواسطة التعرّف على السياسة التجارية للدول المختلفة، يمكن للجوء إلى دسات، لجابهة ومعالجة الممارسات السلبية مثل الإغراق بواسطة الكمائنات والتدابير الجمركية وانخفاض تكلفة الحصول على مزايا التخفيض الجمركي وغير الجمركي، بالمقارنة مع تكلفة الحصول في مفاوضات متفرقة مع كل دولة على حدة، ويستغلّ دول الخليج من الاستثمارات في دعم الصناعات الناشئة من دول التفرغ في أي إجراءات أو تدابير لتفاديها من

جانب الدول الأخرى خصوصاً إذا كان هناك تأثير سلبي على هذه الدول من جراء منح الإعانات للصناعات إلى جانب ذلك، تمتثل لدول بحق التدخل وأرض القيود عند حدوث ضرر لها أو وجود عجز محلي مع ضمان عدم التخلّص لبرازات فساد الدولة للضرورة.

وأشارت المنظمة إلى أن مزايا دسات لا تقتصر على دول معينة لأنها تمتد إلى كل للجمع الدولي لكن درجة الاستفادة منها ستختلف من دولة إلى أخرى حسب درجة تطورها الاقتصادي ونوعية صيرورتها ووزارها، ومراحل التصنيع التي تمر بها مطيرة في أن العديد من الدول على اختلاف نظمها الاقتصادية سارت إلى هذا التجمع الدولي إيماناً منها بنور دساتها والفائدة التي يمكن أن تجنيها من هذا الانضمام.

وقالت المنظمة، بأن دول مجلس التعاون دول الخليج العربية ثلاث لفترة ليست قصيرة معينة من هذا التجمع الدولي (إما عدا لتكوين) نظراً لعدم حاجتها إلى هذه الاستفادة خلال فترة التطور النشطة مشيرة إلى أنه يجب لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجود أوجه شبه مع غيرها من الدول الخماسية في الصناعات التي قد تضرر في نمو تجارتها الخارجية خصوصاً عند تصريف منتجاتها إلى أسواق الدول المتقدمة لوجود الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وأن هناك عنباً من الجالات التي يمكن الحصول فيها

على مزيد من المزايا في ظل دسات، بما يخص لدول المجلس معدلات نمو مناسبة لذلك بدأت بعض الدول في التفكير في الانضمام وهناك طلبات للانضمام تحت البحث التي (غات) لكل من قطر والبحرين والإمارات كما أن الصنوعية تحفيز اجتماعات لجنة القيود الفنية على التجارة الناشئة من دسات، بصفة مراقب كما قدمت طلباً إلى الانضمام للمنظمة وذلك في نموذج (يونيو 1994).

ولاحلت المنظمة عيوب دسات، على دول المجلس بصلة المعائد الاقتصادي من الانضمام في الأجل القصير، نظراً إلى أن التجارة الخارجية لدول المجلس، خلافاً للقط ذات كفاءة تقنية وإرسالية معاً، تنقسم بالتركيز على بعض المنتجات ذات كفاءة تقنية وإرسالية معاً، الذي يعد إنتاجها مستقراً صناعياً في الدول الخمسة في حين أن دول المجلس لا تزال في المراحل الأولى من دورة حياة الإنتاج مما يسبب استمرار القيود أمام منتجاتها.

وقالت دسات، تطلب بالمزيد من إجراءات التحرير، مما يؤثر سلباً على الأمن الاقتصادي القومي، حيث أن دسات، تشجع بالضرورة أن يكون الانضمام عاملاً مساعداً وليس عيقاً، عليها، بمعنى أن الانضمام ينبغي أن يؤدي إلى خفض القيود وليس إلى الاستفادة من دول مقابل وقد تعاكب دسات، بضرورة تزايد وتطبيق المزيد من السياسات التي تؤدي إلى التوجه الخارجي، وخفض التمييز القائم في التجارة الخارجية بين دول مجلس







المصدر :

١٤٠١ هـ

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجمهوريات ذاتها أو بين المواطنين  
القريبين، وقد يكون لهذا تأثيره على  
الامن القومي الاقتصادي عند  
دخول غير المواطنين في النشاط  
التجاري.

كما لاحظت المنظمة لاحتلالات  
التأثير السلبى للمستقبلي وقالت ان  
هذا يرتبط بمدى تفسخ مفاصله  
الجيالات الجديدة محل البحث في  
جولة نورغواي، مما قد يكون له بعض  
التأثير السلبى على الاقتصادات دول  
مجلس التعاون، ويعتمد قطاع  
الخدمات مثلاً في دول المجلس، وهو  
قطاع تأسس على الدعم الحكومي  
للقوانين وتتمتع ازالة القيود عليه  
الاستثمارات التي تمت فيه كما ان  
الملايين المرتبطة بالاستثمار قد يكون  
لها تأثيرها السلبى عند فتح الباب  
امام املاك غير المواطنين للنشطة  
الاستثمارية المكثفة.

وقالت ان مفاصل لا تعني التقييد  
الحكومي الإلزامي والحرفي لكل  
بذورها، بل تركت الباب مفتوحاً  
للتحرير أي ممارسات قد تتخذها الدول  
للمنافسة وتكون في صالحها لضمان  
امنيتها القومي والاقتصادي في ظل  
افتتاح مفاصل والدول المتنافسة بهذه  
الاجراءات.

وتوجهت المنظمة إلى ان التعاون  
الدولي اشد ليشمل جميع المجالات  
الاقتصادية التي تساعد على تطوير  
وزيادة معدلات النمو الاقتصادي  
وتجنب الآثار السالبة لقيام التعاون  
التجاري أو الجماعي المصود على  
الاقتصاد الدولي.





المصدر: الإذاعة

التاريخ: ١٢ / ١ / ٩٥

للنشروالخدمات الصحفية والمعلومات

### سباق عربي لدخول الجات

بدأت الدول العربية تتسابق للدخول في اتفاقية الجات بعد التنازع الأخيرة التي أسفرت عنها جولة أيرجواي التي أقيمت فيها الدول العربية ذات أهمية خاصة وبطبيعة الدول القائمة في ظل نظام عالمي جديد أصبحت فيه الحرية والمنافسة للحرية والمساواة في التجارة الدولية أمراً لا مفر منه وكانت البحرين الممثلة رقم ١١٤ في الجات قد تم قبول عضويتها خلال الاجتماع الأخير لمجلس الجات في ١٠ ديسمبر ١٩٩٢ ليصبح هناك خمس دول عربية أعضاء في الجات... كما يتوقع أن تكون الجزائر هي الدولة العربية السادسة التي تنضم للاتفاقية من ناحية ولطنت وزارة الاقتصاد السورية أن سوريا سوف تنضم للمنظمة الدولية قريباً وهذا أن يعود بالكثير من المكاسب على الاقتصاد السوري ستكون أكثر بكثير من الالتزامات التي ستلتزمها. ومن المتوقع أن تقوم لبنان أيضاً بخطوة مماثلة للانضمام للاتفاقية ولكنها في انتظار الإجراءات التي ستقوم بها سوريا في هذا الشأن وكانت المملكة العربية السعودية قد أعربت عن رغبتها في الانضمام للجات وهي في سبيل اتخاذ الإجراءات المطلوبة للمضي كما أعربت الأردن عن رغبة لها ولكنها في نفس الوقت تقوم بتوقيع الجوانب السلبية لاتفاقيات جولة أيرجواي عليها في مجالات السلع والخدمات... ومع هذا فإن المفاوض الرسمية تؤكد أن الأردن في سبيلها للانضمام للمنظمة خاصة بعد اجتماع وزير الخارجية الأردني وسفراء الدول الرئيسية أعضاء الجات في عمان والذي عقد في ديسمبر ١٩٩٢ لتأكيد الطلب الأردني للانضمام إلى الجات حتى أجل انتهاء التقييم النهائي لتتبع جولة أيرجواي.





المصدر :

١٤ جمادى ١٩٩١

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## على الدول العربية عدم تجاهل التحديات المقبلة

# اتفاق غات يتسم بأثار مهمة لكل اقتصادات منطقة الشرق الأوسط

□ لندن - من روني ويسون:

■ سيكون لتوصل المشاركين في جولة اورغواي من محادثات غات، إلى اتفاق أخيراً لتسليح خطيرة بالنسبة إلى الاقتصادات الشرق الأوسط في العقود المقبلة على رغم أن قلباً من هذه المنطقة تنتمي إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات).

ولم يكن للجيولات السابقة من محادثات غات، سواء تكثير فصيل على جبهة أو تولد للشرق الأوسط لأن فصيل التعريفات الجمركية تناول في الدرجة الأولى السلع المصنعة التي تنتجها الدول الصناعية الرئيسية لكن إطار محادثات جولة اورغواي توسع حتى شمل للخدمات الزراعية والمنتجات والخدمات والنشاطات الاقتصادية الأخرى أهمية بالنسبة إلى الاقتصادات الشرق الأوسط.

ولم تجد اعتماداً بـ غات إلا وضع حكومات قطري للشرق الأوسط على اعتبار أن هذه الحكومات أكثر انفتاحاً وبمسألة لتكامل اقتصاداتهم الاقتصادية وبهموم التعامل مع دول التجارة الأوروبية التي تعتبر للشرق الأوسط الرئيسي معقل دول الشرق الأوسط.

■ ولم تسجل المحاولات الهائلة إلى الدعم الاقتصادي الاقتصادي من طرف الجماعة العربية والصوم العربية للشرق الأوسط والاتحاد الأفريقي ومجلس التعاون الخليجي سوى نجاحات محدودة. إذ تشكل التجارة بين دول الشرق الأوسط إلى بكثير من أهمية من تلك من تجارة المنطقة كلها.

وتأتي للجزء التجاري للمنطقة مع دول الاقتصاد الأوروبي، فسيما تراجعت أسعار النفط ومع ذلك لم تؤثر العلاقات التعاون المقيدة بين دول الاقتصاد الأوروبي من جهة ودول العربية للغة على البحر الأبيض المتوسط والدولة العربية من جهة أخرى في التحول التجاري إلا قليلاً. ولم يتج حتى اتفاق لتجارة المصنوع بين دول الاقتصاد الأوروبي وتركيا كثيراً إلى تسهيل وصول

المصنوعات التركية إلى أوروبا. ويذكر أن تركيا تريب في أن تكون عضواً كاملاً في الاتحاد الأوروبي.

وعلى رغم انخراط دول للشرق الأوسط في إنشاء كتلة للتجارة التجارية في ما بينها، التخصيص الاستثمار بالتجارة الدولية على للشراكة في مؤتمر الأمم للتعريفات الخاصة بالتجارة، والتنمية التي عقد للمرة الأولى عام ١٩٩٤ بغية تحسين العلاقات الاقتصادية بين الدول الصناعية والدول النامية وصار يعد سطواً جدياً.

■ وتعتبر دول الشرق الأوسط هذا المؤتمر إنسب لها من الناحية لغات، التي تعتبرها أيضاً نوعاً من التنمية الخاصة بالدول النامية. مشاركة في ذلك دولاً نامية أخرى في هذه الرؤية.

ومع ذلك لم يهتم مؤتمر الأمم للتعريفات الخاصة بالسلع الاقتصادية، وهي الخاصة التي كانت لهم شأنات مؤسسي المؤتمر ولا تهم دول الشرق الأوسط للصناعة والنفط وجميع بل أيضاً دولاً كاللبنان والمغرب اللذين يصوران كميات مهمة كبيرة من الفوسفات.

■ وللمأسك أن مؤتمر الأمم للتعريفات تحول مع مرور الزمن إلى دولة نقاش وتشق لا يتعدى إلا مرة كل أربع سنوات ولتخصص أعماله على الإصاير من الشؤون التجارية. وبالنظر إلى إلتزام المؤتمر إلى أي قوة أو دولة، لا يحقق نجاحاً ملموساً، أو القليل جداً من الأمور للهدف.

■ من جهة أخرى تعززت لتقليدية غات، بفضل نجاح جولة اورغواي من المحادثات لا سيما أن هذا النجاح أدى إلى إنشاء منظمة التجارة

الدولية التي يجري تنظيمها حالياً. وستكون هذه المنظمة الدولية الجديدة مسؤولة عن ضمان تطبيق الاتفاق الذي توصلت إليه جولة اورغواي من المحادثات وعن تحديد تدابير حل الخلافات التجارية بين الدول وعن رفع حوصلة تغطي المنتجات وما يسمى حقوق الملكية الفكرية.

■ وتشمل هذه الحقوق تريبات للتعريفات الخاصة بالمنتجات الثقافية للثقافة المتطورة كما تشمل أموراً تتعلق بالخدمات. وهذا كله مهم بالنسبة إلى عدد كبير من دول الشرق الأوسط التي تعتمد على المستوردات من التكنولوجيا الغربية واليابانية لا سيما في مجالات لتكنولوجيا ومعلومات.

■ ويوضح قوانين غات، التي تضمنت عليها جولة كينيدي وطوكيو للمحادثات من محادثات غات، كان يجري السلام فسطح من الدول التي خلفت أو تخلف مبادئ عدم التعيين في التجارة الدولية.

■ إكن بموجب نتائج جولة اورغواي من محادثات غات، بوسع منظمة التجارة الدولية السماح للدول مطوقة في نزاع تجاري بأن تتقدم من شركائها التجاريين إذا لم يتفقوا بالتفاوض التجارة الدولية وإذا دعت دولة شرق أوسطية صانعاتها من منتجات النفط للعودة لا تجد أن دول الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأميركية تقيم تعريفات ضما بموجب القوانين الدولية الجديدة الهادفة إلى معالجة التناقض.

■ وبما أن المنطقة العربية لا تزال تخالف مبدأ عدم التعيين في التجارة الدولية، لم توقع أي دولة عربية، باستثناء مصر، اتفاقية غات. وبموجب البند الخاص بالدول الأكثر رعاية، يمنح على الدول الواقعة على اتفاقية غات، أن تشمل شركائها التجاريين كافة بالرعاية التفضيلية التي تتمتع بها أي دولة تتفاوض مع عضو أي دولة من هذه الدول يتضمن استثنائات أو تقييدات تجارية.





المصدر :

١٤ سبتمبر ١٩٩٤

## النشر والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ :

انظمة الري والتي استخدمت المصادرات الأتية فيما لها في ذلك المصادرات القومية.

ويجب اتفاق جولة أوروغواي سيتم المصادرات القومية المتعددة التي تفرش حصصا على المصادرات بالتوزيع على مدى فترة زمنية لمدة عشر سنوات. وهذه الحصص تحد حاكيا من صادرات تركيا وتونس والجزر من اللبوسات في دول الاتحاد الأوروبي. ووجبت حالي دبي التي التقت مصادرات منسوجات متواضعة في المصانيف ان يعمل فيها عمال باكستانيون ان مصادراتها تخضع للقيود التي تضمنتها ترتيبات التيسير للمعاد. وسيجهد دول الاتحاد من إنهاء العمل بموجب المخصص على مدى التفاضلية التي يستطيع منحجو المصادرات للشرق اوسطين الاحتفاظ بها. ويمكن لفخر في ان يولي تعزيز المصادرات من دول جنوب اسيا والشرق الاقصى الى افراسق الاسواق الأوروبية للتطبيق بالمقتضى الزيادة الممن من يحد من المصادرات للشرق الاقصى. الذين يشتمون هذه الاسواق منها.

وربما وجد المتحجون في تركيا والجزر ان اشعار الفهم والحقائق وكثير من اسماهم لان الاجور في الدولتين السويديتين العظيمين انى بكثير من الاجور في تركيا والمغرب. وسيكون من عدم الحكمة ان تجاهل حكومات دول الشرق الاوسط المصانيف التي تضمنها لاعمالها مصادرات. فكل جولة أوروغواي من مصادرات مصادرات التجاريز التجارية الدولية من القيود سيمود يوافق على الذين يشتمون بمصادرات المصادرات. وتحتفظ بالحق القومية في دول الشرق الاوسط في التفتيش عليها. فيما تراجع اسعار النفط و انبسط على حاكيا في احسن الحالات ان ترحب مع مصادرات اخرى من مصادرات التصدير ومع ذلك يخدم معظم النشاط المصانيف في الشرق الاوسط اسواقا محلية متنامية والمصانيف.

وفيما تستخدم المصادرات دول جنوب اسيا والشرق الاقصى من الفرض الجديدة للحداد يحد من المصادرات لظفر التمهيد والبقاء وحيدا ومتعلقا من الربك المحلي. وهذا ما حدث بالفعل حتى الان للحدود الاوروبية الاستوائية. وعرض ان تنمو دول الشرق الاوسط العربي ذات البذل للقيود. وبما اراجعت ضحايا في عام جزاء دينا اهمية القوة الاقتصادية على اى قوة اخرى.

استكملت في جامعة دارم متقدم بالمصادرات الشرق الاوسط

في الوقت الراهن تعترض اسواق المحبوب الدولية تحريكات خطيرة خاصة بسبب الدعم الحكومي ويسبب الصواريخ اسما للمصادرات التي تقوهم دول الاتحاد الأوروبي واليابان ولاويات للحداد.

ويشكو معظم دول الشرق الاوسط من عجز كبير يتلقى في التجارة بالواد الغذائية. وعلى سبيل المثال تتكلف مصر ثلاثة ملايين دولار سنويا بسبب المواد الغذائية التي تستوردها بما يشكل نحو ٣٠ في المئة من قيمة مستورداتها كافة وتتجاوز لواء الغذائية ربع مستوردات الجزائر كلها. مما يكلفها بليون دولار سنويا.

يكثر ان مصر والجزر تشترين هذه المواد الغذائية بامصار الاسواق الدولية التي تضغط عليها تولا المصادرات للدعوة للتفاضلية كالميزة من دول الاتحاد الأوروبي. ويذهب بعض لواء الغذائية في دول الشرق الاوسط عن طريق المصادرات الغذائية على رغم ان الدولة الوحيدة التي لا شبه لتستغرق هذه المصادرات هي السودان.

ويوجب الاتفاق الذي توصلت اليه جولة أوروغواي من مصادرات مصادرات سيتم على دول الاتحاد الأوروبي خفض الدعم الذي توليه داخليا للمواد الغذائية بنسبة ٢٠ في المئة. وخفض دعم قيمة المصادرات من هذه لواء بنسبة ٣٣ في المئة وخفض دعم حجم المصادرات بنسبة ٢١ في المئة. وسيجرب من هذا كله ان محس السوق الدولية الخاص بالمحبوب وبما

ارتاد على الاال بنسبة المخصص ما يرفع اعباء الاتفاق على المصادرات في الدول الشرق الاوسطية التي لتستورد المواد الغذائية. لكن الجهود التي تم الاتفاق عليها في اجتماعات مصادرات ستعود بالمالع ايضا على رغم ان للمصالح ستعزز ليكتشف ما لان المتحجون في دول الشرق الاوسط سيمستفيدون من الفرض الجديدة للتفاضلية ومن شأن زيادة اسعار للمنتجات الزراعية ان تتكامل مزيدا من الحفز على قيام لانزاع من من منطقة للشرق الاوسط بتوسيع الانتاج.

يكثر ان الانشاء التجريبي للمصانيف التي كانت تخدم اسما لواء الغذائية في مصر ادى في زيادة انتاج القمح بنسبة ٥٠ في المئة بين ١٩٨٦ و ١٩٩٢. بينما زاد انتاج الذرة بنسبة ٧١ في المئة وزاد انتاج قصب السكر بنسبة ١٤ في المئة في هذه الفترة نفسها.

ومن المحتمل ان تؤدي اى زيادة اقتصادية في الاسما على تعاق المصادرات التي تهدف الى تحسين

وتجانبى دول الاتحاد الأوروبي المتكاملات السببية للحداد لهذا كله عن طريق التفاوض مع الآخرين كتلة تجارية واحدة موحدة وعن طريق اعتبار النشائيل التجاري في ما بينها ذي طبيعة داخلية لا دولية. وربما ان الدول العربية لا تفعل كتلة تجارية واحدة لا يمكن تطبيق استثمارات مماثلة في نشاطاتها التجارية.

ويطلب وضع مصر في التفاضلية مصادرات بروتوكول تكميلي تم الاتفاق عليه عام ١٩٩٢. ولتستمر مصر من توقيعه بعد عقد مصادرات سلام مع اسرائيل. وبعد عام ١٩٩٢ يقدتر من الزمن مصادرات مصر على التفاضلية مصادرات الخاصة بالمحاصيل الغذائية وبالمعد المصنوعين والبرصخ والاستيراد. ويضع المال.

وتستمر مصر بحق المشاركة كمرافق في اجتماعات مصادرات التفاضلية بالمختبرات الحكومية لانها لم تجد رغبة على الاى في تبني مبدأ عدم التمييز في المصادرات الحكومية.

بسبب رغبتها في حماية المصانع التي تملكها الدولة المصرية. وعلى سبيل المثال سيمحصل شرط على مصر بموجب الاتفاق جولة أوروغواي ان لا تميز مصلحة على طواف على حسب للمصادرات من المصل تحت طائلة العقاب. اذا تمكنت مصر من مصادرات مصر للحداد على لتفاضلات لمصرية.

يكثر ان ايران التي عززت نفسها عن المصالح في معظم المصادرات انتمت من التفاضلية مصادرات بعد اندلاع الثورة الإسلامية لكن اسرائيل وتركيا شاركان في هذه الاتفاقية على رغم انها لا ترحبان كثيرا على هذه كجزر من تدابير مصادرات اسما لهما ان هذه التدابير تحد من مصادرتهما على حماية المنتجات المحلية.

ولا تشارك اسرائيل في المصانع الخاصة بالمحاصيل الغذائية والتقليدات الحكومية ويرخص الاستيراد. ويمتلكه الافراق الا بصلة مرافق على رغم انها ولحق بالفضل البند. الخاصة بالمصادرات الحكومية والاصلت عن التفاضلية على البند. الخاصة بالمعد المصنوعين ومصادرات تركيا على التفاضلية مصادرات الخاصة بالمعد المصنوعين كما وقعت على للتدابير الخاصة بالتقليدات الحكومية. فمصر كنها لا تشارك في اجتماعات مصادرات الاخرى للتفاضلية الا بصلة مرافق.

ومن المحتمل ان التفاضليات التي توصلت اليها جولة أوروغواي من مصادرات مصادرات سيكون لها تأثير عميق في الزراعة في الشرق الاوسط







المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## رياح الجات تهب على الحقول المصرية! حتى المزارع المصري متى يدرك موعده فذيب على أرض النظام الاقتصادي العالمي الجديد؟

- إلغاء الدعم على مستوردات وتصدير المنتجات الزراعية وتحويل الدعم إلى تعريفات جمركية مع تخفيض تلك التعريفات الجمركية في الدول المتقدمة بنسبة ٣٦٪ خلال مدة ٦ سنوات وفي الدول النامية بنسبة ٢٤٪ خلال مدة ١٠ سنوات وذلك بدءاً من ١/٦/١٩٩٥ مع اعتبار فترة التأسيس هي متوسط الفترة من ٨٦ إلى ١٩٨٨.

- تخفيض الدعم الداخلي للإنتاج الزراعي في الدول المتقدمة بنسبة ٢٠٪ خلال مدة ٦ سنوات وفي الدول النامية بنسبة ١٢.٣٪ خلال مدة ١٠ سنوات وذلك على مستوى جميع المنتجات وليس سلعة سلعة مع السماح بالدعم الداخلي للإنتاج الزراعي في الدول النامية في حدود ١٠٪ في بعض الحالات وفي الدول المتقدمة في حدود ٥٪ في بعض الحالات.

- إلغاء دعم تصدير المنتجات الزراعية بالنسبة للدول المتقدمة والدول النامية وفقاً للنسب القواعد في العهد السابق. وقد حصلت مصر على السماح بدعم تصدير المنتجات الزراعية كحالة استثنائية (متوسط سنل الفرد في مصر أقل من ١٠٠٠ دولار في السنة).

- تتمتع في الشلافات وفقاً للاتفاقية الجديدة لصوب مزارع وفلاح نص على أنه في حالة تصدير الدول النامية من قضية معينة فلا بد أن يتم الحكم فيها في فترة زمنية لاتتجاوز ٦ شهور.

- أن ماتم تطبيقه بالفعل في قطاع الزراعة في مصر في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي وعلى معظم أن لم

الدكتور يوسف وإلى نائب رئيس الوزراء وزير الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية واستصلاح الأراضي كلف قطاع الشؤون الاقتصادية والوزارة والبنك الدولي للتنمية والاتحاد الزراعي بإجراء دراسة تحليلية تفصيلية عن أثر الاتفاقية الجديدة لمنظمة التجارة الدولية على إنتاج ومسايرات وصادرات مصر من المنتجات الزراعية الرئيسية وخاصة صادراتنا من القطن والأرز والقمح والفاكهة. في الصنادير من أولويات اهتمامات وزارة الزراعة الآن تأتي قضية اتفاقية الجات الجديدة وعلمت مصر بالخبراء أن ومن المعروف أن هذه الاتفاقية الجديدة والتي تم الاتفاق عليها مبدئياً في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ بدأ التفاوض عليها منذ جولة أوروغواي في سبتمبر ١٩٨٦ والمبنية من اتفاقية الجات وبلغت في ١٩٩٧ والتي انضمت إليها مصر في عام ١٩٧٠ بعد مفاوضات استمرت ٨ سنوات. وستصبح الاتفاقية الجديدة سارية المفعول اعتباراً من أول يناير ١٩٩٥ بعد عقد المؤتمر الوزاري للاتفاقية في أبريل ١٩٩٤ ويعد أن تصفق حكومات ووزارات الدول عليها.

ومرشد، سعد نصار مستشار الوزارة والمصرف على قطاع الشؤون الاقتصادية أن للجنة الفرعية حول التجارة في السلع الزراعية قد عقدت اجتماعها يوم الاثنين الماضي في مبنى للتمثيل التجاري في إطار اجتماعات اللجنة الفرعية الدائمة لمتابعة مفاوضات جولة أوروغواي والآثار المترتبة عليها. وقد ناقشت اللجنة محاور الاتفاقية الجديدة وذلك فيما يخص والتجارية في السلع الزراعية ويتلخص أهم تلك المحاور في:







## وزير الاقتصاد والتجارة

### الخارجية

# الأخوف على اقتصاد وصناعة

## مصر.. من «الجات»

### جواز فاس لمحاربة إغراق السوق

### بالسلع الأجنبية

الإسكندرية - النحاس حسن :

اعلان محمود محمد بيومي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أننا لن نتحلل عن الملمم... وإنة لأخوف على الاقتصاد وصناعة مصر من «الجات»... لاننا منضمون اليها منذ عام ١٩٧٠ وتعاملنا مع «الجات» حذيفة.. واتفاقية الجات كمن في الحقيقة ٢٨ اتفاقية منها ١٨ وافقنا عليها عام ٧٠ والعشر الباقية أهمها للملكية الفكرية والخدمات.

على أنه يتم لتعويض لأي دولة تادية تضار من خفض الدعم... كما أنه لن

من تخفيضات الدعم... ووفق على تخفيض ٢٠٪ من الدعم الحاصلات الزراعية على مدى ٦ سنوات أي بواقع ٢٢,٥ فقط.

اضاف ان الاعلان السياسي للجات ينص :

قال انه لأول مرة شكلت مصر مجموعة عمل استفاد منها المفاوض المصري وكان له دور بارز وشكل مع الدول التامة قوة استطاعت ان تحصل على تميرات أهمها الا تضار الدول للتلمية





المصدر :

١٠ يناير ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تتأثر بالضرورة أسعار الحاصلات الزراعية والمواد الغذائية... وقال أن البعض يشاعم بارتفاع رقيب الأسعار ولكن الذي أنه أن يحدث ذلك .  
وكذلك بأنه لا خوف إطلاقاً من الأزمات والدمج والتجارة غير المقروعة للسلع وخاصة المنسوجات والملابس والملايش للجاهزة لقد التارلسا بجمانيها بالحظر للأقمشة حتى ١٩٩١/١١ والملابس حتى سنة ٢٠٠٢ وفرضت عليها ٨٠٪ رسوم جمركية مضاعفاً لى ذلك ضمان تمويش «الجات» لائ دولة للمية تضار من أثر الأزمات أو الدعم بتيسيرات فى المنسج والقروض الميسرة .  
وقال وزير الاقتصاد بأن صلاحتنا

لمصرية قوية وفى ظل هذه السنوات لعشر ستلخص كل صناعات العالم .  
وأشار إلى أننا نشأتنا جهزاً خاصاً بوزارة الاقتصاد مهمته كبلية بحرية لدعم والاقتصاد للسلع الأجنبية وقال أننا اشتغلنا الصنعية للفتية والاصصال للفتية والمصرية لمدة ١٠ سنوات .  
وأضاف وزير الاقتصاد بأن مصر لأول مرة تحاقق للفضا ٥ ملايين جنيه فى الميزان التجارى ويقتصر التجاراً لمصورة مبارك الذى تلقى فيه كل الاوساط العالمية لمصداقوته .  
وأشار إلى الخلفى الموز والتضخم من ٢٢٩ إلى ٢٩٠,١ هذا العام .  
وأحدث عن قضية التصدير نقل إن الباب مفتوح للتصدير بلا قيود وإن

مجلس الوزراء فى جلسته للقامة سبلان قلسون للفقد وخاصة الاستثمار ت. من الذى تجسرم المصيرين وستلقى فى هذه الجلسة .  
وأشار إلى تحقق الصلات الأجنبية ووجود مخدرات وصلت ١٦ مليار دولار فى البنوك وقال أن صادراتنا مع السعودية ارتفعت من ٢٠٦ إلى ٢٧٥ مليون جنيه وميزان تجارتنا مع أمريكا وفى أكبر شريك تجارى لمصر وبلغت صادراتنا من يناير إلى أكتوبر ٩٢ مليار ١١,٩ مليون دولار والخلفى الموز التجارى من ٢١٩٢ إلى ١٨١٦ مليون دولار .  
وأشار إلى قضية الاقتصادية لجمعية رجال الاعصال بالانكسارية برئاسة محمد رجب وحضرها المستشار سماعيل الجوسقى







## ١٥

### «الجات» .. الإعمار المدمر !؟

في التصريحات الصحفية حول تأثيرات اتفاقية الجات الإقتصادية لتحرير التجارة العالمية كانت هناك مفارقة عميقة الدلالة فقد التزم وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية في تعليقه عليها بالدبلوماسية السلبية في حين التزم وزير الخارجية في تعليقه عليها بمقتضيات الاقتصاد وهي مقتضيات إيجابية فيها من قريب أو بعيد دبلوماسية الكلمات والتحديات .. وإن الدبلوماسية هنا تكاد تتساوى مع تلعيب الحقائق أو على الأقل تجميلها في مواجهة قضية لا تحتمل التلعيب أو التجميل باعتبارها قدراً وواقعاً عالمياً - لا تشك مصر فيها من الدول النامية - ألا أن تدرس بعلم وعمق تقويم سبلاته وتعليم قواعده وإيجابياته إذا كان هناك سبيل لذلك في الحاضر أو المستقبل.

وقد كانت الصورة بالغة الوضوح لدى السيد عمرو موسى وزير الخارجية لأن الدول الإفريقية المشاركة في مفاوضات الجات حملت السفير المصري في المقر الأوروبي للأمم المتحدة بجنتيف ورئيس وفدنا في المفاوضات أمثلة لقاء خطاب «الرئاء الأخير» لصالح الدول النامية الشائعة التي لعنتها الاتفاقية ويحملته أمثلة الإصباح والرفانة عن ضخامة الخسائر التي ستلحقها الدول النامية في مواجهة المكسب الضئيلة التي توزعت بين الدول الصناعية الكبرى - بالإضافة إلى علم وزير الخارجية بالضرورة بأن الجمعيات الخيرية في بريطانيا لمزعجت من الضائقة التي ستحل بالدول النامية الأكثر فقراً وخاصة الدول الإفريقية في ظل الاتفاقية الجديدة مما دعاها للمطالبة بالعجلة بتقديم منح اضافية لهذه الدول حتى تصافظ على مستواها المأهول واللتهموا كثيراً عن حدوده المتردية .

ببساطة - ومع الاعتذار لدبلوماسية وزير الاقتصاد - فإن الصراع والنزاع على مائدة المفاوضات لسمامة بجولة أورجواي والذي استمر لمدة سبع سنوات متصلة منذ بدايته في عام ١٩٨٦ ويمثل الحلقة الثامنة من حلقات الحوار الدولي لتحرير التجارة العالمية في ظل ما يسمى بالاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات وتضمينها «الجات» .. كان بلور الدرجة الأولى بين الدول الصناعية الكبرى وكانت الاتفاقية المشاركة في المفاوضات بحساب العدد والتمتع بالدول المعلم الثلاث تجلس في مقاعد المتفرجين بحكم أنها «اللائحة الصامتة» لأن الكبار يتحدثون لغة المكسب والخسائر فيما بينهم .

ولاحكم تلك الوضوحات المتروكة على مائدة المفاوضات أن تلتزم الاتفاقية من الدول النامية بغضيلة الصمت لولا يحكم هامشيتها في التجارة الدولية ويحكم أن الاتفاقية يمتلكون ٩٠٪ من السيطرة على التجارة العالمية العالمية وإبدا يحكم أن الاتفاقية أضاعوا في جنول الأعمال قضايا مازال أمام عقيدة الدول النامية سنوات طويلة حتى تعاني منها وتشكى من مضارها وهي القضايا ذات ارتباطه بطول للكتلة الازبية والفنية والصناعية وإبدا القضايا المرتبطة بتحرير التجارة الدولية من الضخعات وفي مقعتهما لسماد اليونك والبركات للامتين والصناعة والمقاولات والمثل والاستشارات بحكم أن الدول النامية لا تخاص في هذه المجالات والانتقاص ولكنه فإن دول المعلم الثلاث اعترضت من العجلة على دخول هذه الأمور شيئاً على مقاعد المفاوضات بحكم أنها لا تدخل في نطاق الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات «الجات» وإن الاتفاقية تقتصر على التجارة في السلع فقط .

وببساطة أيضاً ولكن بلغة الاقتصاد التي تحدث بها وزير الخارجية فإن الدول الصناعية الكبرى لأنها الأكثر تقدماً والأكثر عقلانية والسيطرة في التسوية الدولية والأكثر كفاءة من حيث نوعيات الإنتاج وتعليقه والأكثر سطوة





المصدر :

١٥ سنة ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وستتبادر بحكم تقدمها للتكنولوجيا ستحتج مكاسب بالغة للأشخاص تصل  
تدبيراتها إلى نحو ٣٠٠ مليار دولار سنوياً مع بدء تطبيق اتفاقية الجات  
وعلى الأخص عند اكتمال تطبيق كافة بنودها مع سنة ٢٠٠٢ لأنها تمكنت من  
فتح الأسواق العالمية أمام منتجاتها وأمام خدماتها وتمكنت من حماية  
ملكيتهما الأدبية والفنية والصناعية من القرصنة والتزوير والتقليد والذي  
تعرض له حالياً بفكر زائفة وبدون حساب.  
ولكن الأخطار خطورة في اتفاقية الجات الجديدة يرتبط بالاحكام التي  
تضمنتها فيما يتعلق بقوانين الاستثمار ذات الأثر على التجارة الدولية  
حيث منحت الاتفاقية نفسها سلطة إيفاء مقبول للتشريعات الوطنية  
والقوانين الاستثمارية التي تمارس فيها وهو حق يمس جانباً هاماً من  
استراتيجية الدول التنامية للحاق بركب الصناعة والتصنيع العالمي. ووفقاً  
للاتفاقية فإن كافة التشريعات الاستثمارية أو الجمركية أو غيرها التي  
تتسبب في التمتع بالزائفة الضريبية والجمركية إن تكون هناك نصية من ذلك  
الحيل للملاحة لتلك القوانين خاصة وخارجة على قواعد الجات باعتبار أن  
ذلك الشرطه تأس إلى الحماية الجمركية التي يعنى سير وتدفق التجارة  
الدولية الحرة لأنه يجبره على استخدام المنتجات المحلية ولا يستوردها من  
مورثها الأصلي الأكثر جودة وكفاءة ويجهض هذا الشرطه للواقع في  
الظروف الحالية الجديدة كافة الامكانيات والامكانيات للاقتصاد العالمي صناعة  
جديدة والتوسع في الصناعة القائمة وكذلك كافة الخدمات منجم  
وبنودها في خلق حالات من الساعات للفنية والصغيرة.  
وفي ظل اتفاقية الجات فإن للنامية التقليدية صناعة الدولة تراجع  
خطواتها وستتراجع عشر خطوات مع انتهاء منظمة التجارة متحدة  
الإقليمية اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٤ والتي محل الجات وتفتح  
عضويتها فقط للأعضاء في الالتزام بالقيام بتحرير تجارة البضائع الدولية  
بصورتها الكاملة والشمولية والتي تمتد للحكومات من عدم التمييز ومن  
سائر المصالح ومن حماية اقتصادها الوطني ومن قرار سياسات لتسهيل  
الاستثمار وتشجيع الصناعة وهو كيان يملك كافة مقومات أجهزة الأمن  
والشرطة والمجسوسة إلى سيمتد صلاحيات ملاحقة كافة سياسات  
الحماية والدعم في كافة الدول الأعضاء وسيفرض على الأعضاء مفاهيم  
محددة لمواجهة الأثر في الاحتمال التوسع في التفسير .. وهو جهاز  
فره تقومه الدول الصناعية لتكرري وفي مقدمتها أمريكا والتي لم تلتفت  
كثيراً إلى صرخات الدول التنامية في اجتماعات الجات الأخيرة بحيث  
لذا كانت أحداث حرب الخليج قد دفعت دول العالم لتأني إلى مواجهة  
مفصلة للتفسير الأمريكي والأوروبي للفصل السادس من ميثاق الأمم  
للحداثة والذي يجمع التمييز والحصان الشامل والكمال على المشاركين  
والضاميين من الدول الأعضاء بسلطة مجلس الأمن لملقة .. فإن أحداث  
جنيف والقرار الجات الأخير وما تضمنته من انتهاء منظمة التجارة متعددة  
الأطراف بنظر منظمة حرة واسعة النطاق والسطوات في الملاحقة  
التجارية لكافة الدول الأعضاء وأما يمس صميم سياساتها للتطعية للنمو  
والقدرة والازدهار وهو جهاز يتعارض بدوره وتأييده واستراتيجية التمييز مع  
الحكم بالانضمام لتأني الدول الصناعية الجديدة والاتفاق بموجب النمو  
الاقتصادي .. تلك هي القضية الحقيقية في اتفاق الجات الجديد وهي قضية  
تحتاج إلى حركة مكثفة حيث الحركة والحماية في موالف الاتفاقية مسجلة  
للدول التنامية قبل أن يجرها الطوفان بفكر رجعة وبدون عونة لأن الجات  
تولدت أن تصبح الاقتصاد لغير لكل العالم تأني





المصدر: النشرة الشهرية

التاريخ: ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## المسائل



### .. ولكن أوروبا أيضا حائرة!

لستنا وحدنا الحاليين مع الاتفاقية الأخيرة التي توصلت إليها منظمة لجبات بشأن تحرير التجارة العالمية، ولكن أوروبا أيضا حائرة مثلنا.

لمعتدنا من يرى أن تحرير التجارة العالمية بالكامل ليس في مصلحتنا وذلك لأسباب تكاد تكون معروفة لأي أكاديمي مبدئي وهي جمود هيكلنا الإنتاجية وعدم قدرة منتجاتنا على المنافسة في الأسواق العالمية وإمكان غزو السلع الأجنبية لأسواقنا وقضاءها على صناعاتنا الوطنية لفناشدة.. إلخ ولكن هناك من يرى الصورة من وجهها الآخر وهو أن هذه هي فرصتنا لتطوير هيكلنا الإنتاجية ورفع القدرة التنافسية لمنتجاتنا الوطنية والإسساس بأن صناعاتنا إن تظل إلى الأبد تعمل خلف أسوار الحماية الجمركية فمثلا عن اننا حتى في ظل هذه الاتفاقية نستطيع أن نوفر الحماية للصناعة الوطنية بما يمكننا من النمو والازدهار وليس التراجع والتكسل اعتماداً على انفرادها بالسوق المحلية.

ويضيف المحللون إلى ذلك أسباباً أخرى في مقدمتها أن اتفاقية تحرير التجارة العالمية ستضيف إلى الدخل العالمي بحلول عام ٢٠٠٢ مالا يقل عن ٢٧٠ مليار دولار سوف تستخدم في أعمال الاستثمار بطبيعة الحال وهو الأمر الذي سيمنح الاقتصاد العالمي ويفتح المزيد من فرص العمل أمام شعوبنا في الخارج.

ولكن لا زال الحوار مستمرا بين المحافظين والمعتدلين وهو أمر كما قلت يوقع البعض منا في حيرة حقيقية ولكن ما أود تسجيله هو أن أوروبا أيضا حائرة في هذا الشأن.. وما زالت تسأل هل سيستفيد الاقتصاد الأوروبي من تحرير التجارة العالمية أم سيكون هو إحدى الضحايا!

فالمحللون الأوروبيون يرون طبقا للتقديرات العلمية أن أوروبا ستحصل على حصة من حصة الزيادة في الدخل العالمي ١٠٩ مليارات دولار وإن هذه الحصة ستترجم إلى مشروعات وخدمات جديدة وهو الأمر الذي سيؤدي إلى تنشيط الاقتصاد الأوروبي خصوصاً إذا وضعنا في الاعتبار العوامل المعنوية الأخرى ذات المآل الاقتصادي مثل ازدياد ثقة رجال الأعمال التي ستترتب على ازدياد حرية التجارة الدولية والتوصل إلى اتفاق لجبات الذي جله بعد سنوات من التأخير والإيجاب وخيبة الأمل.

ويضيف المحللون الأوروبيون إلى ذلك قولهم إن الاقتصاد الأوروبي في مجمله كان قد بدأ في الانكماش وإن انخفاض تكلفة اليد العاملة في الصناعة الأوروبية جعلت منتجاتها أكثر تنافسية وأن هناك مؤشرات كثيرة لصالح أرواح الحيوية منها انخفاض في أسعار الفائدة القصيرة والطويلة الأجل على السواء.. وانخفاض معدلات التضخم أيضا.. وتراجع أسعار الطاقة العالمية.. إلخ وهي أمور ستدعم تيار الانتماء واتخاذ الاقتصاد الأوروبي في مجمله إلى الملاق حسنة.



وعلى العكس من ذلك يرى المتشائمون في أوروبا أن الشركات لكي تصبح أكثر تنافسية تضطر إلى خفض النفقات وهي في سبيل ذلك تستغني عن جزء من العمالة وهو الأمر الذي سيؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة في أوروبا.

ويقول المتشائمون أن إجمالي الناتج المحلي الأوروبي في أكبر ١٩ دولة صناعية أوروبية قد انخفض في عام ١٩٩٣ عما كان عليه من قبل وذلك لأول مرة منذ عام ١٩٧٥. كذلك فإن عدد العاطلين كثير وهو أيضا في زيادة مستمرة. ويقتصر هذا الفرق عدد العاطلين في أوروبا عام ١٩٩٥ بأكثر من ٢٢ مليون شخص أي بنسبة ١١,٥٪ في حين أن نسبة البطالة حاليا لا تتجاوز ١٠,٧٪. ويحاول هؤلاء المتشائمون الإحياء بأن النتيجة النهائية لاتفاق الجات ليست في صالح أوروبا فهي قد تلحق بالتشمال ما تضليه باليمن.

وهكذا فإن الحيرة تكاد تكون شاملة وإذا أمعنا لننظر في أركان للعالم سنجد ما موجودة أيضا في اليابان وأمريكا مثلما هي موجودة عندنا وفي أوروبا وذلك لأن اتفاقية الجات كانت اتفاقية حريصة على الحاد وعلى أن تحمي لكل الأطراف بقدر وتلحق أيضا من كل الأطراف بقدر. علينا في النهاية أن نود الحيرة لنبدأ العمل الجاد من أجل الاستفادة بهذه الاتفاقية إلى أقصى حد ممكن وتجميع آثارها السلبية على أوضاعنا الاقتصادية.

المحرر











المجتمع الدولي وخاصة في التنمية والتجارة ، وهنا بدأ الصراع على أسوأها وأدوارها بين القوى الاقتصادية العظمى إلى جانب صراعها مع بعضها وانتهى الأمر بعد سبع سنوات من التفاوض إلى توحيد المصالح الكبرى إلى حد كبير وإقامة الاتفاق الجديد للمجات في جلسة ختامية استغرقت ست ساعات بعد سبع سنوات خلاف ، وصدر الاتفاق في ٥٠٠ صفحة ليبدأ تطبيقه

في منتصف ١٩٩٥ على مدى ست سنوات تنتهي عام ٢٠٠١ يتم خلالها بالتدريج تحرير التجارة والحد من الرسوم الجمركية والحماية بوسائلها المختلفة . وكان أبطال الاتفاق أو « العرسان » فيه الولايات المتحدة الأمريكية والـ ١٢ دولة أوروبية واليابان وكندا وهم يسيطرون على ٨٠ ٪ من التجارة العالمية .

□ □ □

ولأن كل شيء نسمى كما قلنا في البداية ، فليس الاتفاق الجديد خيراً كله ولا هو شر كله ..

وأقصد بالنسبة للدول النامية . هو بالتأكيد لصالح الدول الغنية قوية الإنتاج . وهو بالتأكيد يعمل أضراراً بالنسبة للدول النامية الفقيرة . بل .. إن بعض الدول الكبرى لا تقوى على التزاماته مثل الاتحاد السوفيتي في إيفاريه والذي يحتاج إلى حوالي عشر سنوات للتكيف مع النظم الحديثة وخاصة في الناحية الاقتصادية .

ولذا نظرتنا إلى مصر كدولة نامية نجد أنها أحسن حالا من معظم الدول النامية . انضمت مصر إلى « المجات » عام ١٩٦٢ بعضوية مؤقتة لمدة سنتين تتجدد لمدة عاتلة حتى انضمت إليه نهائياً عام ١٩٧٠ . فانضمام مصر إلى المجات في الستينات ، ومنهادرتها إلى التحرير السياسي والاقتصادي في السبعينات . وانطلاقها إلى الإصلاح الاقتصادي في الثمانينات . جعلها اقربت كثيراً من متطلبات التزامات المجات الجديدة فيما عدا بعض النواحي التي يمكن تقليل أثرها . فنجيباً

كان يضم ٢٢ عضواً ، ارتفعوا إلى ٦٣ عضواً عام ١٩٦٤ . وظل العدد يتزايد حتى وصل الآن إلى حوالي ١٢٠ عضواً ، رغم أن الكتلة الشرقية ( سابقاً ) لم تنضم إليه عند نشأته - ولم تزل - واستغلوا سياسياً واقتصادياً بعيداً عن باقي المجتمع الدولي وراء ستار حديدى ، وأنشأوا لأنفسهم نظاماً تجارياً خاصاً وسوقاً خاصة ( الكومينكون ) .

وظل الصراع السياسي بين الشرق والغرب يتحول تدريجياً إلى صراع اقتصادى مع فشل تطبيق النظرية الشيوعية . وفى نفس الوقت ظهر صراع اقتصادى آخر داخل الكتلة الغربية سواء من ناحية أوروبا التي بدأت تحس بالتهديد الكتلة الشرقية مقابل الهيمنة الأمريكية ورغبتها في استقلال قرارها لبدأت في تقوية وحدتها الاقتصادية وقهرها إلى وحدة سياسية ، أو من ناحية الدول التي كانت معزولة سياسياً وعسكرياً بعد الحرب العالمية الثانية مثل ألمانيا واليابان فركزت كل جهدها على التفوق الاقتصادي . كل هذا بدأ يعرض الاقتصاد الأمريكى للخطر وبالتالي السياسة الأمريكية ، خاصة أمام المنافسة الأوروبية في الإنتاج الزراعى مثلاً الذى تدعم أوروبا تصوره حتى تكفى فائضه وهزوته في أمريكا إلى درجة خطيرة تمثل ثلث إنتاجها .

كل هذا في الوقت الذى انهار فيه الاتحاد السوفيتي أمام انساع الهيمنة الأمريكية والقرعة الأوروبية والوحدة الألمانية والتفوق الياباني .

ول إطار هذا الصراع ظلت محاولات تجديد شباب دستور « المجات » تتمتع حتى فشلت في جنيف عام ١٩٨٢ في أول اجتماع لها منذ عام ١٩٧٣ .

وتجددت المحاولات مرة أخرى في جولة أوروغواي التي بدأت في سبتمبر ١٩٨٦ بمدينة بوينادول إيست وظلت في شد وجذب وصراع حتى كان قد اكتمل قائماً انهار الكتلة الشرقية وإقامة الوحدة الأوروبية وتطلع الدول النامية إلى دور مؤثر في

التغلب عليها في المستقبل القريب ، ثم الارتفاع المتوقع في أسعار السلع الغذائية ونحن دولة مستوردة لها ، والدخول في مرحلة أسواق أقدام وأقوى منها . وأمام مصر ثلاثة محاور يجب أن تتحرك فيها بقوة .. وبسرعة .

الأول .. إطلاق التنمية الزراعية الأفقية والرأسية وخاصة للقطاع الخاص .  
الثاني .. قيام المجموعة الاقتصادية الأفريقية ولم يبق على ظهورها إلى الحياة سوى ثلاثة أو أربعة أصوات ، اعتقد أن مصر في رئاستها الحالية لنظمة الوحدة الأفريقية قادرة على تجهيزها هذا العام .  
الثالث .. إحياء السوق العربية المشتركة .  
الرابعة في العمل .. بعيداً عن طموحات وأطماع الزعامة والسيطرة . لتواجه بها خطراً مشتركاً .

وأعلم قائماً أن المشكلة داخل واضحا تماماً في قتل ونظر القيادة السياسية . وأعلم قائماً أن التحرك الدبلوماسي لعمرو موسى وزير الخارجية في الفترة القادمة سيخطى الأولوية لذلك .. بالتوازي مع جهود السلام في الشرق الأوسط .





المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٤

## رجال الأعمال العرب وحسابات ما بعد الجات

ما زالت مختلف دول العالم تعيد حساباتها بشأن اتفاق «الجات» لتحرير التجارة الدولية والذي تم التوصل إليه في منتصف شهر ديسمبر الماضي والذي سيتم التوقيع عليه في شهر أبريل المقبل على أن يبدأ تنفيذه في العام القادم.

وقد بدأت بعض الدول العربية في حساب تأثيرات اتفاق «الجات» عليها في محاولة لتحقيق أكبر المكاسب من هذا الاتفاق أو تقليل الخسائر المحتملة. لكن رجال الأعمال العرب وجمعياتهم لم يبادروا بعقد لقاءات لتدارس الاتفاق الذي سيؤثر عندما يبدأ تطبيقه على الشركات ورجال الأعمال في الدول المنضمة وغير المنضمة لمنظمة الجات.

ومن المؤكد أن منتجي المنسوجات والملابس الجاهزة في الدول العربية هم أكثر رجال الأعمال العرب الذين ينبغي لهم تدارس اتفاق الجات للاستعداد لمواجهة طوفان المنسوجات والملابس الجاهزة الرخيصة من دول الشرق الأقصى وعلى رأسها الصين، التي تشير التقديرات إلى أن مصادراتها من المنسوجات والملابس الجاهزة سوف تحقق ما يشبه الاكتساح للعديد من الأسواق بالنظر إلى جودة ورخص تلك المنتجات وقدرتها التنافسية المذهلة.

كذلك فإن منتجي الورق والسيارات وعشرات السلع الصناعية التي تم الاتفاق في «الجات» على تحرير تجارتها، يجب أن يبدؤوا من الآن في الاستعداد لمواجهة مرحلة بدء تنفيذ الاتفاق في عام ١٩٩٥. ومن المؤكد أن هذا الاستعداد يجب أن ينصب على زيادة جودة المنتجات العربية وتقليل تكلفة إنتاجها وتطوير التكنولوجيا المستخدمة في إنتاجها بما يزيد من قدرتها التنافسية، ويجعلها قادرة على الحفاظ على مواقعها في الأسواق العربية وقادرة أيضا على المنافسة في الأسواق الدولية للحصول على حصة منها كعامل لحفز نمو هذه الصناعات وتطويرها تكنولوجيا ورفع إنتاجية العاملين فيها كسبيل وحيدة للإبقاء على منتجاتها جيدة ورخيصة وقادرة على الصمود في المنافسة الدولية.

العالم اليوم



## برلمانيات

### شريف السيد

وقال النائب في قاعة مجلس الشورى يدافع عن اتفاقية الجات ويؤكد أنه لا داعي للخوف منها فما كان من باقي النواب الا الاعتراف على رأى النائب ولجسه حيث الاتفاقية من وجهة نظرهم تحمل معها المخاطر وتهدد الدول النامية التي منها مصر وتضع الاقتصاد كل دولة في مأزق يصعب الخروج منه ..

## الرعب اسمه اتفاقية الجات

كنا من قبل نتهم ادارة القطاع العلم بالتخلف والروتين والمجزع عن تنفيذ الاجراءات والقرارات التي تكون مصطلحتها تجويد المنتج وتخفيض تكلفته ودعم قدرته التنافسية والان وبعد ان بدأ قطاع الاعمال يظهر على

السطح ويمارس دوره واخصاصاته نجد ان الوضع مازال على ما هو عليه على مستوى اغلب للصناعات ومازال المنتج المحلي راكدا تقبل امامه اية سياسات تسويقيه ناجحة والىجودى معه ايضا اى نظم مستخدمة للتقسيد كما ان هذا المنتج في نفس الوقت وبطبيعته الحال مازال غائبا تماما عن اسواق التصدير واد سمعتا مرارا من نواب الشعب ان اسواق الخليج تمتلئ من اخرا بكافة السلع المستوردة من كل دول العالم بينما المنتج المصرى لايجود له هذا رغم العلاقات الجيدة التي تربط مصر بهذه الدول والتي مفروضها بناء عليه ان تسيطر الاياوية للسلطة المصرية ليكون لها المكان الرئيسى داخل هذه الاسواق وطالما ان المنتج المصرى آحيانا تسمح ان الغيب ليس من المنتج المصرى وانما هو حالة الكساد التي يمر بها العالم كله والتي بموجبها أصبحت للتنافس على الضعفاء ثم ان اغلب الشركات المنتجة لتتاء ترحمتها للقطاع العام كانت تعاني من تراكمات ملائكة تترثر حار، تشلها وبراكزها المالية حتى غاب عن اسواق الخليج فهو من باب اى سول يبيع عن اسواق التصدير اخرى ..

النائب الذي احرب عن اخطائاته ينطلق في رايه من ان هذه الاتفاقية مستفرض على الصناعة المحلية ان تطلع نفسها وتجد منتجاتها والا فلا مكان لها وسط اسواق التصدير وهو أمر مطلوب حتى تعيش هذه الصناعة الامر الواقع وتستثمر الخبر القادم وتخوض معاركه حقلية في المنافسة وتدخل الاختيار الواقعي دون ان تظل محتكرة في الداخل ترفض فرضا على المستهلك وتحتلن كل سبيل عليها مجبرا طالما انه لايجاد البديل امامه ..

اما باقي النواب الذين لايرحبون بهذه الاتفاقية ويصومون انها ضربة للصناعات والتصدير ولا يتصورها البعض انها مخطط للدول المتقدمة لتفرض به سطوتها وتقللها من اسواق الدول النامية فهم في ذلك لهم رؤية خاطئة مزاء اما ان الصناعة المحلية غير مؤهلة سواء الان او فيما بعد لتقبل منافسة غير متكافئة حيث لافرق التكنولوجيا والتاسع والمنتج المحلي ليس على استعداد ليقف بها لوجه امام المستورد ولو حدث هذا سوف يلقى ضربات في مقتل يمجز عن التصدير اليها وان حمايته كانت جويبيه ولاغنى عن تطبيق التعريفية الجمركية العالية نسبيا ليقف على قدميه شيئا لمحييا وان اى قرار يخفض هذه التعريفية في غير توقيتها للملائم سوف يقضى على الصناعة دون ان تقوم لها قائمة مرة اخرى لتحل مكانها كليا للمنتجات الاجنبية وتترجم فيها الى الابد ..

الجات في نظر اغلب النواب تستلزم تحضيريا واستعدادا واقميا يخرج من حاله المنتج المحلي من دائرة الجمود والتخلف وان كانت الاتفاقية هي حيلة واقعة لا محالة وهي ضريبة التحويل الذي يفرض نفسه على العالم كله الان فمن الاقرضى إعادة الحسابات واتخاذ كل السبل التي يمكن بموجبها النهوض بهذا المنتج المحلي الذي هو في احيان كثيرة يتعثر ويترنح ويحتاج دائما الى طوق نجاة يلقاه من الفرق المؤكدة ..







١٧ يناير ١٩٩٤

التاريخ :

## للنش والخدمات الصحفية والمعلومات

وليس معقولا أيضا أن يصرف العرب عن تبادل تجاري  
اللا في اضيق المورد التي لاتزيد عن ٥ في المائة كتجارة  
فيما بينهم بينما السلعة الاجنبية تترجم دائما داخل  
هذه الاسواق ..

الآن وإن ظاهرة الحال في ميكلها المالية مازالت لها  
تأثيرها المباشر على حالة منتجاتها لمن الصعب أن  
تتصور وجوده سلعة مهربة مطوية داخل شركة متطيرة  
تماني من خلال مرزمن في ميكلها التمويل ..

سمعتنا الجندري يحذر ان الويل كل الويل على من  
يعتقد في تدبير خذاته على الخارج وعلامات وجهه يرتسم  
عليها التسلط مما تستقر عليه أحوال السوق في الفترة  
الطامة .

لكن على جانب آخر ماقيمة هذا كله وهناك حقيقة  
لا بد من الاعتراف والتسليم بها ولا مجال للهرب منها  
وهي أن اتفاقية الجهات قائمة لا محالة وأن الصلابة  
الممنعة للمنتج المحلي والمملكة في تعريفة جمركية مبالغ  
فيها من الصعب استمرار تطبيقها مهما كانت الحاجة  
اليها ملحة ومن هنا فلا مفر من أن المنتج المصري  
سوف يجد نفسه مرة واحدة وجهها لوجه أمام المستورد  
دون تمييز أو معاملة ..

تستطيع ان تقول ان التحولات المالية ليست ل  
صالحنا وباطينا الا ان تعد العدة بالمجدية الكثيفة  
للكون الغضار على الألال في اضيق حديدها وحتى لاتجد  
الصلمة المستوردة آتية بكل شوق وارتياح لتحل مكان  
المنتج المحلي الذي يأخذ وضعه متفريحا مكلفا بأن  
يتزوى بعيدا عن كل سلعة تمل مكانة لنراه في نهاية  
الأمر يرحب بها بصدور رحب ..

هل ينجح قطاع الاعمال في تطوير منتجاته في الفترة  
القسمية القادمة بحيث يكون تأثير الجهات السليبي عليه  
في اضيق حدوده الممكنة ..

من جانب آخر سمعتنا الدكتور كمال الجندري نائب  
رئيس الوزراء وزير التخطيط يحذر بأعلى صوت وهو  
رجل مدعى قللا في مجلس الجندري أنه لا يمكن للأزلام  
ويستند التحولات التي يمر بها العالم ويوسط التكتلات  
التي تزداد صلابتها يوما بعد يوم .. وقال أن مواجهة  
الحظر والتصدير للمنتج المستورد القادم بسرعة البرق  
يستلزم اعادة الصلاحيات من جانب كل الدول العربية  
حتى تتزايد الاستثمارات على اراضيهم ولا تكون كما  
هي الآن مجرد ١٥ في المائة من حجمها الاجمالي بينما  
الباقي مركز في أمريكا وأوروبا وجنوب شرق آسيا .



## ماذا بعد نجاح هذه المفاوضات؟

# الجات — النافتا — ابيك والاتفاق بين أمريكا واليابان

□ إعداد — خالد بنو الدين

شهد العام المنتهى ٩ اتفاقات لها تأثيرها على كافة دول العالم المتقدم والنامي على السواء، وليس تجاورا في القول من التأثير الذي قد يمتد إلى سكان اقاصى الأرض.

— اتفاقية «الجات» بعد ٧ سنين من المفاوضات الضمنية.

— اتفاقية «أبيك» وتضم دول حوض الباسيفيك والولايات المتحدة وبعض دول «الأسيان».

— اتفاقية «النافتا» وتضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك ويمتد صمغها إلى أمريكا اللاتينية بأسرها.

— اتفاقية جانبية لتسوية نزاع مفاوض ومجوز للمفاوضات بين أمريكا واليابان وفتح السوق الياباني للغلق.

ماذا بعد نجاح هذه المفاوضات وتأثيرها على الاقتصاد والتجارة الدولية، فضلا عن أطراف الاتفاقات، وقبل أن يفاجأ المجتمع الدولى بالتناقج حديد وشيك بين «الاتفاقيات» والمجموعة الأوروبية وتشابه هذه الاتفاقات كلها مع سياسات الحماية والتزامات الجات.

الأسئلة والأجوبة يتولاها فريد بيرجستون مساعد وزير الخزينة الأمريكية السابق ومدير معهد الاقتصاد القومى بواشنطن حاليا.

٦ وكانت الولايات المتحدة وحدها هي التي تستعمل

للتجارة فقط الاتفاقية العامة للتعريفات «الجات» والتجارة

ويعد من دورها بعد ذلك في صياغة شكل النظام التجاري.

ومثل جولة أوروغواي كان مناه عرقلة الجات بعدة

لأن هذه الجولة هي الأمانة التي تم اختيارها عام ١٩٨٦ ادعى

مجلس التقدم من جديد نحو التحرير ولكنها تعترض على مدى

سبع سنوات وتم تجديد مراميها النهائية عدة مرات إلى أن

قدر لها أخيرا النجاح في منتصف ديسمبر الماضي.

وانتهى مفاوضات أوروغواي مناه ركود شديد في

جميع دول العالم ولاسيما الولايات المتحدة والنداء نحو

تطبيق تكتيكات بديلة القومية وثقافة. ومن جانب واحد في

سبل تحقيق الأهداف التجارية.

ولذلك فإن نجاح النافتا والجات ساعد في رسوخ للنظام

التجاري العالمي وتضمين لوكاته.

كذلك للمفاوضات التجارية الثلاثية بين الولايات المتحدة

واليابان، وربما ترفض اليابان معظم المطالبات الأمريكية التي

تستهدف حالة الصناديق الجارية العالمي وأيضا الأربانت التي

للمصالحات الرئيسية.

ومن المحتمل بعد ذلك أن توضع الولايات المتحدة من

جانبها لفظ ضرورة تحقيق هذه الأهداف لسحجة أن

أن الكونغرس يقرر إدراج هذه الأهداف في التشريع ليبيّن لليابان

أن الولايات المتحدة تفتي بنا واحدة وأنها تهتم بالعمل وهذه

وأنها تحدد سوحها نهائيا لإتمام المفاوضات وأنها تعترض

امتدت النظام التجاري العالمي بصفة عامة والسياسة

التجارية الأمريكية بصفة خاصة مشاكل خطيرة خلال فترة

ما بعد الحرب، ومن الممكن أن تشمل الاتفاقيات الأربع الكبرى

في غضون الشهور القليلة القادمة على تغير شكل الاقتصاد

العالمي في اتجاهات جغرافية ومستقيمة، كما أن بعض النتائج

الناجمة عنها يمكن أن تؤثر في عدة جهات على الحالة الهشة

للإقتصاد العالمي في اتجاه ركود متفالم عالمي.

أولا: اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية «النافتا»

يبين إبرامها أن الولايات المتحدة تلتزم بلسان كبير في

مستقبلها الاقتصادي وفي قدرتها على التفاعل في العديد من

الاتفاقيات التجارية على المستوى العالمي ولاسيما إذا كانت

تتضمن مصالح تجارية لها.

والتجارة النافتا التي تعد من أفضل اتفاقيات هذا القرن

والنسبة للولايات المتحدة، إن لم يكن الكونغرس الأمريكي

قد وافق عليها فإن المسألة الأمريكية كان سيترها الطغ

في بقية المفاوضات الاقتصادية العالمية، وكانت القضية

الأمريكية للنظام التجاري العالمي فيما بعد الحرب العالمية

الثانية سنتنها حتما شاركة النظام بدون أية قيادة على

الإطلاق.

ثانيا: جولة أوروغواي ونجاحها رغم المعارضة

الفرنسية واليابان بقية دول الاتحاد الأوروبي، في العمل على

توقيع الأراء، ولكن بفضل إصرار النافتا استطاعت الولايات

المتحدة التركيز على مفاوضات الجولة ومارمحت ضغوطها

أيضا لإنهاءها بنجاح.

وطبعا لو رفض الكونغرس الأمريكي النافتا لكان ذلك قد

أعطى فرنسا حصانة منيعة وساعد بقية المعارضين على

رفض أية اتفاقية مع الولايات المتحدة نتاج إلى تصديق فيما

بعد.





المصدر : المجلد ١ - ج ١

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٤

الانتقام من خلال القانون ٣٠١ الجديد والشهر إن لم تحقق تلك الأهداف.

ومن ثم فقد تزايد حدة الصراع التجاري بين أكبر فوتين اقتصاديين في العالم الأمر الذي يعني زعزعة أركان نظام التجارة العالمي.

رأبنا: منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا الواقعة على المحيط الهادئ والذي عقد أول قمة له في منتصف نوفمبر في مدينة سياتل بالولايات المتحدة. يعد أقل أهمية بكثير من التكتلات الثلاثة السابقة.

ومع ذلك فيمكنه أن يحدد اتجاهين تاريخيين مهمين: الأول. تأسيس كتلة اقتصادية إقليمية في منطقة آسيا الباسيفيكية التي تساهم بحوالي نصف إنتاج العالم، ونصف تجارته ومعظم الاقتصادات الديناميكية في العالم.

والثاني. تحويل انظار أمريكا نحو العالم من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ.

وكانت هذه العواطف الخفية ستكون أكثر تأثيراً إذا ما فُقدت جولة أوروبا بسبب الاتحاد الأوروبي الذي دفع الولايات المتحدة وحول آسيا على الصعي نحو بدل ثأر أفضل للتحرير المالي.

وهذه التكتلات الأربعة معا يمكن أن تحدث تغييراً تاريخياً في السياسات التجارية الدولية ومن ثم في التنافس الاقتصادي والأمن على نطاق أوسع وقد تنتهي قيادة الولايات المتحدة للعالم. وسوف تتجهول عالمياً بصورة أساسية وذلك إن لم تتحل أيضاً.

كما ستتحقق أسلحة التجارة الحرة من «هوك-كوز» إلى «ميكا-كوز» ومن الأسلاك إلى مسابيق ماجلان.

والتحول الكبير في التجارة العالمية قد يؤدي إلى تسخير أكبر فوتين على المحيط الهادئ وبذلك يجب البدء فوراً في البحث عن البدائل والوسائل اللازمة والكافية لالتقاط الفئات الناتجة من هذا الانقسام.

ويمكن التطلع السيكولوجي على الاقتصاد العالمي شديداً حيث إن اقتصادات جميع المناطق الكبيرة - الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان والتي تساهم بحوالي ثلثي الإنتاج العالمي - مشاة للنداء، فأوروبا واليابان تعانين من نمو يميل إلى الصفر، أما الولايات المتحدة فما زال نموها ٢٪ أو أقل لخامس سنة على التوالي.

ويعاني الجميع من مشاكل مهيكلية عميقة ويأملون في حلها قريباً، وإن الواقع فإن استمرار الحالة المالية لهذه في كل مكان تقريباً يتم من قرب وأزمت.

ويفتقر اقتصاد العالم للعرض لأية صمدية جديدة إلى ثقة المستثمرين والمستهلكين كما أن انهيار النظام التجاري فيما بعد الحرب، وتغيرات التعاون الاقتصادي المالي، والقيادة الأمريكية، يمكن كل ذلك أن يؤدي إلى حدوث تلك الصدمة.

والبورصات في كل مكان لا يكون رجوعها عالمياً حاداً والاستثمارات الخاصة والاستهلاك لا يمكن أن تتراجع بشدة. وبعض الدول فقط - باستثناء اليابان - يمكنها أن تحدد نطاق التوسع المالي.

ويذهب عن كل ذلك كساد مالي شديد والقرارات التجارية التي ستصدر في غضون الشهرين القادمين سيكون لها شأن كبير على الاقتصاد العالمي سواء على المدى القصير أو الطويل.



# الاجراءات الرمادية والجات

ايجابيات وسلبيات الجات - كما يراها -



السفير منير زهران

رئيس وفد مصر في مباحثات الجات

## الايجابيات :

- انشاء المنظمة العالمية للتجارة
- الاتفاق على احكام ملزمة تحكم السلوك والتبادل التجارى
- الاطلاق على احكام ملزمة بتسوية النزاعات
- السماح للدول باختيار مجالات الخدمات التى تستطيع المنافسة فيها :
- تعويض الدول المتضررة من طريق المعونات
- الفدائية او الغروض المبررة
- انشاء لجنة للزراعة مهمتها متابعة تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بالتعويضات





السياسات

- ارتفاع أسعار السلع الغذائية المستوردة
- ازدياد ثرا الدول الغنية وازدياد فقر الدول النامية والفقيرة
- الدول النامية لم تحصل من حصاد جولة أورجواي إلا على الضمان لأن الحكمة واحدة والمتضررون كثيرون
- مكاسب الدول المتقدمة ٢١٥ مليار دولار عام ٢٠٠٢ وخسائر الدول الأفريقية ٢,٦ مليار دولار سنوياً

ويقتل ميزان المدفوعات لهذه الدول النامية سيمسب بالخلل نتيجة زيادة الاستيراد وانكماش الصناعات والمستفيد الوحيد من هذا هو الدول المتقدمة .

الجات هي اختصار لاتفاقية التجارة الحرة والتعريفات الجمركية وهي المنظمة التي كتبت من نوازل المنظمات التي انشئت بعد قيام الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥ وباتحاد في عام ١٩٤٧ .

وقد استمرت المنظمات والمباحثات حول اتفاقية الجات سبع سنوات كاملة عملت فيها الدول المنظمة على التفاوض فيما بينها بعيداً عن مباحثات الجات ذاتها وذلك لتسوية منازعتها الثلاثية .

فلولايات المتحدة الأمريكية تفاوضت مع أوروبا لتسوية مشكلات الحاصلات الزراعية ووسائل الأعلام والسياحة ، وتفاوضت أيضاً مع اليابان لتفكيك أسواقها للأرز الأمريكي .. رغم أن الأرز في اليابان يدخل في صميم حياتهم وتقليدهم ويعتبرونه « مسرة الحياة »

كما جرت ترتيبات أخرى من قبيلها السوق الحرة .. ، ثقافتا ، والتي قادت بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك وأبرز مخرجاته المنظمات الدولية والاتحادية بعد توقيع اتفاقية الجات هو إعلانها عن استقالة الدول المتقدمة الغنية منها وزيادة أرباحها . في حين أن الدول النامية والفقيرة ستزداد فقراً وإن خسرتها الخدية ستبلغ ٤ مليار دولار سنوياً .

واتفاقية الجات تعني إلغاء الحواجز التجارية بين الدول وتخفيض التعريفات الجمركية وهذا سيؤدي إلى خفض أسعار المواد الأولية والخبث التي لاملك الدول النامية غيرها وتعتبر بحق المصدر الرئيسي لمواردها المالية والاقتصادها بالإضافة إلى أن هذه الدول النامية لن تستطيع الوفاء أمام منافسة الصناعات والخدمات المحلي المتقدمة .. وطبقاً للجات .. ممنوع الحماية للصناعات الوطنية .



زينب إبراهيم





المصدر :

## الاصلاح الاقتصادي

## للتش والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ :

١٤٩٩ سنة ١٩٩٩

التجارة الخارجية ، وتم بإقليم اعداد دراسات وفلت  
الدول النامية على موقفها غير مريحة بإستخدام الخدمات  
للتجارة الدولية ولكنها في النهاية قيات ذلك على مضض  
على أساس ان لكل دولة نامية الحق في ان تختار مجال  
الخدمات التي يمكن ان تقدم فيه عروضا تناسب  
مها .

ويقول : ان تحرير التجارة الدولية جاء على أساس  
الفاء الحواجز الجمركية ونظام المصنع لجميع  
المشاركين في اتفاقية الجات وتخفيض التعريفات  
الجمركية بنسبة ٢٢ ٪ للقول المتقدمة و ٢٤ ٪ للقول  
النامية .

وقد قيات ذلك كله الدول واقامت عروضا في المجالات  
المختلفة للمسلع وفي التخفيضات الجمركية ، كذلك قدمت  
عروض فيما يتعلق بمجالات الخدمات التي ستسمح  
بالتنافس في اسواقها .

واقدمت مصر بإقليم مجالات الخدمات التي ستسمح  
بالتنافس العالمية في اسواقها وتشمل مجالات السياحة  
والبنوك والتأمين وسوق رأس المال ، كما قدمت عروضا  
للتخفيضات الجمركية فيما يتعلق ببرامج اصلاح  
الاقتصاد

والتنسية للإستثمارات في مجال الزراعة لسوق تزارح  
ليما بين خمس وعشر سنوات وخلال هذه الفترة سوف  
يتم التدرج في تنفيذ الاتفاقات بحيث يتم الفاء نظام  
المصنع ولتفتح الاسواق بالكامل في نهاية هذه الفترة  
الاقتصادية وليس اليه سيقبل على للتسريحات  
للاستثمارات تضمن ١٠ سنوات .

ويؤكد السفير منير زهران : ان ملفيات جولة  
اوروبية كانت أساسا فيما بين الدول ذات المصالح  
الهامة وأعضاء الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية  
الاربية واليابان كما تم تقديم مدى التقدم في الجولة في  
اجتماعات دولية مختلفة مثل اجتماعات مجموعة الـ ٧٧  
للدول النامية بجانب التقييم في الاجتماعات الاقليمية في  
افريقيا في إطار منظمة الوحدة الافريقية واللجنة  
الاقتصادية في افريقيا واللجنة الاقتصادية لدول شرق  
اسيا ، كما كان يجري التقييم أيضا في إطار منظمة  
التعاون الاقتصادي والتنمية .

أيضاً تم تقييم جولة اوروبية في إطار للمجموعة  
الاربية والاتحاد العربي . كل هذا بهدف تجميع  
المواقف لمصالح ومع تصويص الاتفاقية بما يضم مصالح  
كل مجموعة .

والتنسية لافريقيا كان يمثلها في الملفيات افريس لم  
قلت مصر بالتحدث باسم المجموعة الافريقية منذ  
متنصف عام ١٩٩٢ عندما رأست للمجموعة الافريقية  
وعندما انتهت رئاسة مصر للمجموعة الافريقية تمسكت  
الدول الافريقية بمصر كمنسق في ملفيات جولة  
اوروبية رغم التنازل للرئاسة منها وكانت بصفتي رئيسة  
للمجموعة الافريقية . وكما نعيد  
بإستمرار عن المصالح الافريقية وعن أعمال مصالح  
الدول المستوردة للخدمات ومصالح الدول التي لها  
صادرات أساسية من المنتجات الاستوائية .

ورغم ان هناك تردد في المصالح استله البعض  
للتفرقة بين الدول الافريقية تحت زريعة ان للمصالح  
ليست موحدة .. ورغم ان هذه المصالح ليست واحدة الا

من اتفاقية الجات : ايجابيتها وسلبياتها وتأثيراتها  
على الدول النامية .. لاستخدامات الجمعية المصرية  
للاقتصاد السياسي والاصماء والتدريب السفير منير  
زهران مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة يجتيف  
رئيس وفد مصر في محادثات الجات ليلي محاضرة عن  
حصار جولة اوروبية والدول النامية ... في بداية  
محاضرتة قال : شاركت مصر في جولة طوكيو بعد ان  
انضمت للجات عام ١٩٧٠ بعد ثمانى جولات من  
المفاوضات حيث شاركت لأول مرة في الجولة السابعة  
وفي جولة طوكيو . ويبلغ عدد الدول الأعضاء في الجات  
١١٧ دولة ومن المتوقع انضمام دول أخرى متقدمة  
ونامية اليها .

وقد استمرت جولة اوروبية - وهي الجولة الثالثة في  
المفاوضات - من الاتفاق على احكام ٢٨ اتفاق بالإضافة  
الى مشاريع القرارات سوف تصدر عن الاجتماع  
الوزارى الذي سيعقد في ابريل القادم في مراكش  
بالمغرب .

ويضيف : ان جولة اوروبية اسفرت أيضا عن  
اتفاقيات تمت في مجالات جديدة لم تنطرق فيها الجات  
من قبل وهي مجالات الزراعة والمنتجات والخدمات  
والاستثمار بالإضافة الى الاتفاق على إنشاء منظمة  
دولية جديدة هي المنظمة العالمية للتجارة .

وقد للمنظمة كان من المؤرخين ان تكله عام ١٩٤٨  
وسبب عدم انضمامها في ذلك الوقت هو اعتراض الولايات  
المتحدة الأمريكية في ميونخ هالفا ، وهذه للمنظمة  
تبعث فكرتها من اتفاق الانطاني الذي حلت محله  
اتفاقية الجات .

كما استمرت أيضا جولة اوروبية عن الاتفاق على  
احكام تحكم السلوك والتعامل التجاري وهي احكام  
ملزمة للإطراف المتعددة ، وقد كانت هذه الاحكام  
والقرارات في اللامى من قبل الاسترشاد وكان يمكن  
للبحر ان يلتزم بها والبعض الآخر لا يلتزم بها .  
كما تم الاتفاق أيضا على احكام تتعلق بتسوية  
النزاعات بإحكام ملزمة بحيث اذا صدر حكم من النزاع  
التجارى على الطرف الذي صدر ضده هذا الحكم ان  
يفذعه والا تعرض لعقوبات .

ويضيف السفير منير زهران : اسفرت أيضا جولة  
اوروبية على عدة اجراءات لكلمة الاتفاق احكام  
لتنظيم التبادل التجاري ليس فقط في مجال السلع  
والخدمات وإنما اتلفتت أيضا الى مجال التكنولوجيا  
ورواة الاختراع والاستثمار  
وسوف تركز هذه الاحكام والمقرر على الاقتصاد  
المالى في الفترة القادمة .

وقد صاحب جولة اوروبية ملفيات جات حول الفناذ  
للاستوائ في مجال السلع والخدمات وهو مجال جديد لم  
تكن الدول النامية متمسكة للقبول بل كانت تمارش  
اخذال مجال الخدمات ضمن اتفاقية العالمية لتخصيتها  
من ان تفتح اسواقها لخدمات الدول المتقدمة التي  
سوف يكون لها اللبلة فيها .

وعندما التير هذا الموضوع في اجتماعات الجات كان  
للدول النامية مواقف موحدة راضى لاندخال الخدمات  
ضمن التجارة الخارجية وكان البل التوفيلى الذى  
شاركت فيه مصر هو لاقلة هذا الموضوع للدراسة  
التصرف على تقديم التكتيب الى الوفود التي يمكن ان  
تلقق بالدول النامية في حالة إدخال الخدمات ضمن





# الأمم المتحدة

المصدر :

١٢ يونيو ١٩٩٤

التاريخ :

## للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

متفلسة الشركات الأجنبية ولذا لم لا بد لكل دولة أن تقوم خدماتها ليس فقط فيما يتعلق برؤسها كوزارة مالية للخدمات خلسة وإن هناك شركات خدمات خارجية تستأجر الشركات الوطنية.

وأما يجب أن يكون التقييم على أساس حدوث عرض والالتزامات متفلسة وتوازن بين الذي تستقبله من خدمات وما تقدمه منها بجانب إجراء التقييم أيضا على أساس المدى الذي يمكن أن تتنافس به الخدمات الوطنية والخدمات الأجنبية وليس في حدود ما يمكن أن تقدمه الخدمات الأجنبية للسوق الوطني فقط.

والنسبة للقطاع للتسويق : ومصر دولة مصدرة للفحم والمنتجات فهناك فترة انتقالية مدتها ١٠ سنوات سيتم خلالها التخلص من نظام الحصص الذي تنص عليه اتفاقية للتسويق حتى تصير الدولة في التاجها . ومن المعروف أن المصدر المصري يتمتع بالعمالة الآن بتخصيص حصة لصادراته إذا لم يستغلها لا يمكن المصدر الخاص أن يستخدمها ولكن بعد إلغاء نظام الحصص سوف تدخل مصر في منافسة كاملة مع السوق العالمي وسوف تفتح سوقها المحلي للمنتجين المحليين لينافسوا المنتجين المصريين في مجال التسويق.

لقد حيرت مصر من مصالحها ومن مصالح الدول الأخرى في مرات عديدة في إطار جولة أورجواي .. وكان يصر من مصالح الدول التامة لكل سفير مالىنيا . وقد حيرنا من مخاوفنا ومن السبلات المتبعة للجولة وبطانيا بتعديل الأحكام التي تخفى منها .. وبالرغم من ذلك فلم تزل تلك المحاولات إلى التنازل الجوهري ورغم ذلك لتتلاقى الجات لها جانب إيجابي بجانب سلبى ..

الجانب الإيجابي هو إنشاء منظمة دولية للتجارة والتواصل إلى استكمال ملزمة واتفاقية لتسوية النزاعات ملزمة . ومن المتوقع أن تزداد جولة أورجواي أيضا إلى انضمام الاقتصاد العالمي وإلى زيادة فرص التشغيل وحرص الترويج وأما كبر العالم التي قدرتها مؤسسات التمويل الدولية ستكون من نصيب الدول المتقدمة بتقريب ٢١٥ مليار دولار عام ٢٠٠٢ ، كما قدرت ناس هذه المؤسسات أيضا أن الدول الأوروبية سوف تكون أكثر تضررا من نتائج هذه الاتفاقية بتصلها ٢,٦ مليار دولار سنويا ، والدول النامية ككل أن تحصل من حصص جولة أورجواي الأمل لفتات .

### تساؤلات أعضاء الجمعية

وبعد انتهاء محاضرة السفير منير زهران طرح أعضاء الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والاقتصاد تساءلات عليه كان أولها هو : هل تضمنت اتفاقية الجات المكاسب التي حصلت عليها الدول النامية في التجارة للمفيدة من ناحية إمكانية حماية أسواقها ؟ وإذا لم تضمن الاتفاقية ذلك .. فهل تضمنت إمكانية نقلها نقلها إلى الأسواق الصناعية من خلال الإجراءات الزمائية ؟ وهل يمكن مصر للتدخل إجراءات لحماية أسواقها . مود أن تقع تحت مظلة عوليات الاتفاقية الجديدة ؟

إنها ليست متعارضة .. فالنسبة للدول المستوردة للذئذ كانت زيمبابوي كوزارة مصدرة للذئذ لاستاد الدول المستوردة للذئذ ، وقد أوضحنا لهم أننا لا نطالب الدول المصدرة للذئذ والفرق بين الاتفاقيات وأما الاتفاقيات موجهة أساسا للدول المتقدمة والمؤسسات الدولية المختلفة واتلقت على أن يساهم كل منا الآخر في مثالبه .

لقد كان مطلبنا الأساسي هو أن نحصل على تعويض نتيجة لتخفيض الدم وإن نحصل أيضا على اعتراف من الدول المتقدمة بأن الدول النامية ستحتج لها اضرار نتيجة تنفيذ اتفاقية الجات ذلك حتى نحصل على تعويض منها يتناسب مع هذه الاضرار . وقد اقرت لجولة أورجواي أن التعويض سيكون من طريق ممرات غذائية أو قروض ميسرة .

كما اقرت جولة أورجواي أيضا إنشاء لجنة الزراعة موهبة متابعة تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتعويض الدول المصدرة للذئذ والمختصرة من الاتفاقية .

ول الرحلة الأخيرة من المفاوضات تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية بتعديل على اتفاق الزراعة الذي قيل أنه لا يمكن أن يمس - والمصدق مازال لم يهر زمان - حيث أجمع كبار الشركاء منذ يناير ١٩٩٢ لتعديل الاتفاق وأمكن مبدئيا الاتفاق على تعديله في باير هانس في واشنطن ، وفي ٩ ديسمبر الماضي جاء المفاوضون بالقرن العمل الذي يقضى بخفض الدم مرتين خفض الدم الداخلي وخفض دم الصادرات ، بجانب خفض للمساعدات الزراعية ، وهذا الأمر سيؤدي إلى تحديد المعرض من السلع ويقتل ارتفاع الأسعار ٢ مرات وأيس مره واحدة نتيجة بخفض دم الصادرات كما نصيبها البعس .

والتساؤل الملح الآن : من الذي سيتحمل هذه الفروق وهذه الزيادات في الأسعار بقطيع يستعملها الدول المستوردة للذئذ ، وسوف تحصلها على تخووين : الأول ارتفاع الأسعار داخليا نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية وهذه سوف يتحملها المستهلك وارتفاع أسعار السلع عالميا وسوف تحصلها الدول .

وإذا كان هناك تعويض عن طريق الممرات الغذائية والقروض الميسرة .. فامتد أن الممولات الغذائية ستكون محدودة لأن الكتلة واحدة وسوف تناسم عن عدد كبير من المنتجين وذلك لسبب كون حجم التعويض محدودا . والنسبة الغالبة من التعويض سوف تكون عن طريق القروض الميسرة ..

### انتقال الخدمات

ولينا يتعلق بالخدمات يقول رئيس وفد مصر في مباحثات الجات : سوف تقوم كل دولة طبقا للاتفاقية بتقديم عروض للخدمات التي تمكثها متقارب أمام





مجموعة الـ ١٥ في إطار دول عدم الانحياز على أساس دول من كل قارة .. إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . وبالتسوية لتحرير التجارة في السلع الزراعية الأساس فيه هو المكسب والخسارة والتعويض وهذا الموضوع متشابهة للدول المتقدمة وأرغمت وحالات اللجوء المتسوية على المؤسسات المالية مثل منظمة الأغذية والزراعة وغيرها وبالقائ ان التعويض يدخل ضمن مستويات هذه المؤسسات ولكننا قلنا لهم انكم هذا وهناك رزناؤكم سوف يشاركون في اجتماعات ابروجواي وهم ايضا الذين يشاركون في اجتماعات منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي ، وقد وافقت الدول المتقدمة بعد جهود كثيرة على قرار بإنشاء لجنة الزراعة تتولى مراجعة مدى تنفيذ التزامات الدول المتقدمة والتعويضات المستحقة بجانب تطبيق الاضرار باستمرار . وبالتسوية لمر فلاديمير من العمل على تكميل الاضرار الناتجة عن اتفاقية الجات والاستعداد لمواجهة التعدي وخاصة في مجال صناعة الدواء بحيث يتم تنظيم هذا المجال وتكثيف الجهود حتى تستطیع الامتداد على انتمسنا بدلا من الفصل عن تراخيص الانتاج للدواء خاصة وإن لدينا بحثنا مصرية في ذلك بالإضافة الى ضرورة العمل أيضا على زيادة الانتاج وتكثيف الجهود في مجال الأمن الغذائي من طريق التوسع الاقليمي والريفي ومعالجة تسمين جوده الانتاج المصري والعمل على حل مشكلاتها وقال : يجب علينا ان ندخل في هذه الاتفاقية ونقبلها بما لها وما عليها لاننا لن نستطيع ان نحوش بمبرينا خاصة وإن نصيب الدول النامية في التجارة العالمية ٢٠ ٪ فقط وسدما ١٣٢ دولة والدول المتقدمة تسلم بـ ٨٠ ٪ في التجارة العالمية ولذلك فالدول النامية لا بد وإن تسير الدول المتقدمة ورغم ذلك فقد عدنا بغير الامكان على تخفيف الاضرار فيما يتعلق بالصناعة : لقد صممتا نحن والدول النامية على دخول موضوع العمالة امام تصديق الدول المتقدمة على اشغال موضوع البيئة .... على ان يجرى التفاوض حوله في خلال الـ ١٨ شهرا القادمة خاصة وإن موضوع العمالة يعتبر أيضا من الموضوعات الخلافية وتفضل معه التبيية والمصنعات الفنية والذات البحرية . وهذه الموضوعات الخلافية ستتم مناقشتها خلال فترة تتراوح بين ١٨ شهرا وعلين .

□ وتساهلت الدكتور كريمة كرم : من بداية اجراء تخفيض التعريفات الجمركية على الدول النامية ولديها ٢٤ ٪ خاصة وأنها في مصر الآن تطبق برنامج الإصلاح الاقتصادي ومعنى ذلك اننا في يناير سنة ١٩٩٥ سنكون قد خفضنا التعريفات الجمركية لدينا بنسبة ٤٥ ٪ وليس ٢٤ ٪ فقط ؟

□ ومن تأثير ذلك على مصر مستويها للسلع الزراعية بكميات كبيرة ؟ بالإضافة الى عدم إمكانية الدول النامية ومنها مصر على التقدم صناعيا ؟

□ السفير سليم زهران : التعريفات الجمركية وقدره ٢٤ ٪ للدول النامية لا يتعارض مع التزاماتنا مع شركائنا خاصة ان تستطيع بمحض ارادتنا ان نزيد من تلك التعريفات وذلك نسبة الـ ٢٤ ٪ تبدأ مع التزاماتنا الحالية عند دخول الجات وقد حصلنا على اعفاء بحيث نعمل في إطار الإصلاح الاقتصادي في التعريفات الجمركية بهدف تطبيق ما يسمى بالنظام الجمركي المنسق وتقليل الفوارق فيما بين التعريفات للقائمة فهناك سلع عليها ٥٠ ٪ جمناؤه وبلغ اخرى عليها ١٠٠ ٪ جمناؤه .

□ السفير سليم زهران : اتفاقية الجات تتضمن ٥٥٠ صفحة ، وهي ان كانت لها سلبيات فلها ايضا ايجابيات ، وقد قام البلد بتقديم كل الجهود المبذولة لتعديل النصوص بها لصالحا وتخفيف الاضرار وتعظيم المنصوص وهي مسيل للثقل في الأيام الأخيرة من المفاوضات جاءت الاتفاقيات للتحدة الأمريكية بموضوع البيئة لا دواجه ضمن الاتفاقية وهي تشمل اهرامات تقليدية محلية اضافية على المنتجات المصرية والدول النامية في حالة تطبيقها ، واستطعن عدم ادراج موضوع البيئة في جولة ابروجواي .

□ له كان من الموضوعات الخلافية بار تم بحث في هذه الجولة لما كان من الممكن انهاءها في موعدا المحدد يوم ١٢/١٥ ولما كان مقبدا وانهاء الجولة في الموعد المحدد . ورغم اصمراع الدول المتقدمة على ادراج موضوع البيئة ضمن الجولة الا اننا لبشنا وقاومنا وكان للدول النامية مواقف ايجابية في رفض ادراج هذا الموضوع واتفق على ادراجه في خلال الـ ١٨ شهرا القادمة .

والقسم الرابع من الاتفاقية يتعلق بالدول النامية وما يسمى بالمعاملة الخاصة والمتفيرة وقد نص على مراعاة مصالح الدول النامية والا تفرض عليها التزامات تعيق سبوريتها التنموية وهذا ما تحاول باستمرار ان تركز عليه .

ولمما يتعلق بالاجراءات الرامية فلا شك ان صلاحياتنا تعرضت لها عن طريق الاجراءات الادارية والمفاوضات التجارية .

□ وقال : ان سلع الدول النامية سوف تشرى في اسواق الدول المتقدمة بنسبة ٥٠ ٪ .

□ واثار الدكتور جودة عبد الخالق عدة تساؤلات من : من حصاد جولة ابروجواي بالنسبة للدول النامية .. خاصة اننا نحوش الآن فيما يمكن ان نطلق عليه الدورية في الساحة الاقتصادية التي تحوت إلى غابة تلتهم فيها الحيوانات الكبيرة الحيوانات الصغيرة . وتساؤل أيضا عن هضم مفهوم التعاون من للمعدالية وهل يوجد احتمال ان يدخل في مرحلة للتنظيم من واقع جولة ابروجواي ؟

□ وقال ان الدول المستوردة للذواء مستعرض لاضرار ولكن علينا ان نقرق بين متعجى المارد الغذائية ومستوردي هذه المارد الذين سكنون نتائج هذه الجولة عليهم بالسلب .

□ ولذلك استحال كيف يمكن الاستقالة بما تحقق لحرف التعويض خسارة الطرف الآخر ؟ وما هو الاطار المقترح لتعويض الدول النامية ؟ هل هو إطار محائى فقط ؟

□ أيضا يوجد في مصر تباين حول اتفاقية الجات يتضح من متابعات التصريحات لوزير الاقتصاد ونوع من اللقن تمكسه تصريحاته الخارجية المصرية ؟

□ معظم جولة ابروجواي سلمى وبعضها ايجابي ...

□ ماذا نحن فاعطين تجاه ذلك ؟

□ السفير سليم زهران : التعاون فيما بين

الجنوب ... يوجد بالفعل تعاون بين الدول العربية

وهناك مشروع سوق عربية مشتركة وتعاون بين





● السفير منير زهران : حدثت شغبوط ولكن غير مباشرة إذ أن الدول النامية لا تستطيع التعايش دون هذا النظام فالدول الأعضاء في الجات ١١٧ دولة وهناك ٦٥ دولة فقط لم تنضم إلى الاتفاقية وتعاملت مصر الخارجية أغلبها من الدول المشتركة في الاتفاقية ولا يوجد تمانين يكرمع الدول غير النخسة للاتفاقية ولذلك فلم يكن من الممكن رفضها ، لقد بذلنا كل جهد ممكن لتقليل الأضرار ولكن في الجات عفو اذعان مثلاً حدث في الزراعة ، ومن يعترض عليها سيؤدي خارج هذا النظام ومع ذلك فقد عبرنا عن استئسنا .

وقال : أن الاتفاقية نصت على إمكانية اختيار كل دولة للسلع التي تخفف عليها التعريفة الجمركية ولا يوجد اجبار في التخفيض على جميع السلع ، كما توجد فترات انتقالية يتم فيها تحرير التجارة تباعاً وعمل خطوات حتى يتم نفاذ الأحكام خلال الـ ١٠ سنوات وهي أحكام تتطوّر بالدول النامية ، بالإضافة إلى أن الفصل الرابع في اتفاقية الجات سمح للدول التي يقل فيها دخل الفرد عن ألف دولار في السنة ..... بأن تسمى دخلها إلى أن يزيد هذا الدخل عن ألف دولار سنوياً ، ويظل الفرد في مصر حالياً يبلغ ٦٠٠ دولار .

وأضاف : أن اتفاقية الجات لا تمنح قيام الاتحادات أو الأسواق المشتركة مثل السوق العربية المشتركة أو السوق الأفريقية المشتركة ... ، وذلك فلاح من العمل من الآن على الاعتماد على الذات وبخاصة في مجالات الدواء والمنسوجات والأمن الغذائي ولابد أيضاً أن نميد هوكلة وتحديث صناعة المنسوجات في مصر حتى يمكننا مواجهة المنافسة .

ومن لماذا تم استثناء البترول من اتفاقية الجات قال السفير منير زهران : البترول من السلع الاستراتيجية التي تشمل في جميع الصناعات وهو مستثنى من التخفيض التجاري حيث تمككه اعتبارات عالمية مثل التخزين الاحتياطي وسقوط الإنتاج وعدم انتظامها .

وقال نحن دولة مستوردة للغذاء ولكننا دولة مصدرة أيضاً لسلع أخرى ورغم ذلك فالمحصلة النهائية هي لننا دولة مستوردة وتخفيض الدعم على الزراعة سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي مضرتنا سوف تحقق مكاسب في حين أن وارداتنا سوف تحقق خسائر ولذلك فلاح من اتخاذ إجراءات وعمل برامج لتوفير السلع الغذائية للشمى المصرى على أساس أننا خاسرون من عمليات الاستيراد ، والشبكة التي نواجهها هي أننا دولة تعاني من معدلات السكانية المرتفعة ولذلك يجب أن نعمل على أن تكون الزيادة في الإنتاج الزراعى أقل من الزيادة في معدلات السكان ولابد أيضاً من العمل على التوسع في

الإنتاج الذاتى وإملائه الأثرية .

● تسامح الدكتور على سليمان عن حل الموقف الخاص بمصر يجعلها تستفيد من اتفاقية الجات وخاصة فيما يتعلق بموضوع العمالة والخدمات في مجال البنوك والملاحة وفي مجال الملكية الفكرية على اعتبار أن مصر الآن تعتبر مصدرة للكتب والأفلام والتسجيلات ولا تحصل على عائد لهذا التصدير ...

فهل يعد الاتفاقية ستحصل على عائد محز ؟

□ السفير منير زهران : بالنسبة للمعالة فالمسوح منها نسبته ١٠ ٪ من فئة المبرين والمخمسعين وهذه النسبة بالطبع في صالح الدول المتقدمة وأن تكون في صالح الدول النامية ، وذلك فلاح من تميم الخدمات بما في ذلك المعالة الإدارية والمعالة العادية .

وبالنسبة للملكية الفكرية : فلاح أن نحسب حجم الفسلة والمكسب ونحن سوف نستفيد القليل ولكننا سوف ندفع الكثير ومع ذلك فلاح من الدخول في الاتفاقية فالمعالة ستكون بين جنوب وإسأل وأيس بين جنوب وجنوب .

□ وإسأل الدكتور مصطفى أحمد مصطفى هل تمت بعض الشغبوط من قبل الدول النامية على بعض الموضوعات ؟





المصدر: العالم العربي

١٧ يناير ١٩٩٤

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بدأ بالسعودية وسوريا والجزائر والأردن ولبنان

# سباق بين الدول العربية للانضمام الى «الجات»

## المنظمة تسيطر على ٩٠٪ من التجارة الدولية

وتونس والكويت، كما ان الجزائر ستكون الدولة العربية السادسة التي تنضم للجات بعد ان كانت تطبق قواعد الجات بحكم الواقع *de facto* basis. هذا اضاف الى اهتمام كل من سوريا والأردن بنتائج الجولة وسعيهم للاشتراك في المنظمة العالمية الجديدة.

ففيما يتعلق بسوريا - والتي كانت ضمن الدول الثلاث والعشرين المؤسسين للجات ولكنها انضمت هي ولبنان في عام ١٩٥١ - فان هناك اتجاهات واضحة عبرت عنه وزارة الاقتصاد السورية للانضمام للمنظمة الدولية واعتبرت ان المكاسب التي ستعود على الاقتصاد السوري اكبر بكثير من الالتزامات التي ستلتزمها. فقد اجرت هذه الوزارة اتصالات مكثفة مع البنك المركزي السوري - المعارض للانضمام - لاقناعه بوجهة نظرها. الجات لا يزال فيها لعدم دخول المنتجات السورية الى العديد من الاسواق الدولية التي تتميز في معاملتها بين البضائع المستوردة من دول منتسبة لانطلاق البضائع المستوردة من دول غير منتسبة. وذكرت بعدم قدرة للتسوجات السورية - على سبيل المثال - على المنافسة امام للتسوجات الهندي والباكستاني رغم ان تكلفتها في سوريا اقل، وتقرى المصادر الاقتصادية السورية ان طرح مبدأ العودة الى الجات مناسب الآن وذلك بعد الافكار التي طرحت في اجتماع لجنة ترشيح الاستيراد. والتصدير والتي طالبت بحماية المستهلك السوري عن طريق إلغاء فكرة منع الاستيراد المطلق والسماح بالاستيراد في ظل وضع رسوم جمركية مناسبة. وكانت وجهه النظر القاطبة والمضادة لوجهه نظر البنك المركزي السوري مجموعة من المزايا يمكن ان تنتمتع

اصبحت اتفاقية «الجات» الجديدة تشكل ٩٠٪ من حجم التجارة الدولية بحيث اصبح من العسير تجاهل المزايا التي تعود على التجارة العربية في حالة الانضمام. والاعراب الشديدة التي تلحق بهذه التجارة في حالة عدم الانضمام.

من هنا سارعت الدول العربية تطلي الانضمام للمنظمة الدولية والثالثة من حيث ادارة النظام الدول بعد البنك الدول وصندوق النقد الدولي.

وفي مقدمة الدولة التي سارعت بطلب الانضمام المملكة العربية السعودية والجزائر وسوريا والأردن ولبنان ولم يكن عضوا بهذه المنظمة سوى ٤ دول عربية هي مصر والمغرب وتونس والكويت، وكانت البحرين قد قبل طلب انضمامها يوم ١٢ ديسمبر الآخر. وغير الدول العربية هناك تسابق دول على الانضمام لاتفاقية الجديدة مثل الصين وروسيا ومساثر جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق ودول اوروبا الشرقية، فبقينا من الجميع باعمية الاتفاقية الجديدة اصادت هذه البلدان. هذه ورقة اعدها الوزراء المفوضون التجاريون المصريون الذين تولوا تمثيل مصر في مفاوضات الجات على مدى ٧ سنوات. وهم د. محسن هلال، وعلاء شلبي، ومأمون. يبدو ان النتائج التي اسفرت عنها جولة اوروبية في قد قادت شعبة العديد من الدول العربية للانضمام لعضوية الجات، ورغم ان كل الدول العربية تبدل في اطار الدول النامية، فانها اعتبرت الاتفاقيات الاخيرة التي اسفرت عنها جولة اوروبية ذات أهمية خاصة ومفيدة للدول النامية في ظل نظام عالمي جديدة أصبحت فيه الجودة والمناصفة الحرة والمعادلة في التجارة الدولية امر لا مفر منه.

وقد تم قبول دولة البحرين كمضوء رقم ١١٤ في الجات وذلك في الاجتماع الأخير للجات في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ وبذلك تنضم دولة عربية جديدة بعد مصر والمغرب





المصدر: العالم العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٤ - ١٩٩٤

هناك العديد من الدول، لاخرى خاصة جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق تسعى للحصول على عضوية الجات مثل: سلوفينيا وأرمينيا ولاتفيا ومولدافا وأوكرانيا، هذا إضافة إلى جمهورية الصين الشعبية التي شكل طلب عضويتها حساسية لبعض القوى الكبرى من حيث التأكيد من تغير السياسات التجارية إلى الاقتصاد السوق وتطبيق مبادئ التجارة الحرة، وبالرغم من عدم انضمام الصين حتى الآن إلا أن الأطراف المتصادقة في الجات والمقت على مشاركتها الكاملة في جولة أورو جواي للمفاوضات التجارية لأهميتها وبذلك يفتح الباب لمناقشة أسيا الاقتصادية لعضوية الجات ورغم أن الصين تجيد في الترتيب - من حيث مصادراتها - كراية دولة في آسيا حيث وصلت هذه المصادرات إلى ٧١,٩ مليار دولار في عام ١٩٩١، إلا أنها تتوقع زيادة هذه المصادرات بنسبة كبيرة بعد عضويتها في الجات.

ومن المتوقع أن تشهد الأيام المقبلة مزيدا من طلبات الدول للانضمام لعضوية الجات بعد أن بات من المؤكد أن عدم العضوية ستكون بأهظة التكاليف للدول غير الاعضاء.

بها المصادرات السورية خاصة بعد انحسار سوق أوروبا الشرقية وروسيا، وأن الاقتصاد السوري متجه إلى التحرر حيث لا مكان للاستغراق في ظل النظام الدول الجديد، كما أن تجارة الأطراف المتصادقة في الجات، أصبحت تشكل ٩٠٪ من تجارة العالم وهو ما لا يمكن تجاهله. هذا ومن المتوقع أن تقوم لبنان بخطوة مماثلة للانضمام للجات ولكنها في توقعنا تفصل الانتظار لثري الاجراءات التي ستقوم بها سوريا في هذا الشأن.

كما أعربت المملكة العربية السعودية عن رغبتها في الانضمام للجات وأنها في سبيل اتخاذ الاجراءات المطلوبة للعضوية. كما أصريت الأردن عن رغبتها في الانضمام ولكنها في نفس الوقت تقوم بتقييم الجوانب السلبية للانضمام ولكنها في نفس الوقت مجال السلع والخدمات، ومع هذا فإن المصادر الرسمية تؤكد بعد أن تم اجتماع بين وزير الخارجية الأردني وسفراء الدول الرئيسية أعضاء الجات في عمان والذي عقد في ديسمبر ١٩٩٢ لتأييد الطلب الأردني للانضمام إلى الجات حتى قبل انتهاء التقييم النهائي لتتأخر جولة أورو جواي.

والى جانب الدول العربية وسعيها للانضمام للاتفاقية العامة





المصدر: **الرياض - ١٢**

١٢ جمادى ١٩٩٤

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## وزير التجارة الأمريكي في الرياض:

# تركيز أمريكي على أسواق السعودية وخليج المباحثات الأمريكية الخليجية تتناول الانضمام للجات

□ الرياض - سامي المهنا  
وعبدالله الرديدي:

ورجال الأعمال في المملكة ودول مجلس التعاون وتوسيع اقتصادياتها المرتكزة على التورل وإيجاد التنوع والنمو الاقتصادي حتى منطقة الشرق الأوسط. وأكد أهمية هذه المرحلة بعد انتهاء الحرب الباردة وإعلان المسامحة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وتوقف العداء بين الجانبين وقال إن هذه المرحلة تدخل دولنا جميعا في عهد جديد مضاء بسلاسل والخير والسلام والأمان سيؤدي إلى تطورها الاقتصادي وإشعار إلى هذه الإيجابية من خلال اتفاقية الجات بمشاركة ١١٥ دولة مما يصفوا جميعا للتعاون بشكل أوفق. وكان الوزير الأمريكي قد اجتمع بسمو الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام. كما قام بزيارة لشركة الاكترونيات المتقدمة والاجتماع بسمو الأمير فهد بن عبد الله مساعد وزير الدفاع والطيران لشؤون الطيران المدني ورئيس لجنة التوازن الاقتصادي والاجتماع بالذكور علوي. طائفة من ٩ «اقرأ ص ٩»

العواقب من أجل دعم العلاقات التجارية بين أمريكا ودول مجلس التعاون وإزالة الحواجز الجمركية وسبل المعايير لبرادة الاختراع مشعرا إلى سياسات الولايات المتحدة في التركيز على أسواق المملكة ودول الخليج لما يتوافر بها من إمكانيات ضخمة تعمل على الأسهم في التجارة الحرة بين الطرفين. وأوضح الوزير الأمريكي أن الشركات الأمريكية ترغب في تحقيق تعاون بينهما وبين الشركات

صرح وزير التجارة الأمريكي رونالد براون - الذي يزور المملكة العربية السعودية في إطار جولة في المنطقة - بأن حكومة الرئيس كلينتون تيدي اهتمامها البالغ بدعم وتوثيق العلاقات الاقتصادية مع المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون لسنود الخليج العربية وتوسيع وتنويع العلاقات الاقتصادية والأسواق بين الولايات المتحدة ودول المجلس.

وأشار الوزير براون لدى وصوله للمملكة عقب استقبال وزير التجارة الدكتور سليمان السليم والأمن العام المساعد للشئون الاقتصادية إلى أن زيارته للمملكة تأتي كمحطة أولية في زيارته لمنطقة الشرق الأوسط وشأن زيارة له للمملكة ورابع زيارة لعضو في الحكومة الأمريكية خلال عام في إدارة كلينتون مما يؤكد الأهمية التي يوليها الرئيس الأمريكي كلينتون للمملكة ومنطقة الخليج.

وأكد أن المباحثات الخليجية الأمريكية تتناول بحث إزالة

## معرض الاتصالات السعودية ٩٤

## عماققة شركات الاتصالات العالمية تطل على السوق الخليجي من نافذة المعرض

التفاصيل ص ٦







المصدر : **الرياض اليوم**

التاريخ : **١٢ جمادى الآخرة ١٩٩٤**

## للنش والخدمات الصحفية والمعلومات

### تسريز امريكي

درويش كيال وزير البرق والهاتف والاجتماع برجال الاعمال الامريكيين بالرياض خلال

بواسطة بنك محلي ثم التشدد في المستندات الخاصة بالاعتمادات المستندية.

وتشير كثر الاحصائيات إلى أن التبادل التجاري بين البلدين شهد تطورا كبيرا خلال عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ خصوصا فيما يتعلق بالواردات الخليجية من الولايات المتحدة الأمريكية التي وصلت في عام ٩١ إلى ١١ مليار دولار بنسبة زيادة ٦٩٪ عن العام الذي سبقه ١٩٩٠ ثم ارتفعت في عام ١٩٩٢ إلى حوالي ٨ و ١٢ مليار دولار.

وتشير الأرقام التي أوردتها وكالة الأنباء القطرية إلى أن ٩٠٪ من الاستثمارات الأمريكية في المشروعات المشتركة في دول المنطقة تركزت على الصناعات الكيماوية وأن دول المنطقة تحبذ تنويع هذه الاستثمارات وتوزيعها على القطاعات المختلفة خاصة أن اقتصاد دول الخليج أخذ في التنويع كما أن نصيب النفط من الناتج المحلي الإجمالي يتضاؤل بينما زاد نصيب الزراعة والخدمات والصناعة التحويلية خاصة المواد الكيماوية.

خلال تمسده العمل والاجتماع والدكتور سليمان السليم وزير التجارة، كما قام بزيارة مركز معارض الرياض لإقامة معرض الاتصالات السمودي الذي يعكس التطور والتكنولوجيا السعودية في مجال الاتصالات ويذكر أن هناك مشروعا أمريكيا منورث تاكماء تم بحسه مع وزير البرق والهاتف والهاتف وقد حضر الوزير الضيف حفل الاستقبال الذي أقامه القائم بأعمال السفارة الأمريكية لدى الرياض.

وقد أبرزت التقارير الاقتصادية أهم المشاكل التي تعرق تنمية المبادلات التجارية بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية وذلك من واقع المصدرين والمستوردين الخليجين فيالنسبة للمستوردين تبيين وجود نسبة ٦٦,٧٪ يواجهون مشاكل في تصدير منتجاتهم مع الشركاء الأمريكيين منها ما هو ناتج عن العلاقات التعاقدية ومنها ما هو ناتج عن شروط التمويل والدفع ويرجع مصدرها بنسبة ١٠٠٪ إلى السياسات والانظمة المطبقة في الولايات المتحدة.

أما فيما يتعلق بالمستوردين فقد تبيين وجود نسبة ٨٦,٧٪ من المستوردين يواجهون بمشاكل مع الشركاء الأمريكيين ويأتي في مقدمة المشاكل التمويلية التي تواجه المستوردين مشكلة اشتراط التغطية الكاملة لقيمة المنتجات مقدمة





المصدر :

بـ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٤١٢ هـ ١٩٩٤ م

**وزير التجارة الأمير كي طالب دول مجلس التعاون بإيجاد حل للمقاطعة العربية لإسرائيل  
السعودية تتطلع الى دعم اميركي للانضمام الى غات  
وتدعو واشنطن الى التعاون لايجاد أسواق نفط مستقرة**





## □ الرياض - من سليمان نمر :

أكد وزير التجارة السعودي الدكتور سليمان السليم والأميركي رونالد براون تاليفد الجسديين الخليجي والأميركي للقيام بتأهيل تجاري حر أوسع بينهما.

ودعا الوزير الأمريكي دول مجلس التعاون لإيجاد حل لوضع قرارات المقاطعة العربية لإسرائيل من أجل خفض الشركات الأمريكية على الاستثمار في الضفة الغربية وإطاع غزة المحتلين.

وأشاد الوزيران التسعوي والأميركي في كلمتين التبعهما لدى افتتاح لبحصامات الثلاثاء الخامس للحوار الخليجي - الأمريكي بالخطوات التي قطعت على طريق حرية التجارة العالمية والتوصلات التي تحفلت بتوافيق اتفاقية التجارة العالمية البحر (فات) والاتفاقية (نافتا) للتجارة الحرة لدول أميركا الشمالية. وأعرب وزير التجارة التسعوي في كلمته عن تطلع بلاده إلى دعم الولايات المتحدة لها للانضمام إلى (فات). وأكد في هذا الصدد إيمان دول مجلس التعاون الخليجي بحرية التجارة. وقال: إن دول المجلس تنتظر بجدية إلى انضمامها إلى اتفاقية فاتات مشيراً إلى أن انضمام هذه الدول إلى هذه الاتفاقية سيمنح صفتها العالمية ويضع دولاً نامية أخرى على الانضمام إليها.

ويعلم السليم في كلمته الجانب الأمريكي إلى انضمام دول مجلس التعاون بحماية الملكية الفكرية وتسجيل حل المنازعات التجارية مشيراً إلى قرار قمة مجلس التعاون الأخيرة إنشاء مركز للتكديف التجاري وإلى إقرارها في دورة سابقة نظام براءات الاختراع وإنشاء مكتب لحماية الملكية الفكرية. ولكن أن السعودية قررت أخيراً الانضمام إلى

الاتفاق نيويورك للاعتراف والتكديف للتكديف كما قررت التزام نظام إل ميونسيكو الدولي الخاص بالملكية الفكرية.

وأعرب الوزير السعودي عن الأمل بأن تؤدي هذه الإجراءات إلى تشجيع وحماية الاستثمارات الأمريكية للباصرة في دول مجلس التعاون مشيراً إلى تطلعه إلى إمكان التفاوض في شأن صيغة قانونية لاتفاق عملية وتشجيع الاستثمار للتبادل في دول المجلس والولايات المتحدة.

من جهته، لوح وزير التجارة الأمريكي بأن بلاده قد تعرضت قيوماً على نقل التكنولوجيا للخدمة في دول المنطقة إلا أن سوء مسألة ضمان حقوق الملكية الفكرية لأنها دأمر أساسي في عملية التطور ووضع اهتمام خاص بالنسبة إلى الولايات المتحدة. ولكن أن الشركات الأمريكية أن تصبح للتكنولوجيا الأمريكية المتقدمة بالموصول إلى مناطق لا يمكن فيها ضمان حقوق التكرير. لكنه أعرب عن ارتياحه إلى ما وصفه

بالتطور الذي حصل في المنطقة في هذا المجال معرباً عن أمله أن ترى فيه حفاظ حقوق الملكية الفكرية وقد أصبح أمراً مفروضاً منه.

وأكد براون خصص الشركات الأمريكية للاستثمار في منطقة الخليج، لكنه استدره قللاً: إن بعض الإجراءات مثل قوانين التفرقة أعضاء للمجلس ومواجه الاستحسان ومتطلبات التوازن الاقتصادي وفي بعض الأحيان إجراءات التأسيسية نصب في محصلة عدم تشجيع

التصدير والاستثمار. ودعا الوزير الأمريكي دول مجلس التعاون الخليجي إلى إيجاد حل لمسألة قرارات المقاطعة العربية لإسرائيل. وقال إن حكومة بلاده ترى أن الشركات الأمريكية يجب أن تكون قادرة على القيام بالأعمال التجارية في أي مكان في العالم من دون أن تعرض عليها عقوبات من أطراف أخرى. وأعرب عن أمله أن يأتي قريباً ذلك اليوم الذي تستطيع فيه الشركات





المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٧ يناير ١٩٩٤

الأميركية الاتجار مع الشعوب في أنحاء هذه المنطقة من دون خوف من انتقام أو إجراء التصافي. وأشار إلى حساسية موضوع المقاطعة ورحب بالخطوات التي اتخذت من أجل إزالة موضوع المقاطعة من العلاقات التجارية والاقتصادية. واعتبر براون أن رفع المقاطعة العربية من الدرجة الثانية (تشمل الشركات الأجنبية التي تتعامل مع إسرائيل) ومن الدرجة الثالثة (وهي الشركات التي تساهم في إنتاج بعض السلع أو الخدمات التي تدخل في الصناعات الإسرائيلية التي يعد تصنيعها إلى الخارج) سيساعد الشركات الأميركية على الاستثمار في قطاع غزة ولقطة الغربية للصناعات. أسوة بمتاحف الشرق الأوسط الأخرى. وحضر دول مجلس التعاون على اسماعلية في مشاريع تمويل سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني في غزة وإريحا. وقال دان الرئيس كينتون شامياً كلتي تطبيقكم على تقديم دعمكم للنظام.

وفي الوقت الذي طالب فيه وزير التجارة الأميركي بولجاء حل مسألة قرارات المقاطعة العربية، طالب وزير التجارة السعودي، الولايات المتحدة بالتصالح من أجل إحياء أسواق منطقة تمتد بالاستقرار مثيراً إلى وجود مصلحة مشتركة لدول مجلس التعاون كمصدر رئيسي للنفط والولايات المتحدة كمستهلك رئيسي في وجود أسواق طالة صعبة تتمتع بالاستقرار والمطابقة. وفي إشارة إلى تدهور اسمعان انشط أصرب الوزير السليم عن قلق دول مجلس التعاون لآراء ما وصفه بـ «الجماع الدول المستهكة بوضع مزيد من العراقيل في وجه تجارة الطاقة تحت تريعة حمالة القنبلة» وعنى الوزير بذلك رغبة دول المجموعة الأوروبية في فرض ضريبة على الطاقة. وأعرب عن تطلع دول المنطقة إلى تعاطف وتفهم الولايات المتحدة لهذا الموضوع. وكان وزير التجارة الأمريكي سلم لذلك فهد بن عبدالعزيز رسالة من الرئيس بيل كلينتون تتعلق بالعلاقات الثنائية والخصايا ذات الاهتمام للشراء بين البلدين. وكان خادم الحرمين الشريفين استقبل مساء أول من أمس الوزير الأميركي الذي استقبله أمس أيضاً النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران الأمير سلطان بن عبدالعزيز. وكان براون قال أنه سيبحث مع المسؤولين السعوديين في موضوع دعم مواقف الشركات الأميركية للمصنوع على عهد لبيع الخطوط الجوية السعودية نحو ستين طائرة ركاب حديثة جديدة والمصنوع على عهد آخر لتوسيع شبكة الهاتف السعودية التي تلقت المنافسة عليه شركة آتي. ثم أنه في الأميركية مع شركات كندية وفرنسية وسويدية.







## صباح الخير

أخفى إن تمضي الأيام ، وتلفي الأسابيع والشهور ، ونحن  
 مستعمرون في الحبس من الأقاليم الجات . دون أن نخط  
 الإجراءات اللازمة لمواجهة الأثار المترتبة على هذه الانفصالية  
 والجات . هي الانفصالية الدولية التي لا التوسع عليها في  
 منتصف الشهر الماضي ، والتي بدت تنفذها والعمل بها أكثر  
 من منتصف العام القبل . وبمقتضاها لم تحرير الجازم  
 الدولية ، عن طريق خضوع الشخص المجرم . وانها تم  
 الحصص التي ظلمه بعض البلدان في أوردها . والتوقف عن  
 تقديم الدعم للسعي التي يجري تصديها لاسواق الخارج .  
 وقد تمت أكثر من مرة أن : إن الانفصالية لها جوانب سلمية  
 وأخرى انفصالية . وأحيانا في مصر أن تعمل في جوانب الأمل  
 السلبية للانفصالية إلى أقصى حد ممكن . وإن تسعى إلى تعظيم  
 الفئوس الإيجابية . والاستفادة من أي شيء قد ممكن  
 ورغم أن : الجات - الانفصالية تمثل بالتحديد الخرجية بين  
 الدول وبعضها . إلا أن هذه الانفصالية سوف ينسحب بعض  
 واضع على الخصائص التي لها المصلحة ، ويؤدي إلى أن يكون  
 الأوضاع الانفصالية . إلى الإسراع إليها ، ومصر واحدة من  
 الدول التي تتأثر بالانفصالية .

القول الذي سوف نلجأ إليه بالأسبقية.

ملا. في ظل إنقاصه أبحاث... سوف تزيل مصر بعض القيود التي تفرضها حالياً على وارداتها من الفخار بعد تصفية الإنتاج المحلي. وهذا الأمر يمكن أن يولّج في الفخار بعضه أيضاً عندما يبلّغ الإنتاج الأجنبي، وعلى الفخار أيضاً.

والأمر الطبيعي أن تبدأ في القول بحدود دراسات مستقبلية للتحقق من الآثار التي سوف تنجم عنها فتح السوق الحرة أمام الواردات والسلم الأجنبية... حتى تمكن من الفخار الأجنبيات، وتطبيق السياسات التي تسمح الإنتاج المحلي، وتكتف من الصادرات في وجه الفخار الأجنبية... بل والتخلي عنها، والتوقف عليها.

مهم، وتوقع عهده  
في ظل العقيدة الجالت .. يمكن ان تزيد حصة الصادرات  
مصرية اسواق الخارج، في استغلال ان تزيد من قدرتها  
على منافسة السلع الأجنبية المماثلة .. ولا تحفل بالأسواق  
لانتعاش الصناعة المصرية وتوسع، وانكشاف تقديم المزيد من  
فرض العمل، والمساهمة في زيادة الدخل، ولعل مسئول  
المعيشة .. ولكن لو عجز الإنتاج المحلي عن غزو الاسواق  
الخارجية لانتعشت الامور، وزاد الانخفاض سوءا في الداخل  
من هنا ينبع من المسؤول ان تبدأ فوراً، التفكير في مواجهة  
هذا الواقع والاستعداد له.

هذا النوع والاعتدال في  
إن الجدل الدائر حالياً حول إتفاقيات الجات ، والقول بأن  
إتفاقيات ريمية ، أو إتفاقيات جيدة .. لا يفيد ولا يجدي .. لأنه لا يفي  
من الانضمام للإتفاقيات والالتزام بها كما هو .. وبدلاً من أن يفي  
الوقت في هذا الجدل .. يجب أن نبدأ فوراً في وضع استراتيجيات  
وأصحة للتعامل مع هذه الإتفاقيات الدولية ، ومن خلال جملة  
متعددة ، بحري أعدادها وتبذلها .

إن الأيام تنضي .. والشهور تجري .. ومن واجبا أن تتعامل مع القضايا والأحداث من منطلق البعل .. وإلا تصبح ضحايا لسياسة رد الفعل !

سعد بن مسعود





## ثورة «الجات» التجارية



عبدان بسيوي

مجموع الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء. ذلك بتوقع مؤلف الخبراء الاستفتاء عما يعادل ٣٠٠ مليون دولار أمريكي ستؤتيه الدول الأعضاء للزراعة، الأمر الذي دفعه الدول المنتجة للزراعة، الأمر الذي سيساعد على دفع أسعار المنتجات الزراعية، ويساعد على وازع الدول النامية الأسواق العالمية واغترافها بتصدير منتجاتها الزراعية إليها.

كل هذا الكلام جميل ومقبول ومقبول، ولكن من؟ الواقع أن تجميع سياسيات وإجراءات الانضمام لهذه الاتفاقية يعتمد بالدرجة الأولى على حكومات اقتصاد البلد المبدع، فإن كان الاقتصاد تصديرياً كانت الفائدة من «الجات» أهم وأشمل مما لو كان اقتصاداً يعتمد على الاستيراد، رغم أن البلد المستورد سيستفيد بأسعار تنافسية رخيصة. إيراداته تتجود للمنافسة الدولية الحرة.

وإن نفس الوقت سيولد دخلاً مهماً من الرسوم الجمركية التي يفرضها على الواردات، ولكن بوسع ذلك البلد إذا كانت الرسوم ذات أهمية قصوى له أن يمتنع عنها بصفة البرصاء للحظية والضرائب غير الباطنة. ولكن من الناحية الاقتصادية البحتة لا ينظر إلى الرسوم الجمركية كمصدر من مصادر الدخل للدولة بل من أنها أداة رقابية مهمة للتحكم في حجم الواردات لا اعتباراً اقتصادياً وحيداً.

وعلى هذا الأساس فما لم يكن سلبياً ليد يكون إيجابياً ليد الآخر. في حالة انضمام الاثنين إلى اتفاقية «الجات» ويوسع قطاع القرار والمخططين الاقتصاديين لتقنيات الأنسب والأفضل لتطبيق اقتصادهم واحتياجاتهم.

ولعل سبباً لانتشار هذا من دولنا العربية؟ الذي تعلمه من الصديق من الدول الغربية لم تدخل في هذه الاتفاقية. وجدير بالذكر أن الميرور قد دخلت «الجات» مؤخراً والتي تعتقد أن دخولها كان قراراً حاسماً لأن اقتصادها غير النشط يعتمد على الاستيراد وما يتيح لها أسعاراً تنافسية دولية أفضل.

ولكن لابد من التحسين من أن على كل دولة أن تراسى مصالحها للشهوة أمام الآخرين الكبار الذين ستدعى بضائعهم وسلهم كطاولان ويصوره تنافسية قد تتركز في أدرك الدول النامية حيث غياب للتنافس الحجم الكبير واضح وحيث يمكن أن تقلد السيطرة على شمسها الاقتصادية.

تحذير كذا إذا صنع ما توقعه الخبراء من أن التجارة الدولية بعد ترويضها في مطلع القرن الحادي والعشرين ستستلزم ينصب كبحه فإن هذا يستلزم حتى الآن إجراء إصلاحات جذرية في النظام النقدي السابق، إذ لا يفلح أن ينظر نظام تحويل العملات الحالي على حاله، لأنه يوصق التوسع ويحد من التخفيضات للمنافس السليم، مما يعرض الاقتصادات الخارجية إلى أزمات حادة، وليس مشكلة ديون التكاليف الثالث يبعيد عن الانحسار، ومازال النظام المصري يعاني منها حتى يومنا هذا.

الحديث الاقتصادي المهم الذي احتل العناوين والصفحات الأولى لأجهزة الإعلام الدولية كان يدور منازع المفاوضات الدولية للاتفاقية العامة للتجارة والتسوية «الجات» والمفاوضات الساخنة والتحديات البيئية والمطلة بضرورة الوصول إلى اتفاق في وقت محد (الأربعاء ١٢/١٢/١٩٩٣) ولا أخفت الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية سياسة حمائية متشددة تخلق الأسواق الأمريكية في وجه الواردات الأجنبية لها. ولمن الحظ تم الاتفاق على أكثر من ٨٠٪ من نقاط الخلاف، أما البقية في الثلاثة الباقية فقد أجادت في المستقبل القريب. وقبل تحليل واستعراض هذه الاتفاقية وأهميتها لابد من خلفية تاريخية تعريفية لها.

والجات اتفاقية تتبادت لها الدول الصناعية في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٨ بغية تحرير التجارة العالمية من كافة القيود النظرية والإقليمية والدولية، سواء أكانت هذه القيود منع أو تحديد الاستيراد أو رفع معدلات التسوية الجمركية. كل ذلك من أجل حماية المصالحات المحلية بصرف النظر عن جودة منتجاتها وفعاليتها.

بمعنى كسر «الجات» محاولة نواصة لفتح الأسواق العالمية من أجل انسياب البضائع والخدمات بين الدول الأعضاء في تلك الاتفاقية بسهولة ويسر ويكون قيد أو حد.

وقد أجريت حتى الآن سبع دورات من المفاوضات بين الدول الأعضاء في تلك الاتفاقية خلال الأربعين عاماً الماضية. وتم خلال هذه الدورات التي انعقد معظمها في أوروبا، إجاز لا يرس به في تحرير التجارة الدولية، إذ يقدر الخبراء المتخصصون أنه قد تم تخفيض الرسوم الجمركية على البضائع والسلع المصنعة من متوسط بلغ ٤٥٪ إلى ٥٪ خلال الدورات الخمسة التي عقدت. وهي نسبة لا بأس بها بأي مقياس.

يضاف إلى ذلك أن التجارة الدولية في أعقاب هذه المرحلة «التجزئة» قد تضاقت بيسر فلكية وزادت إلى مستويات لم تتصورها البشرية في تاريخها الطويل.

كل ذلك كله ما لا شك فيه أن الاتفاق الأخير لدول الجات «الجات» عدداً حتى كسر أحصاء ١١٧ دولة، ويترجم بمباداة ثورية تجارية عظمى لا تقل في تأثيرها عن الثورة الصناعية، والاطلالة الاستعمارية القديمة التي صاحبت تلك الثورة بما فيها من ظلم واستغلال واستعمار.

لكن هذه الثورة التجارية رغم ما فيها من إيجابيات وعظم وعند تنكس الدول النامية ومنها بالطبع دولنا العربية إلا أنها جاءت بالترانس ويصير لفة الجميع، كذلك فإن شأنها شأن أي اتفاق بين الدوليين الكبار والصغار، حيث يستحوذ الطرف الأول على معظم المكاسب، وإن الواقع فإن للتطرفين اليمينيين في مباحثات «الجات» الأخيرة لـ جينيف كانوا الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية والحد ما اليابان.

وجدير بالذكر أن الاتفاق الحالي للجات يحدد مرحلة زمنية هي عام ٢٠٠٥ للتخلص من كافة القيود والحدود والرسوم على تصدير أسواق دول الجات مفتوحة على بعضها البعض ولكنها ستبقى محروقة وحده في نهاية هذه المرحلة. ويقوع الخبراء المتخصصون أن تذول كافة الحواجز التجارية وأن تزداد قيمة البضائع المصنعة عالمياً بحوالي ٢٧-٢٨ بليون دولار، أي ما يعادل نسبة ٨٪ من





# التجارة الدولية : قصة ما قبل المجات (١-٢)

## ١. د. رفعت نقوشة

العنكبوت في النظرية الشهيرة للعالم الاقتصادي البريطاني ريكاردو والتي اتفقوا فيها بعد كل انحصار حرية التجارة كمجة مرجعية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولعل ريكاردو اختزل نظريته في مقولة الصريحة وعندما تحرر التجارة.. فليأتنا تحرر العمل.

والفوزت الثورة الصناعية الأولى حقبة للتصنيعية أخرى، إنجازات ينمط توزيع الدخل لصالح الأرباح في موازنة المقارنة بالأجور، حتى يتم تأمين حيوية دورة التراكم الرأسمالي (والأرباح هي أهم روافدها)، ولأن التكون الفيزيقي للأجور يرتبط تماماً بسلة غذائية يحصل القمع مركز الثقل فيها، فلقد كان تحرر التجارة ضرورياً لخفض أسعار القمح وبالتالي خفض الأجور، ولقد شهدت فرنسا - على سبيل المثال - انخفاضات متتالية في سعر القمح بلغت حوالي ٣٠٪ في الفترة من ١٨٧٠/١٨٩٠، وحوالي ٥٪ في الفترة ١٨٩٠/١٩٠٠. ولم يكن الاقتصاد الفرنسي بالذات مرناً في مواجهة أوضاعه مع التدهور للتلاحق في أسعار القمح، لسببين رئيسيين:

١ - إن انخفاض أسعار القمح أثر بضرر بالغ للزارعين الفرنسيين، وبلغ بعضهم إلى هجر النشاط الزراعي، في توقيت شهدت أحاسيسها - بأن الناتج الزراعي كوتفع بأهميته إلى حوالي ٤٠٪ من إجمالي الناتج القومي الفرنسي (وهي نسبة لم تتأولها الأهمية النسبية للناتج الزراعي في البلدان الأوروبية الأخرى).

٢ - إن إنتاجية العامل الفرنسي لم تلحق - في هذه الفترة - وإنتاجية العامل البريطاني أو بالناتج القومي الأمريكي، وظل فارق التخلّف ملحوظاً ومحصوراً. وعكس إشاره على تفاوت معدلات الضريبة في البلدان الثلاثة (١٧٪ في فرنسا، ١٢٪ في بريطانيا، ٨٪ في الولايات المتحدة)، وكانت الضريبة بالضرورة مرتفعة في فرنسا لاستقطاع الزوائد في الأجور الحقيقية نتيجة لتحرير تجارة القمح، وهي الزيادات التي لاتتوافق انساقاً مع الانخفاض النسبي في مستوى إنتاجية العامل الفرنسي، وكان التفاوت في معدلات الضريبة موضوعاً لانتقادات الرأي العام الفرنسي.

عندما أحت إتفاقيه المجات على تحرير التجارة الدولية، فهي لم تعبر عن كشف جديد في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية، فلقد عاشت التجارة الدولية أجواء التحرير خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ثم عرفت بعد ذلك أشكال الحماية الجمركية، ولم يكن الأمر مغللاً - وإن يكون - بفشال الحرية، ولكن كان مرتبطاً - وسوف يظل - بمسايات العمل.

ففي ٢٦ مايو ١٨٤٦ صوت البرلمان البريطاني على قانون بإلغاء كافة القوانين للقيد للتجارة الحرة، وفي ٥ يناير ١٨٦١ أصدر نابليون الثالث تعليماته بتحرير التجارة الفرنسية الخارجية، وفي ١٨٦٥.. كانت الدولتان توفعان اتفاقية للتجارة الحرة بينهما، وهي مجرد مثال من بين أمثلة متعددة.. تدفقت خلالها السلع عبر بوابات مفتوحة.

كان الانهيار نحو تحرير التجارة الخارجية يمثل - كذلك - استجابة لواقع الاقتصادي بشكل في مخاض الثورة الصناعية الأولى، والتي امتدت بأثرها المضاعف لإيجاد حقائق اقتصادية جديدة: فلقد زادت الانتاجية وضاعفت بمعدلات غير مسبوقه (حوالي ٤٠٠٪ في ٢٧٪ في القطاع الصناعي وفي القطاع الزراعي على التوالي - خلال الفترة ١٨٥٠/١٩٠٠) وكان لابد من إيجاد أسواق لتصرف فائض الإنتاج، ومن ثم كان لابد من تحرير التجارة بما عن أسواق خارجية.

ولكن نفس الوقت، فلقد عدت كليات الثورة الصناعية الأولى، إلى الوصول سريعاً بمعظم اقتصاديات الدول الميكزة التصنيع (أوروبا الغربية والولايات المتحدة) إلى مرحلة (إعمال الكاملة، أي إلى المرحلة التي يتقن فيها مهنة البطالة إلى حوالى المصنوع، وعلى الرغم من القسوة الاجتماعية التي تجسدها حالة البطالة الكاملة، إلا أنها تجسد - في لحظة التزامن - قدياً على النمو الاقتصادي، فاحتياجات النمو تقتضى وجود احتياطي قوة عمل يمكن شحبه عن لدى القصر في دولاب التخصّص الاقتصادي ولا لانهى الأمر إلى مآزق الركود، وكانت حرية التجارة تمثل مساعداً إلى تجاوز المآزق - من خلال إعادة تخصيص موارد الدول وفقاً لمعيار الميزة النسبية وبالتالي تحرير جزء من العمل - ثم إعادة تكوينه في أنشطة إنتاجية جديدة تدفع بمعدلات النمو إلى أعلى هروباً من مآزق الركود، وكان هذا السيناريو هو عقد





## البحاث: التحرير أو الحرب (٢-٢)

٣. د. رفعت لقوشة

الأمريكية إلى ما هو أبعد من ذلك، عندما أصرت على الحق في الخدمات والمنتجات الثقافية بالصفحة البحوث على الرغم من أن الآثار المرجعية للاقتصاد لم يتسبب إلا على السلع الصناعية والزراعية، وفي حقيقة الأمر، فقد حاولت الولايات المتحدة أن تستثمر تقويتها اقتصادي في قطاع الخدمات، حيث تتوافر لها ميزة نسبية على سلع المنافسة. يمتدح على الآخرين للتحاليل، وفي وقت تعان فيه الإحصائيات العالمية من زيادة قيمة المبادلات التجارية العالمية بحوالي ٥٠٪ في الفترة ١٩٨٦/١٩٩٠، بينما تقلصت القيمة إلى حوالي ٨٪ في دورة الليبرالات الخدمية الدولية. وبدأ هذا التناوب وكأنه إعلان أمريكي بالحرب على أوروبا. وعلى فرنسا والمملكة المتحدة تحمل الليرة الثانية في قائمة المصدرون للخدمات عليها، إذ تأتي الولايات المتحدة في المرتبة الأولى ويلحق بمسوس، وحوالي ٧٧٪ من المبيعات الخدمية والثقافية الفرنسية يتجه إلى بلدان السوق الأوروبية المشتركة وإلى بلدان البرانكو. - فرن وإنما ما تحورت تجارة الخدمات، فمن خصمة فرنسا سوف تقتلص بالفعل في هذه الأسواق، خاصة أن الحصص بالفعل ضخمة نسبياً في كافة المقارنة بالخدمة الأمريكية، وبالتالي فإن تحرير تجارة الخدمات، يعني سلفاً وفي حسابات مركز القرار الفرنسي، خروج فرنسا من قائمة مصدري الخدمات، ويؤدي أيضاً تدهور مستويات الخدمات في الداخل الفرنسي. لائها صناعات ما زالت تعتمد على دعم الدولة، التي تحصل فمحصلة من الرسوم الإضافية للفرنسية على مبيعات الخدمات والمنتجات الثقافية الأجنبية (وتبلغ هذه الرسوم حوالي ٧٪ من إجمالي قيمة المبيعات)، ويسقط حق الدولة في الحصول الرسوم الإضافية، وبالتالي تعجز من تمويل مستحقات الدعم.

ولتتبع المواقف الخدمية بجملة «دوروجي - الجاهل» وخروج الكبار ببعض المكاسب، وخروج الصغار منفض البيوت، وعلى الجبهة الاممية لمصر العرب خرجوا من الولايات المتحدة ويخرجون بأمانة النظر في تحرير كل الخدمات بما فيها المنتجات الثقافية، وخروج أوروبا (وبالذات فرنسا) بضمن الاستعداد لجولات قائمة فطنتاً أو لم تشارك. إذ لم تنصر كل الخدمات والمنتجات الثقافية. فهي الحرب

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، خرجت دولة واحدة بفنائم الانتصار الاقتصادي، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، واقتضت مصالحها أن تعيد صياغة قواعد اللعبة التي تحكم دورة التجارة الدولية وأن تدفع بها في اتجاه التحرير، ولذلك فقد كانت إزاحة الحاجز الجمركي الأوروبي هي أحد الشروط المسبقة التي فرضتها الإدارة الأمريكية على الدول الأوروبية في ملاحق مشروع ماركشاله ثم صعدوا واشتدوا إلى محاولة تقنين حرية التجارة من خلال اتفاقية حملت اسم «الجات» ووقعت عليها ٢٣ دولة في عام ١٩٤٨.

وتصعد الليبرالية التي صاغت الأخطار العام للاتفاقية مثل: عدم التمييز في المعاملة، ومنع معاملة الدولة الأولى بالرعاية للأطراف المتعاضدة، والفناء القيدون الكبيرة على البراديات،... الخ، وإن حقيقة الأمر، فإن الاتفاقية لم تكن ملزمة ولكنها مجرد دليل حركة، لأنها اعتمدت الآلية الجماعية لتوقيع المقويات على الطرف الذي يتصل من التزاماته، وبالفعل فقد تطل الجميع، فالسوق الأوروبية المشتركة (وكذا اليابان) اعتمدت أساليب الحماية الجمركية غير الليبرالية، والولايات المتحدة بادرت في المقابل بتكريس سياسات دعم المصنوعات (وهي التكتيك المضاد لسياسات الحماية الجمركية غير الليبرالية)، وهكذا اقرب الجميع من خط اقتصاص للحرب التجارية حشواً من لجلها كل مقاريس الحماية الجمركية الليبرالية وغير الليبرالية، ولحقوا من لجلها كل المرات الخلقية لدعم المصنوعات.

كانت مناورات الحرب تشمل بال واشتدوا، خاصة أن موازين القوى وبلا منتصف الستينيات لم تعد تتجانس اليها الاقتصادية، فالسوق الأوروبية المشتركة تنمو وتضم - تهاجم - إلى منظومتها دولة جديدة، والقويديون الجمركية غير الليبرالية حاكمة ومستعمية في السوق الياباني وتقدم إلى جهاز مطرد في الميزان التجاري الياباني الأمريكي، وهو جهاز لا يطول الاقتصاد الأمريكي، وهكذا لم يعد أمام واشتدوا إلا العودة إلى اتفاقية الجات، بإعادة تأهيلها خروجاً من المازق، وكلفت اتفاقيات تأهيلها لمصر المصالح بينها وبين حلفائها الأوروبيين، لتتصاعد هذه المناورات استعداداً لكافة الطرب.

نفيت التنازلات الأمريكية إلى الإلحاح على الفناء دعم المصنوعات الزراعية ثم نفيت اتفاقيات







للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩ يونيو ١٩٨٠

المصدر:

المجلة - ٢٥

# كبير المفاوضين المصريين «بالجات» للعالم اليوم: عضوية مصر بالجات تمنحها مميزات خاصة وتسهل لها التصدير لدول العالم

## نجاح مباحثات مصر في أورجواي حافز لاتضمامها لاتفاقية اجات الجديدة في ابريل القادم

□ القاهرة - فتحية إبراهيم:

أكد الوزير طه حسين محمد بامسرح وكبير المفاوضين المصريين بمناقشة «الجات» منذ عام ١٩٨٠ وحتى الآن أن التبعثات التي تجرى في مصر حاليا لا تستهدف الانضمام إلى الجات، فمصر جزء منها منذ عام ١٩٧٠ وصدقات على ١٨ اتفاقية هي في مجملها جميع الاتفاقيات لبيات والتي صدرت حتى عام ١٩٨٠ وأن ما يتم الآن في مصر من مباحثات يعد محاولة للإجابة على سؤال هو لماذا تخرج مصر عن الاتفاقية الجديدة خاصة وأن الاتفاقيات التي حلقها المفاوض المصري في اجتماعات جوية أورجواي كانت لصالح مصر على وجه الخصوص باعتبارها دولة ذات علاقة بالانضمام إلى الاتفاقية بمعنى دفعه للتصدير إلى معظم دول العالم دون أية قيود.





التنازلات ، فقول بنجلاديش وتنازلاتها مثلا دخلت المنطقة بون أي مقابل بما في ذلك تخفيض الرسوم الجمركية .  
١٩٩٧ ، وهو مميزات استمرار مصر في عضوية الجات؟

- قال محمد مأمون إن اسم ميزة استمرار مصر في العضوية يعني أنها ستتتمكن من حماية إنتاجها المحلي من الدول الأخرى خاصة الآسيوية التي لديها من القيود الداخلية التي تفرزها بطرح منافستها خشيًا أن انضمام رخصة جدا لا تستطيع الدول المتقدمة تأتيا منافستها خشيًا أن انضمام دولة كالمصن إلى الاتفاقية سيمنح أن الصين ستكون ملزمة بالبقاء كافة القيود وبالتالي ستظهر سلبيات في الأسواق العالمية بأشعار أقل تنبج للفرصة أمام المصناعات المصرية من ذات السلع المنافسة أمامها سواء الداخل أو الخارج .

وفيما يتعلق بالاتزامات المطلوبة حاليا لانضمام مصر للاتفاقية الجديدة؟

أكد محمد مأمون أن مزيدا من التخفيضات على الرسوم الجمركية على سلع مستوردة من دول العالم ، وقد قدمت مصر بالفعل في العام المنصرم هذه التخفيضات في صورة التزام .  
يتمدد تنفيذها على ١٠ سنوات . أما الالتزامات الأخرى فتتمثل في قبول قواعد النظام التجاري للنشأة من الاتفاقية الجديدة ، مؤكدا أن احترام مصر للقواعد الدولية لا يمثل عبئا حيث إن احترام القواعد لديه ميزة تنبج مصر للعرض للقيود التي تواجهها أمام دولة ضمنية في الدول المتقدمة أمام صادراتها .

وردا على سؤال حول ابتداء هذه

كليات محل غشوض أو تقصيرات مختلفة من بعض الأطراف حتى لا يتم الاتفاق حولها من جانب أي طرف مثل تخصيص الدعم ورعا على سؤال حول ما ستحتمله مصر للاستمرار في

عضوية الجات؟ قال كبير المفاوضين إن مصر صعدت على ١٨ اتفاقية للجات والمطوب منها للانضمام للاتفاقية الجديدة قبول الاتفاقيات الجديدة .

وعن آثار خروج مصر من الاتفاقية أوضح أن الخروج يعني خسارة فاجعة لأن مصر لن تحصل على أية ميزة تجارية أو اقتصادية من أية دولة من دول الجات ثانياً أن الخروج من الجات ثم الانضمام لها مرة أخرى فيه صعوبة كبيرة ، فالجات ناد خاص من ينضم إليه يجب أن يقدم تنازلات تقبلها الدول الأعضاء وطبيسي أن ما قدمته مصر من تنازلات عام ١٩٧٠ سيكون أقل بكثير مما هو مطلوب حاليا للعضوية في الجات موشحاً أن مصر عندما انضمت إلى الجات التفتت التنازلات التي قدمتتها على تخفيض الرسوم الجمركية على ٢٥٩ سلعة أما الآن فحتى تنضم أي دولة إلى هذا النادي فعليها أن تقدم تنازلات تتمثل في تعديل في النظام الاقتصادي والتجاري .  
كما سلا فخلا من تخفيض الرسوم الجمركية التي قد تصل إلى الاقتراب من متوسط الرسوم الجمركية بالدول المتقدمة حاليا والتي تصل بالنسبة لسلع الصناعات إلى ٧٪ وبالنسبة لسلع الزراعة إلى ١١٪ والمثل الصارخ أماما الصين التي تسعى إلى الانضمام إلى المنطقة من أكثر من ٥ سنوات ، للحصول على ميزة شرط دولة الأولى بالرعاية دون جدوى والسبب في ذلك يرجع إلى أن الدول الكبرى أمام الجات لها معاملة خاصة ، فالحصول على تنازلات أكبر مما هو مطلوب في حالة الدول النامية التي تطالب ذات العضوية مما يعني أن الدول النامية في الجات غير ملزمة بكل شروط الاتفاقية ولا تعامل معاملة الدول الكبرى في تقديم

وقال في تصريحات خاصة للعالم اليوم إن الجهات في نظام التجارة الدولية يعمل على تحرير التجارة بكل الوسائل ، وبسببها قامت كل دولة بعمل حواجز تجارية أسفرت عن كساد عام في كل أنحاء العالم فقامت الحرب العالمية الثانية ، مما دعا الأمم المتحدة للبدء في الدعوة لفكرة التحرير للحواجز التجارية حتى لا تتكرر الحرب العالمية ، وتم التفاوض على إنشاء أول مشروع للتصديق في الحرب الثانية إلا أن الكونجرس الأمريكي لم يوافق عليها نظرا لأنها تضمنت بعض البنود التي تضع حواجز على أسعار السلع ، وقد بدأت أمريكا الدعوة إلى إنشاء منظمة الجات التي تهدف إلى تحرير التجارة ، فشككت بـ ٢٣ دولة تلتقت على أهداف محددة منها الزام كل الدول الأعضاء بفتح الأسواق أمام سلع الدول الأخرى على أن تكون السلع بأقصى الأسعار مع عدم التمييز بين المنتج المحلي والمستورد من خلال الرسوم الجمركية ، وتعميم الزايات التي تحصل عليها دول الجات على الجميع دون تفرقة بين دولة صلبة وكبيرة ودول متخلفة من هذه الأهداف فهدت الجات عدد من الجولات للمفاوضات التجارية التي أسفرت عن صدا من الاتفاقيات كان أهمها التخفيض المستمر مستويات الرسوم الجمركية إلا أن بعض الدول وعتت غشوض صناعاتها المحلية بسات للفتك في فرض حواجز غير جمركية حماية لانتاجها المحلي مما أدى إلى العودة إلى الحواجز التجارية التي استعجبها هذا لكساد العالمي حاليا .

وأوضح كبير المفاوضين المصريين لجات أن دولة أوروغواي هي أكثر دول الجات أهمية لأنها أنشأت لقيات جديدة لاتفاقية الجات حددت موضوعات لم تكن مطروحة بقا وهي اتفاقية التجارة في السلع غير المنظورة (الخدمات) واتفاقية الملكية الفكرية كما تطرقت لاتفاقيات لم تكن الجولات السابقة فيها لحلول ومنها اتفاقية الزراعة واتفاقية شروط الرقابة المقصود بها الحقوق المتاحاة لأية دولة لحماية صناعاتها أو إنتاجها من أي تزايد مفاجئ للواردات قد يهدد الانتاج المحلي ، يضاف إلى ذلك أن دولة أوروغواي أعادت تلصق بعض المواد الأساسية في نظام التجارة والتي





## المصدر :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## التاريخ : ١٩٩٢

المفاوض المصري ان يحصل على حق مصر في الحصول على تمويش من الدول المصدرة للحاصلات الزراعية في صورة منتج غذائي وفروض ميسرة في شكل مبيعات اقل من الاسعار العالمية في حالة ما اذا زادت اسعار السلع الغذائية من هذه الدول عن الحدود المسموح لها بالزيادة خلال السنوات الست للحد من زيادة الاسعار.

وجول وجود ميزات اخرى للانضمام الى اتفاقية الجات.

قال ان اهم ميزة هي ما تشير اليه الدراسات من ان فرض التصدير من مصر ستزيد نسبة ٢٢٪ عما هي عليه حاليا بشرط ان تقدم الحكومة من الاجراءات والحوافز للمصدرين وتساعد على تخفيض اعباء التكاليف على المصدرين وفي النهاية فاعمية الجات انها من الاتفاقيات التي تهدف في النهاية للمستهلك الذي لا شك سيأثر بالبيع بارخص الاسعار لسلع جيدة من مختلف الاسواق حيث ستؤدي الزيادة في الاستهلاك الى الزيادة في الانتاج وتوفير المزيد من فرص العمل والرفاه على الكسباد وهو الهدف الاساسي لانشاء الجات.

وقال كبير المفاوضين المصريين بالجات ان المفاوضات المصرية تمكن من تحقيق طلبة في لمجالية الدول الصغيرة كتقسيم رابعة لدول الجات لتصبح دولا متقدمة ودولا نامية ودولا اقل نموا والدول الصغيرة ومنها مصر. ومن مميزات هذه التقسيم انها غير ملزمة بنفس الالتزامات التي يتأخذ بها الدول النامية والتي منها كوريبا والبرازيل وانها تحصل على مزايا لا تحصل عليها الدول النامية.

منها الحق في فتح السوق لمنتجاتها للتصدير وهو الحق الذي لم تحصل عليه الدول النامية ومنها ايضا عدم فرض اجراءات منع الاغراق أو الالتزام بحدود الرسوم الجمركية والجات على الدول الصغيرة غمورا وبالعنف لمصر تستمر هذه المزايا حتى يصل مستوى دخل الفرد السنوي الى ١٠٠٠ دولار.

القيود الى إلغاء الحصص قال ان الحصص السليمة هي القاعدة الوحيدة المستتبسة في الجات، وقد استمر استخدام الحصص كوسيلة من وسائل الحماية في الاتفاقية الجديدة لحماية لصناعة للتسوجات بأوروبا وامريكا على وجه الخصوص من ضمانات للتسوجات الواردة من دول هونغ كونج والصين وكوريا.

وقال كبير المفاوضين ان مصر طالبت بإلزامها على نظام حصص التسوجات الى أوروبا وأمريكا لمدة ١٠ سنوات حتى تستطيع منتجاتها الوقوف امام منافسة الدول النامية بجنوب شرق آسيا حيث ان اتفاقية الجات اعطت للدول الصغيرة ميزة التسهيل بشروط الفصل في نسو حصصها الى اسواق أوروبا وأمريكا، عن الدول النامية بمعنى ان صادرات مصر من التسوجات ستزيد حصصها بنسب اقل من زيادة حصص الدول النامية ككوريا وهونغ كونج الى ذات الدول.

وفيما يتعلق بكتلة اتفاقية الزراعة على ارتفاع الاسعار العالمية للحاصلات الزراعية التي تستورد الدول النامية الجزء الاكبر منها قال ان الاتفاقية فعلا كسان محدا لها لن تحقق زيادة في اسعار السلع الزراعية بنسبة ١٠٠٪ الا ان هذه الزيادة قد كفلت بمدة الاتفاقية، فمع بداية اليلدات كان المحدد ان جميع الدول ستلقى الدعم عن الزراعة الا ان ما انتهت اليه، الاتفاقية تضمن تخفيض الدعم بنسبة ٢٠٪ على مدى ٦ سنوات.

وبالنسبة لمن الزيادة المتوقعة في الاسعار اصيحت ١/٥ ما كان متوقعا واثرا هيمتو على ٦ سنوات. وعلى الرغم من هذا فقط استطاع



## مجلس إدارة اتحاد الغرف التجارية:

### مبادئ وتوقعات من اتفاقية الجات على الاقتصاد القومي

### الطويل: الضرائب تمثل 50% من الناتج القومي

تقرر تشكيل لجنة من رجال الأعمال تضم ممثلي تنظيماتهم في مصر من اتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناع وجمعية رجال الأعمال وذلك لبحث اساليب تعظيم ايجابيات اتفاقية الجات الاخيرة على الاقتصاد المصري وتخفيض حجم السلبات التي قد يتعرض لها الاقتصاد بعد الاتجاه العالمي الجديد بتحرير كامل للتجارة، جاء ذلك في اجتماع مجلس إدارة اتحاد الغرف التجارية أمس، كما وافق أعضاء المجلس على مشروع قانون اتحاد الغرف التجارية والمقدم لمجلس الشعب والذي ستناقشه لجنة الاقتراحات والشكاوى بالمجلس يوم ٢٥ يناير الحالي.

مقتجاتها استثناء من اتفاقية الجات وبشرطها، مشيراً إلى أنه أيضاً مؤشراً للدعم صادراتها للدول خاصة وإن أرفقتها التصديرية سارات ضريبة مقالة بالمكانات.

كما طالب الأعضاء بشروط سرعة إصدار قوانين الاغراق والاحتكار ومكافحة التهرب، مع فرض حصصاً للموارد وفق

الاضمار التي تسمح بها اتفاقية الجات وبشرط رسوم لصناعة المنتج المحلي بدلاً من الرسوم الجمركية وذلك حتى يتمكن الإنتاج المصري من مواجهة المنافسة الأجنبية.

كما وافق الأعضاء على تقديم ملاحظاتهم على مشروع قانون الغرف للاتحاد خلال أسبوعين قبل مناقشته في مجلس الشعب.



محمود العربي سعيد الطويل خالد أبو اسماعيل

وكيفية تعظيم الفوائد التي ستجنيها من الجات خاصة في مجال الزراعة، كما ندس كيفية تغيير مفاهيم الحماية الضريبية والتي أوصفتها إلى أن الضرائب الجاهزة وغير الجاهزة تمثل في الوقت الراهن نحو 70% من الناتج القومي المحلي مشيراً إلى أن عام ٩٢ شهدته وحده حصيلة ٩ مليارات جنيه ضرائب مباشرة و 14 مليار جنيه حصيلة لضرائب غير

مباشرة في الوقت الذي لم يتجاوز فيه إجمالي الناتج المحلي ٥٧ مليار جنيه. وأوضح خالد أبو اسماعيل نائب رئيس اتحاد الغرف للتجارية بأن تصنيف الذي ورد للاتحاد المصري في ظل اتفاقية الجات والتي يشير إلى أننا من الدول للتنمية في مصر كما أننا رقم ٢٤ ضمن هذه الدول لوتأكيد على ضرورة العمل جميعاً على تنمية اقتصادنا القومي حيث لا يقلل أن مصر بكل امكاناتها لايجازن دخل الفرد فيها ألف دولار وهو العدد الذي قرره الجات لتحديد الدول التي يمكنها أن تدعم

وقد أكد أعضاء المجلس في اجتماعهم برئاسة محمود العربي أن اتفاقية الجات سيكون لها تأثير مباشر على المنتجين والمصدرين والشركات نظراً لما سيسببونه من منافسة شديدة وهو الأمر الذي يحتاج إلى معرفة حجم الآثار الناتجة عن تطبيق

مصر لنصوص الاتفاقية والتي سيبدأ العمل بها من يناير ٩٥ مستخدماً أن هناك محسناً على الاتفاقية لأن الإنتاج المصري لايقوى في الوقت الراهن على منافسة الأجنبي نظراً لخصلة اعباء ضريبية وغير ضريبية تفقد القدرة على التصدير وحتى التعامل في السوق المحلية.

وأوضح سعيد التوكيل رئيس جمعية رجال الأعمال أن اتفاقية الجات أصبحت ملزمة وهناك دول كثيرة ترغب الانضمام إليها ولا سيكتفي في مهزل عن التفسير الاقتصادي لها، إلا أن اللجنة المقترحة ستعمل على تقديم الاقتراحات إلى الأجهزة المعنية في الدولة لتسهيل الاقتصاد القومي كحل لمواجهة المنافسة العالمية







## الناس والاقتصاد

### الجات والتأمين

ناقش امس الاول مجلس الوزراء تقريرا حول الاتفاقية الاخيرة للتعريفية الجمركية والتجارة المعروفة باسم اتفاقية الجات، وقرر مجلس الوزراء تشكيل لجان متخصصة لدراسة مختلف جوانب اتفاقية الجات وذلك على ان تضم هذه اللجان ممثلين عن مختلف القطاعات العامة والخاصة وبعض منسبات الجامعات، وهو قرار سليم يتناسب مع حجم هذا الحدث الاقتصادي المعلق بتحرير التجارة العالمية وازالة التعريفات امام التجارة والحد من القيود التعريفية وغير التعريفية في مجال التجارة الدولية.

كما قام مجلس الوزراء بتشكيل لجنة لدراسة هذا الموضوع بهدف وضع الموقف المصري تجاه هذه الاتفاقية بشكل جماعي اي دراسة الاتفاقية من خلال كل الأجهزة والجهات المسؤولة وتخلل العنصر الاتمني للممثل في اسئلة الجامعات في هذه اللجنة لتكون بذلك قد قمنا بدراسة مطلوبة وضرورية لهذا الحدث الاقتصادي التاريخي.

ومن المعروف ان وزارة الاقتصاد كانت قد قطعت شوطا كبيرا بوصفها مسؤولة عن متابعة هذا الحدث منذ انضمام مصر سنة ٧٠ الى اتفاقية الجات .. وكان وزير الاقتصاد المصري يتابع جولة اورو جوى سنويا اعتبارا من عام ٨٦ وشكلت لجان من جميع الجهات ومؤسسات وهيئات الدولة للانظمة القلوصي للخططة المختلفة بتحرير تجارة السلم والخدمات ومدى تأثيرها عليها، وتتمثل ان هناك تقارير لهذه الاجتماعات تحت نظر الحكومة.

هذه الناحية فان من اهم ما يغفل البعض هو بعض المستجدات المختلفة بتجارة الخدمات واحساس الدول النامية بانها لن تكون قادرة على المنافسة في مثل هذه الخدمات.

وعلى سبيل المثال هل يمكن منافسة الدول الصناعية الكبرى في مجال الخدمات مثل التأمين .. وفي مناقشة سريعة مع القائمين على هذا الامر في مصر كان الحديث مع عبد العزيز مصطفى رئيس شركة مصر للتأمين الذي قال اننا لا ننظر الى اتفاقية الجات فيما يتعلق بتحرير خدمات التأمين بأي نوع من القلق .. ولكننا سوف نواجه هذا الامر - وهو ما يعني مواجهة المنافسة الأجنبية - عن طريق اعادة ترتيب البيت لمواجهة خصوصاً في مجال العناصر البشرية .. فبداناً في اعداد النورات التدريبية المكثفة وزيارات للخارج والتدريب على أحدث أنواع التكنولوجيات في هذه الخدمة وكذلك مراجعة الفعالية للإقامة الأجنبية. قلت له ان المنافسة القائمة سوف تلجأ الى خفض تكلفه واسعار التأمين وسوف تكون في صالح المستهلك.

قال: بالتأكيد سوف تنافس في مجال الاستثمار، ولكن لابد ان نعلم ان تقديم الخدمة التأمينية يأتي في المرتبة الاولى قبل الاسعار وان ممارسة الخدمة التأمينية يحتاج الى بيانات كاملة عن السوق المصرية وهذه البيانات متوافرة لدى الشركات التأمينية المصرية العملاقة كما ان ثقة العميل في مجال الخدمة التأمينية تتكون على فترات زمنية طويلة وهي قد تآكلت بين المستهلك المصري والشركات القائمة ومن ناحية اخرى فان علاقتنا الدولية في هذه الخدمة على مستوى عال في كافة اسواق العالم فالوجود والاحتكاك في مجال هذه الخدمة قائمان، كذلك لان وجود شركات تأمين جيدة قائمة الان يحتاج الى رؤوس اموال كبيرة وأضاحه رؤوس اموال جديدة للمجتمع امر مطلوب ويؤدى الى زيادة النشاط وعموماً المنافسة فيها مصلحة للجميع سواء كانوا منتجي الخدمة او مستهلكيها.

عبدالرحمن عقل



صباح الخير

المصدر:



١٩٩٦

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



رجال المال يدافعون □ رجال الصناعة يصرخون □ الوزراء يستمعون !!

الكلية التي  
اقتحمت  
حياتها



## ● كتبت نجلاء بلدير :

الجات .. هي آخر ما شرب إلى حياتنا من مصطلحات . وكما تقبلنا من قبل صندوق النقد الدولي ، والإصلاح الاقتصادي ، لانملك إلا أن نتقبل الجات بنفس الطريقة . وحتى نوفر على أنفسنا مراحل لامبرر لها ولا فائدة منها ، كالرفض مثلاً أو الاعتراض - لا سمح الله ، ماعليها إلا أن نستيقظ يوماً ونريد أن الجات هي التغيير ، والعالم كله يتغير ، ونحن يجب أن نقتل جزءاً من العالم .

الدول ، ورغم الاختلافات التفصيلية في كليتهم إلا أنها تطبق ملامح صورة ما يدور في الحكومة . . قال د . محمود محمد محمود وزير الاقتصاد إن السبيل ، للتصدير هو فتح باب الاستيراد (١) ، فهدنا من ذلك أن تكيف الصناعات نفسها بحيث تقلل من تكاليفها وتزيد جودتها ونحن نساعد ، الاستيراد الآن أصبح تقريباً مفتوحاً فيها حداً سلمين ، والتجديد المصري قادر على أن يثبت جدارته (٢) ، والمذهب من كل عمليات الإصلاح الاقتصادي هو رفاعة الإنسان المصري (٣) ، ونحن لسنا من أنصار الجات ولا من أعدائها ، لكن علينا أن نتعامل مع النظام العالمي الجديد ، وليس من المصلحة أن نحللنا بلبلة لأن الأمر لا يستحق (٤) ، واقتضيات الجات أكثر كثيراً من

وبعد القول لآنا - لا فلك غيره ، لا مانع أن نعرف أكثر كيف ستكون أحوالنا بعد الجات ؟! وماهى حقوقنا وواجباتنا ؟! مثلاً هلقت اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب برئاسة د . مصطفى السعيد جلسى استماع ، خصصتها لثلاثة تأثير تحرير التجارة الخارجية على الاقتصاد المصري ، وقررت عقد جلسة خاصة بمناقشة اتفاقيات الجات - عملياً - قريباً ، لكن على الرغم من ذلك كانت الجات مسيطرة طوال الوقت على المتحدثين .

## ● الوزراء يتكلمون !!

حضر اللجنة وزراء الاقتصاد والصناعة والتعاون

## جات .. ماذا تعنى ؟!

جات .. (GATT) هي الحروف الأولى من الاتفاقية العامة للتجارة والتجارية الجمركية ، انضمت مصر إليها منذ عام ١٩٧٠ ، آخر جولة للمفاوضات بين الدول والتي سميت بمفاوضات أورجواي ، انتهت في ديسمبر الماضي ، وسيتم التوقيع على الاتفاقية النهائية في أبريل في المغرب . وجعل نتائج هذه الاتفاقية يتخصص في فتح أسواق العالم تدريجياً بحيث تصبح في النهاية سوقاً واحدة للسلع والخدمات ، مثل البنوك والتأمين والسياحة ، أخطر ما سوف نعاني منه هو رفع الدعم عن السلع الزراعية في الدول المتقدمة باعتبارنا مستوردين للغذاء .



● د . يوسف بطرس غالي  
الهدف .. تشجيع  
الطاقات العاطلة



● د . محمود محمد  
علينا أن نتعامل  
مع النظام العالمي



بالنسبة لنا - في مصر - الهدف الأول للاتفاقية هو تشغيل الطاقات، الماطلة ، نحن لا نستطيع توفير فرص العمل ، لحصة عشر مليون يد عاملة ، وهي طاقة قوة العمل ، كما لن نستطيع توفير نصف مليون فرصة عمل كل سنة حتى نحافظ بمعدلات البطالة كما هي ، إلا إذا فتحنا حل الخارج ، وبالمطبع ستحدث تقلبات ، لكن الحكومة عليها أن تتحمل مسؤولياتها في المرحلة الانتقالية ، وتستأنز أساليب جديدة تنشئ مؤسسات ، والمتسوق مثلاً ، وتواجه البطالة التي قد تحدث في الفترة الانتقالية .  
للكسيك خضفت الحليمة الجبركية من ٤٠٠٪ إلى ٢٠٪ خلال سنة ، حدث انبعاث كامل ، ثم بعد ٣ سنوات أصبحت معدلات التوظيف ٧٪ ، ونحن يجب أن نفكر كفكرة إقليمية اقتصادية عظمى ، وألا سئل في المؤرخة .

#### ● لغة « البيزنس » !!

بعض رجال المال والاقتصاد يدافعون عن الجبات وعن تحرير التجارة ، كما لو كانت هي المنفذ الوحيد ، والحل السحري لكل مشاكلنا ، وعلى رأس هؤلاء كان الدكتور سلطان أبو هريرة وزير الاقتصاد الأسبق الذي يقول : « التحرير لن يضر بالصناعة المصرية بشرط أن تتخذ الإجراءات لزيادة كفاءتها ، أما الحليمة الشديدة فهي تعجز للصناعة كل شخص المستند على عكازين طوال الوقت فترحل كل عضلاته » .

ويؤكد د . علي نجم حل كلامه قائلاً : « يجب أن نتفتح للشياخ حتى يدخل الهواء النقي ، ولا نستطيع أن نتكلم في هذه القضية من اليمد الاجتياحي ، فهذا من اختصاص وزارة الشؤون الاجتماعية ، أو المؤسسات الاجتماعية ، ولكن ليس في المؤسسات الدولية !! » .

أما محمود عبد العزيز رئيس مجلس إدارة البنك الأملي ورئيس اتحاد البنوك فيقول : « ليس عندنا وقت ، لا بد أن نستمد ونبلغ الثمن ، أحياناً جراحة الدواء القوية تكون مؤلمة ، لكن نتائجها سريعة ، وتوجد جهات كثيرة تنهت الحكومة بالبطء والاهتمام الزائد على الحد بأرقامها الصحية ، لا بد أن نتحدد دور الحكومة ونملكه ، عندنا كل القدرات ماعدا المزمع ، ولا توجد عواطف في « البيزنس » !! »

بعض اتفاقيات الإصلاح الاقتصادي التي طبقناها بالفعل !!

أما وزير الصناعة المهندس إبراهيم فوزي فقد كان أكثر تحديداً وصراحة في كلمته ..

قال : يمكن أن نتأخر الجبات ، لكن هل نملك أن نرفض التوزيع عليها ، أو نطلب تعديلات فيها ؟! أي مسئول مصري يتاح له الفرصة للمساهمة في عمل دولي بهذا القدر ما يستطيع في المفاوضات .. ولكن ... !!

لا يمكن لأي بلد أن تدير بنظام لا يتفق مع الأسس التي يدير عليه العالم ، لكن لا توجد تعليمات محددة ، بل مجرد إجراءات ترشيدية ، وكل الدول تقوم بإجراءات أخرى مماثلة لم ترد في الاتفاقية .

ونحن كدولة مع الصانع والتج ، ونعتبر أن الذي يقدم حل التصنيع كالجندى الذي يجارب ، لا يملك الاحتساب ، ونحن وراءه .

أما الدكتور يوسف بطرس غالي ، فقد كان أكثر الوزراء تفهماً وحسناً وسعة ، قال : كل الدول حدثت فيها نفس المناقشات ، حيث توجد جماعات من مصلحتها عدم تحرير التجارة ، لكن الحكومة تنظر إلى المصلحة الكلية



● د. علي نجم  
لا مكان هنا ..  
للبعد الاجتماعي







### ● لغة العقل !!

لكن كان هناك رأى آخر قوى يدعو إلى التوصل والتأش وأعداد الملة ، وكان د . جومعة عبد الحافظ أستاذ الاقتصاد ورئيس اللجنة الاقتصادية أحد أصحاب ذلك الرأى حيث قال : « إذا سلمنا بأنه لا بد أن تنسحب الدولة ، فلا أقل من الانسحاب المنظم ، لا بد من إقامة مؤسسات جديدة ذات بنية مختلفة تعمل لأrag انسحاب الدولة ، هذا لم يحدث ، بل إننا نطأنا بسرعة في مجال تحرير التجارة ، وإذا كان صحيحاً أن فتح الباب سيخلق المشاكل

### البقية ص ٥٨

للإيد من إصدار النقد ، نحن لا نتطلع إلى عالم مختلف متعدد على التكامل ، بل إلى غاية يأكل فيها الكبير الصغير . ونحن سرنا بسرعة لا يمكن أن نستمر بها ، وهناك من يقول إنه لا مجال للبعد الاجتماعي في التجارة الدولية هذا قول يجب أن نأخذ به بكثير من التحفظ ، حتى لا نزيد الطلقة المطقة ، ويتكسب المغزورون

ويؤكد د . أحمد أبو إسحاق أستاذ الاقتصاد على أننا قبل أن نتكلم عن التصدير يجب أن نعرف ماذا تصدير ، وأن الشعب يجب أن يعرف حقيقة ما تواجبه ، فكل شيء سيؤيد سره في الفترة القادمة ، لقد انتهى عهد الطعام الرخيص ، وينسند د . حلمي بحر نقيب التجارين ، لماذا لا يعلن ما ورد في اتفاقية الجات على الشعب ، لماذا نكتفى باللامع فقط ، تحرير التجارة الخارجية هام بالنسبة للدول النامية ، لكن الدول النامية ستعاني حلق وزير الاقتصاد على كلمة د . حلمي بحر ، الاتفاقية ٥٥٠ صفحة سارسلها لسيادتك (١)»

### ● لغة الواقع !

أما رجال الصناعة فهم يصرخون ، حيث مطلوب منهم تحسين الإنتاج لينافس عالميا وخارجيا الإنتاج العالي ، وتقليش الأسعار بحيث تنافس

أرخص الأسعار العالمية ، واعتبار نوصيات مطلوبة أي دراسة السوق والظلم من خلال ثرائه ، ثم بعد كل هذا مطلوب منهم عمليات تسويق ودعاية

وهم يؤكدون أن باستطاعتهم هذا كله ، ولكن تحت ظروف ملائمة ، لم يشك رجال الصناعة من فتح باب الاستيراد ، وتقليل الحماية الجمركية إلى الحد الأدنى فقط ، ورغم أهمية هذا لكنهم كانوا يشكون من إغياهم تتمر الصناعة من الأساس

تتضارب الإجراءات البيروقراطية مثلا . تقول ليل حلوية رئيس لجنة التصدير بجمعية رجال الأعمال ، إن قانون التوكيلات التجارية يعطى مميزات للشركات متعددة الجنسية لا يعطيها للمصريين ، وتشكو من قسوة المواصفات القياسية التي وضعتها السوق الأوروبية لدخول السلع ، (أيزو ٩٠٠٠) .

ويشاركها إيهاب زوربا ، إن المواصفات القياسية في مصر على السلع أيضاً لها مشاكلها ، ويرد وزير الصناعة على هذا قائلا : « إن المواصفات القياسية نوع من الحماية ، ونحن نعرضها على المنتج المصري حتى يلتزم بها المستورد ، لا نستطيع أن نترك الناس تستورد الملابس للتسمة واللحوم الفاسدة .

ويكشف أبو السعود سلطان رئيس اتحاد الصناعه عن بعض نوصيات من المشاكل التي يعانيها المنتج يقول : « نحن ندفع ما نسميه رسوم « بلطية » ، بلجات متعددة ، كل جهة تفرض علينا رسوماً تدفعها دون أن نعرف لماذا ؟ وكيف ؟؟ بالإضافة إلى ضرائب الجميات على الآلات والمضربية

للرحلة ، ورسوم التصدير ، تدفع للمجلس للحل (١)» .

وعندما رفضت صدر علينا حكم طلق لصنع فيه ٧٠٠٠ عامل لأن ملكية ، تحركت من أول الخط إلى آخر ، وعندما دلفنا أعلنا البراءة .

، ويصرخ عيد الوهاب قزقة أن ارتفاع أسعار الكهروا من التمر العالي ، ويؤكد الجميع أنهم غير مستعدين في ظل كل الإجراءات المتعددة للمنتاسة ، وغير مستعدين لرفع الحماية .

\*\*\*

قل د . مصطفى السيد يتبادل طوال الجلسات (استمرت كل جلسة ٥ ساعات متصلة) من الأرقام الختلفة للصريقة الجمركية التي تكفى لحماية منتج ، لكنه لم يصل إلى إجابات محددة ، فالواقع أن المشاكل مطردة إلى درجة أنه لا يمكن حلها بتحديد رقم .

ويوما كذات الفلادة الكبرى لهذه الجلسات هي - المفضضة - حيث أوضح كل طرف مخاوفه للطرف الآخر .

حقاً لم ننله إلى أي شيء محدد ، لكن تكرارها ولو بالشكل لخرى قد يفتح الأطراف المعارضة المصلح - الآن - يانها في المستقبل لا تملك إلا أن تتخذ وتواجه مصافرها معا . وأنه لا يمكن لأحد أن يتخلى عن الآخر لينجو بنفسه فقط . ربما - لو حدث هذا - يصبح للجات ميزة واحدة .

« تجلاء سديس »



# اتفاقية الجات والبلاد النامية

يبدأ المفكر الاقتصادي الكبير الدكتور سعيد النجار اعتباراً من اليوم سلسلة من المقالات التحليلية التي تتصدى لشرح الاتفاقية التجارية الأخيرة التي توصلت إليها دول العالم من خلال جولة أورو جواي في منتصف ديسمبر الماضي. ويستعرض الدكتور سعيد النجار في مقال اليوم المخاوف التي أبدتها الدوائر الاقتصادية في الدول النامية. وبينها مصر والتأثيرات التي اعتبرت ضارة من جراء تطبيق الاتفاق الأخير للجات على مجريات الأحوال الاقتصادية في هذه الدول. ويشير المقال بعد أن لفت صاحبه مبررات المخاوف والقلق التي جرى عرضها خلال الأيام التالية للإعلان عن الاتفاق. إلى توافر العديد من المزايا والفوائد التي تحققت لاقتصاديات هذه الدول في ظل الاتفاق ومؤكداً أن حجم الفوائد التي سوف يجنيها العالم بعد استكمال تحرير التجارة الدولية سوف يشمل جميع الدول متقدمة وتامية منها إلى أن هذا الاتفاق يعد بمثابة صيغة توفيقية بين مصالح جميع دول العالم لا أحد أن يحصل على جميع مطالبه كما لا ينبغي تصور أن هذا الاتفاق يعني تحقيق مصالح دول معينة على حساب دول أخرى.

الحديث الاقتصادي الهام. فقد تبين أن هذه البعثة أن دورة أورو جواي مسألة تخص الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية. ولكن الواقع غير ذلك تماماً فإن المفاوضات في هذه الدورة شملت عدداً من البلاد وصل عددها إلى ١١٧ كما تناولت عدداً ضخماً من القضايا ذات الأهمية الكبرى في التجارة الدولية. أما القضايا الخلافية - التي كانت محل نزاع حاد بين القوى العظمى - فإنها تمثل شيئاً محدوداً بالمقاييس إلى الرقعة الشاسعة التي غطتها المفاوضات منذ أن بدأت بإعلان بونتا دل إستاء في أورو جواي في سبتمبر ١٩٩١.

كان إعلان نجاح الدورة سبباً في إثارة عدد من التساؤلات فما هي أهمية تلك الدورة بالنسبة للاقتصاد العالمي والبلاد النامية ومصر على وجه الخصوص. وبما هي القنوات التي تؤثر من خلالها - إيجابياً أو سلباً - على الاقتصاد المصري. هناك من يرى في ذلك الدورة مسألة تتعلق في المقام الأول بالبلاد النامية. أما البلاد النامية فهي في نظرهم أضعف من الاهتمام في محبة اللذان. وأن تجني منها شيئاً محدوداً على العكس من ذلك فهم يرون فيها أداة لك فرض البدل للصناعة هيمنتها على الاقتصاديات البلاد النامية وفتح الباب أمام الشركات الدولية العملاقة للتأثير إلى أسواق البلاد النامية واكتساح صناعاتها الوليدة. وهذه نظرية خاطئة كل الحجا الواقع من الآخر أن دورة أورو جواي ذات أثر إيجابي كبير ليس فقط للاقتصاد العالمي ولكن أيضاً بالنسبة للبلاد النامية بما فيها مصر والبلاد

أعلنت منظمة الجات نجاح دورة أورو جواي للمفاوضات التجارية بعد اتفاق المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة واليابان يوم ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ على عدد من القضايا الاقتصادية ومن أهم تلك القضايا الدعم الذي تقدمه المجموعة الأوروبية للاحتياج الزراعي والمصناعات من السلع الزراعية والصناعات النسيجية التي تفرزها على الواردات من نفس السلم. وكانت تلك السياسة محل نقد شديد من الولايات المتحدة الأمريكية لما تنطوي عليه من تشويق السوق الأوروبية أو إغلاقها تماماً في وجه الصادرات الزراعية الأمريكية. وقد اتخذت تلك المسألة طابعاً سياسياً حاداً في العلاقة بين الصلاطين المتحاربين وكانت تؤدي إلى فشل دورة أورو جواي بأكملها. كذلك فإن الخلاف بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية حول التجارة الدولية في المصناعات الخفيفة وخصوصاً الأقمشة النسيجية والتقليدية حيث تمسكت الولايات المتحدة بوجوب إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة في تلك المصناعات في حين رأت فرنسا أن من حقها وضع مثلها من شروط في سبيل حماية الثقافة الفرنسية مما تحثبه الغزو الثقافي الأمريكي. يضاف إلى ذلك ما قام من خلاف بين المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بخصوص الدعم الذي تقدمه الأولى لصناعة الطائرات. وقد أدى النزاع حول هذه القضايا إلى تخيير الاتفاق النهائي على دورة أورو جواي ستة سنتين تقريباً إذ كان من المفروض أن تنتهي تلك الدورة في ديسمبر ١٩٩١. وكان من شأن هذا التخير إعطاء أنطباعات خاطئة عن هذا





سلعة تتمتع فيها البلاد النامية ومصر على وجه الخصوص بأعظم ميزة تنسية. غير أن هذا الرأي لا يخلو من الصعوبة في ضوء ملاحظته الدولة من أنجازات في هذا المجال. فقد تم الاتفاق على إنهاء تلك الاتفاقية على مراحل خلال فترة عشر سنوات تبدأ من أول يناير ١٩٩٥، وتنتهي في آخر ديسمبر سنة ٢٠٠٤. وهذا انجاز لا يمكن التغافل عن أهميته فإن صناعة المنسوجات والملابس في البلاد الصناعية مازالت تحتل نسبة غير ضئيلة

سواء من حيث عدد العاملين فيها أو حجم رؤوس الأموال المستثمرة. ومع ذلك فهي واقعة تحت ضغط شديد من منافسة البلاد النامية. وقد شهدت تراجعاً مطرداً في مواجهة تلك المنافسة مما أثار جماعات الضغط وأصحاب المصالح في البلاد الصناعية ضد عملية التحرير في هذا القطاع. ولم يكن من المستحيل ولأن الانصاف أن تشوب إنهاء الصلابة التي تولها تلك اتفاقية المنسوجات نوع لفترة انتقالية تسمح للبلاد الصناعية المستوردة بأعادة تدريب العمالة وإعادة توجيه رؤوس الأموال المستثمرة وصناعة المناطق التي تعتمد بصيلة رئيسية على تلك الصناعة.

ويصرف النظر عما تحقق وما لم يتحقق في اتفاقية المنسوجات والملابس فإن البلاد النامية تشعر بشئ من القلق بسبب تصدى دولة أوروغواي لعدد من القضايا الجديدة التي لم تكن تدخل في نطاق مفاوضات أبحاث قبل ذلك. ومن أهم تلك القضايا موضوع الخصومات مثل البنوك وشركات التأمين والمقاولات وكذلك الملكية الأدبية والفنية والصناعية وقوانين الاستثمار ذات الأثر السلبي على التجارة الدولية وفي نظر البلاد النامية أن انخفاض تلك الخصائص التجارية لقواعد أبحاث التي تحكم التجارة الدولية في السلع سوف يعرضها لمنافسة الشركات الدولية العملاقة وهو ما يتلوى على مواجهته. كذلك فإنها ترى أن تلك القضايا تطرق لموضوعات تدخل في صميم السياسة الوطنية وماكان ينبغي أن تكون محلاً لمفاوضات دولية. ولكن بالنظر أن ماحدث في الآن الأخير على أن يكون الاتفاق على بعض المبادئ العامة التي تحكم التجارة الدولية في هذه الميادين. ومازال أمامنا شروط كبير قبل أن نحصل تلك المبادئ العامة إلى أنتمار محددة كذلك فإن الاتفاقية تسمح للبلاد النامية بعدد من الاستثناءات الهامة التي تعفيها من الالتزامات التي تقع على البلاد المتقدمة في هذه المجالات.

يضاف إلى ماتقدم خوف البلاد النامية مما تفرضه اتفاقية دولة أوروغواي عليها من التزامات بتخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية وهي تخشى على مصانعها الوليدة من المنافسة مع صناعات لبلاد المتقدمة الراسخة ذات القدرات التكنولوجية الضخمة ولكن لايجوز أن ننسى أن الاتفاقية لا ترض على البلاد النامية إلغاء الحماية لمصانعها الوطنية. فهذا حق لها طبقاً لقواعد أبحاث ولكن المطلوب هو الحصول من الصلابة

العربية. فإنه من المؤكد أن نجاح تلك الدورة سوف يكون عاملاً هاماً في تنفيذ الاقتصاد العالمي بعد سنوات من الركود وتضي معدلات النمو الاقتصادي في البلاد الصناعية الرئيسية. وقد اجتمعت الدراسات التي قامت بها الهيئات الدولية والاقتصادية على أن دورة أوروغواي بما تنطوي عليه من إعطاء دفعة قوية للتجارة الدولية سوف تسهم في زيادة الناتج القومي العالمي بما يعادل نحو ٣٠٠ مليار دولار سنوياً. ورغم أن هذه التوقعات الكمية تستند إلى تخمينات وإسقاطات يمكن المنازعة فيها. إلا أن القدر المتحقق هو أن الآثار المترتبة عليها سوف تكون في اتجاه إيجابي بصورة واضحة. إذا منح مالتولاجه الدراسات من تنفيذ الاقتصاد العالمي وخروج البلاد الصناعية من حالة الكساد التي تعاني منها منذ بداية عقد التسعينات فإن ذلك سوف يعود بالخير على البلاد النامية. ومن المعروف أن مستوى

النشاط الاقتصادي في البلاد الصناعية يعتبر من أهم عوامل زيادة الطلب على صادرات البلاد النامية فكما زادت معدلات النمو في الأولى زاد مستوى الطلب على صادرات النامية. والعكس بالعكس. غير أن الآثار الإيجابية لنجاح دورة أوروغواي لا تقتصر عند حد الانتماش المتوقع في البلاد الصناعية ومايعتد به تلك من انتشار الانتعاش إلى البلاد النامية. فإن الدورة تعني - في المقام الأول - تخفيف الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي كانت تعوق صادرات البلاد النامية إلى أسواق البلاد الصناعية كما أنها تضع حداً لما يسمى بالمنافسة الجديدة في البلاد الصناعية. وهذه كانت تهدد بإحباط جهود الإصلاح الاقتصادي في البلاد النامية بالإضافة إلى مكلات تنطوي عليه من خطر اندلاع حروب تجارية بين الكتلتان الاقتصادية العملاقة في أوروبا وأمريكا وشرق آسيا بكل ما يمتد على ذلك من خطر حدوث نقصان كبير في التجارة الدولية والتهدد بحوث أزمة اقتصادية لا يمكن التكن بتفاتها. ومن ثم فإن دورة أوروغواي سوف تؤدي بالضرورة - إلى فتح أسواق البلاد الصناعية أمام البلاد النامية كما أنها تفرش على الأولى نيراً كبيراً من الانضباط وقواعد السلوك التي لم يكن لها وجود قبل الدورة أو كانت من الصعوبة والإيهام مما كان يسمح للبلاد الصناعية المتقدمة بأن تقيم الحواجز الجمركية وغير الجمركية كلما اجتمعت المنافسة بين منتجاتها وصادرات البلاد النامية. رغم هذه المزايا الواضحة فإن البلاد النامية أعريت عن خيبة أملاً فيما حققته الدورة من نتائج. ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة. فقد كانت تطمح في أن تكون دولة أوروغواي أكثر حسماً في إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تعترض صادراتها من السلع الصناعية إلى أسواق البلاد المتقدمة. ويصدق ذلك بصورة خاصة على اتفاقية المنسوجات والملابس التي مازالت في نظر البعض تشكل عيقاً في طريق





## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢١ من ١٩٩٤

مؤكداً. وهو إذا حدث في المدى القصير فإنه غير محتمل في المدى الطويل. على العكس من ذلك فإن إعادة تقسيم العمل الدولي في القطاع الزراعي على أسس الكفاءة الإنتاجية لابد أن يعود بالفائدة على كل البلاد سواء كانت مصدرة أو مستوردة لمواد غذائية. يضاف إلى ذلك أن البلاد النامية استطاعت أن تحصل على تمهيد من البلاد الصناعية والعمل على تعويضها عما يفيدنها من ضرر بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والاعتراف بحقوقها في الحصول على تسهيلات الائتمانية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمات الدولية الأخرى لتطبيق ما يقع عليها من تكلفة إضافية.

نخلص مما تقدم إلى أنه ليس هناك ظل من الشك في الفوائد الهائلة التي سوف تجنيها البلاد النامية من اتفاقية دورة أوروغواي كذلك لإسباس لها يساهم البتة من قلق ومخاوف من جراء عملية التحرير التي تترتب عليها. ويبدو ذلك واضحا إذا تذكرنا مكان يحدث من آثار ضارة على التجارة والاقتصاد العالمي لو أن الفشل كان من نصيب دورة أوروغواي. نعم لم تحصل أي مجموعة من البلاد - نامية أو متقدمة - على كل ما كانت تصبو إليه. ولكن هذا ما توافقه من مفاوضات تقوم على الوصول إلى صيغة توافيقية. إن اتفاقية لجأت إليها أرمبا وأسعة أمام البلاد النامية في أسواق البلاد الصناعية وسوف تتسابق البلاد النامية فيما بينها لإيجاد تلك الفرص. وأملى كينيسر. يختلف في هذا السياق.

الموسائل الكمية مثل جخصص الاستيراد إلى الحماية بطوسائل السيرية عن طريق التعريفية الجمركية والتحول من الحماية للسعيرية الباهظة إلى الحماية الممثلة وذلك لما يترتب على الاسراف للشديد في الحماية من هنر الاقتصادي كبير وهنر بالغ بالاقتصاد القومي. ومن ثم فلا محل للشكوى من اتفاقية دورة أوروغواي في هذا المجال خصوصاً وأنما تحس. إلى حد كبير. ساتم الاتفاق عليه في برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر يضاف إلى ذلك أنه في كل حالة عرضت الاتفاقية للزاميا بتخفيض الحواجز الجمركية أو غير الجمركية فانها تمنح البلاد النامية دائما معاملة تفضيلية. فإذا كانت للمدة اللازمة للتحرير لصل إلى تمت سنوات بالنسبة للبلاد الصناعية فإنها تمتد إلى جانب سنوات أو أكثر بالنسبة للبلاد النامية. وفي كل الأحوال فإن البلاد النامية تتمتع برخصة أوسع لاتخاذ إجراءات وقائية إذا كانت عمليات التحرير تخدو على ضرر جسيم لصناعاتها الوطنية. أما البلاد الأقل نمواً خصوصاً بلاد إفريقيا جنوب الصحراء فهي تكاد تكون معفاة تماماً من أي التزام في ظل هذه الاتفاقية. كذلك تعرضت دورة أوروغواي لأول مرة لتحرير الإنتاج الزراعي والتجارة الدولية في السلع الزراعية وتخفيض البلاد النامية المستوردة لسلع غذائية. ومن بينها مصر. أن يؤدي تحرير التجارة وتخفيض الدعم في السلع الزراعية إلى ارتفاع ملموس في أسعار السلع الغذائية الممثلة والمستوردة وعلى وجه الخصوص للقمح ومنتجات الألبان غير أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية ليس أمراً





## نحن والجات في حوار مع وزير

الاقتصاد محمود محمد محمود :

# مؤتمر برئاسة مبارك لبحث مشاكل المصـدريـن قريـبا

●● قمة جديد على الساحة الدولية ، جديد "تلجر" حتى اصابت اشعاعها جميع فواحي النشاطين الاقتصادي والخدسي ، وربما تعدت لثراء ذلك كله فاصابت الناس في بيوتها .. جديد اسمه وثيقة "الجات" ..  
ما علاقة الجات بكل اتفاقياتها الأربع والعشرين ومسلر ومنجزات الاصلاح الاقتصادي في مصر . هل جاءت تكميلا لم تنلنا .. وإلى أين وصلنا على طريق الاصلاح وما علينا ان نسلك وننجز خلال العام الجديد تحت مسمى "المرحلة الثانية" من البرنامج ؟

حوار طويل مع محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة للخارجية اعلن فيه مجموعة من الاخبار المهمة لأول مرة واعطى الكثير من الوضوح حول امور شائها شبيب كليل مثل إمكان الدولة حمليتها املم الاغراق المتوقع ..  
جرى الحوار مع الوزير ويجلس حوله فريق "المفاوضين المصريين" في دورة لورجواي التي اسفرت عن وثيقة "الجات" .. الوزراء المفاوضون التجاريون : محمد مامون ود . محسن هلال وعلاء شطبي .. هذا الفريق المصري الذي تاضل كثيرا من اجل الدول النامية حتى فوضته دول افريقيا ان ينوب عنها ويتحدث باسمها ●●

حديث اجراء

ماجد عطية

أقبل الدخول في معطيات "الجات" شلها وإيجلها ، يجب ان نتعرف على "الخريطة السياسية" الجديدة للقوى الدولية التي كتبت عنها ملفوفات ، بل صراعات "الجات" . فلم تكن هناك قوى عظمى متحدة ضد قوى صغيرة ، فلكوى الكبرى تقسما كتبت مشغولة في صراعاتها حول "الدم" والاشراق والسياسات الجمالية . وما تشميه العالم الثاني كان مشغولا في البحث عن مصالحه والدفاع عن صفراته واسواقه ، حيث تشابه دول العالم الثاني لأول مرة . هذه الدورة



- « الجات » ليست ثرا وليست منحة مساوية .
- إلقاء الدعم على المحاصيل .
- المستوردة يمكن تعويضه من المنح .
- صناعة المنسوجات والملابس
- الجاهزة المصرية تظل محمية حتى عام ٢٠٠٥ .

يزال بعيدا عن سلك الضريبة الأمريكية  
المرحلة حيث هناك مسجلة لأن تضاعف  
مصر صادراتها إلى خمسة أضعاف  
الصادرات الحالية وأكثر .

#### صناعة المنسوجات المصرية

اليان تستسلم وتفتح أسواقها أمام  
الآن الأجنبي وتجنول الدعم الزراعي  
للمنتجين ، وكوريا الجنوبية "تعلن"  
الهيئة بمنصب رئيس وزرائها ويمضي ،  
ولكن الحكومة الجديدة تعد بجدولة الدعم  
وفق ما سمحت به اتفاقية "الجات"  
الجديدة .. ورغم أن هناك الاتفاقية الأخيرة  
لم يجب بين الولايات المتحدة واليابان ،  
لأن الولايات المتحدة حرصت على فتح كل  
الأسواق أمام "الآن الأمريكي" حتى تدخل  
استولى المنتجين على اليابان وكوريا هما  
كثرتا حلفاء .. صراعات المصالح الكبرى  
والصالح الأوربي والإسباني رغم حلف  
"الناتو" .. صراعات دول أمريكا اللاتينية  
البرازيل والارجنتين والمكسيك حول  
مصالح كل منها في اللحوم والمحاصيل .  
حقيقة الاقتصاد للمفاوض المصري من  
خلال صراعات السنوات السبع من  
المفاوضات ، وهي أن المصالح الوطنية  
لكل دولة من الدول الـ ١١٧ الأعضاء ، هي  
المصلحة في الحوار ، حيث تشكل هذه  
المجموعة من الدول الـ ١١٠ من التجارة  
الدولية ، ولهذا سارعت الدول غير الأعضاء  
إلى طلب الانضمام وفي مقدمتها الصين  
٢٠٪ من سكان العالم ، وسارعت الدول  
العربية إلى الطلب نفسه حيث لم يكن  
عضوا بالمنظمة سوى ٤ دول هي مصر

السلمية - جديدة شديدة استغمارا منها  
بأهمية ما هو قائم وراء الاتفاقية .  
إفينا أمريكا تصارع فرنسا التي تخلت  
عنها بعض الشيء حليفها التقليدية اليوم  
لمعنا بالنسبة لقضية دعم الصادرات  
الزراعية .. دول الكتل الاقتصادية الكبيرة ،  
المجموعة الأوربية ، والناتو ، والاتحاد  
ودول حوض الباسيفيك ، كلها نسبت أنها  
تتنسب لمجموعات التصنيع وراحت تعلق  
في كل بنود الاتفاقيات المعروضة للمناقشة  
حتى لا تتعارض مع مصالحها الوطنية .  
العالم الثاني لمل الشيء نفسه ،  
بكستان تنضم إلى الهند في طلب فتح  
الأسواق أمام المنسوجات وتصايف  
وتصوف ضد وجهة النظر المصرية في  
طلب فترة سماح عشر سنوات لعملية  
صناعة النسيج والملابس الجاهزة  
وتتصر مصر ، أمريكا تعلق ضد نمو آسيا  
في فتح الأسواق الأمريكية أمام صادرات  
الملابس الجاهزة في حين ترى أمريكا  
ضرورة وضع ضوابط مرحلية بعد أن بلغت  
صادرات المنسوجات المصرية فقط لأمريكا  
قريبة ١٦ مليار دولار في العام الأخير .  
أمريكا هذه التي حاولت تحجيم صادرات  
الملابس الجاهزة والمنسوجات المصرية  
بحجة أن مصر تقدم دعما لهذه الصناعة ،  
أمريكا الآن تفتح أسواقها لصادرات  
النسيج والملابس الجاهزة المصرية تحت  
مظلة "الجات" لأن حجم صادراتنا الآن لا



هذه توافرن في أسعار الفلادة وأسعار  
الصراف.  
من جانب آخر في الطريق، خلال هذا  
الاسبوع، إلى مجلس الشعب قانون النقد  
الاجنبي ويتضمن إلغاء الكثير من القيود  
القسمة مثل الاستثمار، ص،  
والحصص، والتسعير، وسوف تكتفي  
حسابات "التجريب"، وهناك سياسة  
جديدة لتشجيع إقامة المعارض في الخارج  
وتيسير إجراءات "الدرويد" أي السماح  
للمؤقت.

### حوافز جديدة

● لماذا لا ننظر في تجريب لدول  
الأخرى مثل النمو الحديثة ونستمع إلى  
المنتجين والمصنعين المصريين، فمبادئ  
للمصلحة القومية لا تتناقض مع المصالح  
للخاصة في هذه القضية تحديدًا؟  
● تجارب الدول الأخرى لأمنا، لكن  
هناك خصوصيات محلية لابد أن نحاسب مع  
المصريين والمنتجين لنستمع إليها،  
ومسححت خلال الأسابيع القادمة لاجتماع  
في وزارة المالية برئاسة وزيرها وساحضر  
معه وسيجلس معه المصريون والمنتجون  
ليبحث كيفية تطبيق نظام  
"REBATE TAX" وهو نظام يقضي  
بأن يتم تحديد قيمة المدخلات المستوردة  
في إنتاج سلعة التصدير ويحدد تحديد  
نسبة قطعة تسترد عند التصدير بالإضافة  
إلى الضرائب المبفطرة وغير المبفطرة

بحيث يكون سعر التصدير مقبولا على  
الكتلة والربحية دون تكيله بمرهم  
متخذة تجربة من القدرة على المنافسة.  
وسيشرك في وضع أسس هذا النظام  
الجديد مع الجملعة لتحركات الصناعات  
والغرب ورجال الأعمال... وهناك توقع أن  
يرأس فريقين ميلوك بنفسه اجتماعا موشعا  
لحل مشاكل التصدير.  
● تقول أن الميزان التجاري يزجج  
كثيرا، رغم وجود فائض مدفوعات

متخالف... ترى كم يبلغ هذا العجز الذي  
المرجع؟

وتونس والمغرب والبحرين أخيرا وقد  
تقدمت خمس دول أخرى بطلبات عضوية  
عاجلة وهي: سوريا والسعودية والجزائر  
والأردن وليبنان حتى يتمكن لها الحصول  
على العضوية قبل تنفيذ الاتفاقية مع بداية  
عام ١٩٩٥.

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية  
محمود محمد محمود يتناول بهذه الحفلة  
التي يبرز على خريطة العلاقات الدولية  
من داخل ملفوضات "الجات" لأنها تتيج  
للعالم الثالث مسحة من التجارة الدولية  
بفرض ما يملك هذا العالم النامي من قدرة

على المنافسة حيث تصبح النوعية  
والجودة هما جواز لفسر إلى عالم التجارة  
الدولية المتسع.

### الجات... والإصلاح

● غير أن مصر أمام لحكم اتفاقية  
الجات، وأمام التزامات قطعها على نفسها  
في مسيرة الإصلاح الاقتصادي، وهي تتلذ  
المرحلة الثانية من هذا البرنامج، فهل ثمة  
تعارض أو تناقض، أم أن هناك توفيقا؟  
يجيب الوزير:

● أنا لا أريد الدخول في تفاصيل  
كثيرة، بعد أن وضعت يدي على مشكلة  
المشاكل، بل مفتاح حل معظم المشاكل،  
ثمة هي قضية "التصدير" ولكن كل شيء  
مسخرًا لخدمة هذه القضية، بل أرجو أن  
تتم "حركة استغلال" باللفة العسكرية  
لجميع الأجهزة والمطالقات المنتجة لكي  
تضع نفسها في خدمة التصدير.

● هناك أدوات ضرورية لتجربة  
"المفتاح" الذي تنمو فيه الصناعات،  
أدوات مالية ونقدية، وتترميزات بحلجة  
إلى تعديل، وهذه كلها عوائق... فما الذي  
تم لإصلاح المناخ؟

● لقد استطاعت الحكومة أن تسيطر  
على عجز الموازنة العامة ومعدلات  
التضخم والقضاء على تعدد أسعار صرف  
الجنبي المصري أمام العملات الأجنبية،  
ومن خلال أدوات السياسة المالية أصبح





المصدر :

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢١ من ١٩٩٤

انخفضت الواردات من ٢٥٦٠ مليون دولار إلى ٢٢٢٩ مليون دولار وبذلك انخفض العجز إلى ١٨١٧ مليون دولار مقابل ٢١٩٢ مليون دولار علماً ان أكثر من نصف وارداتي من أمريكا في إطار المعونتين العسكرية والاقتصادية .

السوق لسمودي : وقد زادت صادراتي التي السعودية بحوالي الضعف هذا العام قياساً على العام السابق وتحقق للفلس لصالح مصر قليل عجز في العام السابق .

وقال الوزير :

ربما تسألني لماذا السوق لسمودي ، ولكفي بأن أضع أمام السؤال هذه الأرقام التي تقول ان واردات السعودية قد زادت على ٢٤ مليار دولار في العام الأخير وأن صادراتها قد تعدت ٤٤ مليار دولار .. هذا السوق المتسع هناك امكانيات لأن توجد فيه السلعة المصرية التي أصبحت على كافة القدرة منافسة وجودة مرتفعة . وفي معرض جده الأخير للمنتجات المصرية تم التعاقد على عقود وكافة لتكثير من السلع المصرية خاصة الحاجات والفسلات والفران للوجاز في حدود ٦٠ مليون دولار ، أيضاً المتحت فرعاً لشركة مصرية منتجة كالملايس الجاهزة الرجالي والحريمي على مستوى عالمي .

### القيود الخارجية

● ترى هل ثمة تناقض بين احكام الجات الجديدة وبين خطة انطلاق السلع المصرية إلى الاسواق ؟  
● الجات حريت الاسواق علينا ان نخطط ونمد انفسنا للمنافسة والوجود في هذه الاسواق . ان تكثرت اننا كقرون على انتاج متميز له سوق .  
● ماثمت لتكثرت عن الميزان التجاري .  
الا ترى ان إلغاء دعم المحاصيل يلقى على بزيادة في الاسعار تزيد على عجز هذا الميزان ؟

● هناك لهم خطيء لمقولة الفاء الدعم ، لقد انقصر الإلغاء على نسبة تال عن ٢٠٪ من قيمة الدعم وعلى مدى ست سنوات وعلى اساس قيمة الدعم الذي كان يقدم عام ١٩٨٦ وهو عام بداية دورة اوريجواي ، ويبدأ مع سريان الاتفاقية

التيقة صفحة ٧٥ .

● فلتحق المعلومات له اسباب وتكذل فيه عوامل كثيرة غير تجارية ، لكن عجز التجارة هو اللجوء المخيلة بين الاستيراد والتصدير ، لقد بلغ العجز في العام المالي ١٩٩٢٨٧ حوالي ٧٦ مليار دولار حيث كانت الواردات في حدود ١١ مليار دولار بينما اقتصرت الصادرات على ٣٦ مليار دولار منها ١٦ مليار دولار صادرات بترولية ، ومن المتوقع ان تنخفض نسبة الصادرات هذا العام بسبب انخفاض اسعار البترول العالمية .

### التصدير هو الحل

● تركز على قضية التصدير ، وتقول انها مشكلة للمشاكل .. كيف ؟  
● انتعاش التصدير معناه زيادة التشغيل والانتاج وفرص عمالة ودخول بقيمة مضاعفة وموارد زيدة .  
ثم ابتسم لمتسمة رقيقة قلنا :  
"للتصدير هو الحل" .

● اي الاسواق ترى انها متاحة أمام السلعة المصرية ثم لفرانكا ام لوريا .. ام لأمريكا .. ام السوق العربية ؟  
● بيتي وبين لفرانكا مشاكل النقل ولا تسعني كثيراً الآن ، لكني لتطلع تحديداً إلى سواين كبيرين :

السوق الامريكي : وقد استطعنا زيدة التصدير إلى أمريكا إلى ٥١٢ مليون دولار حتى لتقوير الماضي أي خلال تسعة أشهر مقابل ٣٦٨ مليون دولار خلال الفترة نفسها من العام السابق وفي الوقت نفسه





أولا : لا يمكن أن نسمح بأن تكون حرية الاستيراد فيما للفش أو الإغراق أو الاحتكار .. تقليل منافسة حرة .

ثانيا : لابد من التخطيط لإعطاء الفرص للترويجية للصناعة الوطنية وإن تحاط بحماية مشروعة ضد ممارسات غير مشروعة .

ثالثا : إن مصر قد تاضعت في مفاوضات الجات وحالت نصرا مهما واحتفظت بحقوقها في الإبقاء على اليد الكس للماكين

المستوردة . بالنسبة للاتصية حتى أول عام ١٩٩٨ ، وبالنسبة للملابس الجاهزة حتى أول عام ٢٠٠٢ ، أما بالنسبة للرسوم الجمركية حتى عام ٢٠٠٥ وفي حدود ٦٠٪ .

وقال الوزير :

اعتاد أن عشر سنوات تعتبر فرصة كافية لخطط خلالها لتطوير اقتصادنا .

### نخطط للمستقبل

● تجارة الخدمات الواردة في الوثيقة لأول مرة تشمل قيودا على الانتصبة المصرية والتأمين والمقاولات والطيران .. ملهى السليبات والإيجيفيات بالنسبة لي كصر ؟

● بالنسبة للطعام المصري . اعتاد أن تشجع السوق المصري بالبنوك الوطنية والأجنبية العاملة في الداخل قد لا تشجع لوائح جديد ، أما بالنسبة للتأمين فإن لقونا جديدا سوف يعرض على مجلس الشعب خلال هذه الدورة لتطوير التأمين وإعادة التأمين ويسمح لأول مرة بإنشاء شركات تأمين مشتركة وبالتالي هذا يعد تدعيم المراكز المالية لشركات التأمين الوطنية العاملة .

بالنسبة للطعام المقاولات ، سوف يتم فتح هذا القطاع عام ٢٠٠٠ . وقد استسلمت خلال مفاوضات الجات أن نأخذ التزامات في

بدابة من أول يناير ١٩٩٥ ، فلاو حسينا - النسبة السنوية من هذه الـ ٢٠٪ لوجد أنها في حدود ٣٪ تقريبا .

● أيا كانت النسبة فإن الدول التنصبة المستوردة ستشفي بالضرورة ؟

● يجوز للدولة التنصبة المشفورة أن تتقدم لمنظمة الجات وتثبت ضررها ولي هذه الحالة يكون على الدول الملائمة أن تقوم بالتعويض . هذا فضلا عن تعهد الدول الكبرى الملائمة أن تكون كالتزام سياسي بتقديم منح في حدود قيمة الفرق بين السعر الجديد والسعر القديم .

### حقوق الملكية

● ما علاقة الملكية الفكرية بمصر الواردة تحت مسمى تحرير "تجارة الخدمات" في الوثيقة الجديدة للجات ؟

● في مجال الآوية مثلا أنا لتعمل مع ٢٧٥ دواء امريتهم منظمة الصحة العالمية كقوية أساسية في الإنتاج العالمي . ٩٠٪ من هذه الآوية أصبحت حقوق ملكيتها مشاعا لمرور أكثر من ٢٠ سنة على انتكاجها .. النسبة الباقية اعطيت الاتفاقية مهلة عشر سنوات لتوزيع لوضاعي وعند انقضاء هذه المهلة تنتهي حقوق ملكية هذه النسبة أيضا .. بالنسبة لحقوق الملكية في الآوية لا أجد أية مشكل .

● وحقوق الملكية الأهمية في الثقافة والفنون ؟

● هذه لصحفي شعالي المصرية ماهرة في العالم العربي والمهجر ، الملام ومسرحيات . وأغان وكتب .. هذه الاتفاقية لصحفي وستحفظ حقوقنا وحقوق المنتجين وتأتي بالموارد وننشط صناعة الكتب والفنون والثقافة .

### تحسن نحصى الإنتاج

● وعلا عن تأثير الجات على صناعة النسيج والملابس الجاهزة سواء بالنسبة للمنافسة الداخلية المتوقعة أو القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية ؟

● الأصل هو تقرير حرية التجارة ، والمواجهة أن تستعد لتحسين الإنتاج .. لكن ..



المجالات التي ليس لنا فيها نشاط ملموس مثل إنشاء خطوط الاتوبيس والإنفاق والكباري ، واشترطنا أن تقوم شركات مشتركة واشترطنا ألا يزيد رأس المال الاجنبي على ٤٩٪ والا تقل نسبة الممالة المصرية عن ٩٠٪ ومجموع اجورهم عن ٨٠٪... وهذه الشركات سوف تفتح لمصر اسواقا خارجية وهي ميزة نسبية تحسب لي .

● سيدة الوزير هناك تخوفات ان لم تكن في القريب العاجل ولكنها متوقعة :  
●● اقول لك بكل الصدق . الثقافة الجات ليست هبة من السماء وايست ايضا شرا كاملا .. لكن علينا ان نعظم الاجابيات لنستفيد منها ونوظفها لصالحنا ، وان نعمل على دفع الدار السلبيات ونخفف من درجة تأثيرها علينا ، وان نبدا من الآن بتطوير حياتنا لمواجهة كل ما هو متوقع متطور او غير منظور وامامنا منذ الان من ١٠ - ٢٠ سنوات بغير التزام علينا .

● ملاحظة اخيرة .. المشكلة - ظني تركتها لي " الجات " لكن من المسألة التي تركها لي برنامج الإصلاح الاقتصادي ؟  
●● المهم هي القدرة على توظيف كل شيء لخدمة الهدف القومي . وهو تنظيم الإنتاج وعلاج المعجز الجارى . وهي سياسة للترزم بها الحكومة ويحرص عليها السيد الرئيس حسنى مبارك .

مجد عطية





المصدر :

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢١ جمادى ١٩٩٤

مراكش تستعد لاستضافة

## المغرب يسعى الى استغلال مؤتمرات لدمج الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الدولي

د. الرباط - من محمد الشوقي

تستعد مراكش للاستضافة لاستضافة المؤتمرات الدولية للتجارة والثقافة المغربية في مختلف شهر نيسان (أبريل) القادم وهو المؤتمر الذي طالب به المغرب منذ عام ١٩٩١ بمناسبة زيارة الأمير العام للامارات.

وتقول مصادر مغربية ان المؤتمر الدولي القادم سيشهد توقيع الدول الاعضاء في منظمة التجارة والثقافة المغربية على معاهدة اورغواي التي ستحدد طبيعة العلاقات التجارية للتجارة الدولية.

وتضيف ان التوقيع الذي طرأ على المفاوضات المغربية - الأوروبية في شأن الملف الزراعي نهاية العام الماضي مهد للتوقيع النهائي الذي سيجري في اعلان مراكش مراكش التي يهدف المغرب ان تكون نقطة جبهة لتسهيل التجارة الدولية وتنظيم

العلاقات الاقتصادية الدولية بين التجمعات الاقتصادية الكبرى وبين الدول نفسها. وكان وقد منح مراكش رأسه السيد لثري اوزلي مستشار الملك الحسن الثاني للشؤون الاقتصادية زار جنيف الاسبوع الماضي

وإجراء محادثات مع مسؤولي الفئات لترتيب الاجتماع الدولي القادم في مراكش الذي سيشهد حسب مصادر مغربية أكثر من ١٢٠ وزيرا للتجارة والاقتصاد ومسؤولين من

الولايات الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاستثمار والبنك العالمي لادارة دول شرق أوروبا ومؤسسات مالية دولية وجهودا معينة عدة مثل البنك الأفريقي للتنمية والتجارة الدولية للاستثمار والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية وغيرها.

ويراهن المغرب على ان تستغل الدول الاعضاء في الفئات من توقيع الاتفاق النهائي في مراكش بما يسمح بإطلاق اسم المدينة السامية التي تقع وسط البلاد على الاتفاق

الجديد للتجارة والثقافة المغربية كما يسعى الى ان يدع هذا الاجتماع مؤلف

لمغرب للتفاوض مع الاتحاد الأوروبي في شأن الملف الزراعي قبل إبرام أي اتفاق للتجارة الميادية والاقتصادية كما تقدر ذلك دول الاتحاد على كل من المغرب وتونس

حاليا. وتتواصل اجتماعات عدة بين مسؤولين حكوميين وممثلي قطاعات التجارة وتجارية مختلفة معنية بالتجارة الخارجية في محاولة لإخراج موكب موكب حول تصورات التجارة الخارجية المغربية للتجارة القادمة

وقال السيد مراد شريك وزير التجارة الخارجية والاستثمار المغربي لـ «المحيط» ان المغرب عضو في الفئات منذ عام ١٩٨٧ وهي يسعى الى ان تتمكن جميع الدول الاعضاء في مراكش من التوصل الى اتفاق نهائي يسمح بالتعامل وتنمية العلاقات التجارية الدولية بما يضمن مصالح جميع الدول وتلا يقترن فرص الانتماء الاقتصادي العالمي.

وأشار الوزير ان تجانس الاقتصاد العالمي الذي تراجعت في السنوات الماضية بفعل دول التكامل في الدول الصناعية السبع الكبرى ونحن نطور التجارة الدولية وهذا الأمر وهدفنا أيضا وكقوسنا الى اتفاق شامل ونهائي لتحديد العلاقات والمبادلات التجارية الدولية.

وتقول مصادر اقتصادية ان العلاقات عدة صافية بين الاتحاد الأوروبي والمغرب ستستغل للتفاوض في جاري دخول جولة اورغواي حيز التنفيذ بعد مؤتمر مراكش القادم وفي مقدمتها التسهيلات التي كانت تغطي بها المنتجات الزراعية والمصنعة المغربية في الأسواق الأوروبية.

وكان الاتفاق السابق يسمح للمغرب بعض التسهيلات التفضيلية على مستوى الأسعار والجمعة بالنسبة للتوكيد والبنوك. وكذلك تتفق على تلك التفضيلات على الصادرات المسمكة التي توقع ان تنخفض من ٢١ في

٢١٪ هذا العام كما هو منصوص عليه في اتفاق الصيد البحري الموقع في أيار (مايو) العام الماضي.

لكن الجمعيات الصناعية تخشوف من جهة ان يؤدي تطبيق الاتفاق الفات في شكله المقترح الى تخفيض سعر التجارة المغربية المطبقة على الواردات الصناعية بما يجعلها أكثر منافسة في السوق المحلية.

وتحرص المراجع الحكومية على التأكيد ان اجتماعين المغرب لتوقيع الاتفاق النهائي للتعامل مع اعتماده الخصوص للتجارة الدولية من شأنه الاسهام في انماج المغرب في الاقتصاد الدولي والتعريف بإمكاناته

الاقتصادية الدولية والتعريف بما يساعده في تعزيز دوره في أي مفاوضات مستقبلية مع الاتحاد الأوروبي حول موضوع التجارة وإقامة منطقة التبادل التجاري الحر على قرار مفاوضات المكسيك مع الولايات المتحدة وكندا ضمن الاتفاق مكانا.





المصدر: الزهرام

التاريخ: ٢١ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# اتفاقية الجات والبلاد النامية

يبدأ المفكر الاقتصادي الكبير الدكتور سعيد النجار اعتباراً من اليوم سلسلة من المقالات التحليلية التي تصدى لشرح الاتفاقية التجارية الأخيرة التي توصلت اليها دول العالم من خلال جولة أوروغواي في منتصف ديسمبر الماضي. ويستمر في الدكتور سعيد النجار في مقال اليوم المخاوف التي أبعثها الدوائر الاقتصادية في الدول النامية. وبينها مصر. والتأثيرات التي اعتبرت ضارة من جراء تطبيق الاتفاق الأخير للجات علي مجريات الأحوال الاقتصادية في هذه الدول. ويشير المقال. بعد أن قند صاحبه مميزات المخاوف والقلق التي جرى عرضها خلال الأيام التالية للاتفاق عن الاتفاق. إلى توافر العديد من المزايا والفوائد التي تحققت لاقتصاديات هذه الدول في ظل الاتفاق ومؤكداً أن حجم الفوائد التي سوف يجنيها العالم بعد استكمال تحرير التجارة الدولية سوف يشمل جميع الدول متقدمة وتنامية منها إلى أن هذا الاتفاق يعد بمثابة صيغة توفيقية بين مصالح جميع دول العالم لا يمكن لأحد أن يحصل على جميع مطالبه كما لا ينبغي تصور أن هذا الاتفاق يفتح تحديات مصالح دول ويهتد على حساب دول أخرى.

الحدث الاقتصادي الهام. فقد تبارى إلى ذهن البعض أن ثورة أوروغواي مسألة تخص الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية. ولكن الواقع غير ذلك تماماً فإن المفاوضات في هذه الثورة ضمت عدداً من البلاد. وصل عددها إلى ١١٧ كما تناولت عدداً ضخماً من القضايا ذات الأهمية الكبرى في التجارة الدولية. أما القضايا الخلافية. التي كانت محل نزاع حاد بين القوى العظمى. فإنها تمثل شيئاً محدوداً بالمقاييس إلى الرقعة الاقتصادية التي يطبقها التفاوضات منذ أن بدأت بإعلان ميونخاً في أوروغواي في ديسمبر ١٩٨٦. كان إعلان نجاح الدورة سبباً في إثارة عدد من التساؤلات فيما هي أهمية تلك الدورة بالنسبة للاقتصاد العالمي والبلاد النامية ومصر على وجه الخصوص. وما هي الفوائد التي تؤثر من خلالها. إيجابياً أو سلباً. على الاقتصاد المصري. فلهذا من جري في هذه الأونة سلسلة من المقالات في المسار الأول بالعدد الأخير من الزهرام. تحت عنوان: «البلاد النامية في ظلهم» الشيع من الأرقام في مخيلة اللامع. وأن نجني منها شيئاً مفيداً على العكس من ذلك فهم يرون فيها أداة لكي تفرض البلاد الصناعية هيمنتها على الاقتصاديات البلاد النامية وفتح الباب أمام الشركات الدولية للسيطرة التامة على أسواق البلاد النامية واقتصادياتها الوليدة. وهذه نظرة خاطئة كل الخطأ الواقع من الأمر أن ثورة أوروغواي ذات أثر إيجابي كبير ليس فقط للاقتصاد العالمي ولكن أيضاً بالنسبة للبلاد النامية بما فيها مصر والبلاد العربية فهذه من المؤكد أن نجاح تلك الدورة

أعلنت منظمة الجات نجاح ثورة أوروغواي للمفاوضات التجارية بعد اتفاق المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة واليابان يوم ١٥ ديسمبر ١٩٩٣. على عدد من القضايا الخلافية. ومن أهم تلك القضايا الدعم الذي تقدمه المجموعة الأوروبية للائحة الزراعية والصناعات من السلع الزراعية والحماية للشبيبة التي تفرضها على الواردات من نفس السلع. وكانت تلك السياسة محل نقد شديد من الولايات المتحدة الأمريكية لما تنطوي عليه من تضييق السوق الأوروبية أو إغلاقها تماماً في وجه الصادرات الزراعية الأمريكية. وقد اتخذت تلك المسألة طابعاً سياسياً حاداً في العلاقة بين العماليين المتنازعين وكانت قدوى إلى فشل ثورة أوروغواي بأكملها. كذلك فإن الخلاف بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية حول التجارة الدولية في المنتجات الفنية وخصوصاً الأفلام السينمائية والتلفزيونية حيث تمسكت الولايات المتحدة بموجب إنالة القيود المفروضة على حرية التجارة في ذلك المنتجات في حين رأت فرنسا أن من حقها وضع مثلها من قيود في سبيل حماية الثقافة الفرنسية مما تعتبره للثقافة الأمريكية. يضاف إلى ذلك ما قام من خلاف بين المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بخصوص الدعم الذي تقدمه الأولى لصناعات المراكبات. وقد أدى النزاع حول هذه القضايا إلى تأخير الاتفاق التجاري في ثورة أوروغواي مدة سنتين تقريباً إذ كان من المفروض أن تنتهي تلك الدورة في ديسمبر ١٩٩١. وكان من شأن هذا التأخير إعطاء أنشطاعات خاطئة عن هذا



د. سعيد النجار







## للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

المصدر: الزهرام

التاريخ: ١٩٩٤

سلمة تتمتع فيها البلاد الثامنة ومصر على وجه الخصوص بأعظم ميزة تنميطية غير أن هذا الرأي لا يخلو من المصداقية في ضوء ملاحظته الدور من إنجازات في هذا المجال. فقد تم الاتفاق على إنهاء تلك الاتفاقية على مراحل خلال فترة عشر سنوات تبدأ من أول يناير ١٩٩٥، وتنتهي في آخر ديسمبر سنة ٢٠٠٤ وهذا إنجاز لا يمكن التقليل من أهميته فإن صناعة المنسوجات والملابس في البلاد الصناعية يزالت تمثل سبباً رئيسياً في

سواء من حيث عدد العاملين فيها أو حجم رؤوس الأموال المستثمرة. ومع ذلك فهي واقعة تحت ضغط شديد من منافسة البلاد الثامنة. وقد شهدت تراجعاً مطرداً في مواجهة تلك المنافسة مما أثار جماعات الضغط وأصحاب المصالح في البلاد الصناعية ضد عملية التحرير في هذا القطاع. ولم يكن من المتصور ولأن الإنصاف أن تشوغل إنهاء الحماية التي توفرها اتفاقية المنسوجات دون إضرار لتنافسية تسمح لبلاد الصناعية المستهدفة بإعادة ترتيب البنية الصناعية وتوجيه رؤوس الأموال المستثمرة ومساعدة المناطق التي تعتمد بصيغة رئيسية على تلك الصناعة.

وبصرف النظر عما تحقق وما لم يتحقق في اتفاقية المنسوجات والملابس فإن إحدى القضايا التي تثير في مقلق صميم التصدي دولة أوروغواي لعدد من القضايا الجديدة التي لم تكن تتخلل في نطاق مفاوضات الجات قبل ذلك. ومن أهم تلك القضايا موضوع الخدمات مثل البنوك وشركات التأمين والمعاملات وكذلك الملكية الإبداعية والفنية والصناعية وقوانين الاستثمار ذات الأثر السلبي على التجارة الدولية وفي ظل البلاد الثامنة أن أشخاص تلك القضايا الجديدة لقواعد الجات التي تحكم التجارة الدولية في السلع سوف يعرضها لمناخية الشركات الدولية الصلاقة وهو ما لا تقوى على مواجهته كذلك فإنها ترى أن تلك القضايا تخترق لموضوعات تجل في صميم البنية الوطنية وما كان ينبغي أن تكون مجالاً لمفاوضات دولية. ولكن لاحظ أن ما حدث إلى الآن يزيد على أن يكون الإنصاف على بعض المبادئ العامة التي تحكم التجارة الدولية في هذه المبادئ. وما زال أمامنا سؤال كبير: هل أن تتحول تلك المبادئ السامية إلى التزامات محددة تلك فإن الاتفاقية تسمح للبلاد الثامنة بعدد من الاستثناءات الهامة التي تغطيها من الالتزامات التي تقع على البلاد الصناعية في هذه المجالات.

ويضاف إلى ما تقدم خوف البلاد الثامنة مما تفرضه اتفاقية دولة أوروغواي عليها من التزامات بتخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية وهي تخفي على صناعاتها الوليدة من المنافسة مع صناعات البلاد الصناعية الراسخة ذات القدرات التكنولوجية الفائقة. ولكن لا يجوز أن ننسى أن الاتفاقية لا تفرض على البلاد الثامنة إلغاء الحماية لمصناعاتها الوطنية. فهذا حق لها طبقاً لقواعد الجات ولكن المبدأ الذي يجب أن نلتزم به هو

سوف يكون عاملاً هائلاً في تنميط الاقتصاد العالمي بعد سنوات من الركود وتحت معدلات النمو الاقتصادي في البلاد الصناعية الرئيسية. وقد اجتمعت الدراسات التي قامت بها الهيئات الدولية والإكاديمية على أن ثورة أوروغواي بما تنطوي عليه من إعطاء دفعة قوية للتجارة الدولية سوف تسهم في زيادة الناتج القومي العالمي بما يعادل نحو ٣٠٠ مليار دولار سنوياً. ورغم أن هذه التنبؤات الكمية تستند إلى تخمينات وإسقاطات يمكن المنازعة فيها. إلا أن تقدير المخاطر هو أن الآثار المترتبة عليها سوف تكون في اتجاه إيجابي بصورة واضحة.

إذا فتح مانتوقه الدراسات من تنميط الاقتصاد العالمي وخروج البلاد الصناعية من حالة الكساد التي تعاني منها منذ بداية عقد التسعينات فإن ذلك سوف يعود بالخير على البلاد الثامنة. ومن المعروف أن مستوى

النشاط الاقتصادي في البلاد الصناعية يعتبر من أهم عوامل زيادة الطلب على صادرات البلاد الثامنة وفقاً لآليات معدلات النمو في الأولى ذات المستوى المنخفض على صادرات الثامنة. والعكس بالعكس. غير أن الآثار الإيجابية لنجاح ثورة أوروغواي لا تفلح عند حد الانخفاض المتوقع في البلاد الصناعية وما ينعكس عليه من انخفاض الطلب على البلاد الثامنة. فإن الثورة تضيء في المقام الأول. تخفيف الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي كانت تعوق صادرات البلاد الثامنة إلى أسواق البلاد الصناعية كما أنها تضيء حداً لها يسمى بالمصداقية الجديدة في البلاد الصناعية. وهذه كانت تهدد بإحباط جهود الإصلاح الاقتصادي في البلاد الثامنة بالإضافة إلى ما كانت تنطوي عليه من خطر اندلاع حروب تجارية بين التكتلات الاقتصادية المتعاقبة في أوروبا وأمريكا وشرق آسيا مثل ما ينطوي عليه ذلك من خطر حدوث انكماش كبير في التجارة الدولية والتهديد بحدوث أزمة اقتصادية لا يمكن التنبؤ بآثارها. ومن هنا فإن ثورة أوروغواي بسوق ثلثيها بالضرورة. إلى فتح أسواق البلاد الصناعية أمام البلاد الثامنة كما أنها تفرس على الأولى قدر كبير من التضييق وقواعد السوق التي لم يكن لها وجود قبل الثورة أو كانت من المصنوعة والإيهام مما كان يسمح للبلاد الصناعية المستهدفة بأن تقيم الحواجز الجمركية وغير الجمركية كلما أصبحت المنافسة بين منتجاتها وصادرات البلاد الثامنة. رغم هذه المزايا الواضحة فإن البلاد الثامنة أعربت عن خيبة أملها فيما حققته الثورة من نتائج ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة. فقد كانت تطمح في أن تكون دولة أوروغواي أكثر حسماً في إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تعترض صادراتها من السلع الصناعية إلى أسواق البلاد المتقدمة. وبصنع ذلك بمصداقية خاصة على اتفاقية المنسوجات والملابس التي مازالت في خطر البعض تشتت عافية في طريق





المصدر: الزهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٤

تخلص مما تقدم إلى أنه ليس هناك ظل من الشك في الفوائد الملموسة التي سوف تجنيها البلاد النامية من اتفاقية دورة أوروغواي كذلك الأساس لما يستأنون اليه من قلق ومخاوف من جراء عملية التحرير التي تترتب عليها. ويبدو ذلك واضحا إذا ذكرنا أماكن محدث من آثار ضارة على التجارة والاقتصاد العالمي لو أن القليل كان من نصيب دورة أوروغواي. نعم لم تحصل أي مجموعة من البلاد - نامية أو متقدمة - على كل مزايا تلك نصيب إليه. ولكن هذا مانقوله من مفاوضات تقوم على الوصول إلى صيغ توفيقية. إن اتفاقية لجأت تفتح فرصا واسعة أمام البلاد النامية في أسواق البلاد الصناعية. وسوف تتسابق البلاد النامية فيما بينها لأخذ تلك الفرص. وإلى كبريس. الاختلاف في هذا السياق.

والوسائل التقنية والتي تضمن الاستمرار إلى الحماية بالوسائل المبنية عن طريق التعريف الجمركية والحوافز من الحماية الجمركية المباشرة إلى الحماية المباشرة وذلك لما يترتب على التبرؤ إلى التبرؤ في الحماية من هجر اقتصادي كبير وفقر بالغ بالاقتصاد للقوى. ومن ثم فلا محل للشكوى من اتفاقية دورة أوروغواي في هذا المجال خصوصاً وأنها تمسك - إلى حد كبير - مادم الاتفاق عليه في برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر يضاف إلى ذلك أنه في كل حالة فرضت الاتفاقية التزاماً بتخفيض الحواجز الجمركية أو غير الجمركية فأنها لم تمنح البلاد النامية والمسا معاملة تفضيلية. لهذا كانت المعدة اللازمة للتحرير تصل إلى ستة سنوات بالتصديق للبلاد الصناعية فإنها تمتد إلى عشرين سنة أو أكثر بالتصديق للبلاد النامية. وفي كل الأحوال فإن البلاد النامية تفتقر بخصبة أوسع لاتخاذ إجراءات وقائية إذا كانت عمليات التحرير تنطوي على ضرر جسيم لمساكنها الوطنية. أما البلاد الأقل نمواً خصوصاً بلاد أفريقيا جنوب الصحراء فهي تكاد تكون محفلة تماماً من أي التزام في ظل هذه الاتفاقية. كذلك تعرضت دورة أوروغواي لأول مرة لتحرير الإنتاج الزراعي والتجارة الدولية في السلع الزراعية وتحتفي للبلاد النامية المستوردة لسلع غذائية. ومن بينها مصر. أن يؤدي تحرير التجارة وتخفيض الدعم في السلع الزراعية إلى ارتفاع ملموس في أسعار المواد الغذائية المستوردة وعلى وجه الخصوص القمح ومنتجات الألبان. غير أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية ليس أمراً مؤكداً. وهو إذا حدث في المدى القصير فإنه غير محتمل في المدى الطويل. على العكس من ذلك فإن إعادة تقسيم العمل الدولي في القطاع الزراعي على أساس الكفاءة الإنتاجية لابد أن يعود بالفائدة على كل البلاد سواء كانت مصدرة أو مستوردة لسلع غذائية. يضاف إلى ذلك أن البلاد النامية استطاعت أن تحصل على تعهد من البلاد الصناعية بالعمل على توفيقها عما يصيبها من ضرر بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والاعتراف بصحتها في الحصول على صهيولات التأمين من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمات الدولية الأخرى لتغطية مبالغ عليها من تكلفة الحماية.





المصدر: العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٦ / ١ / ١٩٩٤

وزير الاقتصاد التونسي لـ «العالم اليوم»:

## انتعاش الصادرات التونسية بعد تطبيق اتفاق «الجات»

□ كتبت - ألفه السلامي:

٦٢٢ مليون  
دولار  
الاستثمارات  
موقعة  
خلال ١٩٩٤

أكد (المصادق رابح) وزير الاقتصاد تونس أن عام ١٩٩٤ سيشهد استكمال سياسة الإصلاح الاقتصادي، وتحسين جودة المنتجات التونسية حتى تكتسب القدرة على المنافسة داخليا وخارجيا، خاصة في ظل سياسة تحرير الأسعار التي ينتظر أن تصل عام ٩٤ إلى نسبة ٩٠٪ بالنسبة للواردات، و٨٧٪ بالنسبة لمنتجات المحل. وأضاف أن سياسة تحرير الأسعار تبعثها إجراءات هامة للسيطرة على التضخم والذي تم حصره في حدود ٤,٥٪ عام ٩٣. وأوضح من جهة أخرى أن السياسة المتبعة لضبط مؤشر الأسعار تتبع نفس الأسلوب العلمي المعتمد في البلدان الغربية، حيث يضم المؤشر ٧٢٠ سلعة رئيسية، ويتم مراجعته بشكل دوري استنادا للتغيرات في النمط الاستهلاكي للأسرة والذي توضحه الإحصاءات الرسمية.

الاجراءات، على مستوى الانتاج خلال العام الحالي إلى ٨٨٪ على مستوى التوزيع ٨٥٪، بينما يؤكد الوزير على استمرار إسمار المواد الحساسة بعيدا عن التقلص وتحت مراقبة الوزارات المختصة خدمة لحدود الدخل وحماية للمستهلك وقدرته الشرائية. وأشار الوزير في هذا الإطار إلى إسمار قانون حماية المستهلك الذي بدأ العمل به في شهر يونيو من العام الماضي والذي يرمي إلى استبعاد المخلفات وسد الطريق أمام المنافسة غير الشريفة. ومن جهة أخرى أشاد الوزير التونسي بالاجراءات التي اتخذت لامتثال إصلاحات على قطاع

الثالث، بينما نجد أن العلاقات التونسية - الأوروبية تنظمها اتفاقيات شراكة سابقة منذ السبعينات ومازالت مساوية للممول، هذا بالإضافة إلى الاحتياطات التي تم اتخاذها من القيادة العليا خلال الخطة الخمسية الحالية لتوظيف اتفاقية الجات لصالح الاقتصاد التونسي وذلك عن طريق الاجراءات الجديدة لتنظيم التجارة الداخلية والخارجية مثل قانون المراقبة على جودة السلع المستوردة والمصدرة، وحماية الصناعة المحلية من عطلات افراق السوق، ومن المنتظر أن ترتفع نسبة تحرير الأسعار، في ظل هذه

وحول انعكاس اتفاقية (الجات) الأخيرة على الاقتصاد التونسي، وما ذكرته بعض التقارير الغربية من خسائر متوقعة لتونس تقدر بحوالي ٢٠٠ مليون دولار، أكد (مصادق رابح) أن السوق اللغربية أصبحت ضرورية لمواجهة التكتلات الدولية، وإن تونس تسعى لتعديم علاقاتها مع بلدان الاتحاد للغربية وزيادة حجم تجارتها مع المجموعة الأوروبية، وأضاف الوزير بأن اتفاقية الجات تعطي فرصا إضافية لتونس لزيادة صادراتها على عكس ما نقلته التقارير التي تبني تقديراتها على توقعات تحاول تعميمها على غالبية بلدان العالم





المصدر : العلم اليوم

التاريخ : ٢٢ جويلية ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



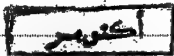
المصالح رابع

١٠ رخص جديدة للتقريب عن البترول والمصروفات وتصويص النقص في الإنتاج، ويؤكد من جهة أخرى حرص الوزارة على تشجيع القطاع الخاص للتوسيع للاستثمار في مجال التقريب، ونتيجة الدعم المالي وتقديم كل التسهيلات من خفض للضرائب وقروض ميسرة دخلت الشركات الخاصة المحلية لتتقرب عن البترول في مواقع عديدة لأول مرة بعد أن كانت الشركات الأجنبية المستثمر الوحيد في هذا القطاع. وعن الاستثمارات المتوقعة خلال عام ١٩٩٤ يتوقع وزير الاقتصاد تونس أن ترتفع من ٥٢٢ مليون دولار (عام ٩٢) لتصل إلى ٦٢٢ مليون دولار. وحرصا على جذب المزيد من الاستثمارات والتعريف بالفرص الجديدة والإمكانيات المتاحة أعلن الوزير عن بحث مركز للإعلام بدأ عمله مع مطلع العام الحالي. يقول هذا المركز رصد وجمع كل المعلومات التي تهم قطاعات الصناعة وربط الصلة بالمستثمرين لتعريفهم هذه الإمكانيات. ويتنظر أن يحقق العام الحالي بحث ١٥ منطقة صناعية جديدة وسيشغول المستثمرون أنفسهم أحداث مركز لصيانة هذه المناطق ومحاولة إيجاد حلول للنقائص التي تشكو منها بعض المناطق.

الصناعة للرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات والضغط على التكاليف وتحسين الظروف المعيشية للعاملين. وعن انخفاض صادرات المواد الأولية والتراجع في إنتاج الطاقة، قال وزير الاقتصاد تونس إن انخفاض أسعار المواد الأولية أثرت سلبا على الصادرات وعلى الميزان التجاري مما حدا بالحكومة إلى الإسراع بإتخاذ برنامج لإعادة هيكلة قطاع الطاقة في انتظار تحسن مستوى الأسعار عالميا. أما بالنسبة لقطاع الطاقة والتراجع في الإنتاج، فيشير الوزير إلى استمرار







المصدر :



٢٢ سنة ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### « الجات » والسوق الشرق أوسطية تبحثها الجامعة العربية

كتب : سلامة أيوب

□ تجري الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حاليا دراسات مستفيضة حول تأثيرات انكفائية تحرير التجارة العالمية ( الجات ) على اقتصاديات الدول العربية .. إضافة إلى تأثيرات السوق الشرق أوسطية المقترحة على جهود السلام في المنطقة . وصرح طلعت حامد المستشار الصحفي لأمين عام الجامعة بأن د . عبد المجيد طليح من الإدارة الاقتصادية إضافة موضوعي الجات والسوق على جدول أعمال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي المقرر عقده في فبراير المقبل .



# الدول النامية واتفاقية «الجات» سلبات وإيجابيات

احتكارات في بعض قطاعات الخدمات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية وبنية السكة الحديدية، وذلك مع السماح للدول النامية بعقد اتفاقيات ثنائية في مجال تجارة الخدمات.

استمرار المفاوضات لتحرير العمالة وانتقال الأيدي العاملة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، وذلك بالاستفادة إلى ما تقدمت به الدول المشاركة في المفاوضات، وسوف تبدأ المناقشات في مايو ١٩٩٤.

الالتزام بالأحكام الواردة في الاتفاقيات والمعاهدات

■ د. حمدي عبد العظيم ■



القائمة في مجال حماية الملكية الفكرية مثل اتفاقية بزن لحماية الأعمال الفنية والأدبية، واتفاقية واشنطن لحماية الدوائر المتكاملة، واتفاقية باريس لحماية الملكية

الصناعية، مع وضع إجراءات فعالة تكفل حصول صاحب الحق على حقوقه وعدم إساءة استغلالها أو وجود هوافاق أمام التجارة الحرة. وذلك مع مراعاة العملة بالمثل وشرط الدولة الأول بالرعاية.

التحرير التدريجي لتجارة المنسوجات خلال عشر سنوات تبدأ في أول يناير ١٩٩٥ وتنتهي في أول يناير عام ٢٠٠٥ بهدف إزالة القيود الخمس المفروضة حالياً على تجارة المنسوجات عن طريق ما يلي:

أ- الإلغاء التدريجي للحصص على ثلاث مراحل ١٦ في بداية الاتفاق، ١٧ بعد ثلاث سنوات، ١٨ في السنوات الأربع اللاحقة، ويعني ذلك أن ٥١ من القيود سيتم إلغاؤها خلال عشر سنوات ويقتطع بقية الحصص في عام ٢٠٠٥ ميلادية.

ب- زيادة معدلات النمو بنسبة ١٦٪، ٢٥٪، ٢٧٪ على ثلاث مراحل أيضاً وذلك بالنسبة للحصص المفروضة حالياً.

وأوضح الاتفاق أن الدول النامية مطالبة بفتح باب أسواقها للمزيد من حرية التجارة لدولية للمنسوجات

في منتصف شهر ديسمبر من عام ١٩٩٣ انتهت مفاوضات شاملة وعصية بين ١١٧ دولة عضواً في الاتفاقية العامة للتصريف والتجارة «الجات» والتي استغرقت سبع سنوات، وعرفت باسم مفاوضات أوروجواي منذ عام ١٩٨٦.

وتتمثل أهم نقاط الاتفاق الأخير فيما يلي: تقدم دول المجموعة الأوروبية بتخفيض الدعم الزراعي على صادرات القمح بنسبة ٢١٪ خلال السنوات الست القادمة، وفتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الزراعية الأجنبية.

تخفيض حصص السلع إلى تعريفات جمركية لمنع الحماية المفرطة على اللحوم، ومنتجات الألبان، ولكن على الدول الأعضاء للتخمس أن تعمل على تخفيض الرسوم الجمركية في المستقبل بنسبة ٣٦٪ خلال ست سنوات ثم إلغاؤها نهائياً بعد ذلك.

فتح الباب أمام تصدير الأرز والمنتجات الزراعية إلى اليابان من أجل تخفيض الفائض التجاري الياباني الذي بلغ مع الولايات المتحدة الأمريكية وحدها نحو ٥٠ مليار دولار. وقد وافقت اليابان على فتح باب استيراد الأرز بشكل جزئي بحيث تستورد ٤٪ فقط من حجم استهلاك اليابانيين من الأرز اعتباراً من عام ١٩٩٥ ثم ترتفع النسبة بعد ذلك إلى ٨٪ خلال ست سنوات تقوم خلالها اليابان باستخدام التعريفات الجمركية بدلاً من الحظر الإداري.

تلتزم الدول النامية بخفض دعم الانتاج الزراعي بنسبة ١٤٪ على عشر سنوات مع السماح لهذه الدول بدعم مستلزمات الانتاج الزراعي لمدة عشر سنوات. تلتزم الدول النامية بخفض الرسوم الجمركية على وارداتها من المنتجات الزراعية بنسبة ٢٤٪ على عشر سنوات باستثناء الدواجن وبعض أصناف الفاكهة وذلك بهدف حماية الانتاج الوطني اعتباراً من أول يناير ١٩٩٥ مع اعتبار فترة الأساس هي متوسط الفترة ١٩٨٦-١٩٨٨.

تسمح الاتفاقية للدول النامية التي يقل متوسط دخل الفرد فيها سنوياً عن ألف دولار بدعم التصدير للمنتجات الزراعية بمسقة استثنائية، ويكون الدعم بنسبة ١٠٪ في بعض الحالات.

تحرير تجارة الخدمات مثل خدمات البنوك وخدمات شركات التأمين وخدمات السياحة، وسوق المال، والمواصلات... الخ.

وقد سمحت الاتفاقية للدول النامية بتحقيق





أولا : إلغاء الدعم الزراعي التكريجي يؤدي إلى ارتفاع أسعار استيراد الأغذية في الدول النامية مما يؤدي إلى عدة آثار اقتصادية منها حدوث عجز في ميزان المدفوعات أو زيادة حجم العجز عن ذي قبل وانعكاس ذلك على قيمة العملات الوطنية في مقابل العملات الخاصة بالدول الصناعية المتقدمة في أوروبا وأمريكا واليابان.

ثانيا : صعوبة تصدير الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج بكتيفة أقل وبجودة أفضل الأمر الذي يكون له آثار سلبية على الصناعات الوطنية، ويمكن أن يساهم في حدوث أو زيادة معدلات البطالة بشكل مطرد.

ثالثا : انتهاء المعاملة التفضيلية التي كانت تتمتع بها بعض الدول النامية مع دول المجموعة الأوروبية أو مع الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، مما يكون له آثار سلبية على قدرة هذه الدول النامية على تصريف منتجاتها في أسواق تسودها المنافسة الحرة التي لم تتعود عليها منتجات الدول النامية من قبل.

رابعا : عدم إدراج المعاملة في اتفاق «الجات» يؤدي إلى صعوبة حصول الأديان للمعاملة من أبناء الدول النامية على فرض عمل مناسبة في الدول الصناعية المتقدمة خاصة أبناء الدول النامية المزمعة بالسكان والتي تعتمد اقتصادياتها على تحويلات العاملين في الخارج لنعم ميزان المدفوعات «مثال ذلك الهند - باكستان - بنجلاديش - بعض دول أمريكا اللاتينية».

خامسا : عدم إدراج المنسوجات ومشقاتها في اتفاقية «الجات» يعني حرمان بعض الدول النامية التي قطعت شوطا بعيدا في هذه الصناعة من حرية التصدير والمنافسة في الأسواق العالمية وتعرضها للقيود ونقص حصيلة صادراتها.

سادسا : تخفيض الرسوم الجمركية يؤدي إلى نقص حصيلة الموازنة العامة في الدول النامية من رسوم الاستيراد التي تعتمد عليها الدولة في تمويل الموازنة ومواجهة النفقات العامة المتزايدة، ومن ثم يمكن أن تعاني بعض الدول النامية من عجز في الموازنة العامة للدولة قد يدفعها إلى زيادة الضرائب أو فرض ضرائب

التي تعوت على الحماية لفترات طويلة من الزمن، وقد تعرضت هذه الاتفاقية للمناقشة والتفنيد والنقد والتقدير حيث اعتبرها بعض المفكرين اتفاقية لمصلحة القوى الكبرى التي سوف ترتفع مكاسبها بنحو ٢٠٠ مليار دولار بينما تحقق خسائر للدول النامية يتفاوت قدرها من منطقة إلى أخرى من دول العالم.

ويرى البعض الآخر أن اتفاق «الجات» الآخر يمكن أن يحقق مكاسب هائلة للدول النامية والدول المتقدمة على السواء نظرا لامتداد الدول النامية ببعض الزايب النسبية غير الموجودة في الدول المتقدمة مثل بعض الخدمات السياحية، وبعض المنتجات المحلية ذات الطابع الخاص والتي لا تفتح لصعوبة المنافسة في الأسواق العالمية، وهل أساس أن انكماش حجم صادرات الدول الأوروبية من المنتجات الزراعية بعد التخفيض الذي يحدثه الدعم على الأسعار يمكن أن يؤدي إلى زيادة قدرة المزارعين في بعض الدول الأفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية على تعويض نقص الصادرات الزراعية في الأسواق العالمية والنجاح في التصدير.

ويحدث نفس الشيء بالنسبة للفول والمنسوجات التي يمكن أن تنمو وتزداد حجم صادراتها إلى الهند والصين وبنجلاديش - كما يمكن للدول النامية التي نجحت في السنوات الماضية في إنشاء قاعدة صناعية مهمة أن تتوسع في التصدير والتصنيع بالمنافسة في مختلف الأسواق العالمية.

ورغم تباين وجهات النظر حول اتفاق «الجات» الأخير إلا أن الجميع يرون إمكانية التفاوض مع تحرير التجارة الدولية بشكل أفضل من التفاوض مع ظروف الكساد الاقتصادي والانحلال والرقابة والقيود الكمية والحصص والرسوم الجمركية المانعة تحت دعوى حماية الإنتاج المحلي.

ونستطيع أن نؤكد بعض السبلات التي سوف تواجهها الدول النامية في ظل اتفاق «الجات» على النحو التالي:





المصدر : المالى اليوم

التاريخ : ٢٢ جمادى ١٩٩٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ب - تقلد الدول الصناعية الأوروبية المزايا التي تتمتع بها منتجاتها في الأسواق العالمية بعد تخفيض الدعم، ومنع الإغراق الأمر الذي يتيح مجالاً للدول النامية لكي تنافس الدول المتقدمة في المنتجات الزراعية والصناعية خاصة أن الكثير من الدول النامية تتمتع بانخفاض تكاليف الأجور والمواد الخام وبعض مستلزمات الإنتاج والقدرة على تسويق التكنولوجيا الحديثة تبعاً لظروفها البيئية مما يعطى هذه الدول قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

ج - تخفيض الرسوم الجمركية على احتياجات الدول النامية من السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج يؤدي إلى تخفيض اعباء تكاليف الإنتاج المحلي وتخفيض معدلات التضخم الناشئة عن التكلفة، وتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار في هذه الدول.

د - تستطيع بعض الدول النامية التي لديها مزايا خدمة نسبية في مجالات السيلحة والملاحة وغيرها الاستفادة من تحرير تجارة الخدمات وزيادة قدرتها على الحصول على نصيب مرتفع من العائد الدولية.

✱ أستاذ الاقتصاد ومعيد أكاديمية السادات للعلوم الإدارية بطنطا - مصر

أو رسوم جديدة على الأفراد والشروعات مما يؤدي إلى اختلال الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول. سابعاً : سيطرة الدول المتقدمة على العديد من الأنشطة المتعلقة بالخدمات مثل الخدمات المصرفية وخدمات التأمين وإعادة التأمين والملاحة والطيران المدني في الأسواق العالمية. ومن ثم يصعب على الدول النامية أن تخوض المنافسة في هذه الأنشطة أمام الدول المتقدمة مما يؤدي إلى الإضرار بالصادرات الخدمية للدول النامية.

وعلى سبيل المثال فإن طجنة كوكه وضعت معايير الملاحة المصرفية العالمية وأعتبرت جميع الدول النامية من المناطق التي ترتفع فيها درجة الخطر المصنوع وعدم كفاية رأس المال لمراجعة أهم الالتزامات وعدم السجودية، وبذلك تستطيع بنوك ومؤسسات المال المتقدمة غزو دول النامية ومناقشتها والإضرار بخدماتها للناظرين بينما تعجز الدول النامية في الظروف الجديدة من حماية هذه الخدمات من أخطار المنافسة العالمية، وهي ولا شك أوضاع غير متكافئة. وينطبق نفس القول على أنشطة التأمين الدولي وإعادة التأمين والملاحة والطيران المدني وأسواق المال، الخ.

ورغم السلبات السابقة إلا أن هناك العديد من الإيجابيات التي يمكن للدول النامية - في رأينا - أن تتمتع بها في ظل الاتفاق الجديد وهي:

١ - اضطراب الدول النامية إلى تعديل هياكل إنتاجها وتطوير نظم وأساليب التكنولوجيا الخفية في مجالات التصنيع والخدمات بحيث تكون قادرة على التصدي للمنافسة من جانب المنتجات المستوردة بالإضافة إلى زيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية والتقوة على التصدير. حيث تفسر الدول النامية إلى تكيف اقتصادياتها على أساس قوى السوق الحرة والتحرر الاقتصادي وفقاً لتوجهات النظام الاقتصادي العالمي الجديد.







# اتفاقية الجات وكيف ستواجهها دولنا

أحمد أبو الصبح

الصناعة تصنع مصانعها بينما دولنا تستورد المصانع وهذا يجعل للفن الذي تدفعه أكبر نتيجة التناقض والرسوم الجمركية

وانشاء المصانع يحتاج الى تمويل وكثيرا ما عجزت الشركات أو من ينشئ المصنع الى الاقتراض من البنوك.

فائدة القروض في الدول الصناعية الثرية منخفضة إذ تتراوح بين خمسة وسبعة في المائة بينما هي في دولنا القنمية مرتفعة جدا حوالي 17 في المائة.

وهذا يتحمل من ينشئ صناعة في دولنا ثمنا وتكاليف اكبر كما يدفع فوائد للدين اعلى.

معظم المصانع في دولنا ملك افراد بينما هي في الدول الصناعية ملك شركات ولذلك مصانعنا صغيرة بينما هي الدول الغنية ضخمة جدا.

واقامة المصانع في دولنا تتعرض لروتين مقدد ومناقب لا حصر لها بينما هي في الخارج اي في الدول الصناعية لا تشجع لروتين الحكومي ولا لضغوط الذين يصرون للموافقات والصرحات.

كل هذه الامور تجعل إقامة المصانع في بلادنا مكلفة وبمعرفة بينما لا تعاني المصانع في الدول الغنية هذه المعوقات ولذلك يكون إنتاجها القوي في المنافسة في اسواق العالم.

فضلا عن تمنع الصناعة في الدول الثرية بالادارة الحديثة والأعمال الحديثة. ومن المعوقات الاستمرار في بلدنا ان اكثر حكوماتنا تحاول موازنة ميزانيات الحكومات من طريق اللجوء الى فرض الضرائب والرسوم الاسري الذي يفلت من جسم المال الذي يعين ان يتجه الى الاستثمارات بينما الدول الثرية تخفف الضرائب ليتمكنوا من المال لدى الناس.

ويحتاج المال يمكن ان يتجه الى التصاميم والاستثمار بزيادة الأرباح. وملا بدأت في مصر عملية تجميع سيارات وابكرة لصناعة سيارات

ومصر ترفض اعلى ضرائب على السيارات وتعتمد في لائزتها على الرسوم الجمركية التي تحصل في بعض السيارات التي 200 في المائة.

ملا سيكون من الرسوم والقوانين الجات تلغي أو تخفف تخفيضها ضخمة الرسوم الجمركية وكيف ستواجهها دولنا

الغذائية التي تنتجها الدول الثرية التي سترفع اسعارها نتيجة إلغاء الدعم الذي كانت الدول تقدمه لتصدير الإنتاج الزراعي.

ومعروف ان غالبية الدول النامية تصور نسيا عالية من ثلوث التلوثية وهذا سيؤذي من الثمن الذي تدفعه بعد تطبيق الاتفاقية.

وليس ارتفاع ثمن ثلوث التلوثية هو الخطر الوحيد الذي لتسبب اتفاقية الجات في تخفيض الدول النامية له.

إذا نظرنا في الزراعة في الدول النامية نجد انها مختلفة خطفا كبيرا عنها في الدول الغنية حيث تستخدم هذه الدول من كل ما يلزمه لتعلم من وسائل تروني الى زيادة وجودة الإنتاج كما ان ضخامة المزارع الخاصة تيسر لاصحابها الاستفادة بالآلات

الغذائية الثمن بينما غالبية الدول القنمية تعاني شيق وصغر حجم المساحات التي يزرعها المزارعون خصوصا في الدول التي خلست من النظام الذي كان سائدا في الاتحاد السوفييتي إذ زُعت للمكبات

للضخمة من الأرض من اصحابها تحت اذعة محاربة الإقطاع هذه الأنظمة التي زعم بانها تصفق العدالة الاجتماعية أصليت الزراعة بدهور

له لآثاره الوخيمة وجاء للتعليم الجامعي بالإنسان في كثير من الدول التي طبقت الاشتراكية لتفجع شباب الريف على الهجرة الى المدن سعيا للحصول على شهادات جامعية ويترك خلفه مهنة الزراعة

تدفع الكثيرين من لو كانوا يبقوا في الزراعة لتكافؤ تقفوا على ايدي الماهدين فنون والاصول الزراعية والعنصرية بالقيادات وتطبيق اتفاقية الجات تفتري

الدول للغذائية بصرح مرتفع عما تدفعه الان

والا لتفتنا الى الصناعة نجد ان الدول

كيف ستواجه الموقف عند تطبيق اتفاقية الجات هل ان زراعنا تكفي؟ وإذا كانت لا تكفي ونضطر لان نستورد غذاء لهم سيكون الثمن بالمقارنة بالثمن قبل تطبيق اتفاقية الجات وهل مصانعنا وإنتاجها سيستطيع ان يتنافس في الاسواق إنتاج الدول الصناعية الكبرى

وهل ثلوث التلوثية التي ملكتها سترفع ثمنها ونحن نرى سعر السميد يزداد في انخفاض والطن المصري راتد في الخازن وهل نظامنا المالي يعتمد على الإنتاج والتصدير ام ان موازنة الميزانيات في كثير من دولنا يعتمد على فرض وجبائية الضرائب

وهل لدينا التكتلات الاقتصادية مثل القادم في أوروبا او اتفاقية النافتا التي تضم المكسيك والولايات المتحدة وكندا في مثل الاتحاد الاقتصادي لدول جنوب شرق اسيا وهي تكتلات واسعة المنتجات تلك التولي وتصنع اسواقا واسعة المنتجات تلك الدول بينما يحتاج دخول إنتاج دولنا لمعد

التفاوتات والبول شروط قد لا تكون لصالحنا وهل سيستطيع ان تحصل من دول

التكتلات العالمية على نفس الامتيازات التي حصلت عليها اسرائيل وهي مصلحة التقوى

الضخم في أمريكا وفي كثير من دول أوروبا

وهذا سيكون موقفا من الشراخ ونضطر إقامة السوق الشرق اوسطية التي تضمنت مع اسرائيل

ليس سرا ان اتفاقية الجات هي اتفاقية لصالح الدول الثرية وتختصر منها الدول الفقيرة فهي الاتفاقية على حساب الفقراء.

البيانات التي نشرها البنك الدولي نتيجة لدراسات واسعة لآثار الاتفاقية بالشخصية الدول العالم تقدر ان الدول الثرية الصناعية الكبرى ستحقق لها الاتفاقية

ريحا يصل ايرادها الى 200 ألف مليون دولار ثم يرتفع سنويا ليصل سنة 2002 الى 213 ألف مليون دولار وان الدول الفقيرة ستزبد

فقدان فملا دول وسط القارة الافريقية الواقعة على حدود الصحراء ستخسر 2600 ألف مليون دولار لانها دول تستورد ثلوث





الاتفاقية هل يزيد من الضراحي للعامة؟  
ومناعة السيارات التي يدها مصريون  
بالاشتراك مع شركات اجنبية ستعرض لكافة  
شألة اذا ما تم تخفيض رسوم الانتاج على  
السيارات المستوردة.

حتى صناعة الملابس التي تقدمت مصر  
فيها سيجد تصديرها متاعب جمة إذ التكتلات  
بين الدول تفرض خصصا على مستورديها من  
دولها وإذا كانت الصين قد هزمت امريكا بحرب  
تجارية عندما ارادت امريكا ان تخفض الرسوم  
من للتسوجات والملابس الجاهزة من الصين  
واستطاعت ان تفتي امريكا عن تخفيض  
حصتها بل التفتت على ان الحصص تزيد خلال  
السنتين القادمتين كل سنة بنسبة واحد في  
المائة من الذي سيبلغ عن حصص دولها

والامر لا يتوقف على الزراعة والصناعة بل  
ان اتفاقية الجات تفرض على دولها فتح  
اسواقها للخدمات وكذلك تستطيع كل شركات  
التقاولات او التأمين او الاصلاح او البنوك ان  
تفتح فروعها لها عندها وبطبيعة الحال الشركات  
للحالة والبنية والادارية لشركات الدول الكبرى  
التي مما هي عليه شركات بلادنا.

لنا نصل مرحلة القوة الاقتصادية  
والكتلة الدولية لمرادى مزارعات مختلفة  
ومصانع تامة وشركات خدمات عليها  
مملوكة لغيره.

ماذا بعد هذا التطور الذي يعتبر بمثابة  
ثورة في العلاقات الدول الاقتصادية؟

وكيف سيكون موقفنا من الضغط الاميريكي  
لفتح اسواقنا لاسرائيل ولصهيابة العالم الذين  
يحملون باسرائيل الكبرى من التل إلى الفرات  
واستعاضوا عن الوجه القبيح في الاحتلال  
للراضي العربية بلباع براق هو السوق الشرق  
اوسطية أي بما يسمى التعاون الاقتصادي؟  
اسئلة كان يجب ان نستعد لوجهتها  
ولكن.. نعم ولكن..!!



# اتفاقية الجات والاقتصاد المصري

ابراهيم أمين

فرض تصدير الحاصلات الزراعية التي كانت تقابلها منافسة نتيجة الدعم من الدول الاخرى لما في مجال السلع الاخرى غير مجال الزراعة نجد اننا سوف نستفيد من وجودنا في مجموعة الاتفاقيات الجديدة في موضوع الوصول الى الأسواق بالتخفيضات الجمركية التي التزمت بها الدول المتقدمة بالإضافة إلى بقية الدول المشتركة في اتفاقية الجات فنحن الآن سوف نستفيد من هذه التخفيضات الجمركية التي يبلغ متوسطها ٢٢ ٪ وبالتالي الصادرات المصرية تستفيد وهذا في مقابل التزامنا ببعض التخفيضات التي لاعتراض ولا تؤثر على مساران في خطة الإصلاح الاقتصادي الحالية لأن هناك تفرقة ما بين التزامات الدول المتقدمة والدول النامية في كافة الاتفاقيات التي انتهت اليها الجولة .

من النتائج الإيجابية أيضا موضوع التجارة ل الخدمات وهو من الموضوعات الجديدة التي استحدثت في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف التي انتهت بمشروع اتفاق دول متقدم الأطراف للتجارة الدولية في الخدمات لأول مرة في تاريخ المجتمع الدولي ينظم التجارة في الخدمات على غرار ما تم تنظيمه في الاربعينات بالنسبة للسلع ومن هنا أيضا لأن الدول المتقدمة قدمت التزامات بتحرير قطاعات واسعة من التجارة في الخدمات تشمل مجالات الاتصالات اللاسلكية والبريد والنقل وكافة أنواعه ... الخ أي نوع من الخدمات في الخدمات قليلة للتجارة الدولية وبالتالي للدول النامية قدمت التزامات للتفاوض مع برامج الإصلاح الاقتصادي الموجودة لديها وبالطبع من هذه الدول مصر التي قدمت بعض الالتزامات في قطاعا معينة مثل السياحة والخدمات المصرفية وأنواعها والبنوك والتأمين وسوق المال وأيضا في قطاع التشييد والنقل البحري وبمقابل تقديمها لهذه الالتزامات فلنأخذ نستطيع بتجارة الخدمات أن ندخل في الأسواق العالمية في كافة القطاعات الاخرى التي التزمت الدول بتقديمها ومن الاممية هنا الاشارة الى ان هناك قطاعات مثل قطاع العمالة والخدمات المنزلية وأيضا في التشييد

بعد ان قررت لجنة المفاوضات التجارية التي عقدت اجتماعاتها في جنيف مجموعة الاتفاقيات التي تم التوصل اليها خلال المفاوضات التجارية للمجموعة الاطراف تم الاتفاق على عقد اجتماع وزراء التجارة في العالم خلال شهر ابريل ١٩٩٤ بمدينة مراكش المغربية بهدف القرار بفتح المفاوضات والتوقيع عليها من قبل الحكومات على ان تعرض هذه للتكليف على برلمانات الدول فور الانتهاء من الاجتماع الوزاري للتصديق عليها حتى ديسمبر ١٩٩٤ حيث يبدأ بعد ذلك تطبيق هذه الاتفاقيات للدول التي انتهت اجراءاتها الدستورية اعتبارا من يناير ٩٥ .

وبما ان مصر تعد احدى دول العالم اعضاء لاتفاقية الجات التي تدعم في تحرير التجارة المالية كان علينا النظر الى اثر هذه الاتفاقية على الاقتصاد المصري وهو السؤال الذي يطرح نفسه حاليا على السلطة المحلية وهو ما نتجها به الى الدكتور مهنين مائل مدير ادارة للمنظمات الدولية بالتخطيط التجاري بوزارة الاقتصاد حيث قال :-

إن اتفاقية الجات عبارة عن حزمة من الاتفاقيات تبلغ ٢٨ اتفاقا ومن أهم هذه الاتفاقيات التي من شأنها التأثير على الاقتصاد المصري ما هو متصل بالجانب الزراعي والذي أخذ أساسا الى إزالة الدعم عن السلع الزراعية في العالم وبالتالي سيكون هنا اثر سلبي على الاقتصاد المصري نتيجة زيادة اسعار وارداتنا من السلع الغذائية ولكن تم معالجة هذه المشكلة التي تعاني منها الدول النامية بصيغة علمة بالقرار لجنة المفاوضات بحق التعويض بالنسبة للدول قلنامية المستوردة للاء مثل مصر بمعنى ان الدول التي تخسرت من مراحل التطبيق الأولى من الاتفاق من حقها الحصول على مشتريات من السلع الغذائية بأساليب مباشرة وبخلاف يتجها المجتمع الدولي او في شكل منح ائتمري ولكن من ناحية اخرى وعلى الأمد البعيد هناك اثر ايجابي ناتج عن هذه الاتفاقية لأن إزالة التعويضات والقصد بها هنا الدعم من الزراعة الدولية من شأنه تعزيز امكانيات مصر في التوسع الزراعي وأيضا زيادة



والبناء والسياحة بالطبع والتي تمثل فعلا اعمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد المصرى حاليا وبالتالى فتح افق كثيرة بالخدمات لانتاج للتجارة الدولية في الخدمات صوبها هناك تجميع دائم لجزيرة حاليا من خلال اجتماعات مستمرة برئاسة السيد وزير الاقتصاد لكي ترى ان هذه الاتفاقية على الاقتصاد المصرى بالنظر الى مجموعة الاتفاقيات لان بعضها اثار سلبية والبعض الآخر منها له اثار ايجابية على نحو ملاكارت في مجال الزراعة والخدمات .

..وبلاد تقول للمنتج المصرى ؟

القول للمنتج المصرى عليه ان يعي تماما المخاطر الدولية الجديدة وعليه عند اتخاذ قراره ان يدرس الوضع الاقتصادى القائم حاليا والالتزامات التي قد يحددها المجتمع الدولى لكي تساعد في اتخاذ القرار الصحيح لان هناك بعض الاتفاقيات التي لم تكن مثمرة من مثل التجارة في الخدمات فلم يكن فيها التزام دولي ويستطيع الآن الدخول فيها والتي يمتلكها اننا بالدراسة نستطيع زيادة إمكاناتنا وتحسين ميزان مبيعاتنا وبيع مستوى الميضة .

.. من وجهة نظرك ماهو السبب وراء تخوف الدول النامية من نتائج اتفاقية الجات على اقتصادياتها ؟

التخوف ناتج اساسا من تعقد الوضعات لأن لنا ان نخيل مفاوضات استمرت سبع سنوات توصلت الي ٢٨ اتفاقا دوليا تطرقت على المستوى الوزارى اكثر من مرة وبعد لها اجتماعات مستمرة ودائمة ليس فقط في جنيف ولكن ايضا في العديد من العواصم العالمية حجم الاتفاقيات التي تم التوصل اليها حوال ٥٠٠ صفحة والمثل من الاعمية الاصلاح على نتائج هذه الاتفاقيات واعادة النظر في الصناعات التي لا تكون مثمرة من ناحية الجودة والسعر بحيث تكون لدينا صناعات قوية قادرة على المنافسة الدولية والنظر الى السوق الدولى وليس العمل فقط .







## اميركا مستعدة لدعم طلب الامارات الانضمام الى غات

□ دبي - والحياء:

الإعلام المساعد في الإمارات الشمالية والسيد عبدالله أمان وكيل الوزارة المساعد للشؤون الصحفية والإعلاميات والنشر، والسيد عبدالعزيز البلع وكيل الوزارة المساعد للشؤون الرقابية مع الوفد الأمريكي على الإجراءات التي اتخذتها وزارة الإعلام لتنفيذ لقانون الذي تشمل على حماية برامج الكمبيوتر وكذلك التأكيد على التزام الجهات المعنية بقانون لوائح تجارية المعمول به كما تم التأكيد على تبادل الخبرات بين الجانبين والاستفادة من تجارب هذه الدول التي قطعت شوطاً متقدماً في المجال.

وقال جديب الرضا إن الوزارة أوفقت أحد كواشرها في دولة تروبيية إلى الولايات المتحدة في مجال حماية المصنفات الفكرية وفي إطار ترتيبات وزارة الإعلام والملائمة لتنفيذ القانون تم توزيع استمارات إيداع التصنيف الفني على المؤسسات المعنية مع إعطاء مهلة تنتهي في ١٥ أيلول (سبتمبر) المقبل لتحديد أوضاعها وفقاً للقانون. وأكد أن القانون واضح ويشمل كافة مجالات الحماية الفكرية وحقوق المؤلف وميتم تنفيذها خلال السنة الجارية.

وأشار للمسؤول الأمريكي في تصريحات صحفية في دبي أن خسانات شركات بلاده العاملة في مجال برامج الكمبيوتر ونشر المطبوعات والفيديو والتسجيل في الإمارات يصل إلى ١٠٠ مليون دولار سنوياً بسبب التقليد والتسويق في حين تصل تلك الخسائر إلى ما بين ٥٠٠ مليون دولار في باقي دول الخليج على صعيد أسواق مجلس التعاون الخليجي. وأضاف أن الانضمام الأمريكي الكبير في القضاء على عمليات التقليد والحفاظ على حماية الملكية الفكرية يربح إلى الخسائر المتوقعة التي تكبدها للشركات الأمريكية بسبب هذه القضية.

■ أعلن مسؤول تجاري اميركي استخدام بلاده لدعم طلب الإمارات الانضمام إلى عضوية اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وبقال سكوت دي جيرسون مدير للنسوق الأوسط والمتوسط في مكتب الممثل التجاري الأمريكي أن للقطب عرض على المسؤولين الخليجين خلال جولته الحالية في المنطقة استضافته مؤتمراً في واشنطن لحوّل مجلس التعاون الخليجي لشرق فولد الاتفاقية وأهمية الانضمام إليها.

وكان مجلس الوزراء في دولة الإمارات قد قرر في جلسته الأخيرة الانضمام إلى مفاوضات لتلك الصارات ثالث دولة خليجية تعلن انضمامها إلى الاتفاقية.

وأكد للمسؤول الأمريكي أن الإمارات حققت بالفعل خطوات مهمة في مجال حماية الملكية الفكرية وذلك على صعيد إصدار القوانين المنظمة للمعلومات التجارية وحماية الملكية والقضاء على القرصنة. وقال إن الدوائر الحكومية وتمت أهمية هذه القوانين لتنظيم الأسواق والمحافظة على حقوق المستهلكين وجلب المزيد من الاستثمارات الدولية. وأكمت وزارة الإعلام والثقافة حرص الإمارات على تنمية الملكية الفكرية والمصنفات الفنية ودعمها لحماية الإنتاج الفكري والفني والفني ومواجهة أية فرصته فورية. وقالت أن تطبيق القانون الاتحادي رقم ٤٠ لسنة ١٩٩٦ بشأن حماية المصنفات الفكرية وحقوق المؤلف سيؤدي إلى النهوض بالإنتاج الفني والفكري بالإمارات وسيسهل الإمارات تدويراً مركزاً عالمياً متقدماً في تصفاه دول المنطقة في هذا المجال كما يؤدي إلى منع القرصنة والتزوير بالنسبة للمصنفات الفكرية.

وأطلقت الوزارة في خلال اجتماع عقده السيد جديب الرضا وكيل وزارة





العالم العربي

المصدر :

٢٥ جويلية ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد تخفيض ٤٠٪ من دعم السلع الزراعية بحلول عام ٢٠٠٥

# ٥ مليارات دولار خسارة سنوية للعرب.. من «الجات»

□ لندن - إبراهيم نواز

وقايوان وغيرها، كما سيؤدي تحرير الأسواق المحلية في هذه السلع إلى انكماش الاستثمارات، وخروج بعض وحدات الإنتاج من السوق نتيجة للزراعة الأجنبية. أما في قطاعات الخدمات وحقوق الملكية الفكرية، فإن إضفاء الشركات الأجنبية حقوق المنافسة على دعم المساواة مع الشركات الوطنية في مجالات خدمات النقل والتأمين والتحويلات المصرفية والأسياحية والمقارنات وغيرها من شأنه أن يسفر عن زيادة تدفقات الموارد من الدول العربية إلى العالم الخارجي بحوالى مليار دولار سنوياً.

وعنى ذلك أن تطبيق اتفاقيات «الجات» من شأنه أن يلحق خسائر صافية بتاقتصادات العربية تصل إلى حوالى ٥ مليارات دولار سنوياً، بافتراض استمرار هيكل الإنتاج وتقسيم العمل في الدول العربية على ما هو عليه في الوقت الراهن.

وستعتمد الآثار السلبية لاتفاقيات «جولة» «أورو-جوى» لتحرير التجارة الدولية في مجالات أبعد من مجرد الدعم السلعي، وغير السلعي، إذ ستشكل هذه الاتفاقيات طريقة وأساليب صناعة القرار الاقتصادي، والمناهج التي يتم اعتمادها حالياً في ميقاتية استراتيجيات التنمية.

ومن الأمثلة التي يمكن الإشارة إليها في هذا الصدد سياسات الدعم الحكومي للإنتاج الزراعي، خصوصاً في دول الخليج النفطية الساعية إلى تنويع الإنتاج من خلال الدعم الحكومي للقطاعات غير النفطية. وطبقاً لاتفاقيات «جولة» «أورو-جوى» فقد تم إعتماد الدعم الحكومي بمثابة ملحق من العوائق التي تعترض تحرير التجارة على المستوى العالي،

من المتوقع أن تخسر الدول العربية ما يزيد على ٥ مليارات دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٠٥ مع بدء تطبيق اتفاقيات «جولة» «أورو-جوى» لتحرير التجارة العالمية، التي تم التوصل إليها في منتصف ديسمبر الماضي، ويبدأ سريانها في العام القادم. وتتركز أهم خسائر الدول العربية في قطاعات تجارة السلع الزراعية والغذائية، وتجارة الغزل والمنسوجات والملابس والخدمات المالية والتأمينية وغيرها، إضافة إلى حقوق الملكية الفكرية.

وبحسب الحسابات التي أجراها على أساس أرقام البنك الدولي، فإن تطبيق إجراءات تحرير تجارة السلع الزراعية سيؤدي إلى زيادة مدفوعات الدول العربية لاستيراد الغذاء من الخارج بحوالى ٢,٥ مليار دولار سنوياً على الأقل بعد تخفيض الدعم الذي تقدمه حكومة الدول المصدرة للسلع الزراعية بنسبة ٤٠٪ بحلول عام ٢٠٠٥.

وعلى أساس هذه الأرقام أيضاً فإن الدول العربية المصدرة للغزل والمنسوجات والملابس ستتعرض إلى خسارة جزء من أسواق التصدير الخاصة بها بعد إلغاء اتفاقيات الحصص التي كانت تتمتع بها طبقاً للاتفاقية الدولية لتجارة المنسوجات "MFAs". وتبلغ قيمة صادرات ثلاث دول عربية فقط هي مصر والمغرب وتونس من الغزل والمنسوجات والملابس المجهزة حوالى ٢,١ مليار دولار سنوياً حسب إحصاءات عام ١٩٩١. وستتأثر الخسارة في أسواق التصدير ما بين ٣٠٠ إلى ٦٠٠ مليون دولار سنوياً على الأقل بسبب مزاحمة منتجين يتمتعون بأسعار أقل مثل تركيا وأندونيسيا وهونغ كونغ





المصدر: العالم الجديد

1994-95

**للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

وانه ينبغي التخلص من هذه السياسة من أجل فتح قنوات التجارة الحرة في العالم.

أما في مجال استراتيجيات التنمية، فإن عددا من الدول العربية يعتمد حاليا على فتح وإقامة مناطق حرة من أجل جذب الاستثمار الأجنبي، وكان من أهم الدوافع التي تجذب الشركات الأجنبية إلى مثل هذه المناطق الهروب من القيود الكمية (المحصن) المفروضة على صادرات البلد الأم من سلع معينة مثل الملابس الجاهزة أو الطائرات السياحية أو السيارات.

وفي هذا السياق، ازدهرت مناطق حرة مثل جبل علي في دبي بدولة الإمارات، أو في المغرب أو في مصر وتونس، بسبب إقدام الشركات الأجنبية على استخدام البلد المضيف «كجهد النساء للصادرات بدلا من البلد الأم.

وتتجسأ اتفاقات جولة «أورجواى» بإلغاء نظام الحصص المعمول به فى نظام التجارة العالمية حاليا عام ٢٠٠٥، باقتفاء أحد الدوافع الرئيسية للاستثمار الأجنبى فى المناطق الحرة.

وسيعتمد على الدول العربية أن تعيد النظر في استراتيجية التنمية باستخدام المناطق الحرة، لتقديم حوافز بخيلة إلى الشركات الأجنبية لضمان استمرار جذبها للاستثمار في هذه المناطق.

ويحتاج الاقتصاد العربي إلى تغييرات جوهرية في  
مراحل تقسيم العمل وتخصيص الموارد خلال  
العشرات التالية القادمة من أجل تقليل التباين  
المحتمل، والاستعداد للتفاعل المتكامل مع نظام حرية  
التجارة على المستوى العالمي. ■



# نحن وعالم مابعد ( الجات ) الجديدة الاتفاقيات الجديدة للتجارة الدولية وصراع المصالح القطرية

د. إبراهيم  
الحبيب



• الجات ، (GATT) هي الاختصار الشائع للمعبرة الإنجليزية التي تعني ( الاتفاقية العامة للتصريفات الجمركية والتجارة ) وهي الاتفاقية التي تنظم ضطراً عليهما من التجارة الدولية وتحدد القواعد الواجبة الاتباع في شأن الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول على الواردات وفي شأن المزايا التجارية الأخرى ( مثل الحصص الاستثنائية والقيود التجارية والفنية على الواردات ) التي قد تقيدها الدول لصالح مصالحها المحلية . والجات هي الاسم الذي يطلق أيضا على المنظمة العالمية غير النشطة التي تأسس أسسها من خلال سكرتارية دائمة في جنيف وقد اكتسبت هذه المنظمة وجودها بقوة للممارسة لبطوة القانون ، من خلال تنظيمها لجولات المفاوضات حول التجارة الخارجية التي بدأت منذ ١٩٤٧ والتي بلغ عددها ثمانى جولات بما فيها الجولة الأخيرة التي اختتمت أعمالها في جنيف ١٥ ديسمبر الماضي ، والتي كان يطلق عليها جولة أرجواي ( نسبة إلى الدولة الأمريكية اللاتينية التي شهدت تخفيض هذه الجولة في ١٩٨٦ ) ويمتدنى الاتفاقيات الجديدة للتجارة الدولية ، والتي بلغ عددها أربعين اتفاقية ، سوف تحول الجات إلى منظمة دائمة ذات كيان قانوني مغرب به تسمى منظمة التجارة العالمية . (١٩٩٠)

عنها جولة أرجواي شوطا طويلا في اتجاه تحرير المعاملات التجارية بين الدول . وتسمى هذه الاتفاقيات لتحقيق ذلك بطرق مبني . من أهمها : تخفيض الرسوم الجمركية على عدد كبير من السلع ، وزيادة عدد السلع المحفلة من الرسوم الجمركية . وإزالة المزايا التجارية الأخرى التي تعوق تصفلات للتجارة الدولية ، أو تحويل الأخيرة إلى حواجز تعتمد على الرسوم الجمركية الصريحة التي يجري عليها التخفيض فيما بعد . وكذلك مد نطاق تطبيق قواعد التجارة الدولية إلى سلع ومعاملات كانت خارج إطار الجات من قبل ومن أهمها للتكتات الزراعية وللنصوصات والملاصط للبحارة والخدمات المالية والمصارف والمصارفية وشحنات النقل والملاصط والاستشارات وما إليها . وحقوق الملكية الفكرية مثل براءات الاختراع وحقوق الطبع والنشر والعلاقات التجارية والإسراء الصناعية والتصميمات الصناعية والتصميمات الفنية بالكمبيوتر.

ومن الملتحق أن يتم التوافق على الاتفاقيات الجديدة بعد تنقيحها في اجتماع دول يضم في المغرب في منتصف أبريل ١٩٩٤ . ويرغم في السطوف هو أن تصبح الاتفاقيات سارية المفعول اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥ . فإن معظم دولها لن تنال فوراً ، بل سيتم تنفيذ التكتات منها عبر عدد من السنوات ، تصل إلى عشر سنوات في

والهدف الرئيس للجات هو ميسلق عليه الآن تحرير التجارة الخارجية . أي إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تضعها الدول في وجه التجارة الخارجية ، وإفتح الأسواق واتاحة المجال للتنافس فيها . ويتفق هذا الهدف من مبداء الليبرالية الاقتصادية التي تلذح إلى أن حرية التجارة ، والحرية الاقتصادية عموما ، تنفع كل دولة إلى التخصص فيما هي مؤهلة للانتاج بشكل أفضل وأرخص من غيرها وهو ما يؤدي إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية وزيادة الانتاج ونمو التجارة الدولية بين الدول وذلك على الهدف الذي تسعى إليه الجولات المتلاحقة للمفاوضات الجات هو إجراء المزيد من التخفيضات على الرسوم الجمركية على عشرات الآلاف من السلع التي تدخل التجارة الدولية . والسماح لبعض السلع بالتنافس عبر الحدود الدولية دون فرض رسوم جمركية عليها . وقد طمحت الاتفاقيات الجديدة التي أسفرت





المالية وفي مجال تطوير منتجات غير مضمرة أو أقل  
اضرابا بالبيئة ( السيارات مثلا ) .  
ومن المفارقات في هذا الشأن انه في نفس الوقت  
الذي كان يمثل فيه بإعلان الاتفاقيات الجديدة  
لتحرير التجارة الدولية ، كان وزراء الصناعة في  
الاتحاد الأوروبي يقررون تقديم دعم مضمّن لمصانع  
الصلب التابعة للقطاع العام في كل من لوكسمبورغ  
والفرنسا وأيطاليا وأسبانيا والبرتغال ، من أجل  
إعادة هيكلة هذه المصانع والتخلص من الفائض  
الإنتاج فيها .

في ضوء ما تقدم ، فانه من الخطأ اعتبار ان  
الاتفاقيات الجديدة للتجارة الدولية تكسر مرحلة  
جديدة تسودها التجارة الحرة والمنافسة الكاملة .  
ويمكن ان نستشهد في هذا الصدد بما قلته مجلة  
الاقتصاد الانجليزية ( الايكونوميست ) : ان  
الاتفاقيات المحتملة في أوروبا وامريكا هي التي  
جعلت مفوضات الجات تمتد لاسبع سنوات  
وهناك من الأسباب مبررة لتوقع ان هذا التوجه  
للمحملة سوف يستمر في التفتت في الدول  
الصناعية ومن ثم فإن التحرير التدريجي للتجارة  
الدولية الذي يشهده في الاتفاقيات الجديدة هو الـ  
يعتبر أمرا مسلما به . كذلك تطغى « المارشنة  
بوست » في تحليلها على هذه الاتفاقيات بأنها ان هذه  
الاتفاقيات ليست مجرد عصر جديد من التجارة الحرة  
بل انطلاق عالمي لمعظم تنصيصها على مجرد  
تصميمات إقليمية للقواعد التجارة الدولية للتجارة  
حاليا .

لقد تغير العالم ببطء ولكنه انه مما ساعد  
على وصول مفوضات الجات الى نقطة النهاية في  
ديسمبر ١٩٩٢ هو تلك التغييرات العملية التي شملت  
انحياز الاتحاد السوفيتي والنظم الاشتراكية لنظام  
أوروبا . . . يتحول هذه الدول ومن قبلها عدد كبير من  
الدول الإنشائية إلى اقتصاديات السوق والاندماج في  
السوق الرأسمالية العالمية . ولكن العالم لا يتوقف  
عن التغيير ، وحركة التغيير ليست ، ولم تكن في  
أي وقت مضى ، ذات اتجاه واحد فقط فانا كانت  
التحررية تنشط في بعض المجالات ، فإن المحملة  
مما زالت تمارس عليها في مجالات أخرى على مرأيتها  
أعلاه . وإذا كانت بعض الدول تتجمع بشكل ، فإن  
البرعض الأخر يتفكك ويتحلل من الاتفاقيات التي  
كانت تجمعها مع دول أخرى وإذا كانت دول كثيرة قد  
تحتاج صوب للتصديقات السوق الرأسمالية ، فإن  
العالم يشهد في القنوات الأخيرة فيون لحزاب شيوعية  
والاشتراكية بنسبة عالية من أصوات الناخبين . بل  
ويلجأ في عدد متزايد من الدول كما ان عدد  
متزايدا من الدول . التي ركبت طائر التحرير  
الاقتصادي لخذة في حراصة نظما والاثير لهما  
كانت متباعدة فيه سابقا ، خاصة فيما يتعلق بعملية  
التخصخصة ، بعدما استعيا تيران للتصديقات السوق  
وولدت تهندها ببطء لتجارية وسعيها ملكة  
لذلك ليس من الحكمة اعتبار ان الاتفاقيات  
الجديدة للتجارة الدولية طريق محتمل لراحة من  
نعم التحررية الاقتصادية على الصعيد الدولي . كما  
ان من الخطأ تهم ان هذه الاتفاقيات سوف تقهر

بعض الحالات . ومن جهة أخرى ، لما كانت تتلخس  
هذه المفوضات ليست ملزمة للدول في كل الأحوال  
فان المفوضات القطرية ، وبخاصة مصالح الدول  
الغنية . لا تحول دون أعمال الكثير من بنود  
الاتفاقيات الجديدة ، وتتلخس في الاتجاه العكسي ،  
أي اتجاه المحملة .

والحق ان هذا ليس بالأمر البعيد الاحتمال ، ولأمر  
بالأمر الجديد . بل ان هذا هو ما حدث بالفعل منذ  
انتهاء الجولة السابعة للمفوضات الجات التي عرفت  
بجولة طوكيو في ١٩٧٩ وانتهاء الجولة الأخيرة التي  
بدأت في ١٩٨٦ واستمرت لاسبع سنوات محفلة  
ويشفي بعض المراقبين ان يتكرر ذلك بعد توقيع  
الاتفاقيات الجديدة وبصدر الخشية هو ان الاتفاقيات  
الجديدة قد لا تحظى بموافقة برلمانات بعض الدول ،  
خاصة الدول الصناعية الغنية ذات التفتت القوى  
للاصراع محملة البيئة ( وهم يرون ان نمو التجارة  
الدولية سيؤدي الى المزيد من التفتت واستنفاد الموارد  
الطبيعية ) ، ولانصار القومية الاقتصادية ( الذين  
يسعون الى محملة مصالح دولهم بغض النظر عن اثر  
ذلك على بقية دول العالم ) وثمة سبب لآخر فانا يصل  
طائر التحرير الى غايته التي رسمتها الاتفاقيات  
الجديدة ، وهو ان بعض الدول الصناعية الغنية ،  
وبخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ( الذين  
السوق الأوروبية سابقا ) ، قد تلجا بريم الاتفاقيات  
الجديدة الى اتخاذ اجراءات من طرف واحد للتفتت  
حركة التجارة الدولية محملة لمصلحتها الخاصة .  
والطبيعة انه بريم صبي مفوضات الجات المزيد

من التحرير في التجارة الدولية ، فإن الاتفاقيات التي  
تم التوصل اليها في ديسمبر الماضي لم تحقق الغاية  
المنشودة تماما وكما كانت الاتفاقيات المحملة  
والمصالح القطرية في عدد من المجالات ويتضح ذلك  
من عدة أمور الأمر الأول هو ان الاتفاقيات سمحت  
باستمرار الاجراءات المحملة التي تنفذ منها دول  
بجانبها ، وبخاصة بعض الدول الغنية ، والتي حال  
تدليس مصالح فيما بينها دون التوصل الى اتفاق  
بشأن ازالة ومن أمثلة ذلك استمرار المحملة على  
المصناعات الغنية الصوتية والغربية الفرنسية وعدم  
ازالة الحواجز التجارية لملء دخول للمصناعات  
الأمريكية للمنتجة الى السوق الفرنسية . ومن أمثلة  
أيضا استمرار المحملة على بعض الخدمات المالية  
التي تسير عليها الولايات المتحدة والأمم للفتي هو  
ان الاتفاقيات قد أبطلت استمرار الدعم في صورة  
مدفوعات مباشرة للمزارعين في أوروبا لتوصيهم من  
الاستثمار التي قد تصليهم من جراء انخفاض أسعار  
السلع الزراعية . والأمر الثاني هو ان الاتفاقيات  
الجديدة قد عجزت عن تقديم التفتت في تخليق  
قواعد مكافحة الافراق ، ويصدق به بيع السلع في  
الأسواق الخارجية بقل من تكلفة انتاجها في الدولة  
المصدرة . فقد ادرات الدول الغنية ان تحفلة بعدم  
الاقتصاد في تطبيق هذه القواعد كجبل خلقى لمحملة  
صناعاتها المحلية عند الضرورة من خلال اسامة  
استمرار هذه القواعد . فاما الأمر الرابع فهو ان  
الاتفاقيات الجديدة لم تبرز على حق الحكومات من  
دعم المصناعات من أجل زيادة كفاءتها ، وبخاصة من  
طريق تقديم الدعم المباشر في مجال التكنولوجيا





المصدر :



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١١ يناير ١٩٩٢

المعلم فعلا وبالمسؤولية الى تجارة دولية حرة.  
لاتتضمنها المصالح القطرية او الإقليمية . وبمصر.  
والدول الثمانية الأخرى لأول من غيرها يمثل هذه  
القطر. ذلك انها كانت قد قطعت شوطا طويلا على  
طريق تحرير التجارة . وتحفيز إنشاء أخرى كثيرة .  
حتى من قبل التوصل الى الاتفاقيات الجديدة ولا يوجد  
ما يحولها الى التسرع على هذا الطريق . - أن كان له  
اصلا ما يبرره خلاصة أن الدول لا تقية ذاتها لالتسرع  
ولا تتحرك في اتجاه التحرير . الا بخطوات محسوبة  
ويالتزم الذي يساعدنا على زيادة مكاسبها من  
التجارة الدولية . وفي الوقت ذاته فلنأخذ تتمسك  
بالحماية عندما ترى في ذلك منفعة أكبر . وسوف نجد  
أسبابا إضافية للمحرر والترويج في تبنى الاتفاقيات  
الجديدة عندما تتأمل قلعة المكاسب والخسائر  
المتربة عليها في المثل القاسم .





المصدر : **الأمم المتحدة**

لنش و الخدمات الصحية والتعليمات التاريخ : ٢٢ - ١٩٩١

## المدير الاقليمي للفاو : اتفاق «جات» يزيد فاتورة الواردات الغذائية العربية

وبعد لتوتج هذه الآثار السلبية إلى تشييط لثمانين الاقليمي وتقليل الاعتماد على الخارج وذلك من خلال زيادة الاستثمارات الزراعية وتهيئة المناخ الاستثماري الذي يشجع على تنفق الاستثمارات الخارجية على الزراعة في الشرق الأدنى .  
وأشار إلى انخفاض الاستثمار بشكل عام في قطاع الزراعة وغيره من القطاعات في الأورام الأخيرة لا وصل إلى حوالي ٨٦ مليار دولار عام ١٩٩١ مقارنة بحوالي ١٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ و١١٢ مليار دولار في بداية الثمانينات، كما تراجع الناتج العربي عام ١٩٩٠ بنسبة ٧.٢٪ عما كان عليه ١٩٨٩ ٢٩٧٢ مليار دولار) ثم انخفض بنسبة ٨٧٪ ليصل إلى ٣١٥ مليار دولار عام ١٩٩١ ، إلى أقل مما كان عليه عام ١٩٨٠ بحوالي ٧٧٪ وفي مجال الزراعة انخفض الاستثمار في انحصار النمو السنوي لاتاج ألسلع الغذائية في الإقليم في ٢٠٢٪ في المائة في السبعينات في ٢٠٢٪ في الثمانينات

بحول الآثار التي ترتب على ذلك بالنسبة لفاتورة الواردات الغذائية العربية قال د. عاطف بخاري إن هذا التباطؤ في النمو في إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الإقليم وأكبر ارتفاع متصارع في استهلاك الأغذية نتيجة لزيادة السكانية السريعة وارتفاع معدلات التوسع الحضري وارتفاع الدخل الفردي . ويتج من ذلك ازدياد نصيب الفرد من الاستثمار من المصوب بنسبة ٢٠ في المائة خلال العقدين الماضيين في حين انخفض نصيبه من الإنتاج ، بنسبة ٥ في المائة وترتب على فجوة الغذائية للزيادة الاتساع اعتماد متزايد على الواردات الغذائية مرتفعة التكلفة في إقليم الشرق الأدنى . فقد زادت واردات الحبوب من حوالي ٨ ملايين طن عام ١٩٧٠ إلى حوالي ٤٤ مليون طن عام ١٩٩٠ وارتفعت قيمتها من حوالي ٢.٣ مليار دولار عام ١٩٧٠ إلى حوالي ١٦ مليار دولار عام ١٩٩٠ .

وتوقع اتساع فجوة الغذائية من المصوب إلى حوالي ٨٠ مليون طن عام ٢٠١٠ وارتفاع فاتورة واردات الغذاء إلى حوالي ٣٠ مليار دولار . محذراً من أن الأمن الغذائي الإقليمي متهالاً في شغل إنتاج امدادات غذائية كافية وتحقيق أقصى قدر من الاستقرار في تنفق الامدادات وكالاتها وحصولها إلى من يحتاجون إليها . مسيحوم أهم قضية في مجال السياسات في الإقليم خلال العقدين التاليين .

**عاطف عبدالله**

أكد المدير المساعد والممثل الاقليمي للشرق الأدنى بمنطقة الأغذية والزراعة ، الفاو، أن اتفاق «جات» ، مسيزيد من امصار المنتجات الزراعية التي تستوردها

الدول العربية ويزيد من قيمة فاتورة الواردات العربية خاصة بعد إلغاء الدول المتقدمة لدعم المنتجات الزراعية بنسب تتراوح ما بين ٢٠ و ٦٠٪ .

وعن أهم الأسباب التي أدت إلى انخفاض هذه الاستثمارات لصحة د. بخاري في الركود العالي خلال الثمانينات وبداية العقد الحالي وما ركبته من اضطراب في الأسواق وتدهور في معدلات التبادل الدولي، أدى إلى انخفاض حصة الصادرات لمعظم دول الإقليم وإلى تراجع الدعم الخارجي ونظام مشكلة الديون ، فبالت لديمونية في الدول العربية المقترضة حوالي ٧٥٪ من إجمالي ناتجها المحلي عام ١٩٩٠ وبلغت حصة هذه الديون حوالي ٢٦٪ من إجمالي صادراتها . ويتج عن ذلك تقليص برامج تنمية ومن ثم تباطؤ في النمو الاقتصادي بشكل عام .

وأضاف أن أزمة الخليج أدت إلى ارتفاع وتدمير لبياكل الاتاجية والاطر التطهية القطرية والإقليمية . فتراجع نمو النشاط الاقتصادي في دول الخليج وتقرر بدأن الإقليم الأخرى بمرجات متفاوتة ، فترجع مصعبها لمشاكل اقتصادية واجتماعية واختلالات مالية ، مع عوامل لشرق متحركة ، إلى اختلال التوازنات الاقتصادية والتمويلية ونقص برامج التنمية في وقت كانت فيه دوله الدول في نشد الحلجة لزيادة الاتاج الاستثماري واعداد لخدمة تنمية كبيرة كما أدى الخلل في الاقتصاد الكلي والتشكك في الاحتمالات السياسية على المدى الطويل ، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي في كثير من بلدان الإقليم ، إلى تقويض المناخ الاستثماري المحلي والخارجي وإلى مزيد راس المال المحلي . وأرجع نقص الاستثمارات الزراعية إلى ارتباط للتشريعات الاستثمارية بأجرامات بيروقراطية معقدة نتيجة تعدد الجهات المشرفة على متابعة وتنفيذ المشروعات الاستثمارية ، وارتباطها بالعديد من القوانين التي تعرض إلى التغيير المستمر في كثير من بلدان الإقليم وانخفاض كفاءة الاستثمار في الزراعة والتي تسبب فيه أيضا نقص دور في مجال الارشاد والتسويق الزراعي وضعف الأطر المؤلعة خاصة في مجال امداد وتنشيط للمشروعات الاستثمارية وإلزام السياسات الزراعية بصورة تفرز الحوافز الكافية للتشجيع .

وعدم وجود حلق متكبة وأصحة للأراضي الزراعية في بعض اقطار الإقليم الأمر الذي لا يساعده على تحجيه الاستثمار نمو الاتاج ويحرض للوارد الزراعية إلى سوء الاستثمار ويؤثر سلباً على البيئة □ .





المصدر : الشرق الأوسط

للتشر والخدمات الصدفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ سة ١٩٩٤

## اتفاقية الجات : وحقفة

### تأثيرها على الاقتصاد المصري

• علاء الدين مصطفى •

منذ الإعلان عن انتهاء مفاوضات جولة أوروجواى والتى تدور منذ سبع سنوات فى إطار اتفاقية الجات لتحرير التجارة الدولية ، تبلىنت وجهات النظر حول نتائج المفاوضات .. فالبعض يرى أن هذه الاتفاقية لا تاتى بأعباء جديدة على الاقتصاد المصرى .. فى حين يرى البعض الآخر أن نتائج المفاوضات جاءت لتعزيز مكسب الدول المتقدمة فى التجارة الدولية ، بينما تتزايد الأعباء على الدول النامية ومن بينها مصر .. !!

فما هى نتائج جولة أوروجواى ؟ وما هى المزايا التى حصلت عليها مصر ، وفى المقابل ما هى الأعباء والالتزامات عليها ؟ وما هى الأسس والمعايير الاقتصادية لتقييم نتائج هذه المفاوضات من وجهة النظر المصرية ؟ وما أثرها على تجارة مصر الخارجية خاصة وأن فاتورة الواردات تتزايد ستة وراء أخرى ؟ وكيف ينظر خبراء الاقتصاد إلى هذه النتائج ؟ ولخيراً كيف نمظم الإيجابيات التى جاءت فى هذه الاتفاقية .. ونحد من الأضرار والسلبيات والالتزامات ؟ !

• وزير الاقتصاد : المزايا متعددة وأيضاً تفرض التزامات

التحدى تطوير المنتج بأنص جودة وأقل تكلفة







المصدر :

٢٦ سنة ١٩٩٤

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ينبغي على الدولة المتعاقدة إخطار الدول الأخرى بمثل هذه الإعانات التي سوف تؤثر تأثيراً بالغا على الدول الأخرى المتعاقدة ، فحين المفاوضات يمكن لها أن تؤدي إلى رفع وإلغاء هذه القيود . — إمكانية وجود حواجز تعمل على الحد من الزيادة السريعة في الواردات في حالة تأثيرها تأثيراً بالغ الضرر على الإنتاج المحلي . — إلزام الدول المتقدمة بضرورة مساعدة الدول النامية في تحقيق أهداف التنمية لزيادة معدلات النمو بها ، ومعالجة الخلل في ميزانها التجاري ، وذلك من خلال تخفيض أو إلغاء

القيود على صادرات الدول النامية ، وتخفيض أو إلغاء القيود القائمة والتي قد تؤثر تأثيراً مباشراً على نمو واستهلاك المنتجات التي يكون مصدرها الدول النامية .

#### مفاوضات دولية مستمرة

ولقد تم منذ عام ١٩٤٧ ثلثي جولات من المفاوضات الخاصة بالتجارة الدولية .. ولقد كانت نتيجة للجولة الأولى من المفاوضات بإمرة من حيث تخفيض الجمارك على عدد كبير من السلع ، حيث أثرت على نحو ٤٥ ألف سلعة أو ثلثي التجارة الدولية .. وتركز اهتمام الجولات الست الأولى والتي تمت منذ عام ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٦٧ على تخفيض التعريفات الجمركية .. ومع التخفيض التصاعدي للتعريفات ، أصبحت القيود غير الجمركية موضوع اهتمام أكبر فيما بعد .. لذلك ركزت الجولة السابعة التي عقدت في طوكيو على هذه القيود غير الجمركية مثل الإعانات والإغراق والمشتريات المكمية . ولقد امتدت جولة أوروغواي والتي عقدت منذ عام ١٩٨٦ ، واستمرت أكثر من سبع سنوات تنتهي في ١٥ ديسمبر ١٩٩٢ ، بمعالجة قطاعي الزراعة والمنسوجات والملابس .. وهما قطاعان لفتا من ضوابط الجات على امتداد عقد عقود .. بالإضافة إلى سعيها لمعالجة العمل الذي لم يستكمل في جولة طوكيو فيما يتعلق بالخدمات .. ويرتبط ما حدث من تكتل « الجات » خلال السبعينات والثمانينات عن طريق إساسة استخدام قوانين التجارة العادلة المتعلقة بمكافحة إغراق الأسواق وموازنة الإجراءات المتأهضة للدم .

وعلاوة على ذلك فقد تضمن جدول الأعمال إضافات هامة لأخصاصات الجات .. وذلك بإدراج المسائل الجديدة التي شملت التجارة في الخدمات ، والمسائل المتعلقة بالتجارة فيما يتعلق بالملكية الفكرية والاستثمار .. والتدابير المتعلقة بتقوية الجات بموجبها منظمة بالإضافة لكونها اتفاقية .

#### فلا يهول وزير الاقتصاد ؟

في البداية وقبل أن نبث في آثار اتفاقية الجات ونتائج جولة أوروغواي على الاقتصاد المصري لابد أن نلقي الأضواء على أهمية الجات في تحرير التجارة الدولية .

بعد الحرب العالمية الثانية ، قامت الولايات المتحدة بالدعوة لعقد مؤتمر للتفاوض على اتفاقية شاملة بشأن السياسة التجارية .. وتمت المفاوضات في هذا المؤتمر على أساس ثلاثي لتخفيض الجمارك على السلع .. ثم جمعت هذه الاتفاقيات الثنائية لتشكّل اتفاقية شاملة متعددة الأطراف ، أصبحت تعرف باسم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة « جات » GATT . وتم تبني هذه الاتفاقية رسمياً عام ١٩٤٧ من قبل ٢٢ دولة .

ويمكن تحديد أهم بنود اتفاقية الجات في :

● أولاً : أن تتم التجارة بدون تمييز بمعنى أن تطبق سياسة الدولة التجارية على جميع الدول بدون تمييز ، وإضمان تطبيق مبدأ عدم التمييز ملتب الجات من الدول الأعضاء استخدام سياسة مبدأ الدولة الأولى بالرعاية عند فرض الجمارك .

وعلى كل ، فإن الجات تسمح بالتمييز تحت قناع اتفاقيات التجارة التفضيلية ، حيث تلتحق بعض الدول على إزالة الجمارك كلية بين بعضها البعض ، مع بقاء الحواجز أمام الدول غير الأعضاء .. وتعتبر المجموعة الاقتصادية الأوروبية مثالا لتلك الاتفاقيات .

● ثانياً : لا تسمح الجات باستخدام القيود الكمية على التجارة ، مع وجود استثناء بالنسبة للدول التي تواجه صعوبات في موازين مدفوعاتها .. وللدول التي تعاني من حالة عجز شديد في المواد الغذائية أراضٍ سلع رئيسية .

● ثالثاً : نظراً لأن الرسوم المفروضة على الواردات تشكل عتبة رئيسية أمام التجارة ، فإن الدول الأعضاء في الاتفاقية تقوم من وقت لآخر بإجراء المفاوضات فيما بينها لتخفيض مثل هذه الرسوم .. لذلك فإن الدول ذات التعريفات الجمركية المرتفعة ، يكون إشتراكها وأى تخفيض في رسومها الجمركية فعالاً ، وبهذا نجد أن عيه استمرار ونجاح الجات يتوقف بصفة أساسية على الدول ذات التعريفات الجمركية المرتفعة .

● رابعاً : نصت الاتفاقية على وجود بعض القيود والوسائل المختلفة لحماية بعض السلع وأهمها :

— السماح بفرض ضرائب استهلاكية داخلية على السلع المستوردة من الخارج ، ولها مثل من الإنتاج المحلي ، أعلى من تلك التي تفرض على السلع التي ليس لها بديل محلي . — لا يبيد قيود على الإعانات التي تقوم الدولة بمنحها ، والتي من شأنها التأثير على استيراد أو تصدير سلع معينة ، مما يؤثر على صادرات الواردات الدول الأخرى .. ولكن





المصدر:

التاريخ: ٢٦ شعبان ١٤١٤

## للنشء والخدمات الصحية والمعلومات

والسؤال المطروح الآن بعد هذا العرض السريع: ما تأثير نتائج جولة أوروغواي التي انتهت في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ على الدول النامية ومن بينها مصر.

عند وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمود محمد محمود عدة لقاءات لتوضيح آثار ونتائج جولة أوروغواي على مصر.. وأوضح بداية أن الجولة ستنتهي رسميا في اجتماع وزاري سيعقد في مدينة مراكش بالمغرب في ١٢ أبريل ١٩٩٤.. وسيبدأ إنفاذ هذه الاتفاقيات بعد تصديق برلمانات الدول الأعضاء والمشاركة في المفاوضات عليها بعد ذلك في أبريل ١٩٩٥. وأشار إلى أن الاتفاقيات التي تفاوضنا عليها خلال السنوات السبع الماضية ليست شرا مستطيرا.. كما يقول البعض.. ولا هي منحة من السماء.. فما هي إلا إطار يحكم علاقتنا التجارية مع الدول المختلفة يحل لنا حقوقا وواجبات علينا التزامات وبهما تكن هذه أو تلك فما هي إلا هبة من فرص يجب استغلالها، وتحديات علينا قبولها والتكيف معها.. سواء من الحكومة أو رجال الأعمال من القطاع العام أو الخاص.

وهذا يتطلب تطوير المنتج المصري ليكون عند أعلى مستوى من الجودة، وإقل سعر ممكن للمنافسة.. وهذا تحد علينا قبوله إذا أردنا أن

نطق بالقدم.. خاصة وأن كل الظروف مهيأة لمصر سواء على مستوى الاقتصاد ككل أو على مستوى جزيئة التجارة الدولية.. أن نتقدم وتتأخر لكي نصل إلى مصاف الدول التي سبقتنا ولا تختلف ظروفها كثيرا عنا.. كما أن اللجان القومية تدرس نتائج اتفاقية الجات وأثرها على الاقتصاد المصري.

## مزايا للتصدير

ولش. وزير الاقتصاد.. إلى أن نتائج جولة أوروغواي والتي استمرت لأكثر من سبع سنوات منذ إعلان بريتانيك إيسة في أوروغواي في سبتمبر عام ١٩٨٦.. قد أسفرت عن أكبر مجموعة من الاتفاقيات التجارية الدولية في تاريخ الجات منذ عام ١٩٤٧.. وفصلت مجالات عديدة ومتشعبة من التجارة الدولية لم تشهدا من قبل.. تؤثر على معظم أنشطة الاقتصاد في دول العالم.. فقد غطت إلى جانب تحرير التجارة الدولية في المجال التقليدي للسلع المتطورة كالزراعة والمنسوجات والسلع الصناعية المختلفة مجالات أخرى كجارية الخدمات مثل الخدمات المالية والسياحية والنقل أو الخدمات المهنية أو السلع غير المتطورة.. كما غطت أيضا مجالات أخرى مثل أمور التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية.. كما عالجت الجوة قواعد الجات لكي تساهم ما طرا على العلاقات

التجارية الدولية من تطور على مدى ٤٥ عاما الماضية منذ نشأة الجات في عام ١٩٤٧.. وقد انعكس على ذلك في وثيقة ختامية تضم الاتفاقيات التجارية تمت هيكل تنظيمي تدور فيه الجات الحالية لاجل ملها اتفاقية دولية أعلى لها اسم منظمة التجارة الدولية.

ولما كانت مصر عضو في الجات منذ عام ١٩٧٠.. فقد شاركت مصر في هذه المفاوضات بنشاط منذ بدايتها وحتى نهايتها من منطلق قناعتها بالانتماء في الاقتصاد العالمي.. ويدافع من الحرج على التعاون مع الدول للتوصل إلى نتائج تحقق لنا تعظيم المكاسب وتحجيم الالتزامات ذلك بالتعاون والتفاوض مع مصالح الدول الأخرى المشاركة في الجولة والتي تعارضت مع البعض.. واتلفت مع البعض الآخر ذلك بشكل بناء.

## ● واضف وزير الاقتصاد:

وهناك عدة حقائق لابد أن ندرها في إطار تقييم اتفاقية الجات:

● أن مصر لم تلزم ولا تلزم بتحمل أعباء تفوق قدرتها، كما أن الالتزامات التي ترتبت على مصر في إطار هذه الجولة، لم تزد عن الالتزامات على الدول النامية الأخرى، بل هي أقل بكثير من تلك الدول نتيجة لتطبيق بعض

المعايير التي توفر معاملة أفضل أو التزامات أقل للدول صغيرة الحجم في التجارة الدولية، أو دول ذات الدخل الفردي المشابه للدخل في مصر. ● أنه من حسن الحظ لمصر، أن يتوأكب مشاركة مصر في المفاوضات التي انتهت في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ في التجارة الدولية مع برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر.. وبحيث لا يترتب اتفاق الجات الأخير، التزامات تفوق ما تلقت مصر فعلا في إطار البرامج الذاتية التي اتخذتها خلال السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة.

● أن مصر عضو في الجات منذ عام ١٩٧٠ بعد أن تفاوضت على الدخول فيها على مرلماني سنوات منذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٠. وهي في وضع أفضل من الدول التي وعت أعباء الجات مؤخرا وتسمى حاليا الانضمام وتلك الدول ستتمتع أعباء التزامات الجات بشكل مضاعف.

## مفردات سياق جولة

● المرحلة المنوطة لمصر في مختلف الاتفاقيات من حيث تخفيض مستوى الالتزامات والإعفاء من بعضها. والمرحلة في تطبيق البعض الآخر، بما يتواءم مع خطوات الإصلاح الاقتصادي التي اتخذتها، وتتخذها مصر حاليا، والمزايا التي ستحصل عليها في ضوء التزامات الدول الأخرى.. إلى جانب الفترات الطويلة المسموح لمصر بتطبيق التزاماتها خلالها في الفترات الانتقالية التي يستيق تنفيذ بعض الالتزامات.





المصدر : *أحمد*

٢٦ جمادى ١٩٩٤

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● وتلقت - للاضرار التي ستجلب عن تخفيض الدعم - على بعض السلع الزراعية - التي تستورد - حث - أشار مصدر - مصدر - مصدر السلع الزراعية بنسبة ٢٠٪ على مدى ست سنوات ابتداء من عام ١٩٩٥ .. كما أن أي ضرر سيقبض بمصر ستحصل على التعويض المناسب وأشار إلى أن السؤال الذي ينبغي أن نعمل جامعين من أجله هو : كيف نطفي تكاليف الإنتاج للسلع والخدمات المصرية لكي تقرب من السعر العالمي وتحقق المنافسة .. فنحن ندخل مرحلة جديدة بكل المعايير .. وإن يحقق النجاح إلا الذي يعمل ويتحقق ويتمتع بميزة نسبية في منتجاته .

كما أشار وزير الاقتصاد إلى أن اتفاقية الجات تيسر انتقال العملة .. ولو تفرغنا لهذه الميزة لدينا الأيدي العاملة لدينا يمكن تعظيم المكاسب في هذه الميزة .. فضلاً عن أن صناعة السياحة لدينا ميزة نسبية فيها !

#### من حماية الصناعة الوطنية

● وتحدث الدكتور محمد مأمون الوزير المفوض ورئيس للمنظمات الدوائية بالتمثيل التجاري ورئيس وفد المفاوضات المصرية المشارك في جولة أوروغواي وقال إن مصر حصلت على العديد من المزايا في اتفاقية الجات .

وإذا كان هناك حديث يدور عن أن اتفاقية الجات تأتي على حساب الدول النامية .. لابد أن أدرك أن الدول النامية تشمل أيضاً دول النمرود الآسيوية .. وهذه الدول ألقت عليها الاتفاقية أعباء والتزامات أكبر من مصر وهذا نتيجة لتطبيق بعض المعايير التي توفر معاملة أفضل أو التزامات أقل للدول صغيرة الحجم في التجارة الدولية أو دول ذات الدخل الفردي المشابه للدخل في مصر .

وأشار الدكتور محمد مأمون إلى أن معاملة مصر على أنها دولة صغيرة الحجم في التجارة الدولية وفر لها مزايا عديدة لم تحصل عليها دول أخرى .. مثل حق فرض قيود على الواردات لحماية الصناعة الوطنية .. وبموجب ذلك يمكن أن تقوم بعمل نظام الحصص كإجراء وقائي لفترة معينة لحماية صناعة معينة .





المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢١ - ١٩٩٤







## «الجات».. والفيتو الاقتصادي الدولي!

ما زالت هناك فرصة حتى منتصف أبريل القادم لمعالجة الآثار السلبية للاتحاد الجات الأخيرة.. وهي فرصة لا تتاح للقطير الجبني للاتحادية ولا تتاح لبقائهم معلومها وسريتها.. ولكنها على الأقل تتاح للاتفاق على مبادئ إضافية تحقق بالتفاهة التخفيف سلبات الاتفاق على التجارة الخارجية للدول انامية وعلى الأسواق الداخلية لهذه الدول وعلى صناعاتها وصناعاتها.. أو على الأقل تضمن الدول الدول الصناعية الكبرى صاحبة الاستثمارات والنزاهة والأرباح لمبدأ انضمام صندوق دولي، تحول إليه نسبة مخفض عليها من الأرباح حققها التحويض جانب من خمس دول العالم الثالث وكذلك مساندة التطوير وتحديث قطاع التجارة الخارجية ليكون أكثر قدرة وكفاءة للعمل والنشاط وفقاً لأحكام اتفاقيات الجات وأوروبا.

وترتبط الفرصة الأخيرة بأن سريان اتفاقية الجات الأخيرة يتطلب استكمال توقيع الوزراء للشخصين بشمول الأعضاء في الانضمام لوزاري الذي يعقد بمدينة من أثينا والامثلة التجارية في منتصف أبريل القادم وما يرتبط بذلك من موافقات تشريعية وغيرها.. لأن تناولات شخص الدول الانضمام إلى المنظمة الجديدة التي ستحل محل الجات وهي منظمة التجارة العالمية بكل ما تضمنته من شروط والضوابط والتفاصيل في النهاية التزمات على الدول الانضمام وهي التزامات لا يمكن التخلي عنها أو التخفيف من التزاماتها.

وعندما من التمسكات الرئيسية والجزئية للاتفاق الجات الأخير وبعدما من مساندة النخب والفساد لأن هناك جانباً واسعاً من الأعضاء والقطاعات يرتبط باستكمال حلقات شروط وتنظيمات الانضمام على المستوى الوطني. السلطة التنفيذية الاقتصادية مع مساندة منظمة التجارة العالمية إلى جانب السلطة السياسية. وهما البنية الأولى للانضمام والتعويض وصندوق النقد الدولي.. وهي نقطة بداية اقتصادية في سياق النظام الاقتصادي الدولي الجديد مع استكمال أخيراً أسسها الرقابية وحقق الفتح على نظام التجارة الخارجية العالمية بكافة مبرراتها الشفعية والخدمية والفكرية والاقتصادية وهو ما يحتاج إلى ترتيبات وتدابير داخلية على امتداد دول العالم جميعاً وعلى الأخص للدول القوة والضعف في دول العالم انمسي.. لأن ملاحقة الفيتو الاقتصادي للمنظمة الدولية.. وهو فيتح تحركه بالضرورة مصالح ونظمات الفكر والإقواء ويتصامم في كثير من الأحيان مع مصالح وحقوق دول وشعوب العالم الثالث التي تدعمها التزامات التنمية وتلت من بين بينها كل يوم صوبحات ونظمات النمو والتقدم.

وفي ظل تقديرات الدولة المستحقة بين التضاميات الإنمائية والقراء في عالم اليوم واتساعها البالغ والكاد مع عالم القرن القادم فإن استكمال سلطة المجتمع الدولي على كافة الجوانب السياسية والاقتصادية يصبح قضية بالغة الحساسية تحتاج إلى ميزان حساس لقياس التلورات والالتزامات وأيضا لقياس المقويات والقيود والحدود.. ويجب أن يتم الاستئذان من خبرات حق الفيتو السياسي، وتقديراته الأخيرة في ظل الأخوة الدولية وإتمام الدول الخمس الكبرى صلبها للتعاطي الفعالة في مجلس الأمن لتجاء الدولة الأكبر وهي الولايات المتحدة وهي نتيجة واضحة وظاهرة منذ انهيار الاقتصاد السوفيتي وسقوط دول المعسكر الاشتراكي وانفراد العالم الغربي بالاعتمادية والتفوق والتوجيه.

وعلى المنطق العربي والاعلمية والتفكير في الجات أو في المنظمة العالمية للتجارة بعد انشائها يمكن تقديره وحسابه إلا بالحدودية والتعويض السديد في الاتفاقية لأن الجات تضم في عضويتها ست دول عربية فقط ولا تقتصر سلبات على الدول الثلاث.. ولكنها تشمل أيضا الدول الخارجية الشنته تسعاً أكثر تتبع أصلاً مبدأ حرية التجارة الخارجية منذ سنوات وسنوات لأن خطتها بالغة الصلوح في مجال الاستثمار الصناعي والنزاهة وفي مجال الخدمات المالية وغيرها مستعرضها عقبات كثيرة وستكون لها آثارها بالآلاف السلبية على برامجها المستقبلية لأن هذه الخطط الاستثمارية لكافة على استراتيجيات رئيسية لدعم تقاضي بتوفير الطاقة والخدمات للخططة المراقبة العامة وإن أضربا بأسعار بالغة الانخفاض تختلف كثيرا عن الأسعار العالمية وكان ذلك عنصر جذب رئيسي للاستثمارات المحلية والأيضا للاستثمارات الخارجية للتحقق إلى أسواق هذه الدول والمشاركة في عمليات الاستثمار الصناعي حتى قامت بالفعل مناطق صناعية كانت تشرع بالانطلاق والتوسع الكبير في المستقبل القريب.. وهي خطط صوباجها بالضرورة ويعترض طريقها الاتفاق الأخير للجات وعلى سبيل المثال فإن بعضها منها يتجاهلها زراعة تكيفها أعمال أعضاء الخططة.





المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٤ هـ ٢١

العملية من طريق الدعم المالي وغير المباشر بكافة قصور والاحتكالات. وفي الوقت الراهن فإن الدول الصناعية تحتاج لتسليم معاملاتها مع العالم الخارجي واستمرار تدفق القروض والمساعدات والتمح إلى رضا وتقبل متلهفين بوابنين هما المستوفى والبنك وفي المستقبل اقرب ستحتاج إلى رضا وقبول طرف ثالث هو منظمة التجارة العالمية وهو ما يوسع نطاق السلطة الدولية العليا والتدخلاتها مع الزيادة للحماية والوطنية والاسراع نطاق تأثير الفيتو الاقتصادي الدولي على الاختيارات والتفضيلات والاصلاحية. بل واتهم من كل ذلك تقليل فرصة لواءة بين القواعد الدولية وبين الظروف المحلية الخاصة لأن الاتفاقيات الدولية أصبحت تتضمن من القيود والشروط ما يمنع استخدام السلطة التلقائية لدعم وتنويع وتوسيع نطاق الاستثمار والانشاءات الصناعية والزراعي وهي الأسلحة التي استخدمت على نطاق كبير في الدول الصناعية الجديدة المسماة بالناموز الاقتصادية وهي نفس الأسلحة التي استخدمتها الدول الصناعية الكبرى لخلق للنجاح الاقتصادي والانتاجي للامم لتجاوز ازمت الركود والانهكاش وايضا دفع غلظة التحول الحرجة من اقتصاديات تبنسي للمفاهيم التقليدية للثورة الصناعية إلى اقتصاديات فاعرة على المنافسة في كل المفاهم الحديثة للثورة التكنولوجية والانتقال من صناعة السلع التقليدية إلى صناعة التقنية الحديثة.

لقد من حصص وتقييم الجوانب السياسية لتطابق هجات الأخير وتغيرها على الأوضاع الاقتصادية لدول العالم الثالث والتمتع من خيرة الطابع السياسي لروشتات الإصلاح الاقتصادي التي تقمها للثقافات الدولية الاقتصادية وهي روشتات اصلاحية لا تتوقف حول الاصلاحات النمطية الاقتصادية المستوفى والحرية الاقتصادية ولكنها تحدث عن الربط الوثيق بين الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي وتأثيرات ذلك على الاستقرار والأوضاع العامة في دول العالم الثالث بسلامتها وأجالياتها وكذلك يمتدنها وحسناتها. وما يعكسه ذلك من مرحلة قائمة كبد وأن تشهد تغييرات شاملة اقتصادية وسياسية مازال

للعالم الثالث غير مؤهل لمواجهةها والتعامل معها. ويأتي جانب بالغ الأهمية يرتبط بالثقافة لجأت الأخيرة وهو أن الدول الصناعية الكبرى تشكل عالم تحرير يتأهل قواعد التعامل مع سواها المعلومات الشكل والتمتع الاقتصادي ووضوح بتأهل قواعد التعامل مع سواها المعلومات المشتركة والتشويق للتكامل أسلمها وختماتها في حين أن العالم الثالث يتأهل عالم التحرير وهو ميمر متفلس في حداث متناقض للمصالح محمل بكافة أنواع الأخلاق الاقتصادي وجسم تكليف الإصلاح للتعامل بالباطنة والموجهة. وكل ذلك كبد وإن يستوجب مواجهة قبل أن يكتمل للفيتو الاقتصادي وتنشيطه ويجهته وقوته. ويصيح ولما أيمان الاضغوض لحيثه وإيمره ونواميده



## تقرير لجلالة من الحزب الوطني حول آثار «الجات» على الاقتصاد المصري مفاوضات مع السوق الأوروبية لالغاء القيود أمام تصدير منتجاتنا الزراعية

كتبت : نهال شكرى وعصام عبد الكريم

أكد الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي أنه سيتم التفاوض مع السوق الأوروبية بشأن القيود الخاصة بمحاصيل ومواسم تصدير بعض المنتجات الزراعية المصرية للسوق وإلغاء تلك القيود في إطار اتفاق بين مصر والسوق الأوروبية وعرضه ضمن الاتفاقية الجديدة. كما سيتم بحث كيفية التخلي عن الزيادة في أسعار صادرات الدول المتقدمة للدول النامية بحيث لا تؤثر على أسعار السلع الغذائية وذلك باستمرار تقديم للمعلومات والمخز الغذائية بشرط ميسرة من الدول المتقدمة لفترة ٦ سنوات.

وأكد الدكتور والى أن اتفاقية الجات ستشجع الإنتاج الزراعى بمختلف جوانبه في مصر وفي الدول النامية حيث تنضم إليها الدعم على صادرات الدول المتقدمة للدول النامية والفائدة خاصة في مجال تصدير المواد الغذائية كما ستقدم بها هذه الدول. وقد حصلت مصر وبصفة خاصة على حق دعم صادراتها الزراعية كماله استثنائية.

وأوضح أن ساهم التغاير من خطوات في تحرير قطاع الزراعة في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي بعد خطوات هامة في خصخصة القطاع الزراعى من أي تطبيقات مرتبطة حيث لها تدعى كافة متطلبات الاتفاقية الجديدة.

وصرح الدكتور سعد نصار مستشار الوزارة والمصرف على قطاع المشغنين الاقتصادية بأن اتفاقية الجات الجديدة يبدأ مبرراتها بعد عقد المؤتمر الوزاري للاتفاقية في المغرب في أبريل القادم، وبعد التصديق عليها من حكومات وريلات الدول، وسيتم بموجب الاتفاقية إلغاء الحظر على استيراد وتصدير المنتجات الزراعية مع خفض التعريفات الجمركية في الدول المتقدمة بنسبة ٣٦٪ خلال ٦ سنوات وفي الدول النامية تخفيض بنسبة ٢٤٪ خلال ١٠ سنوات بدءاً من أول يناير ١٩٩٥ مع اعتبار فترة الأساس في متوسط عامي ٨٦ و ١٩٨٧.

كما تنص الاتفاقية على خفض الدعم الداخلي للإنتاج الزراعى في الدول المتقدمة بنسبة ٢٠٪ خلال ٦ سنوات وبضريبة ١٢٪ في الدول النامية خلال ١٠ سنوات، وذلك على مستوى جميع المنتجات الزراعية، مع السماح ببعض الدعم للمنتجات الزراعية بنسبة ١٠٪ للدول النامية و٥٪ للدول المتقدمة في حالات محددة.

اتفاقية الجات على الاقتصاد المصري، تمهيدا لرفعها إلى القيادة السياسية في موعد أقصاه منتصف مارس القادم، قبل عقد اجتماعات «الجات» في المغرب في أبريل القادم.

ومن ناحية أخرى صرح الدكتور سمير طوبار رئيس اللجنة الاقتصادية الحزب الوطني بأنه سيتم عقد اجتماع موسع مع لجان الصناعة والتجارة والمواصلات لوضع تصور شامل لآثار



بعد اتفاقية الجات :

# مصر في دائرة تجارة الخدمات

## دعوة للاستثمار في مجالات البنوك والتأمين والأوراق المالية والتشييد والسياحة

الاتفاقية، لأن البوابة النامية، إن تستطيع أن تنافس الدول الكبرى في مجال الصادرات السلعية .. أو الخدمات .. وكان رد الدول الكبرى خالصا وقالت .. إذا كان أمام الدول النامية طريق

كثير الحديث في الآونة الأخيرة، عن اتفاقية تحرير التجارة العالمية، ووقعت عليها حتى الآن نحو ١٢٠ دولة .. وقال البعض أنه كان يتعين على البوابة النامية الانتوقع على هذه

أخر، فليها أن تنجح إليه .. أن حجم التجارة بين الدول الكبرى ٢٨٠٪ .. ويكفي أن الاتفاقية تضمنت نصوصا تعطي الدول النامية مرونة ومزايا لم تحققها أي اتفاقية من قبل

## دول العالم تفتح أبوابها أمام العمالة المصرية المنتظمة والتكنولوجيا

منذ ١٠ ديسمبر الماضي تاريخ إعلان اتفاقية الجات بعد مفاوضات استغرقت ٢٨ جولة شاقة .. ودول العالم ليس أمامها إلا الأعداد الواجبة .. البرلمانات والجمعيات .. ورجال الأعمال تتناقش تفاصيل هذه الاتفاقية التي جاءت في نحو ٨٠٠ صفحة تتضمن كل صغيرة وكبيرة عن الحقوق والواجبات للدول الأعضاء .. ولدى مصر عبد الرؤوف حسني مبارك اجتماعا حضره الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء .. والدكتور أحمد قنصى سكرتير رئيس مجلس الشعب .. والدكتور مصطفى كمال حلمي رئيس مجلس الشورى والوزراء وكبار المستشارين ..

تحتل وزارة الاقتصاد إلى قمة لا تدها .. اجتماعات مكثفة يقدمها مصرية محمد محمود وزير الاقتصاد مع جهاز التمثيل التجاري ورجال الأعمال .. وعلى الجانب الآخر اجتماعات يقدمها اسماعيل حسن محافظ البنك المركزي مع رؤساء البنوك .. واجتماعات أخرى يقدمها الدكتور محمد حسن فتح النور رئيس هيئة سوق المال مع اشرف شمس الدين رئيس اللجنة الفرعية للتجارة في الخدمات .. وكان الهدف من هذه الاجتماعات دراسة كيفية استغلال مصر المصري من هذه الاتفاقية التي أصبحت جزءا لا يتفصل عن النظام الاقتصادي العالمي .. والذي لا يستطيع مصر أن تعيش بمعزل عنه .. الا كانت خسارتها كبيرة







٢٧ سنة ١٩٩٤

التاريخ :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تراما ضرورة لحماية الاخلاق العامة والامن والنظام والصحة العامة والقيم الثقافية والبيئية .. واذا كتلت الدولة تقدم نوعا من الدعم عليها ايضا اخطار الدول الاعضاء ..

### التكنولوجيا والتعاون الفني

ان انضمام أي دولة الى الاتفاق .. لا يفيض قبولها تحرير التجارة في الخدمات الا في القطاعات الرئيسية والفريقية التي تريخها الدولة .. وبطرق للخدمات التي تصنفها حسب طلبها ..

وبحلول جولات المفاوضات .. اعطت مصر رخصتها في الحقول في التجارة الدولية للخدمات لبعض القطاعات الاقتصادية التي تحررت بالفعل من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي وفتحت التزاماتها بما يخص واحتياجاتها لاستيراد الخدمات المطلوبة التي تحقق لها التقدم التكنولوجي والتعاون الفني .. ول الوقت نفسه تسديد مستحقات مع قدراتها التنافسية من خدمات لدخول الأسواق الخارجية ..

ويؤكد المسؤولون في وزارة الاقتصاد .. ووزارة الخارجية انهم قاموا بدراسة متأنية لآثار هذه الاتفاقيات على مصر .. في قطاع التوظيف .. وقطاع البنوك ورأس المال والتأمين .. وقطاع السياحة والتشجيع والبناء ..

وسيل تقديم مصر للالتزامات اجراء مفاوضات ثنائية على مدى عامين تقريبا مع الدول الصناعية الكبرى .. حيث تركزت هذه المفاوضات على تأكيد موقف مصر بعدم فتح قطاعات الخدمات للتصدير الا بعد التحقق من مدى قدرات هذه القطاعات على المنافسة .. او طبقا لاحتياجات النشاط الاقتصادي المصري الى الشريحة والتكنولوجيا الأجنبية.

### دعوة مصرية للاستثمارات

ول الوقت نفسه طالب الوفد المصري برئاسة السفير منور وهزان .. بشروط تقديم الدول الكبرى التزامات من جانبها بفتح أسواقها أمام صادرات الخدمات المصرية .. وبخاصة الايدي العاملة المنظمة والمهنيين .. وجاءت الالتزامات الجديدة التي تقدمها مصر بمثابة دعوة للاستثمارات الأجنبية للخدمة البنية طبقا للتشريعات الوطنية وشملت قطاعات البنوك والتأمين وإعادة التأمين والأوراق المالية ..

أولا : السماح بانشاء بنوك مشتركة والتزام لشركي الاجنبي بتدريب العاملين في البنك .. كذلك السماح بانشاء فروع البنوك الأجنبية وفقا للشروط التي يحددها وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بالاصالة .. الى احتياجات السوق المصرية .. ايضا السماح بانشاء مكاتب تمثيل البنوك

ولا شك ان مصر في موقف افضل من دول كثيرة .. لانها ضمت قطاعات كبيرة في مجال الإصلاح الاقتصادي الذي يهدف لها الطريق امام الاستفادة من اتفاقية « الجات » .. فقد كتبت اجراءات الإصلاح على سبيلية تحرير الاقتصاد القومي وإزالة العراقيل .. التي حالت فيما مضى دون دخول مصر في دائرة الاقتصاد الدولي بشكل المناسبت والملائم .. وذلك سبقت مصر غالبية الدول النامية والاكتراكية والصين في انتاج سياسة الإصلاح .. مما يفتح المجال أمامها للتعامل مع إفريقيا والدول العربية .. خاصة انها غلبت من مفاوضات « الجات » باستثناء المغرب وتونس والجزائر ..

ويقول اشرف شمس الدين ممثل مصر في لجنة تجارة الخدمات .. ان « أحكام الاتفاقية الجديدة لن ترتب على مصر من التزامات أكثر مما ترتب عن اجراءات الإصلاح الاقتصادي .. ومن ثم ستكون الاستفادة المتزايدة من الدخول في دائرة التجارة الدولية في الخدمات مؤكدة .. خاصة انها تعتمد على رأس المال والصالة الماهرة ..

وساهم قطاع الخدمات بكافة أشكاله ببرجمات متزايدة في الدخل القومي .. وتوسيع الميزة في ميزان المدفوعات .. وبما يؤكد ذلك ان نسبة مساهمة قطاع الخدمات ارتفعت من ١٢٪ خلال السبعينيات .. الى ٢٧٪ في التسعينيات .. واذ نظرتنا الى المزايا التي « ستحصل عليها » مصر بصورة

مباشرة .. نجد ان الاتفاق يفتح الباب على مصراعيه أمام الصادرات المصرية من الخدمات .. خاصة في القطاعات التي تقدمت فيها وتستطيع المنافسة من خلالها .. مثل الخدمات المصرفية والتأمين وانتقال المهنيين المصريين والاخصائيين للعمل في الدول النامية وغيرها .. كما يستطيع قطاع الخدمات المصرية ان يمارس دوره في الدول العربية أعضاء الاتفاق .. والدول الإفريقية نظرا للخبرة الكبيرة التي لديها والسمعة الطيبة التي تتمتع بها في هذا المجال ..

### علاج البطالة المصرية

اما العمالة المصرية و الافراد اللازمين لتقديم الخدمات « فإن المفاوضات التي ستجرى في مايو القادم .. ستحقق المزيد من فتح الأسواق في الدول المتقدمة أمام الايدي العاملة المنظمة دون الفردية .. ونظرا لان مفاوضات الدخول الى الأسواق في

مجال الخدمات مستمرة الآن وحتى الاجتماع الوزاري في أبريل القادم .. فإن الفرصة متاحة لنا .. ولإباني

الافراد ايضا في تقديم مزيد من الطاقات المصرية في هذا المجال .. الامر الذي يتطابق قاعدة مطروحة يساهم في اعدادها وزارة القوى العاملة والتشغيل ورجال الأعمال .. حتى تتحقق لنا الهي استفادة في هذا المجال .. خاصة واننا دولة تعاني مشكلة بطالة اختلفت حولها الآراء التي تراوحت بين ١,٥ مليون وثلاثة ملايين .. معظمهم من خريجي

### تحقيق يكتبه :

### جميل جورج

هذا الشرط على المعلومات الخاصة بالأمن القومي أو بالمعلومات السرية .. ومن بين الالتزامات ايضا .. قيام الدولة العضو بالتحرير التدريجي للتجارة في الخدمات حسب قدراتها وظروفها .. وحرية الدخول في اتفاقيات اقليمية .. وتام تكملة اقتصادي او تبادل للتفصيلات بين الدول النامية .. والسماح باتخاذ اجراءات وقائية مؤقتة لحماية قطاع الخدمات الوطني من المنافسة الأجنبية .. كذلك حرية الدول الاعضاء في تطبيق أي اجراءات





# الأخبار

المصدر :

٢٦ سنة ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاجنبية بطرق عدم الجمع بين فرع  
 بنك اجنبي ومكتب تمثيل لنفس  
 قوته ...  
 ثانيا : السماح بإنشاء شركات  
 تأمين سواء مشتركة أو فرعا  
 لشركات اجنبية بعد خمس سنوات من  
 بدء تنفيذ الاتفاق .. والسماح لشركات  
 اعادة التأمين بممارسة نشاطها فور  
 تنفيذ الاتفاق مع ضمان نسب اعادة  
 التأمين التي يتم استنادا الى كل من  
 الشركة المصرية لاعادة التأمين أو  
 الشركة الاوروبية لاعادة التأمين ..  
 كما يتم السماح بممارسة أنشطة  
 الخدمات المالية للتأمين مثل  
 الضمانات الاكتوارية والاستشارات .  
 ثالثا : اعلنت مصر انه قد تمت  
 إزالة كافة القيود التي تعرق تدفق  
 رؤوس الأموال للاستثمار غير المباشرة  
 أي الاستثمار في الأوراق المالية  
 خدمة لأغراض التنمية الاقتصادية ..  
 والسماح بتقديم كافة الخدمات التي  
 تعمل على تنشيط السوق وتطويره  
 وخاصة خدمات ضمان الائتمان  
 والسفيرة والمقاصة والتسوية وحفظ  
 الأوراق المالية والتسويق والترويج .  
 وتكون وادارة محافظ الأوراق المالية  
 وإنشاء وإدارة منظمات الاستثمار  
 الجماعي .. وذلك باستئجار المستثمر  
 من تصاميم حق ورياسة السوق سواء في  
 الداخل أو بالخارج لاستثمار الأموال  
 في شروا متناسعة تحقق له أكبر عائد .  
 رابعا : تم الاتفاق على السماح  
 بإنشاء المصارف والمصارف بعد  
 الحصول على تراخيص وفقا لاجابة  
 السوق .. كذلك السماح للوكالات  
 السياحية التي يترقب حجم عملياتها  
 على احتياجات السوق أيضا .. كما  
 سيتم فتح السوق المصري أمام  
 الخدمات السياحية مثل « وزارة  
 السياحة » .. وخدمات النقل السياحي  
 البري والبحري وإنشاء معاهد  
 التدريب السياحية .. والمؤتمرات  
 السياحية .  
 خامسا : السماح بإنشاء شركات  
 مشتركة لنقل الركاب والبضائع  
 بطريق الا يزل رأس المال المصري فيها  
 عن ٥١٪ من اجمالي رأس مال  
 الشركة .. ويمثل العاملون المصريون  
 فيها ما لا يقل عن ٩٥٪ من اجمالي  
 افراد المالكين .. أيضا إنشاء شركات  
 مشتركة لخدمات تطوير الأراضي  
 ولزيادة فيها رأس المال الاجنبي على  
 ٧٥٪ .. والافراد الاجانب على ٢٥٪ ..  
 سادسا : سمحت الاتفاقية  
 بإنشاء شركات مشتركة لخدمات  
 الانشاءات والاستشارات الهندسية  
 بحيث لا يقل رأس المال المصري فيها  
 عن ٥١٪ في مجال المشروعات  
 الكبرى ..



في يناير القادم ١٩٩٥ يبدأ تطبيق الاتفاقية العامة للتجارة الحرة والتجارة، المشهورة «الجات» وتنشأ منظمة ثالثة جديدة هي منظمة التجارة العالمية لتتضمن إلى جانب الدول ومندوبي تلك الدول، أيكل تلك الممثلث الذي يحكم العلم ويحكم في النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

وقد صممت «الجات» الدول في ثلاث مجموعات الأولى الدول المتقدمة والثانية الدول النامية والثالثة الدول الأقل نمواً أو متخلفة النمو وقد صممت الأخيرة على أساس أنها دول يقل دخل الفرد السنوي بها عن ألف دولار، ومصر من بين هذه الدول، وهي عضو في هذه الاتفاقية.

ورغم أن اسم الجات قد يبدو غريباً على المواطن المصري.. فإن الخبراء يؤكدون أن آثار «الجات» ستكون في بيت وجيب كل مواطن وستؤثر في كل السلع التي يستهلكها.. حتى في طبق الفول! وأن تكون في المدى القريب على الأقل آثاراً إيجابية!

● يجب الآن النظر إلى الفترة الانتقالية التي تحصل فيها على إعانات وأركان إلى هذا وإنما يجب أن ننظر إلى ما بعد هذه الفترة حيث ستدحر التجارة العالمية بالكامل وسوف تتكهن هذه الإعانات.

□ وكيف سيكون الحال؟

● قال: اعتقد أننا ستواجه موقفاً عصياً جداً لأنه ستستوى عملية الحماية التي يسمح لنا فيها بنسب دعم الصادرات وهذا القول أنه يجب أن نعظم الآثار الإيجابية للاتفاقية على مصر وأن ننظر إلى أقصى قدر ممكن من الآثار السلبية.

● تحتاج لمؤسسات قادرة

استمرار المنح والمصالحات القذافية على الوضع الحالي والحصول على مبيعات مبررة كذلك التي تحصل عليها من أمريكا والحصول على قروض تهدف إلى زيادة الإنتاج وتخفيض الدعم للسلع بنسب تناضدية.

#### بعض الآثار الإيجابية

واستمرار هذه الشروط المبررة بالنسبة لمصر كما يقول د.جمال سوف يخلق من الآثار السلبية فيما يتعلق بمصر كتولة مستوردة للغذاء وهذا في الفترة الانتقالية.

أيضا توجد تأثيرات إيجابية أخرى في جانب الإنتاج الزراعي

في مصر فتتجه لارتفاع أسعار السلع الغذائية والزراعية صوما بعد إلغاء الدعم على مستوى الدول المنتجة الرئيسية سوف ترتفع الأسعار العالمية للسلع الزراعية بصفة عامة لإلزام بدعم بشكل مكثف وهذا له آثار إيجابية على الإنتاج الزراعي في مصر وقد أوضحت خبرة الممثلين الآخرين مع الخلفاء الأممية العالمية للسلع الزراعية كيف أثر ذلك على مصر. سلباً على الإنتاج الزراعي المصري. وإلى المقابل عندما ترتفع أسعار السلع الزراعية عالمياً سينعكس هذا بصورة إيجابية على الإنتاج الزراعي المحلي مما يؤدي إلى زيادة في معدل نموه وبصفة خاصة السلع التصديرية الزراعية حيث هناك احتمالات أن تنتفض إلى حد ما صادرات القطن والأرز والخضر والفواكه وهذا جانب إيجابي.

□ قلت: وماذا بعد الفترة الانتقالية؟

● قال: هذا هو الكلام.. أننا

مصر معروفة كتولة مستوردة رئيسية للغذاء والخبز بصفة أساسية، ثم الحبوب والمسكر والزيوت للخبز والزيوت والحبوب، ونحن نستورد منها سنوياً بما قيمته ثلاثة مليارات دولار في المتوسط والاتفاقية «الجات» تدعو إلى تحرير التجارة العالمية والتحرير بنسبة للغذاء الدعم بكافة صوره وإن كانت الاتفاقية جعلت العامة على مرحلتين:

● الأولى: فرض رسوم جمركية على الصادرات والواردات بدلاً من تحديد حصص منها.

● الثانية: التخلص من الرسوم الجمركية تدريجياً بحيث تتلاشى تماماً بعد عشر سنوات بالنسبة للدول النامية والمتخلفة النمو، أي في عام ٢٠٠٠.

#### الإعانات منعت كارثة

وهذا يعني أننا حصلنا على بعض الإعانات كتولة متخلفة النمو. فكيف نستفيد من هذه المرحلة الانتقالية؟

● هذه الإعانات لو أنها لم تمنح لمصر والدول المشابهة خلال هذه الفترة الانتقالية لاصبحت كارثة بكل المقاييس كما يوضح د.جمال صياد استاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة القاهرة.. فنحن خلال هذه الفترة سيبب هذه الإعانات أن نتأثر كثيراً نتيجة لإلغاء الدعم للدول المتقدمة للغذاء وهي الاتحاد الأوروبي وأمريكا فإلغاء الدعم لخمس بالمتجهين الزراعيين هناك سيؤثر على ارتفاع أسعار السلع الغذائية وهذا من شأنه أن يدفع من للفقر أو للميلع المدفوع للواردات الغذائية في الدول المستوردة للغذاء ومنها مصر ونتيجة لهذا فنحن في مصر حصلنا على بعض الإعانات منها

□ كيف؟

● قال: بالاستمرار بشكل مكثف في سياسة الإصلاح الاقتصادي وليس بالشكل الذي تدير عليه الآن وأعني بصفة خاصة الإصلاح المؤسسي لأنه بدون إصلاحات مؤسسية جذرية لن نحظى أو نأثر إيجابية في إطار اتفاقية «الجات» لأنه سيكون صراع الكثير كفاءة والاتفاقية في واقع الأمر تحفيز لصالح الدول المتقدمة في الإنسان والاتفاقية أصلاً لصالح القوى الرئيسية في الاقتصاد العالمي، أما الدول النامية والأقل نمواً فستلحق في هامش الاتفاقية وبذلك فإنهم يقولون أن الاتفاقية ليس لها آثار سلبية على الدول النامية فهذا كلام من وجهة نظري غير سليم على الإطلاق لأن القرار نظام التعويضات هو أكثر من جانب الجات بل أن هناك آثاراً سلبية مكثفة على مثل هذه الدول.

● فوجب سرعة إقامة مؤسسات تصويفية تتم بالكفاءة ومؤسسات إقتصادية للتسهيلات الاقتصادية للقطاع الخاص ومؤسسات للبحث العلمي



## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

٢٧ يناير ١٩٩٤

تحقيق :

### سامية بولس

استاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة القاهرة يقول أنه لابد من التأكيد على أن «الجات» سوف تقرر ضررا بالغاً بالاقصاد المصري خاصة بالتمية لأثرها على القطاع الزراعي وتجمع على ذلك العديد من الدراسات الدوابة حول الأسرار المحتملة لتحرير التجارة الخارجية على الزراعة المصرية. وتشير إحدى الدراسات الهامة إلى الآثار السلبية لتحرير على العرض والطلب المحليين وصافي الميزان التجاري باستثناء فائض المنتج الذي يتوقع أن يحقق فترا من الاستفادة نتيجة لتراجع الأسعار العالمية للعديد من المنتجات الزراعية. ولقد أوضحت الدراسة أن عرض المنتجات الزراعية سينخفض بنحو 2٦,١ بينما لطلب سينخفض بنحو 2١,١

وستحقق مائتي لتجارة الزراعية عزوا قدر بنحو ٨٤ مليون دولار في الوقت الذي سيقطع فيه المنتجون نقداً بنحو ٧١٧ مليون دولار بينما سيخسر المنتجون ١٢٠٠ مليون دولار ويستفيدون بقيمة المجتمع بما يساوي ١٨١ مليون دولار. وللتكليف على أهمية هذه النتائج كما يقول دابولمنون فإن تحرير التجارة الخارجية سيقول في زيادة ملموسة في الصادرات الزراعية الرئيسية حيث من المتوقع أن ترتفع أسعار الصبح بنحو 2٢٠ والذرة بنحو 2٢٧ والصكر بنحو 2٤٠ والزيوت النباتية ما بين 2٨ و2١٤ وفي الوقت الذي لن تتجاوز فيه الزيادة المتوقعة في أسعار لحظن نحو 2٤ ومضى ذلك زيادة كبير في أسعار وريدلتا الرئيسية مقابل زيادة أقل في أسعار صادرات الأخر الذي سيسبق العجز في الميزان التجاري الزراعي.

والعممة الاساسية والمعالجة في ضوء هذه النتائج المحتملة كما

والتطوير للتكنولوجيا والأشراك والتدريب التحويلي وتنبوع الأمة مظلمات غير حكومية في جميع الأنشطة مثل المنظمات التعاونية والاعابية واتحادات المصنرين والمتجوين مع دور نشط للحكومة فيما يتعلق بتحديد مواصفات الجودة والرقابة وتصميم التثريعات لكسب تسلاوم مع المتغيرات.

وفي مجال التصدير يجب التأكيد على كفاءة العمل في مكتب التمثيل التجاري في الخارج ووضع نظام كفاء للترويج وفتح الأسواق وجمع وتحليل المعلومات عن الأسواق الدوابة وإلتاحتها للخدمات التصديرية.

#### مستجدات الإعلاوات

أولها يجب أن تستخدم الفترة الانتقالية بشكل مرشد واستكلام الإعلاوات بأقصى ما يمكن معني أن أحد الصناعات ذات الأولوية أو الصناعات الواعدة فيما يتعلق بالتصدير خاصة وأنه مسموح لمصر بدمج صادراتها باعتبارها إحدى الدول الصغيرة في مجال التصدير.

أولها استخدام خبرة المصنر سنوات المسموح بها لخلق صناعات تصديرية جديدة تتمثل فيها مصر بميزة نسبية ولكن للصناعات الزراعية والظرفية وهذه تتطلب قدرا كبيرا من الاستثمارات وهذا يمكن أن تنبع الصياغات التتجيرية التي تتبها بعض الدول وهي إعطاء الأولوية للتصدير لثقات طويلة من الضرائب.

□ وهل بهذا نحل مشاكلين في السوق؟

أولاً: فإن مواصفات الجودة هي أساساً التي سوف نواجهها عند التحرير. الكامل لتجارة العالمية. وإذا لم تأخذ في أحد الاقتصاد المصري وأعد الصناعات التي سوف تأخر في التجارة العالمية وإذا لم نل هذا فإنه حتى السلع التي تصدرها الآن لن تتمكن من تصديرها في ظل المعايير أو المواصفات التي سوف تكون ارتفاع كل الأسعار

● أما د. حسني حافظ الخبير إالاقتصاد والوكيل الأول لبيك الاستثمار فيقول أنه أصبح من الضروري أن تصير مصر ما دور من حولها من تطورات عالمية هذا ناحية ومن ناحية أخرى فإن الأزمة الاقتصادية المصرية تتجسد بشكل أساسي في الميزان التجاري حيث أن هناك فجوة كبيرة بين الصادرات والواردات لصالح الواردات وتقدر هذه الفجوة بما يزيد عن ٢٠ مليار جنيه.

وهذا لابد أن تتضافر كافة الجهود لتعويض العجزات المصرية المتزايدة وغير المتغيرة وهذا أن يتبنى الأربعة أساسية أولها زيادة الإنتاج والإنتاجية بالعودة العالية التي تمكن مصر من المنافسة في الأسواق العالمية ثم القدرة التنافسية والتي تعتمد على أهل الخبرة والمعرفة والعناية بالخدمات المصالح من ناحية وخاصة المصالح الشخصية لمصنرات التصدير بالإضافة إلى الجودة حتى تستطيع أن تنافس.

ويضيف أن مصر تحتاج إلى فترة زمنية لاتقل عن ثلاث سنوات لحماية المنتجات المتنوعة حتى يمكن بحق أن تؤول الصناعات المختلفة للتنافس في الأسواق العالمية فطى سبيل المثال إلى مصر لولفرا إلى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والتي تعتمد على لظن فته من الوانبع أن مصر الكفيل للهام المصري أصبح يزيد من الأسرار العالمية بالإضافة إلى استثمارات الإنتاج من طاقة وغيرها أصبحت تشكل عينا كبيرا في عمليات الإنتاجية فكيف تسمح باستيراد خزول أو مشروبات أو ملابس جاهزة بالرغم من أن الميزان المصري





من القول فقط بتدنى ماقومته  
٥٠٠ مليون جنيه .

ويشرب مثالا آخر بالسود  
الغذائية لمعظم الدول المتقدمة  
تدعم صادراتها وخاصة الصادرات  
الزراعية وهذا بالطبع يؤدي إلى  
عدم قدرة المصانع الغذائية  
المصرية على التنافس وشال إلى  
ذلك أن الاحتياجات المصرية من

الغذاء من الخارج تصل إلى نحو  
٦٠٪ على الأقل.

ويقول دحسني أن على مصر  
أن تبدأ في الأعداد للدخول في  
اتفاقية الجات وإن يكون لها  
تخطت حدة قبولها لهذه الاتفاقية  
أهمها:

● مساعدة الدول المتقدمة لها في  
صورة دعم لصادراتها.

● توافج اتفاقيات من الدخول  
الأعضاء مع مصر لاستيراد جزء

من المنتجات المصرية المتميزة  
وخاصة في مجال الفواكه والخضراوات  
واللباس الجاهزة.

● أنه يمكن للدول الأعضاء منح  
تفويض طويلة الأجل بدون فوائد  
لمصر تخصص للمعالجة التصديرية  
خلال ثلاث سنوات الأولى من  
الاتفاقية.

ويقول أننا في فترة تحول  
جزري ومعظم الشركات الإنتاجية  
عانت الكثير ومازالت تعاني من  
الحلل المالي والاستثماري في

حولها التموينية وذلك يجب أن  
نهيء هذه الوحدات الاقتصادية  
لمصارفة ركب التطور والتحول  
والاعتماد بالخصر البشري لأنه  
أساس الإنتاج.

### تهديد للصناعات الوطنية

● أما داحمد برؤية الاستاذ  
في معهد للتخطيط القومي فيرى أن  
اتفاقية الجات تمثل تهديدا  
للصناعات الوطنية نتيجة  
للمنافسة غير المعادلة مع السلع  
المثلة في الدول الصناعية الكبرى  
وأضا تهديد للمنتجات الزراعية  
والمثل وأضح في القطر .  
ويقول أن هذا يتمك على زيادة  
البطالة نتيجة الانكماش في  
الاستثمار والاخطر أننا سنكون  
ناجين اقتصاديا للتكتلات العالمية  
الكبرى ويرى أن الحل أن نقيم  
الدول للتنمية المتشابهة تكتلا  
عربيا اقتصاديا عن طريق إقامة  
سوق عربية مشتركة وتعاون  
اقتصادي مستلزمين من التجربة  
الأوربية ويمكن أيضا كما يقول  
إقامة تكتل الأفريقي وبمضي أوضح  
أننا نكون تنمية لابد أن نعمل في  
ظل تكتل اقتصادي.









المصدر : **البيان**

للتشور والخدمات الصحفية والإعلاميات : **٢٢ من ١٩٩٤** التاريخ :

### غات : التجارة العالمية سجلت تقدماً نسبته ثلاثة في المئة عام ١٩٩٣

● جنيف - أ ف ب - أفلحت تقديرات الخبراء في وفاتها تم تقديرها خلال جلسة الجمعية العامة للدول الأعضاء التي بدأت مساء أول من أمس أن زيادة نسبة التجارة العالمية عام ١٩٩٣ كانت أقل من ١٩٩٢ في المئة فيما سجلت عام ١٩٩٢ تقدماً نسبته أربعة في المئة.

ويشار إلى أن هذه الزيادة تعاكس أدنى من توقعات خبراء منظمة التجارة العالمية في الربيع الماضي أن التجارة العالمية لعام ١٩٩٣ ستسجل زيادة قدرها ٥,٥ في المئة.

وقال رئيس الجمعية السفير الهندي بانكروشان زوتشي الذي أشار إلى أن هذه الأرقام تقل أدنى بكثير من متوسط الأرقام المسجلة في التسعينات أن الإنتاج العالمي سجل تقدماً من جهته وأكثر من اثنين في المئة العام الماضي. غير أن الرئيس الحالي ذكر أن شدة أسباباً تدعو إلى القلق في حصول انتعاش خلال السنة الجارية نتيجة التحسن الذي طرأ على اقتصاد بعض الدول الغربية في ختام العام الماضي.

وأشار زوتشي في كلمته الافتتاحية أمس وضع حالة المراقبة بهدف إلى تصحيح النتائج المترتبة عن تحرير التجارة الدولية ضمن البلدان الفقيرة بعد التوصل إلى اتفاق خلال جولة الأوروغواي في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) الماضي في جنيف.





المصدر: الجمهورية

التاريخ: ١٩٨٨ / ١ / ٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# الحزب الوطني يناقش أثار الجبات خلال أيام الغدا بترحمون تطبيق الجودة الشاملة .. مكانة التحريب .. زيادة المساحة المزروعة

تحقيق:

ماني صالح

وأوضح أن الممثلين الجدد سوف يواجه صعوبة في تحقيق المنتجات في ظل سوق يولج به منافسة حرة لدخول وخارجيا . وإضاف أن الحكومة تتدخل لاحتلال بعض الإجراءات لحماية المصالح ولكن في حدود ما تم قوله مع الاتفاقيات الدولية . وقال إن الشركات الصناعية لا يجب أن تلقى من خفض الرسوم الجمركية إلى ٥٠٪ خلال فترة زمنية تتراوح بين عامين أو ثلاثة لأنه سيتم المحافظة على التفرقة بين الجمارك على السلع التامة الصنع ومستلزمات الإنتاج . وأوضح أن شكوى أصحاب المصانع سوف تستمر عند خفض التعريفات الجمركية لأن لكل منهم مصالح ويدفع عنها جنى حساب طرف الآخر . وأضاف أن قرار وزير الشؤون رقم ٢١٤ الخاص بتحديد مصر السلعة سوف يساهم في ضبط حركة التجارة لدخل السوق المصري .

يناقش الحزب الوطني خلال أيام الآثار المترتبة على توقيع مصر على اتفاقية الجات والأجرامات الواجب اتخاذها لتقليل الآثار المترتبة على الاقتصاد المصري .

طالب الخبراء بضرورة اجراء مناقشات موسعة حول هذه الاتفاقية بعد نشر بنود هذه الاتفاقية بكل وضوح حتى يمكن المشاركة بالرأي وإبداء للنصح .

أكد الخبراء أن المعلومات التي تم توفيرها حول هذه الاتفاقية كاصرة عن الخروج برأي واضح لاتخاذ أي اجراء للتعايش مع هذه الاتفاقية .

طالب الخبراء بضرورة لمرافق الشركات الصناعية المصرية بضرورة انشغال نظم الجودة

وأن لا تقل الاتفاقية الجات بشكل عام تهتم بتحرير التجارة وخفض الجمارك وتسهيل حركة السلع بين الدول مشيرا إلى أنه لا يوجد خيار أمام مصر إلا التوقيع على هذه الاتفاقية وفقا لأليات السوق العالمية المفتوحة وإضاف أنه

يجب على شركات قطاع الأعمال تطوير نظمها الإنتاجية والتجارية حتى تنتج سلعة أو خدمة بالجودة والمصير المقبول لدخولها وخارجيا .. بعد فترة طويلة من سياسة التخطيط المركزي والاتجاه

الموجه ويؤكد أن الشركات الخاصة هي أقرب للشركات للتكيف على الآثار السلبية مثلا مساهمة القطاع الخاص لا تشكل من ارتفاع سعر الطاقة بينما هي المشكلة الأولى لشركات القطاع العام

ويعمل الدكتور إبراهيم فوزي وزير الصناعة والثروة المعدنية أنه لا يوجد حاليا أي بيانات متوفرة أمام الخبراء للتوصون التي نصت عليها اتفاقية الجات حتى يمكن مناقشتها والوصول إلى رأي واضح حول أهم الإجراءات الواجب اتخاذها لتقليل أثارها

السلبية مع الاقتصاد المصري . وقال أن مستحدثات اتفاقية الجات تم وضعها داخل ٥٩٤ سلعة باللغة الانجليزية وغير متاحة حاليا للخبراء المصريين .

وطالب بضرورة شرح لمصوم الاتفاقية وتوضيح الآثار السلبية







## الزراعة

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٤ يناير ١٩٩٤

الاهتمام بإصلاح نظام الجودة الشاملة حتى يمكن تصدير المنتجات المصرية للخارج .

كما يجب تدعيم روح الانتماء والولاء للمواطنين لتغطية الإنتاج الوطني مما هو مستورد .

كما يجب على الشركات خفض التكلفة إلى الحد الاقتصادي حتى يكون المنتج على المنافسة مثلا فانه تم خفض سعر بيع طن الورد ٢٥٠ جنيهًا ومالت الشركة بتحقيق

أرباحها ويقول يحيى قطب رئيس حركة للمالية والصناعة للصناعة ان تكلفة المنتج المصري من المتوسطات الاكبر من دول أخرى ولكن تؤثر على أسعاره خفض الرسوم الجمركية أو حدوث انحراف من أية جهة .

وأضاف ان الاخذ بنظام الجودة الشاملة ومراقبة تكلفة المنتج وجوهره سوف يؤدي حتماً إلى تقديم سعر مقبول للمستهلك المحلي والخارجي في ظل السوق المفتوح ويؤكد انه يجب مع الشركات تطبيق نظام لرابزو ٩٠٠٠

أقرب نسبة تطابق المواصفات العالمية .

### زيادة الرقعة الزراعية

ويقول محمود صالح العضو المنتدب لشركة النيل للزيوت ان الحاصلات الزراعية التي تستوردها مصر من دول عديدة سوف ترتفع أسعارها بعد إلغاء الدعم الذي تقدمه الحكومات للمزارعين .

ويطالب بضرورة زراعة مساحات أخرى من الأراضي الزراعية بالبنود الزيتية والافرة حتى يمكن تقليل الأضرار المترتبة على ترويح مصر على تقاليد الجاهل .

كما يجب على الدول العربية الاتفاق على صيغة مقبولة للتعاون الاقتصادي بين الدول وتفضيل العملة المنتجة في الاقطار العربية من الأنواع الأخرى المستوردة .

### الجودة الشاملة

ويقول محمد تهاى رئيس شركة راكتا للورد ان له يجب

ويؤكد أنه إذا ما انتهينا إلى تجارة حرة بجمارك ٥٠٪ مع غلق المنافذ الجمركية غير الشرعية فإنه الأفضل من الوضع فعلى بجمارك أعلى مع تجارة غير مشروعة بالسوق المصري .

### مناقشة موسعة

ويقول المهندس فؤاد ابو زعبل وزير الصناعة المعلق ان الحزب الوطني سوف يقوم بمناقشة ماتم اعلانه من دراسات حول تقاليد الجاهل خلال المرحلة القادمة .

وقال انه يجب على الشركات المصرية ان تستعد لهذه المرحلة جيداً لان المستهلك المصري له كل الحق في الحصول على سلعة جيدة وبسعر مناسب سواء كان محلياً أو مستورداً .

كما يجب الاهتمام بتصدير منتجات الشركات المصرية في الأسواق الخارجية لاستغلال فائض الطاقات الإنتاجية وتشغيل الشباب مع مقاومة الانحلال والاهتمام بإصلاح مواصفات





## ١٩٩٠ «الجات».. والمخام الوفيرة لأقوياء؟

حصر قلادة خسانا الناقية للجات الأخيرة ومصلحتها وتحديد أرباحها وغنائمها لإتلاف أكثر من العودة إلى بديهيات تاريخ العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الدولية. وهي بديهيات تحاول على امتداد التاريخ الإنساني إلى قواعد ثابتة تنسجم بالوضوح والصراحة والتدخل في عداد الحكم المتطور، التي يريدنا العامة والخبراء مثل «الوصايا العشر» بردها من يؤمنون وتبرئها من يتكبرون.. وهما تسليح لبعض الجائحات الفكرية، فإن البديهيات قلادة لتسقط كس في طريقها كلفة الفكر العجز والتثبيد لأنه في النهاية ومهما طال الزمن لا يصبح إلا تصحيح.

وعلى رأس البديهيات الاقتصادية والسوية في تاريخ العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الدولية تأتي القاعدة الناقية المؤيدة للنسبي الحديث للقبائل للسيطرة على الضعفاء وأن شروط التجايل والخيالون الدولي كانت دائما لتتوسط التي عليها الأقوياء على الضعفاء حتى يزيد تسيبهم من تلك العلاقات والتعاون والتبادل وأن الصراع يشغل أيضا داخل دائرة الأقوياء لاستحوذ على التسيب الأكبر من تحتها للثاني والضعف.

وتستحق التفكير بدينامية أيضا بأن الصراع الدولي في مجال العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الخارجية في العصر الحديث كأي يوم يلما تحت شعار وسائر حرية التجارة الدولية والاستيلاء على السلع والخدمات بغير قيود ومقيد الجور.. أي أن أن التنازع أو القعدة والمصلحة كانت تبرز في النهاية قويا بالغ الضعفاء من القوى والحيون، في مواجهة سلع الفخ وخدماتهم وعلى الإخص في مواجهة سلع القوة والأثر صرفة والتأثير والتكرير في دول العلم الذكاء وبغزة سريعة في القوة التي أفرستها بمرطبات على التجارة الدولية والتي تقوم أبعاد الصرامة والتشديد على الاستيراد والخصير في أسواقها وأسواق المستعمرات القائمة لها، وكذلك نظرة في مآرسته هوانا في فترة سيطرتها على التجارة العالمية. وماز تبط بكل ذلك من حسابات تسليح لخدمة الأطراف والزياد فاحشة لنظر إلى أخرى يكلف كامل تفاصيل الصورة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الدولية، وحتى لا تخوض طويلا في تاريخ قديم وحديث ومن خلال رؤية فاحشة للزمن القريب الذي سالت كفاكه لبعض مفا وتطارتنا، وهو عقد التمثلانات نجد أنه على الرغم من الإكاثبات المتعة والمطولة حول حرية التجارة الدولية إلا أن الواقع العملي قد أسفر عن موجة ضارية من السدود والقنود في مواجهة تسيب السلع والخدمات إلى داخل الدول الصناعية الكبرى وفي اتجاه الخارج وهي لدرجة التي سميت بالمحتملة الجديدة وانفثها وتقلتها الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية الحراس للفرشون الحرية الاقتصادية والحرية التجارية.

وقد نبهت لوجة المأزاة العالمية للصناعة الجديدة، من موجة التسدد والتضخم في الدول الصناعية الكبرى ومعلقت قلبه من فلقه إلى أساليب غير تقليدية ومستخدمة جديدة لتحفيز الإنتاج الوطني الرأعي وحمايته وتحفيز الرعاية الحثيئة للصناعة الوطنية أمام المنافسة الأجنبية. وفرضت دول الحرية الاقتصادية لقيودا صارمة على الاستيراد والقيود بنظام الحصص وضعت الشترطيات لمنع دخول بعض السلع من بعض بلدان العالم وبلغت أن رسوم الجمركية ومنحت نعمة مافاريا وغير مباشر للصناعات والتوسيع في الاتقان العام على التطوير والتحديث والتكنولوجيا الحديثة حتى وصلت إلى مراحل جديدة مع أوائل التسعينات حققت للأقتصاديات الحد للعولم من الصمة والمالية في تال الدعم والحماية وأصبحت في حاجة إلى مرحلة جديدة يتلويط ومواصفات جديدة.

والممكن فهم الاتفاق الأخير للجات مبعدا عن قرارات قمة طوكيو للدول الصناعية السبع الكبرى في منتصف العام للناسي حيث ركزت هذه القمة على قضية رئيسية تطرحها الخطر الداهم الذي يهدد التصاريات الدول الصناعية الكبرى وهو خفض لمزاييد بتناسع نطاق البطالة فيها وزيادة أعداد العاملين إلى درجة تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي وإلى حدود تثير بتدويع التلطم والتمس. بما دفع بعضية تقصير الأيدي العاملة وخلق فرص عمل جديدة داخل هذه الدول إلى قمة أولويات التصار في العالم وحثهم على التفكير في أساليب مبتكرة تضمن لأقتصادياتهم بؤام الصحة والعافية يناسب القرن الذي ضمنته وحققته سياسات الحملات الجديدة التي انتهى مفعولها وتكررها وفقا لمصايرتهم وتغير الزم وتغيرواهم.





المصدر :

٢٩ يناير ١٩٩٤

التاريخ :

للتشر والخدمات الصحية والمعلومات

والرؤى الحياتية والتجديدات في العالم الثالث لتسهيل ومعالجة  
البيانات الأخرى بالحواسني في حين أن تجديرات الدول الصناعية الكبرى تركز  
بالدرجة الأولى على مدى مساهمة بنودها وأوضاعها في خلق فرص عمل جديدة  
واسعة النطاق وفي الثلاثين على مستوى كل دولة وبحسرات الملايين على  
مستوى الدول الصناعية الكبرى ككل وتلزم واحدة في قواعد الاتفاقية فيما  
يتعلق بإلغاء شروط التكون لاجل للصناعات التجميعية وإلغاء شروط تحقيق  
أهداف تصديرية للمنتوجات والاستثمارية حتى تستفيد بالآثار والإغاثات  
الضريبية والجمركية. نظراً واحدة وسريعة الإيد وإن تؤكد مساهمة بالخراب  
والدمار، لدى مسحيق بالصناعات لانتكسة في هذه الدول والخطر الدائم الذي  
تعرض له الآمال المعلقة على الصناعات المحلية والصغيرة والمتوسطة التي  
توفر للكويزات المحلية للصناعات التجميعية والصناعات الكبرى.

ومساربات الانشغال ومواجهة البيئة وخلق فرص عمل إيد وإن يكون نقطة  
حساسة وحسوبة على كافة الملقوشنة لادائرة حالي في جنب لوضع المساربات  
الأخرى على التكاليف الجوت قبل التراسلها الفعالية في أبريل القادم في  
اجتماعات الدول الأعضاء بمراتش بالمغرب. لأن تطبيق هذه الاتفاقية بصورتها  
الرائحة سيؤدي إلى اللامس الصناعات المحلية وإلى انتهاء الحافز على التصدير  
للمشروعات القائمة والتجديدية ولتصحيح تلك الخطأ لتقوم ظاهرة المطالة ببول  
العالم الثالث ول يراى إلى اهدار قاعدة وأسعة من الأصول الإنتاجية وتخريدها  
وتكوينها، وحوالها إلى قمامة. لأن الاتفاق يعمق سيطرة الدول الصناعية الكبرى  
على أسواق الدول النامية ويخربها من المخرج الأتريخ للصناعات التجميعية لتأني  
كلت تملك املا للتكرين في اللغة صناعات محلية يدسم تطلقها مع الزمن وتطور  
وتتطلع أخيرة إيد من مناقشتها ما تحصله من التأثيرات بالغة الخطورة على  
موارد وإمكانيات وثروات العالم الثالث وهي: أن العالم للتقدم يملك والقعا حق  
القيود على أسعار لواء الخام والمصنع الأولية التي تكاد تختصص في إنتاجها  
الدول القائمة وإن لتعلق لجأت أن يرفع أسعار هذه المنتجات وإن يغير قواعد  
للصحة الدولية بالنسبة لها وتلزم واحدة إلى التكني للسعر لاسعار النقط الخام  
وانخفاض قيمة السعر الحقيقي لال من مستويات الأسعار المسالدة في عام ١٩٩٣  
أول الصدمة البرزواية الأولى إيد وإن تكتف الأبعاد الحقيقية للعبة الدولية  
للجارة الخارجية وحركتها المستمرة والمستقرة لتحقيق عوكل متحصصة  
وغضمة للتكر حتى وإن كانوا في وضع المستورين، وتحمل الضغط للتسلل  
حتى ولو كانوا في وضع المصيرين.

عقد لثلاثينات للسعي بعلم الجمالية الجينية شهد مايسمي بالاتفاق حول  
الاتفاقيات السبع العالمية التي تمت في أطار الجات منذ عام ١٩٤٧ لتحرير  
التجارة الدولية وتم الاتفاق من قبل الدول الصناعية الكبرى. والاتفاقية لائمة  
والأخرى أن يتاح الاتفاق حولها إلا للولايات فقط لأن الضمضاء يتناولون من  
استحكة لجماعا





العدد ٢٩

المصدر :

٢٩ سنة ١٩٨٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأمين العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية - الحياة :

## اتفاقيات مفيدة للاقتصادات العربية

□ القاهرة -

من عبد الحكيم الامواني

الصناعية العربية وإعداد دراسات الجدوى الفنية الخاصة بهذه المشاريع وإدراجها بالخزيرة واللجنة الفنية و التزويج حسب احتياجات كل مشروع على حدة وإسناد أن من بين أهم المشاريع التي قامت للمنظمة بالترويج لها مشروع تصليب الخرطوم في مدينة الصادات الصناعية في مصر الذي تبلغ تكلفته الاستثمارية نحو ٣٠٠ مليون دولار والذي يفي بمطالبات الدول العربية من هذه الصناعات.

وأوضح أن المنظمة تعد حالياً للترويج لمشروع مكورات الحديد في سوريا ولبنان وعمل دراسات الجدوى الخاصة به وتوليد التمويل اللازم من خلال المصانع والمؤسسات المالية العربية وذلك لتدبير احتياجات العالم العربي من هذه المكورات التي تستخدم بصفة أساسية في أعمال البناء.

وأضاف أن مصر مرشحة لتنفيذ مشروع مساح للملح يخدم دول المنطقة العربية لتوليد الخدمات فيها وكذلك دراسة مشاريع في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الصينيات ومشروع للمولدات الكهربائية.

إلى ذلك أكد الدكتور إبراهيم فوزي وزير الصناعة المصري أمس خلال لقائه مع السيد محمد كريش دامع الأمين الصناعي والفني بين الدول العربية لتحقيق نوع من التكامل في الصناعة.

وقال من التزويج أن يكون مثله تعاوناً اقتصادياً عربياً وأن يشترك كل عربي بأهميته الإقتصادية لهذا التجمع بما يقدمه للمصالح العربية. وأضاف أن المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ساهمت بدور فعال في الترويج للمشاريع الصناعية العربية وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لها في مختلف الأقطار العربية.

■ اعتبر الدكتور محمد كريش الأمين العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين اتفاقاً مواتياً لتحرير التجارة الدولية اتفاقاً مواتياً لمعظم الاقتصادات العربية على المدى الطويل وإن تضمن في المرحلة الأولى في جسد الاتفاق العربي التزاماً متلبية لجهة الإفراق والمنافسة لصالح المنتجات المستوردة.

ودعا البيان العربي الذي لم يتضمن إلى مفاوضات حتى الآن إلى دراسة الاتفاقية بمقتضى شامل لأن طبيعة التطور العالمي تفرس على الجميع اعتماداً على السوق وتحرير التجارة.

وطالب في مواجهة ذلك الدول العربية بالاستعداد لرفع القيود والجودة للمنتجات العربية للمعتمدين من المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية.

وقال الدكتور كريش في تصريحات له -القاهرة- على هامش زيارته للقاهرة أن إستراتيجية المنظمة في هذه المرحلة تقوم على التنسيق بين الصناعات القطاعية العربية لإيجاد فرص التكامل الصناعي والعمل على بلورة مشاريع عربية مشتركة في المجالات المختلفة ودعم القرارات التكنولوجية بالعمل على توفير الظروف الضرورية حول التطور التقني الجاهل على الصعيد الدولي.

وأكد سمي للمنظمة من أجل توحيد المواصفات الصناعية العربية لتسهيل التبادل التجاري ووضع المراحل اللازمة لوجود سوق عربية مشتركة والاندماج بالصناعات الصغيرة وأوجه مختلفة العمل في البلاد العربية. وأكد أن المنظمة ساهمت بدور فعال في الترويج لعدد من المشاريع







**NE** *Journal of the National Endowment for the Arts*

**وحدة صف الجنوب**

المملكة الأولى هي : مؤتمر الأمم المتحدة للبحارة والصيد (الكتان) الذي قامت من عام ١٩٦٤م ، حيث تم تحديد العمل الرئيسي لصواري التمساح والحيوان ، حيث بدأ تقليص الدور الرئيسي للكتان مع زيادة أساليب المشاركة في صيغته في نظام التصاريح عالمي . ومن الأنشطة الأخرى هي : تجمع أو مجموعة الـ ٧٧ حيث استطاعت دول الشمال اختراق صندوق البطاطا أوبويات الحمار مع تجمع الأمم ، أفريقيا مثلا ، أو الدول مع مجموعة الدول ، لاكتشاف أن هناك نوع مجموعات الأخرى ، بما يعني في التحليل الأخير لتجديد وحدة هذا الجانب .

ومثل هذه الوحدة في سباق مع الزمن قبل أن تدخل الفلقة الحات لجبال الأنديز أمام القائد، واعتقد أن تولي مصر لرئاسة منظمة الحات يأتي عليها مسؤولية ترميم صفوف وحدة الجنوب من مناطق نقل مصر الدولي ومن واقع نقلها (التي لم يقعد بعد بربطة) لينماذج حرم عدم الانحياز مع مجموعة الـ ٧٧ وليكن هذا هي اللند الأولى في الانضمام الوزاري القادم حركة ديمقراطية في مايو القادم.

**أحمد يوسف القرعي**









المصدر: العالم الجديد

٢١ يناير ١٩٩٤

التاريخ: النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# التخطيط لمواجهة أحكام «الجات» وحرية التجارة كلينتون يتقدم قريبا بمشروع قانون تجاري جديد والإدارة الأمريكية تركز على ١٠ أسواق ناشئة

□ واشنطن - خاص:

الإعلان من تمويل في القوانين

والسياسات المصرفية

والاجنتين والبرازيل وجنوب أفريقيا وبولندا وتركيا لتصبح شركاءها التجاريين الأساسيين في السنوات القادمة ولتمثل الأسواق النافعة الكبرى.

وقد تم اختيار هذه الدول العشر على أساس حجم الدولة ومركزها القيادي بين الدول للحيلة بها فضلا عن امكانيات استيعابها للصادرات الأمريكية مما سيعطي دفعة للاقتصاد الأمريكي وتقليص عجزها التجاري.

وتوقع جارتين أن تحقق الاستثمارات الأمريكية أعلى عائد لها في هذه الدول التي مازالت الولايات المتحدة تخضعها لعدة مرسلات - كل على حدة - لبحث إمكانية تنويع علاقاتها التجارية معها ومن ناحية أخرى أكد جارتين على أهمية دراسة الولايات المتحدة لعدة مشروعات مثل مدنى الالتزام بحقوق الإنسان وحقوق العمال والمبيعات الخفيفة للأسلحة في هذه الدول العشر في نفس الوقت الذي تدرس فيه تطبيق السياسة الجديدة وإن كان لم يوضح خطة الولايات المتحدة لتسوية هذه الموضوعات مع الصين.

كما ذكر أن الولايات المتحدة ستظل تحظى بتعصيب الأسد من صفقاتها التجارية مع شركائها التجاريين التقليديين مثل أوروبا واليابان وإن كانت معظم المكاسب التجارية ستستأثر من الاستحواذ على أسواق الدول النامية.

وقد علل جارتين عدم ذكر روسيا في القائمة بعدم تحقيقها لتقدم يذكر نمو اقتصاد السوق بالإضافة إلى عدة اعتبارات أمنية.

ويذكر أن الصادرات الأمريكية للدول العشر المختارة بلغت ١٠٠ مليارات في ١٩٩٢ في حوالى ربع المبيعات الأمريكية

بنات الولايات المتحدة الأمريكية تخطط لاعداد بياض تشريعية لسياسات الدعم والسياسات العمالية للمنتجات الأمريكية وللوق الأمريكي. وذلك قبل بداية الالتزام بالحكم انشاقية الجات مع مطلع عام ١٩٩٥.

ورغم أن الولايات المتحدة تنفي أية نية للانكشاف حول حرية التجارة، إلا أن بعض المراقبين يرون أن الإعلان من مثل هذه التشريعات يشكل في ذاته خطفا على بعض الأسواق التي كانت تراها أمريكا مغلفة أمام السلع الأمريكية كاليابان والصين مثلا.

ولكن أمريكا أعلنت أنها بصدد إصدار هذه التشريعات البديلة، حيث من المتوقع أن يتقدم الرئيس الأمريكي «بيل كلينتون» باقتراح يهدف لأصدار تشريع جديد من شأنه تكعيم قدرة بلاده على الرد ضد أي ممارسات تجارية غير عادلة من منافسيها وفقا لما أعلنه مسؤول أمريكي رفيع المستوى رفض ذكر اسمه، والذي اضاف أن هذا التشريع يهدف على الصدور وانكر المسؤول أن يكون توقيت صدور هذا التشريع قد صمم للضغط على اليابان لجبرها على التوصل للحلول بشأن الخلافات التجارية خلال المباحثات التي تجرى حاليا بين البلدين.

وكان «كلينتون» قد ساند صدور هذا التشريع أثناء محلته الانتخابية الرئاسية إلا أنه لمجم من التقدم به لقراره العام الماضي أثناء استمرار مباحثات ترميز التجارة العالمية المعروفة بالجات.

من جانب آخر أعلنت الإدارة الأمريكية أن نيتها في تطبيق استراتيجية تجارية جديدة تمنح الأفضلية لـ ١٠ من الأسواق الانتخائية الرئاسية إلا أنه لمجم من التقدم به لقراره العام الماضي أثناء استمرار مباحثات ترميز التجارة العالمية المعروفة بالجات.

فقد أشار جيفري جارتين وكيل وزارة التجارة لشؤون التجارة الدولية إلى أن الصين تتصدر قائمة هذه الدول مؤكدا على أنه سيتم وضع العلاقات الاقتصادية سيحدد أولويات السياسة الخارجية مشمرا إلى عزم بلاده التخلي عن تعبئة المصالح التجارية للسياسة الخارجية.

وقد تضمنت قائمة الدول العشر كلاً من اندونيسيا والهند وكوريا الجنوبية والمكسيك





المصدر: العام الجديد

٢١ أيار ١٩٩٤

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الخارجية، وباستبعاد الصادرات إلى الدول العشرة المذكورة فإن مبيعات الولايات المتحدة لدول العالم الثالث قد اتجهت للانخفاض.

وفي لوس أنجلوس كشف روبرت بيرى رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي بسان فرانسيسكو عن تأثير ميجدث في التوائج المالية التي تحكم الصناعة المصرفية سيتمح المؤسسات المالية امتلاك الشركات الصناعية وقال ربا على سؤال بشأن التغيرات المحتملة للقانون الذي يحظر على البنوك الدخول في صلفقات معينة للأوراق المالية والمعروف باسم GLASS-STEAGALL "ACT" لا أرى سبباً لا يمكن للمؤسسات المالية من امتلاك شركات صناعية كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات المالية في أوروبا.

وأضاف بيرى أنه في حين أن الفركتات الصناعية يمكنها امتلاك بنوك أو حصة فيها فإن التاريخ أظهر أن هذا الأمر لا يؤدي بالضرورة إلى استثمار مربح. وأشار إلى أن الشيء الهام هو امتلاك المؤسسات المالية لحصة في الشركات الصناعية.

وقال أنه يوجد أن يرى البنوك قادرة على امتلاك أسروع في ولايات أخرى وهو شيء تطالب به معظم البنوك الكبرى غير أن جهودها في هذا الصدد لم تنجح حتى الآن. وأضاف أن ذلك سوف يحدث ولكن لا يعرف متى شيئاً إلى أن السبب سياسي.

وفي نيويورك أعلن لورنس ليندسي محافظ مجلس الاحتياط الفيدرالي أن القواعد الجديدة بشأن القروض، والتي يحف مقننوا البنوك الأمريكية على إعدادها، لن تتضمن حصصاً للأقراض، وقال في مقابلة أجرتها معه شبكة تلفزيون CNBC أن القواعد الائتمانية عشرة الحالية «الخاصة» بشأن عمليات

الأقراض، سيجري تطبيقها إلى ثلاث قواعد. وأشار إلى أنه سوف يتمح على البنوك الإجابة على ثلاثة الاسئلة رئيسية هي، هل تقدم هذه البنوك قروضها إلى المجتمع بأكمله وهل تقدم اليه خدماتها المصرفية؟ وهل تقدم استثماراتها للأغنياء والفقراء على حد سواء؟

وقال ليندسي إننا نسمى التاكثف من أن البنوك تتبع المواقف والقواعد الخاصة بها، ولا بد لهذه البنوك من أن تخدم كافة مجتمعاتها.

ولا بد لها من بقل جهد كبير في خدمة الفئات المتوسطة والدنيا. كما تعمل مع الفئات الأخرى.

وكان منظمو البنوك ومؤسسات الإخبار في الولايات المتحدة قد عكفوا على العمل، بناءً

على طلب من الرئيس بيل كلينتون، لتفسيح عمليات الأقراض. لحدودى الدخول والإقليات وعلى ذلك، فقد عقد للمنظوم جلسات استماع في لنساء الولايات المتحدة خلال العام الماضي بشأن

القروض التي تقدمها البنوك إلى المجتمعات المحلية. ومن ثم، فقد عكفوا على صياغة مجموعة من قواعد الأقراض الجديدة والتي تضمن أن تصبح سارية المفعول خلال العام الحال.

والمنظوم الذين يقومون بوضع تلك القواعد الجديدة للأقراض العادل يتمحون في مجلس الاحتياط الفيدرالي، ومؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية، ومراقب العملة، ومكتب الإشراف على مؤسسات الأئصار.

وذكر ليندسي أنه يتعين أن تعمل المقترحات الجديدة على تطبيق العمل الورقي المرتبط بالامتثال للأقراض العادل بالنسبة لعظم البنوك، ولأسماء البنوك الأصغر.

وقال إننا نتجد أنه من السهل عليها الولاء بهذه القواعد بيه أنه بالنسبة للبنوك الأكبر، على حد قوله، فإنها من المحتمل أن يطلب منها المزيد من المعلومات. مشيراً إلى أن القواعد الجديدة ستحل شكوى البنوك من الانتقار إلى قواعد متضاربة وبواضحة.

يعوق قدرتها على التخطيط. كما ذكر ليندسي أن للمنظوم لن يطلبوا إلى أي من البنوك الدخول في أي أنشطة جديدة من أجل الامتثال بمتطلبات

الأقراض العادل. وقال أنه سيطلب إلى بنوك الاستثمار، تخصيص نسبة مئوية معقولة من استثماراتها للفئات الدنيا وللإقليات في المجتمعات المحلية التي تخدمها هذه البنوك.











### خلفية تاريخية

منذ بداية الستينيات بدأت الدول الصناعية بصغة عامة والولايات المتحدة بصلة خاصة ، تمنأى من موضوع التجارة الدولية للسلم المقلدة في مجال الملكية الفكرية ، ويرجع اهتمام تلك الدول مؤخرًا - بهذا الموضوع إلى أنه مرتبط إلى حد كبير بالتنمية الاقتصادية للعديد من الدول الصناعية الحديثة ( والمقصود هنا الدول النامية التي أحرزت تقدما ملموسا في مجال الصناعة ) فكثر من رجال الصناعة في تلك الدول الصناعية الحديثة قد توصلوا إلى إنتاجية عالية تقف بكثير احتياجات السوق المحلية ولم يكن أمامهم إلا التصدير ولكن عدم حاجتهم لعلامات تجارية مشهورة كانت من أكبر العقبات أمامهم لخفاصة المنتجات الأجنبية المتوفرة فعلا في الأسواق العالمية ومن ثم لجأوا إلى إنتاج سلع مقلدة تحت اسم علامات تجارية مدرولة ومشهورة مسبقا في الأسواق العالمية .

### السلع المقلدة وحقوق الملكية الفكرية :

السلع المقلدة في مجال حقوق الملكية الفكرية هي بصفة عامة الاستخدام غير المصرح به للبرامات أو العلامات التجارية أو حقوق المؤلف - وقد أصبحت في

الثمانينات واحدة من أهم مشاكل التجارة الدولية للدول الصناعية بصلة عامة والولايات المتحدة بصلة خاصة ، وأقبل هذه الحقبة كانت الدول الصناعية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، تنظر لحماية تلك الحقوق كمسألة فنية في المقام الأول وليس كسياسة تجارية لها تأثير فعال على القدرة التنافسية لها ، حيث تبينت أخيرا تلك الدول أن عملية التقليد في مجال الملكية الفكرية تؤثر تأثيرا سلبيا على تجارتها الدولية بنفس درجة تأثير بعض الأنشطة التقليدية الأخرى والتي تعتبر ملامسات تجارية غير مشروعة ، ومن ثم لجأت الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة إلى محاربة عمليات التقليد عن طريق تشجيع الحكومات الأجنبية على تشديد حماية الملكية الفكرية عن طريق سن التشريعات الوطنية في هذا المجال والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المعنية وقد اكدت بعض الدراسات على الصناعات الأمريكية أن أعمال التقليد في مجال الملكية الفكرية لها تأثير سلبي كبير على الصناعات الأمريكية فعل المدى القصير تمتد من قوة المؤسسات والأفراد على الحصول على عائد مجز لاستثماراتهم في الوقت ويؤذي الأموال من أجل تنمية الابتكارات والبرامات الحمية ، والمنتهيات ذات

العلامات التجارية والأعمال الأدبية المحمية بحقوق المؤلف كما تؤثر على الصحة العامة وسلامة المواطن . هذا وقد ساعد على رواج سوق السلع المقلدة ، عدة أسباب :

- التطور التكنولوجي في مجالات عديدة مثل الأجهزة الصوتية والمرئية ( الفيديو كاسيت وإحدى سهلت جدا نسخ العديد من الأعمال الحمية
- الطلب السويح من عمليات التقليد .
- زيادة طلب المستهلك .
- القوانين الخاصة بحظر الاستيراد
- انخفاض سعر اليد العاملة في الدول النامية .
- كما أن المقلدين في مجال الملكية الفكرية يكونون "ل" موضع تنافس بشد من المنتجين الأصليين نظرية احتياجات أسواق الدول النامية حيث لا يواجهون التكاليف الباهظة في تطوير سلع خاصة بهم ومن ثم تكاليف الإنتاج تكون منخفضة نسبيا .
- كما أن مصاريف الدعاية والتسويق لاتشكل عبة أمامهم حيث ينضمها المنتج الأصلي للسلع المقلدة ويحصلون فم ثمرة هذا الجهود ، هذا بالإضافة إلى أنهم لا يواجهون أي مخاطرة تجارية حيث يقدون فقط السلع التي حققت فعلا نجاحا في الأسواق .

### موقف الدول الصناعية من عمليات التقليد في مجال الملكية الفكرية :

بناء على الضغوط القوية والمتزايدة من رجال الأعمال لمواجهة الآثار السلبية لعمليات التقليد في مجال الملكية الفكرية اعتمدت حكومات الدول الصناعية بصلة عامة والولايات المتحدة بصلة خاصة بموضوع حماية الملكية

الفكرية كحدس المشاكل التجارية الماسة . ومن أجل مواجهة تلك الآثار السلبية لقد استخدمت الدول الصناعية ، المفاوضات متعددة الأطراف والمشاورات الثنائية لتشجيع حكومات الدول النامية على حماية حقوق الملكية الفكرية .

### أولا : المفاوضات متعددة الأطراف :

#### ١ - في إطار المنظمة العالمية للملكية الفكرية :

تضطلع المنظمة العالمية للملكية الفكرية ( الويبو ) بمسؤولية النهوض بالنشاط الفكري الإبداعي وتيسير نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لها ، وتحتس الاتفاقية التي أنشئت بموجبها الويبو ( ١٩٦٧ ) على أن المنظمة تهدف إلى دعم حماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم بفضل التعاون بين الدول ، وتعتبر





وكانت وجهة نظر الدول الصناعية من هذه المفاوضات هي وضع معايير دولية جديدة لحماية الملكية الفكرية في إطار الجات إليها في الخطوة التالية ، سن أو تعديل التشريعات الوطنية بما يتماشى مع المعايير الجديدة والا كانت هناك العقبات الاقتصادية الطرف غير الملزم بتعهدات .

#### لماذا الجات ؟

١ - في تقدير كثير من رجال الصناعة الغربية أن الاتفاقيات الموجودة حالياً في إطار الويبو أثبتت عدم صلاحيتها في إيجاد رقابة فعالة على عمليات التقليد في مجال الملكية الفكرية . وإن إجراءات أو أحكام أقوى لحقوق الملكية الفكرية من السهل اعتمادها في إطار الجات عنه في إطار الويبو للأسباب التالية :

١ - أن الجات له ميكانيزم أسهل لاعتماد إجراءات أو أحكام جديدة ، حيث أن أعضاء الجات لم يشكروا مجموعات تصويت وذلك بسبب اختلاف مصالحهم الاقتصادية في مختلف المجالات التجارية التابعة للمفاوضات الجات .

٢ - أن الإطار الواسع للمفاوضات التي تجري في جولات الجات تمنح فرصة أكبر للتوصل إلى اتفاق عام على أي مشروع مدونه . كذلك هذا الإطار يشجع على أقصى مشاركة في المناقشات .

٣ - أن أحكام الجات الخاصة بخصم المنازعات ، تعتبر بصفة عامة أفضل من مثيلاتها الواردة في اتفاقيات الويبو والتي تسندني ثقل الخلافات أمام محكمة العدل الدولية .

#### ثانياً : المشاورات الثنائية :

في الوقت الذي كانت تدور فيه المفاوضات متعددة الأطراف من أجل حماية الملكية الفكرية لجات بعض الدول الصناعية و ملقيتها الولايات المتحدة إلى المشاورات الثنائية المباشرة مع الدول المشابهة PROBLEM COUNTRIES لمصالحها الحيوية في هذا المجال .

و في البداية قلعت الولايات المتحدة بتحديد تلك الدول المشابهة وأعداد كتيف بها وحدد تقرير GAO . US تلك الدول كالآتي :

المكسيك والبرازيل ( في الفترة الأمريكية ) الهند وتايلاند وفلبينيا وكوريا الجنوبية وليتوان والفلبين وسنغافورة وإندونيسيا ( في الفترة الآسيوية ) هذا وتعتبر تيانوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة أكثر ثلاث دول تسبب مشكل جمع للمصالح الأمريكية وذلك فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية .

الويبو ٢٢ اتحاداً لمعادلات أو اتفاقيات متعددة الأطراف في مجال حماية الملكية الفكرية وعلى رأسها اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية واتفاقية بين لحماية الأعمال الأدبية والفنية ( ممر عضو في ٩ اتفاقيات منها ) وتوفر الويبو المجال الدول المناسب لمراجعة هذه الاتفاقيات أو إبرام اتفاقيات جديدة . ومن ضمن الأنشطة الرئيسية للويبو في مجال الملكية الفكرية مساعدة الدول النامية في تريب المختصين وتقديم الخدمات الاستشارية لمن التشريعات وإنشاء المؤسسات العامة أو تحديثها . ومنذ حوالي خمسة عشر عاماً بدأت المفاوضات الخاصة بتعديل اتفاقية باريس - لال مرة بناء على طلب الدول النامية - لمحاولة تعديل بعض موادها حتى تتماشى مع احتياجات تلك الدول ولإمكانيات التطور الصناعي والتكنولوجي لها ، مع محاولة تضمين تلك الاتفاقية بملحق يتضمن بعض الأحكام الخاصة بملف تلك البلدان .

ورغم صعوبة تلك المفاوضات وعدم التوصل إلى نتائج إيجابية فيها ، فقد ظهرت مجموعة الدول النامية كقوة قوية واحدة لها ثقل فعال في مواجهة المحاولات المتعددة من جانب مجموعة الدول الصناعية والتي ترمي إلى تشديد حماية الملكية الفكرية بما يتماشى مع مفهوم ومصالح تلك المجموعة وقد دأبت الدول الصناعية بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة على معارضة مواقف الدول النامية - سواء في الويبو أو الانتكاد - الرامية إلى الحصول على بعض الامتيازات الدولية في هذا المجال بما يتواءم مع نموها الاقتصادي وتطورها التكنولوجي .

#### ب - الجات والملكية الفكرية :

أزاء الموقف القوي لمجموعة الدول النامية ، سواء في إطار الويبو أو في إطار الانتكاد حيث كانت تدور هناك المفاوضات الخاصة بالفترة الدولية لتواعد سلوك نال التكنولوجي ( بدأت هذه المفاوضات منذ أكثر من ٢٠ عاماً ) ، بالإضافة إلى عدم إقناع الدول الصناعية بإمكانية التوصل إلى نتائج ترضيها في المستقبل القريب سواء في الويبو أو الانتكاد . فقد ركزت دول تلك المجموعة بقيادة الولايات المتحدة جهودها في الجات . وهو الإطار الدولي الأول في مجال لتجارة - من أجل التوصل إلى حماية دولية فعالة لحقوق الملكية الفكرية . وقد بدأت الدول الصناعية مناقشة موضوع حماية الملكية الفكرية في إطار الجات في أواخر جولة طوكيو للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف ( ٧٢ - ١١٧٦ )



- تنظر بعض الدول العامة الملكية الفكرية ، كملكية مشتركة للبشر ، ويجب على التشريعات الدولية أن تساعد على حيازتها كدواء للتنمية الاقتصادية بدلا من وضع العليات في طريق استخدامها في الحقيقة لم تكن مناقشة الملكية الفكرية في إطار الجات . الا محاولة جديدة من قبل الدول الصناعية من أجل حماية نتائج ابتكاراتهم واختراعهم العلمية ، او بمعنى اخر من أجل حماية التكنولوجيا العربية والنمو على الاستمرار باستغلالها . أطول مدة ممكنة وصحارة وضع العليات أمام الدول الصناعية . للحيلولة دون استخدام تلك التكنولوجيا الا بالشروط التي تقضيها الدول الصناعية . فالتكنولوجيا هي لمة اليوم والحد .

بينما تمتلك الدول النامية المواد الأولية ، تمتلك الدول الصناعية التكنولوجيا الحديثة التي يجعلها لا يمكن استثمار تلك المواد .

- ترى كثير من الدول النامية أن عمليات تقليد السلع في مجال الملكية الفكرية من شأنها خلق أنشطة اقتصادية ، كإقامة المصانع وإيجاد فرص عمل للحد من البطالة ، ومن ثم فإن بعض تلك الدول تقض النظر عنها وتتردد في أخذ الإجراءات الفعالة للحد من هذه الأعمال .

- أن التقدم الذي تحرزه الجات في مجال الملكية الفكرية ، سوف يشكل بالقطع ضلعا قويا على الويبو وأعضاء الاتفاقيات المختلفة التي تدبرها تلك المنظمة في هذا المجال .

#### التدابير الواجب اتخاذها لحماية الملكية الفكرية على الصعيد الوطني :

- التمييز بين التكنولوجيا وبين تنظيم الانتال الى عصر التكنولوجيا ، فالمسألة الأولى هي بلا شك مسألة علمية تشييق من اختصاص العلميين ، أما المسألة الثانية فهي مسألة اصلاح تشريعي ونظام إداري ترتب عليه نتائج قانونية واقتصادية وهي من اختصاص القانونيين الاقتصاديين .

- القرار سياسة تكنولوجيا قومية واضحة المعالم والالتزام بها على جميع المستويات . إعادة النظر في مشروع القانونين الوطنيين الخاصين بتلك التكنولوجيا والانتها من إجراءات التصديق عليه .

- مراجعة الاطرار القانونية لحماية حقوق الملكية الفكرية ، بما في ذلك مراجعة وتعديل القانون المصري لبراءات الاختراع - رقم ١٢٢ لعام ١٩٦٩ - بما يتماشى مع برامج التنمية والتطوير التكنولوجي للبلاد ، وحتى

ثم قامت الولايات المتحدة بعمل حصر للممارسات التجارية السلبية - وذلك من وجهة نظرهما - لتلك الدول التي لاتوفر الحماية المطلوبة في مجال الملكية الفكرية ، كما قامت بمواجهة صريحة لتلك الممارسات التي تؤثر سلبا سلبا مبالغا على المصالح الأمريكية والتي تقدر بـ ١١٠٠ مليون دولارات سنويا ( US - GAO REPORT ) . وقد حددت الولايات المتحدة مبادئ أساسيين لمواجهة تلك الممارسات التجارية السلبية :

- ١ - مراقبة أعمال تقليد السلع في المنبع .
  - ٢ - تركيز مجهوداتها على إخطار المخالفين .
- ولقد حرصت الدول الصناعية من خلال تلك المشاورات الثنائية على تأكيد أن حماية الملكية في تلك الفقرة من شأنها أن تشجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك تنمية الصناعات المحلية في تلك الدول المتنامية كما قامت الولايات المتحدة والعديد من الدول الصناعية بتقديم بعض البرامج التدريبية لمساعدة تلك الدول على إعداد لوائح وطنية ومن التشريعات الفعالة وإنشاء الأجهزة الإدارية في مجال الملكية الفكرية . ويمكن القول أن الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة قد أحرزت تقدما ملموسا لقانونية قوانين بعض الدول الأجنبية في مجال حقوق الملكية الفكرية . وذلك من خلال المشاورات الثنائية التي أجرتها مع تلك الدول التي تسبب لها مشاكل حادة في هذا المجال - وعلى سبيل المثال وليس الحصر : فقد عجلت تايلوان قانونها الخاص بحق المؤلف الذي ضم لأول مرة بعض العقوبات على أعمال التقليد في مجال الملكية الفكرية ، وتضمنت تلك القوانين نصوصا لحماية برامج الكمبيوتر . كما أصدرت تايلوان قانونا جديدا لبراءات الاختراع وقانونا آخر خاصا بالمخالفة التجارية غير المشروعة . أما سنغافورة فقد صدقت منذ عدة سنوات على قانون حق المؤلف ، كما أدخلت كوريا الجنوبية عدة تعديلات على الممارسات الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية .

لما في حالة عدم التوصل إلى نتائج مرضية من خلال تلك المشاورات الثنائية فقد اتبعت بعض الدول الصناعية وخاصة الولايات المتحدة - سياسة التهديد واستخدام بعض الأعمال التجارية من جانب واحد " UNILATERAL TRADE ACTIONS " : أيعلق العمل ببعض الاتفاقيات التجارية أو لفرض رسوم جمركية على سلع تلك الدول التي لاتوفر حماية فعالة لحقوق الملكية الفكرية :

الدول النامية والملكية الفكرية :







الأمم المتحدة

المصدر :

٢١ ج ١ ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يكون هذا القانون المحل سلاما قويا في يد المفوض  
المصري عند مناقشة عقود تراخيص نقل التكنولوجيا .  
- اعداد الكوادر الوطنية اللازمة والمتخصصة في  
التفويض بلسان عقود التراخيص المتصلة بالملكية  
الفكرية حتى يمكنها ان تلبي وتختار التكنولوجيا  
المناسبة للبلاد .

- تدريس الملكية الفكرية في كافة كلياتنا العملية  
بالإضافة الى كليات الحقوق والاقتصاد والاداب .  
- دعم وتحديث المؤسسات الوطنية التي تتعامل مع  
عناصر الملكية الفكرية والتسويق فيما بينها .  
- تشجيع خلق علامات تجارية وطنية .  
- ضرورة تمثيل وزارة الخارجية ، الى جانب المؤسسات  
الوطنية المعنية الأخرى ، في كافة المؤتمرات  
والاجتماعات الإقليمية والدولية التي تناقش الموضوعات  
الخاصة بالملكية الفكرية .





المصدر : العالم الجديد

٢١ جمادى ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محمود عبد العزيز في ندوة «العالم الجديد»

## «الجات» فرضت على بنوكنا المنافسة داخل اسواقنا

في ندوة خاصة في «العالم الجديد» أعلن محمود عبد العزيز رئيس اتحاد المصارف العربية أن البنوك العربية بصلة عامة والمصرية بشكل خاص خاضت مطالبته بالخروج من دائرة الوظيفة المصرفية التقليدية إلى رحاب الفكر المصرفي الجديد لتواكب المتغيرات الدولية بإبتكار منتجات مصرفية عربية. وقال محمود عبد العزيز إن «الجات» لا تشكل رعباً للبنوك وشركات التأمين وإن كانت ستجود منافسة ضارية على البنوك العربية وعليها أن تستعد لمواجهة خاصة وإن أحكام وثيقة «الجات» تفرض سوقاً مفتوحة للمنافسة. طالب محمود عبد العزيز بوجود تعاون مصرف عربي لتسهيل للتجارة البنكية كطريق حقيقي لانكسار الاقتصاد المصري بعيداً من المنافسة السلبية العالمية الضارية، وأكد على أهمية أن يكون التعاون المصرفي مبادراً من طرف ثالث، وكما طالب بضرورة تسريع التنفيذ التشريعي للإصلاح وقيام الحكومة بخصخصة الأصول الناجحة، وبيع البنوك لحافظها للثمرة لكي يتم تنشيط سوق المال في مصر. كما أكد محمود عبد العزيز ضرورة أن تعود أموال البنوك إلى البنوك.. وأوضح أن البنوك المتخصصة في مصر مظلومة ولا تستطيع أن تقوم بدورها الحقيقي. ولأن تناوله للتحرير التجاري الدولية في الخدمات أشار إلى أنه لا خوف من فتح السوق أمام البنوك الأجنبية، وإن كانت «الجات» تعد لعبة دولية خطيرة علينا أن نتعامل معها بذكاء.



## «الجات» في مواجهة الاقتصاد العربي:

● خلال مناقشة إقتصادية صيفة جرت بين أعضاء وفد مجلس الشورى البحريني وممثلي اتحاد مصانع مدينة العاشر من رمضان، تم طرح سؤال من الجانب البحريني عن موقف الصناعات المصرية من إتفاقية «الجات» وأثرها على الاقتصاد العربي في جملة في ظل إطلاق حرية التجارة العالمية بلا قيود وهو ما يهدد الصناعات الوطنية الناشئة في الأنظار العربية . وقد أجاب محمد فريد خميس باعتباره رئيس اتحاد الصناعات المصرية في دورته الحالية قائلا: الحقيقة أنه ليس أمامنا من خيار سوى القبول بهذه الإتفاقية بما فيها من إيجابيات وسلبيات، ولكن يقع على المفارض المصري خاصة والمفارض العربي عامة صمم التمسك بالحقوق والأجبيات التي تتضمنها هذه الإتفاقية، واعتقد أن البحرين يحكم موقعها التجاري الحيوي بمنطقة الخليج يمكن أن تكون مركزا تجاريا عربيا مهما للصادرات والواردات العربية خاصة وأن شعب البحرين قادر بحكم ثقافته على استيعاب الفكر الاقتصادي المتطور، وهذا من شأنه أن يدعم الاتجاه العربي لأيجاد منطقة إقليمية اقتصادية عربية تكون قادرة على مواجهة الطوفان السلمي القادم من أوروبا وأمريكا وجنوب شرق آسيا.

وقال: إن العرب مقبلين على فترة تحد إقتصادي خطير بعد إنشاء ثلاثة كتلات عالميا على الساحة الدولية وذلك ما هو أخطر لا يزال تمت الأتشاء وهو السوق الشرق أوسطية، وسوق حوض البحر الأبيض المتوسط وعلى العرب أن يكون لهم وضعهم الاقتصادي الخاص بهم وخاصة أن أساسيات هذا العمل يمكن إيجادها بسهولة، وليكن هذا العمل في بدايته بعيدا عن الحكومات التي تطعن بالخلافات والنزاعات السياسية، وإن يبدأ رجال الأعمال والتجار والصناع العرب في وضع الأسس العملية لهذا التجمع العربي، لأننا لو انتظرونا الحكومات لكي تفعل شيئا فإن هذا لن يحدث وستجد أنفسنا معزولين عن العالم وإن يرحمنا أحد وسيطعننا حجر الاقتصاد العالمي الذي لا يرجع أحدا.

وأضاف محمد فريد خميس قائلا: على أية حال فإن نواة تحقيق هذه الفكرة التي أطرحها يمكن أن تبدأ بقيام الغرفة التجارية بالبحرين بدعوة التجار والصناع ورجال الأعمال العرب لاجتماع موسع مشترك لمناقشة الفكرة ووضع إطار علمي وعملی لإقامة كيان إقتصادي إقليمي عربي في مواجهة الطوفان القادم علينا من جميع أنحاء العالم.



# اتفاقية «الغات» بمنظار عربي توقع ارتفاع عالمي كبير في أسعار الرز والسكر والقمح والحليب واللحوم

■ بدأت الدول العربية تتوجس خيفة من مفاعيل تطبيق اتفاقية الغات (المنظمة الدولية للتعرفات والتجارة)، التي تم التوصل إليها في الشهر الماضي، بعد مفاوضات بين ٢٧ دولة صناعية استغرقت ٧ سنوات، تطلتها حرب تجارية حقيقية كانت تحدث شرخا كبيرا في العلاقات الأمريكية - الأوروبية - اليابانية أو لم يتم تذرك الأمر في المحطات الأخيرة.

فبعد مرور أكثر من شهر على توقيع الاتفاقية، تبين للباحثين الاقتصاديين العرب في الجامعة العربية، وفي المنظمات والشركات العربية المشتركة، أن آثارها ونيلوها قد تصل إلى حدود الكارثة الاقتصادية والمالية بالنسبة للمجموعة العربية، وأن الأمر يقتضي تحركا منذ الآن على صعيد كل دولة على حدة، ثم على مستوى التعاون العربي.

ومع أن الآثار العملية للاتفاقية لم تظهر حتى الآن، لأن تطبيقها يكامل مراحلها سيستغرق بضع سنوات، إلا أن التصورات قد وضعت بالفعل سيناريوهات

التطبيق الفعلي لها، وهذه السيناريوهات هي التي دفعت الرئيس المصري حسني مبارك إلى الطلب من الحكومة المصرية الاستعداد لمرحلة قاسية وخفض الأمر من سلبية الاتفاقية، والاستفادة القصوى من إيجابياتها.

السليبيات







وتتركز سبلات الاتفاقية في نقاط عامة عدة:

١ - أن الاتفاقية تهدف إلى إزالة كل القيود من أمام للتجارة التجاري الحر بين الدول الموقعة على الاتفاقية. ومن أهم هذه القيود الدعم الذي تقدمه الحكومات للمزارعين لإنتاج المحاصيل الاستراتيجية مثل الحبوب وفي مقدمتها الحنطة، والسكر واللحوم والحليب ومشتقاته والسمن والزيتون. وكل هذه المواد لها أثرها غير متجانس في الدول العربية، وإما أن إنتاجها لا يغطي إلا جزءاً من الحاجات. وإزالة الدعم الحكومي الأوروبي والأميركي عنها من شأنه

أن يرفع من أسعارها.

وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة الدولية -إلى أن إلغاء الدعم الذي تقدمه الحكومات الأوروبية والأميركية سيزيد أسعار العاجلة لعدد من المواد، فالزيتون سيزداد أسعاره ٤٢,٦٪، والسكر ٢٧٪، والقمح ٢٠٪، والذئور ١٥٪، واللحوم ١٢,٥٪، وسمك الحبوب ٢٠,٦٪، والحليب ومشتقاته ٣٠٪، وأنواع السمون والزيتون ٣٠٪ أيضاً.

٢ - أن هناك دعماً مباشراً وغير مباشر تقدمه بعض الدول إلى بعض منتجاتها الصناعية مثل الحديد والصلب والبتروكيماويات والألومنيوم، وبعض المنتجات الجاهزة كطائرات الركاب، وحتى السيارات والشاحنات والباصات، وبعض أدوات الإنتاج وأنظمة آلات الإنتاج المدمجة (المصانع) وغيرها كثير. وكلها سترتفع أسعارها بنسب لم تعرف نتيجة لإلغاء مختلف أنواع الدعم لها.

٣ - هناك تحديداً موجة عالمية من ارتفاع أسعار كل من السلع سيشهدها العالم في السنوات الخمس المقبلة، وبما أن المجموعة العربية هي المستوردة الرئيسية في العالم للحبوب والحليب ومشتقاته واللحوم والزيتون والسمون، ومستوردة كبيرة لمنتجات المواد الخام ونصف المصنعة والمصنعة بالكامل، فإنها ستكون الأكثر تضرراً من موجة إلغاء الدعم ورفع الأسعار التي تم الاتفاق عليها في نطاق اتفاقية الغلات الجديدة.

ولتكوين صورة عن حجم الضرر تكفي الإشارة إلى أن المجموعة العربية تستورد سنوياً نحو ٣٠ مليون طن من الحبوب -معظمها من

القمح، قيمتها لا تقل عن ٤ مليارات دولار، عدد يساوي المستوردات من المواد الغذائية التي تقدر قيمتها الإجمالية (مع القمح) بأكثر من ٣٠ مليار دولار في السنة.

### الفاتورة العربية ٩٠ مليار دولار

وفي تقدير المنظمة العربية للزراعة إن فاتورة الغذاء العربية سنوياً في بداية القرن المثل إلى ٩٠ مليار دولار سنوياً. بسبب الانخفاض السكاني وتسارع الأراضي الزراعية والتوجه إلى المدن، ناهيك بنقص المياه. وقد وضع هذا التقدير قبل اتفاقية «الغلات» وانقلب الآن أن



المقابلة ستجري تعديلات على  
الرقم ليصبح يتحدد تراوح  
بين ١٠٠ و ١٢٠ مليون دولار.

وإذا كانت الاتفاقية ستترتب اعباء كبيرة على فاتورة الأمن الغذائي،  
فإن اعباءها على فاتورة استيراد مختلف المنتجات لن تقل سوماً.  
وفي الفصل الحالات ستؤدي اتفاقية «الغات» إلى حرمان شرائح كبيرة  
من العرب المزارعين من رعايتهم وتحولهم إلى الفئة متوسطة الحال،  
وبالتفريق إلى ازدياد العربي الفقير فقراً، وستتضائل الأمال بإمكان توافر  
الاموال اللازمة للتنمية، وهي الآن مقبلة ككيفية عندما يتكفل تطبيق  
اتفاقية الغات؟

٤ - النتيجة المتوقعة للإلغاء الدعم عن المنتجات الزراعية والغذائية  
من قبل الحكومات الأوروبية والأممية، هو انخفاض الانتاج العام لهذه  
المواد وبالتحديد إلغاء قسم كبير من الفواض، نتيجة لارتفاع أسعار  
الكلفة، وبعضها ذات كلفة غير اقتصادية لا تتحملها السوق، وهذا عامل  
آخر سيؤدي إلى ارتفاع إضافي بالأسعار لا يمكن حسمه الآن.  
٥ - إن مدة ٥ سنوات، وهي الفرصة التي أعطيت للمستوردين على ما  
يبدو، غير كافية على الإطلاق لإجراء تعديلات جوهريّة في الاقتصادات  
العربية، هذا إذا بدلت التعديلات الآن، فكيف وإن قيادات سياسية عربية،

ومن بينها القيادة السياسية اللبنانية لم تكتبه بعد إلى هذا الأمر لعدم  
وجود مراكز أبحاث اقتصادية، ولأن مهمة وزراء الاقتصاد في لبنان هي  
إعطاء الرخص وتقديم مختلف أنواع الدعم والحماية للوكالات التجارية،  
وليس السهر على الوضع التصويتي في لبنان أو استئثار المشاكل  
الاقتصادية قبل واقعها. وعلى افتراض أنها كافية، فالأموال غير متوافرة  
لتنشيط القطاع الزراعي والغذائي.

#### عودة إلى الأرض؟

٦ - تناول مجلة «اينكونوميست» البريطانية ان قرار إلغاء كافة أشكال  
الدعم للمنتجات الزراعية والغذائية سيؤدي إلى ثورة خضراء في الدول  
النامية. إذ لأول مرة في تاريخ هذه الدول ستتوافر الظروف والبيئة  
والمخاضات التي تجعل الفلاحين يعودون إلى الأرض. ولتهدد المجلة ان  
ازدياد أسعار المنتجات الغذائية العالمية سيخلق الجوعى الاقتصادية  
الكافية التي تجعل المزارعين يترفعون كل شيء من الأرض. لكن المجلة لا  
تصرف بأن قلب الدول النامية التي لم تخطط بعد لهذا الحلم تحد من  
أسعار المواد الغذائية فذا منها أنها تفعل شيئاً جيداً فتتبع أسعار المواد  
الغذائية يفرى بالمزارعين ولا يتلقح سكان المدن على المدى البعيد فتكون  
النتيجة غزوة الأرياف للمدن.

والخلاصة ان الدول النامية، خصوصاً المجموعة العربية، باتت في  
عصر المواد الغذائية المرتفعة الأسعار، والمطلوب العمل منذ الآن على  
توسيع قاعدة إنتاج المواد الغذائية، خصوصاً ما يتعلق باللحوم ومشتقات  
الحليب والألبان. ■





المصدر: **الأمم المتحدة**

التاريخ: **٢١ يونيو ١٩٩٥**

للتشريع والخدمات الصحفية والمعلومات

# نحن و الجات

الجات التي لانعرفها

الاتفاق العام للتعريفات والتجارة

الاتفاق العام معاهدة متعددة الأطراف لتفهم حقوقها والتزامات متبادلة عقدت بين الحكومات المهمة بالتجارة الدولية . وقد أبرمت في ٣٠ أكتوبر ١٩٩٧ . وبدأ سريتها منذ أول يناير سنة ١٩٩٨ . ويطلق عليها " الجات " وهي الحروف الأولى بالإنجليزية للاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة .





المصدر :

الأمر رقم ١٩٤٧

التاريخ :

٢١ من ١٩٩٦

## للشهر والخدمات الصحية والمعلومات

الهدف المجلس الاقتصادي والاجتماعي في سنة ١٩٤٦ لوضع أعمال « مؤتمرات التجارة - والعمل » قامت في دور انعقادها الثاني في جنيف سنة ١٩٤٧ بإجراء مفاوضات بشأن تخفيض التعريفات الجمركية ، حيث أن التجارة الدولية كانت تعاني كثيرا من الحواجز الجمركية والكمية خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ومن هنا جاءت أهمية خفض التعريفات الجمركية والحواجز الكمية التي تعترض التجارة وذلك على أساس المزايا المتبادلة . وأسفرت المناقشات التي تمت في جنيف من إبرام الاتفاق العام للتعريفات والتجارة وإنجاز الاتفاق في ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧ وهو تاريخ التوقيع على المخطط النهائي وتعتبر هذه المفاوضات الخاصة بالتعريفات الجمركية عملا جماعيا واسع النطاق يترتب عليه إنباء أسواق للتجارة متعددة الأطراف حيث كان عدد الدول التي وقعت الاتفاق في سنة ١٩٤٧ ( ٢٣ دولة ) ولكنها تمتد حتى ١٩٧٠ وصل العدد إلى ( ٧٨ دولة ) وأصبحت تتمتع بالعضوية الكاملة علانية على الدول التي قبلت على أساس العضوية المؤقتة والدول التي تشترك ولها تفرغيات خاصة أو تسامح في نشاط الاتفاق ، وقد وصل عدد الدول المشتركة في اتفاق الجات ١١٧ دولة وهذا العدد قابل للزيادة .

### أهداف الجات :

إختارت الجات لنفسها مجموعة من الاهداف العامة أهمها :

العمل على رفع مستوى المعيشة في الدول المتقدمة والسعى نحو تحقيق مستويات التوظيف الكامل بها .  
الارتقاء بمستويات الدخل القومي الحقيقي وتنشيط قطب العمل بالأطراف المتقدمة .  
الاستقلال الكامل للموارد الاقتصادية المالية ، والتوسع في الإنتاج والمبادلات التجارية الدولية السليمة .  
تشجيع الحركات الدولية لرؤوس الأموال وما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات المالية .  
سهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية ضمن زيادة حجم التجارة الدولية وإزالة القيد للحماية من خلال تخفيض القيود الكمية والجمركية انتاج المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية .  
لكن هناك مبادئ اختارتها الجات لتحكم مسيرتها نحو تحقيق هذه الاهداف أهمها :

١ - مبدأ الدولة الأكثر رعاية

لقد تصدر موضوع الجات الكثير من عناوين الدواول والمؤتمرات وأحتل مساحات واسعة في الصحف والمجلات وعبر الأذاعة المرئية والمسموعة ، وكما نرى كمصريين انقسمنا إلى ثلاثة اتجاهات متناقضة بل إن الكثير منها يحمل في طياته الجدل بالموضوع برغم وتنأله ما هو الأحاطة من حقائق « البريستيج » للكامل للخصخصة المالة بكل شيء وبمعا خاض كل تفكير جدوى في كيفية تصديق الخط المصحح الذي يجب السير عليه ومعرفة أين نحن من كل ما يجري حولنا حتى تصير البعض أن الجات هي أبرز أحداث عام ١٩٩٢ بعد الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي مما يعكس حقيقة تفكيرنا أمام كل القضايا التي نتناولها مع أن موضوع الجات يرجع إلى عام ١٩٤٧ حيث هناك تشابه حقيقي بين الفترتين فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية والوضع الدولي الآن .

المهم حالات أكثر من مرة تتبع مايقال من هذا الموضوع للثقل في كثير من الدواول لكن الحقيقة كما قلت سابقا تضع وسط الغموض لكن بهرني الاستماع الجيد للهدف المهنسين الذين حاولوا معي أن يتفهوا حقيقة الموضوع عبر الأسلوب العلمي المتأني في التفتيق

## نعمان الزياتي

حيث أمكن فرخي كل مايطبق بالجات على بساط البحث العلمي من خلال نمطين متتاليين أحدهما لتدري العرياني وكان المحاضر في التفتيق هو الدكتور سامي عطيلي حاتم ، ونتيجة للانكسار الطيب الذي أحدثه على هذا الجمع نطقت ندوة أخرى في جمعية الهندسة الادارية حيث أدار الحوار كل من المهندس عبد الوهاب البشري والمهندس عبد الله المصطفى حيث تم الإجابة على أكثر من ١٠٠ سؤال ومصرف للنظر من أسماء المتألفين فقد تم تخفيض كل ماألير لنشره لقراء الاقتصادي لتتبع القضية من بدايتها حتى الآن واستخلاص مايفيدنا نحن من نشأة الجات وأهدافها والمبادئ التي تسير عليها .

والاستنتاجات التي تتم في ظلها ، وهل يمكن الاستفاد من هذه الاستنتاجات في واقعنا العربي ؟ وترجع نشأة الجات إلى اللجنة التحضيرية التي

MON Favoured Nation Clause

المبدأ الرئيس والقاعدة الارتكازية التي تحكم نشاط







٢ - مبدأ التفضيحات الجمركية المتبادلة :

ويشمل ما يلي :

التفضيحات الجمركية المباشرة من خلال المفاوضات التي تعود في ربحان الجات أو نتيجة للمفاوضات التي تتم بين أي من الدول أطراف الاتفاقية الدولية  
أما الصورة غير المباشرة للتفضيحات الجمركية فتتعلق من خلال النص من الاتفاقيات التجارية على تطبيق شرط الدولة الأكثر رعاية ويأخذ مبدأ التفضيحات الجمركية المتبادلة طريقه إلى التنفيذ عن طريق مطلقية كل دولة عضوة في الجات بأعداد فائتين رئيسيتين هما :

الفئة الأولى : وتتضمن المنتجات التي يرغب العضو في التوسع في تصديرها إلى العالم الخارجي ويطلب نتيجة لذلك من الأطراف المتعاقدة تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها عند دخول أسواق هذه الدول أما الفئة الثانية : تتكون من السلع التي يكون العضو مستعداً لإجراء تفضيحات جمركية عليها ، ويكون رغباً بالقيام في التوسع في استيرادها من العالم الخارجي ، وتعتبر هاتين الفئتين حجر الزاوية في عملية المفاوضات التي تنشأ تحت رعاية الجات والتي تتم على أساس ثنائي وفقاً لاحتياجات كل دولة من الأطراف المتعاقدة إلى نهاية جولة المفاوضات ويتم جميع كافة الاستشارات والارتباطات التي تم التوصل إليها في شكل وثيقة متعادلة جماعية تعمل بتوجيهات جميع الأطراف المتعاقدة .

وبعنا أن نعلم أن مبدأ التفضيحات الجمركية المتبادلة قد خضع لعدد من الاستثناءات الهامة التي تقع في مقدمتها :

حماية الصناعات الناشئة أو الواعدة في الدول الأخذة في النمو حتى تتروى على المنافسة المحلية والدولية ترتيبات المنتجات متعددة الأطراف مثل المنسوجات القطنية بصير الأجل ، والذي تم تخفيضه خلال الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٦٢ وتهدف هذه الترتيبات إلى حماية صناعة المنسوجات بالدول الصناعية المتقدمة ضد اختلالات السوق التي تحدث على يد الدوليين الأقل تكلفة من الدول الأخذة في النمو .

٣ - مبدأ الشفافية :

يشمل هذا المبدأ أن القرار قاعدة أساسية تتلخص في تمييز الرسوم الجمركية الصريحة دون العوائج الجمركية إذا لم الأمر الإلتزام إلى فرض قيود تجارية جمالية حيث أنه في حالة اتزان الإجراءات الجمالية للضرورة القصوى فإن الجواز إلى الرسوم الجمركية يكون أخف الضررين .

وهناك استثناءات على هذا المبدأ أيضاً منها : حالة الدول التي تواجه عجزاً حاداً في مدفوعات

الجات في سعيها نحو تحقيق هدفها النهائي المتمثل في إقامة نظام عالمي متعدد الأطراف للتجارة الدولية ، فالنواة الأولى من الاتفاقية تنص بوضوح منح كل طرف متعاقد فورا بلاشروط أو قيد الأطراف المتعاقدة الأخرى جميع المزايا والمفاتيح والاعطاءات التي يمنحها لأي بلد آخر دون الحاجة إلى اتفاق جديد ، ويمكن القول أن هذا الشرط يقبل عددا من الاستثناءات المؤسسة على اعتبارات وحجج اقتصادية مقلدة مثل الترتيبات الإقليمية لتحفيز للتجارة الخارجية بين مجموعة من الدول المنتجة جغرافيا إلى إقليم اقتصادي معين ولا كانت هذه الترتيبات تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية على أساس التيسر كخطوة أولية فإنها تستلزم نتيجة لذلك من تطبيق شرط الدولة الأكثر رعاية .

ومثل آخر خاص بترتيبات التبادل التجاري بين الدول الأخذة في النمو حتى ولو كانت غير منتجة إلى إقليم جغرافي معين فرقة من الجات في تشجيع الدول الأخذة في النمو على تحرير تجارتها البينية يتم إعطائها من شرط التجارة الجبرائ الذي يلتزم به الدول الصناعية المتقدمة دون مجموعة الدول الأخذة في النمو حين تقرر إقامة صورة أو أخرى من صون التكتلات الاقتصادية الإقليمية فهذه الدول الأخذة في النمو لها أن تقيم فيما بينها اتفاقيات تجارية تفصيلية ومناطق حرة واتحادات جمركية لاتقع في نطاق إقليم جغرافي معين ، ولا يلتزم بتطبيق شرط الدولة الأكثر رعاية .

مثال ثالث : الترتيبات الصناعية المؤسسة على حجة الصناعة الواعدة في الدول الأخذة في النمو تعفيها من الالتزام بتطبيق شرط الدولة الأكثر رعاية إلى أن يشتد ساعدنا وتقوى على المنافسة في الأسواق العالمية .  
مثال رابع : تنسحب الاستثناءات من تطبيق شرط الدولة الأكثر رعاية إيفاسا على العلاقات التفصيلية التي تربط بين الدول الصناعية المتقدمة مثل الملحق للحملة وفرنسا وإيطاليا وإيطاليا وبعض الدول الأخذة في النمو والتي كانت قديما مستصراة لها .

المزايا المنفصلة عن تطبيق شرط الدولة الأكثر رعاية :

مبدأ المساواة في المعاملة حيث يزيل الامتيازات المنحوة

التي تحصل عليها دولة دون أخرى تجريد المساواة في ظروف المنافسة وتوحيد الترتيبات الاتفاقية نظراً لأن الامتيازات المنحوة باتفاقيات جديدة تمتد بفترة الترتيبات إلى الاتفاقيات السابقة عسفا .  
وتتوسع نطاق المبادئ الاتفاقية الدولية بتخفيض التقييد المفروضة عليها - التوحيد النوعي للظروف الجمركية حيث لا يثبت بقاء عن منشأ السلعة .





## الأمم المتحدة

المصدر :

التاريخ : ٢١ - ٢٢ - ١٩٩٤

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حالات التنمية الاقتصادية لتوفير الحماية  
الضرورية للصناعات الرابدة .  
السماح في حالات خاصة بوضع حصص للواردات  
من السلع والمنتجات الزراعية .

### ٤ - مبدأ المفاوضات التجارية

ويقضي هذا المبدأ بضرورة الالتجاء إلى المفاوضات  
التجارية كوسيلة لدعم النظام التجاري العالمي ولما  
لقاعدة تعدد الأطراف المتعاقدة وفي القاعدة التي يتم  
في رحابها توسيع دائرة هذه المفاوضات الثنائية في  
العلاقات التجارية الدولية وترجع أهمية الأخذ بهذا  
النص إذا ما تأملنا في الطبيعة غير الإلزامية لتنفيذ  
احكام معاهدة الجات صحيح ان هذه المعاهدة ملزمة  
لكافة الأطراف المتعاقدة ، ولكن منظمة الجات نفسها  
لا تملك الصلاحيات التي تمكنها من إجبار الأطراف  
المتعاقدة على عدم الإخلال باحكام هذه المعاهدة او  
عقابها في حالة التلكؤ في تنفيذها ففي حالة نشوء نزاع  
تجاري بين دولتين او أكثر من الأطراف المتعاقدة فانه  
يمكن النظر الى منظمة الجات على انها الاطار التفاوضي  
المناسب لتنفيذ احكام المعاهدة او لتسوية المنازعات  
التجارية الدولية .

### ٥ - مبدأ المعاملة التفضيلية في العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب :

يعتبر هذا امرا مستحسنا في الاطار التجاري الدولي  
الذي تنظمه الجات ويضمن هذا المبدأ ان يتكامل  
النظام التجاري الدولي الذي اقامته الجات بتقديم  
معاملة تجارية تفضيلية للدول الاخذة في التمتع كأحد  
الاصعدة التي تركز عليها الاستراتيجية الدولية للتنمية  
الاقتصادية وتهدف هذه المعاملة التفضيلية الى فتح  
اسواق الدول الصناعية المتقدمة امام منتجات الدول  
الاخذة في التمتع ، وبالتالي زيادة حصيلة من الصرف  
الاجنبي اللازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية بها ،  
ويشير الإخذ بهذا المبدأ نوعا من الاعتراف بقصور  
النظم التجاري الدولي عن الوفاء باحتياجات التنمية  
الاقتصادية لجموعة الدول . التي كانت تحت وطأة  
الاستعمار حتى التوقيع على اتفاقية الجات .

### طبيعة المفاوضات التجارية الدولية في نطاق منظمة الجات :

تعتبر المفاوضات التجارية وسيلة الجات في تحرير

التجارة العالمية من خلال اقامة نظام تجاري  
مؤسس على قاعدة تعدد الأطراف المتعاقدة ولإطار  
هذه الطبيعة التفاوضية تطلبت الجات منذ انشائها في  
يناير عام ١٩٤٨ وحتى الآن ثمانى جولات هي :

- ١ - مفاوضات جنيف عام ١٩٤٧
- ٢ - مفاوضات أنسى عام ١٩٤٩
- ٣ - مفاوضات تورينجاي خلال الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٥١
- ٤ - مفاوضات جنيف خلال الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٥٦
- ٥ - مفاوضات جنيف خلال الفترة من ١٩٥٩ - ١٩٦٢
- ٦ - مفاوضات جنيف خلال الفترة من ١٩٦٢ - ١٩٦٧
- ٧ - مفاوضات جنيف خلال الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٧٤
- ٨ - مفاوضات جنيف خلال الفترة من ١٩٨٦ - ١٩٩٢

وتعيز الجولات الخمس الأولى بتركيز المفاوضات  
التجارية على تحرير التجارة العالمية من القيود  
الجمركية ولقد حققت بالفعل هذه الجولات الخمس  
تقدما كبيرا على طريق إزالة الكثير من القيود الجمركية  
من وجه التعريفات السلفية ، لهذا تركز الاهتمام ابتداء  
من الجولة السادسة وفي الجولة المعروفة بجولة كيندي  
على الكيفية التي يمكن بها تحرير العلاقات التجارية  
الدولية من الحواجز غير الجمركية التي تحد من  
حركتها وتقلل من قدرتها على النمو ولجولة أوروغواي  
احصلت التجارة الدولية والخدمات مكانا هاما بجانب  
إزالة الحواجز غير الجمركية في المفاوضات التي دارت  
في هذه الجولة تحت رعاية الجات .

ومن بين هذه الجولات الثماني احتلت كل من جولة  
كيندي ، جولة طوكيو ، جولة أوروغواي مكانا هاما لتسوية  
على غيها من الجولات في طول الفترة الزمنية التي  
استغرقتها المفاوضات وبالتالي في السمويات التي  
واجهتها من ناحية نتائجها وإمعية المبرمورات التي  
تناولتها من ناحية أخرى .





المصنوع

المصدر :

٢١ - ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وسوف نتناول في هذا العدد من المقالات وما  
انت اليه واهم المؤلفات الناشئة من مطبوعات الجهات في  
موضوع الدعم الزراعي والمنسوجات والتجارة في  
الخدمات والاغراق ووسائل مكافحة حتى يمكن معرفة  
تأثير كل مايجري علينا سواء بالسلب او الايجاب وبما  
موقفنا الحالي والمستقبل .



## صباح الخير

من المؤكد أن الاتفاقية الدولية، للتجارة والتعريفات الجفركية، والتي تعرف باسم، الجات، سوف تؤثر تأثيرا بالغا في التجارة العالمية، وتخلق أوضاعا جديدة، تستفيد منها بعض الدول، وتضرر منها دول أخرى.

والاتفاقية .. تم التوقيع عليها في منتصف شهر ديسمبر الماضي .. ومن المتوقع عليه أن يبدأ العمل بإحكامها ونصوصها في منتصف العام القادم ١٩٩٥ .. وسوف ترم بعض أحكام الاتفاقية بفترة انتقالية، يبدأ بعدها تطبيق أحكام الاتفاقية بالكامل.

وكما أشرت في هذا المكان، أكثر من مرة .. فإن الاتفاقية سوف تؤثر على مصر .. وقد تتسبب في بعض الأضرار لنا ! ولم يكن معلولا، ولا مقبولا أن نلق وننتقد الاتفاقية، ونشكو من عيوبها ومساوئها، ونبدى استحيانا من الدول الكبرى التي تفرض إرادتها على الدول النامية الصغيرة، ونحن واحدة منها ! ونكتفى بذلك.

كان لابد أن نتحرك، ونقدم على اتخاذ إجراء إيجابي، نعرف من خلاله أثر هذه الاتفاقية على تجارة مصر الخارجية، وعلى علاقاتها الخارجية في المستقبل، والإجراءات التي يجب اتخاذها.

والنفس تقلد .. أن حركة الحكومة في مصر بطيئة .. وإن ربه فعلها أبطأ .. وإن يومها يستة .. من هنا كان الخوف من أن تضي الشهر، ونحن سكتون صامتون .. ولكن، والحق يقال .. تحركت الحكومة إزاء هذه القضية بسرعة .. وفي الاجتماع الأخير الذي عقده مجلس الوزراء أمس الأول الثلاثاء .. ناقش المجلس تقريرا عن اتفاقية الجات .. وقرر تشكيل لجان متخصصة لتتولى دراسة الاتفاقية، ودراسة الآثار المترتبة عنها، والإجراءات الواجب اتخاذها في المستقبل لمواجهة هذه الآثار.

وما فعلته الحكومة، هو عين المثل !

ويقوم وزير الاقتصاد، محمود محمد محمود، في الوقت الحاضر .. بتشكيل هذه اللجان من ذوي الخبرة، والمختصين، ورجال الأعمال، وأساتذة الجامعات .. وأصدر الوزير تعليماته لمختلف أجهزة الوزارة بأن تضع كل امكانياتها تحت تصرف هذه اللجان، وأن تزودها بما تحتاج إليه من معلومات وبيانات.

ويؤكد وزير الاقتصاد على وجود جوانب إيجابية في الاتفاقية .. يمكن إحصاء الاستفادة منها .. ولكنه في نفس الوقت يحذر من بعض الآثار السلبية لهذه الاتفاقية .. ويقول الوزير إن مهمة اللجان، هي اقتراح الخطط والبرامج، التي تجعل مصر تستفيد من الاتفاقية أقصى استفادة .. وتخلف من حدة النواحي السلبية إلى أقصى حد.

ومرة أخرى .. لقد تصرفات الحكومة بسرعة .. وبحكمة .. ومن حقا أن تسجل لها هذا الموقف.

سعيد سنبل





## أفكار واقتراحات:

# الدوائر الثلاث.. لمواجهة اتفاقية الجات



يقدم :  
د. محمد عبد الوهيد

يهدف الاتفاق العام للتجارة  
الجمركية والتجارة المعروف باسم  
« الجات » ، إلى تخفيض القيود  
لتحرير التجارة العالمية لعدد كبير من  
السلع والخدمات ، ولا شك أن تحديد  
الآثار المتوقعة لتطبيق هذه الاتفاقية  
من الناحية الاقتصادية والمالية  
بالنسبة للدول المشاركة فيها ومنها  
مصر وخمس دول عربية أخرى ،  
تطلب دراسة كبيرة ومتعمقة تأخذ في  
الاعتبار كافة الجوانب المتعلقة  
والمشاركة في أخذ لمصوح هذه  
الاتفاقية في الاعتبار عند وضع  
السياسات الاقتصادية في الدول  
المشاركة في « الجات » .

والثاني فهناك بعض القضايا التي  
يجب العناية بها خلال هذه المرحلة  
للاستفادة من الاتفاقية والتكيف وفق  
الامكان من آثارها السلبية .  
أولاً - ضرورة إعادة تقييم القوانين  
المنظم للنشاط الاقتصادي  
المصري ... وذلك بما يؤدي إلى زيادة  
قدرة الاقتصاد على التعامل في نطاق  
النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي  
يتم وضع أسسه في اتفاقية  
« الجات » .

وأمم الأهداف التي يجب التركيز  
عليها خلال هذه المرحلة ..  
أ - تخفيض تكلفة التاج لتسليع  
الزراعية والصناعية والخدمية  
تقليصاً وسنجد آسئ الأسس  
الاقتصادية ، بمعنى زيادة كفاءة  
التاج ، وتزويد استخدام الموارد  
المتاحة ، حيث أن المرحلة القادمة  
ستقل فيها أن لم تكن تتعد إمكانية  
إدخال حكومي ..

والثالث .. تكلفة التاج لتسليع  
الخدمية تنود إلى تحميل المنتج  
بأعباء حكومية كثيرة نتيجة عن  
القوانين المتعلقة للنشاط التجاري ،  
حيث يؤخذت إحدى الدراسات أن

الاعتبار السياسات المتوقعة من جانب  
الدول المنافسة .

د - تشاء حرية اقتصادية مفتوحة  
بمتابعة للنشاط الاقتصادي في مصر  
والدول المنافسة ، لضمان التزام  
الأطراف المنافسة بما جاء في اتفاقية  
« الجات » من حيث عدم اللجوء إلى  
سبلات الدعم المالي والافتراق ،  
ولتوفير الضمانات الخاصة  
بالاستثمار الصناعي والتجاري على  
السواء .

ثانياً - العمل على بناء كتل  
اقتصادي عربي خلال المرحلة  
القادمة ، بوصفها الإطار العربي ، هو  
الإطار الأمثل وقبلي الهام  
والقضية للنشاط الاقتصادي المصري ،  
ويوصله بوفر موارد أكبر وفرصاً  
كثير للنشاط الاقتصادي القائم على  
أسس رشيدة ، خاصة وأن معظم  
معلومات الأمة هذا التكتل متوافرة ،  
ولا يتنصق القامة سوى توافر الإرادة  
السياسية العربية .

ولما لم يتيسر تحقيق ذلك ... فمن  
المتين إقامة نوع من التوافق للتكتل  
للإصرار على المستوى العربي  
من خلال شبكة الاتصالات للتكثيف  
العربية القائمة الآن ، تكون مصر  
محورياً ، بإضفاء الدولة الوحيدة  
التي تربط بكافة الأطراف العربية من  
خلال هذه الاتصالات . خاصة في  
المجال الاقتصادي .

ثالثاً - ضرورة التخلص من الكثير  
من العقبات التقنية عن طريق  
السابقة في مجال النشاط  
الاقتصادي .. وهذا يعني ضرورة  
القيام بعملية إعادة البناء الفكري  
للقرارات الأولية الحكومية ،  
والقوانين الانبثاقية في قطاع الإسكان  
والصالح والخاص وتزويدها بالمعلومات  
والمعارف الجديدة في مجال الإدارة  
الاقتصادية في تعامل جديد .

حوالي ٢٧٠ من تكلفة السلع  
صناعية المصنعة ترجع إلى الإصاام  
الاولية الحكومية التي يتحملها  
المنتج ، من ضرائب ورسوم  
ومعاملات مع الأجهزة الحكومية  
لمختلفة من تراخيص ومكاتب  
فصل ، والتأمينات ووحدات الإدارة  
المحلية وغيرها .

ب - التركيز على اصنام الأولوية  
للسلع التي تنتج فيها مصر بحدوث  
نسبية تعلق الدول المنافسة ، ومن ثم  
يجب وضع دراسة اقتصادية متكاملة  
لهذه السلع ووضع إستراتيجية تكتل  
ضمان الاستفادة الكاملة من المزايا  
النسبية الخاصة بالتاج هذه السلع  
مع مراعاة الشروط المتعلقة  
بالجودة ، وذلك من أجل إقامة  
الفرصة لضمها للدول إلى أسواق  
التصدير .

ج - الاهتمام بموضوع التسويق من  
حيث رفع كفاءة العملية التسويقية ،  
التي تمثل أحد عناصر التنافس الهامة  
في الاقتصاد المصري ؟ ويرتبط بذلك  
دراسة أسواق التصدير المحتملة ،  
لتتعرف على وسائل الدخول إلى هذه  
الأسواق والتعامل معها مع الأخذ في





ولقد ظلت الاتفاقية منذ عام ١٩٤٧ تمثل اطرا للعمل على تحديد التجارة الدولية وفي هذا الصدد اقرت مجموعة من الاتفاقيات تركت الحرية للأعضاء للانضمام اليها أو عدم الانضمام بما تراه فيه صلاحها لهذا انضمت لها تسليط بمرأها وإذا لم توافق عليها لا يصبح من حلقها ذلك وقد انضمت مصر الى كافة اتفاقيات الجات السابقة واستقبلت بمرأها فيما عدا اتفاق المشتريات الحكومية للدول الأعضاء الذي رأت عدم ملامته وقت إبرامه .

### والسؤال المطروح الآن يشمل شلقين

الأول هل نملك خيار عدم الانضمام للاتفاقية أو المنظمة العالمية للتجارة التي سنتسها في يناير ١٩٩٥ والانضمام ليس اجباريا بطبيعة الحال ؟ الإجابة بقطوع ، لا ، لأننا لو لمكن ان نتخل عن ٩٥ ٪ من التجارة العالمية ونخلق حدودنا في مرحلة يتجه فيها الاقتصاد الى السوق ويسعى جاعدا ليكون جزءا من السوق العالمي . ان هذا السؤال غير وارد بطبيعة الحال فليس هناك مكان للانطلاق في نظر النظام الدولي الجديد وكافة الدول تسعى جاهدة للانضمام الى الاتفاقية الحالية في مقدمتها الصين ( عتلق اسيا ذات الميل ونصف الميل نسبة ) والخليج هل هناك آثار سلبية وهل لتجاوزها ايجابيات الانضمام ؟

والاجابة نعم هناك ايجابيات وسلبيات ، والإيجابيات تفوق السلبيات وواجبنا ان نعمل على ايجاد الأساليب والوسائل والصياغات التي يمكن من خلالها تعظيم الإيجابيات والتعامل مع السلبيات بما يخفف من وطأتها . والواقع ان تقييم ايجابيات وسلبيات الاتل المترتبة على الاتفاقية يرتبط الى حد بعيد بهيكل الاقتصاد القومي . فإذا كان اقتصادا تصديريا أو

مبتدئ لنا نتحول تصديريا الى مجتمع ، قري ، دون ان نشعر ، وانساقا مع هذا النهج لنا نتعامل مع اي متغير أو حدث ضخم على أنه نوع من الفقر أو اليلاء الذي يمتحن الله به عباده الصابرين . وفي ذلك الخضم تخطط الأوراق ويتسائل العامل مع كثرة التزايل أو سقوط صفة المظلم مع القرار اتفاقية الجات . وتفتل الجات على عجل ليبحث التارها وأساليب مواجهتها . تلك ظاهرة بالغة الخطورة في الفكر السياسي والاجتماعي ويتعين البحث في اسبيلها وسكولوجيتها . فاستمرارها يمثي كثرة الكوارث لأنها تصيب شللا قاتريا واحكاما اجتماعيا .. فمن في حلقة الى مواجهته بحزم وجسرة .

موضوع اتفاقية الجات ( وهي الاختصار الانجليزي لاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ) الموقعة في عام ١٩٤٧ وبدا سريتها عام ١٩٤٨ ، نموذج لهذه الحالة . وقد ضمت الاتفاقية عند تأسيسها ٢٣ دولة كان من بينها مصر وسوريا ثم تتابع انضمام الدول اليها حتى بلغ في نهاية ١٩٩٣ نحو ١١٧ دولة وهناك قائمة من الدول المقتربة للعضوية تشمل مجموعة من الاطراف العربية منها الجزائر والسعودية والأردن وايران وسوريا ( بعد انسحابها عام ١٩٥١ ) ولبنان . وبذلك يصبح عدد الاطراف العربية المنضمة للاتفاقية بعد قبول هذه الدول اضافة الى الأعضاء الحاليين ( مصر والمغرب ولونس والكويت والبحرين ) إحدى عشرة دولة عربية تمثل الجانب الأعظم من الاطراف العربية في سوق التجارة واضافة الى تلك الاطراف العربية هناك قائمة أخرى من طلبات الانضمام تشمل دول الاتحاد السوفيتي السابق والصين ومكظم . لطار أوروبا الشرقية .

نحن ان بصدد اتفاقية يضم اليها من يرى ان في صفحة الاستفادة من هذا الانضمام ومن المستحيل في اي اتفاقية ان ترتب عليها مزايا كتامة للعضو وإنما تنطوي دائما على ايجابيات وسلبيات فإذا زادت الإيجابيات فلا بأس من بعض السلبيات .. تلك هي طبيعة طبيعة التعامل الدولي ومنهجته .



هـ . رجاء عبد الرسول

## الجات .. ذلك المجهول !





( أ ) بالنسبة لانخفاض الرسوم الجمركية على الواردات واحتمال نقص حصصها ، فواقع أن نسبة الخلف لن تكون بالغة في ضوء التخفيضات التي تمت في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي ، والواقع أيضا أن الرسوم الجمركية من الناحية الاقتصادية البحتة ليست موارد اقتصادية وإنما هي أداة لضبط لميزان التجاري وتنفيذ السياسات الاقتصادية وهناك أساليب أخرى متعددة لمواجهة الخلف على الرسوم من ناحية ، أو تعزيز الاستيراد برسوم مخفضة مع سياسات الاقتصادية .

لقد ظلت التجارة المالية ( لأسباب متعددة ) المجال الرئيسي الوحيد الذي لا تنظم قواعده وممارسته منظمة دولية . وانضمام منظمة دولية للتجارة عام ١٩٩٥ إنما هو بمثابة فورة تجارية .. لا تقل في أهميتها أو خطورتها أو دلالاتها عن « الثورة الصناعية » .

ينبغي إذن أن ترتفع إلى مستوى حديث علمي جليل الشأن وأن تتعامل مع تلكجة واداباته وآثره بهذا المفهوم .

يقع نحو السوق العلني كانت فلاتته كبير من الاقتصاد يعتمد على الاستيراد وحتى في تلك الحالة الأخيرة فإن الاقتصاد المستورد لسبع محددة أو مجموعات منها بشكل مستمر سيستفيد أيضا من المنافسة الدولية وإزالة الحواجز .

في أبعاد شديد وبون محاولة للدخول في تفاصيل تحتاج إلى دراسة مستقلة نعتقد أن مجالات الإيجابيات تشمل :

( ١ ) انفتاح إلى الأسواق وإزالة القيود التي تعوق انطلاق بعض الصادرات ومثل ذلك صادرات على سبيل المثال الموانئ والمنافسة غير العادلة مع الموانئ الأسبانية من حيث تحديد مواعيد التصدير وأحيانا حصصه . وينطبق ذلك على العديد من سلع التصدير الزراعية .

( ٢ ) إزالة القيود فيما يتعلق بصادرات المنسوجات والملابس الجاهزة التي تواجه الصادرات المصرية . لكن ذلك يتطلب في نفس الوقت أن تكون تلك الصادرات على مستوى المنافسة . خاصة مع منتجات النسيج الآسيوية التي تستفيد من رفع الحصص للأدلة لاكتفها .

( ٣ ) هناك فرصة من الاستفادة من التعويضات التي تمنح للاقتصاد النامية التي قد يتأثر الاقتصاد بالانضمام بالاتفاقية .

( ٤ ) أن انفتاح التجارة المالية سوف يؤثر فعلا على حجم تلك التجارة وبالتالي يمكن أن تكون هناك عوائد غير مباشرة على قطاع النقل البحري وقناة السويس وتجارة الترانزيت وغيرها فضلا عن إحداث انتماش في السوق العلني سوف ينعكس تلقائيا على التصفيكات العديد من الدول المهية للاستفادة به .

( ٥ ) هناك اتفاق فرعي يتيح مزايا لانتقال اليد العاملة ، ويتوقع الدول الرئيسية المستفيدة المعاملة المصرية عليه يمكن أعمال شروطه والاستفادة منه .

( ٦ ) هناك مزايا تتعلق بحماية حقوق الملكية الأدبية . وذلك موضوع بالغ الأهمية بالنسبة لحقوق المؤلفين والمؤلفين المصريين المهرة في أقطار متعددة .

( ٧ ) فمة أكثر سلبية محتملة في مجالات محددة خاصة واردة السلع الغذائية التي تتمتع حاليا بدعم في مول الإنتاج ونتاج في السوق العلني بأسعار ملائمة ( للفتح ومنتجات الألبان أساسا ) ومواجهة هذه الآثار غير مستحيلة بل أنها قد تلج الفرصة لمراجعة السياسات المتطرفة بإقتراح حصوات الغذاء الأسفوية ورفع كفافتها . فضلا عن أن الدول التي تدعم حاصلاتها يمكنها بون مخالفة الاتفاقية تقديم تسهيلات ( هي في حقيقتها دعم غير مباشر ) في مجالات النقل والخدمات وغيرها .



الرسالة

المصدر :



١ - ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# الرسالة

آخر الكوارث العالمية  
عام ١٩٩٣

## الدول الكبرى أسست الاتفاقية وأرغمت دول العالم الثالث على الانضمام

### فرنسا قادت لواء المعارضة في مواجهة المطالبات الأمريكية في المجالين الزراعي والثقافي

حفظ العوام للتصوم بمديد من الكوارث العالمية  
والحلية، والأخيرة تعيدنا بصفة خاصة فانها تصعدنا  
مساساً مبهشراً ندعو الله تعالى أن يقي مصر ويحفظها  
ويجذبها كل مكروه وإن يلهم أهلها الصواب، حتي  
يبذلوا كل ما يملكون لزفة شأنها وزعامها.  
أما بالحسبة للكوارث العالمية - فتحت لانملك ان  
تتصل عنها فنحن لانستطيع - حتي لو اردنا - أن  
تختارسي مشكلة إليوسنة أو الصومال، ولاتجازه  
الخبرات، والسلاح، وغيرهم من المشاكل والكوارث التي  
تجتاح العالم، والتي هي بالتأكيد من صنع الإنسان،  
فالإنسان الذي أحسن الله تعالى خلقه، وعجزه عن











•••••





المصدر : **الرجل**

المصدر :

عدد ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بالق على مسير النورين الفريسية في مصر واليهود الذي يتلقاه للحفاظ على هذه النورين التي تتلألأ فوقه النورين الفريسي ولما لهم الأيدي عندما تلقوا تلك النورين من الجانب المصري بأن مصر ترحب بها كل ما لها من الثقافة وتستطيع أن تكونا القلعة بين الثقافة والجناس السياسية والصحية. ولم للثقافة دورهم ونسوا لصداقات تل علي أن أكثر من ٧٠٪ من اللغة الثقافية المطروحة في أوروبا الأمريكية الصنع وترجع النسخة في اللتوانيا لتقرأ في أكثر من ٧٥٪ في جون لانتاني الأقاليم الأوروبية مضممة الأ على نسبة تزيد قليلا من ٢٪ من الأقاليم الأوروبية في السوق الأمريكية وبالأقل الأقاليم الثقافية من الكتب والفنون والتصويبات الصوتية والكتب ونوعية الكتب - ولذا فإن مشروع الصناعات الثقافية الأمريكية لأوروبا والعالم خلال هذا الاستبيان به لأمركا والغرض أنه ذاتي أملي رغم الصعوبات (تحت إرشاد ثلاث معلومات فريسي الأمريكية في الفترة من ١٩٨٦ في ١٩٩١). غير أن الأمر من وجهة نظر فرنسا لا يقتصر على التكليف اللغوي لأنه يتعدى ما لا يتعلق بصفة أساسية بوزارة فرنسا وخمسيتها والتفكير الذي تتخلله الثقافة الأمريكية في الخدمات لهذا الفكر العلمي غير مسبوق لأنه يتمكن من كل منظمي الفكر من اللغة في المعتقد والتقدير والقيم لقد خلقت اللغة وتصيرت أمريكية في اللغة الجديدة للفرانكوفونين وأيضاً الشباب المجهز والمندوا على معظم الحكومات والخدمات الرسمية والمؤسسات والفرع للشهرة في حتى العلم الفريسي الذي كانت شهرته تخرج في العراق بدأ وأصبح أعمار وأصبح تفرق العلم للثقافة الذي يدعو للفكر في تحقيق العلم والاستماع به بدأ يخلق وتنمى هذه الثقافة من حين الحيرة على الأزياء وخلاصة التي كانت أوروبا تتميز بها في مسلسل الواقع والجمالية قبل سنوات أوروبا كغيرها في أنه في فرنسا أن هناك فهلاً كبيراً في أوروبا على الفتيات جميعاً

**الطبعة الثانية**  
**الجمعة القادم**



نحن وعالم ما بعد أَلْجَات الجديدة (٢)

## من يكسب ومن يخسر في اللعب مع الكبار؟

لمست تلتماً متوالة، وكان الصراع حول المصالح القوية للأغنياء هو السبب الرئيسي في إطالة أمد جولة أرجواي إلى سبع سنوات، وإلى إنهاؤها دون حسم عدد من المسائل التي اهتمرتها هذه الدول الغنية أو تلك من الخساياء الحماسية والسياسية لصالحهما الاقتصادية. ولكن هذه الخلافات بين الأغنياء لم تتمتعهم بالطبع من توجيه دفة المفاوضات لا في صالحهم كدول صناعية متقدمة. حدود صارمة

لكن سرقة الدول الغنية تجاه مطلب الفقراء كانت لها حدود صارمة. فقد تم استبعاد الفقراء، كلية من بعض القبلات، كحل للباحثات حول تحرير تجارة السلع الزراعية. وبغلي حد قول ممثل مصر في المفاوضات فإن الاتفاقية الخاصة بالسلع الزراعية لم يكن من الممكن مناقشتها أو للتعديل في أي بند فيها من جانب الدول النامية. واد تمت الاتفاقية بين الولايات المتحدة وأوروبا أجل ستة أيام من أصلان اشتتاق جولة أرجواي، ولم يمكن تغيير كلمة منها. ولم تستطع مصر والدول النامية الأخرى الاعتراض، ولكنها عجزت عن استيائها وبالحال بالتفاوض عن الشروط التي سيطلق بها من تكليف هذه الاتفاقية. كما أوسع مفهوم مصر أن الدول النامية تعرضت لضغوط غير مباشرة من أجل مسايرة الاتفاقيات التي صنعتها الدول الغنية (الأمم المتحدة، ١٩٩٤).

وأكد أن مشاركة الدول الفقيرة لم تكن حذيفة الجدير لتمام. فقد أمكن تقايل بعض الضغوط القوية من قبلها أن تتقبل أمد وقومها، أن الوكتر.

برقم مشاركا ١١٧ دولة في الجولة الأخيرة للمفاوضات حول التجارة الدولية، فمن الخطأ الاعتقاد بأن الاتفاقيات التي تم للتوصل إليها كانت محصنة حوار ديمقراطي حر بين أطراف متكافئة في القوة الاقتصادية والمكانة السياسية. ومن الخطأ بالتالي أن نتصور أن تتوقع أن تطبق هذه الاتفاقيات يمكن أن يعود بنتائج متساوية على كل الدول التي شاركت في المفاوضات. ذلك أن التكاليف كان متعصا أصلاً، وقاوت القوى للتفاوضية للدول بحسب ما تتمتع به كل دولة من نفوذ اقتصادي وسياسي. فالواقع أن الدول الصناعية الغنية تسيطر على ما يقرب من ثلاثة أرباع التجارة الدولية (٧١٪) من تجارة الصادرات)، في حين تراوح نصيب كل من إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية بين ٢٪ و ٤٪ في سنة ١٩٩٢. كما استقرت الدول الأسيرة بالكثير من نصف حصة الدول النامية كلها في تجارة الصادرات العالمية في نفس السنة وإذا ليس من المستغرب أن كانت الدول الغنية هي صاحبة اليد العليا في صنع الاتفاقيات الجديدة. بينما كان دور الدول الفقيرة متواضعا أو هامشيا. ومن الطبيعي أنه عندما تسيطر الدول الغنية على صناعة اتفاقيات التجارة الدولية، ملما تسيطر على الكثير من الأمور الاقتصادية والسياسية، فانها تنصت نصيب أميتها مصالحها الخاصة، ولا توجه اعتماداً بذكر مصالح الضعفاء من الدول النامية. كما أنها لاتعني كثيراً مراعاة أفكار مجربة مالم المصالح الدولي العام. صحيح أن مصالح الأغنياء





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

نوفمبر ١٩٩٤

تحرير للتجارة في السلع الزراعية (٢٠٠٠)، بينما يرجع الجاني في تحرير تجارة السلع الصناعية لأن مستوى الرسوم الجمركية عليها منخفض فعلا، ولكنير منها يتداول بين الدول الغنية دون فرض أية رسوم جمركية، ولا تضمن المكاسب للقدرة كميًا للدول الغنية، تلك المكاسب للقدرة

من انخفاض تجارة الخدمات وبحقوق الملكية الفكرية لقواعد الجهات الجديدة، وتلك المعايير للتربة على فتح الأسواق أمام الاستثمارات الأجنبية وزيادة الانضباط في قواعد تحديد الرسوم الجمركية والأعانات وما إليها، ويقرر النمو في حجم التجارة الدولية بمقداره ٧٤ مليار دولار أو أكثر بحلول عام ٢٠٠٠، أي بنسبة نمو ١٢٪ كما يتوقع أن يؤدي لتعاشي التجارة الدولية إلى زيادة في فرص العمل في الدول الصناعية خلال السنوات العشر القادمة؛ مثلاً بنحو ١٢ مليون في الولايات المتحدة ونحو ٤٠٠ ألف فرصة عمل في بريطانيا.

والآن مسألاً من الدول النامية من التوسع أن تستفيد دولة مثل الصين استفادة كبيرة من تحرير تجارة للمنتجات والملابس الجاهزة وفتح الكثير من الأسواق الأوروبية والأمريكية أمامها، لاحظ أن الصين ليست عضواً في الجهات بعد، وبالتالي ستفقد دول شرق آسيا حصة التصنيع من فتح الأسواق أمام للمنتجات والملابس الجاهزة وسد من السلع الصناعية الأخرى، ولكن معظم الدول النامية ستفقد من جراء تضيق الائتمانيات على الأقل في المدى القصير، أو المتوسط وتأتي خسارة للدول لنامية من عدة مصادر،

والتعويض من جانب من الخسائر، أو لتأمة مهلة أطول لتخفيض الرسوم الجمركية. ومن الأمثلة على ذلك أنه في مقابل الضمير الإكيد الناتج عن ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الزراعية (الغذاء خصوصاً) من جراء تحرير تجارتها ويقف الدعم عن صادرات الدول الغنية منها، تم السماح للدول النامية بتخفيض الرسوم الجمركية على وارداتها من السلع الزراعية بمقدار ٢٤٪ خلال ١٠ سنوات، بينما يتعين على الدول الغنية تحقيق خفض



د: إبراهيم العيسوي

يصل إلى ٢٦٪ خلال سنوات، كما قدمت ومعه زيادة للمعونات الثلاثية والفتح للوجهة للتمتع الزراعية في الدول النامية الأكثر فقراً من الاتفاقية الزراعية. وتبقى الحقيقة الكبرى برغم كل ذلك، ألا وهي أن للكسب الرئيسي من اللب مع الكبار هو للكبار، وهذا ما تنبؤ به الدراسات التي أجرتها المنظمات الدولية الغربية كالبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (ناتو) الأفغيا) ومنظمة الجاه، وما

تذكره هذه الدراسات أن الدول الغنية صوب تحصل على مساهمات بين ٢٨٪ و ٢٩٪ من التحسن الاقتصادي الناتج من تحرير التجارة السلعية وحدها، أي أن نصيب بقية دول العالم من التحسن الناتج يتراوح بين ١٤٪ و ٢٢٪، ويبدأ نصيب الدول الغنية كثيراً إذا ما أضفنا إليه الكسب الناتج من تنظيم الاتفاقية لتجارة الخدمات والخدمات في حقوق الملكية الفكرية والذي سيؤدي، بكماله تقريباً على الدول الغنية بحكم سيطرتها شبه الكاملة على هذه المعاملات. لاحظ أيضاً أن النسبة الكبرى من نصيب الدول غير الغنية ستحصل عليها الصين والدول الآسيوية حيثة التصنيع، بينما من للفرد أن تصاب للدول الأفريقية بقدر في دخولها القومية بقدر مقدار ٢٠ مليار دولار سنوياً خلال السنوات العشر القادمة.

### المكسب لأوروبا

وبهذا لا بدى التقديرات للتحسن الاقتصادي الناتج من تطبيق الاتفاقيات الجديدة للتجارة الدولية وهو ٢١٣ مليار دولار في سنة ٢٠٠٢، وبمقدار سنة ١٩٩٢، فإن الدول الأوروبية ستستمر بنصف هذه الزيادة، بينما تظهر اليابان بمقدار النيس والولايات المتحدة بمقدار النيس، ومعظم لكسب لماند إلى أوروبا واليابان مستقر، على









# الجات والنظام الاقتصادي العالمي ٦

الأمريكية. أما القوي بعد التحرير فهي تشمل هذا كيو من موقات التجارة الدولية ومن أهمها القوي التكمية مثل حصى الاستيراد والبن الاستيراد والتجارة الدولية نسبة من قيمة الواردات ودعم الصادرات وغير ذلك. تصورات التجارة من الهدف الأساسي من الجات. فإن البلاد الموقعة على الاتفاقية العامة للتجارة والتجارة ملزمة بالعمل على إزالة القوي التجارية وغير التجارية على الأقل تخفيفها. غير أن الإزالة أو التخفيف لا تتم من كل بلد بمصر من البلاد الأخرى ولكن في إطار مقاييسات متحدة الأطراف تضم كل البلاد الأعضاء. وتلك تلك المقاييسات على أساس مبدأ التبادلية بمعنى أن ما تعرفه كل دولة من إزالة أو تخفيف يكون مخرضا يحصلها على عرض مماثلة من البلاد الأخرى بحيث تتحمل الفوائد التي تحصل عليها كل دولة. أي أن تخفيف العوارض التجارية من غير الأمريكية من جانب لابد أن يقابل تخفيف مماثل من الجانب الآخر. وحتى تم الاتفاق على مستوى معين للتجارة الأمريكية في إطار المفاوضات أصبحت

ويكتب له النجاح بعد أن رفض الكونجرس الأمريكي المصادقة على ميثاق هاندا نظرا لاختلافه على بعض الأحكام التي تدين بقتل المكومات في سبر التجارة الدولية وتعطي قوى الطل والمعرض في بعض المجالات. ومن لم سفلات منظمة التجارة الدولية إذ لم يكن من الممكن قيامها دون مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تمثل حصة ما يرب

من نصف الناتج القومي العالمي. غير أن بعض البلاد الصناعية. ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية. وبعد مصادقة من البلاد القائمة بات أن ما لا يربا كه الإقرار به. ومن ثم ثورت أن تأسد من ميثاق هاندا ذلك الجزء الذي يتعلق بتحرير التجارة الدولية وأن تشجع موضع تنفيذ ومن هنا كانت الاتفاقية العامة للتجارة والتجارة أو الجات وهي تمثل جزءا فقط من ميثاق هاندا أما الأجزاء الأخرى فهي تلك الأجزاء التي استطعت بإعتراف الكونجرس الأمريكي ومن ذلك تشجيع أسعار المصاد الأخرى ومنع المصادات الاحتكارية في التجارة الدولية وتنظيم لتقلل التكاليفها وتلين بتسويق المصادات وقد ظلت هذه المسائل فيما بعد في اختصاص مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أو ما يسمى بـ (مكتسار الانتكاد الذي انشأه سنة ١٩٦٤).

تقدم الاتفاقية العامة للتجارة والتنمية (الجات) على ثلاثة محاور رئيسية: الأولى: هو تحرير التجارة الدولية مما يرب عليها من قيد تجاري وغير تجاري. والمقصود بتحرير التجارة الرسم

لم يكن أحد يسمع من شيء اسمه الجات إلى وقت قريب. غير أن الوضع تغير إلى حد كبير بعد إبرام الاتفاقية (الجات) في ١٥ ديسمبر ١٩٦٣. أصبحت كلمة الجات تتردد كثيرا في الصحف والمجلات وعلى ألسان ضائعي السياسة ورجال الأعمال والاتصاليين وفي مندوبين من الدوائر والمؤسسات. ماذا يعني الجات بالضبط للبلاد النامية وما هو الدور الذي يقوم به في الاقتصاد العالمي. أولا: الإجابة على السؤال مركبة من الأجزاء الأولى للانظمة للاتحادية العامة للتجارة والتجارة. ومثل الجات أحد الأركان الثلاثة التي يقوم عليها الاقتصاد العالمي. أما الركبان الأخرى فهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ومن المعروف أن قواعد البنك الدولي الاقتصادية العالمية الثانية والآن مقاضى اتفاقية بريتون وودز التي أضاف صندوق النقد الدولي لكي يكون حارسا على النظام النقدي الدولي والبنك الدولي للأعضاء والتعويض لكي يكون حارسا على النظام المالي الدولي. مهمة الصندوق وضع القواعد التي تحكم سلوك كل دولة بالنسبة لأمصار الصرف وسياسة ميزان المدفوعات ومسائل تمويل الميزان الخارجي على قدر الحد الأدنى لاحتياج سوريا والأخرى ولا يمارح مع اضطرابات الاستقرار الاقتصادي والتنمية. مهمة البنك الدولي مساعدة البلاد الأعضاء وبمجموعة البلاد النامية بتقديم قروض طويلة المدى لتمويل المشاريع الأخرى لعملية التنمية وتشجيعها على تطبيق السياسات الاقتصادية التي تكفل الاستخدام الأمثل للموارد. وكان المفترض أن تستكمل لركبان النظام الاقتصادي العالمي بإنشاء منظمة التجارة الدولية التي تعمل على تنمية التجارة بين البلاد الأعضاء وتضع قواعد السلوك في هذا المجال. فبما أن الهدف مؤتمر التجارة والمعامل في هاندا. كيو. سنة ١٩٤٧ وأسفر المؤتمر عن الميثاق المعروف بميثاق هاندا الذي حاول وضع الأسس لمنظمة التجارة الدولية وتحديد لغرضها. وكانت الفكرة أن يقوم الاقتصاد العالمي على هذا الأساس الذي يتكون من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية. وبهذا تشكل المؤسسات التي تشرف على الاقتصاد العالمي في المجالات التقنية والمالية والتجارية غير أن هذا التصور لم

## د. سعيد النجار

الدولة ملزمة بهذا المستوى ولإيجوز لها بعد ذلك رفع التعريفات التجارية إلا من خلال مفاوضات تجارية أو إجراءات محددة. وتسمى التعريفات هذا ما تعرفه تجارة مصرية.

المبدأ الثاني: هو دعم التمييز بين البلاد المختلفة في المعاملات التجارية وهذا هو المبدأ المعروف بسلطة أولى الدول والمعاملة. وبمقتضى هذا مبدأ تجارة يخصها بلد أيا آخر لابد أن تنسب لتفاني التي كل البلاد الأخرى دون مطالبة بذلك. فإذا منحت إحدى البلاد الأخرى في المعاملات التجارية أو إعفاء من ضريبة جمركية على سلعة مستوردة من بلد فإن هذا التمييز أو الإعفاء يسري على نفس السلعة المستوردة من كل البلاد الأخرى. وذلك لتساوي كل البلاد الأعضاء في ظروف المنافسة في الأسواق الدولية. وبجارية أخرى فإن شرط أولى الدول والمعاملة يعني المساواة في المعاملة بين كل البلاد





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٤ فبراير ١٩٦٦

المصدر:

٣٢

التي، في الوسائل الكمية لتأخذ بعين الاعتبار طريقتها الخاصة. ولأنه إن هذه الاعتبارات تضمن أن الجات بقيت مدة طويلة بعد انتهاء بلقده الصلة العامة. البلاد الصناعية مع عدد محدود جدا من البلاد ذاتية خصوصا من أمريكا اللاتينية. وكان ينظر إلى على أنه متدني الأهمية. ومن ثم فقد اندمجت البلاد النامية إلى إنشاء منظمة أخرى موازية للجات تكون أكثر اعتمادا بطريقتها الخاصة وأكثر استجابة لمتطلبات التنمية. وأدى ذلك إلى إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعروف بالانكاد سنة ١٩٦٦ بهدف تنظيم التجارة الدولية على أسس متساوية تشا من الأسس التي قام عليها الجات. فهو يهدف لعملية كبيرة على تطوير التجارة الخارجية للبلاد النامية. كذلك يهدف الانكاد مبادىء عدم التمييز ويري وجوب أن يقوم النظام التجاري الدولي على أساس إعطاء مزايا خاصة للبلاد النامية دون غيرها. ويهدف أيضا إلى تعزيز العلاقات المتبادلة بين البلدان الصناعية والمتنامية. والبلاد الصناعية متعمدة الانكاد وبطال البلاد الصناعية بتخصصات معينة. ومن نطها القوي لمساعدة البلاد النامية. وبالعجلة فقد نشأ الانكاد لكي يكتسب مطلب الجات في مواجهة الشمال. ويمكن النظر إليه على أنه الفكرة المضادة لفكرة الجات. ومن المهم أن نذكر أن الفلسفة التي قامت عليها منظمة الانكاد كانت تمسك إلى حد كبير استراتيجيات التنمية التي سادت خلال فترة الستينات. وهي استراتيجيات الإحلال محل الواردات في ظل تقييد شديد للتجارة الدولية ولم يجد الجات مقرا من أن يتشاور مع هذه الفكرة المضادة وانعكس ذلك في تعديل الاتفاقية الأصلية بإضافة ما يسمى بالجزء الرابع الذي أصبح ثالث المضمحل منذ ١٩٦٦. وهو يفرض صراحة على البلاد النامية ليد أن تعامل معاملة خاصة وبخصائية في تطبيق أحكام الاتفاقية العامة وأدى ذلك إلى موافقة الجات على نظام التفضيلات العامة الذي تقدر في إطار الانكاد في أوائل السبعينيات رغم أنه يخلف على مخالفة صريحة لمبدأ عدم التمييز حيث أنه يعفي معظم السلع الصناعية التي تستوردها البلاد النامية من الرسوم. وأد شهدت الفترة التي أعقبت ١٩٦٦ انضمام عدد كبير من البلاد النامية إلى الجات وما أن وجدت أن الجات، التي أقرت عليها ما هي في طيعة إليه من حماية كما أنه يعاملها معاملة تفضيلية في حقن متطلبات التنمية. واتسمت منسحر إلى اتفاقية الجات سنة ١٩٧٠ وكذلك انضمت بعض البلاد العربية والأخرى ومنها الكويت والمغرب وتونس والجزيرة ويبدو أن عددا من البلاد العربية في طريق الانضمام على إثر نجاح ثورة البعث.

استولى كس والحظر الكلي أو بتحديد الكمية المسموح باستيرادها فالتا لتعريف تماما مغاير للمعروف. في مثل هذه الحالات هناك تعميم على مقدار الحماية ومن ثم على التكلفة الحقيقية التي يخلف عليها هذا النوع من الحماية. لهذا الاعتبارات فإن الجات يلف موقف البدء من الأساليب الكمية إلا في حالات استثنائية نصت الاتفاقية عليها صراحة وبذلك في السلع الزراعية وفي حالة حصر ظهور في ميزان المدفوعات أو حالة الزيادة المبلغية للواردات من سلعة معينة مما يهدد الإنتاج المحلي من نفس السلعة بشروط جميع. هذه هي المبادئ الثلاثة التي تحكم نظام الجات وهي: تمييز التجارة ومبدأ عدم التمييز والاعتماد على الوسائل السعرية دون كمية في تحديد الواردات. ويستطيع أن نعلم لماذا لم تكن البلاد النامية في أي وقت من الأوقات خديعة لحاصل المبادىء التي تقوم عليها الجات. فإن تقييد التجارة كان من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها استراتيجيات التنمية خصوصاً عند إنشاء الجات. كذلك فقد رأت البلاد النامية أن هدفها عدم التمييز والتجانس وعدم

المتجارة. ولأنه كما قد يتبادر إلى الذهن لفظة الأولى منح رعاية خاصة لأحد الدول على حساب البلاد الأخرى. المبدأ الثالث: هو الاعتماد على التعريفات الجمركية وليس على القيمة الكمية إذا التفتت للضرورة تقييد التجارة الدولية. بمجارة أخرى فإن حصص الاستيراد ومجاري مبرهاا يعتبر من المبررات في نظام الجات. فإذا كان لابد من تقييد لتجارة تتعلق بحماية الصناعة الوطنية أو لعلاج حصر في ميزان المدفوعات فله ينفى الاتجار إلى الوسائل السعرية ( أي التعريفات الجمركية ) وليس إلى الوسائل الكمية أو غير التعريفية. وقد يستعمل البعض لماذا هذه المبررات الضخمة للأساليب الكمية السبب أن الأساليب الكمية تختلف من الأساليب السعرية من حيث انكادها إلى العشوائية. فإذا فرضنا وسعاً مركزاً مغايرة خصوصاً في الحالة مثلاً على الواردات من سلعة معينة لمصلحة الإنتاج المحلي فالتا نعرف على وجه التحديد مقدار الدعم الذي يتمتع به المنتج المحلي من طريق تلك الحماية ولكن لماذا إلى







# الجات آخر الكيوارث العالمية عام ١٩٩٣ (٢)

## الاتفاقية لها تأثيرات طيبة على اقتصاديات الدول

### النامية .. وستؤثر على صادرات القطن المصري

#### أفريقيا ستخسر ٢٦٠٠ مليار دولار

#### في سبيل تنفيذ اتفاقية «الجات»

وصرح الأمين كريستوف، وزير خارجية الولايات المتحدة، بأن سكان هذه دولة متخلفات حتى يوم ١٥ ديسمبر، ولكن لن يكون هناك شيء أكثر يوم ١٦ ديسمبر، وهذه هي الرسالة التي أرادها الأمريكيون.

ويعد مبيعات قطنية في هذه الدولة الأمريكية، وبعد أن تكثرت الاتصالات القطنية بين المصنوع مبيعات كوتل وأرئيس الأمريكي بيل كلينتون، حملت الأنباء موافقة فرنسا على قطع الاتصالات في الولايات المتحدة.

وفي موضوع الدعم للمصنوع الأمريكية في قطاع أمريكا باستمرار الدعم الأمريكي للمصنوع الأوروبية من هذه المصنوع، من خفض الدعم بقيمة ٢١٪ على مبيعات صادراتها من ١٩٩٥.

وفي موضوع الخلافات من الاتفاق على تمديد هذا الموضوع لمدة خمس سنوات، وهكذا خرجت أوروبا من اللعبة التي لعبها فرنسا بالتصديق جزئي، وصدر ما سرب تسفر عنه الأمر.

ويصرى فرنسا برصيدها القطني الهائل أن تصل خلال هذه السنوات الخمس على التخليط - وهذا في مع المجموعة الأوروبية - التخليط هذه السنة، ولكن هجوم مبيعات في المجالات القطنية يستهدف به القطن، بل الحبوب على تدبئة عملية المصنوع وأخرج عليها.

### بقلم : عبد الرحمن صادق

والأمين الرئيس بيل كلينتون يوم ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ فإن الولايات المتحدة قد وصل تصديق خبره لروني في جهودها لتفتح الأسواق الخارجية أمام التصنيع الأمريكي.

على توقيع الرئيس يوم ١٥ ديسمبر ١٩٩٣، قال: «إن الولايات المتحدة ستدعم العالم في التمسك، وهذا أصبحت لنا على المستوى العسكري، واعتبر الرئيس كلينتون بأن الاتفاقية لم تحقق كل ما كانت ترويه أمريكا، وإنه لابد من استمرار العمل لتفتح أسواق جديدة، والتوصل إلى اتفاقيات خاصة بالبيئة».

ويطرح السيد صبري محسن وزير الخارجية يوم ٢٠ ديسمبر عن اتفاقية الجات، لخاص من قطاعات الإنتاج للتعاون الأخير الجات على التصنيع الدول الأجنبية، وقال أن لفرنسا ستدفع حوالي ٥٠٪ من للعامة القطنية لها في الاتفاقية، وأنه (الاتفاقية) ستؤثر على مبيعات القطن المصري، وبطلب بضرورة إقامة كنش في الاتفاقية بسبب خسارة التوفيق في فرنسا، وبالتالي، وقال أن مطلب الدول القطنية لم يوفى في الاتفاقية.

وهذا كلام بالغ الأهمية وكان يمكن أن تكون أهمية بلغة في كونه وقد خرجية مصر، بما لها من ثقل في القطنية وفي العالم العربي والإسلامي وفي القارة الأفريقية، غير أن أهمية تزايدت لأن مصر تدرك في هذه المرة القطنية الأمريكي.

والم يك هذا التصريح من أفراح، لالاه أن تستطيع أن تعطيها طبعاً ليد من سبيلها في الخارج سبيله، وألا كان يجره متخلفات الخرجي طبعاً ليد

وقدنا في السلة القطنية عند بيان جميع التصريحات القطنية الأمريكية لأوروبا والعالم، واعتبارها مثلاً لاستبيان به أمريكا. وبين ما يفقه فرنسا - ٣ مليارات فرنك فرنسي - لوكية، مقابل مبيعات القطن الأمريكية في الفترة من ٨٦ في ١٩٩١ - وفي هذه الفترة يستكمل ما بقي من وجهة النظر الفرنسية وغيرها من وجهة النظر في موضوع اتفاقية الجات.

الأمير من وجهة نظر فرنسا لا يقتصر على التخليط القطني، له بتطويرها لاه بتخليط خمسة أسلحة بوية فرنسا وشخصيتها والمخاطر التي تقفها لخطقة الأمريكية في المنتجات لها لخطقة أسلحة غير محبوبة لأن يتخلى على كل مبيعات الفكر من القطن في العائدات والتخليط ولقيم قد دخلت القطن وتصحيات أمريكية من القطن بوية الفرنسيين وليس القطن البويين والبالا في معظم صادراتها لفرنسية والمصنوع والمزارع لفرنسية إلى حتى العالم الفرنسي الذي كانت شهره تفريق في الأفق بدأ يلمسه العالم وأسلوب، تكلل العالم للتد التي يدعو لخص في الشرق العالم والاستمتاع به بدأ يلف ويتخلى هذه القطنية من مهر للمحيط على الأزياء وخطوط لفرنسية كانت فرنسا تتميز بها وهي مسلسل التوفيق والمبيعات تكلل سبيلها لفرنسية: «التي في لك في فرنسا، إن هناك أهلاً كبيراً في أوروبا على لقطات المبيعات».

ولمنا كانت فرنسا تتعاون على ضغط الولايات المتحدة للحصول على موافقتها وموافقة العالم على صدور صيغة للتصريحات القطنية بكل أرقامها وجميع التوفيق هذا القطنية له يستحيل أن يمتد لك وأبعد مؤتمرها على الدفاع في معركة لقطات عليها معركة الاستثناء القطنية.

لقد ولقت فرنسا قلة سلمية، وتبين أن تكون يتكون بملكية القطنية القطنية والقطنية الفرنسية يتكون القطنية سلمية، تكلل تكلل لاجتماع رقم خروج الاتفاقيات والتغيرات الفكرية وقال: «إن الذين زعموا قلة لفرنسية في فهم مفاوضات Transac، وبعد الخصخصة الفرنسية.

ولم تستطع الولايات المتحدة، وبدأت على ذلك بأن حتى من الجمعيات الأوروبية أن تشاهد ما تريد دون أن يفرض عليها ما تشاء في تصمم، وأرسلت رداء هذا النخل القطن، لا يثبت في العالم أي فهم ترمها الدول ويدها أهل الفكر والمثقفين.

وتصمم هذا الوقت للتقدم في قطن لها وفرنسا على عقد قمة لبحث عقد القطنية الأمريكية في فرنسا يوم ١٩٩٣/٧.

وبدا على الخلافات التي تفرقها الدول الأمريكية بأن موقف فرنسا سوقي في مزارعها، صير فرنسا لفرنسية فرنسا، مزارعها وأهلها وإذا لا بد أن تكتفي ببلد البويين وكان ذلك مرة واحدة إلى ترجمة القطنية الأوروبية إلى سوق جملي.

والأمير الرئيس لفرنسية الفرنسي أن تكون فرنسا على التي سبيلها قطنية، بل لوجبة الأوروبية، وقال فرنسا أن هذه أول مفاوضات كبيرة تحتفظها لوجبة الأوروبية منذ توقيع معاهدة ماستريخت، التي ستؤثر على قدرة لفرنسية لفرنسية دولة على القطنية والحصول على حقوقها القطنية، أو له على القدرة التوفيق على أن يكون فرنسا أمريكا، والتي أقرت قطنية على أن فرنسا صك، حتى لفرنسية في المجموعة الأوروبية، وهو الذي يمكن أن يفلح في أفر.













المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ١٩٩٤

السفير الكندي بالرياض لـ «العالم اليوم» :

## نؤيد انضمام السعودية إلى «أجات»

نتائج مهمة لاجتماعات اللجنة السعودية الكندية

□ الرياض-

محمد عبد الرحمن:

### □ ٢٠٪ زيادة في حجم التبادل التجاري بين البلدين

النصف الأول من العام ١٩٩٨ مليون دولار بارتفاع نسبته ٢٠,٧٪ عن قيمتها خلال النصف الأول من العام السابق ١٩٩٧. ومن أهم هذه الصادرات الشعر والخشب والورق.

أما بالنسبة لواردات كندا من المملكة فقد بلغت عام ١٩٩٧ حوالي ٤٥٣,٧ مليون دولار. خلال النصف الأول من عام ١٩٩٧ بلغت قيمة هذه الواردات ٢٤٧,٧ مليون دولار بارتفاع نسبته ٢٤٪ عن النصف الأول من العام السابق. وأهم هذه الواردات النفط ومشقاته والذي يمثل أكثر من ٩٥٪ من إجمالي واردات كندا من المملكة السعودية.

وقد تحول الوزن التجاري بين البلدين لصالح المملكة بدءاً من عام ١٩٩٠ بعد أن كانت كندا تحقق فائضاً مع المملكة بلغ عام ١٩٨٩ حوالي ٧٠,٩ مليون دولار. وتقدر قيمة العجز التجاري لكندا مع المملكة في عام ١٩٩٧ بحوالي ٢١٢,٨ مليون دولار مقابل ٢٣٠,٩ مليون دولار عام ٩١. وخلال النصف الأول من عام ١٩٩٣ بلغت قيمة هذا العجز ٩٠,٩ مليون دولار بارتفاع نسبته ١٦,٦٪ عن نفس الفترة من العام السابق.

وتعزيز العلاقات التجارية القائمة بين كندا والمملكة وتتطلع لتنفيذ للبرامير والمشاريع المعينة التي يتم تنفيذها خلال اجتماعات اللجنة.

تجدر الإشارة إلى أنه قد ترأس اجتماعات اللجنة من الجانب السعودي السفير مأمون كروبي وكيل وزارة الخارجية للشؤون الاقتصادية فيما ترأس الجانب الكندي آلن كيلباتريك وكيل وزارة الخارجية لشؤون التجارة الدولية.

٢٩٤,٥ مليون دولار..

### حجم التجارة المتبادلة.

وجدير بالذكر أن حجم المبادلات التجارية بين المملكة وكندا بلغ عام ١٩٩٧ حوالي ١٩٣,٦ مليون دولار أمريكي.. وخلال النصف الأول من العام الماضي ١٩٩٣ بلغ إجمالي قيمة المبادلات ٢٩٤,٥ مليون دولار مسجلاً زيادة نسبته ٢٠٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وأوضح تقرير مجلس الغرف السعودية أن قيمة صادرات كندا للمملكة عام ١٩٩٣ ٢٣٩,٩ مليون دولار مقابل ٤٢٠,٧ مليون دولار العام السابق. ول عام ١٩٩٣ وصلت قيمة هذه الصادرات خلال

أشاد السفير بيتر سندير لاند سفير كندا بنتائج اجتماعات اللجنة السعودية الكندية في دورتها السابعة التي عقدت مؤخراً بالرياض. وقال إن اللجنة حققت نجاحاً كبيراً في مجالات التعاون بين البلدين.

وقال السفير الكندي في تصريح له «العالم اليوم» إن الجانبين بحثا على مدى يومين العلاقات الاقتصادية والتجارية خاصة في مجالات الاتصالات والنقل والتفتيش من المصان والمضرب والرعاية الصحية.

وأضاف سندير لاند أن من أهم الموضوعات التي طرحت للبحث خلال اجتماعات اللجنة الطلب الذي تقدمت به المملكة العربية السعودية لمضوية المنظمة للتجارة والتصرفية الجبركية «أجات» مؤكداً أن هذا الصدد تأييد كندا لهذا الطلب.

وأشار إلى أنه تم أيضاً مناقشة آثار اتفاقية التجارة بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك على طاح الطاقة.

### اجتماع اللجنة..

#### خطوة مهمة

وأشار السفير الكندي إلى أن الجانبين وافقا على أهمية التامة أنشطة لقرارات الاجتماع بشكل مثنوى. وقال أننا نعتبر هذا الاجتماع خطوة مهمة لتقوية







المصدر :

١٩٩٢ هـ

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## «البات» .. ابتكار التقدم وتأصيل التخلف ؟

يمكن حصر كامل خسائر اتفاقية الجات الأخيرة ومخاطرها الجسيمة في ضوء ما تشهده من مواد وخصوص والزامات وتوقيعات وبنية ظاهرها أفرجة وباطنها العذاب بحكم أن كافة التحليلات التي تخصص فقط على النص ولتجاوز إلى تحليل الآثار الخام للمناخ الدولي وصالحه وحالته الجديدة والتجدي لا بد وأن تؤدي إلى نتائج مثقلة وإلى تنبؤات غير صالحة للتأرجح على لدى المفسر والموسط والطويل... وحتى التنبؤات القائمة فقط على الأفق البعيد لتتضمن مبدأ حرية التجارة العالمية فإنها تؤدي إلى تصور حاد في تحديد الشكل وتوقع ضلولة وعمالة حادة لتضع رؤية الانحلال للمع الذي تكثرت نذره وأوجعته وأسفلته وإبعاده منذ سنوات مما يسمم بتحديد الحجم الحقيقي لخسائره الجسيمة على الدول النامية في ظل أوضاع الجيد القاتل بالانتماء إلى الاقتصاد العالمي.

وقد جاءت اتفاقية الجات لتضع المصالح الأخيرة للواقع الاقتصادي والتجاري والمالي الدولي الجديد واستكمال حليته إلى الخطة الدولية التي يجرى في ظلها فرض القواعد الجديدة للعبة بعد أن تحسنت ووضحت وبعد أن تأملت الدول الصناعية الكبرى وترأست فيما بينها على هذه القواعد...

ويستحيل فهم اتفاقية الجات وتحليلها في سياق يتفصل عن فهم العام والتعامل للمفهوم المعاصر للتخصص وتقسيم العمل بين الدول لأن المفهوم الاقتصادي والعمري كان يلزم العالم إلى عشرين ثلاثاً لهما علم من يتجون السلع الصناعية ويصنونها وعالم من يتجون المواد الخام والمعدنية وجانب من المنتجات الزراعية ويصنونها وكانت قواعد التجارة الدولية تقول دائماً بأن اسم السلع الصناعية توجه للارتفاع والارتفاع استغناها تمل إلى الانخفاض المستمر في حين أن اسم المواد الخام والمواد وما تشابهها توجه إلى الانخفاض والارتفاع استغناها تمل إلى الهبوط الحاد... وتركز جانب هام من الحوار بين الشمال للتقدم لغني والجنوب للتخلف الفقير على نقطة مخورية تقول بعدم عدالة شروط التجارة الدولية وهي عدالة لا ترتبط من قريب أو بعيد بمبدأ حرية التجارة.

ومع التكنولوجيا والتقدم تؤدي إلى التخصص السابق والتقليدي للتخصص وتقسيم العمل بين دول العالم وظاهر الاتجاه الذي سعى بإعادة التوازن الصناعي حيث بدأت الدول الصناعية الكبرى في التخلص من قائمة طويلة من الصناعات التقليدية العمالة والأقل تقدماً والأقل استخداماً من مزايا التكنولوجيا المتطورة كما تم التخلص من الكثير من الصناعات الملوثة للبيئة ونقلها إلى دول العالم الثالث الذي لا توجد به قوانين مستتدة لحماية البيئة تعمل تلك القوانين الموجودة في الدول الصناعية الكبرى والتي جعلت من اشتراطات حماية البيئة حداً كبيراً على مثل هذه الصناعات كما تتخليه من اتفاق استعمرى ضخماً يقلل أرباحها ويضعها غالباً إلى الخسارة والافلاس.

ويعرف عالم اليوم نوعية جديدة من التخصص الاتكالي قائمة على تخصص الدول الصناعية الكبرى في صناعات تكنولوجيا المتقدمة ، مثل صناعات الكمبيوتر أو البلاستيك أو الألياف للظهور منها ويقتطع البرامج الخاصة لها وكذلك صناعة الخدمات الدولية المالية والاستشارية والسياسية وغيرها وهي نوعية من الانتاج تحقق بقعة مضاعفة عالية ومرتفعة بمعنى أن عائدها مرتفع ولا تحصى العنصر التقني للمكبس والخسائر... لأن الدول المنتجة لهذه النوعية من السلع والخدمات في وضع شبه اقتصادي يمكنها من فرض السعر الأعلى... وهذه النوعية من الأرباح المصنوعة تذهب إلى المصانع بالرفاهية المعيشية التي تحرص هذه الدول على توفيرها أو توفيرها عن طريق عوائدها على نظمها وتسييرها... وهذه النوعية الجديدة من التخصص قائمة على تكثيف استغلال رأس المال وتكثيف توظيف التكنولوجيا المتقدمة وتخليق في النهاية ما يمكن تسميته بالخدمة المتكثفة وهي تختلف جملة وتفصيلاً عن الأصادات المبرمجة للخدمة وللخلفه لخدمة حرية التجارة الدولية الذين تقلص احتياجهم واحتياجاتهم على المفهوم للحق القديم لأجاريث وأفرجة لتسيير وهي احتياج أصبحت تتصلح الآن لتحتل المكانة الرئيسية ولتلافتك عن كل خليل يواطى على كل الدول الذي يجمع كافة المزايا وجميع الحصانات.



واكتمال فهم المصحيح لاتفاقية «الجات» ويمكن ان يفصل عن التفسير السليم لعودة البعد الجغرافي للبروز على الرغم من كافة الاحداث المضاعفة للانتماء الاقتصادي العالمي وهو يعد بنجاح من تكوينات التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم وارتكازها على قاعدة «الجوار الجغرافي» بالدرجة الأولى والسوق الأوروبية المشتركة التي تحولت إلى الجماعة الأوروبية ونشأت ١٢ دولة لها توثق أن تضم خلالها دول القارة الأوروبية وتمهد الطريق وتفتح أمام هذه الخطوة وتتحرك صوب إقامة الوالات الأوروبية للحد من الفتن القابض.. وفي المقابل تشكل كيان جغرافي مماثل في أمريكا الشمالية بقيادة أمريكا بديته تضم معها كندا والمكسيك ولكن مخططاته تضع كثيرا الأقدام جانبا عريضا من أمريكا اللاتينية وترتيباته الفعلية والعملية خلال عقد الثمانينات ضمت مجموعة دول الكاريبي التي ينظر إليها بأعجابها للقضاء الخلفي لأمريكا ومساعدتها وإهمالها.

ومع التطورات الحديثة عالميا التي بلغت إلى تسمية العصر الحاضر بعصر المعلومات أو المعلوماتية وارتفاع قيمتها وعلاقتها وكثافة الاستثمار فيها فإن قضية الملكية الفكرية، وبخاصة براءات الاختراع والحرايات منع التقليد.. ولا التوزيع.. تصبح ذات أهمية كبرى للدول الصناعية الكبرى وتحقيق عوائد بالغة لأصحابها لاختراع العالم بغير جهد اضافي يتكافئ لاثنا مستضعف لهم مبادئ اضافية عما يملكونه بالفعل وهي علاقات كان يصعب لاطلاعه بها قبل اتفاقية «الجات» وستصبح ملزمة بعد الاتفاقية.

ومكشحات به اتفاقية «الجات» يعني أن عصر كوار الحجة العارفاة قد انتهى بغير رجعة لأن أسلوب الحجة القديم على التكرار براءات الاختراع في الدول الأوروبية وأمريكا وتحديثه وإعادة بيعه في أسواق هذه الدول بأسعار أقل قد انتهى، وإلى أن من يصمم تلك في ظل اتفاق «الجات» الأخير حرام مكانه الطبيعي، كراهة منظمة التجارة العالمية الجديدة بغير منافسة.. وكذلك فإن تجزئة شعور الأسوياء أو ما يسمى بالدول الصناعية الجديدة قد انتهت وولت لأن عصر صناعات التجميع والصناعات الخفيفة وكذلك عصر الصناعات الثقيلة للعمالة قد أصبح من مخلفات الماضي وأن واقع التكتلات والتربيطات الدولية الجديدة يحسم أزمة الصناعات الثقيلة الصاعدة أساسا لدول الجوار الجغرافي في أوروبا الشرقية والغربية لأمريكا وهي منطقة الكاريبي والمكسيك وأمريكا اللاتينية بالاسم لا أمريكا.. لقد أثبتت السياسة أن لواايد ليست مقبوضة وأدليل القريب يرتبط بعزم قاسية مواعيد اتفاق دفرزة.. لريحا، بالرغم من كثافة الاهتمام الدولي به ومن حوله.. لذا أكرم التخطف من الداسة الفوتوكات في اتفاقية «الجات» الأخيرة ووجه اهتمام من أقصى بالقرب من أبريل القادم إلى أبريل عام ١٩٩٥ حتى تصبح كافة الأطراف متسوية الفرصة للتزيد من المفاوضات لوضع اتفاقا فوق الحروف بحثا عن الحد الأدنى من الداسة في العلاقات التجارية الدولية خاصة أن المصالح الاقتصادية العالمية أصبحت لها مخطط العلاج الأنشيق في اليوسنة والهرسة ويتناهي تماما مع موكوكات الأمن العام للأمم المتحدة التي تخدمها منظمة التجارة العالمية الجديدة.. انضمام إلى مملكته ومكوكته وتضمينه وآلياته 77





المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : **١٩٩٣**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## دول جنوب شرق آسيا ونظام التجارة العالمية الجديد

ماري روزفيلد

ترتفع نسبة الصادرات للدول النامية بعد أن تقوم هذه الدول بتخفيض التعريفات الجمركية طبقاً لاتفاقية الجات الأخيرة حيث إن هذه الدول تتمتع بأعلى نسب تعريفات جمركية لحماية صناعاتها المحلية. ومن المتوقع أن تكون آسيا من أكثر المستفيدين من تحرير التجارة حيث إنه طبقاً لتقرير أعدته الدول فإن تخفيض ٥٪ في التعريفات الجمركية في الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية سوف يؤدي إلى زيادة إجمالي صادرات الدول النامية بمعدل ٥٦ مليار دولار أمريكي سوف يذهب ٢٧,١ مليار منها إلى دول شرق آسيا.

ومما يؤكد هذا أنه بعد أن ساد التلق دول شرق آسيا تجاه اتفاقية التافة، انفضحت سحابة القلق بعد الدراسة الثانية التي أوضحت أن الأجور في القطاع الزراعي في المكسيك وأحدى دول اللانقاء تعادل ضعف مستوى مثيلاتها في كل من أندونيسيا والفلبين وتايلاند وماليزيا وكذلك يصاب مستوى التضخم في المكسيك ضعف ما تشهده الصين التي تعد الدولة الأكثر نمواً في شرق آسيا.

لكن الخوف أن تلجأ الدول للصناعة إلى معارضة لغزو الاسيوي عن طريق البند الخاصة بالأغراق ويتم للدول الاسيوية بمحاولة إغراقها.

أما تأثير البند الثاني الخاص بتخفيض الدعم على المنتجات الزراعية فليس من المتوقع أن يكون له تأثير قوي على أسعار المواد الزراعية في دول شرق آسيا حيث إن وارتك هذه الدول من المواد الزراعية قليلة. فبلغ نسبة واردات كوريا من الطعام حوالي ٢٠٪ من إجمالي وارداتها. للتأثير الوحيد سيكون نتيجة فتح كوريا أسواقها أمام الأرز الأمريكي مما سيؤدي إلى زيادة وارداتها من المنتجات الزراعية.

منذ توقيع اتفاق الجات الأخير في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ والجميع يتحدثون من تأثير هذه الاتفاقية على التجارة السدائية وعلى دول العالم النقص. كما أهتم الاقتصاديون بتأثير هذه الاتفاقية على الدول النامية وعلى مصر بالتحديد. والقليل من الكتابات المنشورة هي التي قامت بدراسة تأثير هذه الاتفاقية على دول جنوب شرق آسيا خاصة، وعلى دول النمر الاسيوية: سنغافورة، كوريا، هونج كونج وتايوان بوجه الخصوص.

وأهم بنود الاتفاق الآخر للجات تلخص في تخفيض التعريفات الجمركية على السلع المصنعة في حدود ٥٪ على الدول الغنية وإزالة الدعم الزراعي. وسوف يؤدي تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المصنعة إلى تخفيض الرسوم على حوالي ٢٠ ألف سلعة وبالتالي سوف تصبح الخلية للكفاءة الانتاجية والجودة العالية. وبدراسة هيكل الصادرات الكورية مثلاً يتضح أن السلع المصنعة مثلت نحو ٩٥٪ من إجمالي الصادرات الكورية في عام ١٩٩١ - وتبلغ هذه النسبة الرقم نفسه في هونج كونج، كما تبلغ ٧٢٪ من صادرات سنغافورة. وبخفيض التعريفات الجمركية على المواد المصنعة سوف تخفض أسعارها. وبالتالي تصبح الصادرات المصنعة لهذه الدول أكثر منافسة في الأسواق خاصة بعد ارتفاع قيمة اللين مقارنة بالدولار الأمر الذي أدى إلى زيادة أسعار المنتجات اليابانية وزيادة فرص النمر الاسيوية في التصنيع.

كما تجدر الإشارة إلى أنه طبقاً لتقارير البنك الدولي فإن حوالي ٦٠٪ من صادرات جنوب شرق آسيا تلعب إلى الدول المتقدمة و ٢٥٪ للدول النامية. ومن المتوقع أن





المصدر : الما...  
المصدر : الما...

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٢

# اتفاقية التجارة الدولية متعددة الأطراف والنظام الاقتصادي الدولي

ثمة نقطة مهمة لم تلتفت إليها معظم الكتابات التي تناولت بالتعليق الاتفاق الذي أنهى الجولة الثامنة -جولة أورجواي- من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار اتفاقية الجات، والذي تم التوصل إليه في منتصف ديسمبر الماضي. فهذا الاتفاق مثل نقطة فاصلة بين ما قبله، وما بعده نظرا لكونه أسس لنظام تجاري عالمي جديد هو نظام التجارة متعددة الأطراف. هو نظام له مؤسساته الواضحة ويستند على جملة من إجراءات المراقبة والإشراف وفرض

العقوبات على المخالفين.. وهو نظام يشمل كافة الأطراف الدولية، للوقعة وغير للوقعة على الاتفاق. وأخيرا هو نظام يعكس توازنات القوة الاقتصادية للراهنه.. والمقالات التالية يناقشان تأثير هذا النظام الجديد الذي أرسنه الاتفاقية. حيث يناقش المقال الأول تأثيره عموما مع الإشارة إلى ردود الأفعال المصرية عليه في عجلة. بينما يناقش المقال الثاني تأثير مثل هذا النظام على دول جنوب شرق آسيا، وهي من أكبر القوى التجارية في العالم.

## عيسى فتحي عيسى

كما هو معلوم للمتابعين للمفاوضات الجات فإن الفكرة الأساسية من كافة مفاوضات الجات عبر أكثر من ٤٥ عاما تبلورت في تحرير نظام تجاري عالمي مؤسس على قاعدة تعدد الأطراف المتعاقدة. وقد استندت تلك الفكرة على مفهوم المزايا النسبية على اعتبار أن تحرير التجارة الدولية سوف يسمم بمزيد من الكفاءة في تخصيص الموارد إذ سيترتب على هذه الكفاءة أن تصبح كل دولة قادرة على التخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بمزايا نسبية بالمقارنة بغيرها من الدول الأخرى. ومعنى ذلك أن أسعار السلع والخدمات -بصفة عامة- سوف تميل للانخفاض وأن ميكن الأسعار النسبية سوف تعكس بصورة متزايدة القيم النسبية لخلف السلع والخدمات والناتج المنطوق لذلك أن القدرة الشرائية للمستهلك سوف تزداد الأمر الذي يسمح بمزايا الطلب

العالمى وبالتالى زيادة معدلات النمو في الاقتصاد العالمى وما يتضمنه من الارتقاء بمعدلات التضخيل وترأجم نسب البطالة. هذا عن الأساس النظري الذي قامت عليه الجات لتبرير كافة المفاوضات التي جرت عبر الدورات الثمانية. إلا أن أهم ما يلفت النظر فيما تضيفه عنه دورة أورجواي من نتائج لها أوضحته قسرات المتفاوضين ١١٧ دولة، بين فاعل ومفعول به، وبعبارة الحال كانت البلاد الصناعية للتمسك في مقام الفاعل والخاضعة وكانت للولايات المتحدة الأمريكية هي رأس الرجح في مقام الفاعلة، وكانت البلاد النامية بمستويات تطورات اقتصادياتها المختلفة في مقام المتلقي والذي يجب عليه أن يكيف أرضعاه الاقتصادية المحلية مع الواقع الاقتصادي العالمي الجديد الذي لم يعد ممكنا -مع الانخراط فيه- الفكاك منه. وقد أوضحت نتائج دورة أورجواي كذلك

مستوى التطور الاقتصادي من المستوى القطاعي، فبعد أن ظل هدف كافة جولات الجات السابقة على دورة أورجواي التركيز على تحرير التجارة المنظورة والقطاعات السلبية، فإن دورة أورجواي امتدت بالتصريح إلى القطاعات المنظورة والقطاعات الخدمية. إن جانب التجارة المنظورة تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية لتتمكن بذلك لتطور الذي حدث بالهيكلة القبطي للاقتصاد الأمريكي حيث حقق تطورا هائلا في مجالات الخدمات المالية -الاتصالات- الشحن والخدمات اللوجستية. إلخ بحيث أصبح قطاع الخدمات مؤا لقطاع الأول بالاقتصاد الأمريكي من حيث نسبة المساهمة في الناتج







المصدر: **العام**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: **نوفمبر ١٩٩٤**

المحل الأمريكي وأكثر من ٤٠٠،  
تحرير التجارة الدولية، ولا بدني  
هنا، موكدة بالبنسبة للدول  
الصناعية المتقدمة والفاعلة، إلا أنها  
بالنسبة للبلدان النامية ذات التطور  
الاقتصادي المنخفض تقع في دائرة  
الظن أو عدم التأكد، وأن الأمر  
بالنسبة للمجموعة الأخيرة يتطلب  
تحليلاً مستفيضاً لتوقع آثار دورة  
أوراجوى في الأجل القصير والأجل  
الطويل. وفي هذا الصدد فإن تقرير  
البنك الدولي عن التنمية في العالم  
عاشم ١٩٩١ أرفغ من معظم  
الدراسات التي جلت العلاقة بين  
نمو الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح  
في التجارة تشير إلى أنه من المرجح  
أن تكون المكاسب طويلة الأجل  
الناجمة عن تزايد المنافسة والناتج  
الإضافي للتكنولوجيا أكبر كثيراً من  
المكاسب قصيرة الأجل، إلا أن  
التقرير عاد وحذر من الاعتماد على  
هذا الاستنتاج لسببين:  
الأول: أن معظم الدراسات بحثت  
العلاقة بين النمو الاقتصادي  
وحجم التجارة وليس سياسات  
التجارة بما تطرحه من أسئلة  
صعبة.

الثاني: من الصعب  
الارتباط بين السياسات التجارية  
والنمو فقد يكون الإدم التصديري  
المتيز وارتفاع نمو الناتج المحلي  
الإجمالي وأجماً إلى السياسات غير  
المحمية والتجارة بصورة مباشرة  
دمثال السياسة الاقتصادية الكلية  
وتأثيرات تجميع المنافسة المحلية وما  
إلى ذلك، وبالإضافة إلى ذلك فإنه من  
الصعب تحديد اتجاه السببية بين  
سياسات التجارة والنمو، حيث إن  
قضية النمو الاقتصادي على  
المستوى الدولي تثير تساؤلاً مهماً،  
لاي مدى يمكن من طريق تحرير  
التجارة الدولية زيادة معدلات النمو  
الاقتصادي بدول العالم في ظل

النمط الحالي لتوزيع الدخل على  
المستوى الدولي والمستوى الإقليمي  
والمستوى القطري وهو نمط  
يتسم بسوء التوزيع، وفي ظل  
الأوضاع النقدية الدولية الراهنة  
القائمة على عدم وجود نظام نقدي  
دولي ينظم هوائش الحركة فيما بين  
عصلات دول العالم بما لا يجفئ  
الزاياء النسبية التي تحدد القدرات  
الحفاظ على مكتسباتها التلقائية من  
التجارة الدولية؟

ومن هنا يمكن القول بأن أهم  
القرارات الأساسية التي انتهت إليها  
دورة أورجوى تمثلت في:  
إنشاء منظمة التجارة العالمية،  
إلى جانب كل من صندوق النقد  
السيول والبنك الدولي لتتولى  
الإشراف على تحرير التجارة  
العالمية ولها سلطات واسعة في  
إزالة كافة أنواع الحواجز والقيود  
التي تعترض لتسياب التجارة  
السودائية في مجالات السلع  
والخدمات.

هذا إلى جانب القرارات  
الأساسية التي انتهت إليها دورة  
أورجوى والتي سيتم التوقيع  
عليها في أبريل القادم بالعربية  
لطرفها على الجالس الثانية للدول  
فيما تبقى من عام ١٩٩٤ للتصديق  
عليها لتدخل حيز التطبيق اعتباراً  
من أول يناير ١٩٩٥، وفي ضوء  
هذه القرارات هناك عدد من  
الملاحظات.

١- أن الأساس النظري الذي  
قامت عليه والوجهة هو قاعدة  
الزاياء النسبية لمفهوم ريكاردو  
لتحديد أنماط التخصص وتقسيم  
العمل الدولي، وقاعدة أو نظرية  
الزاياء النسبية طبقاً لفرعها فإن

التيها تعمل في إطار سوق تقوم على  
المنافسة الحرة، وحيث من الثابت  
عملياً أنه لا يوجد مثل هذه السوق  
وأن هيكل السوق الدولي حالياً يقوم  
على الاحتكارات الكبيرة أو منافسة  
القلة بحيث تتحكم الشركات الدولية  
النشاط في قوى السوق وبالتالي  
أسعار السلع المختلفة فهل  
يستهدف تحرير التجارة الدولية  
إعادة تقسيم العمل الدولي تبعاً لما  
تريده هذه الشركات؟ وإذا لم يكن  
الامر كذلك فما هي الإجراءات التي  
من شأنها توفير ضمان للدول  
النامية في مواجهة الشركات الدولية  
النشاط.

٢- في إطار اجتماعات مؤتمر  
الامم المتحدة للتجارة والتنمية  
UNCTAD كان شعار البلاد  
النامية تجارة لا دعم TRADE  
NOT AID، بمعنى تصحيح  
شروط تجارة البلدان النامية إلا أنه  
طبقاً للقرارات الأساسية للجان  
يلاحظ عدم وجود أي حرص على  
تفويض ذلك فلاتزال قاعدة الاحسان  
الدولي والمساواة هي التي تحكم  
علاقات الدول المتقدمة والدول  
النامية، بحيث تقرر لمواجه  
الخصائر التي تستصيب الدول  
النامية ذات الاستيراد الضعيف من  
الغذاء بتقديم إعانات تموينية وفي  
المقابل فإن دولة أورجوى وهي  
البرتغال نظراً لضعفها مما تقرر  
بشأن المنسوجات والملابس تقرر  
تموينها مالياً من قبل الاتحاد  
الأوروبي لتحديث صناعة  
المنسوجات بها.

٣- إن منظمة التجارة العالمية  
وهي مولدة دورة أورجوى لها  
سلطات واسعة في مراقبة تطبيق  
قرارات تحرير التجارة الدولية،





المصدر : **الفايز**

التاريخ : **١٩٩٦**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تمثل إضافة إلى جانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتنمية والتنمية لإحكام السيطرة على الاقتصاد العالمي سواء على الصعيد المحلي من خلال برامج التصحيح الهيكلي، أو على الصعيد الدولي بمراقبة التجارة الدولية على النحو الذي تقرر مؤخرًا في جنيف وبطبيعة الحال ستكون الدول النامية هي المجال الرئيسي لأعمال هذه القرارات.

٤ - القواعد التنظيمية الخاصة بالنازعات والإجراءات الانتقامية جاءت غير محددة ومتروكة لتقدير هيئة التحكيم التي ستنتج منظمة التجارة العالمية الأمر الذي يمكن أن يجعل للاعتبارات السياسية دورًا في توجيه الأحكام ضد أطراف بعينها.

٥ - طبقًا للاتفاق الأخير للجهات فقد تم تعديل السياسات التجارية للدول والدواتها بحيث لم يعد هناك خيار أخير سوى استخدام التعريفات الجمركية تبعًا للحدود الواردة بالاتفاق، وقد سبق ذلك تعديل السياسات الاقتصادية المحلية بالضغط لتطبيق اليات السوق في جميع دول العالم من خلال ما يسمى بالتمريض الاقتصادي والتفضيسية.

في ضوء هذه الملاحظات، هل يمكن الحكم على مدى تأثير ذلك على الاقتصاد المصري؟.. هناك تصريحات للمسؤولين المصريين ووزير الاقتصاد على سبيل المثال بأن إيجابيات الاتفاقية أكبر من السلبيات، وهناك آراء ترى عكس ذلك، وكثير في هذا الصدد مقالات

عديدة منذ توقيع الاتفاق، ولكن لم تجد في كل ما تم التصريح به أو الكتابات التي تمت سوى آراء متحيزة تستند على تصورات نظرية ومنطقية دون التحليل الموضوعي للواقع. وما إذا كان هذا التحليل يفرض على الفرضيات التي ينطلقون منها.. وإزاء ذلك فإنه ليس من الحكمة البدء بأي بعينه بشأن تدبير هذه الآثار فالأمر يتطلب وقتًا لمراجعة كفاءة تقصيلات الواقع الاقتصادي المصري بقطاعاته المختلفة وسعيه وخدمية ومراجعة هيكل الميزان التجاري والخصاب الجاري بميزان المدفوعات الأهم من ذلك تحليل المخدرات التنافسية للأخريين في البلاد الأخرى ورصد آلية العلاقات الاقتصادية الدولية المتروكة بالنظر الفني والمطور السياسي الدولي حتى تكون كلفة أجزاء الصورة متكاملة لتكشف عن كلفة قواعد اللعبة وبالتالي تحديد أنسب وسائل التكيف معها سواء في الأجل القصير والأجل الطويل.





السبعة

المصدر :

التاريخ : ٦ جويلية ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# من يفض الاشتباك بين وزارتي الخارجية والاقتصاد حول اتفاقية الحات ؟

كتبت ايناس عبد العليم وناهد محمد :  
على الرغم من التراب الموعد النهائي لإصدار المنظمة التجارية الدولية الجديدة ، الجهات ، وتوقيع الاتفاقية خلال شهر أبريل القادم ... إلا أن الخلافات حول مدى تأثير هذه الاتفاقية على الاقتصاد المصري مستمرة ولا أحد يعرف حقيقة هذا التاثير سواء أكان إيجابيا وسلبيا والغريب في الأمر والمدهش حقا أن هناك خلافات متبلرة بين وزارتي الخارجية والاقتصاد حول هذه الاتفاقية ووصول هذه الخلاف إلى حد الاشتباك بالمصير وحلات



د. عمرو موسى



محمود مختار





الصدر :

٢ جولة ١٩٩٤

التاريخ :

## للتش والخدمات الصحية والمعلومات

الخيار أمام هذه الاتفاقيات المالية لديها  
موجبة على قبول الامر الواقع ولك  
لارتباط اقتصادها باقتصاديات الدول  
المتقدمة و في حالة رفض الدول المتقدمة  
لحل هذه الاتفاقية ستعتمد على نفسها  
بالعزلة والوضع الاقتصادي السيء وليس  
أمامها سوى محاولة التماق بهذا الوكب  
ومحاولة تخفيف الابعاء التي يمكن ان  
تتلق بها بعد تنفيذ هذه الاتفاقية من  
خلال زيادة انتاجها وتحسينه وتطويره .

وهو ما تشيع من محاولة تمهيد  
دور الامم المتحدة في المرحلة التالية على  
السفر مع زهران انه امر مستبعد  
خاصة وان الامم المتحدة سوف يكون لها  
دورا اساسي في مرحلة ما بعد الحرب  
البلدية ومن كيفة تغيير مواقف الامم  
للمتحدة تجاه القضايا التي تمس الشرق  
الاطلس قال ان قرارات الامم المتحدة  
هي انعكاس لارادة الدول الاعضاء فيها  
وان هذه القضايا لها صلة وثيقة

بقرارات صدرت من مجلس الأمن وعلى  
اساس للزام الدول بتنفيذ هذه  
القرارات يحدث التغيير في مواقف الامم  
للمتحدة .

من ناحية اخرى أكد محمود محمد  
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية على  
ان اتفاقية البوات أصبحت امرا واقعيا  
وسيتبع الترتيب التتالي عليها بالمغرب في  
شهر ابريل القادم على ان يتم مناقشتها  
بعد ذلك بمجلس الشعب وان الانضمام  
الى اتفاقية البوات شرط اساسي للتكامل

مع النظام المالي الجديد الذي يعتمد  
على الاتفاق والتدبير والانتاج بتكاليف  
اقتصادية . . . . .

اجتماع وزاري بمرآكش في منتصف  
ابريل القادم لوضع الوثيقة النهائية  
لدمج الاتفاقية حين التنفيذ خلال عام  
١٩٩٥ ويتم خلال هذه الفترة عرض  
الاتفاقية على البرلمانات الوطنية للنظر في  
التصديق عليها .

وأشار الدكتور علي زهران الى ان  
اتفاقية البوات والتي بلغت عدد  
صفحاتها اكثر من ٥٠٠ صفحة تتضمن

في داخلها العديد من الاتفاقيات التي  
تخضعت لها جولة طويلة استمرت  
سبع سنوات من المناقشات والمفاوضات  
بين دول العالم مرفت بجولة اوروبية  
وانتهت بالقرار على انشاء منظمة عليية  
للتجارة لكي تنظم التبادل التجاري في مجال  
القطاعات المختلفة ليس فقط في مجال  
السلع وإنما في مجالات الخدمات والملكية  
الفكرية والاستثمار .

ولكن ان لهذه الاتفاقيات ثقلها  
الايجابي لصالح الدول الثانية مقابل  
فيها جاء مع الاتفاق من نظام الفصل  
يتعلق برفض المنازعات التجارية بين  
الدول وما يترتب عليه من حماية أكبر  
للشركاء التجاريين الاضطر ل الانضمام  
المالي كما انها ستؤدي الى تحسين في  
الاقتصاد المالي مما يؤدي بدوره  
ويشكل دور محفز الى تحسين وضع  
الاقتصاد بالدول المتنامية .

وقال ان لهذه الاتفاقيات ثلثا سلبيية  
تتعلق في ان الدول المتقدمة هي الوحيدة  
التي سوف تحصل على الزيادة في فرص  
الفصل والاستثمار وسوف نجد انه كلما  
كان اقتصاد الدولة قويا كلما كان  
تصديها من المكسب الاقتصادي أكبر  
لماذا فإن الدول المتنامية وخاصة العربية  
سوف تحصل على الفلتح نتيجة  
لإوفائها الاقتصادية الشاملة .

و أكد مطلوب مصر الدائم بالأمم  
للمتحدة ان الدول الثانية لم يكن لها

الخارجية تؤكد ان هذه الاتفاقية  
سيكون لها مردودا سلبيا على الاقتصاد  
المصري وخاصة اننا نستورد معظم السلع  
الخارجية في حين ان وزارة الاقتصاد تؤكد  
أيضا ان الاتفاقية في صالح مصر وانها  
بدائية للنقد لاخرى الوحيد لاخرى النظام  
المالي الجديد فمن يحل هذا الخلاف لو  
يفض هذا الاشباك .

لذلك أكد الدكتور علي زهران مندوب  
مصر الدائم في الأمم المتحدة بجنيف  
« السلياس المصري » ان جمهورية مصر  
العربية طالبت في جولة المفاوضات حول  
تحرير التجارة ومدة مطلب رئيسية نيابة  
عن الدول المتقدمة للذاء والدول  
الاروبية اعلمها الاعتراف بان هناك  
لغراما سوف تمهيد لها الدول  
المتقدمة للمواثيق الدائرية نتيجة لخفض  
الدمج في الدول المتقدمة والارتفاع  
المواثيق للاستثمار والذي سيعمل  
المستقبل لذلك طالبت مصر بالزام الدول  
للمتقدمة بتحرير الدول النامية خلال  
الفترة الانتقالية في صورة منح معينة  
وتفويض ميسرة .

اما الجانب الاخر فرفض المكاتب  
الفكرية وبيانات الاختراع كما يؤثر على  
ارتفاع الاسعار في الصناعات التي  
تحتاج الى تراخيص للانتاج على مصانع  
الدواء .

و أكد طالب مصر بعد الفترة الانتقالية  
في خمس سنوات الى عشر سنوات  
لاتاحة فرص اكبر أمام المصانع الحركية  
الاقتصاد الجديدة وتطوير الانتاج .  
وكانت ١١٧ دولة من الدول الاعضاء  
في لجنة المفاوضات التجارية في جنيف قد  
وافقت على نصي وثيقة عليية في  
الاقتصاد بتحرير التجارة بين دول العالم  
وازالة الحواجز والصعوبات التي كانت  
تعاقل سعر السلع والخدمات مما يعطي  
الاقتصاد المالي دفعة قوية قدرت  
بزيادة ٢٠٠ مليار دولار بين المتطلبات





وقال انه رغم استعادة الدول الصناعية الكبرى من الانتاجية الا ان الدول النامية ستتمكن من الدخول في الاسواق العالمية بشرط تقديم سلعة بجودة وسعر مناسبين .

اما بالنسبة لالغاء الدعم عن السلع الزراعية وما يترتب على ذلك من زيادة لاستثمار واردات مصر والدول النامية بصورة عامة من السلع الغذائية فقد اخبرت مفاوضات الجات مودا تعويض تلك الدول للتخفيض المستوي للمواد الغذائية ومن بينها مصر ويكون التعويض في شكل منح ومساعدات الى جانب عروض من مؤسسات التمويل الدولية لزيادة الانتاج في تلك الدول ولغا ابرامج الاصلاح الاقتصادي .

كما ان اتفاق الزراعة في الجات له ثقل ايجابي على المدى البعيد على الاقتصاد المصري حيث ان ارتفاع الاسعار العالمية نتيجة ازالة الدعم من شأنه زيادة فرص التوسع في انتاج للمنتج الزراعي مثل القمح والحبوب

ول مجال الخدمات فقد تضمن الاتفاق الدول مودا تحرير التجارة في الخدمات في القطاعات المسندة فقط في جدول التزامات كل دولة وولغا للشروط التي تنطبق مع ظروفها الاقتصادية ولأخذ ذلك الاتفاق برهجه نظر الدول للتنمية من بينها مصر والهند والصين وكينيا والكاميرون وبمجموعة دول افريقية كما التزمت الدول الكبرى بفتح اسواقها للقطاعات الخدمية التي تهم الدول النامية واعمها بالنسبة لمصر الصالة والخدمات المالية ومختلف قطاعاتها .



# الجات التي لأنعرفها

## الحلقة الثانية

لقد كانت الجات بظلالها على الكثير من أنشطتنا الاقتصادية البعض متخوف لدرجة اتهام الدول الغربية بالوقوف ضد تنمية العلم الثالث بالخروج بالتعليقات من أن الآخر ، والبعض الآخر يرى أنها فرصة كبيرة لفتح عجلة التنمية بالكشف عن الظواهر السلبية المتعلقة بالترتيبة والعلاقات العلم الثالث .. وإن منظمة كالا القوانين التي تمت العديد من الندوات والمؤتمرات تحمل عنوان : الجات ، ولكن أفضل تلك الندوات تلك التي أقيمتها جمعية الهندسة الإدارية وقد نشرنا في العدد السابق الجزء الأول .. وننشر في هذا العدد الجزء الثاني حيث استعرض الدكتور ساسي عفيفي حاتم الجولات الثمانية وما دار خلالها من مناقشات لمعالجة إلى أي الاتجاهات تسير حتى يمكن إيضاح التأثيرات السلبية والإيجابية على الاقتصاد المصري - ولابد للحوار كل من المهندس عبد الملك المصطفى والمهندس عبد الوهاب البشري .





### جولة كيندي ( ٦٢ - ١٩٧٦ )

واكبت جولة كيندي مدداً من التطورات الاقتصادية العالمية التي املت على إدارة الرئيس الأمريكي جون كيندي ضرورة انتاج سياسة تجارية جديدة في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأوروبية المتمثلة في إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية في جانب آخر ، بل ان انتاج الجماعة الاقتصادية الأوروبية لسياسة جمركية موحدة في مواجهة الدول غير الاعضاء يعتبر تصديداً جديداً في مواجهة الاقتصاد الأمريكي لذلك نجد ان إدارة الرئيس كيندي قد تبنت اقتراحاً عرض في الكونجرس يقضي بإحلال « قانون توسيع التجارة » - Trade EX- ( PANSION ACT ) لعام ١٩٦٢ محل قانون التجارة القائم على مبدأ المعاملة بالمثل الذي كان سارياً حتى هذا التاريخ ، والذي تم تجديده أحدى عشر مرة ، وبموجب هذا القانون الجديد أعطيت صلاحيات واسعة لإدارة الرئيس كيندي للتفاوض على تحرير التجارة العالمية على أسس جديدة تأخذ في الاعتبار المشكلات التي يواجهها الاقتصاد الأمريكي . والتي في مقدمتها ظهور عجز في ميزان المدفوعات من ناحية ، وقيام التكتلات الاقتصادية الأوروبية بأهمية دعم الدول

### مهام الزبائتي

الأخذة في النمو من ناحية أخرى ، فمع ظهور العجز في ميزان المدفوعات الرأسمالية ظهرت أهمية الحماية لزيادة الفائتة لتحقيق في لفئان للتجارة وبشكل الذي يعوض هذا العجز وألم هذا الوضع عقد الاجتماع التمهيدى لوزراء الدول الاعضاء في منظمة الجات في مايو ١٩٦٢ ليرفع الاسس التمهيدية التي يجب ان تجرى على أساسها مفاوضات الجولة السادسة من المفاوضات التجارية العالمية لعام ما بعد الحرب العالمية الثانية وإل اول هذه الاسس هو الاتفاق على اختلاف شكل المفاوضات التي يجب لبرازها في هذه الجولة من تلك التي تمت في إطار الجولات الخمس السابقة ، ول هذا الخصوص ، فقد تم اعلان قاعدة للتخفيض الجمركى بنسبة معينة على المجموعات السليمية - محل القاعدة ، التخفيض الجمركى على سلمة مقابل سلمة

، وبموجبها جعل فإن هذه القاعدة الجديدة لم تفل بدورها من استئناسها اذا تعلق الامر بتأنيين مستويات التهربات الجمركية بلانيا كبريا . ول إطار هذه القاعدة الجديدة تقرر ان تبدأ المفاوضات عام ١٩٦٤ على اساس تخفيض جمركى بنسبة ٥٠ ٪ من معدلات الجمركية القائمة حتى بداية هذه المفاوضات . غير ان المفاوضات التجارية في رحاب « جولة كيندي » قد ارتبطت بكثير من الصعوبات الخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الجماعة الأوروبية ، وتطلعت هذه الصعوبات بمعدلات التهربات الجمركية الواجب تخفيضها في مجال المنتجات الزراعية والمنتجات الكيماوية . غير أنه لم يكن التوصل الى مجموعة من الاتفاقيات والتوقعات عليها في ١٩٦٦/١/٢٠ في جنيف وهو الموعد الأخير الذي حددته قانون توسيع التجارة الأمريكية ..

### جولة طوكيو : خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٤

يمكن القول ان المفاوضات التجارية خلال هذه الجولة محاولة جديدة لإيجاد حلول مقبولة لمشكلات التجارة العالمية التي لم تتمكن جولة كيندي من التوصل اليها ، فميزان المدفوعات الأمريكي بدأ يواجه مع مطلع السبعينات عجزاً حاداً راجعاً للمرة الأولى الى عجز الميزان للتجارة بجانب العجز الحادث في ميزان التحويلات الرأسمالية ويمكن هذا الوضع الجديد تدهورا في الفترة التناقصية للمصادر الأمريكية وبزعمة الثقة في جودة المنتجات الأمريكية - يشاف الى ذلك ان جولة كيندي لم تتوصل الى نتائج إيجابية بالنسبة للكيفية التي يمكن بها زيادة صادرات الدول الأخذة في النمو .

و قد اجتمع وزراء تسعين دولة في سبتمبر عام ١٩٧٣ بمدينة طوكيو لوضع القواعد الخاصة بالجولة السابعة للمفاوضات متعددة الأطراف في نطاق منظمة الجات ، ول نهاية هذا الاجتماع صدرت وثيقة « اعلان طوكيو » المتضمنة للقواعد ومجالات التفاوض في مجال تخفيض

او إزالة القيد الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة العالمية ولما تشققت من هذه المفاوضات عدة ترتيبات تشكل في مجملها إطاراً متكاملاً للتجارة الدولية وأدائها تسرى اعتباراً من نوفمبر عام ١٩٧٩ ، أما الاتفاقيات الأخرى المنقطة للقواعد الجمركية والمساعدات والحواجز الفنية للتجارة وكيفية الحصول على تراخيص الاستيراد ، والمجموع نظم الإغراق السليم ، وهذه الترتيبات الخاصة بمنتجات ومنتجات الابان والخيران المشفى تسرى اعتباراً من أول يناير ١٩٨٠ ، أما الاتفاقيات الخاصة بتقييم الرسوم الجمركية تسرى اعتباراً من أول يناير ١٩٨١ .

### جولة أوروجواي

### URUGUAY ROUND

يمكن القول ان هذه الجولة تشكل الجولة الثانية التي بدأت في سبتمبر ١٩٨٦ والتي كان من المفروض ان تنتهى في ديسمبر ١٩٩٠ ولكنها عاينت الاجتماع مرة أخرى في شهر مارس ١٩٩١ والتي انتهت في ديسمبر ١٩٩٢ .

وتتميز هذه الجولة بأنها أكبر جولات الجات طموحا كما هو واضح من الأعداد التي اختارتها للنسبة والتي في مقدمتها : تعزيز دور الجات ، وزيادة تحرير التجارة العالمية مع التأكيد على أهمية استجابة الجات للبيئة الاقتصادية العالمية والبحث من صيغة للتكامل بين السياسات التجارية الأخرى للأفرع في قضايا النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية .

### ويمكن ان نبرز ثلاثة معالم رئيسية لجولة أوروجواي :

- إبراز الروابط بين السياسات التجارية والسياسات الاقتصادية الأخرى بشكل يؤكد من أهمية النظر الى هذه السياسات كوحدة واحدة حتى لا تتعارض فيما بينها على نحو يؤدي الى إبطال لمعظم أحداها نتيجة



التغير الذي يحدث في البات بالي هذه السبلات .  
 • تسليط الضوء على قطاعات مهمة من بين قطاعات التجارة العالمية والتي في مقدمتها للتجارة الدولية الزراعية ، أو تلك التي كانت تحكمها مع نظم خلسة مثل الترتيبات الخاصة بتجارة المنسوجات والملابس الجاهزة .  
 • استكشاف مجالات جديدة للتفاوض من أبرزها التجارة الدولية في الخدمات .  
 • فهم تزايد معوقات التجارة الدولية واتجاهات الحماية في العديد من الدول كان لابد من وجود اتفاقية في هذه الدورة تضم موضوعات متعددة متضمنة الجديد فيها بحيث يجب تكاملها مع بعضها البعض أثناء التفاوض ، واستمرت المفاوضات في شكل سيع مجموعات عمل في جنيف ، وانحصرت الموضوعات التي تم التفاوض بشأنها في المجموعات السبع للتفاوض فيما يلي :

- التجارة الزراعية
- المنسوجات
- النقل للسلع
- الخدمات

- تسوية النزاعات والمسائل التيسيسية
- حماية الملكية الفكرية

و قد كانت موضوعات التفاوض تتم خلال العمل في مجموعة فرعية تشغل أهميتها لكل دولة مشتركة في عملية التفاوض حتى ديسمبر ١٩٩٠ ، وتشمل الموضوعات التي تم تناولها في هذه المجموعات ما يلي :

- ١ - اقتراح بتخفيض التعريفات الجمركية بنسبة ٢٠٪ والغاء للتعريفات في قطاعات معينة .
- ٢ - لفت الانتباه إلى المظهر المتأخر من أحال العوائق التجارية مثل التعريفات الجمركية ، والطريقة التي يمكن بها مناقشة وسائل تمديد هذه العوائق غير التعريفية ومن الجدير بالذكر أن هذه العوائق غير التعريفية تمثل ما يقرب من ١٨ ٪ من القيمة الإجمالية للسلع ( باستثناء التجارة في النفط )

٣ - فيما يتعلق بموضوع الموارد الطبيعية ، اتمت المفاوضات بالمصادر الجديدة للمرض وأيضاً بالوصول إلى مناطق جديد الأسماك ومناجم المعادن غير الحديدية . ويعتبر هذا الموضوع سبباً رئيسياً للنزاع بين الدول الصناعية والدول النامية .

٤ - تضمن موضوع المواد الخام تحسين إمكانية وصول مصدري المواد الخام للأسواق المالية .  
 ولما يتعلق بمسائل التصنيع للترويج ، فقد تمت هذه المفاوضات إلى زيادة أسعار الصادرات وفي تلك إحدى المشاكل التي يجب حلها ، أما عملية التحرير فقد احرزت بعض التقدم في مجال تجارة المنتجات الاستوائية ، وإن كان من الممكن وضع نظام تحرير أول للمستهلكات المؤقتة للتجارة في موزونيل وتخفيضات أخرى للتحرير وتم لتخفيض للتعريفات للأسواق .

٥ - طالت جهودات عديدة لانحاض قطاع الملابس لغوات الدول ، حيث أن القلة الرئيسية للخلاف بين الدول الصناعية والدول النامية كانت تدور حول تاريخ الفترة الانتقالية .

٦ - كان موضوع التجارة في السلع الزراعية أحد الموضوعات التي يتم التفاوض حولها لأول مرة في تاريخ الجات ، وتركز الانتباه حول تخفيض إعانات التصدير .

١٠ - تضمن مشروع الأمانات **SUBSIDIES** تسليلاً حول ما إذا كان من الممكن دفعه في مشروع أو برامج حرمات الدول النامية على أن يسمح لها باستمرار باستخدام الأمانات لإنشاء منتج محلي .  
 ١١ - تضمنت عملية الملكية الفكرية ( حماية استخدام الماركة ، وحماية براءات الاختراع ) ، ومن المعروف أنه يجب في الاستخدام الدولي ما يعرف بالتجارة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية **TRADE RELATED INTELLECTUAL PROPERTY** ومن وجهة نظر الدول الصناعية فإن الأخيرة لا غنى عنها ، أما السبب في إثارة المشاكل هو طموح الترتيبات الانتقالية والترتيبات الخاصة بمجموعات الدول النامية نتيجة انخفاض الدخل الفردية بها .

١٢ - التفاوض حول حماية التجارة المتعلقة بمعايير الاستثمار **TIAD REIATED INVESTMENT MEASURES ( TRIMS )** تم اضافتها مؤخراً لأن الدول الصناعية اعتبرتها عوائق تجارية ، والتفاوض بين الدول الصناعية والدول النامية في هذه القلة أكثر عدة نزاعات .

١٣ - المفاوضات حول اصلاح الجات وتسوية النزاعات وإيضاحاً يمكن واضحاً على أي شكل من الأشكال سوف تكون نتائج هذه المفاوضات ، فالمفاوضات الرئيسية كانت تتمثل في الرغبة في عمل محلكات كمكافئ جلسات للمفاوضات بشفة عامة - وبخاصة القرارات اللزنية - وتقديم ميكل للاستئناف ، واهتمت هذه المفاوضات كذلك بالتسليط عن وجوب ارتباط منظمة الجات بأعمال كل من صندوق النقد الدولي والبنك







## الأمم المتحدة الاقتصادية

المصدر :

٢٩٩٤

التاريخ :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتمثل هذه الدول المصدر الأساسي للحاصلات الزراعية، وكذلك كل الأرباح الهائلة الناتجة عن تحرير التجارة في السلع الزراعية. اقترحت مجموعة كيرنز تجديد الاعلانات الموجودة في القطاع الزراعي، وتخفيضها خلال عشر سنوات.

- تقدم اليابان اعلانات للقطاع الزراعي بمعدلات تزيد عن تلك التي تقدمها الجماعة الأوروبية. إلا أنها لا تتعرض مع التجارة الدولية بنفس الدرجة التي وصلت إليها المجموعة الأوروبية فهي ملازمت تعاقب من عجز في السلع الزراعية وهناك فرق واضح بين الاعلانات التي تمنحها للتخفيف على الأمن الغذائي وتلك التي تقوم عليها التجارة الدولية وعلى الرغم من ذلك، تعمل المنظمات اليابانية من الركود نتيجة استيراد السلع الغذائية وخاصة الأرز.

- يمثل الصراع الذي كان قائما بين الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة الذي اتخذ شكل الصراع على مستوى العلم حيث طلبت الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة تخفيض الإعانات التصديرية الممنوحة لكافة السلع الغذائية حتى عام ٢٠٠٠، وفي المقابل كانت الجماعة الأوروبية مستعدة لتقديم عمل تخفيضات الاعلانات في قطاعات معينة، مما أثار غضب الولايات المتحدة الأمريكية حيث طلبت بإجراء تخفيضات للاعانة في كل القطاعات بنسبة ٣٠٪. ولا يمكن من الصعب التوصل إلى حل وسط يوفق بين الآراء المتعارضة لطرفين لم توقع اتفاقية بهذا الشأن إلا في ديسمبر ١٩٩٢ كما سترى. وما لاشك فيه أنه يصعب وجود تجارة عالمية مغلقة في ظل السياسة الزراعية الحالية للجماعة الأوروبية حيث يؤدي إلى وجود فائض في السلع الغذائية وحصول تسربات في تجارة السلع الزراعية تنتقل من السوق المحلي إلى السوق الخارجي عند القيام بعمليات الإنتاج والبيع وفي المقابل يؤدي تخفيض الاعلانات إلى نقص للمزارعين وخفض قيمة الأراضي الزراعية، مما يعني تحقيق مزيد من الخسائر في ثروات العديد من المزارعين، أيضا يظهر شكل المشكلة في العديد من المناطق الريفية التي تزيد فيها أعداد السكان مع ضعف جاذبيتها كمناطق سكنية ولكن من الممكن تعويض المزارعين المتضررين بتعويضات مالية إلا أن اللجوء عن سياسة الاعلانات سوف تجعل الدول النامية في موقف أفضل حيث أنها تعاني من وجود فوائض كبيرة في الإنتاج الزراعي تنكس في الأسواق بطريقة تعارض مع سياسات التنمية وطبيعة هذه الدول.

### المفوضيات والملايس :

يشل تحرير التجارة الدولية في المنسوجات والملايس أهمية خاصة للدول النامية، وكما اتجهت هذه الدول لإنتاج هذه السلع لتستعمل على ميزات خاصة، إلا أن هناك مشكلة تتعلق بضغط الهيئات الاقتصادية لهذه الدول مما يؤدي إلى حدوث آثار سلبية على انتاجها من هذه السلع وتمتيز هذه المنتجات بأنها كثيفة العمل حيث تنخفض نسبة رأس المال المستثمر لذلك يؤدي استثمار رأس المال في هذا القطاع إلى خلق فرص عمل كثيرة حيث تمثل تكلفة العمل جزءا مهما من تكاليف إنتاج انخفاض نسبة العمالة الماهرة في الدول النامية إلى تدني مستويات الأجور بها مما ينعكس في النهاية على تكلفة إنتاج الملايس فيؤدي إلى تخفيضها ومن الناحية

الدول للانتشاء والتصدير.  
١٤ - تم إضفاء طابع الخدمات لأثر مرة في ملفوظات الجات، حيث اعتمدت الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GENERAL AGREEMENT TRADE IN SERVICES « GATS » بالفرض أن خصائص الاتفاقية متعددة الأطراف في مجال الخدمات مستقلة عن الجات.  
١٥ - كان هناك مجموعة فرعية واحدة

### التجارة في السلع الزراعية :

ركزت معظم دورات الجات السابقة الاهتمام بصفة أساسية على التجارة في السلع الصناعية، لذلك لم تتناول التجارة في السلع الزراعية بشكل حاسم وبفرض النظر عن الدول النامية فإن هناك حريا دائريا بين الولايات المتحدة وعدد من الدول المتقدمة الأخرى لتحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية وخاصة الحبوب، حيث أن الدول المتقدمة تقدم الاعلانات للقطاع الزراعي بهدف تأمين وزيادة الغذاء في السوق المحلي بالإضافة إلى تحسين دخول المزارعين في الغالب الأم يصعب تقديم هذه الاعلانات ذات الحجم الكبير لقطاعات الاقتصاد الأخرى واعتمدت سياسة الاعلانات المجموعة الأوروبية على مبدأ ضمان ارتفاع الأسعار وكانت تزيد معظمها من أسعار السوق العالمي، حيث اعتمدت بطريقة مباشرة على الملفوظات المحلية، وفي نفس الوقت أصبحت سياسة ارتفاع أسعار الإنتاج الزراعي للمجموعة الأوروبية عنصرا مثيرا للشك في الاقتصاد العالمي. ولقد أضحت هذه السياسة في الخمسينيات بهدف تحسين دخول المزارعين الأوروبيين، كذلك للتوافق بين الدول الزراعية والدول الصناعية داخل المجموعة الأوروبية، وخاصة بين ألمانيا الاتحادية وفرنسا، وفي الوقت الراهن يشعر مؤيدو هذه السياسة بفراغها التي تتمثل في تسهيل إعادة توزيع الدخل بين المستثمرين والمستهلكين وتنج من هذه السياسة زيادة الانتاج بكميات كبيرة جدا نتيجة لارتفاع الأسعار والذي حول المجموعة الأوروبية من منطقة تعاني من عجز في المواد الغذائية إلى منطقة ذات فائض، حيث تتنافس المنتجات الزراعية الأوروبية مع منتجات الدول النامية والولايات المتحدة الأمريكية داخل السوق العالمي.

### أهم المؤلفات المنشئة عن ملفوظات الجات في موضوع الدعم الزراعي :

نشأت أريمة مؤلف رئيسية أثناء ملفوظات دورة أيرجواي هي :

مؤلف مجموع كيرنز CAIRNS GROUP

و قد اختلفت آراء بعض اعضائها.

• مؤلف اليابان

• مؤلف المجموعة الأوروبية

• مؤلف الولايات المتحدة الأمريكية

- تضم مجموعة كيرنز الدول التي اجتمعت في استراليا عام ١٩٨١ لتتسوق مؤالها، وتضم ١٣ دولة : الأرجنتين، واستراليا، وكندا، وفيل، وكولومبيا، والمرازيل، والمجر، واندونيسيا، ومغانيا، ونيوزيلندا، والفلبين، وتايلاند، ولورجواي.





## الأمور الاقتصادية

المصدر :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٧ ٢٩٩٤

التاريخ :

### النواحي السلبية :

تتمثل النواحي السلبية في التنظيم للمعاملات بين الدول النامية والدول الصناعية وكذلك لم توجد الدول النامية الأخرى التي لم تشرع صناعة للمنسوجات تعتمد على التصدير قبل إبرام الاتفاقية مكانا لها في الأسواق وبما لاهك أن الهدف من مفاوضات جولة أورجواي التي انتهت مؤخرا تحقيق التكامل في تجارة المنسوجات والملابس حتى تخفف من شروط الجات مرة أخرى ، ولذلك تتفق معظم آراء الأطراف المتفاوضة حول هذه النقطة بالرغم من اختلاف آرائهم حول التفاصيل المتعلقة بالمنتجات التي يجب حذفها من اتفاقية المنسوجات متعددة الأطراف وذلك التي يجب تضمينها في نظم الجات ونهاية مدة المرحلة التي يجب أن تخضع تملأ لنظام الجات ومن وجهة نظر سياسات التنمية ، فإنه يجب إعطاء الأولوية لموضوع انخفاض التجارة في المنسوجات ككل لنظام الجات ، حيث أن ذلك سيؤدي إلى وجود مئة متخصصة في منع كافة أنواع القيد التجارية غير التعريفية التي تفرض على النظام التجاري العالمي .

الاقتصادية يمكن الدول النامية التي تعاني من انخفاض استثمارات رأس المال والمالعة للامرة نتيجة تفلظ النظام التعليمي للجهود إلى دعم صادرات المنسوجات والملابس ، ولأنه أن ذلك سيكون جذابا في المرحلة الأولى من التصنيع في نفس البراءات يتبع انشاء هذه الصناعات الزيد من إيرادات المصرف الأجنبي ويحصلات الضرائب التي لا يمكن الاستغناء عنها ويمثل قطاع المنسوجات والملابس نسبة مرتفعة من صادرات العديد من الدول - على سبيل المثال يمثل قطاع المنسوجات والملابس ٢٥ ٪ من إجمالي صادرات الهند والصين ويصل إلى ٣٠ ٪ في تانزانيا وتركيا ويزيد نصيب بنغلاديش وباكستان عن ٥٠ ٪ من إجمالي الصادرات ويأتي على ذلك استنزاف الدول النامية من خلال إقامة صناعة المنسوجات والملابس تهدف إلى التصدير للطلب على المشاكل الهيكلية الخاصة بالقطاع الزراعي وتوسيع نطاق الصناعات البعيدة الثالثة . ويهدف نجاح تنفيذ هذه السياسة الاقتصادية على مدى مساهمة الدول الصناعية على مدى مساهمة الدول الصناعية للتنمية في فتح أسواقها أمام صادرات الدول النامية وحتى يمكن ضمان نجاح تصدير هذا القطاع فإن ذلك يتطلب نسبة عالية من استثمارات رأس المال والصناعة الماهرة ، ولأنه أن ذلك يحتاج إلى فترة طويلة لتنظيم إعادة بناء الاقتصادات هذه الدول لذلك تعتبر الترتيبات الانتقالية من العناصر الضرورية التي يجب أخذها في الاعتبار ولكن يجب ألا تمثل عائقا لمعاملات البناء ، منذ الخمسينيات تم استثناء عدة ترتيبات في التجارة الدولية لمنسوجات من مفاوضات الجات وقد تم إبرام ترتيب خاص للطلب على مشكلات التوازن الهيكلية الناتجة عن الاستيراد من الدول الآسيوية ( مصفاة رئيسية ) ، وقد تم ذلك توقيع اتفاقية الفطن المالية الأولى في ٦ فبراير ١٩٩٢ والتي تحدث مرتين بعد ذلك على عام ١٩٩٢ تحولت إلى اتفاقية للمنسوجات المالية والتي تعرب باسم اتفاقية المنسوجات متعددة الأطراف وتشترط هذه الاتفاقية متابعة التجارة في المنسوجات من خلال عقد اتفاقيات ثنائية لتنظيم الأسواق ولدى التريب معينة قد يتم معالجة الجات عن طريق القيام بغرض قيود على الاستيراد من جانب واحد ، ولأنه أن هذه الاتفاقية لها بعض الجوانب الإيجابية والأخرى السلبية التي تأثرت بها الدول النامية وتتمثل في :

### النواحي الإيجابية :

تتضمن التنمية الإيجابية أن هذه الاتفاقية يسرحت من إجراءات التوازن الهيكلية ولأنه كذلك إلى السماح للدول النامية بإغرض المحصن حتى يمكنها بيع منتجاتها بأسعار مرتفعة نسبيا في أسواق الدول الصناعية وبالتالي تحقيق أرباح يصعب الحصول عليها في ظل الظروف التنافسية .





المصدر : العالم العربي

التاريخ : ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## هل نتحرك.. قبل قوات الأوان؟

يوماً بعد يوم، تتكشف أبعاد الفسائس المباشرة، وغير المباشرة، والكامنة التي ستترقب على اتفاقية التجارة العالمية الجديدة «الجات» بالنسبة لدول الجنوب دون استثناء تقريباً، وذلك فيما عدا قلة من الدول الصناعية الجديدة التي انصلخت عملياً من جلدها القديم، وتساخض مكانها الآن بشكل أو بآخر في شريحة وثيقة الصلة بالدول الصناعية المتقدمة.

وتشير تقارير حديثة إلى أن صناعة النقل البحري العربية سطمق بصناعة النقل الجوي على طريق الخسائر الضخمة التي ستعرض لها الاقتصادات العربية، في مختلف القطاعات ويقدّر الخبراء خسائر دولة عربية واحدة، هي مصر، في قطاع النقل البحري بمفرده نتيجة لتطبيق اتفاقية «الجات» بما يعادل ٣ مليارات جنيه مصري سنوياً (حوالاً ٨٩٠ مليون دولار).

ولما أن تنصّور ارتفاع رقم الخسائر في قطاع النقل البحري على مستوى الدول العربية كلها إلى ما لا يقل عن ملياري دولار سنوياً.

ولما أن تنصّور أيضاً أن خسائر شركات الطيران والنقل الجوي العربية لن تقل بحال عن ملياري دولار سنوياً - وربما أكثر - من جراء فتح الأجواء العربية دون قيد أمام شركات الطيران والنقل الجوي الأجنبية، وما سيتبدد ذلك من الغاء كافة أنواع الدعم والحماية التي تتمتع بها الشركات العربية.

ولذلك تبدو التكهيدات المتنامية حتى الآن والتي تعدد حجم الخسائر العربية المباشرة بـ ١٠ مليارات دولار سنوياً - هدية لحفظ... ومن المرجح أن يرتفع رقم الخسائر عملياً إلى ما يتراوح بين ١٠ و ١٥ مليار دولار - إما السبب، فيكمن في ضعف القدرات التنافسية للاقتصادات العربية، الأمر الذي سيقلل بدرجة كبيرة حجم الفوائد التي ستعود عليها من اتفاقية «الجات».

فالسلم به أن تطبيق هذه الاتفاقية سيؤدي بمكاسب ضخمة تقدر بحوالى ٢٢٥ مليار دولار سنوياً في صورة إعفاءات جمركية بجانب أكثر من مائة مليار دولار سنوياً نتيجة لإلغاء الحصص وفتح أسواق الجنوب تماماً أمام صادرات الدول الصناعية الغربية.

ويمكن القول - دون مبالغة - أن الدول الصناعية الرئيسية ستحتل في ظل الاتفاقية بالقبض والمنتهج والصناعات الأحدث تقريباً لأهم المنتجات المصنعة، وصناعات التكنولوجيا المتقدمة على وجه الخصوص، فضلاً عن صناعة الخدمات المالية والاستثمارية والسليعية لدولية.

فهل ندرك قبل قوات الأوان أهمية التحرك السريع لتحسين شروط الأطراف العربية باتصمى قدر ممكن قبل حلول فصل الربيع؟

العالم اليوم



معرض الكتاب :

ضبط ١٦٨ كتاباً مزيفاً

أصبحت مباحث المصنفات الفنية محاولة ترويج ٣ آلاف  
أشريط منسوخ لأغاني وعقيدة لكبار المطربين داخل معرض القاهرة  
للكتاب كما ضبطت ١٨٦ كتاباً  
استلهمها مزوراً للشيوخ لعبد  
الله بن عبد الله بن داود بن داود بن داود  
بالعرض كانت تعليمات اللواء  
سفيان العوالي مدير إدارة مكافحة  
التخريب من الضراب والرمم  
والمصنفات الفنية مولجها  
أراضية التمدد على حقوق  
المؤلفين ومزور الأشرطة الفنية  
داخل معرض الكتاب .. أعد العميد  
صلاح عبدالفتاح مدير مباحث  
المصنفات الفنية خطة لضبط  
الأشرطة والكتب المخالفة .  
تسكن للمقدم صلاح سليم من  
ضبط ٣ آلاف شريط منسوخ  
لأغاني لم كتوم وعبدالحليم حافظ







المصدر :



العدد ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## التوقيع على اتفاقيتين

### لمنع تزوير الكتب

صرح د. سمير مرجان بأنه تم توقيع اتفاقية مع اتحاد الناشرين بالأردن لمنع تزوير الكتب للمصريين. وأضاف: إن مصر ستوقع على الاتفاقية العربية لمنع تزوير الكتب في الحقوق المؤلف وفي الاتفاقية التي أصدرتها المنظمة العربية للترجمة والثقافة والعلوم في العام الماضي. من ناحية أخرى اتفقت هيئة الكتاب مع معهد العالم العربي بباريس على أن يقدم المعهد للهيئة جملتها مجاناً في معرض الكتاب الذي يقام في مارس من كل عام في باريس.





## اتفاقية الجات هل تكون دافعا لإقامة السوق العربية المشتركة؟

■ د. محمد سعد أبو عامود ■

الدعم السلمي وكذلك الحال بالنسبة لجبال تجارية الخدمة والمشتريات الحكومية. ومن ثم فالأثار السلبية لاتفاقية الجات على الاقتصاديات العربية آثار واضحة في ظل الوضع القائم الآن ولكن ما ييمض على التساؤل هو أن الوضع العربي القائم الآن هو وضع غير طبيعي ولا يتناسب مع القدرات العربية الاقتصادية الحقيقية. ومن ثم فهل يمكن الاستعداد لمواجهة مثل هذه الآثار السلبية المتوقعة لاتفاقية الجات؟ وكيف يمكن تحقيق ذلك؟

للإجابة على التساؤل الأول نقول نعم، يمكن الاستعداد لمواجهة هذه الآثار السلبية المتوقعة لاتفاقية الجات والتي يمكن أن تشمل إلى جميع الأقطار العربية دون استثناء. ويصنّف هذا الرأي إلى عدة أسس منها ما يلي: أولاً: أن الأقطار العربية تملك الكثير من الموارد القابلة للاستغلال الأمثل، كما أنها تملك الكثير من الموارد المجددة إما نتيجة لعدم الاستغلال الأمثل، أو نتيجة لسوء الاستخدام.

ثانياً: أن حجم الاخطار الاقتصادية المتوقعة لا يستلزم دولة عربية، فجميع هذه الدول ستعاني من الآثار السلبية بدرجات متفاوتة، وهو ما يعني في المحصلة النهائية أن مصالح فئات مهمة في المجتمع العربي معرضة للخطر وخاصة رجال المال والأعمال إضافة إلى الفئات العاملة.

ثالثاً: أنه بالرغم من الضيق المتفعل حول العلاقات العربية العربية، إلا أن معظم المؤشرات تشير إلى أن متحني الخصام العربي العربي، قد بدأ رحلة التراجع، وأن صوت العقل العربي قد بدأ يظهر في استيعابه في بعض الحالات، ويوشح في حالات أخرى.

وأخيراً: أن الضعف الاقتصادي العربي، ليس ضعفاً بنيوياً في الجسد العربي، وإنما هو ضعف صناعي أو اصطناعي إن صح القول، ومن ثم فهو من الأمراض القابلة للعلاج، بل والمعالج العربي إن حسنت التواقي. ولكن كيف نستعد لمواجهة سلبيات اتفاقية

في لقاء الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة العربية برجال الأعمال في الاسكندرية خلال الأيام القليلة الماضية، تحدث عن اتفاقية الجات وتأثيرها على الاقتصاديات العربية، وقد أوضح في هذا الشأن أنه سيقرب على تطبيق هذه الاتفاقية أن الحاصلات الزراعية العربية سوف تعاني الكثير نظراً لارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعي العربي بالنسبة لأسعار الواردات الزراعية من الدول ذات الكفاءة الاقتصادية الزراعية الفائقة، خاصة أن الدول العربية دول مستوردة للغذاء بنسبة تقوى ٨٠٪ من احتياجاتها.

إن هذا يعني أن الانكشاف الغذائي العربي سينداد حدة في الفترة المقبلة لو تركت الأمور على ما هي عليه الآن، كما أن الاتفاقية ستؤدي إلى زيادة تزييف الأموال العربية التي ستفقد لاستيراد المواد الغذائية ذات السعر الأقل والجودة الأعلى من المنتج العربي، وهو ما يعني زيادة حدة الانتماع العربي في السوق الدولية، بتعقيدها للمعرفة، وعواملها البعيدة عن إمكانية التأثير من الجانب العربي، كما أن مثل هذا الوضع سيؤدي إلى انخفاض قدرة الأقطار العربية المصدرة لبعض الحاصلات الزراعية على التصدير في ظل حالة المنافسة التي ستسود النظام الاقتصادي العالمي طبقاً لاتفاقية الجات ومن ثم سيميل هذا إلى انخفاض العائد المتوقع من الاستثمار في الإنتاج الزراعي، وهو ما يؤدي إلى توقف عملة الإنتاج الزراعي العربي في العديد من الحالات، الأمر الذي قد يضيف أعباء اقتصادية جديدة على الاقتصاديات العربية.

إن الأمر لا يقتصر على المجال الزراعي ولحقاً لمحات الأيمن العام للجامعة العربية بل يصل إلى مجالات أخرى منها تعرض الأسواق العربية لفزوة مكثف من السلع المنافسة مثل المنروشات والورق، والأدوية، وزيادة التنافس في الأسواق العربية في مجال اللباس الجاهزة والمنسوجات مع صعوبة الحفاظ على الحصص التصديرية العربية في تلك المجموعات السلعية خاصة في ظل هذا الوضع.



الإطار التنظيمي والقانوني لوضع رؤية أصحاب المصالح الاقتصادية موضع التطبيق.

وهذه هي الية الأول بمعنى أننا نستطيع من خلالها التوصل إلى تصور معين للمصلحة الفكرية العربية، يعطيا التوصل إلى إطار للمصلحة الوطنية العربية، وصولاً إلى درجة من درجات التطبيق بين هذين المستويين والمصلحة العربية، لأن التعارض بين المصلحة الوطنية والمصلحة القومية هو أهم معوق للعمل العربي المشترك كما يرى الأمين العام للجامعة العربية وبحق، ومن ثم فإن إزالة هذا التعارض أو التخفيف من حدته، سيوضح الرؤية أمام صانعي القرار العربي، ويحل دافعاً وحافزاً لخطوات أكبر مأمولة لإعادة بناء الاقتصاديات العربية بحيث تسترد قوتها وتتحقق في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد كمنصة قوة فاعلة، وليس كمنصة ضعف مفعول به ومستنزف للمصالح الأطراف الأخرى، وربما يكون من المفيد في هذا المجال أن ننظر إلى الأطراف القوية الأخرى النافذة في إطار ثقافية الجات، وكيف استطاعت أن تنقل من أخطارها وتحولها إلى منافع لها، الولايات المتحدة أقامت تحالفها الاقتصادي المعروف باسم «الائتلاف المصنوعة الأوروبية» سارت بخطوات واسعة نحو التوحيد الاقتصادي والسياسي، اليابان أقامت تحالفها الآسيوي، الولايات المتحدة والصين واليابان والتصور الآسيوي أقاموا تحالف المحيط الهادئ وهكذا توجد الجميع لمواجهة الأخطار وتحولها إلى منافع.

وعل للمستوى العربي، يمكن القول بأن الأخطار كانت دائما لها لغطها الإيجابي على العمل العربي المشترك، وهنا يثور السؤال: هل ستؤدي لخطار الجات إلى عمل عربي اقتصادي مشترك، طال وضعه في أدرج الكتاب، العربية، هل ستؤدي لخطار الجات إلى إقامة السوق العربية المشتركة أو على الأقل إلى الاقتراب منها؟

سؤال الإجابة عليه ينعم مأمولة؟ وبلا مرفوضة؟



د. صمت عبد الجيد

الجات على الاقتصاديات العربية؟ بداية تقول إن الجوه إلى الأسلوب التقليدي المتمثل في دعوة الحكومات العربية إلى طرح تصوراتها في هذا الشأن ومناقشتها والتوصل إلى اتفاق في هذا الشأن لن يؤدي وأن يفيد لأن البيروقراطية العربية قد تكلمت مع هذا الأسلوب وأصبحت لها تساليها المعهودة في مرحلة تنفيذ أي اتفاق عربي، وأما نقطة البدء هي في مخاطبة أصحاب المصالح المعرضة للخطر، في الوطن العربي لدراسة لوضوح من منظور اقتصادي بحت، لتحديد الأساليب الممكنة للدفاع عن هذه المصالح وحمايتها، أن هذه الخطوة ذات الطابع للعمل والجمعية من الخلافات السياسية العربية، قد تكون خطوة مفيدة بل وأكثر فائدة، من لاقات المستويين الحكوميين الذين سبقوا دراسات ومشاكلون لجاناً، إلخ هذه الخطوة التي لا تنتهي، ومن ثم فالأفضل أن تكون البداية من المستوى الشعبي، في هذا الشأن، الذي يرفع رؤيته وتصويراته إلى المستوى الرسمي، الحكومي، الذي تكون مهمته وضع





### اجتماع مؤسسات التمويل العربية للبحث في ذات

■ القاهرة - الحياة - تم عقد مؤسسات التمويل العربية الخمس الكبرى (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار والمؤسسة العربية للتنمية الزراعية) اجتماعاً في القاهرة مطلع نيسان (ابريل) للبحث في نشاطاتها في تمويل مشاريع عربية في قطاع الطاقة والكهرباء. كما سيبحث في الاجتماع الذي سيعقد على مستوى الخبراء العاملين لهذه المؤسسات التنسيق في ما بينها، فضلاً عن عدداً من الأفكار والمقترحات المطروحة لمواجهة التحديات الحالية وفي ظلها انعكاسات ثقافية مطروحة.







المصدر :

المسارعة

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٩٠ سنة ١٩٩٤

اختتام الدورة الـ ٥٣ للمجلس الاقتصادي العربي

## لجنة عربية لبحث الانعكاسات التجارية لدغات

□ القاهرة - من أشرف اللقي

للقائمة الاقتصادية لإسرائيل. وأعرب عن أسفه لأن بلاده قدمت إلى الجامعة العربية مقترحات لم تر النور بينها إنشاء أكاديمية للعلوم العربية وإنشاء هيئتين عربيتين، إحداهما للصياغة والأخرى للعبوية والقاعة خط عربي لنقل الحجاز الطبيعي.

ودعا البشاري إلى دعم اتفاقية السوق العربية المشتركة خصوصاً في مواجهة المفاهيم الجديفة التي بدأت تظهر من السوق الشرق الأوسطية.

وأوضح أن مقعد الصومال في الاجتماع الوزاري ظل خالياً.

ومن جهة أخرى، أكد الأمين العام للجامعة العربية الدكتور عصمت عبدالجديد أن قيام السوق الشرق الأوسطية رهن بالقبول العربي.

ورأى أن مسؤولية إدارة الاقتصاد العالمي خلال الفترة المقبلة ستقع على عاتق ثلاث مؤسسات دولية هي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للمعروفات الجغرافية والتجارة (غات).

ودعا عبدالجديد إلى إقامة منطقة تجارة عربية حرة لمواجهة الانكسارات

التجارية على اتفاقية دغات، والاستفادة من فترة السنوات العشر الانتقالية

مشيراً إلى أن الواردات الغذائية لسوق العربية تبلغ نحو ٢٠ مليون دولار

وأن من أهم الاتفاقية سبترت عليها إلغاء الدعم السعري للمحاصيل

الزراعية وفتح الأسواق أمام دخول المحاصيل الدولية فضلاً عن تكميلها

على الصناعات البوليبي.

وحض بقول العربية على إعداد نفسها في مواجهة الانكسارات

لتحتمل للسوق الشرق الأوسطية واتفاقية دغات.

■ اختتم المجلس الاقتصادي والاجتماعي أعمال دورته الـ ٥٣ مساء أمس في جامعة الدول العربية. وأقر الوزراء تكليف الرئاسة للجامعة عقد لاجتماع على مستوى الخبراء للبحث في الآثار التجارية للاتفاقية العامة للمعروفات الجغرافية والتجارة (غات) على تجارة الدول العربية وسبل الاستفادة من الفترة الزمنية التي حددتها الاتفاقية للتنفيذ (١٠ سنوات). وحض للمجلس على إعطاء أولوية للمعالة العربية مساهمة في تخفيف حدة مشكلة البطالة وتفعيل الاتفاقيات العربية والتعجيل في تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي.

وكانت أعمال المجلس بدأت صباح أمس، وبأسرها مندوب ليبيا المرافق في الجامعة العربية إبراهيم البشاري بإعجاز بلاده رئيسة الدورة الحالية واعتذار وزير الاقتصاد الليبي السيد محمد بيت الله، وبمشاركة تمثيلية من وزراء المال والاقتصاد في الدول العربية.

وأوضح البشاري في كلمة القاءها أن بلاده تأثرت في صورة كبرى

نتيجة العقوبات المفروضة عليها من مجلس الأمن ودعا إلى العمل على وقف مسلسل الدخيار للعراق.

وشدد البشاري على ضرورة التكل

بتمكين واحد في معالجة القضايا

مشيراً إلى هذا الشأن إلى عدم جواز فرض عقوبات اقتصادية على دول

عقوبة في الوقت الذي تتم مطالبة دول عربية بأنها العقوبات المفروضة على

الدوليين وكما حدد على ضرورة استمرارية





المصدر: .....  
.....

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٠ جمادى ١٩٩٤

المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية في ختام أعماله  
**مواجهة مشكلة البطالة ودراصة آثار «الجات»**  
عبد المجيد: إسرائيل لاتستطيع فرض أهدافها على العالم العربي





## كتب - أمين محمد أمين:

أكد الدكتور عصمت عبدالجديد الأمين العام للجامعة الدول العربية أننا أمام حقيقة جديدة في تاريخ المنطقة نسلزم إحداث تغيير جذري ونعامل يتواءم ومايشهده الصراع العربي - الإسرائيلي من جهود لخصوية شاملة وعادلة.

وأوضح - في الكلمة التي ألقاها أمس في افتتاح أعمال الدورة الـ ٥٣ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي يشارك فيها ٨ وزراء للاقتصاد والمالية وتعقد برئاسة

ليبيا - أن هدف إسرائيل من قيام ماسمي بالشرق الأوسط هو رفض بول عربي، موقفاً أن إسرائيل لا تستطيع فرض أهدافها على العالم العربي.

وبلغ الأمين العام للجامعة العربية بخسيرة أن يمتلك العرب تسليحاً استراتيجياً شاملاً يحدد المصلحة العربية العليا والموقف العربي للشرق من مخيمات السلام والتعاون الإقليمي وحده، وأكد متابعاً جهود المصالحة العربية لمواجهة تحديات المرحلة المقبلة. وقال إنه لا إرغام أو إكراه في التعامل مع إسرائيل ولكن التعاون معها سيكون بعد تظلمات لكافة التزاماتها تجاه عملية السلام.

وأوضح الدكتور عبدالجديد أن المحادثات الزراعية العربية تستلزم كثيراً بالتالي، وجاءه وقال إن جملة ملاحظاته حولنا العربية من السلع الغذائية وقارب العشرين مليار دولار وتنفق مايقارب الخمسة مليارات دولار على استيراد الحبوب.

وحسب من للفرد للكلف الذي يستعرض له الأسواق العربية من المخرجات والوقر والأزوية بالإضافة إلى مستعرض له صناعة الفول والتسويق واللاص للجامعة.

وبلغ للطلاب فإن الدول العربية

محمد إيا الخليل وزير المالية والاقتصاد الوطني بالسعودية والدكتور محمد العمادي وزير الاقتصاد السوري الذي شرح تجربة بلاده في دعم برامج الإصلاح الاقتصادي وفتح مجال الاستثمار ودعم القطاع الخاص. كما يشارك في الاجتماعات ناصر عبدالقادر وروسان لثاني لثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية الكويتي ومحمد

مهنى صالح وزير التجارة بالعراق ومحمد خير الدين وزير الدولة للتخطيط الاقتصادي بالسودان ورواس رئيس السلطة محمد زعي المشعل، رئيس البائرة الاقتصادية ورأس وفد باقي الدول العربية مندوبوها الثامن وقد اعترفت السودان من عدم المشاركة في الاجتماعات. وقد وجه المجلس الخكر الدكتور يوسف نعمة الله الأمين العام المساعد للجامعة العربية للشؤون الاقتصادية الذي استقال مؤخراً نظرية الصبية. وقد أثر المجلس على طرقت الترميمات التي رفعها للتدوير القانوني والتي تضمنت مطالبة الدول العربية بإعطاء أهمية وأزوية لأربعة مشكلة البعاطي في إطار سياسات التنمية والإصلاح الاقتصادي وإعطاء الأزوية للمعالة العربية وتطوير البرامج التعليمية والمالية والوقر العربي. وقال الدكتور علي عبدالقادر الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية والجامعة العربية أن المجلس ناقش التطورات الجارية على المساهمين الدولية والإقليمية والمكاتبها على الدول العربية. ووفق المجلس على عقد اجتماع على مستوى الخبراء لدراسة الآثار الاقتصادية للاتفاقية «الجات» على الدول العربية. وأن تكون هذه القضية محور اجتماعات الدورة القادمة للمجلس.

مستفيد من تحرير تجارة معدات التزويد والآلات الزراعية والمواد الطبية وهو مايسلزم العمل على تنظيم الفوائد من اتفاقية «الجات» والتقليل من تأثيراتها السلبية.

ودعا الأمين العام للجامعة العربية وزراء الاقتصاد إلى دراسة آثار هذه الاتفاقية إلى جانب تأثير السوق الشرق الأوسط على الاقتصاديات العربية وإقامة حوار عملي وواقعي بين الشمال والجنوب يتأسس على وجود مصالح مشتركة.

وبلغ الدكتور عبدالجديد وإقامة منطقة تجارة عربية حرة (إفزا) لاستفادة من القدرة التنموية التي تنهضها اتفاقية «الجات» للدول القائمة لتطبيق قراراتها.

### جامعة الأنصار العربية

وكان للمجلس الاقتصادي والاجتماعي قد بدأ أعمال دورته بكلمة من رئيس الدورة السياسية طهينز قبل تسليم إبراهيم البشري مقبول لوجهي الدائم رئاسة الدورة الذي بدأ كلمته بتعريف اسم جامعة الدول العربية إلى جامعة الأنصار العربية. وأكد على ضرورة العمل العربي لواجهة للتغيرات العالمية ودعم العمل العربي للشترك والسوق العربية المشتركة.

وأوضح الدور الذي لعبته به الجامعة العربية للجمعية لدعم السوق في

السماح بحرية تداول وتبادل المواطنين العربي والاضلج والمنتجات العربية بدون حصاره. وبالحق إنشاء كادمية للعمل العربي للشترك وبعثة عربية للمياه والبحر. وخط لربط نايب الغاز الطبيعي العربي.

استعرض البشري تأثير قرارات المنظمة للفرصة على بلاده على حياة الشعب الليبي وبالحق العمل على دعمها ولا يكمل المجتمع الدولي يمكن أن أكد ضرورة عدم رفع للأمانة العربية من إسرائيل إلا بعد تحقيق السلام الشامل. وقد ربح وزير الاقتصاد محمد محمد رئيس وفد مصر في الاجتماعات بالوادي للشركة كما وجهت الدكتور رية خلف وزيرة الصناعة والشجيرة بالآراء التي شكر على كلمات الترحيب التي استقبلت بها كقول وزيرية عربية تتشارك في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي يشارك فيها الشيخ





المصدر :

المصدر :

١١ فبراير ١٩٩٤

التاريخ :

للتش و الخدمات الصحية و المعلومات

# الجات و تحرير التجارة الدولية

كان الهدف الأساسي من إنشاء الجات هو تحرير التجارة الدولية. فإلى أي حد نجح في تحقيق هذا الهدف، وفقاً لتركيز النظر على الفترة التي أتت من وقت إنشائه سنة ١٩٤٧ إلى بدء دورة أوروجواي في يونيو من أستا سنة ١٩٨٦ وهي نظمي ما يقرب من أربعين عاماً. أشرف الجات خلال تلك الفترة على سبع دورات للمفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء وكانت دورة أوروجواي هي الدورة الثامنة. وقد تمخضت كل دورة من الدورات السبع عن تخفيض للمواحد الجمركية خصوصاً في مجال السلع الصناعية وكان من أهم هذه الدورات دورة كندا في النصف الأول من عقد الستينات وهي التي انتهت بتخفيض الرسوم الجمركية على التجارة الدولية فيما بين البلاد الصناعية بما يعادل خمسين في المائة في المتوسط من مستوى التعريفات التي كانت سائدة وقت بدء الدورة سنة ١٩٦٠. ولا تقل عنها أهمية دورة طوكيو التي استغرقت النصف الثاني من عقد الستينات وأثناء - بتخفيض الرسوم الجمركية بما يعادل ثلاثين في المائة - من متوسط مستوى التعريفات التي كانت سائدة وقت بدء الدورة سنة ١٩٧٥. وقد تركز على دورات المفاوضات المتعاقبة في إطار الجات تخفيض كبير في التعريفات الجمركية ويقدر أن تلك الرسوم في البلاد الصناعية انخفضت من متوسط ٧٠٪ تقريباً سنة ١٩٤٧ إلى أقل من ٢٠٪ بعد دورة طوكيو.

ومن المعروف أن الفترة التي تمت فيها عملية تحرير التعريفات السبعة في إطار الجات هي أيضاً - فترة شهدت نمواً لا نظير له في التجارة الدولية وفي حجم النشاط الاقتصادي العالمي بصفة عامة. ففي الفترة بين سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٨٠ زاد الناتج القومي الإجمالي العالمي زيادة حقيقية بما يعادل ٧٠٪ سنوياً. وهذه الزيادة غير مسبوقة حتى خلال أشد الفترات إزدهاراً في الاقتصاد العالمي وهي السنوات الثلاثون التي سبقت الحرب العالمية الأولى. غير أن نمو التجارة الدولية فيما بين ١٩٥٠ و ١٩٨٠ كان أكثر لفتاً للنظر. ففي تلك الفترة زادت التفتحات للسلع الدولية زيادة حقيقية بمعدل ٨٠ سنوياً في المتوسط أي أنها زادت بما يعادل ضعف زيادة الناتج القومي الإجمالي. وهذه زيادة أيضاً لا سابقة لها. إلى أي حد كان تحرير التجارة الدولية خلال هذه الفترة مسؤولاً عن هذا الإزدهار في الاقتصاد العالمي. من المؤكد أن تحرير التجارة الدولية لم يكن العامل الوحيد. فلا يجوز أن ننسى أن تلك الفترة شهدت فتوحات تكنولوجية باهرة خصوصاً في عالم المواصلات والاتصالات والإلكترونيات والحاسبات ووسائل النقل. وكان لهذا الزخم الكبير في إعطاء دفعة للنشاط الاقتصادي غير أن

تحرير التجارة كان أحد العوامل الهامة سواء كان التحرير على الصعيد العالمي في نطاق الجات أو على الصعيد الإقليمي في إطار السوق الأوروبية المشتركة وبلاد منظمة التجارة الحرة الأوروبية. ورغم أهمية الإنجازات التي تمت في إطار الجات خلال الفترة التي سبقت دورة أوروجواي فإن عملية التحرير نلت مقصورة في ثلاثة مجالات أساسية. أما المجال الأول فهو التجارة الدولية بين البلاد النامية من ناحية والبلاد الصناعية من ناحية أخرى. ذلك أن عملية التحرير انصبت بصفة رئيسية على السلع ذات الأهمية الخاصة في التجارة بين البلاد الصناعية. أما السلع ذات الأهمية الخاصة في التجارة بين البلاد النامية والبلاد الصناعية فإنها لم تحظ بنفس الدرجة من العناية. ولا يرجع ذلك إلى رغبة في التمييز ضد البلاد النامية. ولكنه يرجع إلى أن المفاوضات التجارية كانت تنور بصفة أساسية بين البلاد الصناعية ويبدو أن يكون اهتمامها مركزاً على السلع التي تعتمدها في المقام الأول. أما البلاد النامية فإنها لم تكن تالوم بدور يلعب في تلك المفاوضات. وذلك لأنها لم تكن مستعدة لإجراء تخفيضات ذات بل في القصور التعريفية وغير التعريفية التي تطبقها على وارداتها. ومن ثم فقد بقيت على هامش الأحداث التي تلك المفاوضات. واكتفت بالاستفادة من التخفيضات التي تنلق عليها البلاد الصناعية فيما بينها وذلك تطبيقاً لبدأ عدم التمييز الذي يقضي بأن تنسحب التخفيضات فيما بين البلاد الصناعية على سائر البلاد الأخرى سواء اشتركت أو لم تشارك في المفاوضات. هذا هو الوجه الأول لقصور عملية التجارة في إطار الجات ويشاهد في أن الدورات المتتالية على دورة أوروجواي هبت مرور الزخم على السلع ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية. وكان نتيجة ذلك بقاء الرسوم الجمركية في البلاد الصناعية مرتفعة على صادرات البلاد النامية من السلع - كخشب العمل مثل المصنوعات الجلدية والزجاجية والأثاث والسجاد وما شابه ذلك. صحيح أن صادرات البلاد النامية استفادت منذ أوائل التسعينات من تطبيق النظام العام للتفضيلات الذي أعطي صادرات البلاد الصناعية من الرسوم الجمركية. ولكن نظام التفضيلات لم يحسن القصور غير التعريفية التي بقيت عقبة كؤوداً في وجه صادرات عدد كبير من







## النشر والخدمات الصحفية والعلوم

المصدر :

د. حصار

التاريخ :

١١ فبراير ١٩٩٤

### د. سعيد النجار

السلع الصناعية ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية .  
غير أن وجه القصور الأكبر لعملية التحرير من وجهة نظر البلاد النامية يتمثل في معاملة سلعة المنشوجات والملابس . فإنه منذ ١٩٦٢ أخرجت هذه السلعة تماماً من نظام الجات وأخضعت التجارة الدولية فيها لاتفاقية خاصة هي إتفاقية المنشوجات التي كانت مقصورة في البداية على المنشوجات القطنية غير أنها اتسعت سنة ١٩٧٤ لكي تشمل كل المنشوجات والملابس من القطن أو غيره سواء كانت من الألياف الطبيعية أو المصطنعة . وتضم إتفاقية المنشوجات أهم البلاد المصدرة والمستوردة للمنشوجات . وفي تقوم على أساس تحديد حصص لكل بلد مصدر وحصص لكل بلد مستورد . وتجدد مرة كل خمس سنوات أي أنها تقوم على نظام القيدود الكمية وهي المحرمة طبقاً لنظام الجات . ولا تشكل أهمية صناعية المنشوجات والملابس بالنسبة للبلاد النامية . فهي السلعة التي تتمتع فيها بأكبر ميزة تسمية . ولو أن مبادئ الجات طبقت على هذه الصناعة منذ البداية لانقرضت البلاد النامية بالنسبة لمصاحبة منها المتأجاً وتصدراً .

غير أن ذلك لم يحدث فإن صناعة المنشوجات لم تخضع في يوم من الأيام لمبادئ الجات . بل أنها خضعت لنظام خاص بها في إطار إتفاقية المنشوجات التي تخرجها تماماً من دائرة المبادئ التي يسمى الجات إلى تحصيلها . وأخيراً فشل الجات في علاج مشكلة القيدود التعريفية وغير التعريفية التي تعوق التجارة الدولية في السلع الزراعية وهذا هو وجه القصور الثالث في عملية التحرير . فقد بقيت الزراعة إلى حد كبير جدار خارج نطاق البوروات المتكافئة من السلع ومنتج بوروات أخرى . ولا يرجع ذلك إلى مانع في الإتفاقية لعامة التعريفات والتجارة . بل أن هذه تشمل من حيث المنبدا أصابع الزراعة كما تشمل أصابع الصناعية . وفي البلاد الصناعية لم تنشأ منذ البداية أن تخصص للقيود التي تزد على التجارة الدولية في السلع الزراعية . ويرجع ذلك إلى المكانة الخاصة التي تحتلها الزراعة في النظام الإقتصادي كما ترجع إلى القوة السامسة الهائلة التي يتمتع بها المنتجون الزراعيون في بعض البلاد الصناعية . ويمثل ذلك بصفة خاصة على بلاد السوق

الايرومية وعلى رأسها فرنسا التي رفضت رفضاً قاطعاً أن تمتد عملية التحرير إلى التجارة الدولية في السلع الزراعية . وكان معنى ذلك إطلاق يد البلاد المختلفة في اتخاذ ما تراه من إجراءات حمائية تعريفية وغير تعريفية . الأمر الذي أدى إلى تشويه التخصصات الدولية في هذا القطاع الهام كما أدى إلى الإضرار بالبلاد النامية التي تتمتع بميزة نسبية عالية في الإنتاج الزراعي مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وبنين وأوروغواي وعدد كبير من البلاد النامية الأخرى في أفريقيا وآسيا . كذلك امتد الضرر إلى البلاد الصناعية التي تتمتع بإمكانات زراعية شاسعة مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا . وبذلك فإن الزراعة خارج نطاق المفاوضات التجارية إلى أن تجتث دورة أوروغواي في إخصابها لأول مرة للقواعد التي تحكم التجارة الدولية في السلع الصناعية .

هذه هي نواحي القصور التي السمت بها عملية التحرير في نطاق الجات وتتمثل في العجز عن إزالة القيود غير التعريفية على السلع الصناعية ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية . وبقياء التجارة الدولية في المنشوجات والملابس والسلع الزراعية خارج القواعد التي تحكم التفاضلات السلفية الأخرى . ورغم الأهمية الكبيرة لكذلك الطوائف في التجارة الدولية فإنها تعتبر من قبل المستأمنات التي لا تخضع من إجراءات الجات في المجالات الأخرى . فيصير أن التراجع الكبير الذي طرأ على عملية التحرير وعلى دور الجات بصفة عامة جاء مع الإضرابات التي عرفها الإقتصاد العالمي منذ عقد السبعينيات والتي بلغت ذروتها في النصف الأول من عقد الثمانينات . وكانت مظاهر ذلك انهيار نظام بريزبون ودون لأسعار التصريف الثابتة والأخذ بنظام الأسعار القائمة وصاحب ذلك ارتفاع شديد في أسعار الطاقة وقلبات حادة في أسعار العملات الرئيسية وخصوصاً الدولار والين الياباني والمارك الألماني والريال كبرى في أسعار الفائدة الدولية ثم لتجرت مشكلة المديونية سنة ١٩٨٢ وانتشرت موجة التمسك التخصمي في البلاد الصناعية والنامية .

وله تكن هذه البيئة صالحة لمزيد من تحرير التجارة الدولية . بل على العكس من ذلك فإنها أدت إلى تعاطف بلد -ه الصناعية في البلاد الصناعية . وبسبب مبادئ الجات مما أصاب النظام التجاري العالمي بمكبسة شديدة وهدد بنسب حريب تجارية بين البلاد الصناعية الكبرى . وكانت هذه هي الخلفية التي بلغت تلك البلاد إلى الدخول في دورة أوروغواي خوفاً من الإضرار العالمي التي تلحق عليها من انهيار النظام التجاري العالمي الذي ساد في ظل الجات .



## اجتبات أمام مجلس الشورى ضرورة دخول الإنتاج المصرى في حلبة المنافسة الدولية



استعرض مجلس الشورى في جلسته التي عقدها امس برئاسة الوكيل لروت ابائله طلب المناقشة لقيم من عدد من الاعضاء حول اتفاقية الجات وانعكاساتها على الاقتصاد المصرى. أجمع مضمون طلب المناقشة على انه لاجدال في امر دخول مصر في منظمة للتجارة العالمية الجديدة لمرات قوية خاصة ان الاتفاقيات التي يلتزمها المنظمة الجديدة لم تقتصر على قطاع للتجارة السلعية بل امتدت لتحكم التبادل في أنشطة قطاع الخدمات الذي يصل في مصر الى ما يدور حول ٣٥ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي علاوة على

### تابع الجلسة :

#### شريف العبد

من سلطة هذه الدول من استخدام تشريعاتها المحلية كوسيلة للضغط على الدول النامية. انشأ طلب المناقشة إلى ان استراتيجية للتوجه للتصدير

حماية أنواع الملكية الفكرية التي تدخل في مختلف أنشطة الاقتصاد. بالإضافة إلى ان الاتفاقية الجديدة تدخل في تنظيم الاستثمار.

أكد الدكتور خلاف عبدالجابر مقدم طلب المناقشة ان اتفاقية الجات توفر حماية للدول النامية في مواجهة الدول المتقدمة وتحدد

تتطلب بالضرورة التعامل مع سوق واسعة ذات قوة شرائية كبيرة تقدر على استيعاب الواردات إليها وان التعامل مع سوق الدول الاعضاء في المنظمة التي تغطي أكثر من ٩٠ في المائة من التجارة العالمية من شأنه ان يضمن تطور اداء مشروعات الإنتاج في مصر وفتح طاقات انتاجية جديدة تعد للسبيل الوحيد لزيادة فرص التشغيل لقوة العمل.

لنار طلب المناقشة أيضا إلى ان دخول الإنتاج المصرى في حلبة المنافسة الدولية يؤدى بالضرورة إلى الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعية التي تمتلكها مصر والمحتفل ان تتوافر لها مستقبلا وان مصر حكومة ولجهزة انتاجية قادرة على التحدي بتجهيل لوضعها الانتاجية التي تحتاج اتفاقيات المنظمة الجديدة لكي تكون انشطتها الاقتصادية في السوق المحلية والخارجية قادرة على المنافسة.

أكد طلب المناقشة ضرورة اعادة النظر في كثير من النظم والقوانين والسياسات الداخلية حتى تتواءم وتحفز جهود تعديل الأوضاع في فترة مقبولة وضرورة اعداد الدراسات عن عوطف السلع الزراعية والصناعية الهامة لتتاجبا وتصديرا واستيرادا على أساس سلفة سلعة وفقا لبيدو التصنيف





المصدر :



للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ - ٢٢ - ١٩٩٤

الجمركي للسلع مع الكثيف عن  
المزايا النسبية التي تتمتع بها  
مصر وكيفية الانفتاح بهذه المزايا  
وكيفية تغطيتها.  
وأشرف الطلبة بأن هناك  
أهمية بالغة لإعداد تركيب  
محمولى محز للزراع تصديرا  
مع الكثيف عن المزايا المكتسبة  
وحديثها على نحو يقوى سلطان  
التصديرية على المنافسة في  
سوق الدول الاعضاء في المنظمة  
مع اعداد دراسة الخطة لأنشطة  
الخدمات وسبل دعم ومساندة  
الجالات الشخصية وتحديد  
الضوابط التي توصل المساوؤ  
المصري لأقرارها في التكاليف  
المنظمة وعدم تجاوزها.  
ويواصل المجلس لاجتماعاته  
صباح اليوم.



## خطوات تحت القبة

### الضيف الثقيل

أيهما أكثر جملاً: الإغرافية الجات وأيهما أكثر استغابة من تحرير التجارة من الدول الثمانية أم للتقمة. الدول الفقيرة أم الغنية. المستفيد من الجات هو الأكثر تأجيلاً لخوض المعركة ويمتلك أسلحة وإمكانات تظل له الفوز المناقش. المستفيد من الجات هو الأكثر إطمئناناً إلى النتائج والذي ينظر إلى المعركة وكأنها قد حسنت لصالحه قبل أن تبدأ.

الأسد حينما تشتم بالجوع لا يبدل أمامه سوى ابتلاع الفريسة وقد يرى أنه من الجدي أن يفكر بفريسته قبل أن تظهر لها أنياب وتهاجمه. وخمسة وخمسة سبباً له أن يفكر هو في متى يمتد له أي فترة استغابة.

الدول الغنية تعاني من الآخرين من كسبها خافق وتؤثر فيها سموميات في تصريف سلعها وشركائها كتنكس وتعرض للأفلاس والفاشلين وغيرهم. مشكلة تشرنوبلطة تتماثلهم. الجات إن هو الجات فهي حقوق النجاة لأنها تفتح أسواق دول نامية للوصول إليها عظيم الجدوى في هذه الظروف.

لكن على جانب آخر أي هي هذه السوق التي تفتح لأراضيها المنتجات الدول الناجمة المطلوبة على غيرها مامي للسلمة المتوقعة التي يمكن أن يطفئها منتج القليل في سوق القليل.

قد يرى البعض أن المجتمع النامي يجب ألا يعزل بل عليه أن يساهم في الجولات ويشارك مع مايجري حوله لكن هل معنى ذلك أن نطلب على وجه السرعة من سلم بدائية أن نشارك في منتجاتها المتقدمة ونقلب اسمها وجها لوجه وهل نسمح أسواق الدول للتقدمة من أحمة تلك السلم البدائية للنتاجات.

نحن نحكي رؤوسنا إلى الجات ونفتح لها الأنوع إذا وجهنا لمنتجاتنا ككولة شامية نأخذ طريقها إلى حقوق العرب والسوق اللبنانية والأمركية وتتصاعد الأرقام التصديرية لهذه للنتاجات لكننا من الطبيعي أن نعطي ظهورنا إلى هذه الإغرافية طالما أن أرباحها على أرض الواقع هي سلم أجنبية يصبح لها السيادة الحقيقية داخل أسواقنا بينما ينتجنا غائبة ومنعصة داخل الأسواق العالمية. أمّا بتملك سوى النظر إلى الجات على أنها ضيف ثقيل إلى أن يثبت العكس.

• لا يرى سبباً لهذا الكم من الاستفسارات من غياب الدكتور حلمي عن جلسة الأسس وكان رئيس مجلس الشورى محظوظ عليه أن يتعرض لومعة نظاركة.

• اللبنانيان درويك إبانة ومصطفى كامل مراد القزم كلاهما يتقاربان في السياسة رغم التباينات والصداعات التي تجمع بينهما بلهما إلا أن هاتين لم أعيت وهو أمر جدل وإضباب في جلسة الأسس.





## رأى المطرمة

# اتفاقية الجات !! وتجنب الويلات !!

مناقش مجلس الشورى هذا الأسبوع اتفاقية الجات والرها على الانتاج الصناعى والخدمى وعلى الصادرات المصرية وكلمة الجات هى اختصار لمنظمة التعريف الجمركية والتجارة

وقد تضمن اجتماع الجات الأخير شروطا معينة للدول التى ترغب للانضمام الى هذه الاتفاقية ومن أهداف الجات كما هو معلوم زيادة حجم التجارة العالمية وإزالة القيود التى تعترضها سواء كانت رسوما جمركية أو حصصا بولية ولا شك ان حرية التجارة من مبادئ النظم الليبرالية فى العالم ومنها حزب الأحرار المصرى ولذلك فإننا كحزب سياسى نرى أن انضمام مصر الى اتفاقية الجات الأخيرة سينعكس انعكاسا إيجابيا على صادراتها ووارداتها وبالتالي على إنتاجها ودخلها القومى

وليس معنى انعكاس اتفاقية الجات على مصر انعكاسا إيجابيا أنها لا تحمل فى طياتها نواحي سلبية ولكن إيجابياتها أكثر من سلبياتها ولكن الأمر يقتضى من الحكومة الدراسة المتأنية لنصوص الاتفاقية وكيف يمكن أن تتحرك فى إطار الاتفاقية الأخيرة

«التيق» ص ٣

مصطفى كامل مراد



للمنظمة التعريفية الجمركية والتجارة العالمية بحيث تستطيع أن توسع أسواقها في أوروبا وفي أمريكا وفي اليابان وخاصة بالنسبة للصادرات الزراعية وعلى رأسها القطن والموالح.

والمعروف أن هناك فترة انتقالية حتى سنة ٢٠٠٠ يمكن للدول النامية ومنها مصر أن تتدرج في تطبيق شروط الجات أي أن التدرج من المبادئ المسلم بها والمسموح بها للدول النامية كما أن الاتفاقية تعطي الدول النامية بعض مميزات ولكنها موقوفة بتاريخ معين ولذلك فإن تنفيذ هذه الاتفاقية بالنسبة لمصر يعني المنافسة وتطوير الصناعة والزراعة المصرية وكذلك الخدمات لتدخل في مجال المنافسة الدولية وإلا فإن انعكاس هذه الاتفاقية سيكون سلبيا على الاقتصاد المصري.

ولكن أخطر ما في اتفاقية الجات بالإضافة إلى تخفيض الرسوم الجمركية هو السماح بتصدير الخدمات الأجنبية إلى السوق المصرية معني ذلك أن الأجانب يستطيعون فتح بنوك وشركات تأمين وشركات تجارة داخل مصر وتعيين وكلاء لهم من الأجانب وهذا يتطلب من الحكومة مناقشة الموضوع مع النقابات المهنية ومع النقابات العمالية ومع غرف السياحة والغرف التجارية:

وفي ختام المقال نرى أن انضمام مصر إلى الجات أمر حتمي ولكن علينا أن نعدل أوضاعنا الاقتصادية والصناعية والزراعية والخدمية وما يتطلبه ذلك من تعديلات في القوانين حتى تستفيد مصر أكثر مما تخسر من اتفاقية الجات وتجنب الويلات.



## لقطات تحت القبة حكمة الجات

- الغنى والفقير يتصارعان على حكمة الجات لكنها معركة غير متكافئة لذا من الطبيعي أن يحتل الغنى مصصيب الأسد، بينما لا يكون للفقر سوى اللغات والأذن هذا الغنى يلبث دائما وراء مصالحه ويقل السبل فكان لزاما عليه أن يستخرج الفقر إلى المصيدة ويحضر إرادته وقد نجح في هذه اللهمة بدرجة امتياز ويبقى أن ينتظر الفقر مصيره.
- نأمل ألا تتحلق نومة اللغز محمد فريد خيس فلا نجد لغزات أسعار الهواء بعد الجات تصل بسعر فرض الأسيرين الأوحد إلى جنبه بالعام والصال وقطر أسعار الهواء إلى مستويات خيالية أو صبح نواعه الشائب لما يجب علينا أن نتخوف من إغلات سكاني، فالمشورة وحدها كفيلة بأن تعالج المشكلة دائما، وبالتالي لن ينخفض معدل النمو السكاني إلى النصف كما أراد اللغز خائل سنوات الجات لكن ربما تحلقت تتلجج سكانية هذا تفوق تصويره وتصور كل اللغزات.
- ضحية اللغزات الجات هو الدكتور والي مسئول الزراعة الأول في مصر، فالأصوات في ظل التحالفات تتعالى والفتنة للنمو الزراعي للتواضع والتتاج محدودة الأثر لتجربة الاستصلاح بل إن الأمر امتد ليمارك البعض الانقلابات فمن طريفها سيمصل إلى لزائم الأول مرة مبيدات وتلوى ومستلزمات صالحة للاستخدام.
- للتوقعات تتجه إلى أن الجات رغم مخاطرها إلا أنها ستحول دون لتسيب غلاء قلمد وسيل أخرى غير مطلوبة للمواصفات.
- ويذاء عليه فإن الجات سوف تحمي للتشكك من حيطان الأسير، الذين مارسوا نشاطهم ولغا لأموالهم وعليهم الآن أن ينتظروا ضربة في مقتل ليقل لهم بعدها قاتلة.
- نجم جلسة الأسس هو الدكتور على نظلي دون مناص أو منازج، فقد نجح الرجل في أن يفتح اللغز فوق الحروف وجعل من مهمة المتحدثين بعده صعبة للغاية وكان وجوباً أن يكون لفر المتحدثين وليس أولهم.





مناقشات ساخنة في مجلس الشورى حول اتفاقية «الجات»

# مخاطر استمرار الأعمال على الميثاق والشروط

## إعادة النظر في معدلات النمو الزراعي لتصل إلى ٨٪ كحد أدنى

اجتمع اعضاء مجلس الشورى امس على أن اتفاقية «الجات» لا مفر منها، رغم أن الدول الثمانية سوف تكون أقل استفادة من الدول للتقمة، إلا أن رفض العضوية في «الجات» في نفس الوقت يعنى الانعزال عن ٩٠ في المائة من تجارة العالم.

وعان المجلس قد واصل مناقشاته امس حول الاتفاقية في جلساته التي عقدها برئاسة ثروت البكطة وطلب الأعضاء بأن تكون هناك سيادة واضحة وثابتة في مجال التصدير يمكن بموجبها أن يجد المنتج المحلي مكانه وسط الأسواق التصديرية. وحذر الأعضاء من مخاطر استمرار الاعتماد على الميثاق والمعونات خاصة أنها في النهاية تخضع لاهواء الدولة للتقمة. وأكد الأعضاء ضرورة أن ترتفع معدلات النمو الزراعي تدريجيا لتصل إلى ٨ في المائة في حدودها الدنيا خلال السنوات القليلة وبما يكفل أن تكفي للمصالحين الزراعية للتنمية جليا واحتياجات مصر من الغذاء.

كان أول المتحدثين الدكتور علي لطفي، قال: إن اتفاقية «الجات» كانت تهدف إلى تحرير تجارة السلع عام ٤٧ ثم أخيرا أجهت إلى مزيد من تحرير التجارة، فكل دولة عضو محظور عليها وضع قيود على وارداتها وصادراتها وتكتزم بتخفيض التعرفة بالإضافة إلى استحداث الخدمات وإدخالها لأول مرة في الاتفاقية وأيضاً حقوق الملكية الفكرية.

غزة الاتفاقية إذن هي تحرير يكاد يكون كاملاً للتجارة. وبقي التساؤل هل تستطيع الدول الثمانية أن تواجه هذه المنافسة؟ إنها إعطت مهلة ولتقرت سماح للدول الثمانية والأل نمو مما لم يحتاج فيها مثل

المتحدة الأمريكية ستقوم بتكثيف الاستثمار، وهذا ما صرح به كنداكون في التوقيع مباشرة، بينما قال رئيس الوفد: إن العالم المتقدم قدم الوثيقة ووقع عليها العالم النامي معها.

الدكتور فتحى محمد علي، هذه الاتفاقية تدق أجراس الخطر، فهي إندثار للدول النامية.

الاتفاقية لا تستطيع ولا تمكن أن تبذل في أحكامها، ولذا أريد أن تعمل جميعها لمواجهة التسليبات التي تؤثر على اقتصادنا.

الاتفاقية هي تحد لنا جميعها كدول نامية وأريد أن نقبل التحدي، وعلمنا أن نسال أنفسنا: ماذا نفعل لمواجهة ذلك كساد كبير أدى إلى تراجع في مستويات الاستثمار والاستهلاك ووجود طائفت عاملة وتزايد في معدلات الإفلاس والبطونى وزيادة في الدين العام المحلي وصادرات لا تتعدى ٣.٨ مليار بينما إسرائيل تصل صادراتها إلى ١١ مليار دولار، كل هذه مقومات تحتاج إلى مواجهتها.

أريد من رفيع القسرة العنصرية والتكنولوجيا لهذا الحضر، إسرائيل بجوارنا أطلقت أربعة أقالص صناعية أريد من تقوية مراكز البحوث والتسويق فيما بينها.

الصين أصبحت قضية حياة أو موت، ولا غنى عن أن ننظر للصين

القدر ١٠٠٠ دولار سنويا ومصر ضمن هذه الدول.

هل كانت هناك ضرورة لتوقيع مصر لهذه الاتفاقية؟ في تقديرى لم يكن هناك بديل أو طريق آخر لأن هناك ١١٦ دولة وقعت وهي تحكم في حوالي ٩٠ في المائة من التجارة العالمية فكيف نتعامل نحن عن هذا القدر.

أيضا قد نستفيد من اتفاقية حقوق الملكية الفكرية الاتفاقية سوف تفيد الاقتصاد العالمي ككل لكن المستفيد الأكبر هو الدول للتقمة. فالولايات

### شريف العبد

تابع الجلسة:

الخصخصة  
تدعيمها سياسيا  
حكومة وليست  
سياسة افراد







المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٤ جدي ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ظهور «الجات» علينا أن نعتري بأن العالم يتحدر الآن وهما إرادة الإغنياء. علينا أن نحاول أن نتمسك بكل ماهو ممنوع لنا من أجل في اتصالات «الجات».

للحكمة الفكرية في نظري أخطى صافي اتصالات «الجات» وصناعة الدواء بناء عليها في مصر معرضة للموت وكثير من الصناعات أيضا يمكن أن تنقش وأرض الإسبرين قد يصل إلى جنه.

مهمتنا الآن كيفية إحداث التنمية الاقتصادية في مصر بحيث خلال السنوات القشري القادمة نمد عذنا لنستطيع أن نتعامل في ظل سوق الجات وجها لوجه مع الدول المتكاملة. علينا أن نبحث كيف نخفض معدل التزايد السكاني إلى النصف مثلا خلال هذه الفترة.

نبيه العلقاسي: إن تحدي «الجات» هو تحد للمجتمع كله واعتقد أن مصر حصلت على ميزة من هذه الإنشائية. إن شعبنا وأغب في أن يحصل على منتجات وأقسا للمواصفات الصحيحة.

يمتلئ قومي باعتباره عماد الدولة في الفترة القادمة. وهذا يتطلب تهيئة المناخ الاستثماري اللازم.

لا أقصو أنه حتى الآن لا توجد سياسة واضحة للتخصيصية. أجد وزير السبلحة الحالي مثلا يعن من عدم موافقته للأطوب الذي يتم به بيع التناقي. السياسة في ذلك إرد أن تكون سياسة حكومية وليست سياسة الفرد.

محمد فريد خميس: أشيد بالدور الخمين الذي قام به ألفاوش المصري واعتقد أنه نجح في أن يحصل على حقوق مناسبة جدا في هذه الإنشائية وهي في نظري انشائية لا يمكن التراجع فيها. لكن مطلوب أن نستثمر المزايا التي حصل عليها ألفاوش المصري.

انحصار العجلة للشرقية والقوة للشيوعية كان السبب الرئيسي في





الأمرام الاقتصادية

المصدر :

١٤ ج ١

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التعريفية والإعانات والإنحراف ووسائل  
مكافحته والنتائج النهائية لخدمة  
أورجواي .. وهذا هو كل مدار في اللقاء  
الفكري على ملأه البحث العلمي في جمعية

تمثل التجارة في الخدمات  
خمس التجارة العالمية ، وتؤدي الاختراعات  
التكنولوجية إلى إيجاد أساليب جديدة في الخدمات ، كما  
تسمح بتنظيم الإنتاج بطريقة جديدة مما يؤدي إلى  
النهائية إلى توثيق العلاقة المتبادلة بين الإنتاج  
والخدمات ، وبما هو جدير بالذكر أن قطاع الخدمات  
لا يساهم فقط في خلق فرص عمل جديدة وإنما يؤدي إلى

الهندسة الإدارية وكان الحاضر هو الدكتور  
سفي عطفي مكرم - رئيس قسم التجارة  
الخارجية بكلية التجارة وإدارة الأعمال  
بجامعة طولون والمستشار الاقتصادي  
لمجلس الشعب وإدار الحوار كل من  
المهندس عبد الله المصطفى والمهندس  
عبد الوهاب البقري رئيس جمعية  
الهندسة الإدارية والذي استغرق أكثر من  
ثلاث ساعات متواصلة وغير هذا الحوار تم  
فتح مجالات جديدة للموارم تكن غالبية في  
يوم عن كل من يريد أن يعرف الجات حق  
المعرفة .. بدءا من توقيع الاتفاقية في ١٩٤٧  
وانتهاء بما هو حادث على مسرح الأحداث  
الشرق لوسطية من أمهات بعضها عام  
والبعض الآخر عبارة عن تجميع  
القصاصات لاتضمن ولا تفنى تعبيراً عن  
المثل الذي يتردد حلقياً وبكثرة إذا تكلم إذا  
لنا موجود .

## نعمان الزياتي

تحقيق أعلى معدلات للأرباح في كل من الدول  
الصناعية ، والكثير من الدول النامية لذلك تتزايد أهمية  
هذا القطاع باستمرار .

# الجات التي لأنعرفها

الحلقة ٣

تتولت في المحدثين السابقين أهداف  
الجات والمبادئ الأساسية لها ومبدأ الدولة  
الأكثر رعاية ومبدأ التخصيصات الجمركية -  
ومبدأ المفاوضات التجارية ومبدأ للمصلحة  
التفضيلية في العلاقات التجارية بين  
الشمال والجنوب وطبيعة تلك المفاوضات في  
أطر الجات وجولة كيندي وجولة طوكيو  
وأرجواي - التجارة في السلع الزراعية وأهم  
المواثيق المتعلقة عن مفاوضات الجات في  
موضوع الدعم الزراعي - والمنسوجات  
والملابس - وفي هذا العدد نتناول التجارة في  
الخدمات والهدف من المفاوضات وأهمية  
قطاع الخدمات في الدول النامية وحماية  
الملكية الفكرية والقيود التعريفية وغير





موضوع الخدمات ضمن ملفوضات دورة أوروغواي عام ١٩٨٦ ، فإنه تم التوصل التي اتفاق على ان يكون موضوع التجارة في الخدمات خارج الإطار القانوني وهذا ملجاء في اعلان يونتكتيل ايسيت باورجواي عام ١٩٨٦ .

الهدف من الملفوضات :

تهدف هذه الملفوضات الى اعداد اطار دولي متعدد الأطراف ليلعبه وقواعد تجارة الخدمات حتى يتم تنظيمها فعلياً ، مما يؤدي الى تحقيق التمثال الاقتصادي بصفة عامة ، وتنمية قطاع الخدمات بصفة خاصة . ولقد واصلت الجات جهودها من خلال دورة مونتريال في ديسمبر ١٩٨٨ حيث ناقشت مآثر انجازة في مجال تجارة الخدمات ، وتم التوصل الى وضع العديد من التوجيهات Guidelines التي تساعد في حل العديد من المشاكل التي تتوق مجموعة الملفوضات GNS في اداء مهمتها . اما في اجتماع بروكسل في ديسمبر ١٩٩٠ استمرت مناقشات مشروع اتفاقية التجارة في الخدمات الذي للذي اقترحه مجموعة الملفوضات GNS وتلقت الدول النامية - ومما مصر - بمشروع جديد يعبر عن وجهة نظرها في شكل الاتفاقية الدولية للتجارة في الخدمات المقترحة . ومنذ ذلك الحين بدأت الدول في اعداد جداول التنازلات المتبادلة في اللطاعات والانتسطة التي ترقب في تحريرها على ان تبدأ الملفوضات الثنائية عقب توقيع الاتفاقية الدولية للتجارة في الخدمات .

وتهدف الملفوضات متعددة الأطراف الى التصدي للجراءات والقوانين التي تحوق التوسع في التجارة الدولية في الخدمات ، ويتعلق الهدف الثاني بعدم تقويض الإجراءات والقوانين التي تهدف الى دعم قطاع الخدمات المحلي ، والمساهمة في عملية التنمية .

ولذلك ان تحرير قطاع الخدمات يجعل الكثير من عوامل القوة الاقتصادية الدولية النامية ، الا انه يجلب لها ايضاً العديد من المشاكل ؛ لذلك لا يجب النظر الى التحرير بصورة مطلقة ، بل يجب النظر الى عملية التحرير على انها اعادة للتكامل بين الدول بعد ان افترقت الحدود السيسمية والظروفات الفريدة بينها .

وتخضع التجارة الدولية في الخدمات - حتى الوقت الحال - للسيطرة الثنائية وتشتمل على عدة مجالات مختلفة :

السياسة ، والاتقال ، وتحويل البيانات ، والاتصال ، والخدمات السعوية ، البصرية ، والبناء ، وخدمات تركيب التجهيزات ، الخدمات المالية ، والهتسية . وتعد اختلاف النظم القانونية مآثراً كبيراً لمعاملات التجارة في الخدمات أكثر من تأثيره على التجارة السلعية حيث يعتمد بصفة خاصة على مدى ارتباطها بالتشريعات المالية ، وهذا يتعلق بالواعد المختلفة التي تحكم الكفاءة المساح بوجوه مودى خدمات ، القوانين المختلفة الخاصة بصماية المستهلك ، الأشكال المختلفة لرقابة الحكومة والذير الذي تلعبه كمبود للخدمات ( مثل خدمات البريد او احتكار البنزوك ) .

ونظراً لارتباط انواع كثيرة من الخدمات بالاسواق المحلية فإن تحرير التجارة في الخدمات لن يكون امراً يسيراً بدون حرية حركة واس المال ، وإذا فلتت الاسواق اربابها لتدعيم الخدمات الشخصية فإن هذا يعني فتح الاسواق دائماً لمهم ضمن العمل بحيث ان التجارة في الخدمات لم تخضع لاي تنظيم او اى شكل من اشكال الاتفاقيات الدولية فكان لابد من تنهاتها كأحد المؤشرات الهامة في ملفوضات الجات ، ويرجع تاريخ بدء التفاوض حول موضوع التجارة في الخدمات الى الاجتماع الوزاري للجات في ١٩٨٢ ، عندما تلقت الولايات المتحدة الأمريكية بطلب اعداد برنامج من تحرير التجارة الدولية للخدمات بهدف التمهيد للملفوضات دولية متعددة الأطراف حول تحريرها .

وقد تلهمت الدول النامية ويضف الدول المتقدمة هذا الطلب ، واستند اعتراض الدول النامية ، بصفة مبدئية - على عدم منطقية هذا الطلب ، لأنه يقرش بداية ان قواعد الجات قد ماقت بالفعل في مجال التسلع ، وأن هذا ليس الا امتداداً لها في مجال الخدمات .

رطلت معظم الدول الأعضاء بمنظمة التعاون والتنمية OECD بدراسات عن مشاكل التجارة الدولية في قطاع الخدمات للاجتماع الوزاري للجات في نوفمبر ١٩٨٤ ، واقتصر هذا الاجتماع على شرح واف للمشكلات التي يمكن ان تعترض تحرير التجارة الدولية في الخدمات :

وفي العامين التاليين طرحت الجماعة الأوروبية ضغوطاً كبيرة على الولايات المتحدة لجعل الملفوضات حول تحرير تجارة الخدمات خارج الإطار القانوني للجات . لذلك عطلت خلال نفس الفترة جلسات خاصة للجات بهدف التوافق بين الآراء المتعارضة ، ومع معارضة الدول النامية لتسراج





١٤ فبراير ١٩٩٥

التاريخ :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ترتبط حماية حقوق الملكية الصناعية بقوة مركز أسواق المنتجات ، حيث إن الإرباح الناتجة عن حماية براءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر من شأنها تشجيع الاستثمار في البحوث والتطوير وبالتالي زيادة درجة تقدم الاختراعات الحديثة ولذلك من الأهمية بمكان حماية حقوق التأليف والنشر لحماية المخترعين الأصليين مثل الكتف والموسيقائيين ويعتبر قانون حماية المراكب التجارية للمسلح أحد وسائل حماية المستهلك ويكف التكد من هذه المراكب عن طريق الأسواق ، في حالة السلع

مرتفعة الجودة يتم اختبارها عند الشراء .

### القيود التجارية التصريفية وغير التصريفية :

تهدف مفاوضات دورة الوبجوى الى تخفيض التعريفات الجمركية بصفة خاصة في القطاعات التي ترتفع فيها التعريفات . لذلك اقترحت المجموعة الأوروبية تخفيض كل التعريفات التي تزيد على ٤٠٪ الى ٢٠٪ باستثناء الدول الأقل نموا التي يمكنها تخفيض كل التعريفات التي تزيد على ٤٠٪ الى ٢٠٪ باستثناء الدول الأقل نموا التي يمكنها تخفيض تعريفاتها الجمركية الى ٢٥٪ . ولقد صاحب تخفيض التعريفات الجمركية في الجات زيادة القيود التجارية غير التعريفية التي من شأنها تثبيت النفاذ الى الأسواق وتضمن هذه القيود - على سبيل المثال - عوائق منح تراخيص الاستيراد ، تقليد الدعوات الخاصة بالتأقاصات العامة ، المستندات التجارية المعلقة ، التمييز التجاري ، بيروقراطية الاجراءات المستخدمة . وتستند قواعد الجات التي تصمم القيود التجارية الكمية الى خبرات الملحق السيت لهذا النوع من القيود في فترة ما بين الحربين العالميتين ، وما لاشك فيه ان زيادة القيود التجارية غير التعريفية تؤدي الى انتهاك مبادئ حرية تداول التجارة العالمية .

وتتجه شعور الدول النامية التي تعتبر مصدرا أساسيا للسلع الزراعية بالنظم سمحت مواد اتفاقية الجات باستثناءها من خطر استخدام القيود الكمية خاصة في تجارة السلع الزراعية حيث تسمح الجات لدول النامية باستخدام القيود التجارية غير التعريفية عن طريق الشروط الوائى لسلعة المستندات المحلية من الاغراق المفاجيء الذي تتعرض له اسواقها .

### الاعلانات :

بعد النجاح الذي حققته المفاوضات متعددة الأطراف بشأن اعدادات تخفيضات كبيرة في التعريفات الجمركية تزايد الاهتمام في الوقت الحالي بالتفتش من

اهمية قطاع الخدمات في الدول النامية : يعتبر قطاع الخدمات قطاعا بالغ الأهمية بالنسبة لانتصديات الدول النامية ، حيث يمثل هذا القطاع نسبة عالية من الناتج القبرى الاجمالى للدول النامية . لذلك لا يجب ان يكون الهدف من تحرير لتجارة السواحة في الخدمات هو زيادة هذه النسبة ، بل يجب ان يتم تطوير نوعية الخدمات المقدمة ورباع مستواها . حيث ان نمو القطاعات الخدمية يؤدي الى نمو القطاعات السليمية التي تشمل المظهر الحقيقى للتنمية والتطوير الاقتصادى .

### حماية الملكية الفردية :

تشتمل الجوانب التجارية لطريق الملكية الفكرية مايل :

- حل التالف والنشر والطبع
- العلامات التجارية
- المؤشرات الجغرافية ، ويصدق بها لرباط السلفة بمنطقة جغرافية معينة .
- التصميمات الصناعية .
- براءات الاختراع .
- الامرار التجارية .

لا تتضمن قواعد الجات شروطا تتعلق بنوع السياسات الانتقائية Retailatory M Measures التي يجوز استخدامها في حماية السياسات التجارية غير العادلة التي يلجا اليها الآخرون مثل الافراق وحتى الآن لم يتم وضع شروط ضد الانتهاكات الموجودة . لذلك لا تهدم مفاوضات حماية الملكية الفكرية بتوسيع نطاق حماية براءات الاختراع لمصعب ، لكنها تهدم ايضا بحماية استخدام نماذج براءات الاختراع ، والعلامات التجارية ، وحقوق التأليف والنشر ، ومنع تقليد المراكب التجارية ، حيث تتم هذه للمرواص في قطاعات متعددة مثل حماى للنسوجات والملابس ، والآلات والمواد شبه الموصلة ، وبرامج الكمبيوتر ، وصناعة الكيمويات ومنتجات المستحضرات الصيدلانية ، ولجهزة التسجيل . وبعد ان اعتمدت الدول النامية بشأن توفيق الحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع وعمليات التقليد اقل كثيرا من الدول الصناعية المتقدمة ، حيث ان هناك فوائد محتملة في مجال اعمال التقليد عن اعمال الاختراع ، ومن جهة نظر الاقتصاد ، يعتبر منصفه وسائل التقليد عن ايجامى حيث تحقق عدة مزايا منها :

- انهاء الوضع الاحتكارى الموجود نظرا لانتشار الاختراع ، وتحقيق مصالح المستهلكين .
- انخفاض اسعار السلع الجديدة نتيجة زيادة عرضها وتعدد امكن توافرها .







التاريخ : ١٠ - ١٩٩٤

## لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الإغراق تتضمن المنتجات منخفضة السعر عدة مزايا للمستهلك إلا أنها تسبب خسارة الشركات التي تتنافس السلع المستوردة مما يؤدي إلى فقد العديد من الوظائف نتيجة تصريح التبادل أما إذا نجح المصدر في التخلص من المنافسة المحلية عن طريق الإغراق يمكنه حينئذ تحقيق مركز قوى في السوق وزيادة الأسعار مرة أخرى وتحقيق أرباح طائلة .

والدلك تستخدم وسائل مكافحة الإغراق لإعادة التوازن للاقتصاد القومي وإعادة المنافسة الدولية للسلعة للتبادل الحريين بين الأسواق من شأنه مكافحة الإغراق ويرجع ذلك إل عدم وجود قانون دولي بخصوص المنافسة .

وبمع استخدام الإغراق ويرفض التعريفات الجمركية يجب الأخذ في الحسبان مصالح الدول لحسب لكن أيضا مصالح المستهلكين المحليين على ظروف خاصة يمكن السماح بالبيع بأسعار تقل عن التكلفة لكن في حدود معينة نتيجة للضرر الذي يحدث لقطاعات الصناعة الوطنية ويقتل يجب أن يطبق الإغراق بناء على أسس واضحة يتفق عليها دوليا . والدلك أعطت مفوضات الجهات اعتمادا خاصا لمجموعة الإصلاحات التي يجب انفاها لتسعين طرق استخدام الإغراق ووسائل مكافئته ومحاولات استثناء الدول الأقل نموا من وسائل مكافحة الإغراق .

### الخلاصة النهائية لدورة أورو جوى :

بعد سبع سنوات هي عمر دورة أورو جوى للاتفاقية العامة للتجارة الجمركية والتجارة فإن الدول الأعضاء المشاركين في المفاوضات ومدهم ١١٧ دولة توصلوا إلى اتفاق حول كثير من القضايا التي عرضت للمناقشة في

المفاوضات منذ بداية والدورة وحتى ديسمبر ١٩٩٣ . والاتفاقية الجديدة تتضمن أكبر سلسلة من عمليات تحرير التجارة المحلية على الإطلاق فيعدها يكون العالم من مناه عن سياسات الصلابة التجارية التي شهدتها الثلاثينات كي يتجه بخطى سريعة نمو الأسواق المفتحة لتجارة الدولية .

وتتضمن الاتفاقية التي يتفق أن تحظى بموافقات الهيئات التشريعية للدول الأعضاء قبل أن تدخل حيز التنفيذ عام ١٩٩٥ تقضى بإجراء تشيفيات في التعريفات الجمركية العالمية بحيث تصل إلى نسبة ٢٪ مقابل نسبة ٥٪ حاليا على السلع والبضائع المختلفة . وتتضمن الاتفاقية كذلك إلغاء الحاجز غير الجمركية مثل الحصص الموفرة للتدقيق المر للخدمات والبضائع وذلك في الوقت تتضمن فيه الاتفاقية لأول مرة في تاريخ الجهات منذ ٤٦ سنة بنودا خاصة بالتجارة والخدمات

التجديد التجارية غير التعريفية والإعلانات حيث يؤدي فرض الاعانات إلى تضيق العلامات التجارية بين الدول لذلك أصبحت المنافسة تلوم على القدرات المالية للدول أولا بدلا من الكفاءة الفعلية للشركات .

وتتعرض للتزاعاد التجارية القائمة حاليا بمقانون الاعانات نظرا لاحتوائه على نقاط غير واضحة تصل تفسيرات متعددة وتمثل الاعانات التي يثار حولها النزاع في اعانات البحث والتطوير والتوازن الهيكلي واعانات التنمية الإقليمية لذلك ترغب مفوضان دورة أورو جوى في التوصل إلى اتفاقية خاصة بالاعانات وهناك اقتراح يلوم على تقسيم الاعانات إلى ثلاث فئات كما يلي :

الاعانات المسموح بها الاعانات الممنوعة الاعانات غير المعلنة التي تخضع للمناقشة وقد انقسمت الآراء حول هذه الاعانات إلى فريقين :

### الفريق الأول :

وهو مجموعة دول العالم الثالث التي تصر على استثناءها من قانون تحرير الاعانات مع السماح باستخدام كافة أنواع الاعانات المحلية التي تساعدها

في إقامة صناعات مختلفة وتطوير قطاع الخدمات وتمنية الزيف . كذلك يطالب بضرورة استمرار اعانات التصدير في الدول النامية الأكثر فقرا حتى يمكنها إقامة صناعات وطنية .

### الفريق الثاني :

وهو مجموعة الدول الصناعية المتقدمة كالجمهورية الأوروبيية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان التي تود التوصل إلى اتفاقية بشأن فئة الاعانات المسموح بها كذلك ترغب هذه الدول في تقديم فترة تصل إلى خمس سنوات يمكن خلالها استخدام الاعانات بما فيها الدول النامية إلا أن الولايات المتحدة كانت أكثر الدول تشددا في هذا الشأن وأقل استعدادا للتبليول حل وسط .

### الإغراق ووسائل مكافئته

يقصد بالإغراق تصدير المنتج بسعر يقل عن تكلفة التصنيع وتضمن مواد اتفاقية الجهات على إمكانية استخدام وسائل مكافحة الإغراق التي تتخذ شكل تعريفات جزائية تعريفات مكافحة الإغراق ويمكن تبديد وسائل مكافحة الإغراق من الناحية الاقتصادية حتى وإن كان يظهر عليها أنها اشكل خفى من اضرار الصاية .

لذلك أن للإغراق مسؤوليه عديدة على عروج الأنشطة الاقتصادية القومية ففي المراحل الأولى من





المصدر :

## الأمم المتحدة الاقتصادية

التاريخ :

١٩٩٤

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وكانت الجامعة الأوروبية حريصة على التوصل الى اتفاق لتحرير الخدمات المالية عالياً وإن كانت الدول النامية ومنها مصر خلال المفاوضات حريصة على أن تتوصل لاتفاق يأخذ بوجهة نظر الدول النامية والتي نسقت فيها بينها مصر والهند والصين كينيا ، الكاميرون وجمهورية الدول الإفريقية حيث ألبرت لجنة المفاوضات مبدأ تحرير التجارة في الخدمات في القطاعات المحددة فقط في جدول التزامات كل دولة وفقاً للشروط التي تتماشى مع ظروفها الاقتصادية .

ومقابل ذلك للزمت الدول الكبرى بفتح أسواقها للقطاعات الخدمية التي تهم الدول النامية وأهمها بالنسبة لمصر العمالة والخدمات المهنية بمختلف قطاعاتها ..

- إنشاء المنظمة العالمية للتجارة التي ستشمل عدد حصة دولية حقيقية لحصص العلاقات التجارية والهدف من إنشاء هذه الهيئة هو العمل على تخطي الدول عن اتخاذ مواقف وممارسات تجارية انفرادية مستقلة من شأنها إحداث الاضرار على التجارة الدولية .

- وبالنسبة لتأثير هذا الاتفاق على مصر فإن الاتفاق اتسم بالروية في الالتزامات مثال ذلك اتفاق الزراعة حيث حصلت الدول النامية على مهلة للتطبيق على سنوات بدلا من ست سنوات وتخفيض الدعم الذي تقدمه الدولة للمزارعين من ٣٦٪ الى ٢٤٪ ومصر قد ألغت هذا الدعم كما أقرت الاتفاقية مبدأ تخفيض الدول النامية المستوردة للغذاء في الادم القصير، ومثل ذلك سترتفع فائضه مستورتي مصر ٣٠٠ مليون دولار وإن ألبرت نفسه التزمت الدول المتقدمة بتخفيض تعريفاتها الجمركية بنسبة لا تقل عن ٢٢٪ بينما أقر الاتفاق بالا لتلتزم الدول النامية بأى التزامات تتعارض مع احتياجاتها التنموية ..

وسوف تستفيد الدول النامية بدخول منتجاتها الى الدول بنسبة أكبر مثال ذلك الاطمان المصرية والمزروعات لاول مرة كما ستستأجر حواجز الحصص والتقييد الكمية التي تضعها امريكا مثلا على مشروباتنا وأيضا القيد الموسمي للمنتجات من الفخار والمأكلة للمجموعة الأوروبية و في الوقت نفسه ستستفيد إجراءات حاسمة في مواجهة سياسات الاغراق .

وبالنسبة للخدمات فإن الاتفاقية الجديدة أعطت الدول الحق في تحديد القطاعات التي تدعو إليها رأس المال الاجنبي بل من حقها أن تمنع ما هي للنامية المتميزة مثال ذلك ان يتم السماح بفتح الجواز ايامد مؤلفات البنك المركزي .

ومن المزايا التي اكتسبتها مصر من الاتفاقية مجالات السياحة وقناة السويس وبحيرات المصيرين العاملين بالخارج وبحق هؤلاء العاملين في العمل وهي جميعا اهداف يمكن من خلالها نقل مصر لدول الكبرى والتنمية الإفريقية والعربية كما مستفيد من مجالات

فالاتفاقية تقضي بإلغاء أو تخفيض الإعانات والدعم المالي الذي تقدمه الحكومات كما تقلل الدول الأوروبية لدعم منتجاتها الزراعية مثلا للبطائح والمنتجات لزراعة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية .

- لغى القطاع الزراعي معظم الاتفاقية تحويل كافة القيود التجارية الى تعريفات يجري تخفيضها بنسبة ٢٦٪ في غضون ست سنوات .

ويبدو ان الجماعة الأوروبية والتي يجعل قطاعها الزراعي الفعال والنشط مؤهلة جيدا للاستفادة من اسواق التصدير الجديدة وكذلك اليابان حيث من المتوقع ان يؤدي قرارها الأخير بإلغاء حواجز الاستيراد الى ايجاد مصادر جديدة للدخل ومن المعروف انه في نهاية العام الماضي قد وافق الأوروبيون على خفض دعمهم للصادرات من السلع الزراعية بمقدار ٢١٪ على مدى ست سنوات وهو ما يغير المثلث بالنسبة للدول النامية التي تقوم باستيراد المواد الغذائية الأوروبية في حيث ستزداد أسعار المواد الغذائية بمستويات متقاربة الامر الذي يعني تعرض هذه الدول لضغوط مالية لسداد فواتيرهم من المواد الغذائية المستوردة .

وفي قطاع المنسوجات قضت الاتفاقية بأن يتم رفع مراحل لجنة المنسوجات إلغاء اتفاق المنسوجات متعددة الاتفاقيات بشأن توزيع الحصص والذي ظل يتحكم في التجارة العالمية طيلة عشرين عاما ويستفيد من وراء هذا الاتفاق الدول النامية حيث سيجتاح لها الأسواق في الدول المتقدمة أمام المنسوجات والملاصق دون التقييد بخصص كما تستفيد منه الاقتصاديات الناشئة لدول أوروبا الشرقية من فرص تصدير أكبر ويفتخر كل هذه الدول المستفيدة الاقتصاد الأمريكي في الوقت الذي يستفيد منه المستهلك الأمريكي من انخفاض الأسعار .

- وبالنسبة لحقوق النفاذ والتقليد فإن الجات للمرة الاولى تقدم قوانين ضد التقليد والاستيلاء على كل شيء من برامج الكمبيوتر الى العلف والالوان ويتيقن على كل دولة احترام حقوق الدول الأخرى ضد النقل أو التقليد وسيعالج المخلصين الطلق بإرضاء القيود على صادراتهم .

- وبالنسبة للخدمات : ستتمتع القواعد الجديدة للجات الدول بإلغاء قوانينها التقييدية ضد الخدمات الاجنبية في كافة القطاعات بدءا من عمليات الطرق الى وسائل الاتصال والبريد الفني وكانت مسألة الخدمات المالية الامريكية المعروفة بتقوضها القوي قد ضمنت لفتح كافة الأسواق المالية في إطار اتفاقية تحرير التجارة العالمية





الأمم المتحدة الاقتصادية

المصدر :

١٤ فبراير ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الانتماءات خاصة المستشفيات وبيوت المسنين  
والخدمات المهنية التي تستطيع المساعدة فيها  
بالخارج .  
و قد نصت الاتفاقية ايضا على احتفاظ المصريين  
بملكية ٥١٪ على الاقل من رأس مال شركات السياحة  
والنقل البحري والعمالة تزيد على ٩٠٪ ومجموع الاجور  
لا تقل عن ٨٠٪ والادارة للمصريين كما تضمنت  
الاتفاقية وسائل تطوير سوق المال في مجال تشجيع  
المصريين والاجانب على شراء الاسهم والسندات وفتح  
قليات للاجانب بعد ٥ سنوات في مجال شركات التأمين  
بحسب الاحتياجات الاقتصادية ..





المصدر: العدد ١٩٨ / تمهيد

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٤ / ٤ / ١٤

الاقتصادى

## مشروع اتفاق التجارة الدولية في الخدمات

(جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية  
متعددة الأطراف)

دكتور محسن أحمد هلال

مستشار تجارى







## خلفية تاريخية عن الجات ومفاوضات التجارة في الخدمات

الاول :

التزمت عامة بالمبادئ العامة للاتفاقية بحيث تطبق هذه الالتزامات كافة الدول الاعضاء - هذا بعض الدوائر المخصصة للدول الأكثر بالرعاية ، والمعاملة المفضلة ، وعدم اللجوء إلى قيود كمية إلا ما نصحت عليه استثمارات الاتفاقية ... الخ .  
والرسل ان الدولة لتقبل عضويتها كاملة في الاتفاقية إلا بعد ان يتأكد باقي الأطراف المتعاقدة فيها من ان الدولة طالبة العضوية تحظى هذه المبادئ العامة في سياساتها التجارية مع الالتزام باستمرار هذه السياسة .. ويتم ذلك من خلال مجموعة عمل بين الدول الاعضاء لمبحث طلب العضوية الجديد . وهذا يفسر تأخر البث في العضوية الجديدة لسنوات عديدة .

الثاني :

الالتزامات محددة ، ويقصد بها قيام الدولة وربط ، كل أو بعض بنود تعريفاتها الجمركية إلى حدود مطلوبة من باقي الأطراف المتعاقدة بالاتفاقية بحيث لا يتم تغيير هذا المستوى المربوط من التعريفات الجمركية إلا بعد الرجوع إلى الأطراف المتعاقدة الأخرى وتعرض للتفسيرين منهم نتيجة التغيير .  
وذلك وفقا لمصنوع الاتفاقية .  
ويطلب على هذا الالتزام - الالتزامات المحددة ، لأنها تختلف من دولة لأخرى ومحددة حيث أنها تترك بروتوكول انضمام كل دولة إلى الاتفاقية .  
وتجدر الإشارة إلى ان هذا الربط Binding يمكن ان يكون في بعض الإجراءات التعريفية أيضا التي يمكن ان تكون في قائمة منها مثل ربط التعريفات الجمركية .

وبمقتضى الاتفاقية المشار إليها في هذه الالتزامات المحددة ، يتم الاتفاق عليها بين الطرفين الجدي الذي يرغب في الانضمام إلى الاتفاقية وفي باقي الأطراف الأخرى عند الانضمام لأول مرة ، كما ان هذه الالتزامات المحددة هي الهدف الاساسي من جولات المفاوضات للتفاوض حيث تهدف هذه الجولات إلى تحسين شروط الدخل في الأسواق الأخرى عن طريق التفاوض لتسهيل هذه الالتزامات المحددة في اتجاه التخفيض الجمركي وإزالة القيود غير الجمركية .

## ★ نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة - الجات

وبدأ مفاوضات في أول يناير ١٩٤٨ بموجب بروتوكول التطبيق المؤقت وهو مازال قائما حتى الآن منذ التوقيع على الاتفاقية - نظرا لسهولة التوصل إلى إقامة منظمة التجارة الدولية .  
يلتزم هدف الجات على تحرير التجارة الدولية عن طريق إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية بما يخلق التوازن بين حماية الصناعات الوطنية وتدفق التجارة الدولية بشكل مستمر ، ويخلق الظروف المواتية لنمو ونهضة الاقتصاد العالمي .

وبمقتضى أهمية التنظيم التجاري الدولي متعدد الأطراف بالنسبة للدول النامية فقد دعى في بداية الستينيات إلى عقد مؤتمر دولي للتجارة والتنمية حيث تم إضافة الفصل الرابع لاتفاقية الجات بعنوان « التجارة والتنمية » ، كما أسست جولة مفاوضات طريقين عن اتفاق الأطر

FRAME WORK AGREEMENT

ويضمن قاعدة التشجيع ENABLING CLAUSE

ويستقاسما تمكن الدول النامية من

الحصول على مزايا لا يتم تجميعها على باقي الدول الأعضاء في الجات ، كما يمكنها من تلبية أخرى لتقبل المزايا فيما بينها دون تجميعها أيضا .

## ★ فكرة اتفاقية الجات :

يعتبر الهدف الاساسي من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة تمكن الدول العضوين من انتقال إلى الأسواق - لباقي الدول أعضاء الاتفاقية وذلك يحقق التوازن بين الصاية النفسية من الإنتاج المحلي وبين تدفق واستقرار التجارة الدولية .  
والتحقق هذا الهدف تقوم فكرة اتفاقية الجات على التزام الأعضاء بتوقيع من الانضمام :

ان قطاع الخدمات في الكثير من الدول أسرع القطاعات الاقتصادية نموا ، وأكثرها قدرة على خلق فرص العمل ، وتغطي الخدمات ذات الطابع التجاري العديد من القطاعات وأهمها الخدمات المالية ( بنوك - سوق المال - التأمين ) ، خدمات النقل ( برى - بحرى - جوى ) ، الاتصالات السلكية واللاسلكية ، السياحة ، الانشاء والتعمير ... بما في ذلك قطاع الخدمات المهنية ( طبية - تعليم - هندسة - استشارات وكالة التوابع ) ، محاماة - محاسبة ومراجعة ) ، وروبو علم أنشطة الخدمات التجارية التي لا تشمل في وظائف الدولة الرئيسية .

قدرت قيمة التجارة الدولية في الخدمات التجارية بحوالي ٩٠٠ مليون دولار في أوائل التسعينيات وقد بلغ معدل النمو في العشر سنوات ١٩٨٠ - ١٩٩٠ في تجارة الخدمات ضغط معدل النمو في التجارة السلبية ، كما تشير المتوسطات الحسابية إلى ان إنتاج الخدمات حوالي ٦٠ - ٧٠ ٪ في الدول النامية ، ونحو ٥٠ ٪ بالنسبة للدول النامية .

كما ان قطاع الخدمات يلعب دورا حيويا في الاقتصاد المصري من حيث موارد النقد الاجنبي ويعتبر أحد القطاعات الرائدة في ميزان المدفوعات المصري ، ويتأثر هذا البحث الاتفاقية الدولية متعددة الأطراف في الخدمات التي تمثل أحد الاتفاقيات الدولية ضمن ( حزمة ) اتفاقيات جولة أوراجواي ، والتي تعتبر أول اتفاقية دولية في هذا المجال .

اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة في فبراير ١٩٦٦ قرارا بمقتضى مؤتمر دولي لمبحث موضوعات التجارة ووضع اتفاقية لإنشاء منظمة التجارة الدولية (ITO) INTERNATIONAL TRADE ORGANIZATION

حيث عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، في مالدانا خلال الفترة من نوفمبر ١٩٤٧ وحتى مارس ١٩٤٨ .  
أثر المؤتمر من حيث ميثاق منظمة التجارة الدولية ( ميثاق مالدانا ) ، كما تم تشكيل لجنة مؤقتة للمنظمة لتبذل عليها لجهة تنفيذية وتم تشكيل سكرتارية ، وبموجب عدد الأعضاء في المنظمة ٢٤ دولة ... إلا أنه بحلول عام ١٩٥٠ بدأ واضحا ان ميثاق مالدانا غير مقبول من الولايات المتحدة الأمريكية وتم التخلي عن فكرة إنشاء منظمة التجارة الدولية .  
خلال الاجتماعات التحضيرية لإنشاء منظمة التجارة الدولية دارت مفاوضات بين بعض الدول المشاركة حول التعريفات الجمركية فيما بينها ، حيث تم التوصل إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة - الجات ، بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧ وقضت عليها ٢٣ دولة .





مبادئ وقواعد الجات والتوصل الى تغطية اوسع للتجارة الدولية في ظل نظم متعددة الأطراف متفق عليها او قابلة للتطبيق . (٢) زيادة شجائب نظام الجات للبيئة الاقتصادية الدولية المتطورة من خلال تسهيل الامصال الهيكل الضريبي وتعميم عائلة الجات بالمنظمات الدولية المعنية .

(٤) تدعيم العمل التعاوني المساعد في المستويات القومية والدولية لتعزيز العلاقة بين السياسات التجارية وغيرها من السياسات الاقتصادية التي تؤثر على عملية النمو والتنمية .

#### - الجزء الثاني :

ويتعلق بالمفاوضات حول تجارة الخدمات ، وتبهر الاشارة الى ان صدور هذا الجزء من الوزراء هو بصفتهن من الوظيفية وأسس بصفتهن يمثلن عن الأطراف للمساعدة في الجات بمعنى انه لم يتم الاتفاق على ان الخدمات تسهل في إطار الجات ، وتأجيل الأمر لحين التوصل الى نتائج نهائية للمفاوضات لم يفتح الوزراء لتقرير ما يريده في هذا الشأن .

وتشمل مفاوضات تجارة الخدمات بحث كافة القطاعات الخدمية وأهمها : انتساب العمالة - الاستثمارات الهندسية - الخدمات المالية ( البنوك والتأمين ) الاتصالات - النقل ( البري - الجوي - البحري ) - السياحة - الخدمات المهنية .

وتختلف جولة أورجواي عما سبقها من جولات للمفاوضات في إطار الجات منذ انشائها فيما يلي :

(١) إعادة النظر في مواد الجات الحالية بهدف تعديلها او تبسيطها . (٢) مراجعة عدد من الاتفاقيات التي نشأت من جولة أورجواي . (٣) ادراج موضوعات جديدة مثل : تجارة الخدمات والوجانف التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية واجراءات الاستثمار الرتيبة بالوجانف التجارية .

المستوى الوزاري في مدينة « بيترتلاند » ( أورجواي ) في سبتمبر ١٩٨٦ وتم اصدار اعلان وزاري ( اعلان بيترتلاند لجات ) الذي تضمن بدء جولة مفاوضات تجارية متعددة الأطراف ( جولة أورجواي ) تقام على مبادئ عامة أهمها : (١) أن تجري المفاوضات بأسلوب واضح ( شفاف ) يتفق مع الاعمال والاقتضات المتفق عليها في الاعلان ومع مبادئ الاتفاقية العامة .

(٢) ألا تتوقع الدول المتقدمة المعاملة بالمثل بالنسبة للالتزامات التي تقدمها في المفاوضات التجارية وذلك لتخفيض أو إزالة القيود التمييزية وبموجبها أمام تجارة صادرات الدول النامية بمعنى ألا تطالب الدول المتقدمة أن تقدم النامية في سبيل المفاوضات إسهامات لا تتفق واحتياجاتها للتنمية والمالية والتجارية .

(٣) للتقدم بعدم فرض قيود جديدة فور صدور الاعلان وأحيان اتسام المفاوضات والهاء المفروض منها على مراحل ولا فترة زمنية لا يزيد من أربعة من تاريخ انتهاء المفاوضات مع مراعاة تنفيذ هذه التعهدات .

ويتكون الاعلان الوزاري الصادر من السادة وزراء التجارة في اجتماعهم الذي يطلق عليه « اعلان بيترتلاند » من جزئين :

#### - الجزء الأول :

ويتعلق بالمفاوضات حول تجارة السلع وهو صادر عن الأطراف المتعاقدة بالجات ويشمل ١٤ موضوعاً هي :

التعريفات - المنتجات الإدارية - منتجات المصادر الطبيعية - للمنسوجات والملابس - الزراعة - مواد الجات - نظم الرقابة - الاتفاقيات والترتيبات الناجمة عن جولة طرير - الدعم والاجراءات التمييزية - تسوية المنازعات - الجوانف التجارية للاستثمار - نظام عمل الجات . وتهدف المفاوضات في الموضوعات السابقة الى :

(١) تحقيق المزيد من توسيع وتحسين التجارة الدولية لصالح جميع الدول وخاصة الدول الأقل نمواً بما في ذلك تحسين فرص دخول الأسواق من طريق إزالة وتخفيض التعريفات الجمركية والقيود الكمية والاجراءات والموانع الأخرى غير التمييزية . (٢) تقوية دور الجات وتحسين النظام التجاري متعدد الأطراف القائم على

## ★ جولات مفاوضات الجات :

يشكل نشاط الجات أساساً في عقد مفاوضات تجارية متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية ، وقد عقدت حتى الآن ٧ جولات أسفرت الست الأول منها عن التوصل الى جدولاً للتنازلات الجمركية من الأخراف المتعاقدة وذلك بخلاف جولة أورجواي الحالية ( الجولة الثالثة ) .

أما جولة طرير ( السابعة ) والتي بدأت في ١٢ سبتمبر ١٩٧٢ وانتهت في ١٢ أبريل ١٩٧٩ فقد أسفرت عن التوصل الى تخفيض جمركي بين الدول الصناعية الكبرى بلغ نحو ٣٢ ٪ ، والى تخفيضات متتالية بين الدول النامية .. بالإضافة الى الاتفاقات الآتية :

- (١) بروتوكول تكميل يتضمن تنازلات جمركية جديدة ( ٣٦ دولة ) .
- (٢) اتفاق الموانع الفنية لتجارة المواصلات القبلية والصحية وغيرها .
- (٣) اتفاق للمشتريات الحكومية .
- (٤) اتفاق لدعم الرسوم التمييزية .
- (٥) اتفاق لتبسيط الجمركي .
- (٦) اتفاق لتبسيط اجراءات ترخيص الاستيراد .

(٨) ترتيبات الدعم الحمراء ، وتهدف الى تشجيع تنمية تجارة السلع والحيوانات السية لزيادة التعاون الدولي في هذا المجال .

(٩) ترتيبات الألبان الدولية ومنتجاتها ، وتهدف الى تشجيع تجارة الألبان والعمل تقادي الميزر او زيادة المعروض في الأسواق الدولية .

وتلائم هذه الاتفاقات سوى أعضاء الموقعين او التوقيع عليها .

## ★ جولة أورجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف :

عقد اجتماع الأطراف المتعاقدة ( وهي بمثابة الجمعية العمومية الجات ) على





## المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في مجال الخدمات

### المرحلة الأولى - الاعمال التحضيرية :

سمت الولايات المتحدة الأمريكية منذ الثمانينات الى اتباع الدول اعضاء الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لبدء مفاوضات تجارية متعددة الأطراف حول تحرير تجارة الخدمات على المستوى الدول وقد نجحت في ان يتضمن الاعلان الوزاري للجات عام ١٩٨٢ توصية بأن تجري الأطراف المتعاقدين دراسات قومية عن الخدمات وتبادل المعلومات حول هذا الموضوع على ان يتم عرض النتائج على دورة الأطراف المتعاقدين في نوفمبر ١٩٨٤ .

و بحلول دورات الأطراف المتعاقدين ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ تم الاتفاق على استمرار تبادل المعلومات وأعداد الدراسات اللازمة من خلال انشاء مجموعة عمل لتبادل المعلومات حول تجارة الخدمات .

و قد صدر قرار آخر - في دورة نوفمبر ١٩٨٥ - بتشكيل لجنة تحضيرية للاعداد لجولة جديدة للمفاوضات التجارية حيث طالبت الدولة المتقدمة ان يتم ادراج موضوع الخدمات والاستثمارات في هذه الجولة الجديدة الا ان الدول النامية اصرت على ان هناك اطارا انشأت الخلاف المتعاقدين لتبادل المعلومات حول تجارة الخدمات وان الخطوط تجارة الخدمات وتجارة السلع لا يمكن قبوله حيث ان الاختلاف كبير بين طيعة القطاعات الممثل لكل منهما يجعل من الصعب التوصل الى قواعد عامة تنطبق على تجارة مختلف القطاعات لخدمات فضلا عن ان الجهات ترميها لاتتضمن اهتمامها بتجارة الخدمات لذلك فإن هناك ضرورة للعمل بين المفاوضات حول تجارة السلع والخدمات حول تجارة الخدمات .

و عندما تقرر ان تكون دورة الأطراف المتعاقدة لعام ١٩٨٦ اجتماعا على المستوى الوزاري في برينثال ايسا ( ليدجواي ) انتهت المفاوضات الى تفصيل الجزء الثاني من الاعلان الوزاري الصادر من هذا الاجتماع كقرار خاص بالخدمات صادر عن الوزاري وليس عن الأطراف المتعاقدين بما يعنى انه لم يتم الاتفاق على ان تدخل المفاوضات حول تجارة الخدمات في إطار

الجات وإنما يتم تأجيل ذلك الى التتائج النهائية التي سيتم التوصل اليها في نهاية المفاوضات وبعد ان يتم عرض هذه النتائج على الوزراء في دورة خاصة للأطراف المتعاقدين لاتخاذ قرار حول التنفيذ الدول لهذه النتائج .

### المرحلة الثانية - الاعلان الوزاري بونتاليسست ( سبتمبر ١٩٨٦ ) :

نص الاعلان الوزاري الصادر عن جولة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ( جولة ليدجواي ) في جزئه الثاني والخاص بالمفاوضات حول التجارة في الخدمات على الاتي :

و قد قرر الوزراء ايضا كجزء من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، البدء في استهداف هذه المفاوضات الاتفاق حول عدد من المبادئ والقواعد حول التجارة في الخدمات في إطار متعدد الأطراف بما في ذلك وضع نظم يكل قطاع تهدف الى التوسع في هذه التجارة تحت شروط الشفافية والتحرير الاكبر لها كوسيلة لزيادة النمو الاقتصادي للدول خاصة الدول النامية مثل هذا الاطار سوف يلتزم في اعتباره القوانين والنظم الوطنية المطبقة على الخدمات ... كما سيأخذ في الحسبان اعمال المنظمات الدولية الاخرى في هذا الشأن .

سوف تنطبق على هذه المفاوضات قواعد وأجراءات الجات كما سيتم انشاء مجموعة لتتفاوض حول الخدمات .

بالنسبة للمشاركة في هذه المفاوضات فإن الباب مفتوح لنسب الدول للمشاركة في المفاوضات الخاصة بالجزء الأول من هذا الاعلان .

سيتم تقديم الدعم الفني الى مكاتبات الجهات من المنظمات الاخرى كلما احتاجت مجموعة التفاوض حول الخدمات الى ذلك . ستقدم مجموعة التفاوض حول الخدمات تقاريرها الى لجنة المفاوضات التجارية . وقد اتري برنامج عمل مجموعة التفاوض في الخدمات في المرحلة المبئية على القرار خمسة عناصر تلتحقها خلال هذه المرحلة وهي :

- ١ - المسائل المتعلقة بتعريف الخدمات والاقتصادات الخاصة بها .
- ٢ - المفاهيم العامة التي يمكن ان تبنى عليها المبادئ والقواعد التي تحكم التجارة في الخدمات بما في ذلك إمكانية وضع نظام لكل قطاع على حده .

- ٣ - قطاعات التجارة في الخدمات التي يمكن ان يفحصها الاتفاق الدولي المقترح .
- ٤ - التنظيمات والترتيبات الدولية القائمة حاليا في بعض مجالات الخدمات .
- ٥ - الاجراءات والممارسات التي تساهم في ان تقلل من توسيع التجارة في الخدمات بما في ذلك مائد يعتبر من وجهة نظر احد الاعضاء عائقا للتجارة في الخدمات ومن ثم يمكن ان تنطبق عليه مبادئ الشفافية والتحرير التدريجي .

وقد حدد البرنامج ان يتم في الاجتماع الاول مناقشة عامة حول هذه العناصر بعينها مناقشة تفصيلية حول كل عنصر على حده ، مثل هذه المناقشات سوف تتقدم طبيعة الدم

التي الذي يمكن طيه من المنظمات الدولية الاخرى المتصلة وبالتالي يتوفر لدى المجموعة قدر من المعلومات والبيانات التي تمكنها من تحديد كيفية التقدم في برنامج عمل المجموعة .

### المرحلة الثالثة - المناقشات الاولية في اطار مجموعة التفاوض في الخدمات Gns

و بداية اجتماعات المجموعة - حرصت الولايات المتحدة - على ان تسرع باعمال هذه اللجنة والوصول الى عقد اتفاق دول حول التجارة في الخدمات كما تتوقع الوصول الى تصور مبني لهذا الاتفاق مع منتصف عام ١٩٨٨ . وأن يتم اجراء مشاورات ثنائية جانبية غير رسمية لدفع العمل للأمام .

و كما وكزت الدول المتقدمة في ضرورة توسيع عدد من النقط منها :

- ١ - المفاهيم الاساسية التي يمكن ان يبنى عليها الاتفاق الدولي للخدمات .
- ٢ - أعداد فوائم مجمعة توضح العوائق الموجودة حاليا لتجارة في الخدمات .
- ٣ - بحث المسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والمشاكل الاحصائية والتنظيمات الدولية الموجودة حاليا في مختلف قطاعات الخدمات .





١ - انتقال الخدمة عبر الحدود

ب - انتقال المستهلك

ج - حق التأسيس في البلد الآخر

د - انتقال المعاملة

وذلك على خلاف السلع التي تنقل عبر الحدود .

٢ - نتيجة الطبيعة الخاصة بالانتقال الخدمات فإنه يتخذ فرض رسوم جمركية على التبادل التجاري في الخدمات .

٣ - بل يتعدى ذلك إلى صعوبة فرض رقابة ( كترخيص الاستيراد بالمشقة للسلع ) على بعض وسائل انتقال الخدمات عبر الحدود .

٤ - تعدد التشريعات والقواعد الوطنية في جهات عديدة بخلاف القواعد التي تحكم التجارة في السلع .

٥ - وجود عديد من الاتفاقات الدولية في قطاعات معينة من الخدمات أهمها : النقل البحري والجوي والبحري ، وقطاع الاتصالات ، والبنوك وغيرها .

كما أثر في مرحلة تالية من المفاوضات ان القواعد العامة للتجارة في الخدمات تحتاج إلى بعض التفاصيل الخاصة بتنظيم قطاعات معينة . ومن ثم نشأت فكرة المعالجة إلى ملاحق قطاعية تعالج خصائص بعض القطاعات التي تحتاج إلى ذلك .

الخدمات وللتطبيق إلى موضوعات أخرى تتعلق بالانتماء للخدمة داخل حدود الدول .

٥ - أن أي نتائج لهذه المفاوضات سيتم نظرها بواسطة السلطة الزدراء في نهاية المرحلة .

### المرحلة الرابعة - التفاوض بهدف اعداد مشروع اتفاق متعدد الاطراف للتجارة الدولية في قطاع الخدمات .

حدد الاعلان الوزاري الصادر في اجتماع بوتانلست ، هدف المفاوضات بالتوصل إلى مشروع اتفاق دولي لتجارة الخدمات - على نمط السلع في إطار الجات - وذلك بمثابة جولة الينجواي بحيث يعرض مشروع الاتفاق في الاجتماع الشتائي لأصل جولة المفاوضات لاقراءة كتاتلج دولي ، وقرار الجات التي ستقوم بتطبيقه سواء الجات أو منظمة التجارة الدولية المقترحة أو غير ذلك .

كانت نقطة البداية في وضع صيغة مشروع الاتفاق هو إجراء دراسة تطبيقية بين الوفود المشاركة في المفاوضات عن مدى انطباق قواعد اتفاقية الجات التي تعالج التجارة الدولية في السلع على التجارة في الخدمات ، وصيغة خاصة بالمبادئ الرئيسية وهي شروط الدولة الأكثر رعاية ، المعاملة الوطنية ، وإعارة الدعم والأعراق ..... الخ .

أظهرت نتيجة المفاوضات التي كانت تدور في شكل مناقشات نظرية واكاديمية وتظهر توجها من تعدد مواقف الدول في الموضوعات المطروحة ، الاختلافات الجوهرية بين طبيعة التجارة في السلع والتجارة في الخدمات وأهمها :

١ - تصدير الخدمات من دولة إلى أخرى يتم في أربع وسائل Modes of delivery

١ - إيفاش العلاقة بين عوائل التجارة في الخدمات والتشريعات القومية والتفرقة بين تلك الإجراءات التي تستهدف حماية أهداف تلك التشريعات والأخرى التي لها طابع الحماية وتقييد دخول الأسواق حيث أن الأخيرة هي التي يجب أن تكون موضع التحرير التشريعي .

٥ - أن يكون هناك التزام لذين بين الدول المتفاوضة بالانتماء أثناء المفاوضات بفرض أية قيود حماية جديدة على وارداتها من الخدمات .

٥ بالنسبة للدول النامية وكثرة على النقاط التالية :-

١ - رغم أن الدول النامية لاتراعى على إجراء مفاوضات حول تجارة الخدمات في إطار الجات ووافقت على تبادل المعلومات وإجراء مفاوضات لتصديق الوضوحات التي تتدرج في إطار تجارة الخدمات على أن يعقب من نظر الدول الأعضاء في هذه المفاوضات أن لاتتضمن الدول النامية أية التزامات لاتتناسب مع متطلبات التنمية الاقتصادية فيها .

٢ - أن المطالبة بعدم فرض قيود حماية جديدة في مجال تجارة الخدمات Stand Still أمر لايمكن قبوله ولاحتى من حيث المبدأ ذلك أن المفاوضات لاتأت في مرحلة تعريف الخدمات والتجارة فيها . فكيف يمكن الحديث حول فرض إجراءات على شيء لم يتم التوصل إلى تعريف محدد له حتى الآن .

٣ - أنه يجب الاهتمام بتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية التي أشار إليها الاعلان الوزاري مع الأخذ في الاعتبار عنصرين هامين : المعاملة التفضيلية للدول النامية ، ونقل التكنولوجيا إلى هذه الدول وذلك نظرا لأهمية ملين الدوليين في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية .

٤ - فيما يتعلق بالبيانات والإحصاءات والدراسات التي يجب اعدادها يجب الأخذ في الاعتبار أن الدول النامية لايتوفر لها الخبرة الفنية الكافية في هذا المجال كما يجب أن تنصهر المفاوضات في الجوانب التجارية







## تحليل مشروع اتفاقية التجارة في الخدمات

يعتبر مشروع الاتفاق الذي تم التوصل اليه من مجموعة المفاوضات في الخدمات GNS من انظار جولة ايرجواي اول اتفاق تجاري دولي متعدد الأطراف للتجارة في الخدمات ويغطي في مضمونه كافة القطاعات ذات الطابع التجاري العديد من القطاعات

واممها:

- الخدمات المالية ( البنوك ) - تأمين - سوق المال

- خدمات النقل ( برى - بحرى - جوى )
- الاتصالات السلكية واللاسلكية
- الخدمات الاستشارية - المقاولات

- والانشاء والتعمير
- السياحة بكافة أشكالها

- الخدمات المهنية ( تعليم - طب - استشارات بكافة أنواعها - للبناء - المحاسبة والمراجعة .. الخ

- ويوجه عام أنشطة الخدمات اللغوية للتجارة الدولية ، والتي لا تغطي في مختلف الدولة الرئيسية بالمفهوم التقليدي الضيق .

- وتلعب فكرة الاتفاق الجديد في قيام تجارة في قطاعات الخدمات بين الدول أعضاء الاتفاق وفقا لجدول التزامات محددة تضمنها كل دولة بعد مفاوضات مع باقي الأطراف تأخذ في الاعتبار ظروف وأهداف التنمية الاقتصادية لكل دولة .

- يتضمن مشروع اتفاق التجارة في الخدمات وصفة وستة أجزاء تتناول التزامات وحقوق الدول المشاركة في الاتفاق .. ومرفق بالتفاقية الاطار العام لملاحق قطاعي هي :

- حركة العمالة
- الخدمات المالية .
- الاتصالات .
- النقل البحري .

- وتغطي هذه الملاحق التزامات الملتزمة بالتجارة الدولية في تلك القطاعات والتي لإيضاحها الاطار العام للاتفاق نفسه .

تبدأ منظمة الاتفاق بالاعتراف بالاعتماد المتزايدة للتجارة الدولية في الخدمات في الاقتصاد العالمي ودراسة أطراف الاتفاق في زيادتها على أساس الشفافية والتحرير التدريجي بما يحقق زيادتها لكافة الأطراف ويصفه خامسة الدول القائمة لآذا في الاعتراف احترام الامداد القومية وظروف التنمية الاقتصادية في تلك الدول ويمكن تقسيم الالتزامات الواردة في مشروع الاتفاق الى :

## - الالتزامات العامة :

وعلى التي تشمل كافة قطاعات الخدمات اللغوية للتجارة الدولية وأهم تلك الالتزامات هي الدولة الأكثر رغبة ، الشفافية ، زيادة مساهمة الدول النامية ، التكامل الاقتصادي ، القواعد المحلية ، تنظيم البعق والتحويلات ، إجراءات الدولة المرتبطة ببعض ميزان المدفوعات .

## - الالتزامات المحددة :

وعلى الدخول الى الأسواق ، المعاملة الوطنية ، والالتزامات الانشائية ، ووفقا لنصوص الاتفاق فإنه يجب تحديد تلك الالتزامات في فترة زمنية بروتوكول انضمام كل دولة الى اتفاق التجارة في الخدمات ، وتتضمن تلك القائمة القطاعات والقطاعات الفرعية التي تلتزم فيها الدولة الالتزام بتحريرها وبالشروط والحدود المفصلة في تلك الجداول سواء تتعلق بمورد الخدمة الأجنبي عند دخوله السوق المحلي أو مقدار مساهمته بالموردين الوطنيي أي المعاملة الوطنية .

ويمتدح لفرن انضمام أي دولة في الاتفاق لإعني ذلك الالتزام الفردي تحرير التجارة في الخدمات الا في القطاعات أو القطاعات الفرعية التي تلتزم فيها الدولة ذلك وفقا للحدود والشروط التي تضمنها في ذلك الشأن والمورد المحدد بالجدول لقبول الالتزام ومن المفهوم ان يكون ذلك وفقا لطريق كل دولة على حدة .

وفيما يلي تحليل أكثر تفصيلا لمواد مشروع اتفاق التجارة في الخدمات .

أولا : الالتزامات العامة

ويقدم بها الالتزامات التي تطبق على كافة الدول أعضاء الاتفاقية - مع الأخذ في الاعتبار المرونة الممنوحة للدول النامية في بعض تخصيص هذه المواد - وهي تشتمل على الالتزامات المحددة التي تختلف من دولة لأخرى على النحو الذي سيورد تفصيلا في لائحة ثانيا .

وقد حدد في الجزء الثاني من مشروع الاتفاق هذه الالتزامات العامة تحت عنوان والتي شملت المواد من ( ٢ الى ١٥ ) وأهم هذه الالتزامات مليل :

## ١ - الدولة الأكثر رغبة

ويقضي مشروع الاتفاق ان أية ميزة تتعلق بتجارة الخدمات يمنحها طرف لطرف آخر في الاتفاق - أو لدولة أخرى خارج الاتفاق - تلتزم لفرأ ودين شرط على كافة أطراف الاتفاق مع عدم التمييز بين مودري الخدمات الأجنبي من حيث الدخول الى الأسواق وضوية التشغيل .

وتجدر الإشارة ان هذه المادة رغم بساطة عبارتها ويوضح مبدئها الا انها كانت محل خلاف شديد بين الدول المشاركة في المفاوضات لإختبار أحد البدائل التي تعبر عن خلاف في مواقف الدول حولها في صياغتها وذلك للأسباب الآتية :

- لارتباط هذه المادة بغطاء الاتفاق وهو مازال محل خلاف حيث ترفض الولايات المتحدة رغم أنها صاحبة الفكرة لاتفاق التجارة في الخدمات ، الا انها تتراجع الان عن موضوع لغطاء الشامل وبدأت تطلب استثناءات لبعض القطاعات ومن بينها البنية الأساسية لقطاع الاتصالات وكذا قطاع النقل البحري والجوي ويشترك القطاعات الخمسة في استثناء بعض القطاعات الباقين والنسما وهو محل تد شديد من الدول الملتزمة الاتفاق .

- كما أن هذه المادة أيضا بالاتفاقيات الثلاثية متعددة الأطراف في قطاعات أساسية وأهمها النقل البحري والجوي ومن ثم هناك اتجاه الى استثناء بعض القطاعات سواء في مشروع الاتفاق العام أو في الملاحق القطاعية للمواصلات .

- كما أثارت بعض الدول صعوبة تطبيق هذه المادة على الاتفاقيات الإقليمية التي تلتزم عددا من القطاعات في واحد مثل اتفاقية حكاية الاستثمار ، الإذراج الضريبي ، والمساعدات الفنية ، وهناك خلاف في الرأي حول كيفية معالجتها في مشروع اتفاق التجارة في الخدمات ووفقا للعدد الذي تضمنه تلك الاتفاقيات من مزايا للدول الأخرى .

- واعترض وفد المجموعة الاقتصادية الأوروبية على تطبيق المادة الدولية الأكثر بفرعية على اتفاقات الإنتاج الفني .

## ب - الشفافية

ويقضي مشروع الاتفاق بأن يقوم أطراف الاتفاق بنشر القوانين والوائح العامة والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة في الخدمات وإقامة مراكز قومية لدره على كافة الاستثمارات التي تقدم لها وتقبل المعلومات بشأن الأنشطة المالية لمودري الخدمات ويضمن على ان يتم انشاء هذه المراكز في خلال عشرين من تنفيذ الاتفاق وذلك بالقسمية للدول المتقدمة ، مع اعطاء مودري الدول النامية ( وفقا لطرف كل دولة ) في لمدة محددة لإقامة هذه المراكز في هذه الدول ، وتقبل نصود المادة الحق في عدم الاعلان عن المعلومات السرية .





## ج- زيادة مساهمة الدول النامية

وقد حدد مشروع الاتفاق اسلوب هذه الزيادة وذلك بيسلوب تقديم الالتزامات المحددة من اطراف الاتفاق في اتجاه:

- (١) تلبية امكانات قطاع الخدمات المحلي بالدول النامية من طريق نقل التكنولوجيا على اساس تجارى.
- (٢) تحسين فعالة خدمات الدول النامية من طريق قنوات التوزيع وشبكات المعلومات.
- (٣) تحرير طاعات الخدمات التي تهم الدول النامية للتصدير من تسهيل فاعلاما الى الاسواق الدولية.

وقد جاء نص مشروع الاتفاق واضحا من حيث اهمية تلبية قطاع الخدمات المحلي بما في ذلك نقل التكنولوجيا ( كشرط يمكن تسميته في جداول التزامات الدول النامية ) وبما ذلك عليها انه يمكن لخصر ان تدين من جدول التزاماتها خدمات القيمة المضافة في قطاع الاتصالات وتيسر شرط دخول مورد الخدمة الاجنبية بقطاع التكنولوجيا الحديثة لهذه الخدمة بشكل او باخر بما في ذلك تدريب بعض العاملين في هذه الاتصالات الوظيفية على تلك الخدمة الجديدة.

وقد كان اعتراض الدول المتقدمة على هذا النص في اتفاق الخدمات حيث انه ليس للحكومات - اطراف الاتفاق - السلطة لنقل التكنولوجيا التي تمتلكها الشركات والهيئات ، والحد الذي تم للتوصل اليه في الصياغة هو ان تكون عملية نقل التكنولوجيا ( على اساس تجارى ) ، الامر الذى لراء واقعا يتفق مع الاسلوب الصلي الذى يتم به تلك العمليات .

## د - القواعد المحلية

وبالرغم من ان هذه اللادة تده في الالتزامات العامة الا انها مرتبطة بشكل محلي بالالتزامات المحددة من حيث مضمراتها حيث تنص على ان تلتزم الدول اعضاء الاتفاق بان تكون ادارة القواعد التنظيمية متعلقة بقطاعات الخدمات الواردة في جداول الالتزامات ، بشكل موضوعي بما في ذلك اصدار التراخيص بحيث لاتشكل هذه القواعد حواجز تجارية .

## هـ - الاحتكارات ، والممارسات التجارية التقييدية :

تضمن مشروع الاتفاق مادتين يعلجان موضوع الاحتكار والمزدين المزمدين

ليخص الخدمات ذات الطبيعة الخاصة كالاتصالات ، كما التزموا التعاون الدولي في تلبية المعلومات في مجال للمارسات و- موضوعات البحث في المستقبل : بعد تطبيق الاتفاق

■ الدعم : مع الاعتراف بحق الدول النامية في دعم بعض قطاعات الخدمات المرتبطة ببراهج التنمية الاقتصادية ، الا انه غير جائز بالنسبة للدول المتقدمة ، ومع هذا فقد تولى الامر تصديق النظم التفضيلية كبرنامج صلي للمستقبل .

■ المشتريات الحكومية : لاتتخضع لاتفاق الخدمات ، الا اذا رغبت الدولة العضو في ذلك في جدول التزاماتها ، واتفق على بحث الموضوع في المستقبل .

■ الوظيفية لاسباب متعلقة بميزان المعلومات حيث اتفق على القرار ميذا التحلل من الالتزامات في حالة عجز ميزان المعلومات لاسباب مزمنة او طارئة . ومع هذا فانه عند التطبيق العملي للاتفاق فان هذه القواعد سوف تحتاج الى مزيد من الضوابط التفضيلية .

## ز - المعلومات والتحويلات

ويخص نص الاتفاق على التزام الدولة باجراء للمعلومات والتحويلات الخاصة ( باستثناء ) الخدمات الواردة في جداول التزاماتها مع عدم التحلل من هذا الالتزام طالما انها لاتتأذى عجزا في ميزان مدفوعاتها .

## ح - الاستثناءات

وقد وردت الاستثناءات في مادتين : للمادة الاولى : من الاستثناءات العامة والتي تتضمن حماية النظام العام والمين والصحة العامة والتقاليد والاخلاق العامة لكل دولة عضوا بما في ذلك الامن والبيئة ... الخ .

المادة الثانية : الخساسة بالاستثناءات الامنية لكل دولة عضو .

## ثانيا : الالتزامات المحددة

يوضح الجزء الثالث من مشروع الاتفاق الالتزامات المحددة بالقطاعات والقطاعات الفرعية التي ستقبل فيها الدولة فتح اسواقها للمنافسة الاجنبية ، وتحدد تلك الالتزامات في جدول مرفق ببيروتكول انضمام الدولة ، على ان تتم التزامات التحرير التدريجي القطاعية على مراحل في جولات تالية للمفاوضات في المستقبل .

## ١ - انطلاقة الى الاسواق

وتلتمز فيه الاطراف بالسماح بالدخول الى اسواقها لمرورى الخدمات من الاطراف الاخرى بالشروط التي يتم عليها والموضحة في الجداول الخاصة بكل دولة ، على ان تمتع الاطراف المتقدمة للخدمات الاجنبية بمرويتها عند التسهيل الى السوق المحلية لمغلبية لا تقل عن الموضحة في جداولهم الخاصة ، كما يسمح لمرورى الخدمات الاجنبية بمرورى لشخار الاسلوب المفضل لهم الى تصدير خدماتهم الى الدول المستوردة . وخلال المفاوضات لم يكن هناك خلاف حول حق الدول في وضع ( الحدود ) و ( الشروط ) التي تدين جدول الالتزامات المحددة ولكن المشكلة هي مشمولون تلك الحدود والشروط وهل يتم تدوينها في الجدول من صفة لهذا في الاعتبار ان بعض تلك الشروط لا تدين بين مرورى الخدمة المحليين وبين الاجانب مثل الحصول على التراخيص اللازمة ، او لا يقل وليس المال من قيمة معينة ، وعليها ان تصحى الصبة الارارى والثنى في جدولها لتأصيل ذلك ، ولذا فقد اتفق ان يكتبي بالقوام ( الشائعية ) دون ادرجها في جدول الالتزام حيث ان صياغة المادة السابعة عشرة من مشروع الاتفاق تنص ما يلي :

١- الاخذ بالاسباب السليمة في وضع الشروط والحدود ، بمعنى ان عدم ادراج اى بيان فيها يعنى ان السوق مفتوح لدخول الخدمة بلا قيد او شرط .

٢- بناء على ما تقدم فانه يجب ان يوضع جدول الالتزامات القيد الكمية والقيمة

السماح بهما لمرورى الاجانب بما ورد على سبيل للمصر في الفقرات من A حتى G من المادة السابعة عشر من مشروع الاتفاق هو من سبيل المصممين لا يجوز وضع شروط واجبة اضافية اخرى ، وفي هذا الشأن ترى بعض الدول الحق في فرض ( رسوم جبرية ) على وارداتها من الخدمات الاجنبية على غرار السلع ، ويرى ان ذلك يأتي وفقا للمادة السابعة عشر من المادة الوظيفية : على اساس ان هذه الرسوم ستكون ( تمييزية ) لصالح المورد الوطني ... الا ان الموضوع يشكل صعوبة فنية وصعبة في اتفاق الخدمات ، فمن سبيل المثال في حالة دخول الخدمة من طريق ( حق التأسيس ) كيف يمكن فرض الرسوم ؟ وعلى اى اساس ؟ .



بما يضمن الاستقرار والثبات في السوق المال .

ولاهمية ومساسية القطاع المال في إطار اتفاقية الخدمات فقد شملت أيضا القرارات التنظيمية المرفقة بمشروع الاتفاق مذكرة تعلق من الخدمات المالية وإتجاهل الاتفاقيات المالية في إطار جولة أوروبا . كما تضمن ملحق الخدمات المالية وضع التعريفات الخاصة بالقطاع المال بما لا يسمح بخلق ما بين الأنشطة المالية لتداخلها وفقا لطبيعتها .

٢ - ملحق الاتصالات وملحق النقل الجوي .

وخطرا للطبيعة الخاصة بهذين القطاعين من التآخية الفنية والتكنولوجية فقد وضع مشروع الملحق يتناول الخصائص بالمشروط الخاصة بالدخول الى الأسواق والمعاملة الوطنية بما يتلاءم مع طبيعة هذين القطاعين خلافا للقواعد الواردة في الأطار العام للاتفاق .

٤ - مشروع قرار من الوزراء بشأن تأسيس مجلس التجارة في الخدمات وتسوية المخزبات في قطاع الخدمات .

كما سبقت الاشارة في مواضع سابقة من هذا البحث ان موضوع ادارة الاتفاقيات التي تم التوصل اليها هو أحد الموضوعات التي ستطرح في الاجتماع الوزاري لانهاء أعمال جولة أوروبا وإقرارها حيث ان البداة المشكلة في هذا الشأن هي : -

١ - تولي الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات ( الجات ) ادارة اتقاق الخدمات الى جانب اتقاق السلع .

او ٢ - قيام مكتبية خاصة ومستقلة لادارة اتفاقية الخدمات ولا تكون لها علاقة بالجات المالية .

او ٣ - اتخاذ قرار بشأن اقامة منظمة التجارة الدولية WTO تتولى ادارة اتفاقية الجات الخاصة بالسلع ، والاتفاقية الجديدة للخدمات .

المقتضية من ذلك في قطاع او آخر او في قطاع ، وربما في حالة انشاء منظمة التجارة الدولية ربما يكون ذلك التعويض في السلع او الملكية الفكرية ، وفي حالة عدم اتفاق الطرفين ( الذي يطلب التعديل ، او الطرف المتضرر ) الى اتقاق يبلل التعقيم في هذه الحالة .

اما الجزء الخامس في الاتفاق فهو يتضمن الفاء التنظيمية والمؤسسية الخاصة بآدارة الاتقاق وصيغة المنازعات وانشاء مجلس للاتفاق في السلع وله حدد مشروع القرار الوزاري الملحق بالاتفاق اختصاص هذا المجلس .

## ملحق مشروع اتقاق التجارة والخدمات وبعض الامور التنظيمية في هذا الاتقاق

الملح بمشروع اتقاق التجارة في الخدمات الملحق للقطاعية التالية

١ - ملحق حركة العمالة ، يتضمن السماح بإتجاهل اطراف الاتقاق الاتفاقيات المحددة الخاصة بالاختصاصات الطبيعية التي يتمتعون الخدمات وذلك وفقا للشروط التي تضعها كل دولة في جدول الاتفاقيات المحددة لها ، ولا يشمل هذا الاتقاق القواعد والنظم الخاصة بالمحصل على الجنسية او الإقامة او التشغيل الدائم .

٢ - ملحق الخدمات المالية ، والذي يشمل ساسا قطاعي البنوك والتأمين ويتناول الاحكام الخاصة بهذا القطاع الذي يتطلب طبيعته من الخدمات الأخرى حيث يعنى الملحق بالبنوك المرتبطة او ما يطلق عليها بآقتاد الاجراءات التي تسمى استثمارين ، واخرين ، وما على الاسهم ،

## ب - المعاملة الوطنية

الاصل في مبدأ المعاملة الوطنية في اتفاقية الجات اتاحة الفرصة التنافسية بين السلة الوطنية والاجنبية فوردخلها عبر الحدود .. حيث يحظر التفرقة برفى رسوم أو شروط تفرق أو تميز بين السلة الوطنية والاجنبية ، كما لا يجوز وضع قيود او اجراءات للتفرقة في قنوات التوزيع الداخلي بين الاتنتاج المحلي والمستورد .. وخلال المفاوضات لوضع مشروع اتقاق الخدمات لوحظ صعوبة تطبيق هذا المبدأ كاملا بالنسب لمفهوم السلع ولهذا فقد اقر السماح بالتفرقة بين الخدمة الوطنية والاجنبية بشرط تدوين ذلك في جدول الاتفاقيات الخاص بكل دولة عضو بالاتفاق بحيث يعنى عدم كونه اي شرط في حالة المعاملة الوطنية هو المساواة الكاملة بين الخدمة الوطنية والاجنبية .. او بمعنى آخر قبول المساواة والمعاملة الوطنية الكاملة لخدمة الخدمة الاجنبية مع الوطنية .

## ج - الاتفاقيات الاضائية

وبسبب هذه المادة يسمح بان تتضمن جداول الاتفاقيات ( ربط ) على بعض المعايير المتطلقة :-

Qualifications , Standards & Licencing Matters

والتي لا تقتض لتجسدة تحت خاتمي النفاذ الى الاسواق والمعاملة الوطنية .

ويوضح الجدول التال مثال تطبيقي لكيفية تدوين الاتفاقيات المحددة في الجداول المرفقة ببروتوكول الانضمام الى اتقاق الخدمات :

وفي الجزء الرابع من مشروع الاتقاق تحديد لاسلوب التحرير التدريجي لتجارة الخدمات الذي يكون اساسه هو للمفاوضات بين الاطراف والتي تأخذ شكل الطيات

ويعبر عن ، والتوازن بين الاتفاقيات والخدمات التي يكون طرف ، ويضمن الاتقاق ان يتم ذلك في اطار جولات للمفاوضات في المستقبل .

كما اعطى مشروع الاتقاق الحق للأطراف في سحب او تعديل بعض التنازلات الواردة في الجداول بعد مرور ٢ سنوات ، وذلك بشرط ان تبدأ مفاوضات بين الطرف الذي يرغب في السحب او التعديل لتعويض الاطراف





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات والتاريخ :

١٤ ج ١٩٨٢

والقطاعات الفرعية للخدمات التي اعتبرت  
مكتبرية للجهات في قائمة استرشادية .

ب - تحديد الالتزامات الإلزامية المحددة  
لكل دولة وفقا للقائمة المذكورة .

ج - السماح بالدولية خلال المفاوضات  
للتوازن بين الحقوق والالتزامات خاصة  
بالنسبة للدول النامية والدول التي في طريقها  
إلى التحول إلى اقتصاد السوق .

كما ينص الملحق الأرشادي على السماح  
بعمولة أكثر للدول الأقل نموا التي تواجه  
صعوبات في تقديم التزامات محددة خلال  
هذه الجولة الأولى من المفاوضات .

وللواتح ان الاتجاه الحال للمفاوضات  
الدائرة الآن في جنيف في اتجاه الدويل الثالث  
حيث تم وضع مشروع لاتفاق هذه المنظمة  
والتي تتكون من مجلس عام لكافة الأطراف  
المعاهدة أعضاء المنظمة ويكون من المستوي

الوزاري ويقع المجلس العام ثلاثة مجلس  
مخصصة هي :-

١ - مجلس التجارة في السلع (ايحل  
محل الجهات العالية )

٢ - مجلس التجارة في الخدمات

٣ - مجلس الجوانب التجارية المرتبطة  
بالملكية الفكرية وذلك بالإضافة إلى جهاز  
لتسوية المنازعات في المجالات الثلاث ، ويقول  
المكتبرية القيام بأعمال اليوية لتتطلب هذه  
الاتفاقات والتي يتم التوصل إليها في حزمة  
اتفاقات جولة أوروجواي .

ول كل الأحوال وأن كانت النتيجة في  
المختار بديل أو آخر فإن الأمر سوف يحتاج  
إلى إقامة مجلس للتجارة في الخدمات ويضع  
نظام لتسوية المنازعات في هذا المجال ، وهذا  
هو مضمون مشروع القوانين الوزاريين إلى  
هذا الشأن حيث أن الأمر سيحتاج إلى  
تحديد اختصاصات المجلس ويضع  
الإجراءات الخاصة بسير العمل في الاتفاقيات  
وكذا تسوية المنازعات .

٥ - الملحق الأرشادي للتفاوض حول  
الالتزامات الإلزامية خلال جولة أوروجواي :

### المرحلة الأولى - مرحلة الأعداد للمفاوضات :

من موضوع التجارة في الخدمات من  
لجنة شكلت في وزارة الاقتصاد والتجارة  
الخارجية وضمت معنيين من القطاعات  
المختلة في تجارة الخدمات ( البنك المركزي ،  
التأمين ، النقل البحري ، السياحة ،  
الطيران ..... الخ ) وتحدد المهام المصرية  
قبل اشتراك مصر في مفاوضات جولة  
أوروجواي (سبتمبر ١٩٨٦) على النحو  
التالي :

حرصا من الأطراف المختلفة التي قامت  
بالتفاوض للوصول إلى مشروع اتفاق  
الخدمات على أن يكون هناك توازن ما بين ما  
تقدمه من التزامات في إطار الاتفاق الجديد ،  
وما تستحصل عليه من حقوق في كل من  
الالتزامات العامة والمحددة ، فقد تم الاتفاق  
على بعض المبادئ الأساسية التي تراس  
خلال مفاوضات أوروجواي باعتبارها أول  
مفاوضات تجارية متعددة الأطراف في قطاع  
الخدمات ، وأهم تلك المبادئ :

١ - الاسترشاد بتقسيم القطاعات

١ - ان تحرير تجارة الخدمات أمر لا  
يحتله الاقتصاد المصري حاليا .. بسبب  
شدة المنافسة التي ستشكل فيها قطاعات  
الخدمات المصرية وهي غير مؤهلة حاليا  
لخوض هذه المنافسة

ب - ان قطاعات الخدمات المصرية تتمتع  
عليها القوة التنافسية القائمة في تحقيق  
التوازن في ميزان التعامل التجاري مع العالم  
الخارجي مع نهاية خطة ( ١٩٩٢/٩١ ) كما  
ان للفرق ان يحقق فائض الميزان الخدمي  
من طريق زيادة الصادرات الخدمية بنحو  
٢٧,٥ ٪ خلال فترة الخمسة في الوقت الذي  
تتخلف فيه الواردات الخدمية بنحو ٩,٢ ٪

ج - وعلى ذلك فإن السماح بنقل  
منافسة غير متكافئة مع واردات خدمية ، يعد  
عقبة الشقة فضلا من تصدير القطاع من  
التنم الطريب والذي قد يمكنه من المنافسة  
ليها بعد .

وياد بيني الموقف المصري على اساس  
العلوم الذي خدمته الولايات المتحدة  
الامريكية - انذاك عند بداية التحضير لهذه  
المفاوضات - وهو التحرير الفوري للخدمات  
قوة التوصل إلى الاتفاق وهو الأمر الذي  
أقيمت المفاوضات عدم قبوله واستحالة  
تطبيقه بهذا الشكل حيث أخذ مبدأ التحرير  
التدريجى ، ولي القطاعات - الواردة  
بالالتزامات المحددة والقشورية التي تضمنها  
قول أعضاء الاتفاق .

وهذا التصور الأمريكي والفهم الدولي  
كان له الأثر في رفض كثير من الدول النامية  
دخول المفاوضات في موضوع الخدمات ،  
وأهذا فقد عرض الملح الوسيط الذي طرح في  
الاجتماع الوزاري وهو ان تكون هذه  
المفاوضات خارج إطار الجهات ، وعلى ان  
يصدر قرار من وزراء الدول المشاركة في جولة  
أوروجواي وأجس من الأطراف المتعاقدة  
بأقوات بحيث لا يكون هناك إلزام قانوني  
بإرضاء قواعد الجهات على هذه التجارة .

### المرحلة الثانية - المفاوضات الأولى عقب اعلان جولة أوروجواي :







المصدر :

## الأمم المتحدة الاقتصادية

### النشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ :

١٤ يونيو ١٩٩٤

ومن هذا المنطلق تم التركيز على موضوع زيادة مساهمة الدول النامية في تجارة الخدمات حيث تم اعداد ورقة عمل مصرية. تم مناقشتها خلال الاجتماعات غير الرسمية وعالجت الموضوع من ثلاث زوايا :

الأولى : وإحداث الدول النامية من الخدمات وما يسمح لها بالحركة في اتجاه الحرية بوضع قيود. إذا كانت زيادة الواردات تغطي آثارا سلبية على برامج التنمية. الثانية : لتلبية صلاحيات الدول النامية في تجارة الخدمات الدولية بمدها أولويات والفضليات في اسواق الدول المتقدمة. الثالثة : لتقوية قطاع التجارة والخدمات المحلية في الدول النامية بما يزيد من قدرته التنافسية في الخارج وإعطائه أولوية في التجارة المحلية. رابعا على أهم الاكثار الواردة في الدولة المصرية.

ب- بالنسبة للواردات :  
١ - محاولة في التحديد الكمي لكل وبعض قطاعات الخدمات.  
٢ - فترة زمنية لتطبيق الالتزامات بالنسبة للدول النامية.  
٣ - اقتراح ان يقابل التزام الدول النامية بفتح أسواقها للمنتجات التالية :-

١- تحديد شكل وحجم التواجد التجاري.  
ب- قيود على بعض قطاعات السوق.  
ج- تقييد كمية وقيمة على حجم المبيعات.  
د- حق تدريب الفنيين الوطنيين في مجال الخدمة.  
هـ- استخدام التكنولوجيا الحديثة.

و- فرض رسوم ورسوم إضافية.  
ز- الملكية بنسبة من المكين المحلي في الخدمة.

ب- بالنسبة للصناعات :  
٤ - التزام الدول المتقدمة بفتح مراكز لدم صناعية الخدمات في الدول النامية بالمعلومات التجارية.  
٥ - وكذا القواعد والنظم المتعلقة بتجارة لخدمات وفرض لعمل.  
٦ - إزالة حواجز واجود لفرس العملة ومنها التقييدات وتحارب العمل في الدول المتقدمة  
٧ - السماح للدول النامية بتساقط تفصيلية

الاشان في مرحلة مبكرة من العمل لاحتيا الفرصة لهذه المنظمات للمشاركة في عمل الجمعية والتعرف على مايقومون به مشاكل ويقتصر اليه بالانكشاف في هذا الصدد على اعتبار ان هذه المنظمة قامت بالفعل واعداد بعض الدراسات حول تجارة الخدمات وهو الخدمات في عملية التنمية الاقتصادية.

٧ - ان لكل من الدول المشتركة المفاوضات أولويات ولكن من الاممية بكم الالتزام بالنص وفتح الاعلان الوزاري حد يمكن احراز تقدم ملموس واحراز نتائج ايجابية وواقعية يتقبلها الجميع.

### المرحلة الثالثة - اعداد مسودة مشروع الاتفاق

كان موقف مصر في لجنة المفاوضات خلال اعداد مسودة مشروع اطلاق الخدمات باعتبار موضوع تجارة الخدمات من اهم الموضوعات الحيوية في جولة اوروبا، وقد رفضت الدولة لثمانية في مناسبات ارجاع هذا الموضوع في المفاوضات وقال بظهر فقط كالتجربة لتبادل الآراء والمعلومات والبيانات، ول اعلان بيننا درست تم ارجاع موضوع تجارة الخدمات للتفاوض مع عدم الحكم المسبق وبالشروط الآتية :-

أولا : وضع اليه التتويج واهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية كأساس لما يهدف اليه تحديد تجارة الخدمات في تلك الدول.

ثانيا : ان الاعلان الوزاري لم يوافق عليه صناد من الوزراء بمصطلح وليس زياد الاخراف المتعددة والمجالات. وهذه النقطة جوفرية للغاية لعدم الربط المسبق بين اتفاقية الجات والاتفاق الجديد.

خلال الاجتماعات المكثفة الرسمية وغير الرسمية لجمعية التفاوض حول الخدمات خلال شهر ديسمبر ١٩٨٩ في الاعداد لاول مسودة مشروع الاتفاق حرص الوزراء المصري على التركيز على بعد التنمية بتطبيق الرتبة اللازمة التي تتطلبها ظروف التنمية بمراحلها المختلفة.

في اجتماعات مجموعة التفاوض حول الخدمات ركزت مصر على النقاط التالية :

١ - ان الاعلان الوزاري لجولة اوروبا قد حدد اهداف التفاوض حول الخدمات فانها يجب ان تسفر عن اتفاق حول الخدمات يهدف الى توسيع التجارة في الخدمات لخدمة اهداف النمو الاقتصادي والتنموية الاقتصادية.

٢ - ان أي اتفاق يتم التوصل اليه يجب ان يكون قائما على احترام التشريعات القومية في مجال الخدمات.

٣ - ان المفاوضات حول التجارة في الخدمات وفقا للمفهوم الوارد في الاعلان الوزاري يجب ان يقتصر فقط على البروتات التجارية من هذا الاعلان والتطرق للمفاوضات الى جوانب اخرى.

٤ - ان مرحلة تبادل المعلومات حول الخدمات لم تنتهي ومازال هناك قدر كبير من العمل مطلوب لإنجاز في مجالات تعريف الخدمات والتجارة في الخدمات والبيانات الاحصائية حول هذه التجارة ومن الاممية بكم العمل على التوصل الى مفاوضات واضحة بشأن التعريفات المشتقة في هذا الخصوص حتى يكون هناك وضوح لها يمكن اشفاه في المفاوضات ومايمكن استهانة منها وكذلك بالنسبة للمشاكل الاحصائية فان توازن هذه البيانات سيكون له أهمية كبيرة عند تقييم العناصر والقطاعات التي سيتمثلها الاتفاق حول التجارة في الخدمات.

٥ - يجب ابراه الفرق الجوفرية بين التجارة في السلع وبين التجارة في الخدمات ومن ثم فلا يمكن ان تستخدم من حل مشاكل التجارة في الخدمات نفس الاساليب التي تستخدم في حل مشاكل التجارة في السلع.

٦ - انه بالنسبة لما ورد في الاعلان الوزاري حول الامتثال بالدمم التي التي الذي يمكن ان تراه بعض المنظمات الدولية الاخرى لجمعية التفاوض حول الخدمات فانه من الممكن ان يتم اتخا قرار في هذا





٣ - يوافق ما يقضى به إعلان جولة ايرجواى  
فاته خلال المرحلة الأخيرة من المفاوضات  
ستتيم كل دولة بتقييم مستفهم من  
التزامات واستحصل عليه من مزايا لا ظل  
حزمة اتفاقات جولة ايرجواى ذلك قبل  
الموافقة النهائية على نتائج الجولة .

## أهمية تجارة الخدمات بالنسبة لمصر :

١ - تعتبر تجارة الخدمات ( التجارة غير  
المخطورة ) حاليا في مصر جانبا أساسيا في  
مكونات ميزان المدفوعات المصري والتي  
يظهر أن قطبها الانتقال الدول الجديد  
وأهمها : قطاعات السياحة - قطاعات التشييد  
الخارجي ، الخدمات المهنية ، النقل  
والمواصلات وغيرها .

٢ - بالإضافة الى أن هناك اتفاق خلال  
اجتماع مؤتمرال ان يقسمن مشروع  
الاتفاق القدرت عوامل الانتاج في تجارة  
الخدمات ( رأس المال - العمالة - الادارة ) .

وتقدم المفاوضات حاليا لرفع وإزالة القيود  
التي تضعها الدول المختلفة على حرية حركة  
العمالة بما يسمح المزيد من قدرات الدول  
التي تصورها في سوق دول اوسع ، وبالرغم  
من مقاومة الدول المتقدمة لا إلا أن معظم  
الدول النامية تصر على اعتباره أمرا حيويا في  
الاتفاق ، ولإغلاق على أهمية مشروع  
تصدير العمالة بالنسبة لمصر .

٣ - يلاحظ أن نشاط تجارة الخدمات  
بالنسبة لمصر ( تصدير الخدمات ) تكاد  
تكون نسبتها المنخفض مع الدول العربية  
( كالتجارة خدمات ) ونسبة أقل ( ا  
الفرديا ) للتشييد والخدمات المهنية ) وأيض  
مع الدول المتقدمة اذا أخذت في الاعتبار  
مفهوم تجارة الخدمات في قطاع السياحة و  
عبارة عن عملية استيعاب واستفادة حركة  
السياحة في الوطن .

٤ - من الأهمية مشاركة مصر ووجهه  
داخل الأطراف المتعاقدة في اتفاقية التجارة  
الخدمات الجديد أخذين في الاعتبار النظم  
المستقبلية للمشروع ووصفة عامة .

## المرحلة الرابعة - خلال مؤتمر بروكسل ١٩٩٠ ، وتحديد الالتزامات الأولية لمصر :

خلال الاجتماع الوزاري الذي عقد خلال  
ديسمبر ١٩٩٠ أعلنت مصر موقفها في كافة  
موضوعات جولة ايرجواى حيث كان من  
المقرر إنهاء أعمال هذه الجولة من المفاوضات  
التجارية متعددة الأطراف ، إلا أن الاجتماع  
لم يتمكن من حل المشاكل التي واجهتها  
خاصة في موضوع الدعم الزراعي وانتقل على  
استمرار المفاوضات في جنيف لمعين التوصل  
الى نتائج في المشاكل قيد البحث .

وجاء في إعلان موقف مصر في موضوعات  
الدولة استنادها المبدئي لقبول الدخول في  
التنظيم الدولي للتجارة في الخدمات مع اعطاء  
المرحلة للدول النامية في التطبيق ، كما أعلن  
من استناد مصر لتقديم التزامات أولية في  
قطاعات :

- السياحة
- التأمين
- سوق المال

وبحلول أعمال لجنة الخدمات المشتركة  
بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ،  
وكتيجة للمفاوضات الثنائية التي تمت مع  
عدد من الدول المشاركة قدمت مصر عرضها  
المعمل في نوفمبر ١٩٩٢ بحيث يقسمن  
الالتزام الأول بالإضافة الى مسبق للقطاعات  
التالية :

- البنوك
- والتشييد والبناء
- النقل البحري

و قد تم تحديد الشروط والقواعد التي  
يسمح فيها - دون غيرها - بدخول مورد  
الخدمة الأجنبية الى السوق المصرية وبالشكل  
الذي يسمح له بذلك ولما هو قائم فعلا في  
القوانين الوطنية ، ومايتماشى مع سياسة  
الإصلاح الاقتصادي التي تقدمت فيها مصر  
بخطوات إيجابية خلال السنوات الماضية .

لتجارة الخدمات فيما بينها .  
٨ - تحرير بعض قطاعات الخدمات في الدول  
المتقدمة لصالح الدول النامية .  
- بالنسبة لقطاع الخدمات المحلية في  
الدول النامية .  
٩ - منح الافضلية ليريدن الخدمات  
المحليين .  
١٠ - السماح بصنادير ومساعدات حكومية  
لقطاع الخدمات المحلية .  
١١ - قبول حد أدنى من تقديم الخدمات  
المحلية .  
١٢ - وضع قواعد حديثة منظمة لتجارة  
الخدمات في ضوء المناخ الجديد لتجارة  
الخدمات .  
- هذا وقد حدد الخط التفاوضي المصري في  
مجموعة الخدمات على النحو التالي :

أولا : من الأهمية المشاركة الفعالة في  
مشروع الاتفاق حتى يمكن ضمان أكبر قدر  
من الحرية في التطبيق الذي سيهيئ للدول  
النامية مصفة عامة ، وإلى الدول التي تمانى  
حيزا في ميزان مدفوعاتها بصفة عامة ، حيث  
أنه من حيث المبدأ العام - ودون وضع حكم  
مسبق على شكل الاتفاق من الأفضل عدم  
العزلة من الاتفاق الجديد لما لذلك من آثار  
سلبية على المستويل .  
ثانيا : العمل على أن يكون الاتفاق إطار  
عام يشمل وعلى كافة قطاعات الخدمات ،  
وتكون فيه التزامات متوازنة مع الحقوق  
ويحد أدنى ، وأصاء فترة زمنية لتطبيق  
التزامات التحرير تدريجيا لبعض فروع  
القطاعات التي ستحددها واتحددها مصر في  
مرحلة لاحقة ولما قدرتها التنافسية الفعالة  
وكذا بطور وبتطبيقات التنمية .  
ثالثا : بناء على ذلك فإن موضوع تبادل  
الانتازلات القطاعية لا يجب أن يبدأ التفاوض  
فيها إلا في مرحلة لاحقة للاتفاق العام  
والشامل ووفقا لحدود المرحلة التي ستقبلها  
كافة الأطراف الدول النامية في تطبيق  
القواعد العامة .  
رابعا : يمكن التوقيع على الاتفاق الدولي  
لتجارة الخدمات بعد عرضه ومناقشته في  
الاجتماع الوزاري لانهاء جولة ايرجواى  
على أن تبدأ هذه جولة جديدة من المفاوضات  
تبحث موضوع التنازلات والتحرير التدريجي  
للقطاعات الرئيسية والفرعية لتجارة  
الخدمات .



١ - تزايد الدول العربية التي تشارك في مجموعة الخدمات حاليا ( مصر ، تونس ، المغرب ، السعودية ، الكويت ) ومن المحتمل أن تنضم دول أخرى للاتفاق بعد اعلائه .  
وسبق الإشارة الى أن الدول العربية تمثل أهم سوق لتصدير الخدمات المصرية واحتمالات زيادتها في المستقبل واسعة وكبيرة .  
ب - إمكانات المستقبل لزيادة قدرة مصر في تجارة الخدمات الى الدول المتقدمة واردة في الاعتبار مع النمو السريع لتلك التجارة على المستوى الدولي .  
ج - فتح السوق المصرية لاستيراد بعض الخدمات التي تحتاج اليها خصوصا التكنولوجية يؤثر ايجابيا على التنمية الاقتصادية .





# الأمم المتحدة الاقتصادية

المصدر :

١٤ جمادى الأولى ١٩٩٦

التاريخ :

## البنشز والخدمات الصحية والمعلومات

اسم الدولة ( )		جدول الالتزامات في إطار اتفاق التجارة الحرة لسياسة الخدمات	
الالتزامات المتأخرية	المادة المرجعية	الدخول إلى الأسماء	التعلق أو التعلق الترومسي
الخدمات الصحية			
القائمة المتفق عليها			
- تخفيض حصة عامة على العلاج في المستشفيات الأجنبية .	- تخفيض حصة عامة على العلاج في المستشفيات الأجنبية .	- في شكل مشروع مشترك	- القائمة المتفق عليها
- ما بين ٣٢٠ - ٣٢٥ .	- ما بين ٣٢٠ - ٣٢٥ .	- رأس المال الأجنبي لا يزيد عن ٣٢٠	- القائمة المتفق عليها
- لا يسمح بتشاطف الاستثمارات الأجنبية في إطار التأمين الصحي .	- لا يسمح بتشاطف الاستثمارات الأجنبية في إطار التأمين الصحي .	- يسمح بالتعاقد الأجنبي في خدماته ٥٥٪ من حجم المبيعات الذي يحدده وعدد الأسماء	- القائمة المتفق عليها
		- المسألة الصحية لا تقل عن ٨٠٪	- القائمة المتفق عليها
		- يسمح للأجانب في الوظائف الإدارية العليا والأطباء في التخصص الرابع وما لا يزيد عن ٢٥٪ من الوطنيين .	- القائمة المتفق عليها

وتنصا التواء جدولسة الالتزامات يتم تحديد طلبة تسليم الخدمة والتي يمكن أن تكون من أربع أمثلة كال :-  
 (١) الخدمة غير الحدود  
 (٢) حركة التملك ( حتى الانشاء )  
 وتحدد الشروط بالنسبة للدخول إلى الاسماء والمساكنة الصحية وتلك لكل طلبة .





مجلس الشورى يختتم مناقشاته في « الجات »

## التطور الإنتاجي ضرورة لمواجهة سياسة العراق

### دراسة جدولة ديون الفلاحين لسلك التنمية وإعفاثهم من فوائدها



مختار زكي أبو عامر وزير شئون مجلس الشورى يستمع للاطلاع من الدكتور خلاف عبد الجبار حول مناقشات إقليمية « الجات »

[ تصوير عادل أحمد ]

الطرف المستورد مواصفات السلع التي يطلب استيرادها من مالا أو من غيرته، لهذا يجب أن نعمل جيد وتكون على وعي بهذا الذي يجري في العالم وخصاصه في المرحلة القادمة.

وقال فهي ناشد: لا يجب أن ننزل عن المعصر ونخرج من قناريه، وقد أن يكون لنا دور في صناعة الأحداث المعاصرة، فالتقنية والسياسة لا يمتثلان أن من إيجابيات وسياسات لا يمتثلان أن نغرق عنها خاصة وأنها تقيم ٩٠٪ من دول العالم، المعصر يشار إليها الحضارى بها زخم فكرى وإجتماعى

ركبت انظارها على الإنسان للمصري القديم، وعلينا أن نرفع شعار التقنى، ولات نلق مضوى الأبدى ولين من مصادر التسييرات التي يمكن أن تطور النظام الاقتصادي لأوكية النظام المعاصر في ظل اتفاقية «جات» واقفاً على مصر قادرة دائماً على التطور والتقدم وتكر عثمان ابراهيم ابن هذا موضوع شديد الحساسية ولكن هذا لا يعطينا أن ندخل السبيل كما تتناول الإيجابيات، وأول سبلات الإنتاجية في العراق السليم من الدول التي سبقتها في الإنتاج كما وكيفا، كذلك الدول المسماة بالمتطور الإسوية فماليزيا مثلاً منذ سنوات

اختتم مجلس الشورى أمس برئاسة عبد المال الجارحي، وكيل المجلس، مناقشاته الموسعة حول موضوع اتفاقية «جات»، حيث أكد الأعضاء على ضرورة حشد الطاقة البشرية والمادية والعلمية والتكنولوجية لمواجهة سياسة الانصراف في ظل هذه الاتفاقية وذلك بزيادة الإنتاج وتحسين جودة البنى التحتية على مواجهة المنافسة داخلياً وخارجياً، وأن تسعى الدول العربية لاتمام تنسيق بينها في إطار اللجنة السوق العربية المشتركة للتركيز على تحقيق التكامل والتعاون في إنتاج سلع معينة تفضل بها السوق العالمي كمنافس أو منتج متميز حتى يكون العرب موقع على الساحة الاقتصادية العالمية. وكشفت المناقشات عن أن اتفاقية «جات» ستعمل على زيادة انضمام الإنتاج في العالم بما يقدر بنحو ٦١٥ مليار دولار أمريكي وهو ما سيخلق فرصة للتشغيل للزيد من الأيدي العاملة للحد من مشكلة البطالة.

وأعلن الدكتور سعد نصار وكيل وزارة الزراعة أن الحكومة تدبر حالياً إعادة جدولة ديون الفلاحين ليرد القرضية والاتصال الزراعي وإعفاثهم من أوجاعها.

وفي بداية المناقشة قال محمد زكي مائله أن اتفاقية «جات» تضمنها اسم أحد خطير هو أن تكون أو لا تكون الاقتصادية، وسوف تكون صناعة كبرى والتسويق في مصر أول ما يتنازل بالتقنية والسياسة كما أن صناعة الدول سوف تتلقى أيضاً بهذه الاتفاقية، ولهذا يجب الاهتمام بتجميع الاستثمار وتطوير وتحديث الإنتاج القومي، وأن أي مشروع ينشأ على أرض مصر إنما يعني توفير فرص عمل للتشغيل للتدخل ويجب الاستفادة من مشروعات البنية الأساسية، وأعبى عن أسفه المهندسين أن السوق العربية المشتركة لم تنفصل منذ الإعلان عن تلك في الستينيات السابق نحن العرب من السوق الأوروبية المشتركة التي قامت بعد ما فكر العرب في إنشاء سوق عربية مشتركة، أنه يجب أن نحقق على الإنتاج الوطني من سياسة الإفراق في ظل اتفاقية «جات»

كتب الجلسة:

عبد الجواد على

أكد عبد الحميد أمين أن الاستثمار الاقتصادي له آثار جانبية على المواطن محدود الدخل، وعلينا أن نعمل بكل طاقتنا للزيد من الإنتاج لتقاوم ضيق «جات»، وهو ضيق تقبل الطفل وعلينا أن نركز في تقدينا على التطور التكنولوجي زراعياً وصناعياً لأن الزمن عنصر حاسم في عملية التطور الإنتاجي، وهذا لا يتحقق إلا بالاستفادة من عنصر الوقت ولا يكون هذا إلا باستخدام أحدث أساليب العلم، وعلى خلاف عبد الجبار (المقرر) لا يوجد سوى ١١ نواة لا يخضع لأي حسيات أما بقية القوة وهي الخاصة بالبيئات محبوبة النخل فهي تخضع للحماية الوطنية من المنافسة الأجنبية في ظل اتفاقية «جات» ولا أول هذا للتعاون من اتفاقية «جات» ولكن علينا أن نلق بالمرصدا وتكون حشرين ونحن نتعامل مع العالم في ظل الاتفاقية وعلينا أن نترك أن للتواصيات البيئية وحماية البيئة ستكون واردة بقطاعات والتي على أساسها سيحدد





المصدر :

١٥ - ١٩٩٠

التاريخ :

للنشر والخدمات الخفيفة والمعلومات

وطالب الأعضاء بدعم زراعة القطن ومساعدة الفلاحين على تسويق إنتاجهم والتوسع في فتح أسواق خارجية للتصدير واستنباط سلالات جديدة للقطن تسهم في زيادة الإنتاج والتوسع في تصنيع القطن محليا بدلا من تصديره إلى الخارج.

وأعلن الدكتور سعد نصار وكيل وزارة الزراعة أن سياسة الزراعة في المرحلة الحالية هي التوسع في المقاومة البيولوجية لحصول القطن بدلا من استخدام المبيدات خاصة أن إنتاج مثل هذا النوع من المحصول يباع في السوق العالمية بزيادة ٣ أضعاف عن سعر القطن المحلي المستفيد فيه المبيدات.

وقال أن الحكومة تدرس حاليا إعادة جولة ديون المزارعين لمدة للتنمية والاكتفاء الزراعي وأعمالهم من فوائد هذه الديون.

على والجات في عام ١٩٩١ جعلها تبنوا شيئا مختلفا، وإذا كانت الاتفاقيات تشير إلى أن التناقص سيكون في خدمة المستهلك ولكن المهم هو تحديد معنى وعي المستهلك حتى لا تستنزفه السلع المتنوعة وإن يتم تصديره بمعنى جودة وأهمية هذه السلع للمستهلك لأن السوق سيكون عليه أن يقلل الخسائر والسعي لأن الاتفاقية تفتح الأسواق أمام الجميع، وهذه مسئولية الوكلاء الذين يمثلون السلع وعندهم أن يكونوا على قدر كبير من الوعي والحرص الوطني بحيث لا يستوردون سلعا قد تضر بالاقتصاد القومي. ولابد أن ندمي أنفسنا من الإفراق بالقانون، كما يجب أن نولي اهتماما للمستهلكين المزارعين المصريين حتى لا تسرق مخزوناتهم ويكون ذلك بأن يستعمل المزارع المصري بحق احتكار اختراع لمدة عشرين سنة.

وقال الدكتور جلال شراييد أن رجال المزارع يشار في والجات سيكون لها آثار بعيدة المدى على الاقتصاد المصري ولكن لا يترك الخطورة في بعض جوانبها، فألطفالية الجديدة ليس فيها استحداثات لحماية الصناعة الوطنية بعكس الاتفاقية الجديدة فمثلا حق ملكية براءة الاختراع مفيد للدول النامية بدلا من سنة فقط، وقال أن سعر القطن في ظل اتفاقية الجات سوف يرتفع أكثر من عشرين ضعف لأننا نملك حتى الآن براءات اختراع للتكنولوجيا التي طورناها أو ابتكرناها محليا وإنتاج بسعر منخفض جدا لأنه لا يتم تحصيل أسعار براءات الاختراع على الدوام المبكر، وقال لابد أن نركز على زراعة القطن لحد من استهلاكه من الخارج لأن أسعاره سترتفع في ظل اتفاقية الجات، أما الصناعة المصرية بوضعها الحالي إن تصعد أمام طوفان والجات وعلمنا أن نظور أنفسنا بشكل خطير أكثر قدرة على المنافسة داخليا وخارجيا. وفي الخاتمة المسالمة جرت مناقشة حول تقرير بشأن القطن إنتاجا وتسويقا.

قليلة القطن كغزة كبيرة في مجال الإنتاج الكمي والتوسعي مع أنها بدأت مسؤولة في الجانبين هذا بعدة سنوات، الجانبين هذا منسوجات متنوعة من صوفية وجيرية وقطنية وقطرها في الأسواق بأسعار رخيصة جدا. أخشى أن يؤدي هذا إلى منافسة الصناعة المصرية، والخروج من هذا المارن علينا أن نركز جهودنا في زيادة إنتاج القطن والتسويق لتواجه هذا الإفراق مع التركيز على التطور المستمر ومواكبة احتياجات السوق المحلي والخارجي، ونفس الشيء ينطبق على الصناعات الأخرى.

وقال محمد رجب ليس هناك خيار أمامنا، ولكن علينا أن نتجه نحو الإنتاج بمستوى إنتاجنا حتى يكون قادرا على مواجهة المنافسة في السوق العالمي، وهذا يتطلب تنمية القوى البشرية لأنها الأساس في عملية التطور التكنولوجي كما ونوعا، لأننا إذا تقاعسنا فإن السياسات التي سنتعملها ستكون كثيرة وسوف نتحول إلى دولة مستهلكة فقط غير قادرة على العمل والإنتاج، الأمر الذي يستنزف قدراتنا الاقتصادية، فلابد أن تكون منتجاتنا قادرة على المنافسة في السوق العالمي وأن نركز جهودنا على منتجات بعينها لتكون قادرة على مواجهة المنافسة لأنها ستكون صعبة والقاسية علينا أن نولي الصناعة المنافسة اهتماما وطنيا، وطالب بالتشجيع سوق عربية مشتركة تركز على إنتاج سلع بعينها تكون قادرة على مواجهة المنافسة، ويمكن أن نحقق الوجود الذي نلحقه في السوق العالمي.

وأكد الدكتور سميرة القليوب أن هذا الموضوع كان يجب أن نناقشه منذ سنوات وليس الآن خاصة وأن والجات معروفة منذ أكثر من خمسين عاما، منذ وضع هذه الاتفاقية التي تهم جميع الدول ومصر شريك في والجات، منذ استحداثها ولكن التطور الذي أدخل





## بنك الإمارات الصناعي يطالب بتوحيد التعريفات الجمركية لبلدان الخليج قبل الانضمام للجات

وأشارت الدراسة أن الاتفاقيات الخليجية ستحقق إيجابيات عدة في ظل تطبيق اتفاقية «جات» حيث أن نجاح تحرير التجارة العالمية تحت إشراف الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية «جات» يمثل من غير شك أحد المكاسب الرئيسية التي تسعى إليها دول مجلس التعاون الخليجي نظرا إلى التطور الكبير في صادراتها من مشتقات النفط الهام والصناعات المعدنية الأساسية.

وأضافت أن إزالة القيود الكمية والائدية على الصادرات المصنعة وانتقال الخدمات سوف يصفق لدول المجلس ميزة عامة تتمثل في تسياب صادراتها من المنتجات الصناعية خصوصا البتروكيماويات والألومنيوم إلى دول العالم.

هذا بالإضافة إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي في ظل خفض الرسوم الجمركية سوف تتمتع بميزة أخرى وهي أن وارداتها من دول العالم كافة لا تخضع لاية قيود كمية أو إدارية.

وتعتبر البحرين والكويت والدولتين الخليجيتين الوحيدتين اللتين انضمت - في ديسمبر الماضي - إلى جات بينما تدرس الإمارات وقطر الانضمام إلى الاتفاقية والسعودية التي تعتبر عضوا مراقبا بالمنظمة الدولية. وتتراوح التعريفات الجمركية في مجلس التعاون ما بين ٢٪ - في الإمارات - إلى ١٢٪ - في السعودية. ومن جهة أخرى يسعى مجلس التعاون الخليجي للوصول إلى اتفاق للتجارة مع الاتحاد الأوروبي في ١٩ و ٢٠ أبريل القادم في مسقط وكذلك مناقشة المقترح الأوروبي بفرض ضريبة على

دعوت دراسة إلى توحيد

التعريفات الجمركية لبلدان

الخليج قبل الانضمام

لاتفاقية التجارة والتعريفات

الجمركية «جات».

وطالبت الدراسة التي

اعدها بنك الإمارات

الصناعي، دول مجلس

التعاون لدول الخليج العربية

سرعة توحيد التعريفات

الجمركية والتنسيق

السياسات الاقتصادية قبل

الانضمام إلى جات.

وأكدت الدراسة التي

نشرتها مجلة «سيد»، أن

اتفاقية الجات ستتمتع

الصناعات النفطية الخليجية

في الوقت الذي ستعرض

فيه

تعديات

جديدة لا

يمكن

التغلب عليها إلا عن طريق

توحيد الاتفاقيات

الخليجية وإنشاء سوق

خليجية مشتركة. صرح هذه

البلدان أن فرصة لتفاوض

والتناقص مع التكتلات

الاقتصادية الأخرى في العالم



رئيس مجلس التعاون الخليجي

### حنان حلو

الطاقة على صادرات  
بلدان الخليج من  
الزيت والمنتجات  
النفطية وبالالتحيز  
الخليجيون بصفة خاصة يشغلون  
على المجموعة الأوروبية لازالة  
الحواجز للفرصة على بيع منتجاتهم  
البتروكيماوية من الأتيلين وغيره في  
السوق الأوروبية. تسمى مع نطاق  
«جات» الجديد فإن الأوروبيين الذين  
ظنوا يرفضون فتح أسواقهم من  
الصعب أن يستمروا في موقعهم.





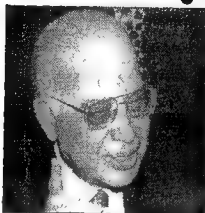
المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١١ فبراير ١٩٩٤

## الجامعة العربية تحدد ٤ بدائل للتعامل مع اتفاقية «الجات»



عصمت عبد المجيد

□ القاهرة - العالم  
اليوم :

حضرت جامعة الدول العربية من اثر اتفاقية «الجات» على الاقتصادات العربية وذلك في أحدث دراسة أعدتها لتوزيعها على الدول الأعضاء لبحث التطورات الدولية والإقليمية والرها على الاقتصاد العربي.

وأكدت الدراسة

التي أشار إليها الدكتور عصمت عبد المجيد في الاجتماع الأخير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة ان العالم العربي يستورد ما بين ٦٠٪ إلى ٨٠٪ من احتياجاته الغذائية. ومن المتوقع زيادة هذه النسبة مع تزايد معدل نمو السكان الحالي الذي يتراوح ما بين ٢,٨٪ إلى ٤,١٪ سنوياً والذي أدى إلى ارتفاع تعداد سكان الوطن العربي إلى ٢٤٢ مليون نسمة عام ١٩٩٢ وإلى نفس الوقت ستزداد أسعار الغذاء العالمي.

وأشارت الدراسة إلى تأثير الصادرات العربية بعد تحرير التجارة العالمية في كل من الصادرات الغذائية والمواد الخام والمواد الكيميائية والسلع الصناعية وقطاعين اليمن والعراق ومصر والمغرب والسودان وسوريا والأردن ستكثف صادراتها الغذائية. كما ستكثف صادرات المواد الخام في اليمن والمغرب والسودان وسوريا وكندا والولايات المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية من الكويت وقطر والمغرب وتونس والسمودية والعراق وسوريا وذلك ما لم تبدأ هذه الدول في تطوير منتجاتها على أساس الجودة الشاملة لتتنافس عالمياً.

كما حضرت الجامعة العربية من تأثير الصادرات الصناعية لكل من مصر والمغرب والأردن وسوريا والكويت والإمارات ويتضح ذلك من هيكل الصادرات العربية للمركزة في أوروبا ٤٠,٧٪ وآسيا ١٩,٥٪ وأمريكا ١٩,٥٪ والدول العربية ٢٥,٩٪ أما الواردات العربية فتتركز في أوروبا ٤٧,٤٪ وآسيا ٢٢,٦٪ وأمريكا ١٢,٩٪.







المصر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٦ شهر ١٩٩١

وبناء على ذلك طالبت الجامعة العربية الدول الأعضاء بتحديد حجم المناقشة التي تتعرض من لها الدول العربية بعد تحرير تجارة السلع الصناعية وتسهيل إمكانية الوصول للأسواق الدولية وعلى الجانب الآخر اشجارت الدراسة إلى أن الدورات العربية من السلع الالكترونية والتكنولوجيا سوف تتأثر بالمنافسة الدولية والأسعار العالمية وتخضع المنتجات الفكرية والخدمات من سياحة ونقل وتأمين وينوئه المنافسة الجودة في السوق العالمي إما للشركات الحكومية فسوف لا تصبح حكرا على الدول العربية بل سوف تدخل أيضا سوق المنافسة الدولية. وحذرت الجامعة العربية من مخاطر للدور العربي في التعامل مع «الجات».

الدخول والجات تدريجيا للاستفادة من السقوف الزمنية المنوطة لترتيب المنظومة الاقتصادية العربية قبل الدخول.

الدخول في «الجات» بشكل تكامل تجاري عربي يعطي الفرصة لتبادل المزايا التقنية للدول العربية الأعضاء والموصول على قوة تقاوضية مع «الجات» والدول الأعضاء فيها.

تجنيد منظومة الانتاج الصناعي والانتاج الزراعي العربي خلال السقوف الزمنية بانفسال مفهوم الجودة الشاملة مع تحديد تجارة الخدمات الثقافية والمنتجات الفكرية لخصوصية اللغة العربية والدين.

جعلولة تحرير الخدمات العربية مرحليها حتى لا تقلد الدول العربية مراكزها في السوق العالمي للمصارف والتأمين والنقل والسياحة وغيرها.



## «الجات» ومناشات الثوري الواهية

اصبح مجلس الثورى سابقا إلى منظمة القومية الهامة وإيداء أن له وتوصياته حول هذه القضايا في الوقت المناسب بكل موضوعية وعلى أسس وبرهانات علمية سليمة فقد بدأ المجلس مناقشة جدية حول التنمية والجات



مطفى جنى

والتكاسلها على الاقتصاد المصرى بناء على اقتراح مقدم من الدكتور خالد عبد الجابر خلال وفد من أعضاء المجلس الذين تركزوا في طلب المناقشة أنه لا جدال في أمر دخول مصر في منظمة التجارة العالمية الجديدة كبريات قوية خاصة أن الاتفاقيات التي يلتزمها للتجارة الجديدة لم تقتصر على إلغاء التجارة الحرة بل استحدثت للحكم كالمثال في أنشطة قطاع الخدمات التي يصل في مصر إلى ما يقرب من ٢٥ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي علاوة على حماية أنواع المكسبة القديمة التي تشكل في مختلف الأنشطة الاقتصادية بالإضافة إلى أن الاتفاقية الجديدة تدخلت في تنظيم الاستثمار. وأكد الدكتور خالد مقدم طلب المناقشة أن اتفاقية «الجات» توفر حماية للدول النامية في مواجهة الدول المتقدمة وحدها من سلطة هذه الدول من استخدام قوتها المالية كوسيلة كاستفاد على الدول النامية. وأشار إلى أن استراتيجية الدولة للتعويض بالضرورة للتعامل مع سوق واسعة ذات قوة شرائية كبيرة أكبر على استيعاب الواردات إليها وإن التعامل مع سوق دول الأعضاء في المنظمة التي تغطي أكثر من ٧٠٪ من التجارة العالمية من شأنه أن يضمن تطور أداء مشروعات الإنتاج في مصر وإنتاج طاقات إنتاجية جديدة عند السبيل الوحيد لزيادة فرص التشغيل لقوة العمل. كما أشار إلى أن دخول الإنتاج المصرى في حلبة المنافسة العالمية يوجب بالضرورة إلى الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعية التي تملكها مصر والمعلم أن تتوافر لها مستقبلا. وأن مصر كقوة وأجهزة إنتاجية قادرة على تقديم تعديل الأوضاع الاقتصادية في اتجاها انتقاليات المنظمة الجديدة لكي تكون أنشطتها الاقتصادية في السوق المحلية والخارجية قادرة على المنافسة. وأكد طلب المناقشة ضرورة إعادة النظر في كثير من النظم والقوانين والسياسات المالية حتى تتواءم وتحسن جهود تعديل الأوضاع في فترة صعبة ومعقدة وأوضاع اقتصادية. وأشارت من موف السبع الزراعية إلى أهمية أهمية إنتاجها وتصدير واستيراد على أساس صناعة سليمة وفقا لمبادئ التنافس بها مصر لجزء من تسليح عن اكتفاء عن الزراعة المصرية التي تتمتع بها مصر وكيفية الإنتاج بهذه الأراضي وكيفية تنظيمها. وأقر وفد مجلس الثورى لهذه القضية أهمية مناقشة وأسئلة أعاد أنها جديرة بالمناقشة والتأمل للاستفادة من كل ما يثار فيها من أراء وتوصيات وأفكار لدراسات حتى لاتنأى عن نخب مصر عن العالم حيث أن الاتفاقية «الجات» على طبق ١١٧ دولة حتى الآن وإيجابيات اتفاقية «الجات» اقتصادية أكثر من تعاطل إلا مع بذل الجهد لتكون منتجين ومصدرين لاسطورين وسياحيين





الأهرام المسائي

المصدر :

٢٠ جويلية ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## أضواء على «حرب الكبار» «الجات» على الطريقة الأمريكية

على اعتبار أنها  
تمسك على  
سياسات «الحماية»  
التجارية وتفضل  
الشركات الأوروبية  
على نظيرتها  
الأمريكية عند لرساء  
مقدرة المشاريع  
المكومية كما أنها  
سارست ضيقاً  
عقبة على اليابان  
للتفتح إسرائيلياً أمام  
للتجارت الأمريكية  
للتضييق العجز  
التجاري الذي يصل  
إلى ٦٠ مليار دولار  
سلباً لمناخ اليابان.

وكادت الولايات المتحدة في كل ذلك تزيدها أنها محاربه  
شريف ويرغب في توفير «التجارة المائلة» والقرار سجد  
للتنافس الحر بين الدول والشركات.  
• ولكن للذين الدفعة أن إسباب فشل قمة «كليتوتون»  
هوسوكاوا ، ومن بعدا إتفاق على منطقة طارات مدينة  
بقيمة ١,٢ مليار دولار للسويدية مملكت انتهاكاً وانسحاباً  
أبدا التجارة الحرة والتنافسية وشريان بلا شك تحت بند

توجيه التجارة التي كانت «إسطنبول» للشقاء عليه.  
يجوز الخلاف بين الولايات المتحدة واليابان هو أن  
أدارة كليتوتون ترغب في تحديد مأسمتها وأهداف مرسمتها  
محررة، يتم على أساسها معرفة مستوى التقدم في  
المعالات التجارية بين البلدين.

بمعنى أوسع ترطب الولايات المتحدة في وضع أهداف  
محددة يتم الصياغة على أساسها بعد فترة من الزمن.  
تتلى الولايات المتحدة لتصل اليابان ماضو حجم للتجارت  
التي سيتم السماح لها بالدخول إلى الأسواق اليابانية خلال  
عام مثلاً وكان الأمر يمكن التمسك فيه بهذه السهولة  
وقد ردت طوكيو على ذلك بالقول إن ذلك يسير عكس  
تيار «الجاهة» كما أنه ليس متفقاً على الأخلاق ، فضلاً  
لورالفت العسكرية اليابانية على دخول ٥٠٠ ألف سيارة  
أمريكية خلال عام فذلك تضمن تزيينها، وهل مستفرض  
على معارض السيارات بيعها، وهل ستعرض على المواطنين  
المعدي شراء سيارة أمريكية بينما هو يفضل اليابانية  
أو الأتاني ١٩٩٤

الذين لطال الأمريكي في هذا الصدد ليست معقولة على  
الأخلاق ، ولكن إدارة كليتوتون وجدت أن عليها أن تمارس  
سياسة معاملة اليابانية. عسى أن تخضع طوكيو وتلتزم  
ولكن المعاملة اليابانية حيزت هذه المرة على قول «لا»  
للتعلق الرعاينة الأولى في حرب تجارية بين البلدين.

عاطف فتحي

شهد الأسبوع الماضي لمتبارين حقيقيين أبداً كالات  
الكثيرين طوال العقود الماضية لترسيغه وكسب الاعتراف  
الدولي به، وهو مبدأ تحرير التجارة الدولية، وقد جاءت  
التجربة للأسف ، على غير مايرجى هؤلاء، لأنها ببساطة  
لشل ذريع وصغير كبير من الفزع الذي ليست له قيمة في  
العمليات الحسابية  
موفر تحرير التجارة الدولية هو في الأساس الإقتصاد كل  
البعد من أساليب «التجارة الموجهة» أو «تصدير لآخر» فوجهه  
التجارية أي الانتعاش المعكومات على عمليات التبادل  
التجاري بين الدول والمؤسسات المالية، وبدلاً من ذلك تترك  
الساحة خالية تماماً أمام عنصر يهوى من عنصره  
الانفاس.

ويذكر الكثيرون أن للتجارة دور فيما بيننا عندما تم  
القرار إتفاق تحرير التجارة العالمية في نهاية عام الماضي  
وذلك على أساس أن قواعد اللعبة ليست في صالح الدول  
النامية على الإطلاق فهي بذلك تفشل معركة خاسرة مع  
الدول المهيمنة تجارياً، وهذه الفجوة لها مظهرها بالقيمة

لها.  
ولكن على مايفيد شأن «القول المتفلسف» يتجلف مصالح  
الكبار، وبما بالقدر الذي يفيد به عائلنا، عالم الصغار،  
ولا فيما هو الغير المتطابق للأحداث التي كانت «واشنطن»  
محوراً لها في الأسبوع الماضي.

جمعيتها يذكر أن الولايات المتحدة اقادت الدنيا ولم  
تتعلمها عندما شنت حرباً شرسة ضد الجمهورية الأوروبية











الجات هي اختصار لما يسمى بالاتفاقية العامة للتجريفات والتجارة Agreement on Tariffs and Trade وقد تأسست عام ١٩٤٧ في جنيف خارج إطار الأمم المتحدة وقام بالتوقيع عليها في البداية ٢٣ دولة انضم إليها فيما بعد العديد من البلدان ومن بينها مصر وحتى وصل عدد أعضائها حالياً لحوالي ١١٧ عضواً كما باتت على ذلك مفاوضات جولة أوروجواي التي انطلقت بتاريخ ١٥/١٢/١٩٩٣ والتي تطورت عن تضيق هوة الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية المشتركة حول الدعم الذي تلتمسه الأخيرة لإنتاج أعضائها الزراعي ولصناعاتها الزراعية وبما أوجد خلافاً حاداً كنتيجة لإغلاق الحدود في وجه الصادرات الأمريكية وقد ركزت الجات منذ إنشائها على التخفيف المتواصل من الضوابط الجمركية من الدول الأعضاء من خلال دورات المفاوضات التي تجلّزت التسع دورات حتى الآن

## اتفاقية الجات والدور المصري المطلوب

### محمد فتحي البديوي

وان تطور آخر لاتفاقية الجات تم إكمال تجارة الخدمات عام ١٩٩٢ كاتفاق تكسلي وتم إخضاعه لجنة اللواصطات القيسية العالمية للتسماء بالايرو وحيث يتم بمقتضاه تحرير خدمات البنوك والتأمين والسفن والنقل وبأرواعه ( بري - بحري - جوي ) ومن هنا فلن دخول الدول النامية الأعضاء في الاتفاقية الجات باستراطات الايزو سيعد بمثابة تحد غير مسبق من جانب هذه الدول لواءة نظمها النقدية والمصرية والمالية لما يسمى بالمالسة الدولية من ناحية تطوير استخدام التكنولوجيا وإرتفاع مستوى التهرب للهووس بمستويات الإداء كى

وبرغم كل هذه الجهود التي تبذل في سبيل تحرير التجارة الدولية من خلال اتفاقية الجات فانه يلاحظ انها لم تحقق الاهداف المنشودة منها في مجال تخفيف الحمائية التجارية للمرفوعة لصالح الزراعة في مختلف الدول الأعضاء كما انها لم تحقق الأمل للمفوعة عليها من الدول النامية في مساعدتها نحو الاسراع في خطوات تنمية اقتصادها والقفاء على ملهيد إجراءات نمو تجارتها الخارجية كما وكينا

ومن هذا المنطلق فقد حيرت الدول النامية عن نقلا صبرها تجاه هذه الاتفاقية المجهلة التي ميزت الدول الصناعية الكبرى على حساب دول العالم الثالث ، وجعلها تدعى لعند مؤتمرا داخل إطار الأمم المتحدة ليبحث اساليب مساعدة هذه الدول من ناحية معالجة أوجه القصور في تجارتها الدولية من ناحية مستوى متخصصاتها من الصادرات مع وضع الضوابط التي تكفل المعاملة بالمك مع باقي الأعضاء ، وحيث أصطلح على تسمية هذا المؤتمر ( بالانكتاد ) اختصارا للكلمات umired nation conference on trade and development وقد انعقدت اول جلسة للمؤتمر في جنيف عام ١٩٦٤ تلتها اجتماعات أخرى في نيولوى عام ١٩٦٨ ثم في ستيفليجو عام ١٩٧٢ فينيويي عام ١٩٧٦





لذلك فإن قضية التصدير لابد وأن تقتصر للامة  
الاولويات لتحقيق الانتاج التالية :

اولا : وضع مصر على خريطة التجارة الدولية ،  
بتحقيق التلوق الكسي والذوي في الانتاج  
والخطيط والتسويق

ثانيا : العمل على تحسين الجودة بين الواردات  
والصناعات لصالح ميزان المدفوعات ولذا لجطة  
انتاجية متطورة

المدير العام مجموعة استثمارات الشرق الاوسط

تتناسب ومثيلاتها في الدول الاكثر تقدما

وبالتطبيق على مصر وفي ظل سياسة التحرر  
الاقتصادي التي بدأت بتحرير أسعار الصرف ثم  
المكاد بالتالي مسبق مع صندوق النقد الدولي كان  
من نتيجة اطاء مصر بيشية ٥٠٪ من ميوها  
الخارجية ، واستمرارا لسياسة الإصلاح الاقتصادي  
فان هناك المزيد من الاجراءات التي تستهدف تعديل  
التشريعات في مجالات الضرائب ( الضريبة الموحدة  
- الضريبة الجمركية - الضريبة على المبيعات )  
والاسكان والنفذ ... الخ وكلها اجراءات مكملة  
لقضية كبرى هي قضية الانتاج ، فمن المعروف اننا  
نستورد بما يزيد على ١٦ مليار دولار سنويا في حين  
اننا نصدر بما يقرب من ٤ مليارات فقط ويمثل  
الفرق ومقداره ٧ مليار دولار تزييف غير قابل  
للاسترداد خاصة مع تدني عائدات السياحة التي  
كان متوقفا لها ٤ مليار دولار في المتوسط خلال  
السنوات الثلاث القليلة ، ومع تنفيذ برنامج طموح  
لائقهاء القرى السياحية سنويا في سيناء والبحر  
الاحمر والساحل الشمالي الغربي بالإضافة لزيادة  
المطلة الفندقية بالقاهرة وصعيد مصر مع الاهتمام  
بما يسمى بالسياحة الترفيهية والعلاجية والدينية  
مطلقة في الاثار الاسلامية والفنية خاصة بعد تنفيذ  
برامج الترميم التي تتم على المساجد والكنائس  
والاميرة التريخية بالتعاون مع خبراء من  
اليونسكو وبعض الدول الصديقة في اوروبا  
والبلقان

#### ١- المناخ العام :

تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء خلال عشر  
سنوات قادمة هي فترة سريان الاتفاقية وفقا لما تم  
القراره في اوجواي ٩٢  
ومن هذا المنطلق والتساقا مع قضية التصدير  
فلنأتي سلكوم بمناقشة الموضوعات التالية :

مما لاشك فيه ان المناخ العام لايشجع على انتاج  
تميز للتصدير وذلك للأسباب التالية

#### ١ - ضعف الاستثمارات

ب- تواضع الاستثمارات الفنية للصناعة  
التصديرية

ج- ضعف مستوى التدريب والاعداد  
د- غياب اهتمام الدولة في صورة قوانين  
ولوائح مشجعة ودعم مدى وتسويقي من خلال  
المنحليات التجارية بسفارتنا في الخارج

#### ٢ - انشاء الصناعة التصديرية :

والهدف منها تشجيع رؤوس الاموال الوطنية

البقية تص ٥٧





الأمم المتحدة

المصدر :

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢١ شهر ١٩٧٤

### بقية اتفاقية الجات

الاجنبية بقتناء الفرع لها بللتلحق الحرة لتمويل  
صناعات للتصدير

ومن هذا قد لا يكون للمجلس الاعلى للتصدير اية اختصاصات تنظيمية وإنما سيكون دوره محصوراً في وضع الخطة العليا للتصدير من ناحية انواع الصادرات وحجمها وتوقيتها مع تدارك ما يفترض هذا النشاط من عبات عن طريق مكتب مرتبط برئاسة الجمهورية ، ويكون للقرار اهمية قصوى في الإصدار والتنفيذ بالإضافة للمتابعة

والخارجية على اقامة الصناعات التصديرية داخل مناطق حرة بدون ضرائب مع الحق في تصدير كامل الإنتاج او معظمة وحرية تحويل ٥٠٪ من الأرباح للخارج مع التزام باستكمال ال ٥٠٪ الباقية في التوسعات وإنشاء أنشطة جديدة ، وقد كثر لعينة الأدبية بالسويس دوراً ما في خطة المنطقة حرة ، وكذا ميناء دمياط ويمكن ان تكون سيناء على طول البحر الأحمر أمام المملكة العربية السعودية منطقة صناعية حرة خاصة بعد تنفيذ مشروع نقل مياه النيل إليها

وعلى الجانب الآخر فإن تخفيض الضرائب الجمركية على الواردات للتصدير ٧٠٪ كحد اعلى معناه التدرج بتخفيض التصريح النسبة على بعض الاصناف ٥٠٪ في حدها الأدنى وبما يعنى دخول بضائع مستوية تنافس تلك المنتجة محلياً سعراً وجودة ومن هنا سيواجه المنتج المصرى منافسة حادة مع الاصناف المستوردة قد تكون غير متكافئة في كثير من الاحيان بسبب بداية الآلات وتواضع مهارة الأيدي العاملة بجانب ضعف الاستثمار بشكل عام ، وفي هذه الحالة فإن المنتج المصرى سيكون مضطراً لتصميم موفقه للاستمرار او الانسحاب جزئياً او كلياً للنشاط اخر .. وهكذا

ولكن من الإهمية بمكان ان يعهد لهذا المشروع الضخم لهيئة عليا تتبع رئاسة الحكومة مباشرة لتقول اعداد المناطق الحرة من ناحية التخطيط وإدخال الخدمات لمقابل رسوم يتفق عليها مع المستثمرين دون اسخفهم في مآلات الوثائق التي يلغونها في دهاليز هيئة الاستثمار حالياً وينهتج تجارب تجرية منطقة جبل على بقولة الإمارات العربية على جنوى هذا المشروع باعتباره مشروعاً قومياً على جانب كبير من الأهمية

٣ - دور الجهاز المصرى :

اذن فلتتفافية الجات ويرغم انها وضعت لصالح الدول الصناعية من اجل تصريف منتجاتها داخل العالم الثالث عن طريق إزالة الحواجز الملتعة أمام صادراتها .. الا انها .. على الجانب الآخر تضع الدول النامية أمام خيارين وكلاماً صعب لما يقال وإما الغناء

المطريق مزال غير مهود وعطيت ان تدر اننا ملزمتا في اوله ولابد لنا من الاعتراف بحقيقة ان من لا يملك قوته لا يملك قراءه ، وهذا ملاقه السيد الرئيس والغرب اننا ملزمتا حتى الان لم نحرك سلكنا تجاهه

ما لاثلك فيه ان لشقاء بنك واحد متخصص في تنمية الصادرات لايعنى لدعم استراتيجيه للتصدير وإنما المطلوب قيام البنوك الكبرى بقتناء الفرع لها بالمناطق الحرة لتمويل الصادرات بجانب انشاء شركات لضمان حصيله للصادرات تؤسس بشركة البنوك الوطنية ، كما يسمح ايضا لبعض البنوك





المصدر : الأمانة العامة

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ ج ١٩٨٤

### حرية التجارة مجرد مبدأ

تلتزم في هذه الوثيقة الضغوط الرامية إلى اعتماد مبدأ حرية التجارة في التبادلات الدولية. وقد تشكل هذا الأمر مع التوصل إلى إتفاق الجات الأخير في ديسمبر الماضي. ومع هذا فهناك من جهة أخرى العديد من الدلائل على أن حرية التجارة كمبدأ يتعرض للعديد من الانتهاكات بحيث يظل في النهاية مبدأ ككل المبادئ في حلبة السياسة الدولية نجد تفسيره العملي في ممارسات وسياسات الدول الكبرى بالأساس. فهناك الخلاف المتصاعد بين اليابان من ناحية والولايات المتحدة من ناحية أخرى يدعو لتفكيك السوق اليابانية. وتطالب الولايات المتحدة بتحقيق أرقام مستهدفة محددة للمصنعات الأمريكية لليابان للعمل على خفض العجز التجاري الأمريكي معها. وتطالب الدولة الأخيرة - ومعها الحق في ذلك - بأن تحقيق أرقام مستهدفة هو في حد ذاته انتهاك لمبدأ حرية التجارة لا تفرض هذه الحرية أول ما تفرض أن المصنعات والواردات في أي دولة من العالم ينبغي أن تخضع أولاً وأخيراً للمنافسة في السعر والجودة بين السلع الداخلة في مجال التجارة وإذا يصعب تحقيق أهداف محددة مسبقاً قبل إتمام عملية التجارة ذاتها. ولذلك فإن اليابان ترد على التهديدات الأمريكية بفرض عقوبات عليها إذا لم تفتح أسواقها أمام السلع الأمريكية بقولها أنها مستعدة لأحكام انتقامية الجات إذا ما نفذت الولايات المتحدة تهديداتها هذه بالفعل. ومع هذا ولأن السوق الأمريكية هي السوق الأساسية للمصنعات اليابانية فإن حكومة طوكيو تدلل على إتخاذ بعض الإجراءات لتخفيف حدة الضغوط الأمريكية وتدل هذا يعني أن مبدأ حرية التجارة هو مجرد مبدأ أسطوري عام لا يجد تفسيره الواقعي سوى في للممارسات الفعلية وخاصة لتلك التي تتم في حلبة التجارة الدولية.





# الجات وغذاء المصريين

●● حتى الآن وافق على الاتفاقية "الجات" ١١٧ دولة وبقي دول العالم لم  
الطريق حيث تؤكد الدراسات انه لا مفر امام دول العالم من الانضمام اليها . تشمل  
هذه الاتفاقية كل نواحي الاقتصاد الدولي من زراعة وصناعة وتجارة وقد بلغ حجم  
التجارة للدول الموقعة عليها ٧٩٠٪ من حجم التجارة العالمي ، و "الجات" هي  
اختصار لاسم "الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة" .

هدف "الجات" هو تحرير التجارة الدولية للملح من جميع القيود الجمركية  
وغير الجمركية مثل القيود الكمية والموسمية التي تعوق حركة التجارة الدولية ،  
بهدف تشجيع التجارة بين مختلف الدول الاعضاء في الاتفاقية الشيء المؤكد ان  
لهذه الاتفاقية اثرًا سلبيًا واخرى ايجابية على العديد من الدول النامية ومنها مصر  
، حيث من المنتظر ان ترتفع اسعار العديد من السلع التي تستوردها الدول النامية  
مما يؤثر على اقتصادها الوطني ومصر بلا شك احد هذه البلاد .

ولذلك كل لابد من معرفة قصة "الجات" كيف بدأت والى اين اكتمت ؟ وماهو  
تأثيرها على مصر وغذاء المصريين ؟

ولنبدا القصة من اولها ●●

تحقيق : سعيد توفيق



ودعم للتصدير في الدول المتقدمة المصدرة للغذاء للدول النامية قد يؤدي إلى زيادة أسعار التصدير وهذا قد يخفف من اثر سياسات الاقراق ويشجع الانتاج الزراعي المحلي في الدول النامية . ولكن في الوقت نفسه قد تؤدي زيادة أسعار التصدير إلى زيادة تكلفة استيراد الغذاء بكمية للدول النامية المستوردة للغذاء والفيرة ومن اجل ذلك فقد نصت الاتفاقية بأنه على الدول المتقدمة ان تلتزم في تقديم المعونات والمنح الغذائية والمبيعات بشروط ميسرة للدول النامية والفيرة لفترة ٦ سنوات .

٢ - أنه رغم الغاء الحظر على التصدير والاستيراد فإن بعض الدول يمكن ان تلجأ إلى حصة انتاجها المحلي من طريق التقصيد في مراقبة الجودة والمواصفات القياسية والحجر الزراعي .

٣ - أنه لابد من التفاوض مع السوق الأوروبية المشتركة بشأن بعض القيود الخاصة بخصص ومواسم تصدير بعض المنتجات الزراعية المضرية إلى السوق وإلغاء تلك القيود في إطار الاتفاقات بين مصر والسوق أو عرض ذلك ضمن الاتفاقية الجديدة .

٦٥٠٠ ملجستير وكتكوت

في لقاء مع د . أحمد جويلى محافظ الاسماعيلية ورئيس الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي قال الرجل : لانه ان مصر قطعت شوطا كبيرا في مسيرة الإصلاح الاقتصادي الامر الذي يمكن ان يخفف كثيرا من اعباء تطبيق اتفاقية "الجات" غير اننا نواجه مع اتفاقية الجات

إلى البداية . قال لي الدكتور سعد أنصار مستشار وزارة الزراعة والمشرق على قطاع الشؤون الاقتصادية بوزارة الزراعة ان اتفاقية "الجات" باختصار بدأت في عام "١٩٩٧" في جنيف وانضمت اليها مصر في عام ١٩٧٠ بعد مفاوضات استمرت ٨ سنوات وفي جولة اورجواي التي عقدت في سبتمبر عام ١٩٨٦ بدأ التفاوض على انشاء اتفاقية جديدة لمنظمة جديدة اسمها "منظمة التجارة العالمية" وقد تم الاتفاق مبدئيا عليها في ١٥ ديسمبر عام ١٩٩٣ واستصبح الاتفاقية الجديدة سارية المفعول اعتبارا من ١٩٩٥/٧/١ بعد عقد المؤتمر الوزاري للاتفاقية في المغرب في شهر ابريل القادم وبعد ان تصدق حكومات وبرلمانات الدول عليها .

ويضيف : ان الدكتور يوسف والي كلف قطاع الشؤون الاقتصادية بالوزارة والبيتك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي بلجراء دراسة تحليلية تفصيلية عن اثر الاتفاقية الجديدة لمنظمة التجارة العالمية على انتاج وصناعات وواردات مصر من المنتجات الزراعية وامكان تقديم الاستفادة من المزايا التي تتضمنها هذه الاتفاقية وتخفيف اثارها عليها من اعباء واداء تم تشكيل "لجنة قومية دائمة" لهذا الغرض منذ عام ١٩٨٨ ، وهذه اللجنة القومية الدائمة بها لجان فرعية تخصص كل لجنة بشاغل محدد مثل الزراعة ، التجارة ، الصناعة ، وغيرها .

تأسست اللجنة الاثر المتوقعة لهذه الاتفاقية والتي تدور حول النقاط الآتية :  
١ - ان تخفيض دعم الانتاج الزراعي



إنتاجها الزراعي ونشأ عن ذلك عدد من المتغيرات تحولت إلى حروب تجارية. وكان من المفروض أن تنتهي جولة أوجواي في ديسمبر ١٩٩٠ إلا أن الصراع بين الولايات المتحدة والسوق الأوروبية المشتركة بخصوص ملفوضات الزراعة والخلاف حول الدعم أدت إلى فشل ملفوضات بروكسل وكان الاهتمام الأول لمصر في مثل هذه الملفوضات إلى جذب الحصول على تمويلات لاحتلال رفع الأسعار للسلع الغذائية للمستوردة. ففتح الأسواق أمام المصدرات الزراعية المصرية المحلية والمستقبلية لهذا فقد طلبت مصر أيضا بأن تزال القيود على المصدرات الزراعية إلى أسواق الدول المتقدمة وخاصة السلع "المديرية" وهي تمثل ٢٥٪ من الصادرات الزراعية مثل النباتات الطبية والأرز وبعض أنواع الفاكهة.

كما طلبت مصر أيضا برفع الدعم عن السلع الأساسية بالصادرات المصرية من أهمها القطن فمن المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية تعطي دعما لإنتاج القطن يؤدي لخفض أسعاره عالميا ولو أزيل هذا الدعم لارتفعت أسعاره.

قوائد لمصر

ويضيف د. محمد كامل ريحان أن مصر سوف تستفيد منفتحاتها من السلع الزراعية

متغيرات عديدة لابد من دراسة آثارها الإيجابية والسلبية على الزراعة المصرية في الحاضر والمستقبل خصوصا أن الحل الأمثل هو زيادة القدرة الذاتية للزراعة المصرية على استيفاء احتياجات السوق المحلي من الغذاء والمنائس بالأسواق الخارجية. ومصر تملك من الخبرات في شتى مجالات العمل الزراعي الكثير. حيث يوجد في مصر ٦٥٠٠ حاصل على الماجستير والدكتوراه في شتى مجالات العمل الزراعي وإنتاجه والتصديقات وهذه الامكانيات البشرية العلمية قادرة على مواجهة هذا التحدي.

وعن اتفاقية "الجات" يقول د. محمد كامل ريحان مدير وحدة الدراسات الاقتصادية - بقسم الاقتصاد الزراعي بجامعة عين شمس.

إن التجارة في السلع الزراعية لم تحظ بالمعاملة نفسها التي حظيت بها باقي قطاعات التجارة في "الجات" ومن ناحية أخرى أدت السياسة الزراعية للسوق الأوروبية المشتركة إلى أن تتحول السوق من كتلة مستوردة للسلع الزراعية إلى كتلة حلقلة الاكتفاء الذاتي في العديد من هذه السلع بل وتحوّلت إلى مجموعة مصدرة للغذاء.

وقد شهدت للتأمينات التساقط بين كبار الدول وخاصة الولايات المتحدة والسوق الأوروبية في منح مختلف أشكال الدعم



السؤال المطروح . ماهي الازمات التي يمكن الاستغناء منها وتدعيمها في ظل هذه الانتفاضة وفي الوقت نفسه ماهي السبلات او لوجه الضرر التي يعاني منها الاقتصاد المصري ومن ثم العمل على تقليل الأثر السلبية المترتبة . على اشتراك مصر في الانتفاضة حتى يمكن ان تكون المحصلة النهائية لصالح الاقتصاد المصري والزراعة المصرية .

#### فكورة "الجث"

المكتورة فاطمة الزهراء انور الزلاقي .  
بلحة بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي .  
تقول : ان الامر الذي لالته فيه ان الغاء جميع اساليب الدعم والحماية للسلع الزراعية في دول المجموعة الأوروبية سوف يؤدي الى ارتفاع اسعار هذه السلع وخاصة القمح ومنتجات الابن واللحوم والواجن والزيوت وارتفاع فاتورة الواردات من هذه السلع . ولهذا اثره السلبي مع العول التامة المستوردة للغذاء وامها مصر . وقد قدرت التكلفة التي سوف تتحملها مصر نتيجة لارتفاع اسعار الواردات السلعية الغذائية من المجموعة الأوروبية وحدها بنحو ٣٠٠ مليون دولار الامر الذي يظهر ان فاتورة الواردات الزراعية سترتفع لما يتجاوز ضعف هذا الرقم حيث تشير البيانات عن حجم التبادل التجاري بين مصر ودول المجموعة الأوروبية الى بلوغها نحو ١٠,٤ مليار ومدة نقد اوروبية (وحدة النقد الأوروبية ١,٤ دولار) عام ١٩٩١ كلالها واردات لمصر من دول المجموعة والثلاث صادرات مصرية الى تلك الدول . وتبلغ نسبة الصادرات الزراعية من جملة الصادرات المصرية الى دول المجموعة الأوروبية حوالي ٤ % . وذلك خلال الفترة ٧٦ - ١٩٩١ . في حين تراوحت الصادرات المصرية البترولية للجماعة الأوروبية بين

(الطن ، الأرز ، الخضراوات ، الفاكهة ، النباتات الطبية والعطرية ، والزيوت العطرية ، من التخليفات الجبركية الجديدة وإذا كانت اسعار المواد الغذائية التي تستوردها مصر من المحتمل ان تتعرض لارتفاع وخاصة القمح والدقيق ووجارة الابن واللحوم والواجن فان الاتفاق يعترف بهذه الأثر السلبية على الدول النامية المستوردة لهذه المواد ومنها مصر ولذلك تم الاتفاق على حصول تلك الدول على كميات كافية من المساعدات الغذائية (فروض او منح او مبيعات بشروط ميسرة ) طوال فترة تنفيذ الاتفاق - ٦ سنوات - وتسهيل - حصول تلك الدول على التسهيلات التي تمنحها مؤسسات التمويل الدولية - في اطار برامج الإصلاح الاقتصادي - وهي حالة مصر على وجه التحديد - بهدف زيادة الانتاجية الزراعية والبنية الأساسية للطعام الزراعية

ويضيف د . محمد كامل ريجي للالا :  
يعتقد البعض ان الخروج من الازمة الاقتصادية الراهنة يرتبط ارتباطا وثيقا بتخفيض التجارة الدولية او مايسميه البعض بالثورة التجارية تنفيها بميلاتها الصناعية او الزراعية وسواء كان ذلك

صحيحا او محاطا بالعديد من الثوابت او المتغيرات المؤثرة في النظام العالمي بصفة عامة والدول المتقدمة منه بصفة خاصة فانه يبقى من الهمية بمكان دراسة تأثير "الجث" على الدول النامية بصفة خاصة وعلى مصر بصفة اخص . لان العجز التجاري المصري كبير للغاية ويصل الى حوالي ٨ مليارات دولار سنويا . ويتركز بصفة اساسية في الزيادة الضخمة لحجم الاستيراد المصري من السلع الزراعية والغذائية على وجه الخصوص الامر الذي يعني خطورة واهمية انتفاضة "الجث" على الاقتصاد المصري بصفة عامة وعلى قطاع الزراعة بصفة خاصة .

ويضيف ان محاولة الحديث عن جدوى الاشتراك او الانضمام لهذه الانتفاضة فيه الكثير من مضيق الوقت وبذلك يصح





## • صادراتنا الزراعية قفزت

على ٢٥ في إجمالى الصادرات المصرية

• واردات مصر من الغذاء زادت من ٤.٩ مليار

دولار عام ٨٠ الى ٩.٢ مليار عام ٩٠

وتضيف الكتورة فاطمة الزهراء ان تحرير التجارة الدولية سيؤدى الى ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادى للدول المتقدمة وزيادة الطلب على صادرات الدول النامية وخاصة المنسوجات والملابس . ومن مصلحة مصر العمل على فتح اسواق جديدة امام الصادرات الزراعية من القطن والمنسوجات والملابس والخضر والفواكه . حيث ان الميزان التجارى بينها وبين الدول الأوروبية والآسيوية والأفريقية سلبى ويكون موجبا لقطم الدول العربية والتي يجب زيادة حجم التبادل السلمى معها وخاصة السلع الزراعية وقد اكدت الدراسات انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتى من معظم المجموعات السلعية الغذائية فيما عدا مجموعة الحنات واممها البطاطس ومجموعة الفواكه والاسماك حيث يلقى الانتاج المحلى من هذه المجموعات المتاح للاستهلاك . كما بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى من الحبوب ٥١٪ والسكر ٢٦٪ والزيوت ٢٧٪ كذلك يجب

٦٤ - ٨٤٪ بحصولها تراوحت بين ١٠٥ الى ٣٠٦ مليار وحدة نقد اوروبية وبلغت نسبة قيمة صادرات منتجات النسيج ( غزل ونسيج والقطن ) حوالى ١٣.٩٪ وقد زادت قيمة اجمالى الواردات المصرية من نحو ٤.٩ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى نحو ٩.٢ مليار عام ١٩٩٠ بنسبة قدرها ٨٩.٣٪ وبمعدل زيادة سنوى ٨.٩٪ فى حين تقلصت قيمة اجمالى الصادرات المصرية من نحو ٣ مليارات دولار عام ١٩٨٠ الى نحو ٢.٧ مليار دولار عام ١٩٩٠ بنسبة ٢٦.٧٪ عن عام ١٩٨٠ وبمعدل تقلص سنوى حوالى ٢.٧٪ وقد أصبحت قيمة اجمالى الواردات عام ١٩٩٠ تزيد على أربعة اضعاف لقيمة اجمالى الصادرات وقد زاد مقدار العجز فى الميزان التجارى من نحو ١.٨ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى نحو ٧ مليارات دولار عام ١٩٩٠ . كما زادت قيمة الواردات الزراعية من ٢.٤ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى ٣.٢ مليار دولار عام ١٩٩٠ بنسبة قدرها ٢٩٪ فى حين انخفضت قيمة الصادرات الزراعية من نحو ٦٧٧ مليون دولار عام ١٩٨٠ الى ٤٨١ مليون دولار عام ١٩٩٠ بنسبة ٢٩٪ وتمثل الواردات الغذائية ٨٠٪ من اجمالى قيمة الواردات الزراعية ومن المعلوم ان جميع الصادرات والواردات المصرية من السلع الزراعية أو الغذائية تتم باستثمارات لاتتعدى ١٠٪ مع دول اعضاء فى هذه الاتفاقية .





المصدر :



## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٥ مايو ١٩٩٤

العبء سيصل الى نحو ١٧٦ مليون دولار . وكما هو معلوم ان مصر تستورد لحوما وبنواجن وزيوت وسلعا زراعية ومستلزمات انتاج زراعي وقد تم تقدير خسارة مصر من الغاء الدعم عن هذه السلع بحوالى ٣٠٠ مليون دولار والتقلية "الجات" تعترف بهذه الآثار السلبية مع الدول النامية ومنها مصر ولتأخذ لها فرصة الحصول على مستويات كافية من المساعدات الغذائية طوال فترة تنفيذ الاتفاق وهي ٦ سنوات . والتوقعات طبقا لهذه الدراسة تقول ان اسعار الواردات الغذائية والزراعية بمصر سترتفع . وهذا سيحدث بصفة تدريجية على مدى الـ ٦ سنوات القادمة ومن المتوقع حدوث تغييرات في اعادة توزيع الموارد الاقتصادية الزراعية بما يتواءم مع الوضع الجديد وقد يحدث ايضا تغيير في الانشطة الاستهلاكية وان تستفيد مصر من الاتفاقية لان قلت صناعة التصدير على وضعها الحالي من تطوير .

### توجيهات مهمة

- ويوصى د. نبيل حيشي باتي :
- تعد فترة الـ ١٠ سنوات للدول النامية فترة زمنية كافية لاعادة هيكليتها

تشجيع التبادل التجاري بين مصر والمجموعة الاوروبية بهدف تحقيق توازن أفضل في شروط التبادل التجاري . بينهما . كما ان الدول النامية لديها فرصة لزيادة وتنمية صادراتها من السلع غير التقليدية والتي يكون عائدتها مرتفعا مثل الفاكهة والخضر المجمعة والمحفوظة والاسماك والنباتات الطبية والعطرية .

### اخبار جديدة

يقول د. نبيل حيشي وكيل معهد بحوث الاقتصاد الزراعي : ان احتياجات مصر من القمح والدقيق سنويا تتراوح بين ٦,٥ - ٦,٨ مليون طن يتم تدبيرها محليا ووليا . وان تأثير الغاء الدعم عن واردات مصر من القمح والدقيق الوارد من امريكا فقط هو مليون طن يقدر بحوالى ٥٨,٨ مليون دولار سنويا . اي بما يوازي ١٩٤ مليون جنيه مصرى وجدير بالذكر ان آخر التقارير العالمية اوردت انه من المحتمل خفض حصة مصر من القمح والدقيق في اساط (برنامج) تشجيع المصبرات الأمريكية ) الى نحو مليون طن فقط سنويا مما سيضيف اعباء جديدة واذ ما أخذ في الاعتبار الغاء الدعم عن باقي المصادر العالمية والمحلية للقمح فإن





المصدر :

٢٥ شباط ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الهيئات العاملة في المجال وبوجهة سياسات الإنتاج الزراعي ضرورية وبوجهة حيث أن نجاح التجارة الخارجية الزراعية يجب أن يبدأ من الداخل أولاً من حيث تحديد نوعيات السلع المطلوبة في الخارج ومواسماتها وكمياتها وتوقيتاتها للزمنية ولتأمين هيكل وكفاءة المؤسسات التصديرية وللحصة للفرصة كاملة للقطاع الخاص للقيام بعمليات التصدير والاستيراد مع توفر الهيكل التمويلي اللازم.

● نتيجة توقعات ارتفاع أسعار العالمية للسلع المستوردة وتصدير المستهلك جزءاً كبيراً من هذا الصدد لذلك فإن دور الدولة أن تعمل على زيادة الوعي الصحي الغذائي لتغيير نمط الاستهلاك في خلال الفترة الانتقالية للانتقال لتكثيف الاعتماد على المنشآت المستوردة (القمح والذرة) وكذلك السكر حيث مازال الفرد في مصر يحصل على أكثر من 110٪ من احتياجاته من الأسعار الحرارية ولن كان يحصل عليها من مصادر غذائية غير متوازنة مثل المنشآت والسكر والبروتينات النباتية. وقد يؤدي أيضا ارتفاع أسعار تلك السلع المستوردة بالإضافة إلى تضرر الوعي الغذائي إلى خفض حسب الكميات المستهلكة منها. كما وإن ارتفاع الأسعار المحلية لها قد يعكس على تحسين نوعيتها مثل (الخبز) وتقليل الفاقد منها. وما لا شك فيه أن الرجوع بمعدلات الاستهلاك للفرد إلى غلات ماضية ستؤدي إلى حدوث توازن لتلجج واستهلاك في السوق المحلية.

سعيد توفيق

بالنسبة للقطاع الزراعي وعلاقته بالقطاعات الأخرى لمواجهة الإعياء المترتبة على زيادة أسعار الواردات الزراعية المصرية ولذلك يجب تحديد الحاصلات والمنتجات الزراعية التي يكون لمصر فيها ميزة نسبية بالنسبة للسوق العالمي في ضوء الأسعار العالمية لها والأسعار العالمية لعناصر الإنتاج المستوردة.

● دراسة السوق العالمي والتفاعلات في المدى القريب والبعيد بالنسبة للتجارة العالمية الزراعية بصفة مستمرة.

● استمرار مراقبة الدول للسوق الداخلي لضمان عدم وجود تشوهات قد تنشأ كنتيجة لبعض القوى الاحتكارية والتي تحدث بصفة تلقائية نتيجة تحرير التجارة الداخلية الزراعية.

● يمكن للدولة استخدام الحوافز الإيجابية والسلبية في الإنتاج الزراعي لتوجيه الإنتاج وفقاً لمتطلبات السوقين المحلي والعالمي.

● عند حساب ربحيات محصولي قصب السكر والأرز يجب مراعاة تكلفة الفرصة البديلة لاستخدام الموارد المائية بالمقارنة بالمحاصيل الأخرى لأن حساب التكلفة وفقاً لذلك قد يؤدي إلى توجيه مختلف لاستغلال الموارد الأرضية وقد تلجج الدولة في الوقت الحالي للتوسع في زراعة بنجر السكر على حساب قصب السكر وهو اتجاه سليم ويتفق مع المبادئ الاقتصادية.

● إلغاء التدخلات الحكومية في الأسعار الزراعية مع وضع أسعار ضمان للحاصلات الزراعية الرئيسية مما يساهم في استقرار الدخول الزراعي ويحفظ الإنتاج ويعكس أثره على المستهلك. كذلك فإن إقامة صناعة تصدير واضحة الأهداف ومحددة المعالم ومتنوعة مع جميع





المصدر :

٢٥ ذى الحجة ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# الجات والطريق الى دورة

## أوروجواي (٥) د. سعيد النجار

اشرف الجات على سبع مورات للمعلومات التجارية قبل دورة أوروجواي. وقد استغرقت تلك المورات ما يزيد على ثلاثين سنة من ١٩٦٧ الى ١٩٧٩ بهدف تحرير التجارة الدولية من القيود التجارية وغير التجارية التي كانت تعوق العلاقات السليمة. وكانت عملية التحرير هذه من العوامل الهامة في الموجة الإنعاشية التي عرفها الاقتصاد العالمي خلال تلك الفترة. غير أن الاقتصاد العالمي دخل مرحلة من الاضطرابات الشديدة منذ اوائل عقد السبعينات. وكانت مظاهر تلك الاضطراب نظام بريتون وودز لاسعار الصرف الثابتة سنة ١٩٧٢ والاخذ بنظام اسعار الصرف العائمة. ولقد كان ذلك بازدياد شديد في اسعار الطاقة وطلبات حادة في اسعار المعادن

والخسيسة وخصوصا النوازل والبن الياباني والاراك الاناني. وانعكست موجة لكساد الشخصي في معظم البلاد الصناعية والاقتصادية وتلححت مشكلة البيونية الخارجية سنة ١٩٨٢ مع ظهور اختلافات شديدة في موازين المدفوعات.

لم تكن هذه البنية صالحة لزيد من تحرير التجارة الدولية بل على العكس من ذلك. فإن موجة لكساد الشخصي وما صاحبها من اختلافات أدت الى تكة شديدة في انكماش التجارى العالمي. وانكماش ذلك في انتشار موجة من الحماية الجمركية في البلاد الصناعية وعلى وجه الخصوص في الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية. واصبحت تلك الموجة التي ظهرت واستفقت خلال عقد الثمانينات معروفة في الانيات الاقتصادية بها يسمى الحماية الجديدة. وهي تتميز في خط هيئتها تماما بحركة التحرير التي عرفها العالم خلال العقود الثلاثة السابقة على عقد الثمانينات. وعكس من أهم التحوامل التي ساعدت على ذلك النظام التجاري العالمي واتراجع حرية التجارة هو ما طرأ من تحرير على الاممية الاقتصادية والتنمية لبلدان شرق آسيا في الستينيات وبداية سبعينيات مالاتها مع البلاد الصناعية الاخرى وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية. وقد شهد عقد الثمانينات واثمانينات تعاظم الاممية الاقتصادية للبلدان وتراجع الولايات المتحدة الأمريكية وانعكس ذلك في تفوق الصناعة اليابانية على باقي اسواق العالم بما في ذلك سوق الولايات المتحدة نفسها. وصار الأمر متعلما ان السوق الياباني لم يقد منذ

حدود الصناعات التقليدية ولكنه تجاوز ذلك الى صناعات التكنولوجيا الرابطة بما فيها تلك الصناعات التي كانت تعتبر الى وقت قريب القلب النابض للاقتصاد الأمريكي مثل صناعة السيارات والالكترونيات والتكنولوجيا الحيوية. بل ان اليابان بدأت وتكثف انشطتها في فروع جديدة تماما مثل صناعة الاقمار الاصطناعية والى وتطبيقاتها في الصناعات والانشاء المختلفة. ولم يكن الأمر بحسن حالا في عائلة امريكا ببلاد الصاعدة الاممية اواسمى للنمو الاربعة وهي كوريا الجنوبية وهونغ كونغ وتايوان وسنغافورة.

هنا أيضا وجعت الولايات المتحدة نفسها عاجزة امام اقتتاح السوق الأمريكية في عدد من الصناعات التقليدية وبعض الصناعات الجديدة. ويصدق ذلك على بلاد المجموعة الأوروبية من حيث تراجع قدرتها التنافسية في مواجهة بلد القادم من اليابان والنمو الأثمة.

كانت هذه هي البيئة التي نشأت فيها الحماية الجديدة في بعض تلك الصناعات ضد صادرات اليابان وبداية شرق آسيا وبعض البلاد النامية الأخرى. وقد وصلت هذه الموجة الصاعدة بانتهاء جديده. نظرا لانتهاء الولايات المتحدة وغيرها من البلاد الصناعية الكبرى في اجراءات لم تكن معروفة من قبل لتجديد واردتها من السلع الصناعية. فإن الطريق المألوف لتجديد الواردات هو فرض رسوم جمركية اوتيازة الرسوم الموجوبة اوحضاح تلك السلع لقيود كمية وغيرها من القيود غير التجارية.

غير أن الانعاش على مثل هذه القيود يتعارض تعارضا صريحا مع اقتضاها في إطار الجات. فإن أغلب البرامج الجمركية في البلاد الصناعية سرية وموجودة واليها زياعتها يعمل انفرادي والقيود غير التجارية متباينة لانعاش الجات.

يضاف الى ذلك ان الانعاش في تقديم الواردات يعمل لتفريغها من يوردي الى اجراءات تقييدية مماثلة من الجانب الآخر مما يتيح المجال على محارباتها أمام اعتمالات السوق في حرب تجارية تزداد شدة فقطع اليابان وبداية شرق آسيا ولكن أيضا مع بلاد المجموعة الأوروبية. فإن الاتفاقيات التجارية كانت تظن من حين الى آخر من هذه الاخير والواردات لجات الأمريكية لهذه الاستعدادات لجات الولايات المتحدة في حماية صناعاتها من المنافسة الأجنبية بنوع جديد من القيود يسمى القيود او الاجراءات الرماية وهي على ثلاثة انواع النوع الاول هو التقييد الاختياري للصادرات وذلك بان تطلب الولايات المتحدة في اتفاق مع اليابان على ان تقرر هذه الاخير بالاتيزد صادراتها الى السوق الأمريكية على حجم محدود اوعدد محدود من الوحدات وطبق هذه الطريقة بصفة خاصة على صادرات اليابان من السيارات والسيارات ايراسيو والتلفزيون وفي ذلك من الاجراءات الاكثرتية وصادرات بعض بلاد السوق الأوروبية على نفس الطريقة كما طبقت على بعض صادرات بلاد الحلفاء الأوروبية لتقوم الثاني من القيود الرماية هو التوسع الاختياري في الواردات وذلك بان تطلب الولايات







شملت البلاد المختلفة بمقراتها لم تكن ذات مفهوم واحد. فالدورة المطلوبة في نظر الولايات المتحدة الأمريكية تختلف عما كان يبرز في ذهن البلاد الصناعية. ففي نظر تلك الصناعية لم يعد تحرير الولايات المتحدة لم يعد تحرير التجارة الدولية في السلع الصناعية له نفس الأهمية التي كان يشعنها في الدولارات التجارية السابقة. ذلك أن الدولارات السابقة نجحت في تخفيض التجارة الجمركية إلى حد كبير كما استطاعت بوزة توكيو أن تتحصن بعلامة بوزة توكيو غير التجارية. نعم ما زالت هناك قيود تجارية وغير تجارية تحتاج إلى مزيد من التخفيض، ولكن هذه المهمة في ذاتها لم تكن تبرز في نظر الولايات المتحدة بدهورة جديدة وعندها إن الوقت قد حان لتحصن بشبكة التجارة الدولية في السلع الزراعية وهي الشبكة التي لم تلح الدولارات السابقة في انبعاثها مما أدى إلى تسويع كل أنواع المبادلات وتوسيع نمط التكسب الدولي في السلع الزراعية.

وأم تطف الولايات المتحدة عند أصل الآن أصلاً مرة في ثورة للمبادلات التجارية بل أنها طالبت بالخصخصة بعد كثير من القضايا الأخرى الجديدة. لقد أشارت في مطالباتهم لخدمات في العلاقات الاقتصادية الدولية في الهيكل الاتحادي بعد كثير من البلاد الصناعية. ومن ذلك خدمات البنوك وشركات التأمين والمعلومات والنقل والصحة وخدمات السفر. وقد أصبحت تلك الخدمات متوفرة دائماً من مصادر الدخل بعد كثير من البلاد. ومع ذلك فهي حازت تخفيض الحقوق مستخدمة إلا ما أشرت أخصائهم شركات الخدمات من وكالة ضمانات في بلد غير بلدها. وهذا يتطلب في نظرها تخفيضاً في بوزة المعلومات وتخفيض أو إزالة القيود التي تعترض تفكها بين البلاد المختلفة. غير أن البلاد

للتجارة الدولية بطرية في مثل مضاه القبول غير التعريفية وهذا يرفع عنها صفة التجارة. وتوسيع ذلك على التوسع في ظاهرة استخدام الحقول فهو بها اتفاقية لجأت وكذا في جوفهم تقييد غير مطروح للتجارة.

وغير أن الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية نجحت إلى حد كبير في احتواء المنافسة من اليابان. وكان شرق اسبانيا عن طريق الولايات المتحدة إلا أنه بدأت وأيضاً أن مثل تلك الإجراءات يمكن أن تزيد على أن تكون حلاً مؤقتاً للمشاكل التجارية الدولية. ومهما حاولت الولايات المتحدة وغيرها إطفاء صفة للتوسعية على احتمالية الجديدة فإن خفاياها لربما انقلبت لجأت وتوسيعها لم تكن خافية فهي في جوفهم تطفن مبدأ بوزة التجارة. ومبدأ عدم التمييز والتعاضد مع المنافسة التي راجت الولايات المتحدة لولما منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. ويأت وأيضاً أن مثل تلك السياسة لا بد أن تفضي عاجلاً أو لاحقاً إلى حرب تجارية حيث تنفس الزئمة المخفية في كل بلاد العالم وهذا يستلزم النظام التجاري الدولي بربطه ويقال للبي أمام نوع التجارة الدولية بكل ما يميزه ذلك من المبادلات حوث موجهة كسلبية مارة تدفق الاقتصاد العالمي نحو أزمة لا تزال في جذعها من الأزمة العالمية الكبرى التي حدثت في أوائل الثلاثينات.

ومن هذا كان التفكير في ثورة جديدة بحث الحياة من جديد في فظلمة التجارى الدولي وتوافق الشاغل الذي يبرز بصمت للمعروف التي قام عليها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتحسن التفكير في المعاني خلال المجهودات الاقتصادية الأخيرة.

غير أن ثورة المعلومات التي

للجنة في اتفاق مع اليابان على أن لتوسع هذه الأخيرة في وارداتها من الولايات المتحدة من سلع مثل الأرز واللحوم ومحبوب الصويا وبعض السلع الصناعية مثل وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية. الذوم الثالث من الإجراءات الرمادية يمثل فيما يسمى ترتيبات التوسيع للنظم وقد طبقت هذه الطريقة على صادرات اليابان وبدا شرق آسيا من السلع التي تخضع للتقييد الاختياري. وذلك حيث لا تقوى الصناعة الأمريكية على الوقوف أمام المنافسة الأجنبية. ومن ثم تم لتسا إلى فرض قيود تعريفية أوغير تعريفية على الولايات استناداً إلى مبادئ الشرط الوقائي في اتفاقية الجات.

ذلك أن الاتفاقية تجزئ للبلاد الأعضاء لتقييد المنافسة الأجنبية إذا زادت الواردات زيادة شديدة أوتهديد بضرر جسيم للصناعة الوطنية. وقد توسعت الولايات المتحدة وغيروها من البلاد الصناعية في التمسك بالشرط الوقائي في حالات التخفيض مع الهدف الذي من أجله وضع هذا الشرط إذ أصبح الإلحاح إليه طريقة لدم المنافسة الأجنبية وليس بدم الضرر الجسيم كما تقضي بذلك الاتفاقية.

وأيضاً من المصعب أن تعرف السبب في تسمية هذه الإجراءات بالحدود الرمادية فهي لاتعترض صراحة مع أحكام الجات وفي الوقت نفسه لاتتفق معها. فإلا بالصحة ولا في المرافقة وإنما تقع في منزلة بين المنزلتين. فهي حقائق التقييد الاختياري المصنوع والذويع الاختياري للولايات التي تفرض أن التقييد أو التوسع لم يأت بالحد بين الطرفين وهذا يرفع عنها صفة التقييد. ولكنها في الوقت نفسه تهيئون على تقييد





المصدر :

٢٥ مايو ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والإعلاميات

الخاصة عارضت بشدة إقبال  
الخدمات دائرة للمفاوضات على  
أساس إن اتفاقية الجات تتعلق  
فقط بالتخفيضات الجمركية الجمركية  
ولا علاقة لها بالخدمات وأن  
الحاق الخدمات بالسلع يتطلب  
تعديل الاتفاقية أو إنشاء منظمة  
جديدة لتحرير التجارة في  
الخدمات حيث أنها تثير مشكلات  
عديدة تختلف تماما عن المشكلات  
التي تثار في تحرير التجارة  
الدولية في السلع. وكان أن يؤدى  
هذا الخلاف إلى إجهاد دور  
المفاوضات قبل أن تبدأ إلى أن تم  
التوصل إلى صيغة أولية  
وتفصى تلك الصيغة يبحث  
موضوع الخدمات وأن ليس  
باعتبارها من قضايا الجات ولكن  
باعتبارها قضية لهم عندا كبيرا  
من البلاد الأعضاء  
في جانب موضوع الخدمات  
التي أن الولايات المتحدة موضوعا  
جديدا آخر وهو للجنة الأتية  
والفنية والصناعية. ويشمل ذلك  
عددا من القضايا التي تثار في  
التجارة الدولية ومن ذلك الغلق  
التجاري والسفرات الفنية  
للموسيقي والإثني والإسلام  
والأعمال الأتية وتزيف العملات  
التجارية وعدم احترام برامج  
الاختراع. يضاف إلى ذلك موضوع  
جديد آخر وهو يتعلق بالآثار  
التجارية للقوانين الاستثمار في  
بعض البلاد. ومثال ذلك أن  
بشروط قانون الاستثمار على  
لستثمر الأجنبي أن يشمل إنتاج  
السلعة على نسبة معينة من  
التاج المحلي وهو ما يسمى  
بالكون المحلي أو أن يشترط  
تصدير نسبة معينة من التاج أو  
تخصيص نسبة معينة للسوق  
المحلية. ويتربى على مثل هذه  
الاشتراطات تشويه التجارة  
الدولية وهي شبيهة في أثارها  
بالقود التمييزية وغير التمييزية.  
وقد استطاعت البلاد الأعضاء  
في الجات أن تتفق على جدول  
أعمال للتجارة الجديدة يعطى شيئا  
لكل مجموعة من البلاد.



# المستوردون هم الخاسرون في اتفاقية الجات

كتب هاني خيرى :

لا يزال الخلاف مستمراً حول اتفاقية الجات وتأثيرها على الاقتصاد القومى .. ومع ذلك فالمؤيدون والمعارضون للاتفاقية يجمعون على ضرورة التعامل معها وبتهيئة المناخ والاستعداد لمواجهة آثارها على الأنشطة الاقتصادية المختلفة ..

لا أن مناهة شبه لاجماع على أن اتفاقية الجات كانت في صلب مصالح المصدرون على حساب المستوردين .. ويرى سيد أبو الليل مدير المكتب القومى لهذه مصر والخير الاقتصادى بالمجلس القومى للتخصصات أن مصر أصابع ولم تخطره عجباً انضمت إلى اتفاقية الجات حيث تدرى حلياً المرحلة الثانية في برنامج الإصلاح الاقتصادى ولكه بموجب الاتفاق الذى تم بين مصر والمندوب الدولى والذي يشمل مطالب تزيد في حجمها عن مطالب اتفاقية الجات فكان حشاً من انضمامنا للاتفاقية حتى يمكن أن نستفيد من وجودنا ضمن هذا التنظيم التجارى الدولى الهام إلا أنه يجب على مصر أن تصرح بتهيئة اقتصادها إلى اقتصاد تصديرى حيث أن للجات في ضوء اتفاقية الجات تحمل المصدرون هم الفائزين والمستوردون هم الخاسرون .

ولابد أن يراعى فيه إدارة عملية التصدير إدارة اقتصادية وتجارية سليمة تتقدم الاتفاق بجهود التجهيز وتخفيض تكاليفها والحصول بها إلى مستوى التنافس الدولى والاعتماد على عملية التسويق المالى وفتح أسواق دائمة لتسليم المصدرون والمصدرات في الخارج ..

ويؤكد سيد أبو الليل أن ذلك يمكن تحقيقه في فترة وجيزة لأن مصر ليست ضعفاً كبيراً في عملية الإصلاح الاقتصادى وأن تخفيض التصديرية الجمركية كان نتيجة اتفاق مدون بين مصر وكل من صندوق النقد من ناحية والنظام التجارى المالى الجديد المعروف باسم الجات من ناحية أخرى .. وقال أن هناك فترة كبرى لتهيئة الاقتصاد للمصرى للتعامل مع هذه الاتفاقية بحيث يتم الرسوم الجمركية مرحلياً ..

أما الدكتور محمد عبدالمعطي سيد الكاشية

مساعدات للمعلم الادارية وخطا وضيف ان اتفاقية الجات تمنح اتفاق على تحرير التجارة الخارجية من القيود الجمركية وبمع الجمركية والاضافة الى إلغاء الدعم تدريجياً على الانتاج الزراعى وتحرير تجارة الخدمات والفن والمستهلكات والفكرية والتكنولوجيا وهذه الترتيبات تؤدي الى ارتفاع اسعار السلع الداخلية التي تستوردها الدول النامية ومن بينها مصر وبالتالي تزيد من اجهاد الاستيراد ويحوز ميزان المدفوعات كلفة تحد ان الاتفاق يترتب عليه حصول الدول النامية التي لديها مزايا في الخدمات

على الايدي العاملة والسياسة والملاحة وغيرها من الأنشطة الخدمية كالبنوك وشركات التأمين ويطلب هذا التحرير منقصة قوية من جانب الدول النامية في هذا المجال والمعروف أن الدول النامية لاتزال دون معايير التكافة المطلوبة الجواز المصرى كما حتمتها لجنة « بارل » بسوريا وكذلك في مجال التأمين وإعادة التأمين حيث تتراق الدول المتقدمة على الدول النامية في هذه الأنشطة وبالتالي تحقق الدول المتقدمة مكاسب من خلال التعامل الدولى في الخدمات على حساب الدول النامية ويمكن للدول النامية أن تستفيد من

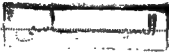
حقول الملكية الفكرية والحصول على عوائد كبيرة للفنيين والادب التي تتميز بها بعض الدول النامية .. وقال الدكتور محمد المعظم أن تخفيض الرسوم الجمركية والتحرير الكامل للتجارة الخارجية والمصارف الدعم يؤدي إلى ضعف مركز للتجهيز المحليين ويضع القدرة الصناعية المحلية على منافسة للتجهيزات الأجنبية المستوردة وفي حالة عدم قدرة الدول النامية على الاستفادة للخدمات وتطوير منتجاتها تصبح مجهزة بتجهيزات المستورد والفرج من الاسواق ..

ويضيف : ذلك زيادة معدلات البطالة كما أن عزالة الدول تفسر جانب من حصول الرسوم الجمركية بعد تخفيض التعريفات على السلع الكمالية ويظهر هذا من ضمن الاجراءات المتخذ عليها مع صندوق النقد الدولى واكدت الدولى في إطار برنامج الاملاحة الاقتصادى ..





المصدر :



التاريخ :

٢٢ ١٩٩٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وربما ان هذا التطغيش يصاب عليه انه خلف  
لنسيم الجسكية على كثير من السلع الكمية مثل  
الجهزة النحاس والجهزة الكهربائية والقطار والكمبيوتر  
والفواكة والسلع الغذائية التي يستهلكها الاغنياء  
عادة دون مقابل يحد على الاقتصاد القوي الا ان  
التطغيشات الاخرى تؤدي الى مناقسة بعض السلع  
الحالية من السلع المصرية وكثيرا من السلع الغذائية  
وهو يؤدي الى تهديد الصناعة المحلية ..

وان نفس الرات تجد ان التصديقات الاخرى شملت  
فريق رسوم ضريبة مبيعات على خدمات المراسي ورسوم  
مالية على توليد الصب على المنتجين المحليين  
يستوردون مواد خام وسلع وسيطة لاستخدامها في  
صناعاتهم المحلية وهو ما يؤدي الى رفع تكاليف الإنتاج  
واضرار البعض منهم الى رفع اسعار بيع منتجاتهم ..

كما ان تطغيش التعريف الى ٧٠ ٪ كحد أقصى  
يؤدي الى نقص حسيبة للمشارك في موازنة الدولة  
دون وجود مقابل لهذه الاموال الخساسة خاصة وان  
الصناعات المصرية لاتزال تتصف بالجمود ولا تستغل  
بإى حكمة تنموية في الاسواق الخارجية خاصة  
بعد لقاء للمعاملات التنموية طوقا لاتفاقية الجات  
الاخرى ..







## هل تنفيذ المنتجات الزراعية المصرية من اتفاقية «الجات»؟ الفترة الانتقالية فرصة للتطوير وتحسين المواصفات

لحلول الجمركية وإنما الغرض الحقيقي أن تجعل الدول المستوردة للمنتجات الغذائية فيه لدعم الذي تحصله الدول المصدرة للسلع الغذائية والذي يمثل عينا كبيرا على الاقتصاد لهذه الدول المصدرة، مما سيؤدي إلى ارتشاح في أسعار المنتجات الزراعية وخاصة بعد الفترة الانتقالية والتي تقرب بغير سنوات.

أما بالنسبة لطعام المنسوجات والملابس الماهرة فإن الاتفاقية قضت بأن يتم على مراحل عدة سنوات إلغاء أو تخفيض التعريفات الجمركية وإلغاء نظام الحصص الجمركية الانتقالية للمنسوجات متعددة الألياف.

ويقول د. عصام الدين جلال أن إطلاق حرية تصدير الملابس الماهرة والمنسوجات لن يحقق مكسباً بالنسبة لمصر، وذلك لأن مصر كانت عاجزة عن تصنيع حجمها المحدد بموجب اتفاقية المنسوجات متعددة الألياف، ولأنه لا توجد تصدير من مصر لشعبة كتنين في التصنيع ليست للشعبة بالنسبة لمصر، وإنما القماشية كتنين في التصنيع ورفع القماشية وملابس الألياف العالية الثمن على ذلك فإن الاتفاقية الجات بالنسبة للمنسوجات هي أحد جند أصنافه للملابس الماهرة في مصر وعلى مدى عشر السنوات القادمة سيتم إزالة الحماية لاسواق ومصر أن يبحث عزو من الدول الأخرى في أسواقنا مما يحول له إلى سبيل في الصناعة المحلية.

ولكن تتفانى أكثر ارتفاع الأسعار في السلع الغذائية والاستراتيجية وحتى يمكن الاستفادة من حرية تصدير الملابس والمنسوجات وفرض دعم غير مباشر مع خطة جديدة للتنمية الاقتصادية تستهدف إعادة صياغة خطة التنمية الزراعية.

تتضمن الاتفاقية، الجات، بنوداً جديدة خاصة بالانتاج الزراعي وتجارة المنسوجات والملابس الماهرة. تقضي تلك البنود بإلغاء الدعم الذي كانت تقدمه الدول المصدرة لانتاجاتها الزراعية لفرعها للتحقق من العيب الذي كان يتجمله اقتصادها لتتحمله الدول النامية، المستوردة. وبالنسبة للمنسوجات والملابس الماهرة فقد تم إلغاء نظام الحصص. ما هي آثار تلك البنود الجديدة في الاتفاقية «الجات» على السياسة الزراعية في الدول النامية ومنها مصر؟ وهل يمكن أن نستفيد منها؟

### تحقيق: سلوى غنيم

تصير التجارة الدولية موضوع مباحثتين هامتين. أولهما أن للاتزامات مصر في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي في نفس الجات فيما عدا أن الاتفاقية تعطي مصر فترة زمنية أطول، كذلك فإن مصر في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي قطعت شوطاً كبيراً في مجال تحرير التجارة الخارجية، ومن المتفق أن تستكمل إجراءات التحرير في عام ٩٥ وتلتزمها في الاتفاقية. تضع ترتيبات خاصة لتسهيل التحرير بالشعبة للدول الأقل نمواً والتي يال متوسط متزايد دخل الفرد من ألف دولار سنوياً ومصر إحدى هذه الدول حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد حوالي ٤٦٠ دولار في السنة. واتضح الاتفاقية بهذا المفهوم فترة انتقالية مدتها ١٠ سنوات لهذه المجموعة من الدول النامية وبالتالي فإن الاتفاقية ألزمت مصر بتحرير الدول النامية المستوردة للجات في الأمد القصير. وكثفت د. عصام الدين جلال رئيس الجمعية القومية للتجارة والتكولوجية الأسباب الحقيقية من جراء تطبيق الاتفاق الأخير للجات. ويقول أن المصنوع ليس تصدير للتجارة من القليوب، القمح والأرز

الدكتور سامي عفيفي رئيس قسم التجارة الخارجية بجامعة حلوان والشيخان الاقتصادي بمجلس الشعب وعضو مجلس إدارة الشركة للتأهيل والتدريب والحريات يقول: إن الاتفاقية تحويز التجارة الدولية تضمن سلسلة من عمليات تحرير التجارة العالمية، حيث تقضي بإلغاء التعريفات الجمركية الجماعية والسماح فقط بالتعريفات الجمركية ذات الطابع الذاتي كسما تقضي الاتفاقية كذلك بإلغاء الحواجز غير الجمركية مثل الحصص الماهرة للتحقق الحر للخدمات والخصائص لأول مرة في تاريخ الجات منذ ٦٦ سنة تضمن بنوداً خاصة بالتجارة والخدمات والمنسوجات وتجارة الملابس الماهرة، فيالنسبة لجال الزراعية وأفق الأوربيين على خفض دعمهم للمصنوعات من السلع الزراعية بمقدار ٢٦٦ على مدى ست سنوات، وهو ما يجبر القلق بالنسبة للدول النامية التي تقوم باستيراد المواد الغذائية من المنتجين الأوروبيين حيث ستزداد أسعار المواد الغذائية بمنسوجات مطبوقة، الأمر الذي يحول بعض هذه الدول ومنها مصر لضغوط مالية لسداد فوائدهم من المواد الغذائية المستوردة بعد الفترة الانتقالية والتي قدرت بـ ١٠ سنوات للدول النامية. ويؤكد الدكتور سامي عفيفي أن اللازم الجديدة لخصوص الاتفاقية





المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ١٩٩٦ / ٢ / ٢٨ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ماذا تفني الجات عربيا؟

حسابات الريح والخسارة العربية واتفاق الجات

# توقيع اتفاق أورو جواي في مراكش

سيمهد

## إلى تحويل الجات إلى منظمة عالمية للتجارة

● منذ نحو عشرة أسابيع اختتمت مفاوضات «دورة الأورو جواي» أعمالها في جنيف بإعلان بيتر سترلاندر رئيس منظمة الجات التوصل إلى اتفاق لتنظيم وتحرير التجارة الدولية في السلع المنظورة وغير المنظورة وحقوق الملكية الفكرية وحل المنازعات، وذلك بعد نحو سبع سنوات من المفاوضات والتي تعثرت بشدة عدة مرات وكانت تنهار في خضم المباحثات النهائية قبل انتهاء الموعد المقرر لها ومنذ إقرار الاتفاق والذي ستوقع عليه 116 دولة في مراكش في أبريل (نيسان) المقبل كثر الجدل خاصة في لوساط الأعمال والحكومات في الدول النامية حول

تبعات الاتفاقية بالنسبة للاقتصاديات وصناعات وتجارة الدول النامية بما فيها معظم الدول العربية النفطية وغير النفطية والتي يتوقع بعضها بدرجات متفاوتة تحمل إضرارا ناجمة عن تطبيقها لبروتوكول الاتفاقية الجديدة رغم احتمال استفادتها من بعض مقرراتها «الشرق الأوسط» تبدأ غدا سلسلة تحقيقات أعدتها مكاتبها في بعض العواصم العربية تتناول أهم ملامح انعكاسات اتفاقية الجات الجديدة على اقتصاديات دول عربية وهي السعودية ومصر والإمارات والإردن والكويت والمغرب. وتعرض اليوم تحليلا لخلفية الاتفاقية وانعكاساتها الدولية.





المصدر :

شرق الأوسط

## للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ :

٢٠١٩

لندن: من عاطف سلطان

قبل ساعات قليلة من انقضاء ليلة منتصف ديسمبر (كانون الأول) الماضي تخلف العسكراء الصعداء إثر اذاعة خبر توصل بموجبه مفاهوضو الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (جات) الى اتفاق حول تحرير وتنظيم التجارة العالمية في السلع والخدمات بعد ان كانت تولعات انهيار المفاوضات تلوح في الافق في الصباح.

استغرقت المفاوضات والتي اطلق عليها دورة الأوروغواي نحو سبع سنوات من الدواول المضنية بين الاربعة الكبار في الدول الصناعية كانت تصف خلالها بالاتفاقية برمتها. ويعد تولف المفاوضات عدة مرات بسبب نزاعات حادة بين هذه الدول حاز الوصول الى اتفاق في المحطات الأخيرة، رغم قول الكثير حول العالم بأنه لم يات بمستجدات جوهرية، ارتياح معظم اوساط الأعمال والدول البالغ صدها 116 الداخلة في الاتفاقية وان كان بعضها مثل ايران أعلن عن رفضه، ليزود أهداف وطرق تطبيق الاتفاقية الجديدة والتي يسري مفعولها حتى مشارف القرن المقبل على الأقل.

في هذه السنوات السبع بحث المفاهوضون مسائل كثيرة بعضها تعصب على الاتجاهات العامة وبعضها يخص التفاصيل الدقيقة تخفيف القيود الحمائية الضريبية وغير الضريبية بما فيها المستوف والمخصص المفروضة من قبل الدول الصناعية على منتجات الدول النامية في اسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية خاصة السلع الزراعية وبعض المنتجات الصناعية مثل المنسوجات والأكرترونيات ومنتجات صناعية أخرى كثيرة

من بينها سلع استهلاكية ومعمرة ومواد أولية مصنعة ونصف مصنعة وحتى بعض المواد الخام. واشتملت المفاوضات ايضا لأول مرة على تحرير التجارة في السلع غير المنظورة مثل اعمال للصارف والأمين والطيران والسياحة والنقل البحري والنري الى جانب وسائل التحكيم وحل المنازعات التجارية وتفتين مستفندات الصناعات.

كانت منظمة الجات المخرجة في جنيف منذ قيامها في عام 1947 وإلى عهد قريب (رغم مشاركة دول نامية منها الهند ونيروا ضمن الدول الثلاثة والعشرين المؤسسة لها) تعد من وجهة نظر الدول النامية على أنها أساسا معقلة لمصالح العالم الصناعي التكاملي في أوروبا وشمال اميركا وحيفيا لآيبان والتي أصبحت عملاقا تجاريا مهما. أسست جات، كواحدة من الهيئات الدولية التي قامت ضمن نظام بريتون وودز، في اعقاب الحرب العالمية الثانية المنوطة بانعاش تجارة واقتصاديات الدول الصناعية في المقام الأول بعد تعرض معظمها لخسائر حرب فاحشة.

كسان الهدف عملياً هو تأسيس مؤسسة باسم منظمة التجارة الدولية، ولكن بسبب عدم اتفاق المؤسسين استقر الامر على اطلاق اسم الاتفاقية الجات كإجراء مؤقت (وهذا يفسر تسميتها التي توحي بمسيرة الاتفاقية) وليس بتكوين مؤسسة كما هو الحال بالنسبة لمؤسسات بريتون وودز الأخرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وهنا قال تصمرت تقاليد المسؤول في منظمة الجات في جنيف لـ"الشرق الأوسط" ان الاتفاقية اكملت الآن حلقة كاملة في تاريخها الذي يقارب الخمسين عاماً بالازراءها مجددا تأسيس ما اتفق عليه هذه المرة باسم منظمة

التجارة العالمية، وهي تسمية تختلف لفظيا فقط (ربما) من باب التجديد عن سابقتها التي لم تر النور. ويقول نظير ان من التوقيع تفتين المنظمة الجديدة في يناير (كانون الثاني) المقبل «لو في غضون 1995 على أكثر تقدير، يبلغ عدد الدول النامية المنضمة لاتفاقية الجات الآن نحو ثمانين دولة من بينها ست دول عربية هي الجزائر ومصر والكويت والمغرب وتونس

والبحرين) انضمت الأخيرة قبل ثلاثة ايام فقط من القرار الاتفاقي الأخير) وان كانت دولة عربية أخرى من بينها السعودية تتفاوض الآن حول الانضمام اليها. وعقب الوصول الى اتفاق في منتصف ديسمبر الماضي لجمع اعضاء الاتفاقية على توقيع الاتفاق الجديد في تراكس في المغرب في أبريل المقبل مما يظهر اهتمام منظمة الجات بتأكيد دورها الجديد تجاه الدول

النامية خاصة ان دورة الأوروغواي هي الأولى التي تشمل اسم دولة من خارج العالم الصناعي.

تجلت غلبة مصالح الدول الصناعية بوضوح في مفاهوضات دورة الأوروغواي على وجه الخصوص اذ انصبت معظم مفاهوضاتها على خلافات بين اللاعبين الكبار خاصة الولايات المتحدة وفرنسا وآيبان وتول الاتحاد الأوروبي (المجموعة





وبلوا القرار الأطراف للتنازعة في المحادثات الأخيرة على تجميع النظر في المطلب الأميركي لما كان من الممكن التوصل إلى نهاية ناجحة للمفاوضات دورة جات للصومعة والتي يقول عنها المفاوضون بأنها مستحقة إلى إضافة نحو 200 مليار دولار سنوياً إلى الدخل العالمي.

وتقول بعض التقديرات أن من ضمن هذه الزيادة سيكون نصيب الاتحاد الأوروبي نحو 60 مليار دولار (30 في المائة من الإجمالي) والولايات المتحدة 36 مليار دولار (18 في المائة) واليابان 27 مليار دولار (13 في المائة) وجمهورية الاتحاد السوفياتي السابق ودول شرق أوروبا التي تحولت أخيراً إلى اقتصاد للسوق 37 مليار دولار (19 في المائة) والدول النامية منها نحو 80 منضممة الآن في منظمة لجات 16 مليار دولار أي بحصة تبلغ 8 في المائة فقط من إجمالي الدخل السنوي للتوابع (إضافة إلى الدخل العالمي من جراء تطبيق اتفاق دورة الأوروبي).

الأوروبية) والذي حلول كل طرف منها الحصول على أقصى حد ممكن من المزايا، وبلغ أقل ضمن ممكن لها بصرف النظر عن مصالح الأطراف الصناعية الأخرى تاهيك من مصالح الدول النامية والتي لم يتعمد دورها في مفاوضات الدورة نور للفرج أو المراقب على أحسن الأحوال.

خلال المفاوضات للصومعة التي شملت الدورة ابتداء من تدشينها في مدينة بولسا ميلا أيسنأ، في الأوروبي ومروراً بمواضع ومن أخرى من بينها واشنطن وبروكسل وجنيف ولندن وباريس أصبحت المداوالات أساساً على خلافات حادة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي خاصة فرنسا، حول الإعانات التي تقدمها لموضعية الاتحاد في عاصمته بروكسل للمنتجج الزراعيين المحليين، خاصة الفرنسيين وهم كانوا دائماً أكبر المستفيدين منها، على أساس أنها مصقبة للمعالمسة، وهنا نشب صراع طويل بين فرنسا والولايات المتحدة والذي عطل عدة مرات مفاوضات الاتفاقية كلها حول دقائق هذه الإعانات.

رغم كل هذه التعقيدات ظهرت في خلال أيام قليلة قبل اقتراب الموعد المحدد لانتهاء المفاوضات (منضمم ديسمبر الماضي) خلافات أخرى لم تكن على بال، أحد والتي تمحورت حول إصدار المفاوضين الأميركيين برئاسة ميكي كانثور على القاء دول الاتحاد الأوروبي الثاني عشرة للقيود التي تفرضها على منتجات «الصوتيات والمركبات خاصة أفلام السينما والتلفزيونية والتي يأتي معظمها من هوليوود في كاليفورنيا والإعانات التي تمنح للمركبات صناعات الطائرات الأوروبية والأمريكية مما أدى إلى تزعم فرنسا مجدداً لجهة أوروبية صمارة للمطلب الأميركي «المشدد».





## «إذار للتليفزيونات العربية»

### سوقف بث الفيلم المصري فضائيا

كتب - سعيد علام :



بينهما، وهو ما يهدد على صاحب الحق حقوقه من بث الفيلم فضائيا من ناحية، كما يحزبه من بيع هذا الفيلم بطريقه من ناحية أخرى. وحيث أن عرض الفيلم فضائيا يحرمه من بيعه لمطحات تليفزيونات الدول المجاورة، حيث يتوّن مواطن هذه الدول قد شاهدوا فضائيا.

وكان مجلس إدارة الغرفة قد اتخذ في نفس الاجتماع قرارا آخر بعدم السماح لأي من الموزع الداخلي أو الموزع الخارجي للفيلم المصري ببيع الفيلم للأشخاص الصناعية، إلا بموافقة الطرفين، ولأي منهما حق الاعتراض خلال عشرة أيام من تاريخ إخطاره على أنه في حالة الاعتراض أما يقوم الطرف المعترض على التبيع يدفع نصف الثمن المعروض في الفيلم، أو التقيم بسعر أكبر لبيع الفيلم.

اتخذ مجلس إدارة غرفة صناعة السينما في اجتماعه الأخير برئاسة منيب شافعى قرارا بإرسال إذار إلى محطات تليفزيونات مطاح بيبي، أبو ظبي، الأردن، لبنان، تونس، الجزائر، المغرب بعدم بث أى فيلم مصرى فضائيا إلا في حالة الحصول على شهادة من الغرفة تثبت حصول صاحب حق استغلال الفيلم على حقوقه عن البث الفضائى من كتشغل التليفزيونية العربية، وقد اتخذ مجلس الإدارة هذا القرار بعد الشكاوى العديدة التي تلقاها من أصحاب حقوق استغلال الأفلام المصرية، والتي تعد بانه بعد قيامه ببيع حق البث لتليفزيونيا للمحطة العربية يكتشف أن هذه المحطة تقوم ببثه فضائيا خلافا للعقد





المصدر: البيان

التاريخ: ١٢٩٢ / ٢ / ٢٤ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ماذا تعني الجات عربيا؟



2



انضمت الى الاتفاقية في عام 1963 عقب استقلالها مباشرة

# الكويت تأمل أن تكون المكاسب أكبر من التكاليف

وزارة التجارة: لن نخفض الرسوم الجمركية والإعانات الزراعية لكننا سنجعلها ● البنك المركزي:

لا توجد صعوبات في تأقلم القطاع المصرفي وتشجع المشاركة الأجنبية

السعدون: فتح أسواق الخدمات في المنطقة قد يؤدي إلى تقويض المؤسسات الصغيرة

بالقطاع المصرفي والاستثماري





المصدر :

٢ مارس ١٩٩٤

التاريخ :

للتشاور والخدمات الصحفية والمعلومات

#### الكويت: من غايية الزعمي

دخلت الكويت عضواً في الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية، بدأت بعد استقلالها مباشرة عام 1963. وهي تسعى حالياً للانضمام لمضوية منظمة التجارة الدولية المزمع إنشاؤها بموجب اتفاقية التجارة الدولية متعددة الأطراف في منتصف العام المقبل، حيث أجريت في هذا الصدد اجتماعات مختلفة كان آخرها في جنيف خلال الفترة من 18 - 28 فبراير (شباط) 1994 وشملت فيه الكويت كأول ترأسه الوكيل المساعد للشؤون التجارية الخارجية في وزارة التجارة والصناعة بدر عبد الرحيم.

ومما يسهل على الكويت دخولها عضواً في منظمة التجارة الدولية كونها عضواً مؤسساً في «الجات» الأمر الذي يسهل عليها الانضمام لمضوية المنظمة بدلاً من تقديم طلب انضمام في مرحلة لاحقة والانضمام للشروط التي تفرض على الدولة الجديدة لقبول عضويتها في المنظمة.

وحول آثار اتفاقية الجات الأخيرة والانضمام لمنظمة التجارة الدولية على الكويت قال وكيل وزارة التجارة المساعد بدر عبد الرحيم له الشريك الأوسط أن الكويت لن تقوم بتخفيض الرسوم الجمركية ولا بتخفيض الإعانات الزراعية كما تنص اتفاقية المنظمة الدولية ولكنها ستلتزم بتجديدها عند مستوياتها الحالية، وللك ضمان إطار المعاملة الخاصة التي تقدمها للمنظمة للدول النامية.

وأعرب بدر عبد الرحيم عن أمله في أن يستفيد القطاع النفطي والقطاع المصرفي من هذه الاتفاقية إذ أن لهم أهدافها هو إزالة العوائق التي تحول دون زيادة الصادرات وتنشيط التجارة الدولية. وأضاف معتمد الكويت بطبيعة الحال على حرية التجارة والاقتصاد السوق ولا توجد فيها قيود تذكر على القطاع الاقتصادي، وهذا يعطي الأمل في أن تكون المكاسب التي ستجنيها الكويت أكثر من التكاليف. وعما إذا ما كانت الكويت ستلجأ لجرعات تمكن الاقتصاد المحلي من احتواء نتائج الاتفاقية الجديدة ثم التحرير التدريجي للسوق المحلية قال: إن السوق الكويتي مفتوح أصلاً، ولكن إذا كان يمتنع إعادة النظر في بعض القوانين فإنها ستتركز على الأمور المتعلقة بالملكية الفكرية لتتناسب مع الاتجاه العالمي الجديد، وتصريف المتعاملين في السوق المحلي بمسائل الحقوق والالتزامات المتعلقة بالملكية الفكرية كراماتها والالتزام بها.

ووقع أن تذهب التجارة الإقليمية بين دول التكتلات الاقتصادية عند تنفيذ الاتفاقية الجديدة. وقال أن حركة التجارة بين دول منطقة الخليج جيدة في الوقت الحالي، ومن المتوقع أن تشهد المزيد من النشاط بعد تنفيذ الاتفاقية لأنها ستكون ضمن تنشيط التجارة الدولية بشكل عام.

وأشار بدر عبد الرحيم بأهمية منظمة التجارة الدولية قائلاً: إنه تجمع دولي هام، تصام فيه قواعد التجارة الدولية من سلع وخدمات وحقوق الملكية الفكرية. وفيه يتم وضع قواعد دولية لتل المزاومات التجارية والاقتصادية بين الدول الأعضاء على قدم المساواة الأمر الذي يعتبر في صالح الدول النامية، وجميعها من السلومات غير المتكافئة مع الدول التي تلوها مفررة. ويقتضي فهو من مصالح الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي.

#### الاتفاقية والبنوك

وشارك بنك الكويت المركزي بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة في التباحث بشأن العرض الذي تقدمت به دولة الكويت للانضمام إلى مضوية اتفاقية التجارة الدولية متعددة الأطراف المنشأة لمنظمة التجارة العالمية.

وساهم البنك كجهة رسمية في المباحثات المكثفة التي جرت بين





المصدر : **مستشرق الأوسط**

٢٠١٩

التاريخ : **النشر والخدمات الصحية والمعلومات**

الجهات الرسمية المعنية في الكويت لمعرفة جدوى انضمام الكويت الى المنظمة الجديدة والمزايا والمخاطر العائدة عليها من ذلك الانضمام كما اجتمع مع مندوبين عن السكرتارية الدائمة لمنظمة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (الجات).

ومن هذا المنطلق أكد محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح له الشريك الوسيط ان شروط الانضمام الى عضوية منظمة التجارة العالمية المزمع انشاؤها بموجب اتفاقية التجارة الدولية متعددة الأطراف في منتصف العام المقبل لا تشكل اي عائق امام انضمام الكويت وذلك لطبيعة النظام الاقتصادي المقترح في الدولة والمركز على فلسفة الاقتصاد السوقي الحر، وانخفاض مستوى التعريفات الجمركية المطروحة على واردات الكويت السلعية لا سيما ان جهود الكويت في اطار التكامل مع اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من شأنها ان تعزز اتجاه تحرير الاقتصاد.

وعن تأثير هذا الانضمام على القطاع المصرفي الكويتي قال المحافظ انه لا يوجد أية صعوبة في التزام الكويت ببندو اتفاقية التجارة الدولية متعددة الأطراف والتي تشمل تحت مظلتها تجارة السلع والخدمات، بما في ذلك الخدمات المالية. وقال ان الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات الملحقه بالاتفاقية الرئيسية للتجارة الدولية متعددة الأطراف لا تتضمن حتى الآن قواعد تفصيلية لتنظيم قطاعات محددة كالخدمات المالية والاتصالات، والشحن البحري حيث ارجى الاتفاق بشأنها لعامين آخرين. ولكن تم الاتفاق على قواعد عامة مبنية على مبادئ حرية التجارة مثل حرية الوصول الى الاسواق، والمساواة في معاملة عارضي الخدمات

الاجانب مع نظرائهم من المواطنين.  
وأوضح المحافظ ان بنك الكويت المركزي يسعى منذ فترة طويلة، وعلى الأخص منذ تحرير دولة الكويت من الاحتلال العراقي، الى إعادة هيكلة القطاع المصرفي والمالي ويبدل في هذا المسعى جهوداً واضحة في مجال تشجيع الدمج في ما بين البنوك والمؤسسات المالية المحلية وتعزيز وتطوير الإجراءات الرقابية كما يشجع المشاركة الأجنبية بتملك ما لا يزيد عن 40% من أسهم البنوك الكويتية. هذا الى جانب جهود أخرى تبذل على صعيد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لدراسة إمكانية السماح للبنوك الوطنية بفتح فروع لها في الدول الأعضاء.

وأكد محافظ البنك المركزي ان المعلومات الأساسية للاقتصاد الكويتي (حيث لا توجد قيود على حرية التجارة والاستثمار) تلبيح للكويت سهولة الانضمام الى المنظمة الجديدة، والتمتع - على سبيل المثال - بمزايا المعاملة التفضيلية التي ستحتفي بها صاراتها الى الدول الأخرى الأعضاء في اتفاقية التجارة الدولية متعددة الأطراف. كما ان توجهات السياسة الاقتصادية في الكويت تتفق والمبادئ التي تدعو لها الاتفاقية المذكورة والمتمثلة في تحرير التجارة الدولية واعتماد فلسفة الاقتصاد الحر.

رأي اقتصادي مخالف

الاقتصادي الكويتي جاسم خالد السعدون رئيس مكتب الشايل للاستثمارات الاقتصادية له رأي آخر في هذا الشأن إذ قال له الشريك







اللازمة ان دخول الكويت كمعضو في تلك الاتفاقية امر حتمي بغض النظر عن نتيجة موازنة المزايا بالتكاليف مضمرة الى انه لا بد من الانضمام حتى لا تكون الكويت معزولة عن الباقين. واعرب السعدون عن اعتقاده بان الاتفاق الجديد يحمي مصالح الشركاء الكبار اكثر من مصالح الشركاء الصغار في العالم الثالث. وقال ان العالم الأول المتقدم يملك قاعدة صناعية كبيرة ومقدرة على فرض السلع وان العالم المتقدم قادر على فرض أي سعر لحجم المعرفة لديه وللقدرة التقني في حين أن العالم الثالث يقدم سلعا اساسية وخدمات بسيطة جدا ستستخدم كمخالات في العملية الانتاجية في العالم المتقدم وسيحاول العالم الثالث وضع اسعار لسلعته من حدود لا تؤدي الى أي تكاليف اقتصادية. وهكذا ستلزم شروط التبادل التجاري تميز لمصالح الجانب الغربي.

واضافه في وقتنا الحالي اصبح المستقبل للكتل الاقتصادية الضخمة. ورغم ضخامة اقتصاديات الدول المتقدمة فإنها تكتل لتكوين مزيد من القوى الاقتصادية العظمى. وتناول السعدون دول مجلس التعاون ومدى تأثيرها الاقتصادية فقال: لا توجد مزايا ظاهرة تستفيد منها هذه الدول من الاتفاقية الا بشروط. فحول الخليج تصير مادة خاما اولية وهي النفط وهذه المادة تتأخر اسعارها ضد عوامل اخرى بمعدلات استهلاك العالم للتلف حيث ان النفط يعد من اساسيات العملية الانتاجية لديه. وفي حالات استثنائية قليلة جدا ستكون منظمة اوبك دور في تحديد اسعار النفط.

واستبعد السعدون ان يكون للاتفاقية الجديدة دور يذكر في رفع او تخفيض حجم صادرات دول المجلس او حتى في تسعيرها، وذلك في الحالتين ان دخلوا اعضاء في المنظمة الجديدة او ظلوا خارجها. اما واردات هذه الدول فتستكون محكومة بما تقرره الاتفاقية مما يعني ان حريتها في فرض قيود او ضرائب ستكون محدودة جدا حتى في حالة تغيير الظروف الاقتصادية والمالية علما بانها في الأساس لا تفرض رسوما جمركية عالية. وعن الصادرات الخدمية قال السعدون ان دول الخليج - في الغالب - لا تصدر من هذه السلعة شيئا. ولكن المطلوب منها - في حدود الاتفاقية - ان تعامل الآخرين بالمثل وان تفتح اسواقها لمنافسين كبار من شركات متعددة الجنسيات او بنوك وشركات استثمار عملاقة. وهذا قد يؤدي الى تفويض بعض مؤسساتها الصغيرة ما لم يكن هناك تحسين كبير في احوالها، وما لم تعمل بشكل مكثف على نطاققليمي. وهذا يعني ان المنافسة قد لا تكون متكافئة تماما، وقد تضرر بالنتيجة بعض مؤسساتها.

واوضح جاسم السعدون رايه في عدة نقاط هي: - ان قبول وعدم قبول الاتفاقية لا يبدو خيارا حرا. - في ظل سيادة الكتل الاقتصادية العظمى فإنه في الغالب لن تكون الشروط في صالح معظم الدول النامية باستثناء من يستطيع منها اللحاق بركب التقدم. - على المدى القصير ان تستفيد هذه الدول من تجارة السلع (سواء الصادرات او الواردات)، وقد تضرر من تجارة الخدمات. - قد تؤدي للضغوط والظروف التي تصاحب عملية التفاوض والتحديد اذا ما وضعت دول الخليج لقلبها للحسين ظروف المنافسة لتقومها، وان تضاعف باتجاه إلغاء الضرائب القائمة والمحتملة على النفط، وتحسين شروط الدول المتقدمة لقبول منتجاتها البشروكسماوية. اما على المدى المتوسط والطويل فقد يشكل هذا الوضع حافزا لدول المجلس لتكوين كتان اقتصادي اقليمي حقيقي لمواجهة عدم التكامل. ولو جزئيا. في العلاقة مع الكتل الاقتصادية الأخرى.





المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٤

انضمامها ، تحصيل حاصل ، لأنها لا تفرض قيوداً حمائية

# الإمارات: المنتجات الزراعية وصادرات الملابس تواجه أكبر العوائق

- مصرف الإمارات الصناعي: التنسيق والتفاوض الجماعي في صالح انضمام دول مجلس التعاون
- لا انعكاسات فورية للانضمام إلى الاتفاقية ● مخاوف من احتمال تحايل الدول الصناعية بفرض قيود على البتروكيماويات بحجج «بيئية» ● تحرير خدمات المال يفيد الإمارات بسبب وجود عدد كبير من فروع البنوك الأجنبية

ماذا تعني الاتفاقيات عربياً؟







ابو الفتح  
من تاج الدين عبد الحق

ولم موافقة الإمارات المبدئية على الانضمام للاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة، الجات، فإن مؤسساتها الاقتصادية والمالية لا تزال في مرحلة مراجعة لحجم الآثار السلبية والتضارعات الإيجابية التي يمكن أن تجنيها الإمارات نتيجة الانضمام للاتفاقية.

ولم يأخذ إعلان الإمارات عن عزمها الانضمام للاتفاقية والذا طويلاً، حيث شاركت في المفاوضات التي قامت للاتفاقية، وتابعت كافة المراحل التي سبقت إقرارها.

وحسب مصادر وزارة الاقتصاد والتجارة المكلفة بمثل الجات ومتابعة خطوات الانضمام للاتفاقية، فإن انضمام الإمارات للاتفاقية يمثل

تحصيل حاصل لواقفا التي عبرت عنها في المفاوضات التمهيدية، وهي المواقف التي تتسم مع فترة تحرير التجارة العالمية وتخفيف القيود الجمالية، الكلية والجزئية.

وتقول المصادر أن هذا الموقف يستند إلى طبيعة العلاقات التجارية للإمارات وطبيعة سوقها المفتوحة، حيث لا تفرض الدولة قيوداً على الاستيراد أو التصدير أو قيوداً جمركية حقيقية باستثناء عدد قليل من السلع الخاضعة لرسوم جمركية منخفضة.

وتقول وزارة الاقتصاد والتجارة أن عملية انضمام الإمارات للاتفاقية ليست عملية آلية بل عملية تفاوضية، حيث لا بد من إجراء مفاوضات مع الدول الخاضعة للاتفاقية، وتحديد القوائم السلع التي يمكن أن تشملها، والتي يمكن بعضها حصر المزايا التي

يمكن للإمارات أن تجنيها من الانضمام للاتفاقية، وتقول الوزارة لكن في هذه المرحلة فإن إعلان الإمارات عن نية الانضمام للاتفاقية يعكس التضامن مع الدول النامية ومحاولة الحصول على أكبر مزايا لهذه الدول وإنهاء سيطرة الدول الكبرى على تجارة العالم الثالث، ويمكن الدول النامية من أن تصبح فريكة في القار التجاري العالمي.

التفاوض الجماعي

وكان مصرف الإمارات الصناعي قد تبنى إلى أهمية الجات الإمارات بالتنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي قبل الانضمام للاتفاقية الجات. وحدثت دراسة أعدها المصرف بعض الجوانب التنموية الضرورية التي يجب أن تسبق الانضمام للاتفاقية من بينها توحيد العملة

الجمركية ومحاولة دفع للتنسيق النقدي، بحيث يمكن الاتفاق على مبادئ مشتركة لحصصات الدول الخليجية، وكذلك تنسيق السياسات الخاصة بانتقال رؤوس الأموال، ولعلك الإسهام.

وتقول إن الاتفاقية بشكل عام تتيح فرصاً كثيرة لجميع البلدان ولو بصورة غير متساوية، حيث ستبقى الاستثمارات الأكبر والأهم للنمو والجموعات الاقتصادية الكبيرة والمنطوية، إلا أنه ليس أمام الدول النامية من خيار سوى تكثيف جهودها وتعاونها لتحقيق أقصى فائدة ممكنة من انضمامها لاتفاقية الجات. إذ يقدر مافي الخلل العالمي المتوقع من خلال تطبيقها بحوالي 200 مليار دولار تقريباً (61 ملياراً) للجموعة الأوروبية بنسبة 30.5 في المائة، و66 ملياراً لولايات المتحدة.

بنسبة 18 في المائة، و27 ملياراً لليابان بنسبة 13.5 في المائة، و27 ملياراً للشرق أوروبي بنسبة 18.5 في المائة، و16 مليار دولار للدول النامية بنسبة 8 في المائة، وستكون النافع التي ستترب على تطبيق الاتفاقية



حيث يتم إصدار قرارات منع استيراد الخضراوات للتأنيح الزراعي المحلي. وحتى الآن فإن احتمالات تأنيح القطاع الزراعي في الإمارات بالانضمام لاتفاقية الجات لا تزال محدودة خاصة وأن الصناعات الزراعية الإماراتية محدودة مما لا يجعلها في وضع تنافسي حقيقي مع الإنتاج الزراعي للمول الأخرى إلا في مواسم معينة.

ويقول بعض الخبراء أن انظرار الإصرارات لرفع الدعم عن الإنتاج الزراعي المحلي قد يؤدي إلى تضييد الاستثمار في هذا القطاع الذي يسمي قطاع الحبوبية أكثر من قطاعا إنتاجيا منافسا للقطاعات الإنتاجية والصناعات الأخرى مثل قطاعات الصناعة والمعارف والسياحة والتجارة.

ويقولون إن رفع الدعم قد يعني أن الذين دخلوا الزراعة للاستفادة من الدعم المالي لن يقدّم الحكومة سبيلاً لطلبون الآن تطوير الوسائل الزراعية للتعويش عما قد يلحق بهم نتيجة رفع الدعم.

والمتشكك في تأنيح القطاع الزراعي الإماراتي في حال رفع الدعم أن قدرته التنافسية مع الإنتاج الأجنبي ستكون محدودة بسبب قرب الأسواق الأجنبية للصناعات مما يجعل مثل تلك الفوارق بين إيران أو للمول العربية الأخرى بالبحر أو البر قليلة التكلفة. كما أن الموسم الزراعي الإماراتي موسم محدود مما يخلق فرصة أمام الإنتاج الزراعي الأجنبي لتثبيت أقدامه في السوق المحلي.

ويشوق الخبراء حدوث ارتفاع في أسعار الخضراوات بالمنطقة للمستهلكين الذين سيؤمنون أنفسهم مطمئنين لتسجل ترويق دعم الأسعار التي كانت تدعمها الحكومات.

ولكن سيصعب رفع أسعار الإنتاج الزراعي المحلي أولاً لأن دعمه إما أن يرتدأ لمواجهة تكاليف الإنتاج العالية والتي تحصل الحكومة جزءاً منها، وكذلك الحال بالنسبة للإنتاج الزراعي الأجنبي الذي يعني هو الآخر بدعم حكومي يشكّل مشكلة. ولكن في النهاية تقلل هذه الزيادة مسكوة بالعرض والطلب مما يؤدي إلى ضبط حركة الأسعار.

في المجال الصناعي فإن الإمارات كثيراً من دول الخليج معينة أساساً بتسريع تسيارة الصناعات البترولية والمنتجات البترولية حيث تلك في هذا المجال فرصة كبيرة لتطوير صادراتها للسوق العالمية التي كانت تحاول فرض البود كمة وقود، جرمكية تحقيق انتصايب الإنتاج البتروليكيولي الخليجي للسوق العالمية.

وتنظر لأن صناعات المنتجات النفطية والبتروليةكيولي تقلل عصب الصناعات الخليجية سيضع الانضمام لجات مجالات واسعة لنمو هذه الصناعات وتطوير صناعة المنتجات النفطية والبتروليةكيولي في دول المجلس التي تواجسه الآن إجراءات حمايتها في أسواق البلدان الصناعية وبعض الدول النامية.

وقالت أنه نظرًا لشخص دول المجلس يميزا كبيرة في إنتاج السلع النفطية والبتروليةكيولي. فقد جرت محاولات عديدة في تطلق الجات لاستيعاب هذه السلع من الاتفاقية، ولم تصحيد الدراسة قيام الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان باستغلال البند الخاص بالتأنيح في الاتفاقية لتقييد تطلق المنتجات النفطية والبتروليةكيولي في أسواقها خاصة في ضوء عدم وضوح هذا البند، مما يترك الباب مفتوحاً لخلاف للتفسيرات التي تستخدم في نهاية الطرف الأقوى بين أعضاء الاتفاقية.

وطالبت الدراسة أن تقوم بعض الصناعات الأخرى مثل مواد البناء والتقليد والأسمنت خاصة، وصناعة المعادن والصناعات المعدنية والمشتروبات منذ الآن برفع قدرتها التنافسية وذلك باستغلال الزايبا للوفرة في دول مجلس التعاون.

وجول تأنيح الاتفاقية على وفودات دول المجلس تقول الدراسة أنه سيكون مزيجاً إلى حد كبير، فمن جهة ستحصل دول المجلس على العديد من السلع التي تحتاجها بأسعار أرخص من الأسعار الحالية بسبب احتمال احتدام المنافسة وغاء بعض القيود والاتفاقيات الخليجية في العديد من الدول. ولكن قد يؤدي إلغاء الدعم من بعض السلع مثل الإنتاج الزراعية في أوروبا إلى ارتفاع كلفة فواردات في الزراعة، وتقل ولا يتوقع الخبراء التأنيح في الإمارات انكشافات لورية لانضمام الإمارات لاتفاقية الجات على السوق المحلية لكن هناك بعض القطاعات التي يمكن أن تتلقى لتأنيح أسرع أو أوضح من غيرها. فعلى سبيل المثال فإن الزراعة تستفيد من القطاعات المتطورة في الإمارات، يمكن أن تتأنيح يشدة في حالة دخول متاجلتها في الاتفاقية الجمركية.

ويتأخذ الدعم الحكومي الكبير لهذا القطاع كشلاً عديدة بدءاً من الدعم المالي للتأمينات الزراعية، ومروراً بدعم أسعار التسويق المحلي، وانتهاء بالدعم غير المباشر على شكل قروض، حماية لهذا الإنتاج في الموسم

(انتهاء من ١٩٧٥) في صالح الدول المتقدمة بمرات تنافسية سواء في الصناعة والخدمات والتكنولوجيا المتقدمة، أو في الإنتاج الزراعي واستخراج المواد الأولية.

وقالت الدراسة أن لانضمام دول مجلس التعاون للاتفاقية سيضعها أمام تحديات جديدة لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال تطبيق الاتفاقية الاقتصادية وإقيام السوق الخليجية المتشعبة التي تولي اهتمامات كبيرة للمساويف والمنافسة مع التكتلات الاقتصادية الكبيرة، خاصة وأن اتفاقية الجات تعطي المجال التجاري من أطراف المجموعة الاقتصادية الواحدة أمراً داخلياً وليس بولياً، حيث تحاول مختلف المجموعات الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي خاصة المجموعة الأوروبية تحلّي بعض الاتفاقيات السببية التي قد تجم من تطبيق الاتفاقية عن طريق المفاوضات مع الآخرين كتلة الاقتصادية واحدة.

وهنا نقول دراسة مصصرف الإمارات الصناعي أن للمجموعة الخليجية معينة بصورة مباشرة بهذا التحول المهم في العلاقات الاقتصادية الدولية الذي سيؤدي إلى الغاء أو تغيير الكثير من الأنظمة التجارية التي سادت وحكمت في المجال التجاري العالمي لسنوات طويلة.

#### التقرير الترويجي

وتنص الاتفاقية الجات على تحرير التجارة العالمية بشكل تدريجي بما في ذلك تجارة الخدمات كالمصارف والسياحة والاتصالات وصناعة المعلومات، التي اكتسبت مزيداً من الأهمية للاقتصادات الحديثة، مما سيخلق المجال أمام رؤوس الأموال والصناعات الأجنبية للعمل بحرية في البلدان الأعضاء في الاتفاقية. وتقول الاتفاقية أيضاً إلغاء التمييز في المشتريات الحكومية التي تحاول من خلالها بعض الدول النامية، بما في ذلك دول مجلس التعاون، تشجيع منتجاتها المحلية وتضييق أسواقها المحلية. حيث تمنع دول المجلس متجانيح المجال الآن لمنتجات سميرية تصل إلى ١٥ في المائة من المشتريات الحكومية مقارنة بأسعار للتجارات المستوردة.

واستعرضت الدراسة هيكلية التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون مع وضع تصورات بقلية لبعضها ما تضمنته الاتفاقية كحق اتخاذ إجراءات ضد الإغراق والإغدا الضمني والاتفاقيات التجارية التجارية.







دامت تصليح تصريف انتاجها في 120 دولة بما فيها الولايات المتحدة بدون مسلف وبدون حدود أو نظام الحصص.

والباضح ان المسؤولين في الامارات لا يأسفون على انهيار هذه الصناعة منطقياً، لأن هذه الصناعة كانت صناعة طفيلية من الأساس ولم تشكل قيمة ذات ورن كعصر انتاجي. الأمر الآخر الذي سنناقش به الامارات من خلال انضمامها لاتفاقية الجات هو مسألة حماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، لأن الاتفاقية تحمي للنول الاعضاء قدرة على المتابعة والشكوى من استخدام العلامات التجارية وبراءات الاختراع، وهذا يعني ان الامارات ستخلص من محاولات بعض الأجانب الذين حاولوا استغلال انفتاح الامارات لاتنتاج صنع ملقة أو مواد شسفا.

وخول تأثير لانضمام الامارات الى اتفاقية الجات على الأوضاع التصريفية الإسرائيلية، فإن هذا التأثير سيكون إيجابياً، ذلك ان الامارات بخلاف دول الخليج الأخرى لديها مجموعة كبيرة من فروع البنوك الأجنبية وأن يؤدي انضمام الخدمات المصرفية ضمن التي تأثير هكلي في القطاع المصرفي المحلي، وأن تسأل يمكن أن يؤدي الى تمكين المصارف الوطنية من التوسع وبخمول دول جديدة في سوق الامارات.

ويخشى الخبراء في الامارات كثيراً من نول الخليج أبشاً ان تها النول الغربية التي تمثل سولا مهمة للانتاج البتروكيماوي الخليجي الى الحصول على الاتفاقية من خلال تصوير القيود التي تفرضها على الواردات من المنتجات البترولية والبتروكيماوية بأنها نوع من حماية البيئة والذي لا يدخل ضمن القيود المشجوب رفعها في إطار اتفاقية

الجات.

ومن أهم للصناعات الاماراتية التي لم تتأثر بسبب الانضمام لاتفاقية الجات هي صناعة الملابس الجاهزة، حيث يلو إلى في الامارات حالياً ما يقرب من 170 مصنعة تقوم بتصدير كميات كبيرة من انتاجها للأسواق الأمريكية والأوروبية وبعض الدول العربية.

بصلة عامة لتدبير النظرة الأولى الى ان انضمام الامارات الى اتفاقية الجات سيشعل هذه الصناعة ويفتح اسواقاً جديدة امامها، لأن الاتفاقية تضمن تخفيض صنادير هذه السلعة دون قيود كمية أو جسر كمية. لكن البعض يقولون ان الاتفاقية تسبب في تلويع اضرار كبيرة لصانع الملابس الجاهزة الاماراتية.

ويغسر هؤلاء ذلك بالنسول ان مصانع الملابس الجاهزة الاماراتية هي في الأصل مصانع نسوية جاءت للامارات هرباً من القسود التي فرضها الولايات المتحدة عليها، بعد ان تجاوزت تلك المصانع الحصص المسموح لها في السوق الأمريكية. ومن ثم وجدت هذه المصانع في الامارات مخرجاً ملائماً، حيث بدأت باستخدام الامارات كمكان تغير فيه علامة بك الصنع الأصلية بعلامة صنع في الامارات، وهذه الطريقة استطاعت ان تحل السوق الأمريكية من التباين بعد ان خرجت من الباب.

والد تدبير الإدارة الأمريكية لذلك وفرضت قيوداً جديدة على الانتاج الاسيوي كما فرضت نظام الحصص على الامارات التي كانت بدأت باستقبال عقوبات من المستهلكين الاسيويين في هذه الصناعة.

ومع ان القيمة المحلية المضافة في هذه الصناعة تبدو هامشية وتقتصر على الطائفة الرخيصة فإن هذه الصناعة كانت مرشحة للدرجة التي استقطبت مستثمرين محليين ولكن بعد توقيع اتفاقية الجات يرى البعض ان المرحلة التي كان فيها المستثمر الاسيوي بحاجة الى مظلة من دول أخرى لتصريف انتاجه لم تعد ملائمة وان المصانع الاسيوية اصبح بمقدورها العودة الى قواعدها ما





المصدر: **الفاصل**

التاريخ: **٢٠٠٤**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## احتمالات قوية باشتراك الصين في اتفاقية أجات

□ بكين - وكالات الأنباء:

أشار المفوض التجاري للمجموعة الأوروبية ليون بريتان إلى احتمالات اشتراك الصين في الاتفاقية العامة للتجارة الحرة والتعريفات الجمركية - أجات - خلال العام الحالي على أن تتم مناقشة الموضوعات الخاصة بالتجارة وحقوق الإنسان بشكل مفصل. وقد جاءت تصريحات بريتان بعد مفاوضات مع عدد من المسؤولين الصينيين حول العلاقات بين بكين ودول الاتحاد الأوروبي والتحاق الصين بالاتحاد. ويذكر أن الاتحاد الأوروبي يريد من الصين خفض تعريفاتها الجمركية وتيسير شروط استثمار الشركات الأوروبية في قطاعات التوزيع والبنوك وشركات التأمين بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات حماية لمواجهة احتمالات ارتفاع أسعار الصادرات الصينية. وكانت الصين إحدى الدول المؤسسة لأجات ولكنها

خرجت منها بعد سيطرة الشيوعيين على الحكم في ١٩٤٩ وتطلعت بطلب للانضمام مرة أخرى في ١٩٨٦.

وذكر بريتان أنه قد أثار موضوع انتهاكات الصين لحقوق الملكية الفكرية مشيراً إلى أن التفوق الصيني في مجال صناعة الأقراص المدمجة في غياب اتفاقيات مع الشركات الأجنبية قد تدفع بنوع من القرصنة في هذا المجال.

وكان وزير للتجارة الصيني «ويي» قد وعد بريتان بدراسة تجربة كوريا الجنوبية التي استخدمت تراخيص للتصدير لمواجهة مثل هذا النوع من القرصنة.

وأوضح بريتان أن اشتراك بكين في أجات إنما يرتبط بمدى تقدمها في مجال رعاية حقوق الإنسان والذي يعتمد جزئياً على مدى النجاح الذي تحرزه الصين في تطبيقها لقوانين الاقتصاد الليبرالي الحر.





المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

## موقف عربي موحد للتعامل مع اتفاقية «جات»

ومعنى درجة التفكير في قيمة وهم تلك الوراثة مستقلاً كما أن  
الجمعية التأسيسية لمصادرات الدول العربية تظهر إلى أوروبا  
التصديق لكل من أوروبا وشبهية ١٧٠٠٠٪ والدول العربية ١٧٠٠٠٪  
وأسيا ١٧٠٠٠٪ وأمريكا ١٧٠٠٠٪.

ومعنى بول نظراً لأن قرارات جولة أوروبا ذات آثار كبيرة  
على كل من الدول الصناعية للتقدم وكذلك على الدول النامية  
لذلك يجب التعرف على آثار جات على الاقتصاد العربي حتى  
يمكن من إعادة بناء السياسات التجارية العربية للاستفادة من  
منظومة التجارة العالمية في المستقبل.

وكشفت د. علي عبد الكريم عن أن الأمانة العامة للشؤون  
الاقتصادية تجهز حالياً لائحة دعوة يشارك فيها خبراء الاقتصاد  
العربي وخبراء من منظمات العمل العربي المشترك لدراسة  
التغيرات الدولية والاقتصادية الزامات وخاصة جات.

وقال محمداً لم يعد أمام الدول العربية الوقت الكثير كي تعيد  
ميكانيكا الاتفاقية في الوقت الذي حصدت جات نظراً لسمعية  
للناس والاشهاد البلدان العربية

لكن أوروبا خاصة بها.

وأضاف أن هناك مشاير من

مئاته بعض البلدان العربية من زيادة

معدل البطالة مع تحوير التجارة

الدولية ما لم يتم زيادة الاستثمارات

الصناعية والزراعية في المستقبل

مضياً إلى أن الاستثمارات الأجنبية

الدولية ستتجه إلى البلدان التي هناك

قاعدة تكنولوجيا متطورة فضلاً عن

قدرتها على تقديم الطفرات وإن تده

بطيئة الحال إلى البلدان الأقل تقدماً

من الناحية التكنولوجية.

وأشار إلى أن للجلس الاقتصادي والاجتماعي دعا في  
اجتماعه الشهر الماضي خبراء من كافة الدول العربية ومنظمات  
العمل العربي المشترك ليجتمعوا في القاهرة لشهر القادم  
لتقديم رؤية تفصيلية دقيقة من تأثيرات جات على الاقتصادات  
العربية والشروع بمولد عربي موحد للتعامل مع هذه الاتفاقية.  
وأوضح أن هذه الدراسة ستغطي كافة الجوانب الاقتصادية  
التي شملتها اتفاقية جات والتوصل إلى الشكل المناسب  
للتعامل معها مؤكداً أن القبول بشكل جماعي يبرز الموقف  
التفاوضي العربي أمام العالم.

وعزز ذلك بقوله أن اسراع بادن الولايات المتحدة الأمريكية  
وكترا والكمبود في إقامة منطقة التجارة الحرة (نافتا) قبل  
توقيع اتفاقية جات مجلسيين قبله خير دليل على التفاوض في  
شكل جماعي يضاهي من المكاسب التي تحصل عليها فيما لو  
تفاوضت فردياً.

وأضاف أن التكتلات الاقتصادية صنع مزايًا تفصيلية للبلدان  
الأعضاء فيها من المستحيل التنازل عنها

معد الدول في اتفاقية جات مثيراً إلى

أن الدراسة التي يعكف الخبراء على

اعدادها حالياً ستسبب تضارباً على

الاستثمارات الأجنبية في اتفاقيات العمل للمزمن للشركة والتي

والت في الخمسينات من هذا القرن.

يدعاً إلى تفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك وإعطاء

عناية أكبر لعملية التفاوض ومعالجة العمل العربي المشترك  
وتأجيل المعوقات التي تلف ألسانها ويطغى من الانكسارات  
التي تسمح لها بالبروز. العمال وسهول مهمتها في زيادة  
التبادل التجاري العربي ولكي يتمكن الاقتصاد العربي من أن  
يستفيد من إمكاناته.

وأشار إلى تركيز آراء العرب في كل من أوروبا وشبهية  
١٧٠٠٠٪ وأسيا وشبهية ١٧٠٠٠٪ وأمريكا الشمالية ١٧٠٠٠٪ ما

حث د. علي عبد

الكريم الأمين العام

المساعد والمصرف

على الإدارة العامة

لشؤون

الاقتصادية

بجامعة الدول

العربية البلدان

العربية على اتخاذ

موقف موحد

للتعامل

مع

الاتفاقية

العامية

للتربية

الجمركية

والتجارة، جات،

والتي وسعت

عليها ١١٧٧ دولة في

تسهيرو الماضي.



# الأمم المتحدة لا تدخل لها باتفاقية الجات ولا تتفهم مسؤولية نتائجها

تفكيكا لخلق هائلات لاني اجتمع عام ١٩٩٧

وفي إطار منطق ان الأمم المتحدة واميتها العلم وكبار السياسيين هم من لا يكون ربحهم الحركة في النظام العالمي الجديد - فإن ربه السيد صمبر يعتبر ان التنازل الدولي العام الذي يوصله بالبرقعة الحاقية التي تحمل الهجوم والتحكم على امين عام الأمم المتحدة وسيداً مقرباً من السيد صمبر مطروحة - للتشاور - وان كان ذلك على حساب احترام ادبي لايه ذكاه وبطلة للارباب

وكان الأولى - به وهو ان العلم لاساعد الاعمال التي يترتب عن ربط علمية من جهة الاخصيص الاماني للارباب البحث اليومي والفرقة الحاقية للامم - عندما تتصلب في الظاهر - ان يبحث من ابعادها العلمية حتى تتجلب اللغة الدولية سعة السطوة الدولية التي وصلت بصحة الأمم من قبل تحت سيطرة ملحق الاستعلام والتعصب والقرع الغاشية

وقد اعد رد سيطرة الامين العام لاساعد لشئون الاعلام للأمم المتحدة لشئون وسط الامم - للفرقة - لانه في المسموحين فياخذين من الاتهامات العلمية الزميمة في ملحق الحرم الامم امم - مع موز صريف لجاس الا ان من اتفاد قراراً حاسماً شمع يعرض ربهما السهولة في فلسطين من ان تتساق ابل لهارم رمي اسويرويل السيد صمبر الاتارية فيها خرج على حده من اجل التفحص وتضميل للخلق في الكتابات السطوية

وتخشا ان تلك الا توجه بلق الفكر والحقبة للامم العام لاساعد لشئون الاعلام للأمم المتحدة ان ربه انما يتكبر كل للماحول الصورية من العقيدة الدولية الامم المتحدة وتامع الامم طرقة متقنة ومزودة من ملحق حقوق الانسان ادخل حدود الادب والبرقة السطوية في خطابه البري العام بشهور التي كان يرضى سيادته الامم المتحدة - فيها مضى وسبق - ان يوت كل سكان العالم بمسرح لهم تحت يده - انه يوت كل من التسليم بكل الامم ويطرقات الاطلاق لا يحتاجون لثبوتة للتوصل على مبركته للفرقة من لحد ان اسعني الذين استقلون ذبل للحدول لا يرضى عليهم لامت بعد السيد صمبر حتى لا تورطه مبرجوا والسيد صمبر حتى لا تورطه الدولية والتشاور



السيد صمبر

للتفحص الصحفي اصبح يتكلم فرمنا هملونيا من كبيت العالمي للأمم المتحدة في نيويورك ويحتاج الى شهادة رسمية من السيد الامين العام المساعد

وتضمن رد السيد صمبر توضيحات راي لها لامة ابراش ساسة الاكفاء التي كان ينبغي ان تتلهاها رواية الامم المتحدة الامم المتحدة ما يلي ١- الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (المعروفة باسم الجات) ليست منظمة دولية وإنما كما يتضح من اسمها هي اتفاقية دولية أو معاهدة لها طبيعة تعاقدية كما ان الأطراف المتعاقدين لدى الجات عددهم ١٠٢ دول أي نال بكثير من اعضاء الأمم المتحدة وعندهم ١٨٤ دولة وفي ضوء ان الجات اتفاقية أو معاهدة فإنه لا ربطها بالأمم المتحدة سوى علاقة تعاون تنظمها اتفاقية بين سكرتارية الجات من ناحية وسكرتارية الأمم المتحدة من ناحية أخرى - وإن نتائج جولة اورو جواي تحمل مسؤولياتها الأطراف المتعاقدين لدى الجات ولتئين قاموا بالتفاوض حول هذه الاتفاقية ما بين ١٩٤٦ و ١٩٩٢ فإذا كانت سلبية في نظر البعض أو جيدة في نظر البعض الآخر فإن من يتحمل مسؤولية اقتراحهم مفاوضو دول الأطراف لدى الجات وليس الامين العام للأمم المتحدة

آ- ان منظمة التجارة العالمية الجديدة لم تتلأ بعد وحلي بعد تشكيلها فإنها لن تكون جيدة للأمم المتحدة لأن اعضاء هذه المنظمة لم يعربوا عن رغبة في جعل المنظمة الجديدة تابعة للأمم المتحدة وإنها تتمد كل البعد عن المنظمة التي كان مقروضا اقامتها في إطار الأمم المتحدة

تالي الامم

الاقتصادي ردا من السيد سمير صمبر الامين العام المساعد للأمم المتحدة لشؤون الاعلام حول رؤيته



المشورة ومعاون الجات - استقار لتقديم وتضمين الخلفه الذي تتلوات حصرا لجانب من مسؤول دول القامية للوضعية مع تطبيق القواعد والاكام التي تضمنتها الاتفاقية الأخيرة للمعاهدة في نطاق الجات والسامد بالتفاقية دورة اورو جواي - وتضمنت الرؤيه في ختامها الاشارة في شعور الدول القامية بالافتقار للعلاقة الدولية واست الحاجة موثوق الأمم المتحدة واللوائح الدولية للجنة لحقوق الدول والتحريرات الانسانية وبذلك على ذلك في اشارة عابرة ولكنها واضحة كما نال عاليا ويتكثف السيد لدى الراي العام الدولي وفي الامم الدولي لاسلوب التكون بطرس غالي الامين العام للأمم المتحدة والذي يرى للخبيرون مخالفة جملة وتفصيلا لمصوص وروح ميثاق الأمم المتحدة وكافة اللوائح الدولية من خالتمراج عديدة في مذهبها معارسة لسلطة ومسؤولياتها في اليوسية والتهديد وانها الدماء التي تراق ليل نهار تحت سماع ويصر القوات الدولية بغير اذكار قرار واضح ومصرح من مجلس الأمن وقهره والتفسيرات للتلفقة التي يدرج بها الامم العام للأمم المتحدة يومها على رؤوس الاشهاد

وتضمن رد السيد صمبر ما يصفيه ايضا ساما من تاريخ الجات وهي ايضا ساما لا يخلو منها اي كتاب مبرسي ولا تدل من قريب او بعيد في صلب لاد الذي يرتكز على تأكيد نفس عقيدة الامم المتحدة للتي لا تدع للخبيرين للاستدراك والتعجب وهي عقيدة احتكار العلم والمعرفة ثابطة عن الآخرين والكافة عليهم - حيث يتكر السيد الامين العام المساعد لالامام تدخل الامم المتحدة في تجاوز حدود مجال التفحص له وكان مجال







المصدر : ..... سوق الحبوب

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... 1992

الرسميون يعتبرون هواجس المتخوفين، انطباعية وغير متابعة،

# المغرب مستعد للاتفاقية بعد 10 سنوات من التكيف

## ماذا تعني الجات عربيا؟



- 90 في المائة من المبادلات التجارية تتم مع أعضاء الاتفاقية
- اندريس طراقي: للمنتجات الزراعية ستستفيد وقطاع
- المنسوجات يطبق بنود الاتفاقية تدريجيا خلال 10 سنوات
- الجات لا تلغي الاتفاقيات التفضيلية والثنائية والإقليمية
- جمعية المصدرين تحذر من احتمال انهيار 220 شركة
- الاتفاقية تسمح بفرض رسوم مرتفعة على الواردات ولا تتطلب إلغاء إعانات زراعية





### الدار البيضاء: من غرام مسرجة

كيف سيخاطر المغرب بالتفاقية «الجات» التي سيقومها دول العالم على أرضه في إبريل (إنسان) المقبل؟ هذا السؤال هو عنوان الجدل الدائر في الأوساط الاقتصادية المغربية منذ أوروغواي إلى نهاية ناجحة إلى مرة أسفرت عن الاتفاق الذي سيوقع رسميا في مراكش لتخيل العلاقات التجارية الدولية مرحلة جديدة غير مسبوقة.

فوسط الجدل الدائر برزت آراء عديدة تحذر من الآثار السلبية التي ستخلقها بالمعاملات وبالإقتصاد المغربي من جراء تنفيذ الاتفاقية التي تهدف إلى تخفيف الحواجز التجارية، ولكن الجهة الرسمية المغربية المسؤولة عن تطبيق بنود الاتفاق لها رأي آخر وهي أن القممات المغرب مستعدة للانفتاح «الجات».

وقد انضم المغرب إلى اتفاقية «الجات» في 17 يونيو (حزيران) سنة 1987، بعد عدة سنوات من بدء تنفيذ سياسة للاسستيراد إلى أن دخلت سنة 1993 وتطبيق برنامج التسعير الهيكلي بتنسيق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وتعتبر البرنامج والتخفيف التدريجي من الرسوم الجمركية وأن تعد عالية كما كانت قبل سنة 1983، كما نتج عنه حذف الأمانة (ج) من التوالج التي تحدد المواد المستوردة وعند منافسة للمواد المصنعة مغربيا، وكانت السلطات ترفض الحصول على خصمة للاسستيراد إلى أن دخلت سنة 1987 الاتفاقية (ج) ووسعت الأمانة (أ) وأصبحت تمثل نسبة 78% من المواد المستوردة ولم تعد السلطات تتطلب خصمة للاسستيراد إلا بالنسبة لـ 13 يدخل في الملائمة من الواردات، على أساس أنها ستحذف في ما بعد مهنيا لتصبح الرسوم الجمركية مفتوحة للاسستيراد.

ورافق هذا التحول تخفيف تدريجي للرسوم الجمركية إذ أنها كانت في سنة 1987 تتكون من ثلاثة أنواع من الرسوم هي الرسوم الجمركية، الرسوم الخاصة على الاستيراد، الطوائف الجمركية. وفي يناير 1988 تم دمج تعويض الرسم الخاص والقيمة 5 في المائة

والتخفيف الجمركي وقيمة 10 برسم موحدة له قيمة موحدة تبلغ 12.5 في المائة مع وجود استثناءات قليلة قررت في القانون المالي (المزانية) الأخير لسنة 1994، وفرض القانون تطبيق نسبة 12.5% على المواد المصنعية، و10% على مواد التجهيز، و15% على باقي المواد الأخرى. وحده القانون المالي الأخير نسبة الرسوم الجمركية بـ 33% باستثناء بعض المنتجات الزراعية التي تخضع عليها نسبة 40% إلى 45%، وتعتبر الأوساط الحكومية أن هذا التخفيض إلى هذا المستوى بعد أن كانت تصل إلى 400% قبل تنفيذ برنامج التعديل. بلما كبيرا على سياسة التخفيف الاقتصادي، واستعداد المغرب التدريجي لدخول مرحلة تنفيذ اتفاقية «الجات».

وتؤكد تلك الأوساط أن 60% من مبادلات المغرب التجارية الخارجية تتم مع دول الأعضاء للاتفاقية العامة الجمركية (الجات) للدلالة على أن التحويلات التجارية لا تشكل حثا فاجيا بالنسبة للمغرب وأنه على خلاف ما تدّخله الصحافة الاقتصادية من أن «الجات» لا تضمن للمغرب الحفاظ على نسجه الاقتصادي، وإنما ستتمكن سليا على المعاملات المغربية وستفرض الأسواق المحلية بالواردات، فمن السلطات المغربية قطعت مسافة 10 سنوات في تعديل وتكييف الإقتصاد ومن لم تحريره بناء على تعاليفه استوى مع من التطور وقوة الأداء والمناخ، وأنه عندما كان وقت التصديق على «الجات» فلا يتطلب من المغرب التزول من حضانة جمركية تبلغ 400% إلى 45% وستكون للتطبيقات أقل بكثير من ذلك وهو ما سيحتمل الصناعة كساعة على للناس.

ومن الإعلان من وصول جولة الأوروغواي إلى نهاية ناجحة وإلى تاريخ توقيع الاتفاقية في مراكش والأوساط التجارية والإعلامية وشبه الرسمية في جدل حول مدى استفادة المغرب من تطبيق الاتفاقية «الجات» ومدى تأثير بنودها على الإقتصاد المحلي.

ولجبت أن المواقف التي برزت وسط هذا الجدل مواقف شخصية انطباعات لا تقوم على أساس علمي وليس لها خبرة في بنود الاتفاقية

ومدى استجابة الإقتصاد المغربي لهذه البنود، حيث أن تلك المواقف بيت أن أصحابها لم يكونوا مواكبين لعملية التخفيف والتخفيف الجمركي ولا لأهداف السياسة الاقتصادية. وإذا ذلك أصبحت الجهة للتغطية حول «الجات» هي وزارة التجارة الخارجية والاستثمار الخارجي بعدما كان المخطبون متحفون وأصبحت هي المكلف بملف «الجات» ومسؤولة عن الإجابة حوله للجهات الإعلامية وغيرها.

وهذه وجهة نظرها حول الملف الذي طرحته وللشرق الأوسط وبعبقها وجهة نظر جمعيات للمصنّين الزراعيين الذين عنها في لقاء 10 فبراير (شباط) الجاري في الدار البيضاء.

«الشرق الأوسط» سالت دريس طرافي مدير ديوان الوزارة في الرباط حول تأثير تطبيق الاتفاقية «الجات» على الإقتصاد المحلي المغربي.

أوضح دريس طرافي أن نسبة التجارة الخارجية لتغمر، من دول الأعضاء في «الجات» تمثل أكثر من 60%، وأضاف أنه يحكم الانضمام في الاتفاقية «الجات» من التجارة الخارجية وتصحيح والتعريف الجمركية تصحيح خاضعة لجانين ومقتضيات هذه الاتفاقية المتعددة الأطراف وبخاصة احترام مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية والمعاملة الوطنية وعدم اللجوء إلى الإجراءات غير الجمركية لحماية الإنتاج الوطني حيث تتم هذه الحماية عن طريق الرسوم الجمركية.

أسد. وحول الرباح التي يمكن قطعها في حال تطبيق الاتفاقية على البعثات وما هي التغطيات التي ستشكل في المرحلة الأولى، وتقوم هذا الأخير، قال دريس طرافي، إن الإجابة على ذلك تدرج ضمن أحد أهم محاور المفاوضات التجارية للخدمة الأطراف التي تمت في إطار جولة الأوروغواي وأنه محور (تخفيض الرسوم) الذي يتخضع من ثلاثة قطاعات: المواد المصنّعة، المواد الزراعية، المواد للتسيير.

معاملة تفضيلية. وأضاف طرافي أن مبدأ التفضيق على البعثات بتطبيق بشكل أساسي على القطاعين الزراعي والتسيير.





الاتفاقيات للشروط التي ستعطيها الجات في كل اتفاق تعاضدي حتى يمكن الاستثمار في تطبيقه بشكل متوازن مع أحكام الجات.

وقال إنه حتى الآن لم تنضم إلى الجات سوى ست دول عربية هي مصر والمغرب وتونس والكويت وموريتانيا والبحرين وأن السعودية والأردن مطابقت بالاتضمام إلى هذه الاتفاقية أخيراً.

غير أن هذا لا يعني عدم وجود اتفاقيات تجارية تعاضدية ثنائية تربط للدول العربية في ما بينها، سواء كانت ثنائية أو في طرف في اتفاقية تفسير وتوضيح للمباداة التجارية تعريبية للميرمة في إطار جامعة الدول العربية.

وأكد طرقي أن هذا الإطار التعاضدي يتكتم صيغة تعريبية ترفض بمرور للبيوتك الأجنبية أصول الإفصاح ونشر الميزانيات وغير ذلك ولخص طرقي لوقوف المغربي، بأن العهد النهائي لحوالة الأوروغواي لتي الاتفاقية والتحرير التعريفي لهذا القطاع. وقال إن المغرب قام بإصلاحات للقطاع البنكي وأصدر قانوناً جديداً للبنوك يتوخى التروية والشفافية ويضمن الموعدين ويعزز رقابة على الاحتياطي والملاءة، وينص على تبسيط الإجراءات لجهة الترخيص للبنوك الأجنبية لتعمل في المغرب وأن مبدأ التحرير في التحرير الاقتصادي المغربي على مدى 10 سنوات جسد المغرب مواكب لها ما جاءت به أحكام الجات.

المخول  
في إطار الجدل الدائر حول تأثير تطبيق الاتفاقية على الاقتصاد

في مستوى يضمن حماية كافية ومقولة لإنتاجه الوطني وفي المقابل مستفيد للمغرب من تخفيضات جمركية وإزالة القيود غير الجمركية الناتجة عن مفاوضات جولة الأوروغواي، الشيء الذي سيترتب عنه توسيع وتنوع الأسواق بالنسبة للمصناعات المغربية.

وحول السياسات وإجراءات التكيف التي ستسوجب اتخاذها لتمكين الاقتصاد الوطني من الصواء لتخليق «الجات» وبالتالي للتحرير التدريجي السوق المحلي، قال طرقي: إن تطبيق نتائج «الجات» يستلزم اتخاذ إجراءات التكيف الفعالة بضمنها استغلال جيد للإمكانات المتاحة في هذا الإطار وبتهنية مختلف القطاعات لمواجهة المنافسة الدولية.

وقال إن المغرب يتولى إجراءات التكيف أساساً تحول دعم القدرة

التنافسية للإنتاج، وأن الحكومة عاكفة حالياً على دراسة عدد كبير من الإجراءات التي تصب في هذا الاتجاه، وبخاصة ذلك المتعلقة بتحصين محيط الشركات والمصنوعين واليات إنتاج المصنوعات وتنويع للأداسة والتخفيض من تكاليف الإنتاج وتبسيط الإجراءات التنظيمية.

وحول ما إذا كانت أحكام «الجات» ستؤثر على اتجاهات التجارة الخارجية بين أسواق المنطقة وعلى تنشيط الأسواق الإقليمية نفسها، قال طرقي:

إن هذه النقطة تخرج في إطار التناقض القانونية التي أثرت أخيراً بشأن الاتفاقيات التعاضدية، ومواقف «الجات» من التفضيل التي تعكس استثناء مبدأ الدولة الأكثر رعاية.

وقال إن «الجات» لا تلغي هذه الاتفاقيات التعاضدية بشرط أن تكون أحكامها مطابقة لأحكام «الجات» خلافاً لما يعتقده البعض من أن «الجات» ستقضي التعاون الإقليمي وأوضح أنه يجب استغلال هذه

وأوضح ذلك قائلا بالنسبة للقطاع الصناعي فإن العهد الثاني لجولة الأوروغواي ينص على تخفيض إجمالي الرسوم الجمركية بمعدل 36% مطبق على مستوى 6 سنوات. أما على مستوى الدعم الداخلي لهذا القطاع فإن التخفيض المقرر يبلغ نسبة 20% موزعا على ست سنوات.

وأما في ما يتعلق بالإصانات المخصصة لدعم المصناعات فإن تخفيض هذه الإعانات سيتم بنسبة

36% والكميات المتوقعة بنسبة 21% على أعداد ست سنوات أيضاً. ويؤكد طرقي أن المغرب ولكونه من الدول النامية سيعطي معاملة تفضيلية تجسد في ثلاث نقاط: أولاً، إمكانية تشتيت رسوم جمركية مرتفعة على الواردات.

ثانياً، تطبيق التخفيض الملتزم به خلال مدة تمتد إلى 10 سنوات عوض ست سنوات بالنسبة للدول المصدرة. وثالثاً، هذا التخفيض أقل من التزامات الدولة المصدرة بنسبة الثلاث.

ثالثاً: عدم التزام المغرب بالتخفيض من الدعم المخصص للقطاع الزراعي على أساس أن هذا الدعم يمثل أقل من 10% من الإنتاج الزراعي.

ميزة المنتجات الزراعية  
وأوضح طرقي لجهة المغرب التنافسية في مجال المصناعات

الزراعية انطلاقاً من أن ارتفاع تكاليف الإنتاج عند منافسي المغرب وهو الارتفاع الناتج عن تخفيض الدعم والإعانات المقدمة للزراعة والمزارعين بنسبة الثلثين عن المغرب فإن التخفيض لدى الدول المصدرة يعني توفير الحماية الإيجابية للقطاع الزراعي المغربي ويزيد من القدرة التنافسية للمصناعات الزراعية.

أما بالنسبة لتجارة النسيج فإن مسلسل دمج هذا القطاع في إطار الاتفاقية سيتم خلال ثلاث مراحل مدتها 10 سنوات وتحدد في كل مرحلة نسبة معينة من واردات النسيج مع لرفع التعريفي من الحصص المطبقة من طرف الدول المصدرة.

وفي ما يتعلق بالواد الصناعية أكد اديس طرقي أن المغرب قدم عرضاً يمتدزم فيه بتجريب الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية





وفي الوقت نفسه طالبوا السلطات بأن لا تضر جهودا من أجل الفعّال من المصالحات الزراعية والحفاظ على المكتسبات المحققة في هذا الميدان وعلى مستوى الأسواق التقليدية للاتحاد الأوروبي.

وطالبوا بأن تكون الاتفاقية الثنائية المقبلة بين المغرب وأوروبا محافظة على مكانة المنتجات المغربية داخل الأسواق الأوروبية التقليدية، وبأن تساهم هذه الاتفاقية في تحسين ظروف دخول المنتجات الفلاحية المغربية التي تعاني منذ امد بعيد من حواجز غير تمييزية ويعتبرون أن لا مبرر لها مثل السعر المرجعي، الرسم التعميمي.

ومن خلال الموقف الرسمي الذي عبر عنه ادريس طراقي وموقف الجمعيات السالف الذكر، لا يظهر أن الحكومة المغربية توافق على كون «الجات» لا تضمن للمغرب الحفاظ على شريحة الانتصاف، ولا ترى الحكومة في «الجات» مظلمة يراء الآخرون من أنها ستفتح كل شيء امامها كالعامة، وإنما ترى فيها اتفاقية تخلق بنودها بالتدريج أي ١٥ سنوات بدل سنت سنوات للدول المصنعة، وترى فيها حماية لمنتجاتها الزراعية عندما يتم رفع الدعم عن المواد الزراعية والمزارعين في الدول المصنعة بنسبة الثلثين عنها.

الحل، نورد ملفصفا للمطالب والواجب التي عبرت عنها مجموعة من الجمعيات التي تمثل المصدرين المغربية للمواد الزراعية خلال لقاء عقد في ١٥ فبراير (شباط) الجاري في الدار البيضاء.

وعبر هؤلاء عن مخاوفهم من كون أوروبا الموحدة وضمت مجموعة من الإجراءات تنظم علاقتها ما بين الدول المنتجة لها من جهة ومع الدول الأخرى من جهة ثانية.

وقالوا إن أوروبا تعمل حاليا على مطابقة قوانينها مع مقتضيات تحرير التجارة العالمية طبقا لاتفاقية الأورو جواي، وأنها إن هذه الإجراءات ستتمسك سلبا على المصالحات المغربية إلى أوروبا، وقالوا إن حوالي 220 مقالة (شركة) ستخلق أرباحا وأن حوالي 5000 عامل سيجسّدون عرصة للبطالة.

واكدوا أن اتفاقية «الجات» التي ينتمي إليها المغرب لا تضمن له الحفاظ على شريحة الانتصاف، وأنه لا بد من العمل على خلق شروط لتقوية هذا التنسج حتى يتمكن من رفع التحدي والقيام بدوره في تطوير الاقتصاد الوطني.

وأصدر المجتمعون بيانا قالوا فيه أنهم يدعمون السياسة الحكومية في مجال إبرام اتفاقية جديدة بين المغرب وأوروبا على ضوء مقترحات الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية «الجات».







المصدر : ..... ورق الأوسط

التاريخ : ..... ٦ محرم ١٤١٤ ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



# منح الأردن وضع «الأولى بالرعاية» والانضمام يدفع الى إعادة النظر في قيود تراخيص البنوك الأجنبية

● تنشيط الصادرات يتطلب تحسين نوعية وخفض تكاليف الإنتاج

● الانضمام لا يستدعي تعديلات تجارية مهمة

● حرية التصدير الى فلسطين واسرائيل





## عمان والشرق الأوسط

يعاني الأردن عجزاً زمنياً في الميزان التجاري، حيث يقدر ذلك أهم مصدر من مصادر استنزاف احتياطات المملكة من العملات الأجنبية نظراً للصعوبات الكبيرة التي تواجهها الصناعات الأردنية لموصول إلى الأسواق الخارجية، مما يرافق ذلك من زيادة مطردة في المستوردات.

ويأمل الأردن في هذا المجال من خلال الانضمام للاتحادات، لاستفادة من معاملة الدولة الأكثر تفضيلاً، حيث يمكن إلغاء القيود لكافة المرفوعة على الدول غير الأعضاء ما قد يحفز فرص بعض الصناعات الأردنية إلى أسواق بعض الدول الأعضاء التي لا يصادر الأردن البضائع بسبب أضرارها التجارية وحسب الكميات التي تواجه صادراته في التصدير لدول أخرى لكونه غير عضو في الاتحاد.

غير أن مخصصين أشاروا إلى أن تشييد صناعات الأردن مرتبط بقرضه على تحسين مستوى ووعية صناعاته وخفض كلف الإنتاج، حيث يمكن أن يقل التركيز الطبيعي للصناعات الأردنية الممثل في الفوسفات والبوتاس إلى بعض الصناعات الناشئة التحويلية، كصناعات الملابس والسجاد، والصناعات المعدنية الخفيفة وغيرها من هذه الصناعات التي لا يخفى الصناعيون تخوفهم من تنافسها، كما تقيّد مصادر الصناعيين في الأردن.

## صناعة المنسوجات مستقر

ويذكر يوسف مشعل مدير مصنع شركة المنسج، أن قطاعات الملابس تحديدًا مستقر ويعتبر أن لصناعات في الأردن ستكون هي الأكثر تضرراً من جراء انضمام الأردن للاتحادات، حيث أن فرص ضريبة المبيعات جاء تعديداً لبيعية الصناعات الناشئة في الأردن في وضع تنافسي صعب.

غير أن مصادر مقربة من الحكومة تؤكد أن انضمام الأردن للاتحادات، سيضفي منافسة أكبر على جهوده الإصلاحية لدى المؤسسات الدولية وهو ما قد

يسهم بحصول الأردن على مزيد من المساعدات المالية والفنية والقروض الميسرة.

وتضيق ذات المصالح له الشرق الأوسط دولة اتفاقية الحجات، تتيح لاية دولة عضوة تحظى بمعاملة تفضيلية من قبل مجال التجارة الخارجية من قبل أي عضو آخر يارامزة بالتفيد بخصوص الاتفاقية وبالتالي إلغاء أي قيود إضافية قد يفرضها على صادرات تلك الدولة، وأشار إلى أن إسرائيل، وهي عضو في

الحجات، لن تتمكن من وضع عقبات أو عوائق إدارية أمام الصناعات الأردنية إلى مناطق الحكم الذاتي مستقبلاً.

ولم يجر في الأردن حتى الآن دراسة واقعية تستعرض تفاصيل بنود التجارة الخارجية لتحديد إيجابيات وسلبيات الانضمام إلى الحجات، إلا أن هناك اتجاهاً عاماً متفائلاً لا يرى مبرراً للقلق من أن يؤدي انضمام الأردن إلى الحجات، إلى زيادة المستوردات من السلع الصناعية والزراعية بصورة قد تضر بالإنتاج المحلي، حيث تسمح الحجات، للدول الأعضاء بوضع قيود كمية مؤقتة على استيرادها حسب ظروف العرض والطلب.

ومع مضي الأردن في تحرير التجارة الخارجية وتحديد معدل حماية الصناعات المحلية بنسبة 30 - 35% وتخفيض الرسوم على غالبية المستوردات إلى حد أقصى 50% واتساق ذلك مع النسب المعتمدة رسمياً من قبل الحجات كحدود عليا للتعرفة المرفوعة على المستوردات السلعية بين الدول الأعضاء، يمكن للأردن الاستفادة إلى حد كبير من انضمامه لدول الاتفاقية.

وعلى العموم، فإن انضمام الأردن للاتحادات، لا يتطلب تعديلات جوهرية كبيرة على السياسة التجارية المتبعة حالياً على الرغم من وجود بعض التقلبات التجارية المعمول بها والمتعارضة مع المبادئ العامة للاتحادات، ومن أهم الأمثلة على ذلك وجود قيود كمية محدودة على المستوردات لتشمل خطر استيراد بعض الأنواع من السلع، مثل البنودرة، ملح الطعام، المياه

المعدنية، الحبوب الخشنة للأغراض الصناعية، ومنحجات الإبران المطازجة، إضافة إلى أن الأردن يعطي معاملة تفضيلية لدول غير أعضاء في الاتحادات من خلال الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية الثنائية التي يجب أن يعاد النظر فيها.

## الافتتاح النقدي مطروح

وبالرغم من ذلك، فإن الأردن لن يكون مضطراً لإحداث تغييرات جوهرية على سياساته التجارية، حيث يمكن التفاوض بشأن كيفية تخفيف تلك القيود لأنها محدودة المدى، ونظراً لأن الأردن كسولة ناعية يمكنه التأييد على بعض هذه القيود، حيث ألبت التجربة العلنية أن بعض الدول الأعضاء من الدول النامية، كالغربية، وتونس وإسرائيل تمارس بعض السياسات التجارية التقييدية، وتقدم امتيازات تجارية إلى دول غير أعضاء في الحجات، ضمن إطار معاهدات ثنائية دون أن يؤثر ذلك على كامل حقوق هذه الدول كأعضاء في الحجات، من جهة أخرى سيكون الأردن

بحاجة إلى إجراءات أكثر انفتاحاً على المصدر النقدي مثل تحرير المدفوعات الأجنبية وحركة رأس المال المحلية بتغليصات البنك المركزي، لحسب نائب محافظ البنك المركزي الأردني أحمد عبد الفلاح، فإن ترخيص البنوك الأجنبية متوقف منذ عام 1980 وهذا سيطلب بالضرورة إعادة النظر فيه.

وأضاف عبد الفلاح أن الإجابة على تساؤل حول تداعيات وأثر الحجات، على الأردن يتطلب بالضرورة دراسة مفصلة في الآن قيد البحث من جانب الجهات المختصة مطيرا إلى أن الكثير من التخلات يعتمد على سير المفاوضات بين الأردن ومنظمة





مشرق الأدب

المصدر:

١٩٩٤

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التجارة حيدر مراد فان هناك دراسة سيتم اعدادها، والحكومة تدرس إمكانية اجراء دراسة مفصلة للاجابة على العديد من الاسئلة التي ستبرز حتما من قبل وكالة المعاملات الاقتصادية حال صدور المواثقة الاولى للاردين للانضمام لدالات، ويده الخطوات الفعلية بهذا الاتجاه. وثمة خلون أبو حسان رئيس غرفة صناعة عمان للمخاطر المرتبة على دخول الاردين لاتفاقية الدات، حيث حذر ان الانضمام ربما ادى لانهبان الصناعة الوطنية من جراء رفع الحواجز للحركة موضحا انه سيتم اعداد دراسة كاملة عن الدات، والاتار المتوقعة على الاقتصاد الوطني.

الدات، بتحديد مسائل مهمة تتعلق بالقيمة المضافة ومواصلة التفرج بتطبيق كامل الشروط المنصوص عليها في الاتفاقية. جمعية مربي الابقار والمواشي قد أوضح لدا لشرق الأوسط عن ان رفع الدعم عن الابقار المستوردة في دول المنشا نتيجة لتطبيق اتفاقية الدات، رفع سعرها على المستورد الازيني وهذه من الآثار الخارجية على الاقتصاد المحلي التي لم يتم التطرق اليها في سكتال، ويبقى اثر تطبيق الاتفاقية والانضمام الدات على الاقتصاد الازيني غامضا، فحسب نائب رئيس الخصاد الشرقي












 University of Toronto  
Bibliothèques Alexander



0305148